جنوب السودان

جدل الوحدة والأنفصال

الدكتور
عبد الماجد بوب



جنوب السودان

جدل الوحدة والانفصال

دكتور ماجد بوب يكتب من منطلق الباحث العلمي في صرامة وشمول ودقة. لكنه، بالتأكيد، ليس بالعالم المحايد. فله موقف سياسي وإنساني واضح وصريح. فهو يهتم بالحقيقة اهتمامه بالعدالة، ولهذا لا يكتفي بمجرد السرد وتوثيق الحقائق، إنما يفصح عن موقفه تجاه الأحداث والمواقف في جرأة وتجرد، حتى لو جاءت النتائج ضد أصدقائه السياسيين.

د. محمد سليمان محمد
لندن

مؤلف هذا الكتاب أتم دراسته الجامعية وفوق الجامعية في ألمانيا (الديمقراطية). قضى فترات بحثية في جامعات درهام (المملكة المتحدة) وستانفورد وبيركلي (كلفورنيا)، عمل لنحو ثلاثة عشر عاماً في جامعة جوبا في جنوب السودان. تخصص في التاريخ السياسي المعاصر في السودان. وفي تطور المنظمات السياسية والمسلحة في جنوب السودان على وجه الخصوص.

يتناول هذا العمل بشكل أساسي ديناميكية العلاقة بين الشمال والجنوب في سياقها التاريخي صعوداً وهبوطاً، بما يتيح لقراء اللغة العربية على وجه الخصوص في السودان وخارجه تفهم خصائص نشأة وتطور الحركة السياسية في جنوب السودان، وأسباب نزوعها نحو العمل المسلح. ومشروعية مطالب التجمعات القومية في جنوب السودان التي تدرجت من مطلب "الفدريشن" إلى الحكم الذاتي الإقليمي، وانتهت إلى التوافق على ممارسة حق تقرير المصير فى عام 2011. وتتعزز أهمية هذا الكتاب بالكم الهائل من الوثائق المرفقة التي تم نقل جلها عن الإنجليزية بتدقيق شديد.

الدكتور محمد سليمان محمد - بروفسير جامعي في مجال الكيمياء الفيزيائية ومؤلف كتاب "السودان: حرب الموارد والهوية" قدم لهذا الكتاب بأنه:

"جنوب السودان: جدل الوحدة والانفصال مرجع دقيق في دراسته، موضوعي في تناوله للقضايا الشائكة وغير الشائكة التي يبحثها .. للكاتب موقف سياسي وانساني واضح وصريح. فهو يهتم بالحقيقة مثل اهتمامه بالعدالة للتجمعات القومية في السودان".





جَنُوبُ السُّودَانِ

جَدَلُ الوُحْدَةِ والانْفِصَال

جَنُوبُ السُّودَانِ

جَدَلُ الـوُحْدَةِ والانْفِصَال

الدكتور/ عبد الماجد بوب



دار عزة للنشر والتوزيع
الخرطوم - السودان

الكتـــــاب : جنوب السودان : جدل الوحدة والانفصال
المـــؤلـــف : عبد الماجد محمد علي بوب
رقم الإيداع : ٤٢٤ / ٢٠١٠
تاريخ النشر : ٢٠١٠ الطبعة الثانية
ردمـــــك : ٨ - ٦ - ٩٠٤ - ٩٩٩٤٢ - ٩٧٨

الناشـــــر : دار عـــزة للنشــــر والتـــوزيع
الإدارة : شارع الجامعة - الخرطوم - جنوب وزارة الصحة.
ت: ٨٣٧٨٧٢٠٠ فاكس : ٨٣٧٩٧٠٨٤ (١ - ٢٤٩+)
التـــوزيـــع : دار عزة للنشر والتوزيع ت : ٨٣٧٨٧٢٠١
السودان - الخرطوم . ص.ب: ١٢٩٠٩
بريد إلكترونى azzaph@yahoo.com

الإهداء

إلى منارات الوطنية السودانية ..

إلى الأستاذ الشيخ الجليل محمود محمد طه لأنه الأول الذي صاغ برنامجاً رائداً وواقعياً للفيدرالية والتعايش عند منتصف القرن الماضي

إلى جوزيف قرنق لأنه نبه مبكراً إلى أن الديمقراطية والتنمية المتوازنة هما الأساس لبناء الدولة الوطنية

إلى الدكتور جون قرنق دي مبيور مهندس طريق السودان الجديد ومسيرة السلام والتحول الديمقراطي.

★★★

هذا كتابٌ قَيِّمٌ

د. محمد سليمان محمد

لندن في 11 مايو 2008

هذا الكتاب مرجع دقيق في دراسته، موضوعي في تناوله للقضايا الشائكة وغير الشائكة التي يبحثها، وهي تأريخ جنوب السودان منذ دخول الاستعمار وحتى اتفاقية السلام.

دكتور ماجد بوب يكتب من منطلق الباحث العلمي في صرامة وشمول ودقة. لكنه، بالتأكيد، ليس بالعالم المحايد. فلماجد موقف سياسي وإنساني واضح وصريح. فهو يهتم بالحقيقة اهتمامه بالعدالة، ولهذا لا يكتفي بمجرد السرد وتوثيق الحقائق، إنما يفصح عن موقفه تجاه الأحداث والمواقف في جرأة وتجرد، حتى لو جاءت النتائج ضد أصدقائه السياسيين.

يبدو أنه على كل جيل مسئولية أن يعيد كتابة تاريخ وطنه انطلاقاً من المبادىء التي توصل إليها ومن التجارب التي خاضها. وكتاب ماجد يعكس في وضوح رؤية جيله الذي تحمل عبء ثلاث دكتاتوريات عسكرية وخابت آماله في الحكومات المدنية. كذلك عاش هذا الجيل آثار سقوط المعسكر الاشتراكي الأوروبي، وعاش فشل تطلعات الحركات الوطنية المعادية للاستعمار في تحقيق التقدم المرجو، ولهذا جوبه هذا الجيل بآلام إعادة النظر في كل المسلمات والقناعات ليضع علامة استفهام كبيرة بعد كل مقولة كانت، من قبل لا تتزحزح.

لقد حكم العسكر السودانيون الوطن لما يقارب الأربعين عاماً وما زالوا يحكمون، وذلك من جملة ما يقارب اثنين وخمسين سنة من عمر الاستقلال. أفلحوا خلالها في تأزيم الصراعات المسلحة في كل ربوع السودان، خاصة في جنوبه وغربه، لكنهم فشلوا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي أفقر أهل الحضر ودفع أهل الريف إلى الهجرة الجماعية.

أما حكامنا المدنيون فقد كان أول شعار لهم بعد الاستقلال "تحرير لا تعمير"!! بينما أقدموا على خرق دستور السودان في رابعة النهار بأن تكالبوا على طرد نواب منتخبين ديمقراطياً من الجمعية التأسيسية. ثم رفضوا الامتثال لقرار المحكمة العليا القاضي بعدم دستورية قرارهم. مما قاد البلاد إلى أزمة دستورية عادت وبالاً على النظام الديمقراطي بكاملة. وعاد بعدها نفس الحكام إلى تسليح القبائل العربية في جبال النوبة ودارفور والنتيجة: تأزيم الصراعات المسلحة، وإضعاف الشرعية الديمقراطية وحكم القانون والفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي أفقر أهل الحضر ودفع أهل الريف إلى الهجرة الجماعية. لقد حول هؤلاء الحكام موارد البلاد البشري منها والمادي إلى نقمة على الشعب، لكن إلى نعمة عليهم، والحال واضح لمن يرى ويعتبر..

تحمل السودان ما يفوق الأربعين عاماً من الحكم العسكري منذ نيله الاستقلال. وعانى الجنوب السوداني ما يقارب الأربعين عاماً من الحرب الأهلية القاسية. وفي هذا الكتاب التوثيقي التحليلي، يشرح المؤلف ويؤرخ ويحلل الأسباب الموضوعية والذاتية التي قادت إلى هذه المأساة الوطنية والإنسانية. ولم يكتف المؤلف خلال دراسته للشبكة المعقدة من الأحداث والمواقف بتوثيقها فقط، بل تفحصها من موقفه الفكري الإنساني، فدمغ ما رأى أنه يستحق الدمغ، وساند ما أدرك أنه يستحق التعضيد والمساندة.

إن تاريخ السودان يقف شاهداً على القصور السياسي والفكري الذي عانى منه حكام الخرطوم عبر عقود طويلة. صحيح أن الاستعمار قد وضع الأساس الذي ستقوم عليه الكوارث وفي ذلك تطبيقه سياسة المناطق المقفولة على سبيل المثال، التي عزلت الشمال عن الجنوب لفترة طويلة. فكلما أنبت الاستعمار البريطاني قناةً، ركبت النخب الشمالية الحاكمة في القناة سناناً.

والأمثلة كثيرة.....

- في محادثات القاهرة في 12 فبراير 1953، ذهب السياسيون الشماليون وحدهم للمفاوضات المهمة جداً حول مستقبل السودان ولم يشركوا الجنوبيين في تلك المحادثات المصيرية. وقد أورد تقرير القاضي توفيق قطران حول أحداث التمرد في توريت ومدن جنوبية أخرى (أغسطس 1955) أن هذا العزل قد خلف غبناً عميقاً في نفوس السياسيين الجنوبيين. ودفعهم إلى التعجيل بتنظيم أنفسهم في حزب سياسي ينافح عن مطالبهم.

- وفي عملية "سودنة" الوظائف الإدارية بالجنوب، استحوذ الشماليون عليها جميعاً، عدا أربعة وظائف في المستويات المتوسطة.. لماذا؟
- وعندما ذهب وفد من البرلمان السوداني إلى القاهرة للمشاركة في احتفالات الثورة المصرية، لم يصطحب رئيس الوزراء حينذاك نائباً جنوبياً واحداً معه.. لماذا؟ بل إن رئيس الوزراء آنذاك قد تدخل لمنع ممثلين لجنوب السودان من تلبية الدعوة الموجهة لهم من جانب الحكومة المصرية لحضور احتفالاتها. وقد أشار القاضي قطران في تقريره الناصع لهذه الملابسات.
- وحين تمردت حامية توريت في أغسطس 1955، رد عليها مجلس الوزراء آنذاك بمجموعة من الإجراءات العسكرية ولم ينتهز رئيس الوزراء الفرصة ليفتح حواراً جاداً لتقويم الأوضاع المتردية، بل أعطى الضوء الأخضر للعسكريين ليفعلوا ما يشاءون وقد فعلوا.. لماذا؟
- ثم لماذا المغالاة المستفزة والجائرة معاً في التأكيد على هوية السودان العربية-الإسلامية في بلد متعدد الثقافات والأديان والانتماءات العرقية والثقافية؟ ويؤكد ما سقت من قول ما جاء على لسان الشيخ علي عبد الرحمن، رئيس حزب الشعب الديمقراطي حين أعلن: "إن السودان جزء من العالم العربي...وكل من يحيد عن وجهة النظر هذه عليه أن يغادر هذا البلد". لماذا يستفز حكام الخرطوم ومن يتبعهم مشاعر القوميات السودانية غير العربية أو غير المسلمة؟
- لماذا سلم رئيس الوزراء عبد الله خليل الحكم للقوات المسلحة في نوفمبر 1958؟ هل كان يتوقع أن يلجأ العسكريون إلى الحكمة والوسائل السلمية لمعالجة الأوضاع المتأزمة في جنوب السودان؟ لماذا فعل عبد الله خليل كل ذلك.. لماذا؟
- بل وحتى الشاعر والأديب محمد أحمد محجوب، قد فشل في القفز فوق ظله العربي-الإسلامي، فكان أول أعماله بعد توليه السلطة، استهجانه لقرارات مؤتمر المائدة المستديرة (مارس 1965) بل أصدر أمراً بزيادة ميزانية القوات المسلحة حتى تكثف من عملياتها العسكرية في الجنوب.

إن الأسئلة الملحة والمزعجة تطول:

- لماذا تخلى الرئيس جعفر محمد نميري عن إقامة مصفاة للبترول في بانتيو وعن جدوى تكرير البترول السوداني في الداخل ثم تبع ذلك بأعادة تقسيم الجنوب إلى مديريات.

- لماذا المحاولات الدائبة والمستمرة حتى اليوم لابتزاز ورشوة القياديين الجنوبيين بدلاً عن البحث عن الحلول السلمية طويلة المدى؟
- لماذا حدث انقلاب الحركة الإسلامية قبل أيام قليلة من بدء مباحثات جادة بين الحركة الشعبية وحكومة الخرطوم؟
- من المسئول عن المآسي التي حدثت والجرائم التي ارتكبت منذ العام 1989 وحتى اتفاقية نيفاشا؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تدور في خاطري وأنا أطالع في شغف وإعجاب كتاب الدكتور عبد الماجد بوب. أنا مراقب ودود لعمله العلمي والاجتماعي منذ سنوات الدراسة الجامعية وفوق الجامعية بألمانيا. بعد ذلك عملت معه في جامعة جوبا حيث تعرف ماجد عن كثب، ولسنوات طويلة، على تطورات الأوضاع السياسية والاجتماعية في عاصمة الجنوب. وأخال أنه قد بدأ في جمع المعلومات وإقامة الحوارات وتقصي الحقائق والوثائق والتعرف على القيادات السياسية والفكرية، الشيء الذي أثرى كتابه وأعطاه نكهة خاصة، لا تتأتي إلا إلى أولئك الذين اقتربوا من الواقع حتى اشتموا روائحه، الطيب منها وغير الطيب.

إن دقة المؤرخ تتجلى في معظم صفحات الكتاب. وكمثال طريف أورد المؤلف كيف توصل المقاتلون الجنوبيون إلى تسمية حركتهم العسكرية "أنيانيا" في الآتي:

"وبدا أن المناخ قد تهيأ لانتقال الحركة السياسية في الجنوب إلى حيز المواجهة وانتزاع الحقوق. فبجانب القيادة السياسية لحزب سانو، برزت حركة الأنيانيا باعتبارها الذراع المسلح له. وقد تم اختيار اسم "الأنيانيا" بواسطة مجموعة من أفراد الحركة، وهو (الاسم) عبارة عن توليفة مشتقة من عدة لهجات محلية متعددة. اقترح أحد أفراد قبيلة المورو واسمه جوليوس موراقا اسم "مانيانا" ومعناها "جيش النمل" واقترح شخص آخر هو سفرينو فولي من قبيلة "المادي" اسم "أنيانيا".

ومن أفضل مناقب الكتاب الحوارات المطولة والصريحة التي أجراها المؤلف مع دكتور جون قرنق واللواء جوزيف لاقو وغيرهما.

كذلك أشيد هنا بمعالجته للمرحلة الحرجة قبل تقسيم نميري للجنوب ودور القوى الاستوائية، وعلى رأسها جوزيف لاقو في هذا التقسيم. هنا، مرة أخرى، كان ماجد دقيقاً وشمولياً وصريحاً. وهذا الباب من أفضل الأبواب إحاطة وبذلك يساهم في إسكات أصوات أولئك الذين يودون إعادة الأدوار التي قاموا بها في تلك الفترة الحرجة والتي قد

نلاقي شبيهاً لها في مستقبل أيامنا إذا لم تمارس حكومة الجنوب سياسة قومية واقليمية قوامها السلام والعدل والتنمية دون مراعاة للوزن السياسي والعسكري والمادي لهذه المجموعة العرقية أو تلك.

ومن المواقع التي قدرتها تقديراً كبيراً في هذا الكتاب، توثيق المؤلف للدور الكبير الذي قام به جوزيف قرنق، وزير شؤون الجنوب في العامين الأولين لحكم جعفر نميري، في تهيئة الظروف المناسبة لاتفاقية سلام شامل وعادل في جنوب السودان. من أجل ذلك قام جوزيف قرنق بزيارة لندن أكثر من مرة ليلتقي ممثل "الأنيانيا"، مادينق دي قرنق، وتم عن طريقه فتح الحوار مع جوزيف لاقو. كذلك خلق جوزيف قرنق صلات قوية مع منظمة "حركة تحرير المستعمرات" (باربارا هيج، روث فيرست وغيرهما).

كذلك مهد جوزيف قرنق الطريق لتحسين العلاقات بين الحكومة السودانية ومجلس الكنائس العالمي، ونتج عن ذلك موافقة كل الأطراف على قيام مجلس الكنائس العالمي بدور الوساطة في السبيل إلى اتفاق يرضى به الطرفان. وبالفعل تم ذلك الاتفاق في أديس أبابا في فبراير 1972. لقد قامت الاتفاقية على أكتاف جوزيف قرنق الذي اقتيد إلى حبل المشنقة التي نصبها له جعفر نميري فاستشهد قبل أن يرى ثمارها.

متابعة المؤلف للخلفية السياسة والقانونية لقرار جعفر نميري بتطبيق الشريعة الإسلامية على نطاق السودان، وأثر هذا القرار على العلاقات الجنوبية-الشمالية، كانت رصينة ودقيقة. أطلعنا ماجد على المحاولات السابقة لفرض الشريعة الإسلامية على البلاد، ونوه بأن أحزاب الأمة، الاتحادي الديمقراطي وجبهة الميثاق الإسلامي، قد اتحدت في المطالبة بدستور إسلامي لإجازة مسودة دستور 1967، هذا وقد كانت "جبهة الميثاق الإسلامي" بمثابة "القوة الفكرية" الدافعة لإجازة مسودة الدستور، لا يهمها إن أدى ذلك إلى الحرب وتفكيك الوطن.

ويبلغ الكتاب ذروة صرامته العلمية وأمانته الفكرية في الفصل السابع وما يليه المكرسان لنشأة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، تطورها، نشاطها، انقساماتها، توجهاتها السياسية الاقليمية منها والقومية وشعارها الكبير والجديد تماماً من حركة تمرد هي أصلا جنوبية، وأعني بذلك شعار (السودان الجديد) وجاذبيته، التي تخطت حدود المواقف الجنوبية التقليدية لتمتد آثاره عسكرياً إلى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق (منطقة الانقسنا)، وسياسياً لتشمل السودان كله، ويشهد بذلك الاستفتاء الشعبي في استقبال جون قرنق في مطار الخرطوم، حيث تجمع الملايين من كل حدب وصوب ولم يستطع

بعد أحد أن يجيب على السؤال الملحاح: هل كان عدد الجنوبيين في استقبال جون قرنق أكثر من عدد الشماليين أم العكس هو الصحيح؟

في هذا المضمار أفرد المؤلف صفحات عديدات لتقديم العقيد الدكتور جون قرنق دي مبيور، غطت حياته المدنية والعسكرية، الشخصي منها والسياسي. وساعد المؤلف في تحقيق سيرة جون قرانق، لقاءآته معه والحوار الطويل الذي أجراه المؤلف معه في أديس أبابا في يونيو 1988 .

سبق ذلك تقديم اللواء جوزيف لاقو عبر لقاء طويل مماثل وفي تقصيه لتاريخ الاثنين، لم يتردد ماجد في التعبير الصريح عن آرائه حول الصالح والطالح فيما أتيا من أعمال وما عبرا عنه من أفكار.

لقد لفت ماجد أنظار القراء إلى أن الحزب الشيوعي السوداني هو أول حزب طالب بمنح الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً وذلك في مؤتمره الثالث المنعقد في العام 1956 . ولم يفت على ماجد أن ينبه القراء أيضاً إلى أن الحزب الشيوعي قد وقع آخر الأمر على الورقة المشتركة الختامية التي قدمتها الأحزاب الشمالية في مؤتمر المائدة المستديرة (مارس 1965) والتي لم تحتو على اقتراح الحزب بالحكم الذاتي الإقليمي للجنوب، بينما كان الأحرى به الإصرار على موقفه السليم بأصدار بيان خاص به يؤكد فيه على دعوته بالحكم الذاتي وبالتالي لتأكيد تمايزه عن بقية أحزاب الشمال في هذه القضية المصيرية. إن الإجماع الوطني ليس بالضرورة صحيحاً دائماً وموقف حزب واحد شجاع كان يمكن أن يضع أمام بقية الأحزاب والأفراد موقفاً مبدئياً صحيحاً يعطيهم شيئاً يشابه قسم أبيقراط عند الأطباء.

هذا الكتاب له ما بعده، شأن الكتب التي تفتح العقول على مساحات كبيرة من التاريخ والجغرافيا، فهو يجيب على العديد من الأسئلة المهمة التي كانت تبحث عن إجابات علمية واضحة. ولهذا الشأن نفسه فإن الكتاب يضع على الطاولة أيضاً أسئلة جديدة تحتاج إلى من يأخذ بناصيتها.

وثمة قضايا تعرض لها الكتاب لماماً، وهي جديرة باهتمام الباحثين. فقد وددت لو أطال المؤلف وقفته عند مؤتمر الحركة، المؤتمر الأول للقيادات السياسية والعسكرية بتوريت عام 1991 في أعقاب سقوط نظام منقستو هايلي ماريام وانهيار المعسكر الاشتراكي الأوروبي. ثم ربما وقفة أطول عند المؤتمر القومي الأول في 12 أبريل 1994 والذي شهد ميلاد (السودان الجديد) وانتخاب مجلس تحرير وطني يضم في عضويته ممثلين للأقاليم

الجنوبية الاستوائية، بحر الغزال وأعالي النيل إلى جانب أعضاء من جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة جنوب كردفان (لاحظ الكلمة الجديدة، انتخاب وليس تعيين).

لقد كان المؤتمر القومي الأول نقلة سياسية وعسكرية خطيرة في تاريخ الحركة خاصة وتاريخ السودان عامة. ولعل لانقسام الناصر والدور العسكري والسياسي الكبير الذي قام به يوسف كوة وقواته من النوبة في حماية الحركة بجانب محاولاته الدؤوبة لتوسيع المشاركة الديمقراطية في داخل الحركة ولتأكيد قوميتها، برامجاً وأهدافاً وقيادة، لها أثرها الكبير في التحولات الديمقراطية داخل الحركة الشعبية.

وتمنيت لو أفرد المؤلف حيزاً أكبر لهذا الحدث وأمتعنا بتفاصيله وهو به أعلم، خاصة مشاركة أعداد غفيرة من المسيرية في أول مؤتمر جنوبي- قومي وكيف أن مشاركتهم قد قوّت من حجج الداعين إلى سودان من نوع جديد تسود فيه الروح القومية والاهتمام بقضايا عامة الناس في الجنوب وفي الشمال معاً.

كذلك آمل أن يعطي ماجد في كتابه المقبل مساحة كبيرة للفصائل الشمالية، سياسية وعسكرية والتي قاتلت في صفوف الحركة الشعبية والجيش الشعبي والتي كان لها دور مميز في نمو الوعي القومي على حساب الشوفينية الإقليمية، الأمر الذي وسع من شعبية الحركة وجذب الناس إلى قائدها حتى جاء ذلك اليوم الفريد في تاريخ السودان حين استقبل ملايين الشماليين والجنوبيين جون قرنق في (الساحة الخضراء) ثم جاءت الفاجعة بوفاته.

أخلص صادقاً إلى أن هذا الكتاب سيثري العلوم السياسية. وسيصبح إضافة لها أثرها. ورغم ظروف مؤلفه الصحية الصعبة، فأنه قد خطها عبر سنوات من التحصيل والتجميع والتدقيق. ورغم كل سنوات الرهق والعمل الخلاق فأن تقديرات القراء وامتنانهم للجهد الكبير الذي بذله، سيزيل، بلا شك، عن ماجد بعض وعثاء الطريق وسوف تتسرب ابتسامات الرضاء إلى وجهه وخاطره الطيب.

د. محمد سليمان محمد

لندن في 11 مايو 2008

★★★

المُقَدِّمَةُ

أضع بين يدي القارىء هذا الكتاب " ***جنوب السودان: جدل الوحدة والانفصال*** " الذي يتناول تطور الحركة السياسية والمسلحة في جنوب السودان مابين منتصف القرن الماضي وحتى توقيع (اتفاقية السلام الشامل)، و إقرار دستور السودان الانتقالي في مطلع سنة 2005م بين حكومة السودان من جهة والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة أخرى.

وبشكل أساس يهدف هذا العمل إلى تناول ديناميكية العلاقة بين الشمال والجنوب في سياقها التاريخي، بما يتيح لقراء العربية على وجه الخصوص، في السودان وخارجه، تفهم خصائص نشأة وتطور الحركة السياسية في جنوب السودان، ونزوعها إلى العمل المسلح، ومشروعية مطالب التجمعات القومية في جنوب السودان التي تدرجت من مطلب (الفدريشن) إلى الحكم الذاتي الإقليمي. وانتهت إلى التوافق على ممارسة حق تقرير المصير في عام 2011 .

والطريق الذي أفضى إلى إحلال التسوية السلمية بتوقيع (اتفاقية السلام الشامل) في مطلع سنة 2005، لم يكن سهلاً منبسطاً، فقد دارت في جنوب السودان واحدة من أطول الحروب الأهلية في إفريقيا وأفدحها خسائراً. من حيث تبديد الموارد البشرية والمادية. والإبقاء على جنوب السودان كواحد من أزرى مناطق العالم تخلفاً. وتبعاً لذلك تقوضت الثقة، وتعمقت هوة العداء بين شمال السودان وجنوبه. وقد كان منصور خالد محقاً عندما قال بأن تقرير المصير الذي أصبح حقيقة من حقائق السياسة السودانية في مطلع هذا القرن لم ينشأ في نيفاشا "بل هو نتيجة طبيعية لخيبات متوالية ومتواترة نجمت عن العبث بالاتفاقيات، منذ الاتفاق على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في العام 1955 . وحتى اتفاق السلام من الداخل في العام 1977 ،(كل ما عهدوا عهداً نكثه فريق منهم)".(1)

النخب المدنية والعسكرية التي تناوبت على حكم البلاد منذ منتصف خمسينات القرن الماضي، عجزت عن النهوض بأعباء بناء الدولة الوطنية المتعددة الثقافات والديانات والأعراق. ووضع الأسس لتنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة. بدلاً عن ذلك سعت إلى

استخدام أجهزة وإمكانات الدولة العاتية، وأقحمت الديانة الإسلامية والثقافة العربية كآليات للقهر والاستعلاء والاستئثار بالسلطة والثروة. وهذا هو منشأ العنف الذي استشرى بين ما أسماه الكاتب المرموق علي مزروعي قوى الفوضى من جانب. بمعنى العنف اللامركزي. وبين قوى الطغيان. بمعنى القمع المركزي المنسق من جانب آخر.(2)

والحركة السياسية في جنوب السودان، رغم خيبة الأمل بسبب عزلها عن مفاوضات الاستقلال، ومن قسمة ثماره السياسية والاقتصادية، لم تنزع إلى استخدام العنف إلا بعد أن أوصدت في وجهها كل قنوات الحوار السلمي. فالإدراك بأنها نالت قسطاً مجحفاً في المساومة السياسية حملها حملاً إلى دفع مطلبها السياسي بقوة السلاح. وقد كتب أرسطو في الجزء الرابع من مخطوطه بعنوان (السياسة) بأن الناس ينزعون إلى العنف طلباً للمساواة.

There are some who stir up sedition because their minds are filled by a passion for equality ,which arises from their thinking that they have the worst of the bargain.(3)

ومن بين المفكرين الكلاسيكيين يعتبر ميكيافيلي الأقرب في صياغة نظرية ذات مضمون عملي للعنف السياسي كأداة لإدارة النزاع بواسطة الأمراء والحكومات، وتطرق إلى مواضع القوة والضعف فيها. وبينما اهتم ميكيافيلى بتقديم دليل عملي ونظري لاستخدام العنف بواسطة الطبقات الحاكمة، صاغ كل من كارل ماركس وفريدريك انجلس ولينين من بعدهما مفهوماً مغايراً لاستخدام العنف طوال التاريخ بواسطة الطبقات الطامحة للتغيير الاجتماعي العميق. وفى ما كتبه ماركس وانجلس في (البيان الشيوعي) ومؤلف فريدريك انجلس حول (العنف في التاريخ) وما كتبه لينين في مؤلفات عديدة من أهمها (الدولة والثورة) تأصيل لمشروعية استخدام العنف الطبقي لمواجهة عنف الدولة التي تمارسه الطبقات المستغلة. ولا يبتعد كتاب معاصرون مثل لاسول وكابلان وايكشتاين من نفس التعريف السابق باعتبار العنف السياسي محصلة نهائية للتناقض بين توقعات أقسام من المجتمع ومستويات الاستجابة لها. و يذهب ايكشتاين في تحديد مفهوم (الحرب الداخلية) إلى تأصيل مشروعية النزوع إلى العنف السياسي بهدف تغيير السياسات والدستور والتشريعات القائمة في الدولة.

ومصطلح العنف السياسي المستخدم في هذا الكتاب يشمل كل جهد مادي جماعي لحمل النظام السياسي القائم على إحداث تغيير ما أو الحيلولة دون إحداثه، باستخدام

وسائل شتى تشتمل على أعمال العصيان المدني والعسكري و الإضرابات والثورات وحرب العصابات، والحرب النفسية والاقتصادية وعنف القانون وأجهزة الدولة أو التهديد باستخدامها. ولكن لا تقتصر عليها. وفي سياق هذا العمل نستخدم مصطلح العنف السياسي باعتباره عملاً مشروعاً لجأت إليه مختلف الشعوب منذ فجر التاريخ بقدر أو آخر لإزالة غبن سياسي أو ضيم اقتصادي أو حجر ثقافي أو معنوي. والعنف يولد العنف. ويظل الموقف النظري من الجدل الدائر حول مشروعية أو عدم مشروعية العنف السياسي، رهين بالمنطلق الذاتي للناظر.

والدرس المستفاد من مجريات الحرب الأهلية في السودان لا يحيد عن الحكمة الأزلية بأن كل الحروب تفضي في نهاية الأمر بطريقة ما إلى تسوية سلمية. وقد كان رمسيس الثاني ثاقب النظر في هذا المضمار عندما وضع بنود أول تسوية سلمية في التاريخ مع قبائل (هيتايتس) من هضاب الأناضول. فالتسوية السلمية القائمة على العدل أقل تكلفة من حيث هدر الموارد البشرية والمادية والأضرار المعنوية. وفي ذات الوقت فإن نتائجها أبقى وأجدى. وقد خبر السودان أهوال الحرب في جنوب السودان ومرارة الغبن وفقدان الثقة وخيبة الأمل في نقض الاتفاقات الموثقة. وها هي في نهاية الأمر اتفاقية السلام الشامل تهيىء مناخاً مواتياً لإحلال السلام الدائم،أياً كانت النتائج المترتبة على استفتاء مواطني جنوب السودان في عام 2011 . يشتمل هذا الكتاب على تسعة فصول. الفصل الأول يتناول سياسة الحكومة البريطانية التي تسببت على امتداد خمسين عاماً، منذ إعادة احتلال السودان ،في عزل المديريات الجنوبية عن المجرى العام للتطور الاقتصادي والثقافي خارج حدودها. وحصرت اهتمامها في تثبيت دعائم الأمن فحسب. أطلق اللورد كرومر وحاكم عام السودان ونجت يد الهيئات التبشيرية لتصريف شؤون التعليم والخدمات إلى جانب مهمتهم الأساسية في مضمار التنصير، فلا أرضاً قطعت ولا ظهراً أبقت. و تحت دعاوى حماية القبائل الجنوبية من مكر ودهاء قبائل الشمال العربية/المسلمة وضع السكرتير الإداري ماكمايكل موضع التنفيذ (30-1946) ما عرف بسياسة (المناطق المقفولة). فأعاقت معدلات نمو التبادل السلعي، والفائض الاقتصادي، وبروز فئات اجتماعية حديثة من المتعلمين والمهنيين لسد احتياجات سوق العمل على تدنيها. وهكذا ظلت القبيلة باعتبارها التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المدنية والمسلحة السائدة. لم تتطابق رؤى مؤرخي الشمال والجنوب في شيء قدر تطابقها في تحديد الآثار المدمرة لتلك السياسة.

كذلك نتناول نتائج مؤتمر جوبا باعتبارها من المعالم البارزة في العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب. وكثيرٌ من مثقفي الجنوب لا يأبهون بما تمخض عنه المؤتمر باعتباره لم يكن تعبيراً حقيقياً عن رغبات مواطني الجنوب بل تكريساً للمصالح الإستراتيجية لدولتي الحكم الثنائي. وفي سياق هذا الجدل المحتدم حتى اليوم فإننا نخلص إلى أن ما تمخض عنه مؤتمر جوبا بالنظر للأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة آنذاك في المديريات الجنوبية ودول اتحاد شرق إفريقيا وإدراك المصالح الإستراتيجية لدولتي الحكم الثنائي، كان بمثابة الخير المتاح آنذاك. وبنفس القدر يتعين التشديد على أن الخيار الأجدى في لحظة تاريخية بعينها، ربما لا يظل على ذلك الحال كحتمية تاريخية.

الفصل الثاني يتطرق إلى توالي أخطاء النخب المدنية والعسكرية التي صعدت إلى سدة الحكم منذ الاستقلال، ومسئوليتها الجسيمة في تعميق خيبة الأمل التي أصابت مواطني جنوب السودان نتيجة لاستئثارها بالسلطة وثمار الاستقلال الوطني. وفي الجانب المقابل عانت الحركة السياسية في جنوب السودان من حداثة التجربة، ووقعت في مصيدة الإفساد على أيدي الأحزاب السياسية الشمالية. والنخب الحاكمة ، كما ذكر جوزيف قرنق، لم تأخذ النواب الجنوبيين على محمل الجد باعتبارهم حلفاء سياسيين. كذلك أصاب الارتباك والعزلة صفوف حزب الجنوب الليبرالي كما انعكس ذلك في مؤتمرهم الأول (1954) حيث تباينت الرؤى مابين الوحدة والانفصال تارة، والنظام الملكي والوحدة مع مصر تارة أخرى.

كما أن مطلب الانفصال الذي أصبح بمثابة الكلمة المفتاحية للحركة السياسية في جنوب السودان لم يأخذ في الاعتبار الحقائق الموضوعية السائدة في جنوب السودان وشماله. فأدى من ناحية إلى إحداث الارتباك في صفوف الحركة السياسية الجنوبية نفسها، وحجب عنها بدائل سياسية أكثر جدوى.

الفصل الثالث يبحث في الأسباب التي دفعت الحركة السياسية في جنوب السودان إلى فقدان الأمل في إمكانية طرح مطلبها عبر قنوات الحوار السلمي واللجوء إلى العمل المسلح. حركة أنيانيا بالرغم من افتقارها إلى أيدلوجية (ثورية) لخوض حرب عصابات على غرار المنظمات الثورية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، إلا أنها نجحت في جذب السواد الأعظم من السياسيين والمثقفين وزعماء القبائل وعامة المواطنين في جنوب السودان. وتحولت إلى حركة شعبية ضاربة الجذور، إلا أنها عانت من الضعف في قيادتها وبنيتها التنظيمية وعزلتها إقليمياً وعالمياً.

وفي المقابل نتطرق إلى فشل البيروقراطية العسكرية (58-1964) في تحقيق ما عجزت عنه الأحزاب السياسية التي تناوبت على الحكم منفردة ومؤتلفة. ومن بين أهم دروس هذه الفترة المظلمة أن السعي لإقحام الديانة الإسلامية والثقافة العربية عنوة لم يؤد إلى حل مشكلة الانصهار القومي، بل أصبح العائق الرئيس للانسجام والتآخي.

لقد أتاح انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة (مارس 1965) فرصة تاريخية لتحقيق التسوية السلمية وإعادة ترميم الجسور بين الشمال والجنوب. وللمرة الأولى طرقت الأحزاب السياسية أبواب الحوار المباشر للتعرف على وجهات النظر المقابلة. ويتضمن هذا الجزء تحليلاً لمحتوى الحكم الذاتي الإقليمي الذي اقترحه ممثلو الحزب الشيوعي السوداني،وتمكنوا من حشد التأييد الواسع لاعتماده، في مقابل خيارات الحكم المركزي القائم أو مطلب الانفصال الذي دعا له جناح حزب سانو خارج السودان.

الفصل الرابع يتناول النقلة السياسية الكبيرة بصدور إعلان 9 يونيو 1969 في وجه معارضة قسم من أعضاء المجلس العسكري الحاكم وممثلي القوميين العرب الذين تخوفوا من أن منح الجنوب وضعاً دستورياً وإدارياً مميزاً سوف يتحول إلى عائق أمام انضمام السودان إلى مساعي إقامة الوحدة العربية وبسط الثقافة العربية والإسلام في جنوب السودان وعبره إلى أعماق القارة الإفريقية. لقد وضع إعلان الحكم الذاتي الإقليمي موضع التنفيذ ولكنه واجه عقبات حقيقية من جهات عديدة، وهكذا لم يؤد إلى جذب السواد الأعظم من المواطنين الجنوبيين الذين هللوا له بداية.

وفي هذا الجزء نتناول بقدر من التفصيل العوامل الداخلية والخارجية التي هيأت لحكومة السودان وحركة أنيانيا الدخول في مفاوضات مباشرة. ساعد في دفعها مكتب تحرير المستعمرات ذو الميول اليسارية. و في فترة لاحقة قاد جهود الوساطة وتسهيل عملية التفاوض مجلس الكنائس العالمي ومجلس عموم كنائس إفريقيا وهيئة الكنائس السودانية. من أهم نتائج اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي أنها أدت إلى وقف الحرب. وهيأت فرصة تاريخية لم يحسن اهتبالها لترميم الأضرار التاريخية التي لحقت بالعلاقة بين شمال السودان وجنوبه. ونتناول بالتحليل بنود الاتفاقية و ردود الأفعال التي أبدتها القوى السياسية في الشمال والجنوب تجاهها.

الفصل الخامس يتطرق إلى تجربة الحكم الذاتي الإقليمي وتجربة مجلس الشعب القومي والمجلس التنفيذي العالي. فقد انطلقت تلك التجربة من أوضاع غير مواتية في مضمار التجارب الإدارية والتشريعية، والبنيات الاقتصادية والهيكلية، والقوى العاملة

المدربة لتسيير دولاب العمل العام. ودون التغاضي عن نقاط الضعف التي حفلت بها الاتفاقية، فقد فتحت نافذة صغيرة هيأت لإحلال السلام وتأهيل مواطني الإقليم الجنوبي للحكم اللامركزي. ونتناول في هذا السياق التحديات السياسية والعسكرية بسبب خيبة الأمل والإحباط في مجرى تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي. خاصة الخروقات المتتالية لبنودها من جانب الرئيس جعفر نميري. وقد تم إفراغها من محتواها الحقيقي بأعلان تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم ومن ثم إحلال قوانين سبتمبر 1983 الإسلامية بديلاً عن دستور سنة 1973 المعدل في 1974 انهارت الاتفاقية في عامها العاشر وبعد مسار مضطرب وحافل بالمواجهات في كل خطوة من نقطة انطلاقها. وتبلورت حقيقة ساطعة بأن الحكم الذاتي الإقليمي يستند على ركيزتين هما الديمقراطية كأساس في كل مستويات الحكم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة. وبنفس القدر يصدق القول بأن السلام في ظل نظام حكم غير عادل وغير ديمقراطي أخف وطأة من ويلات الحرب والدمار.

الفصل السادس يتناول تمرد حاميات الجيش في بور وبيبور وفشلا التي أصبحت نواة الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبعد صراعات وتصفيات دموية استطاع العقيد جون قرنق أن يتولى القيادة العسكرية ويعلن تكوين الحركة الشعبية لتحرير السودان وتحديد وجهتها كحركة نشأت بحكم الضرورة التاريخية في جنوب السودان ولكنها لم تحصر أهدافها في حل مشكلة الجنوب بل في بناء السودان الجديد، حيث تتحقق المشاركة العادلة في اقتسام السلطة والثروة، ويسحب البساط من تحت أقدام القوى السياسية التي كرست الاستعلاء الثقافي والديني بفصل الدين عن الدولة باعتباره شأناً بين البشر. نتناول بالتحليل برنامج الحركة الشعبية (مانيفستو) وأحاديث العقيد قرنق وقادة الحركة للتعرف على موقف الحركة من قضايا الهوية السودانية والانتماءات العربية - الإفريقية كمكونات أساسية للشخصية السودانية. والنظر في واقعية الهدف الذي طرحته الحركة الشعبية لتحرير السودان من العلاقات القائمة على الهيمنة والاستعلاء، وتحقيق العدالة في تقاسم السلطة السياسية والثروة القومية وتحقيق التنمية بالاستناد إلى ما أسمته نظرية (السودانوية) أي النظرية المستندة إلى نتاج الفكر السياسي والتجارب السودانية في مقابل أي انتماء إلى المدارس الفكرية - الأيدلوجية السائدة في العالم. وقد أدخلت الحركة الشعبية في القاموس السياسي شعارات لامست أفئدة السواد الأعظم من سكان الأقاليم التي عانت من التهميش السياسي والاقتصادي. وطرحت فكرة عقد المؤتمر القومي

الدستوري كأداة لإدارة حوار وطني يتصدى للمشكلات المستعصية التي كبلت خطى السودان منذ إعلان الاستقلال.

الفصل السابع يتناول علاقة الحركة الشعبية بالقوى السياسية السودانية على ضوء الاتفاقات الثنائية والجماعية الموقعة معها. وقد أصبح مؤتمر كوكادام نقطة مرجعية في كل المفاوضات التي خاضتها الحركة الشعبية مع الحكومة الديمقراطية وحكومة الجبهة الإسلامية خلال جولات عديدة من المفاوضات. وقد أدت التغيرات العالمية والإقليمية والانقسام الذي أودى بوحدة الحركة والجيش الشعبي وأجبرها على التراجع عن أكثر مواقعها تحصيناً بما في ذلك مقرها الرئيس في مدينة توريت. النتائج التي ترتبت على الانقسام في صفوف الحركة لم تقتصر على الجوانب العسكرية، بل حمل الحركة الشعبية لتبنى مطلب تقرير المصير بعد أن توافق عليه ممثل حكومة الإنقاذ من جهة وممثل (فصيل الناصر) المنشق. وفى هذا السياق يتناول هذا الفصل مؤتمر القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية (سبتمبر 1991) والمؤتمر القومي الأول للحركة (أبريل 1994).

لقد كان الإنجاز الأهم الذي تمخضت عنه العلاقة بين الحركة الشعبية والأحزاب والمنظمات السياسية التي توحدت في إطار التجمع الوطني لإنقاذ الوطن هو عقد مؤتمر القضايا المصيرية (1995) والذي تبنى مبدأ تقرير المصير لجنوب السودان باعتباره حقاً إنسانياً بنص مواثيق حقوق الإنسان العالمية والإفريقية.

الباب الثامن يحتوى على تحليل لعلاقة الحركة الشعبية بالأحزاب السودانية شمالاً وجنوباً إبتداءاً من مؤتمر كوكادام، واللقاءات الثنائية مع قادة حزب الأمة ومبادرة الحزب الشيوعى لوقف الحرب، واتفاقية السلام بين الميرغنى ـــ قرنق ولقاءات الحركة الشعبية مع الأحزاب السودانية الإفريقية. كما يتطرق هذا الباب إلى التحولات السياسية بعد إنقلاب الجبهة الإسلامية القومية (يونيو 1989)، ثم إنقسام الجيش الشعبى والحركة الشعبية والتحولات فى موقف الحركة الشعبية (جناح توريت) بعد إنعقاد مؤتمر توريت.

الباب التاسع يتناول بالتحليل المراحل التي قطعها جنوب السودان بدءاً من المطالبة بالفدريشن وحتى قبول القوى السياسية السودانية ، بما في ذلك حزب المؤتمر الحاكم بأقرار حق تقرير المصير. وفي هذا الصدد نستعرض الجهود الإقليمية (نيجريا، كينيا، إيقاد) والمبادرات العالمية ، ومن أهمها ندوة واشنطن، ثم مؤتمر القضايا المصيرية (1995) الذي يمثل تحولاً جوهرياً في إستراتيجية العمل السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض. وهكذا تمهد الطريق لتوقيع إعلان مشاكوس، والذي أصبح فيما بعد الإطار الدستوري

لاتفاقية السلام الشامل وإصدار الدستور الانتقالي الذي يرجى أن يهيىء المناخ السياسي والدستوري على امتداد فترة انتقالية لست سنوات، يتم بانتهائها إجراء استفتاء لمواطني جنوب السودان بشأن الوحدة في إطار اتفاقية السلام والدستور الانتقالي أو اختيار الانفصال.

وتضمن الاتفاق بروتوكولاً خاصاً بمنطقة أبيي، والتي ظلت من أشد بؤر النزاع توتراً منذ سبعينات القرن الماضي، وذلك بعد عقود ممتدة من السلام الاجتماعي والتعايش السلمي. وقد نبه الحاكم العام الأسبق روبرت هاو في افتتاحه لأول مجلس ريفي في منطقة أبيي (14 يناير 1954) إلى أن ذلك المجلس يجسد السودان بأعراقه المختلفة من عرب ودينكا ونوبة وداجو. (أما الآن فعلى اختلاف أصواتكم وأعراقكم وأديانكم وتقاليدكم يضمكم مجلس واحد يعمل لخيركم المشترك. إن التسامح والصبر واحترام وجهة نظر الآخرين صفات مهمة. وإنني لعظيم الثقة في أنكم ستحرصون على هذه الصفات.(4)

ويجب عليَّ التنبيه إلى أن عدداً من القضايا ذات الصلة المباشرة بموضوع هذا الكتاب، لم أتمكن من التطرق إليها بالقدر المطلوب. ونأمل أن يتصدى لمعالجتها الباحثون في الأعوام القادمة. وأشير هنا على وجه التحديد، إلى قدرة الحركة والجيش الشعبي على إحداث التحول المحتوم لولوج مضمار العمل السياسي والدستوري في محل النضال المسلح. بالإضافة إلى ذلك، هنالك ضرورة للبحث المتمعن في احتمالات المستقبل على ضوء اتفاقية السلام الشامل، وممارسة جنوب السودان لحقه في تقرير المصير ، باعتبار ذلك من بين أهم الأحداث السياسية والدستورية منذ استقلال السودان. وكيفما تجيء نتائج استفتاء مواطني جنوب السودان حول تقرير المصير (2011) فسوف يواجه شمال السودان وجنوبه معاً مشكلات عصية. فانحياز مواطنى الأقاليم الجنوبية إلى خيار الوحدة ربما يسدل الستار على مرحلة من الجدل المحتدم منذ انعقاد مؤتمر جوبا (1947)، حول تزييف رغبتهم الحقيقية فى الوحدة الطوعية مع شمال السودان. ولكن الأهم من كل ذلك، أن تحدياً كبيراً سيواجه القوى السياسية السودانية لصون العهود والإيفاء بمتطلبات الدولة الواحدة بنظامين سياسيين متباينين. ولايغيب عن الإعتبار أن اتفاقية السلام الشامل بخلاف اتفاقية أديس أبابا ، فقد أحيطت بضمانات إقليمية وعالمية لتنفيذ بنودها بحسن نية.

أما إذا جاء الاستفتاء حول تقرير المصير لصالح انفصال جنوب السودان، وهذا حق إنساني وسياسي لا جدال فيه، فسوف يتمخض ذلك القرار التاريخي عن صعوبات أشكل من تلك التي سعى إلى حلها. فبالرغم من أجواء الحرب على امتداد حقب متعاقبة، إلا أن

العلاقات التاريخية والجغرافية والمنافع الاقتصادية والمائية والسمات النفسية والثقافية قد تداخلت على نحو يصعب فضُّه، وربما تطلب الأمر براعة نطاس متمرس لفصل التوائم متشابكي الأعضاء (السياميون).

كذلك هنالك ضرورة للتشديد على أن اتفاقية السلام الشامل ستواجه امتحاناً عسيراً، إذا عجزت القوى السياسية السودانية عن إيجاد حلول عادلة ودائمة لتسوية النزاعات العسكرية الدائرة في دارفور ومنطقة أبيي، والحيلولة دون اتساعها ومن ثم تحويل السودان إلى ساحة للصراع بين الإستراتيجيات الإقليمية والعالمية المتنافسة.

هذا الكتاب يسير في خطى كتاب مرموقين من السودانيين والاجانب، وأخص من بينهم أستاذ الأجيال محمد عمر بشير. فقد أصبحت كتبه وعلمه النافع منهلاً للكتاب والطلبة داخل السودان وخارجه. كذلك حرصت بمعاونة الأستاذ هاشم محمد صالح، على ترجمة عدد هائل من الوثائق ذات الصلة من الإنجليزية إلى العربية، ترجمة دقيقة ومرنة أرفقتها ضمن الملاحق. كذلك أجريت حوارات مع عدد من السياسيين والعسكريين على جانبي الحرب الأهلية. ويتعين عليَّ أن أذكر من بين هؤلاء أوليفر البينو، والسلطان لادو لوليك، وعبدالرحمن سولي، والسلطان رنزي، والعقيد (م) يعقوب إسماعيل، وداريوس بشير، واللواء (م) صديق البنا، واللواء (م) جوزيف لاقو، وغوردون مورتات، والدكتور جون قرنق دى مبيور، والفريد لادو قوري، والدكتور منصور خالد. ويجد القارىء نص هذه المقابلات ضمن الملاحق وبقدر ما سمح به الحيز المتاح.

في مجرى الإعداد لهذا الكتاب استفدت كثيراً من الأوراق القيمة التي تجمعت لدي خلال التحضير للمؤتمر الأول لجامعة جوبا (1984). وقد أسعدني الظرف بأن أكون مقرراً له. ومن بعض الأوراق العلمية التي أعدها طلاب قسم العلوم السياسية بجامعة جوبا، وأخص بالذكر المبحث الأصيل الذي أعده، خلال سني دراسته بجامعة جوبا (1980) المقدم (السفير حالياً) جون أوكيج حول حركة أنيانيا الأولى التي حارب في صفوفها وعكف على تسجيل تجربته فيها. كذلك أمدني العميد (م) عبدالعزيز خالد بمساهمة قيمة حول نشأة وتطور (لواء السودان الجديد). يجده القارىء ضمن الملاحق المرفقة. وسأظل ممتناً له ولكل من أسهم بأبداء النقد والملاحظات، وبطبيعة الحال تظل كل مواضع التقصير والضعف في هذا العمل من صميم مسئوليتي.

أخص بالامتنان العميق الدكتور محمد سليمان محمد الذي راجع هذا العمل وقدم لي ملاحظات عظيمة الفائدة، وتفضل بكتابة مقدمة الكتاب. وفوق ذلك منحني ورفيقة

دربه الدكتورة فاطمة بابكر، دعماً معنوياً كنت في أمس الحاجة إليه. ومرة ثانية أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ هاشم محمد صالح، فقد كان له الفضل الأكبر في تشجيعي ومعاونتي في إتمام هذا العمل، وقد تولى قراءة كل أجزاء هذا الكتاب بصبر وعناية .وقدم لي ملاحظات عميقة. كذلك أشكر الدكتور إبراهيم النور، والأستاذ فتحي الضو فقد إطلعا على مقدمة الكتاب ووضعا نصب عيني ملاحظات قيمة. كذلك أسجل امتناني الذي لا تحد حدود للصديق الفنان التشكيلي المقتدر أحمد المرضي الذي قام بتصميم غلاف هذا الكتاب. وأتوجه بالشكر للأساتذة عبداللطيف الفكي، وحمدان جمعة، والدكتور عبدالرحيم عبدالحليم الذين تفضلوا بوضع خبراتهم الغنية في مضمار تصويب اللغة، وفي الترجمة المتقنة لعدد من الوثائق المرفقة. وبكل المحبة والتقدير أخص بالشكرالعميق الأستاذ يس حسن بشير الذي تحمل عني مسئولية هذا الكتاب في مرحلة إتمام مراجعته وإعداده للطباعة وتسهيل وصوله إلى أيدي القراء. ولا أجد كلمات كافية لشكره والإخوة العاملين معه. وأخص بالامتنان والعرفان الأستاذ عصام حسن صالح الذي قام باعداد هذا الكتاب في صورته النهائية، وعاونته في ذلك الأستاذة نفيسة أحمد الأمين، فله ولها ألف تحية. وفي مضمار الشكر أتوجه بعظيم امتناني للمهندس عمر حسن (عمرابي) فقد وقف على تذليل العقبات الفنية التي واجهت هذا العمل. لقد كان لكل هؤلاء، وآخرين ربما فات علي ذكرهم ، أثرٌ أكبرمما يتصورنه في إتمام هذا العمل.

وثمة كلمة ختامية في مضمار الشكر. فقد منحتني مؤسسة فورد الخيرية فرصة نادرة لجمع مواد هذا الكتاب، ولإجراء عدد من المقابلات الضرورية، ولقضاء فترة كأستاذ زائر في جامعة بيركلي بولاية كلفورنيا. لكل ذلك وجب الشكر عليّ.

في الختام استميح القراء عذراً في تخصيص هذا الحيز لأعبر عن عميق امتناني وتقديري لزوجتي سوسن جعفر، التي كانت مصدر تحفيز لي كلما أوشك الضجر أن ينال مني في المنعرجات التي مر بها هذا العمل. والتحية والامتنان لأبنائي الأعزاء هديل وأحمد وهشام ، فقد هيأوا لي أسباب راحة البال، وصبروا بلا كلل أو ملل على انقطاعي عنهم لفترة ممتدة لإنجاز هذا العمل. وليكن الجهد الذي بذلته في هذا الصدد بمثابة تقدير ووفاء وعرفان لها ولهم ولكل من أعانني، ولبلدنا الحبيبة التي ننام ونستيقظ على حبها.

بوب - كلفورنيا

فبراير 2009

الهوامش

1- منصور. خالد: عامان من السلام: حساب الربح والخسارة .

2- تقرير المصير والوحدة الجاذبة، جريدة الرأى العام، الخرطوم (التاريخ غير معلوم).

3- راجع: شريف حرير وتريجي تيفدت: السودان الانهيار أو النهضة، ص 5 القاهرة (تاريخ غير معلوم)

4- أسامة عبد الرحمن النور،الإنثروبولوجيا السودانية، كوش الجديدة، سبتمبر 2004

***

أهم الأحداث في تاريخ جنوب السودان منذ 1930

1930 خطاب السكرتير الإداري سير مكمايكل حول المناطق المقفولة

1938 قيام المؤتمر العام للخريجين

1944 خطاب السكرتير الإداري سير جيمس نيوبولد حول المناطق المقفولة

1944 قيام المؤتمر الاستشاري لشمال السودان

1944 تكوين اتحاد الكتلة السوداء

1946 قيام الأحزاب السياسية السودانية

1946 المؤتمر الإداري بشأن مستقبل سياسة المناطق المقفولة

1947 انعقاد مؤتمر جوبا - نهاية سياسة المناطق المقفولة

1947 قيام هيئة شؤون الموظفين الجنوبيين

1951 لجنة القاضي ستانلي بيكر لوضع مسودة دستور السودان

1953 توقيع اتفاقية الحكم الذاتي

1953 قيام حزب الجنوب (حزب الجنوب الليبرالي)

1954 بدء فترة الحكم الذاتي الانتقالي في السودان

1954 انعقاد مؤتمر الجنوب الثاني (جوبا)

1955 وقوع اضرابات لعمال مصانع أنزارا ويامبيو

1955 حوادث التمرد في المديريات الجنوبية

1955 تكوين لجنة التحقيق الإداري في حوادث التمرد برئاسة القاضي توفيق قطران

1955 اتفاق الأحزاب السياسية شمالاً وجنوباً على إعلان الاستقلال في البرلمان

1956 إعلان استقلال السودان

1957 تكوين لجنة وضع مسودة دستور السودان

1957 محاكمة عضو البرلمان إيليا كوزي بواسطة السلاطين في غرب الإستوائية بالسجن 10 سنوات

1958 انعقاد مؤتمر مشترك بين الأحزاب الجنوبية ، اتحاد البجا وجبهة دارفور في بورتسودان

1958 رئيس الوزراء عبدالله بيه خليل يقوم بتسليم السلطة إلى كبار ضباط القوات المسلحة

1963 إعلان تكوين الاتحاد السوداني للمناطق المقفولة (سانو) وحركة الأنيانيا المسلحة

1964 قيام ثورة أكتوبر وعودة الحكم المدني ما عدا في المديريات الجنوبية

1965 انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة

1965 انقسام حزب سانو وعودة وليم دينق للعمل السياسي داخل السودان

1965 انتخاب محمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء وانتهاء أعمال لجنة الإثني عشر

1965 اختيار أقرى جادين بديلاً لجوزيق أدوهو في منصب رئيس حركة الأنيانيا

1969 انقلاب 25 مايو وصدور إعلان 9 يونيو للحكم الذاتي الإقليمي

1970 جوزيف لاقو يقوم بتوحيد الفصائل المسلحة المتناثرة تحت قيادته

1971 بدء محادثات السلام في أديس أبابا بمشاركة جوزيف قرنق والسفير عابدين إسماعيل

1971 إعدام جوزيف قرنق وزير الدولة لشؤون الجنوب بعد فشل انقلاب 19 يوليو 1971

1972 توقيع اتفاقية أديس أبابا

1972 عزل صمويل قايتوت ووليم عبدالله شول من القوات المسلحة بقرار من اللواء جوزيف لاقو

1973 إعلان الدستور الدائم

1974 تمرد الوحدة العسكرية فى أكوبو

1976 تمرد حامية واو وقتل قائدها أبيل شول على يد المتمردين

1977 تمرد مطار جوبا واعتقال جوزيف أدوهو ، ماثيو اوبور وترتسيو أحمد كمتهمين

1977 افتتاح جامعة جوبا

1978 اختيار لاقو رئيساً للمجلس التنفيذي العالي

1979 عزل جوزيف لاقو من رئاسة المجلس التنفيذي العالي وكذلك جوزيف أدوهو وكلمنت امبورو

1979 بدء الحفريات في قناة جونقلي بواسطة الشركة الفرنسية سي . سي . آي

1980 اندلاع مظاهرات معارضة لحفر قناة جونقلي

1980 اتهام جوزيف لاقو باختلاس أموال تبرعت بها دولة قطر وسحب الثقة منه

1981 نميري يخرق الدستور الدائم 1973) بحل مجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي

1982 تكوين مجلس وحدة الجنوب برئاسة كلمنت امبورو ونائبه صمويل أرو بول

1982 تعيين المهندس جوزيف جيمس طمبرة رئيساً للمجلس التنفيذي العالي

1982 صدور الأمر الجمهوري رقم 1 لتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم

1983 نميري يعلن تطبيق قوانين "الشريعة الإسلامية" في كل أقاليم السودان

1983 رسالة القس جبرائيل زبير واكو ضد إعلان قوانين سبتمبر1983

1983 رسالة أبيل الير وجوزيف لاقو إلى نميري للتحذير من تطبيق قوانين "الشريعة الإسلامية"

1983 القوات الحكومية تهاجم حاميات الجيش في بور وفشلا وأيود وبيبور

1983 إعلان قيام الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان في مرتفعات ايتانج الإستوائية

1984 تعيين اللواء (م) قسم الله عبدالله رصاص حاكماً لإقليم الإستوائية

1985 انتفاضة مارس/أبريل تكوين المجلس العسكري برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب

1986 إجراء الانتخابات العامة في أجزاء من أقاليم السودان الجنوبية

1986 إسقاط طائرة سودانير فوق مطار ملكال بواسطة الجيش الشعبي لتحرير السودان

1986 انعقاد مؤتمر كوكادام - إثيوبيا

1987 مليشيات قبيلة المونداري تهاجم قتلاً ونهباً أفراد من قبيلة الدينكا في جوبا

1987 لقاء ممثلي الأحزاب السياسية الجنوبية مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان- أديس أبابا

1987 محادثات رئيس الوزراء الصادق المهدي والعقيد الدكتور جون قرنق دي مبيور

1988 استيلاء الجيش الشعبي لتحرير السودان على مدينة كبويتا

1988 إعلان اتفاق السلام بين محمد عثمان الميرغني والعقيد الدكتور جون قرنق دي مبيور

1988 انعقاد ندوة أمبو/إثيوبيا بين بعض مثقفي الشمال مع ممثلين للحركة الشعبية لتحرير السودان

1988 اللقاء الثاني بين رئيس الوزراء الصادق المهدي ورئيس الحركة الشعبية دكتور جون قرنق

1989 مذكرة القوات المسلحة إلى رئيس الوزراء

1989 انقلاب الجبهة الإسلامية القومية وحل مؤسسات الحكم الديمقراطي في السودان

1989 بدء مفاوضات السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان

1990 انعقاد مؤتمر شقدوم بين سكرتير التجمع الوطني، مبارك الفاضل ورئيس الحركة الشعبية العقيد جون قرنق

1990 توقيع الحركة الشعبية على ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي

1990 انهيار نظام حكم الرئيس منقستو هيلا مريام في إثيوبيا

1990 انقسام مجموعة ريك مشار، لام أكول أجاوين وغوردون كونق عن الحركة الشعبية الأم

1990 المبادرة الأمريكية للسلام

1991 مفاوضات السلام بين د. لام أكول ود. علي الحاج والاتفاق على حق تقرير المصير للجنوب

1992 توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية بين فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان

1994 انعقاد ندوة واشنطن وتبني مطلب "حق تقرير المصير" لجنوب السودان

1995 انعقد مؤتمر القضايا المصيرية للتجمع الوطني الديمقراطي في أسمرا

1996 انعقاد مؤتمر مصوع بين رئيس حزب الأمة ورئيس المؤتمر الوطني ورئيس الجمهورية

2002 توقيع اتفاق مشاكوس الإطاري

2004 توقيع اتفاق نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان

2005 تعيين دكتور جون قرنق نائباً أولاً لرئيس الجمهورية ورئيساً لحكومة جنوب السودان

2005 مقتل الدكتور جون قرنق دي مبيور في حادث تحطم طائرة يوغندية أقلته من يوغندا إلى جوبا



قائمة بأسماء الأشخاص الأكثر تأثيراً فى التطور السياسى لجنوب السودان

1- أقري جادين. تلقى تعليمه في مدرسة لوكا وأتم الثانوية في تورورو (يوغندا) خريج كلية غردون (جامعة الخرطوم) كأول طالب جنوبي. إداري رفيع قام برفع علم السودان في مدينة الفاشر بعد إعلان الاستقلال. أحد مؤسسي حركة أنيانيا ورئيساً لها في 1965 . داعية للانفصال آنذاك .

2- عبد الرحمن سولي . من أوائل مؤسسي حزب الجنوب الليبرالي . داعية لتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم.

3- بوث ديو. إداري سابق. شارك في مؤتمر جوبا (1947). عضو الجمعية التشريعية. مؤسس حزب الجنوب الليبرالى. عضو البرلمان السوداني الأول.تحول إلى حزب الأمة. عمل وزيراً في حكومات مدنية وعسكرية.

4- ستانسلاوس عبد الله بياساما. عضو مجلس الشيوخ الأول . أحد مؤسسي حزب الجنوب الليبرالى . عضو في البرلمان السوداني حتى 17 نوفمبر 1958

5- بنجامين لوكي . تلقى تعليمه في مدرسة لوكا ثم التحق بمعهد تدريب المعلمين في موكونقو (يوغندا) عمل معلماً. عضو في الجمعية التشريعية (1947) أحد مؤسسي حزب الجنوب الليبرالي . عضو في البرلمان السوداني الأول . إنتخب رئيساً لمؤتمر جوبا الثاني. قام بتثنية الاقتراح الداعي إلى إعلان استقلال السودان بواسطة البرلمان السوداني (19 ديسمبر 1955).

6- السلطان لادو لوليك. عين سلطاناً خلفاً لشقيقه في عام 1927 شارك في مؤتمر جوبا (1947) . عضو لجنة القاضي توفيق قطران للتحقيق في أسباب الاضطرابات فى الجنوب بعد اندلاع التمرد في حامية توريت (1955) . أيد حركة أنيانيا الأولى .

7- جوزيف أدوهو أورو. تلقى تعليمه في مدرسة (سيكريد هارت في توريت) ثم سانت اليسويس. عمل معلماً وتلقى تدريبه في معهد بخت الرضا . حكم عليه بالإعدام لاتهامه بالمشاركة في تمرد حامية توريت (1955) . تم إخلاء طرفه. عضو في البرلمان السوداني الثاني. من أوائل المؤسسين لحركة أنيانيا الأولى . عارض اتفاقية أديس .

انضم للحركة الشعبية لتحرير السودان. انشق ضمن مجموعة ريك مشار، لام أكول أجاوين وقتل في خضم المعارك بين الفرقاء في الجيش الشعبي .

8- غوردون مورتات أيوم . ضابط بوليس سابقاً . استحق الإشادة لثباته إثناء تمرد حامية توريت (1955) وحفاظه على الأمن بعد أن - هرب - مدير المديرية (داؤود عبد اللطيف) . شارك في حركة أنيانيا الأولى. انشق عنها وكون حكومة النيل وعين باري وانجي وزيراً للخارجية . رئيساً لجبهة الجنوب بعد أكتوبر(1964) عارض اتفاقية أديس (1972) . رفض في البداية تأييد الحركة الشعبية ولم يعلن انضمامه لها . ولكنه شارك في اجتماع آدير- أيرلندا الشمالية مع عدد من المثقفين الجنوبيين وأيدوا العقيد جون قرنق ضد مجموعة ريك/لام المنشقة. أمضى بقية حياته في المهجر ببريطانيا .

9- ازبوني منديري . خريج جامعة الخرطوم. عضو البرلمان السوداني الثاني . أسس الحزب الفيدرالي وحوكم بسبب ذلك بالسجن لمدة سبع سنوات . وزير للمواصلات في حكومة سر الختم خليفة (1964) . ترأس وفد أنيانيا لمحادثات السلام في أديس أبابا .

10- الأب ستيرنينو لوهري . قس كاثوليكي منذ عام 1946 . عضو في البرلمانان السوداني الثاني (1958) . ترأس الكتلة البرلمانية الجنوبية . مؤسس وراعي حركة أنيانيا . مات مقتولاً في يوغندا في ظروف غامضة.

11- وليم دينج . إداري سابق . أحد مؤسسي حركة أنيانيا وصار سكرتيراً لها . كتب مع جوزيف أدوهو كتاب (جنوب السودان) . انشق عن أنيانيا وسانو وأسس حزب سانو داخل السودان . تحالف مع حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي . قتل في كمين بواسطة قوة من الجيش السوداني. يعتقد بأن ذلك قد تم تنفيذاً لأوامر القيادة العامة للجيش السوداني .

12- سرسيو إيرو. إداري سابق . ذكر بأنه شارك ضمن عضوية مؤتمر الخريجين . صار عضواً في مجلس السيادة بعد الاستقلال .

13- فلمون ماجوك . جاويش في الجيش . شارك في مؤتمر جوبا (1947) . انضم إلى حزب الجنوب الليبرالى .عضو مجلس السيادة بعد أكتوبر (1964) . من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي.

14- سانتينو دينج . إداري سابق . عضو في البرلمان السوداني الثاني .. أيد الحكم العسكري (1958) عين وزيراً مركزياً مرات متتالية . مؤسس حزب الوحدة السوداني.

15- الجنرال فريدريك برايان ماقوت . قائد جيش أنيانيا حتى عزله جوزيف لاقو في عام 1970 . تولى قيادة الفرقة الأولى للجيش السوداني في جوبا بعد اتفاقية أديس.

16- أبيل ألير . ضمن الدفعة الثانية من الطلبة الجنوبيين في كلية القانون من جامعة الخرطوم . عملاً قاضياً . اتخذ موقفاً مشهوداً لوقف تعذيب المناضل الشيوعي حسنين حسن من التعذيب . انضم إلى جبهة الجنوب بعد أكتوبر (1964) عين وزيراً للتموين بعد انقلاب مايو 1969 . ترأس وفد السودان إلى محادثات السلام في أديس أبابا . عين رئيساً للمجلس التنفيذي العالي الأول . نائب رئيس الجمهورية .

17- جوزيف قرنق . أول طالب جنوبي يتخرج من كلية القانون بجامعة الخرطوم . تخلى عن تأييده لمجموعة بوث ديو عام 1954و انضم للحزب الشيوعي السوداني وصار من بين قادته. عين وزيراً بعد مايو (1969) كوزير دولة لشؤون الجنوب .صاغ إعلان 9 يونيو للحكم الذاتي الإقليمي . مهد الطريق للتفوض بين الحكومة وحركة أنيانيا . اعدم بعد انقلاب 19 يوليو 1971 .

18- هيلري باولو لوقالي . خريج جامعة الخرطوم . عضو في جبهة الجنوب . بعد انقلاب مايو 1969 عين في منصب وزاري وفي قيادة الاتحاد الاشتراكي السوداني الذي أسسه الرئيس جعفر نميري . وزير إقليمي بعد اتفاقية أديس (1972) . رئيس لجامعة جوبا منذ تأسيسها .

19- كلمنت امبورو . إداري سابق . عضو جبهة الجنوب . وزير للداخلية في الحكومة المركزية (1964) . رئيس مجلس التضامن الجنوبي لمعارضة تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم .

20- أوليفر ألبينو . من أبكار الشباب الذين انضموا إلى حركة أنيانيا . عين مسئولها الإعلامي . مؤلف كتاب (مشكلة جنوب السودان: من منظور جنوبي). عضو وفد أنيانيا لمفاوضات السلام في أديس .وزير إقليمي ومركزي . انزوى عن العمل العام بعد حادثة اعتقاله في المملكة العربية السعودية بسبب ارتكاب مخالفة لقوانين المملكة (1986)

21- داريوس بشير . خريج جامعة الخرطوم . قاد حملة من داخل السودان لمساندة حركة أنيانيا مادياً بجمع التبرعات والتأييد السياسي . شارك في تأسيس جبهة الجنوب بعد أكتوبر (1964) . تولى رئاسة تحرير صحيفة جبهة الجنوب باللغة الإنجليزية (أدفانس)

22- ناتالي أولواك . ضمن الدفعة الثانية من طلبة الجنوب الذين التحقوا بكلية الخرطوم الجامعية. عمل بالمحاماة وأشترك في جبهة الجنوب وبالإنابة عن جنوب السودان في لجنة إعداد الدستور وتولى مناصب وزارية في الحكومة الإقليمية بعد عام (1972).

23- بيتر قاتكوث قوال . خريج كلية الخرطوم الجامعية . عضو جبهة الجنوب . عين وزيراً لفترات متعددة في الحكومة الإقليمية في الجنوب بعد عام 1972 .

24- صمويل قايتوت . أحد زعماء أنيانيا . عارض اتفاقية أديس أبابا للحكم الذاتي الإقليمي . شارك في تأسيس أنيانيا الثانية عام 1981 . طلب من العقيد قرنق عند تأسيس حركته (1983) أن يتبنى الدعوة لفصل الجنوب . رُفض اقتراحه. لقي حتفه في أثناء المصادمات بين الجيش الشعبي وأنيانيا الثانية .

25- اكوت اتيم . إداري سابق . من قادة حركة أنيانيا . عارض توقيع اتفاقية أديس أبابا. من مؤسسي حركة أنيانيا الثانية . دعا العقيد جون قرنق لتبنى مطلب فصل جنوب السودان. قتل في إثناء الصدامات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة أنيانيا الثانية.

26- بنجامين بول. من قادة أنيانيا. عمل في مناصب مختلفة في حكومات جنوب السودان بعد عام 1972 . خريج جامعة أكسفورد . انضم إلى الحركة الشعبية عند تأسيسها وبعد فترة قصيرة من العمل لتأييدها تم استدعاءه من لندن وقتل في ظروف غامضة .

27- الجنرال تافينج لودونق. قوات دفاع الجنوب. ترقى من الصف إلى ملازم ثاني. عمل قائداً لحركة أنيانيا قبل أن يزيحه جوزيف لاقو عام (1970)

28- العقيد جون قرنق دى مبيور. انضم إلى حركة أنيانيا بعد تخرجه من جامعة أيوا (الولايات المتحدة) . عارض توقيع اتفاقية أديس أبابا . تم نقله إلى أعالي النيل للحد من نشاطه . استوعب في الجيش السوداني وتدرج إلى رتبة عقيد . مؤسس الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وقع اتفاقية نيفاشا في مطلع 2005 مع حكومة السودان . استقبلته عند عودته إلى الخرطوم جماهير من كل القوميات السودانية قدرت بالملايين. عين نائباً أول لرئيس الجمهورية ورئيساً لحكومة جنوب السودان. مات بعد ذلك بأمد وجيز في حادث تحطم طائرة يوغندية حملته من هناك متجهة إلى جنوب السودان.

29- كاربينو كوانين بول . عضو سابق في حركة أنيانيا . استوعب في الجيش السوداني . قاد حامية بور إلى التمرد وتكوين النواة الأولى للجيش الشعبي لتحرير السودان . عين نائباً لرئيس الحركة والقائد العام لجيشها العقيد جون قرنق . حبسه العقيد قرنق لبضع سنوات. انشق عن الحركة وكون جيشاً خاصاً به في بحر الغزال. عاد إلى التصالح مع العقيد قرنق إلا أنه قتل أثناء معركة حربية مع مجموعات مسلحة مناوئة له في بحر الغزال.

30- سيلفا كير ميارديت . ضابط استخبارات عسكرية انسلخ من الجيش السوداني وشارك في تأسيس الجيش الشعبي لتحرير السودان. آخر من تبقى من القادة المؤسسين للحركة الشعبية. تولى منصب نائب رئيس الحركة والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان . تم انتخابه خلفاً للدكتور جون قرنق في كل مناصبه كنائب لرئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب ورئيس الحركة الشعبية وقائد الجيش الشعبي لتحرير السودان.

31- ربيكا مانيانق. شاركت مع زوجها العقيد جون قرنق في صفوف الحركة الشعبية. تولت منصب وزاري في حكومة الجنوب بعد توقيع اتفاقية نيفاشا.

32- ميرى سرسيو إيرو . صحفية. عضو في مجلس الشعب القومي (1974). عضو سابق في مجلس جامعة جوبا.

33- الدكتور ريك مشار. عضو في اللجنة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية. انشق عن الحركة وقاد ما يعرف بفصيل الناصر المناوىء للجيش الشعبي. تصالح مع قائد الحركة العقيد جون قرنق وعاد إلى صفوف الحركة وعُين نائباً لرئيس حكومة الجنوب.

34- دانيال كوت ماثيو. عضو في قيادة أنيانيا. شغل مناصب وزارية في المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا . حاكم سابق لإقليم أعالي النيل. حارب ضمن أنيانيا الثانية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان.

35- اللواء غوردون كونج. عضو أنيانيا الأولى ون مؤسسي أنيانيا الثانية وتولى قيادتها بعد مقتل وليم عبد الله شول . حارب ضد الجيش الشعبي لسنوات طويلة. ولكنه عاد وانضم إلى صفوفها بعد توقيع اتفاقية نيفاشا .

36- اللواء باولينو ماتيب . قائد فصائل أنيانيا الثانية في منطقة بانتيو الغنية بالنفط . ناصب الحركة الشعبية العداء حتى تم توقيع اتفاقية نيفاشا فانضمت قواته إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان .

37- مادينج دي قرنق . عمل على مساندة حركة أنيانيا أثناء فترة دراسته في جامعة الخرطوم . قدم للمحاكمة وتمت تبرئته . صار ممثلاً لحركة أنيانيا في بريطانيا. أسهم في تمهيد الطريق للتفاوض مع وزير شؤون الجنوب جوزيف قرنق وسفير السودان في بريطانيا عابدين إسماعيل لبدء محادثات أديس أبابا رئيس تحرير مجلة أنيانيا (قراس كيرتين). المتحدث الرسمي باسم وفد أنيانيا في محادثات أديس أبابا. شغل مناصب وزارية في المجلس التنفيذي العالي بجوبا.

38- بونا ملوال رينج . سكرتير جبهة الجنوب بعد 1964 تولى مناصب وزارية في الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية. صحفي ومؤسس مجلة "سوداناو" و"السودان غازيت". عين مستشاراً لرئيس الجمهورية بعد توقيع اتفاقية نيفاشا .

39- فرانسيس دينج. ابن السلطان دينج ماجوك. خريج جامعة الخرطوم ومن ثم جامعة ييل بالولايات المتحدة. كاتب وباحث وصحفي ودبلوماسي. وزير دولة للخارجية . مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الإغاثة . أيد مقترح (دولة واحدة بنظامين سياسيين) الذي اعتمد كأساس لاتفاقية نيفاشا .

40- تعبان لوليونج . كاتب قصص وشاعر وصحفي معروف داخل وخارج السودان أمضى وقتاً في يوغندا ثم عاد إلى السودان بعد اتفاقية أديس أبابا . أستاذ بجامعة جوبا.

41- الفريد تعبان. صحفي . عمل كمحرر في مجلة (سوداناو) . مراسل لهيئة الإذاعة البريطانية في السودان. رئيس تحرير صحيفة (سودان مونيتر).

42- يوسف كوة مكي. معلم سابق . خريج جامعة الخرطوم. عضو سابق في مجلس الشعب بأقليم كردفان. انضم للحركة الشعبية لتحرير السودان اختير كعضو في قيادتها السياسية والعسكرية العليا.

43- سراناى. خريج جامعة الخرطوم. شاعر وكاتب.

44- جيمس واني إيقا. عضو القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. رئيس برلمان الإقليم الجنوبي بعد توقيع إتفاقية نيفاشا.

45- فيليب أوباتق. عضو حزب سانو سابقاً .وزير سابق. من أنصار تقسيم الإقليم الجنوبي . دبلوماسي سابق.

46- لورنس وول وول. ممثل حركة أنيانيا وممثلها في فرنسا. شارك في التمهيد لمحادثات أديس أبابا وعضو في وفدها المفاوض. وزير إقليمي سابق.

47- أليكسيس مبالي يانقو. صول في البوليس سابقاً . عضو أنيانيا. أصدر كتاب: The Nile Turnd Red

48- السلطان بازيا رانزى . سلطان منطقة طمبرا - غرب الزاندى .

49- بولين ألير. عضو في البرلمان السوداني الأول . من أنصار وحدة السودان . انضم للحزب الوطني الاتحادي لبعض الوقت قبل أن ينسلخ عنه بسبب سوء سياسة الحزب الوطني الاتحادي تجاه جنوب السودان .

50- فرانكو ويل قرنق . ضابط سابق بالجيش السوداني. عضو برلمان مركزي . من أنصار وحدة السودان وعارض الدعوة للانفصال أوالفدريشن . الأخ الأكبر لجوزيف قرنق القيادي في الحزب الشيوعي السوداني.

51- جوزيف لاقو يونقا . هرب من الجيش السوداني برتبة نقيب . عضو مؤسس في حركة أنيانيا . يعود له الفضل الأكبر في توحيد حركة أنيانيا التي عانت من التمزق . تولى قيادتها السياسية والعسكرية . أشرف على إتمام توقيع اتفاقية أديس. ترقى إلى رتبة لواء في الجيش السوداني .عين قائداً للفرقة الأولى ــ جوبا . ثم رئيساً للمجلس التنفيذي العالي . ونائباً لرئيس الجمهورية . تبنى الدعوة لتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم . نائباً لرئيس مؤتمر الحوار الوطني (1990) .

52- اللواء (م) بيتر سريليو. ضابط سجون سابق. التحق بحركة أنيانيا. استوعب في الجيش السوداني بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا . عين رئيساً لحكومة الإقليم الاستوائي في 1986 شارك في مؤتمر الحوار الوطني وتم حبسه بسبب الآراء التي أبداها أثناءه.

53- صمويل أبو جون كباشي . أول ضابط جنوبي تخرج من الكلية الحربية . انضم لحركة أنيانيا . وزير إقليم سابق . انضم للحركة الشعبية لتحرير السوداني. عين حاكماً لغرب الاستوائية حتى وفاته في 2007 .

54- قايجوك وريانق لوبابا . وزير في حكومة الإقليم الإستوائى . أجج مشاعر الحقد والتحريض ضد أبناء القبائل النيلية. شارك في الوفد المفاوض عن الحكومة في مؤتمر أبوجا.

55- اليابا جيمس سرور. عضو في حركة أنيانيا، وتولى مسئولية التعليم في المديريات الجنوبية. عضو سابق في البرلمانات المركزية والإقليمية.

56- الرائد أروك ثون أروك . خريج مدرسة الخرطوم التجارية الثانوية . تخريج من الكلية الحربية وعمل في فرع الاستخبارات العسكرية. كان لها دور فعال في تأسيس الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان . عضو القيادة السياسية والعسكرية العليا . تمت معاقبته وسجنه بسبب اتصال غير مخول مع رئيس استخبارات الحكومة . هرب من الحبس وأسس حركة مناوئة للجيش الشعبي لتحرير السودان . تعاون مع الجانب الحكومي وتقلد منصباً وزارياً فيها مات في حادث تحطم طائرة في مدينة ملكال.

57- صمويل أرو بول. خريج مدرسة رومبيك الثانوية. ضابط بوليس (1954). رئيس حزب سانو بعد عام 1972 . نائب رئيس الوزراء بعد انتفاضة ابريل 1985 . رئيس حزب اتحاد جنوب السودان.

58- وليم نيون باني . استوعب في القوات المسلحة السودانية ضمن جنود وضباط حركة أنيانيا بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا. احد قادة الوحدات الأولى التي تمردت وأصبحت النواة الأولى للجيش الشعبي في 1983 انشق عن الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان وعاد إلى صفوفها مرة أخرى غير أنه مات في حاث انفجار غامض في فندق في أديس أبابا .

59- لام أكول أجاوين . بروفسير في كلية الهندسة بجامعة الخرطوم . عضو نشط في الحركة الشعبية منذ تأسيسها ثم انضم إليها لاحقاً في عام 1986 عضواً مناوباً في القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة والجيش الشعبي . أحد القادة الثلاثة الذين انشقوا عن الحركة والجيش الشعبي مطلع التسعينات الماضية. عاد إلى صفوف الحركة وعين وزيراً للخارجية بعد توقيع اتفاقية نيفاشا.

60- عبد الله شول . ضمن ضباط أنيانيا المستوعبين في الجيش السوداني . عارض اتفاقية أديس . عزله جوزيف لاقو من منصبه . أسس حركة أنيانيا الثانية مع صويل قايتوت وأكوت أتيم . حاول الانضمام للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في مرحلة التأسيس الأولى . طالب بتبني الدعوة لفصل جنوب السودان . دارت معارك بين قواته والجيش الشعبي وقتل في أثناء تلك المعارك

61- الأب جبرائيل زبير واكو. مطران الكنيسة الكاثلوكية بالخرطوم . من أوائل من عارضوا إعلان قوانين الشريعة الإسلامية . أصدر بيان ضدها ولعب دوراً فعالاً في تجمع القساوسة السودانيين ضد قوانين سبتمبر 1983

62- والتر كونجوك. بروفسير في شعبة العلوم السياسية. جامعة الخرطوم . من مؤسسي مؤتمر المواطنين الجنوبيين بالخرطوم . عين وزيراً في حكومة الصادق المهدي في عام 1987 . قدم استقالته بلهجة شديدة احتجاجا على سياسة الحكومة وبطئها في التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان .

63- الأب كلمنت جاندا . تلقى تعليمه في يوغندا وجامعة فريسنو بالولايات المتحدة . سكرتير مجلس الكنائس السوداني ومن ثم مجلس الكنائس الإفريقية . لعب دوراً نشطاً في توحيد الفصائل المتناحرة داخل الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان . أحد المثقفين والزعماء الجنوبيين الذين بعثوا برسالة من مدينة أدير في جمهورية أيرلندا دعماً للعقيد قرنق بعد انقسام مجموعة من القادة في عام 1991

64- باولو لوقالى. والد السياسي المرموق هيلرى باولو لوقالى. من مؤسسي هيئة شئون الموظفين الجنوبيين و حزب الجنوب الليبرالى .

65- ايليا لوبى بارابا. ضابط بوليس. ثم عضو بالبرلمان. انضم لقيادة حركة انيانيا.

66- زكريا وانى لوكواسا. خريج رومبيك الثانوية. ضابط سجون (1954). مدير عام سجن كوبر (1971).

67- قسم الله عبد الله رصاص. خريج الكلية الحربية. الدفعة الثانية من الضباط الجنوبيين. رئيس المجلس التنفيذي العالي في الثمانينات الماضية.

68- دكتور كلمنت خميس. جامعة القاهرة. أول طبيب من جنوب السودان.

69- دكتور بنايا سرور كميانقي. طبيب خريج جامعة الخرطوم. الدفعة الثانية من بين الخريجين الجنوبيين.

70- دكتور نويل لوقو وارايل. أول طبيب من جنوب السودان يتخرج من جامعة الخرطوم.

71- سابانا جامبو. خريج كلية الاقتصاد. جامعة القاهرة. وكيل وزارة المالية في الإقليم الجنوبي.

72- أمبروز ريني ثيبك. من مواليد قوقريال. مدرسة التونج ثم رومبيك الثانوية. خريج جامعة الخرطوم، كلية القانون. واصل تعليمه في معهد دراسات الشرق الأوسط ـــ

لندن. شغل منصب وزير الثقافة في حكومة الإقليم الجنوبي برئاسة أبيل ألير. انضم للحركة الشعبية لتحرير السودان. وترأس اللجنة القانونية بها.

73- ترتسيو أحمد. من منطقة واو - بحر الغزال. خريج جامعة الخرطوم. معلم في مدرسة جوبا التجارية الثانوية. مدير إدارة التعليم الإقليمي . سجن عدة مرات بسبب أفكاره وانتمائه الاشتراكي. شارك في تأسيس حركة نام ذات التوجه الاشتراكي. سجن عام 1977 بعد تمرد مطار جوبا.

74- بيتر أدوك نيابا. أستاذ في جامعة جوبا قبل أن يغادرها وينضم للجيش الشعبي. كاتب ومعلق ومفاوض باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان. عضو في برلمان جنوب السودان. ومسئول عن قسم التعدين في حكومة الجنوب.



الفصل الأول

التَحَـوُّلاتُ السِـيَاسِيَّةُ والدَسْـتُورِيَّةُ في جَـنُوبِ السُّودَان

(1930 -1945)

إذا كانت الحـرية و المساواة - كـما يحسـبها البـعض - يتحقـقان في الديمقـراطية ، فإنهما يتـحققان على أتم وجه بمشاركـة كل الناس على قدم المساواة في الحكم إلى أقصى مدى.

أرسطو

سياسة المناطق المقفولة: الصعود ثم الانهيار:

قبل أن تجف الدماء في ساحة الحرب في كرري، هرع كرومر وكتشنر ومن بعدهم ونجت إلى تثبيت الحدود الدولية خاصة في الأجزاء الجنوبية من السودان. فبعد انسحاب الفرنسيين من منطقة فشودة (1899) تركزت الجهود على تسوية قضية الأراضي المتنازع عليها مع بلجيكا في منطقة جبل لادو، وقد أمكن تسوية تلك المشكلة بحلول عام 1909، ومن ثم تحول الاهتمام إلى تثبيت أركان الإدارة الاستعمارية في أنحاء الجنوب. وكانت المهمة الرئيسة هي بسط دعائم الأمن وإخضاع القبائل الجنوبية بأظهار القوة المتاحة للسلطة الجديدة. ومن جانب آخر اتجهت الإدارة إلى استمالة ذوي النفوذ من زعماء قبائل الجنوب واستيعابهم في البنية الإدارية الجديدة. وقد تطور هذا التعاون بوتائر سريعة بعد صدور تقرير ملنر، الذي يحث على نقل بعض مهام الإدارة إلى الكيانات المحلية التقليدية القائمة في المستعمرات البريطانية. وفي جنوب السودان -على وجه الخصوص- لم تحقق تلك السياسة نجاحاً ملحوظاً وسريعاً. وبالنسبة للقبائل النيلية فقد اقتضى الأمر حلول نهاية العشرينات لإخضاعها عنوة وبعد مواجهات دامية. وكانت السياسة البريطانية في هذه الفترة تتجه إلى تكريس عزل القبائل الجنوبية عن القبائل العربية المجاورة باستخدام كل الوسائل الإدارية والثقافية والاقتصادية للحد من انتشار نفوذ شمال السودان العربي ـــ المسلم بين القبائل الجنوبية. وفي هذا الصدد قدمت الإدارة البريطانية مساعدات مالية سخية للهيئات التبشيرية المسيحية، وأوكلت إليها أمر التعليم والخدمات الصحية. وسمح لها باستجلاب الدعم المالي من المنظمات الكنسية في بلدان أوربا. وكانت مجموعة - أباء فيرونا - من أنشط الهيئات التبشيرية في مديرية بحر الغزال الأكثر تأثراً بالنفوذ العربي الإسلامي. وفي نفس الوقت تواصلت المساعي بقدر أقل من النجاح، إلى تمتين الروابط بين المديريات الجنوبية وكل من يوغندا وكينيا.

وفي سياق الخطوات التي عمدت إليها الإدارة البريطانية تم إنشاء "قوة دفاع الجنوب". وهذا الإجراء من بنات أفكار ر. س . أوين، حاكم مديرية منقلا الذي اقترح في عام 1910 تكوين فرقة عسكرية جنوبية على غرار قوة دفاع السودان في الشمال بدعوى أن للجيش "أثر حضاري". على أن تتكون قوة دفاع جنوب السودان في الإستوائية من

أبناء الجنوب وتكون اللغة الرسمية للتخاطب وإصدار الأوامر في صفوفها باللغة الإنجليزية، وكذلك لدى ممارسة الشعائر الدينية.(1)

وتوالت الخطوات لمد خطوط التمايز والتباين بين شمال السودان وجنوبه، إذ تقرر اعتبار يوم الأحد يوم عطلة نهاية الأسبوع. وأعقب ذلك اعتماد اللغة الإنجليزية كلغة للتخاطب والمعاملات الرسمية في جنوب السودان. وطبقت إجراءات إدارية واسعة للحد من حركة التجارة بين الشمال والجنوب. ولم يخف السكرتير الإداري (وزير الداخلية) آنذاك، هارولد مكمايكل رغبة الحكومة في "اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتشجيع التجار الأغاريق والشوام (المسيحيون) ليحلوا محل التجار الشماليين. وبالفعل بدأ الحد من إصدار تصاريح للتجار الشماليين للعمل في الجنوب. وقد عادت هذه الخطوة وبالاً على النمو الاقتصادي في الجنوب وأدت إلى ضمور السوق المحلي بتقليص التبادل الاقتصادي وتنمية الحوافز الاقتصادية. وبدا للعيان أن تعجل الخطى والمغالاة في تطبيق مقترحات لجنة "لوقارد" للحكم المحلي لم تؤت النتائج المتوقعة. بل إن المحصلة النهائية في مضمار التعليم، والصحة والخدمات الأخرى والتنمية بوجه عام تعتبر مخيبة ولم تكن جديرة بالأموال والجهد الذي أهدر. (2)

وعلى يد السكرتير الإداري، هارولد مكمايكل سارت سياسة عزل المديريات الجنوبية بخطى حثيثة إلى الأمام وعبر وسائل متعددة. غير أن السمة المميزة لهذه السياسة أنها افتقرت إلى توحيد آراء وجهود الإداريين البريطانيين المكلفين بتطبيقها. فقد تضاربت آراؤهم حول جدوى أهداف تلك السياسة الآنية والبعيدة. ولتلافي هذا الوضع الشاذ أصدر مكمايكل مذكرته بشأن "سياسة الجنوب" في عام 1930 وتعتبر بمثابة البرنامج الذي ركز الجهود المبذولة في اتجاه فصل جنوب السودان. ويمكن تلخيص أهم عناصره في الآتي:

1- إقامة كيانات ذات اكتفاء ذاتي على أساس قبلي وعنصري، للمحافظة على العادات والتقاليد والأعراف المتوارثة، بما يتسق وأهداف الحكم الصالح في الجنوب.

2- الإسراع في توسيع مدى استخدام اللغة الإنجليزية في مضمار التعليم والإدارة والمعاملات الرسمية بديلاً للغة العربية، وحيثما تعذر ذلك يتعين استخدام اللهجات المحلية. مع مراعاة مقتضيات الضرورة في مناطق تستخدم فيها اللغة العربية على نحو شائع مثل مدينة واو.

3- الاستغناء عن الإداريين والفنيين وشاغلي الوظائف الكتابية من شمال السودان بالتدريج واستبدالهم بأبناء المديريات الجنوبية.

4- اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هجرة التجار الشماليين إلى الجنوب. وتشجيع نشاط التجار الأجانب من سوريين وأغاريق .(3)

كتب مدير بحر الغزال إلى مفتش مركز راجا يحثه على اتخاذ خطوات، وإن بدت صغيرة وغير ذات أثر للحد من انتشار اللغة العربية. وفي نفس الوقت مضاعفة الجهد لتشجيع انتشار اللهجات المحلية وإذا لم يتسن تحقيق ذلك الهدف يجب العمل على توسيع تداول المخاطبة باللغة الإنجليزية (4).

وجدت سياسة المناطق المقفولة تأييداً من قبل بعض المنظمات المدنية في بريطانيا مثل الجمعية الفابية التي دعت إلى ضم المديريات الجنوبية إلى اتحاد دول شرق إفريقيا. ولكن في حيز التطبيق العملي وقفت في طريق تنفيذ ما عرف بسياسة الجنوب عدة معوقات موضوعية لم ترغب الحكومة في مجابهتها أو تحمل نتائجها. في مقدمتها اتساع رقعة الجنوب ووعورة مسالكه، وصعوبة بسط الأمن في أنحائه. ولم يكن السوق المحلي من الاتساع بحيث يستوعب السلع المستوردة من بريطانيا. إلى جانب ذلك اقتضى تعدد اللهجات في مديريات الجنوب أن تصبح اللغة العربية الوسيلة المتاحة للتفاهم والمعاملات بين أوسع أقسام سكان الجنوب. وكما أسلفنا سابقاً ،فقد كان لعدم توفر الاعتمادات المالية أثر مباشر في تنفيذ الحد من التوسع في برامج الإدارة البريطانية في مضمار الصحة ومكافحة الأمراض الوبائية المستفحلة مثل الملاريا والحصبة والكوليرا وعمى الجور والقضاء على مرض النوم وذبابة تسي تسي المتفشية في غرب الإستوائية. ولم تفلح الإدارة في الحد من المجاعة التي قضت على أقسام كبيرة من السكان في مديرية بحر الغزال. وبالنسبة للسياسة التعليمية فقد ثبت عجز الهيئات التبشيرية عن تدريب الكوادر المطلوبة لملء الوظائف الدنيا في الإدارة وفي مضمار التعليم. ومن جهة ثانية كان لتعدد اللهجات المحلية أثر معوق لإنجاح السياسة التعليمية.

وبحلول النصف الثاني من ثلاثينات القرن الماضي بدا جلياً أن المواطنين في شمال السودان يشعرون بالقلق تجاه سياسة الإدارة البريطانية في المديريات الجنوبية. واتخذ هذا الهاجس منحىً آخراً بالنزوع إلى الرفض الصريح بعد قيام المؤتمر العام للخريجين. بدأ اعتراض المؤتمر على السياسة التعليمية وطالب بوضع سياسة تعليمية موحدة لكل السودان. وكذلك عارض المؤتمر الإجراءات التي تحد من حركة التجار الشماليين ونشاطهم في الجنوب.

وفي أوساط الإداريين البريطانيين تعززت القناعة بأن المخرج الوحيد للجنوب من وهدة التخلف والانفتاح على المجرى العام للتطور في البلدان المحيطة بشمال السودان، يتطلب الشروع بهمة في تنفيذ برامج تنموية في مضمار الزراعة، على وجه الخصوص. وفي هذا الشأن تبنت الإدارة مقترحات الدكتور توتنهيل التي مهدت الطريق لقيام مشروع الزاندي لزراعة القطن في وقت لاحق في 1947 وكان الرأي الداعم لقيام هذا المشروع يهدف إلى قطع الطريق على الانتقادات المتزايدة للسياسة البريطانية من قبل مصر والرأي العام في شمال السودان، خاصة بعد قيام مؤتمر الخريجين.

وانتقد المؤرخ ل. ساندرسون نتائج سياسة المناطق المقفولة ونبه إلى عجز الإدارة طوال نحو عشرين عاماً عن النهوض بالتزاماتها المعلنة في مضمار التعليم "فقد كان من بين أهداف سياسة المناطق المقفولة تلبية تطلعات المواطن الجنوبي العادي، حتى يحتل مكانه في بيئته، وهو راض عن نفسه.ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق. واستحقت تلك السياسة العاجزة كل النقد الذي لقيته باعتبارها تجسد نظرة ازدرائية تصور الواقع السائد بما يشابه حديقة الحيوان(5).

وعلى نفس المنوال سار المؤرخ ب . م . هولت في أبداء تشككه في جدوى سياسة المناطق المقفولة. وخلص إلى أنه من ضيق الأفق أن ينظر إلى كل تاجر شمالي باعتباره وحشاً كاسراً تحركه الرغبة الجامحة لجني الربح، بينما نفترض بأن المواطن الجنوبي تعوزه الفطنة السليمة لمجابهة هذا الوضع. تعالت الأصوات المطالبة بألغاء سياسة المناطق المقفولة بعد قيام المؤتمر العام للخريجين في النصف الثاني من ثلاثينات القرن الماضي. ففي مذكرة المؤتمر سنة 1942 طالب مؤتمر الخريجين بألغاء الحظر على حركة المواطنين والتجارة في أي جزء من أجزاء السودان، بما في ذلك الحركة في المناطق الجنوبية المحظورة، ووقف الدعم الذي تقدمه الإدارة للهيئات التبشيرية المسيحية.

وكما أسلفنا كانت سياسة التعليم في الجنوب من بين الأمور التي انتقدها مؤتمر الخريجين في عدد من المذكرات التي قدمها للحاكم العام. وكانت مخاوف أعضاء المؤتمر من النوايا البريطانية المبيتة لفصل الجنوب تلقى الاستجابة والدعم الصريح من الحكومة المصرية. وأصبح المؤتمر رأس الرمح لمعارضة مخطط الحكومة عندما تقرر إنشاء "مجلس استشاري" لشمال السودان فقط. وبطبيعة الحال لم يكن في وسع الحكومة التغاضي عن هذه المعارضة، مما حدا بالسكرتير الإداري، دوقلاس نيوبولد إلى الإقرار بأن هنالك ضرورة

قصوى وموضوعية تتطلب اتباع سياسة أكثر إيجابية في الجنوب، مشيراً إلى ضرورة إعادة النظر في مجمل موجهات سياسة الحكومة تجاه الجنوب.

بحلول عام 1944 أخذت المطالبة بمراجعة السياسة المتبعة إزاء الجنوب تجد أصداءاً لها في المستويات العليا داخل الإدارة البريطانية وخاصة من قبل الإداريين البريطانيين في المديريات الجنوبية. وأصبح جلياً أن السكرتير الإداري د. نيوبولد هو القوة الدافعة وراء بداية التحول في "سياسة الجنوب". وبحلول أغسطس 1945 تبلورت الخيارات التالية حول مستقبل الجنوب:

1- الوحدة مع الشمال.

2 - إلحاقه باتحاد دول شرق إفريقيا.

3 - تقسيم الجنوب بحيث تضم أجزاء منه إلى مديريات السودان الشمالية وتضم بقية أجزائه إلى اتحاد دول شرق إفريقيا.

ولا جدال في أن المذكرة التي قدمها د. نيوبولد كان لها تأثير مباشر على التحولات الدستورية التي أقدمت عليها الحكومة فيما بعد، فقد أسهمت في ترسيخ القناعة بإعادة النظر في جدوى سياسة الجنوب برمتها. ولكن الموت لم يمهل السكرتير الإداري د. نيوبولد لتطبيق التحولات الدستورية والسياسية التي كان له الفضل في صياغتها. ومن ثم آلت هذه المسئولية إلى خلفه جيمس روبرتسون. وفي أمد وجيز أصدر الحاكم العام في أغسطس 1945 مذكرة مهمة بشأن مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب. تطرق فيها إلى "أن سياسة حكومة السودان تجاه الجنوب تقوم على مراعاة أن شعوب جنوب السودان شعوب إفريقية وزنجية ، غير أن العوامل الجغرافية والاقتصادية تضافرت في ربط هذه الشعوب بمجريات التطور في بلدان الشرق الأوسط وشمال السودان الذي تسوده التوجهات العربية وحضارة منطقة الشرق الأوسط. ولذا فعلينا أن نضمن تزويد هذه الشعوب ، عن طريق التنمية الاقتصادية والنهضة التعليمية ، بالوسائل اللازمة للوقوف في المستقبل على قدم المساواة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية مع أبناء الشمال، الذين سيكونون شركاءهم في السودان في أيامه المقبلة."(6)

وقد تعززت قناعة السكرتير الإداري بالتغيرات التي أقدمت عليها الإدارة البريطانية بعد أن تلمس بنفسه ردود الفعل لدى المسئولين في دول شرق إفريقيا وعدم رغبتهم في أن يروا جنوب السودان جزءاً من اتحادهم .إلا أن هذا التحول لم يلق إجماعاً بين الإداريين البريطانيين. فبينما هلل بعضهم لمذكرة الحاكم العام، أبدى عدد من الإداريين

العاملين في المديريات الجنوبية تحفظاً إن لم يكن اعتراضاً صريحاً عليها، وطالبوا بوضع ضمانات لحماية الجنوب من تغول الشماليين الأكثر دهاءاً وحنكة في السياسة. ودعا بعض الإداريين إلى تطبيق نظام حكم فيدرالي والبعض الآخر اقترح تكوين مجالس محلية كخطوة على طريق التحولات الدستورية في الجنوب وحماية مصالحه. فنائب حاكم مديرية بحر الغزال ر. أوين لم يبد اعتراضاً إجمالياً على توجهات السياسة الجديدة تجاه جنوب السودان ولكنه لم يحجم عن إبداء بعض التحفظات تجاهها . "هذه التحفظات مردها إلى عجز السودانيين في الشمال. وحسب اعتقادي ربما يمكننا أن نثق في قدرتهم على إدارة أم درمان. وربما يكون باستطاعتهم كذلك حكم مناطق الزريقات والهدندوة، أما أن يكون بمقدورهم خلال العقدين القادمين أن يصبحوا أهلاً للثقة للنهوض بحكم قبائل الزاندي والنوير، فهذا ما لا يخطر على بال(7). غير أن السكرتير الإداري ج. روبرتسون لم يجد في تلك الآراء ما يحمله على الإبطاء أو صرف النظر عن السياسة الجديدة تجاه الجنوب. وقبل انقضاء عام 1945 قام بالدعوة لمؤتمر إداري لإقرار السياسة الجديدة بشأن الجنوب. وقد انصبت المعارضة للقرارات التي تمخض عنها المؤتمر الإداري في أن المواطنين الجنوبيين لم يتم استطلاع آراءهم حول مستقبل علاقتهم بالشمال. وأمام هذه الانتقادات سارع السكرتير الإداري بالدعوة إلى عقد مؤتمر جوبا بمشاركة ممثلي حكومة السودان وجنوب السودان وشماله من جهة أخرى.

مؤتمر جوبا:

انعقد مؤتمر جوبا التاريخي في يومي 12 و 13 يونيو 1947 وشارك فيه إلى جانب السكرتير الإداري عدد من الإداريين البريطانيين من بينهم مديرو المديريات الجنوبية الثلاث، بالإضافة إلى 15 من أبناء الجنوب وهم: شير ريحان، ادوارد ادوك، سرسيو ايرو، بوث ديو، كميانجي ابابا، فيلمون ماجوك، كلمنت امبورو، حسن فرتاك، اندريا ابابا، السلطان اوكوما بازيا، السلطان لادو لوليك، الأب جويد واكو، السلطان تيتي، السلطان لابونيا، السلطان لووث اباك، السلطان جير كيرو والسلطان لوو اباك. كذلك تمت دعوة ستة من المواطنين الشماليين بقيادة القاضي محمد صالح الشنقيطي. ولم تتضح الأسس التي تم بها اختيار ممثلي الشمال أكثر من كونهم موالين للإدارة البريطانية أو على أقل تقدير غير نشطين في معاداتها. وتركزت المناقشة خلال المؤتمر بشكل أساسي حول مستقبل العلاقة بين شمال السودان وجنوبه. وبتحديد أكثر تداول المشاركون في جدوى

مشاركة ممثلين عن المديريات الجنوبية في الجمعية التشريعية المقترحة لعموم السودان. وفي خطابه لافتتاح المؤتمر أورد ج. روبرتسون أجزاء من مذكرته التي أصدرها في أغسطس 1945، حيث تطرق إلى أن مستقبل الجنوب يتعذر ربطه باتحاد دول شرق إفريقيا أو الكنغو، وأن الخيار الأجدى هو ربط الجنوب بشمال السودان. وفي هذا السياق ناقش المؤتمر جدوى إنشاء مجلس استشاري منفصل للمديريات الجنوبية، حتى يتمكن الجنوبيون من امتلاك التجربة السياسية والدستورية الضرورية أولاً. وقد بدا جلياً أن الرأي الغالب بين ممثلي الجنوب غير متحمس للمشاركة في المؤسسة الدستورية (الجمعية التشريعية) المزمع إنشاؤها في الشمال. وعكس هذا الموقف ما يكنه الجنوبيون بوجه عام من توجس تجاه ما يضمره لهم الشماليون . وقد أفصح عن ذلك بدون مواربة السلطان لادو لوليك في معارضته للمشاركة الفورية في الجمعية التشريعية، وقال "بأنه إذا طلب من الفتاة أن تنظر في أمر الزواج ممن يتقدم لها، فأنها في العادة تطلب إمهالها إلى حين معرفة بعض الشئ عن الشخص الذي يتقدم إليها قبل إبداء رأيها. وهذا هو الحال بالنسبة لنا نحن الجنوبيين في أمر قبولنا للمشاركة مع إخواننا الشماليين في الجمعية المقترحة. خاصة وإن أجداد السودانيين الشماليين لم يكونوا مسالمين ومستأنسين مثل الأبقار الأليفة (8). وبنفس النبرات تحدث الجاويش فلمون ماجوك قائلاً بأن "أبناء الجنوب أشبه بالأطفال في علاقتهم بالبالغين من أبناء الشمال، وأنهم ينبغي أن يتعلموا أن يشربوا اللبن قبل أن يأكلوا الكسرة. ولذا ينبغي أن يتعلم الجنوبيون أولاً الحكم الذاتي قبل أن يشاركوا في شئون الحكم في كل السودان.(9)

كذلك عبر ماجوك عن اتساع الهوة و تباين العادات والتقاليد بين الجنوبيين والشماليين. تحدث الزعيم أوكوما بازيا قائلاً "إن من العادات السائدة بين أفراد قبيلته أن يخلعوا أسنانهم وأن الشماليين قد يرون أن تلك عادة همجية، ويحاولون منعها بقوة القانون."(10)

بالرغم من حالة التردد وربما الإحجام الذي أبداه ممثلو الجنوب في بادئ الأمر إلا أنهم عادوا بطريقة مفاجئة للموافقة على ابتعاث مندوبين عنهم للمشاركة في الجمعية التشريعية المقترحة. وتجلى ذلك في موقف الجاويش فلمون ماجوك الذي عاد في صبيحة اليوم الثاني من جلسات المؤتمر ليعدل عن رأيه السابق قائلاً "إذا سار أبناء الجنوب على هذا المنوال من التمهل فإنهم لن يصلوا إلى المستوى المطلوب من التقدم. وأن الجنوبيين باستطاعتهم أن يعبروا عن آرائهم من داخل الجمعية التشريعية ... وأنه يرى خلافاً لما قاله

بالأمس أن لا خوف الآن من إرسال الجنوبيين إلى الشمال للانضمام إلى الجمعية التشريعية بمجرد اكتمال خطواتها."(11) ووافقه في ذلك بوث ديو، أحد أبرز المتعلمين الجنوبيين.

أما الإداريون البريطانيون العاملون في المديريات الجنوبية فقد رأى بعضهم أن الخيار الأجدى أمام الجنوب لم يكن في تعجل الخطى لضمان مشاركته في الجمعية التشريعية بل بأقامة مجلس استشاري للجنوب كخطوة وسيطة حتى تكتمل المقومات في مضمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي حقل التعليم. غير أن هذه المقترحات كما أسلفنا لم تحظ بالقبول. وهنا يتعين الإشارة إلى الدور الذي قام به السكرتير الإداري في دفع الاقتراح الذي يدعو لتجاوز المراحل الدستورية الوسيطة في الجنوب، وحث ممثلي جنوب السودان للاشتراك في الجمعية التشريعية. ومما لا شك فيه أنه أخذ في اعتباره جملة التغيرات العالمية والإقليمية وأثرها على المصالح البريطانية. وبنفس القدر كان للدور الذي قام به القاضي محمد صالح الشنقيطي وبقية المشاركين الشماليين عاملاً مساعداً في تبديد مخاوف المشاركين الجنوبيين في المؤتمر، وفي إبراز بعض مزايا المشاركة الجنوبية في الجمعية التشريعية. وفي نهاية المداولات استقر الرأي على إرسال 13 من أبناء الجنوب إلى الجمعية التشريعية. كما قرر المؤتمر الشروع في تطبيق سياسة تعليمية موحدة ، وإلى تسهيل انسياب حركة التجارة بين الشمال والجنوب. وختم المؤتمر أعماله بعد بضعة أيام من الأخذ والرد، غير أن الجدل وإعادة النظر في نتائجه لا تزال حتى يومنا هذا موضعاً لإعادة التقويم والتحليلات المختلفة.

وعند تقويم المؤرخين من أبناء الجنوب لنتائج مؤتمر جوبا، ينصب النقد عادة في أن السكرتير الإداري قد عمد إلى منح الغلبة في التمثيل للسلاطين ورؤساء القبائل، وهم في حقيقة الأمر مستخدمون من قبل حكومة السودان، ومن الخطل أن يتوقع المرء موقفاً مغايراً من جانبهم للترتيبات السياسية الخاصة بجنوب السودان. والبعض الآخر يعتقد بأن المواطنين الشماليين في المؤتمر قد أفلحوا في تطبيق مبدأ "الجزرة والعصا" تارة ومخاطبة نقاط الضعف لدى الموظفين الجنوبيين تارة أخرى. حيث أفاضوا في وعودهم لهؤلاء الموظفين بالمساواة في الأجور والامتيازات الأخرى التي تنهال عليهم في حالة تأييدهم لاقتراح المشاركة الفورية في الجمعية التشريعية. ويوجه المؤرخ لازروس ليك ماووت اتهامات مماثلة لرجال الإدارة البريطانية الذين سعوا لكسب ود الشماليين، مما اضطرهم إلى ابتداع الحيل ووسائل الخداع لإخفاء رغبتهم في أن يروا الجنوبيين يهرعون إلى المشاركة في الجمعية التشريعية (12)

خلص ماووت كذلك إلى أن سياسة المناطق المقفولة أملتها في المقام الأول مصالح بريطانيا، وأن السودانيين الشماليين والجنوبيين طوال تاريخهم المشترك تعرفوا على قدرات ونوايا بعضهم البعض. وهذه الحقيقة حملتهم على إقامة علاقات جوار وتعايش في سلام، قبل دخول الاستعمار."(13)

ويعود المؤرخ لازروس ماووت في تقويمه لسياسة حكومة السودان إلى القول بأن الدافع الأساسي وراءها "انبعث من نزعة انتقامية بسبب المقاومة التي أبداها الضباط والجنود من أصول جنوبية في حركة 1924 بينما فتحت الأبواب مشرعة أمام الشماليين للالتحاق بالخدمة العسكرية (14)

كما أن كاتباً آخر من أبناء الجنوب هو أوليفر أولبينو خلص بنظرة أكثر دقة إلى أن الأسباب التي حملت الإدارة البريطانية على التخلي عن سياسة المناطق المقفولة والانحياز إلى خيار الوحدة بين الشمال والجنوب يمكن تعدادها فيما يلي:

1- صعوبة رسم الحدود الفاصلة بين المديريات الجنوبية ومديريات شمال السودان، مما يؤدي إلى خلق بؤرة للمواجهة والعدوان بين الطرفين.

2- الخوف من أن فصل المديريات الجنوبية من شأنه أن يدفع شمال السودان إلى الارتماء في أحضان مصر والتوحد معها.

3- من الصعوبة بمكان التغاضي عن حقيقة أن جل المواطنين في الشمال يحملون في شرايينهم دماءاً إفريقية .

4- من الأجدى أن يتم التكامل بين اقتصاد الجنوب والشمال، إذ أن أسواق يوغندا وكينيا لن تتيح فرصة للسلع الجنوبية للمنافسة.(15)

وهكذا استشرف الجنوب بعد مؤتمر جوبا مرحلة تحولات دستورية واقتصادية عميقة، بينما تواصل الجدل حول ما ينطوي عليه المستقبل للجنوب والشمال معاً. فقد بدأ العمل بخطى حثيثة في إنشاء مشروع الزاندي لزراعة القطن وبعض الصناعات التحويلية المكملة. وأقيمت مناشير لقطع وإنتاج الأخشاب في كترى وقيلو وغرب لوكا. وشقت الطرق التي ربطت بين المدن الجنوبية الرئيسة. صاحب ذلك تخفيف ملحوظ للقيود على الرخصة التجارية للراغبين من التجار الشماليين وعدد أقل من الجنوبيين. وفي حقل التعليم تم افتتاح أول مدرسة ثانوية في رومبيك. كذلك أخذ الطلاب الجنوبيون يتوجهون شمالاً لمواصلة تعليمهم في "كلية غردون التذكارية" بدلاً عن ابتعاثهم إلى جامعة ماكريرى في يوغندا. غير أن بعض الكتاب الجنوبيين يرون هذا الجهد قليلاً و أنه جاء بعد فوات الأوان.

هيئة شؤون الموظفين الجنوبيين:

منذ مطلع أربعينات القرن الماضي برزت في جنوب السودان بعض التنظيمات التي تهتم بتناول قضايا ذات طابع اجتماعي، سرعان ما تدرج شيئاً فشيئاً وامتد اهتمامها إلى مجالات مطلبية ومن ثم إلى تناول القضايا السياسية تحت لافتات تخفي حقيقة أهدافها وتتيح لها مخاطبة الإداريين البريطانيين في مختلف مستويات الحكم. كتب الباحث المصري عبد القادر إسماعيل عن بروز عدد من الجمعيات انحصر نشاطها في المجال الاجتماعي ثم أخذ في التدرج رويداً رويداً حتى طال المجالات السياسية. ومن هذه المنظمات الجمعية الاجتماعية لجنوب السودان، ومقرها مدينة جوبا. وكذلك الجمعية الاجتماعية في أعالي النيل وكان رئيسها بوث ديو. وفي مطلع عام 1947 تكونت النواة الأولى لهيئة شؤون الموظفين المدنيين الجنوبيين. وتلاشت هذه الجمعيات بعد قيام مؤتمر جوبا وانتقال الجنوب إلى مرحلة دستورية جديدة بانضمامه للجمعية التشريعية.

توافق قيام هيئة شؤون الموظفين الجنوبيين مع بداية الإعداد لانعقاد مؤتمر جوبا، وشارك في تأسيسها بعض الموظفين الجنوبيين ممن تسنت لهم في وقت لاحق فرصة المشاركة في المؤتمر. وقد كانت بمثابة إعلان عن دخول هذه الفئة إلى حلبة العمل السياسي والتقاط المبادرة شيئاً فشيئاً. ولكن يبدو أن تكوين هيئة شؤون الموظفين الجنوبيين كان محاولة للتغطية على الأهداف الحقيقية لنشاط هذه الفئة إلى جانب تحقيق أهدافهم المطلبية المحضة. إذ أن قوانين الخدمة المدنية السائدة آنذاك لم تكن تسمح لهم بالاشتراك في أي نشاطات سياسية. ولم تكن هنالك أدلة على ارتباط قيام هذه الهيئة برصيفتها في شمال السودان، التي تكونت في تلك الفترة أيضاً واستطاعت بعد أمد وجيز من تكوينها أن تتحول من حركة مطلبية صرفة إلى أداة مهمة في نضال الحركة الوطنية السودانية. وتمكنت من خوض المعارك السياسية والمطلبية جنباً إلى جنب مع نشاطها ذي الطبيعة المطلبية. وبالطبع يتعين الأخذ في الاعتبار التباين الكبير في العلاقات الاقتصادية والسياسية التي سادت هنا وهناك.

اتخذت هيئة شؤون الموظفين الجنوبيين مقرها في مدينة جوبا. واستطاعت أن تقيم فروعاً لها في كبويتا وتوريت وياي وأمادي ومريدي وملكال وجوبا. وتضمنت مذكراتها الأولى المطالبة الصريحة بأزالة الفوارق في أجور الموظفين الجنوبيين، ومساواتهم برصفائهم في شمال السودان. وهذه المطالب في سياق تلك الفترة - كما سنرى- كانت مدخلاً مهماً للعمل السياسي اللاحق. ولكن أحد الرواد المشاركين في تلك الهيئة يرى بأن إعلان

تأسيسها لم يتضمن نصاً صريحاً بأن الهيئة لا تشتغل بالمسائل السياسية. ويرجع ذلك الإبهام إلى أن مصطلح "سياسة" لم يكن متداولاً آنذاك، في أي مكان في الجنوب.

تكونت اللجنة التنفيذية الأولى للهيئة من لينو تومبى لوكو ، رئيساً، وريدنتو أونذي كوما نائباً للرئيس ، غوردون ابيك أيوم ، سكرتيراً عاماً، وسبسيو اوكومو أدالا ، نائباً للسكرتير العام، وبول لوقالى ، أميناً للخزينة ، ثم ملكيور انجى لومانى ،نائباً لأمين الخزينة. بالإضافة إلى كاريسيو لودورو، ودانيال جومى تونجون، مارك رومى مورغان، ونيكولا بويا كأعضاء بدون أعباء مباشرة . ويلحظ أن كل أعضاء اللجنة التنفيذية ما عدا غردون أيوم هم من أبناء المديرية الإستوائية . وفى السنوات اللاحقة تولى عدد منهم مسئوليات رئيسية في الكتلة البرلمانية الجنوبية وفى حزب الجنوب الليبرالي وتنظيم الأنيانيا في وقت لاحق. وهكذا كانت هيئة شئون الموظفين الجنوبيين على الرغم من قصر الفترة التي عاشتها، بمثابة فترة إعداد عظيمة الأثر على هؤلاء الموظفين وتأهيلهم للنهوض بمسئوليتهم التاريخية في مختلف ضروب العمل المطلبي والسياسي.

وكان فرع مدينة مريدي في غرب الإستوائية مصدر قلق دائم للإداريين البريطانيين ولقيادة الهيئة التي اتسمت ببطء الخطى وتفادى الاحتكاك مع المسئولين. وقد سعى فرع مريدي إلى انتزاع المبادرة من اللجنة التنفيذية في جوبا (16) فبعث في مارس عام 1947م بمذكرة تحوي بعض المطالب المهنية إلى الحاكم العام رأساً. ووقع على المذكرة بول جامبي، أحد الكتبة من أفراد قبيلة المورو من مدينة أمادي، والآخر موظف في السلك الكتابي أيضاً هو ميثوديس لوكويا من منطقة ليريا - جوبا.

وبعد مرور بعض الوقت بعثوا بنسخة منها إلى رئاسة الهيئة في جوبا. وطلبوا من السكرتارية تسليم نسخة إلى حاكم المديرية الإستوائية. إلا أن كل من الحاكم العام ومدير الاستوائية لم يكلف نفسه مشقة الإطلاع والرد على المذكرة. وفى وقت لاحق وبفعل الضغط الذي مارسه فرع مريدي اضطرت اللجنة التنفيذية لتأييد المذكرة. وتقرر إتباعها بمذكرة ثانية من اللجنة التنفيذية للحاكم العام أشد لهجة لإطلاع الإدارة على تظلمات موظفي الحكومة ومطالبتهم بمساواة أجورهم مع رصفائهم في شمال السودان، وضرورة بذل جهود جادة للنهوض بالتعليم في الجنوب. وقد سارع مدير المديرية الإستوائية ، ب . ف . مروود باستدعاء أعضاء اللجنة التنفيذية ووجه إليهم لوماً قاسياً لتجاهله وقيامهم بأرسال مذكرتهم للحاكم العام رأساً. وحذرهم من إثارة النقمة بين موظفي الحكومة. ولكن الأثر الذي أحدثته المذكرة في صفوف مستخدمي الإدارة البريطانية لم تخبو جذوته. وكان

لها أثر ملحوظ في توعية جماهير المدن الجنوبية الكبيرة. واكتسبت تلك الحركة الناشئة حراكاً هائلاً بدخول طلاب معهد التدريب الإداري وقيامهم بتنظيم الندوات السياسية والتحريض لتسيير المظاهرات.

ممثلو الجنوب يشاركون في الجمعية التشريعية :

بافتتاح الجمعية التشريعية شارك في أعمالها 13 نائباً عن مديريات الجنوب الثلاث. بينما تمثل الشمال بعدد 76 نائباً بالإضافة إلى 6 من الإداريين البريطانيين. ويرى أوليفر البينو أن العدد الذي أقترح أثناء "مؤتمر جوبا" تحدد بخمسة عشر للجنوبيين من بين أعضاء المجالس المحلية المقترحة لبدء عملها في مديريات الجنوب قبل انعقاد الجمعية التأسيسية، وأن إنقاص العدد كان بمثابة الخرق الأول لما اتفق عليه في مؤتمر جوبا. وهؤلاء الممثلون هم ستانسلاوس عبدالله بيساما (بحر الغزال)، بوث ديو(أعالي النيل)، شير ريحان (بحر الغزال)، عبدالله آدم (بحر الغزال)، بنجامين لوكى (الإستوائية)، يونا كاكا (الإستوائية)، أندريا قورى (الإستوائية)، سرسيو إيرو(الإستوائية)، كرينقو حسن (الإستوائية) زكريا جامبو (الإستوائية) إدوارد أدوك (أعالي النيل) لوال دينج كاك (أعالي النيل) جيمس طمبرة (الإستوائية).

شغل مطلب تقرير مصير السودان الحيز الأعظم في مداولات الجمعية التشريعية. وقد رهن الأعضاء الجنوبيون وقوفهم إلى جانب هذا المطلب، بموافقة الأحزاب السياسية الشمالية على منح المديريات الجنوبية حكماً فيدرالياً في المستقبل. كتب أوليفر ألبينو في هذا الصدد "بحلول عام 1950 كان الأعضاء الجنوبيون في الجمعية التشريعية أكثر تصميماً في طرح مطلبهم للحكم الفدرالي في إطار السودان الموحد".(17)

وفي خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الثانية للجمعية التشريعية عام 1950 تطرق الحاكم العام روبرت هاو إلى عزم الإدارة البريطانية تعجيل الخطى الدستورية بمشاركة السودانيين وإشراكهم في نظم الحكم التي تهيئهم للحكم الذاتي. وكان العضو ستانسلاوس من بين المعلقين على خطاب الحاكم العام فطالب بالتروي في تطبيق الحكم الذاتي بحسبانه لن يكون في مصلحة السودانيين. وطالب بالتدرج حتى يتدرب السودانيون على طرائق الحكم الذاتي. وعلى نفس المنوال تحدث بوث ديو وذكر بأن السودانيين غير مؤهلين للنهوض بمسئولية الحكم الذاتي وأن المواطنين في الجنوب غير تواقين لذلك. وتحدث كذلك بنجامين لوكي وقال بأن الحكم الذاتي لن يصلح من الناحية العملية قبل أن يبلغ الشعب

السوداني درجة من الوعي ويدرك متطلباته. وكان أهم ما ذكره بأن الحكم الذاتي يعني خروج الإنجليز وهذا ما يبعث على الخوف في نفوس الجنوبيين بأنهم سيصبحوا فريسة للسياسين الشماليين.(18)

وإلى جانب ذلك شارك الأعضاء الجنوبيون في مناقشة قضية التنمية الاقتصادية. طالب سرسيو إيرو بإعادة النظر في القرار الذي أدى إلى إيقاف زراعة القطن في مركز توريت. ورغم فشل تلك التجربة من قبل بسبب عزوف المواطنين عنها إلا أنهم تبينوا فيما بعد أهمية زراعة المحاصيل النقدية. وطلب ستانسلاوس بيساما الإطلاع على إحصائيات تبين حجم الصادرات والواردات في مديرية بحر الغزال في الأعوام 1948 و 1949 ،كما طلب السلطان أندريا قورى معرفة أعداد الطلبة الجنوبيين المقبولين في كلية غردون التذكارية في عام 1950 ، وتطرق سرسيو إيرو إلى مناقشة شروط ما بعد الخدمة للموظفين الجنوبيين. وذكر بأنها مجحفة مقارنة برصفائهم في شمال السودان. ودارت مناقشة مستفيضة حول توصيات ويكفيلد وملز التي عالجت سياسة الأجور والمرتبات. وانصب النقد على تقرير ويكفيلد بسبب منحها العمال الجنوبيين أجوراً أقل من رصفائهم في شمال السودان.(19)

وفيما يبدو كردة فعل على ما عرف باتفاقية صدقي وبيفن (1946) التي تطرقت إلى مستقبل علاقة مصر بالسودان وتضمنت تنازلات من قبل بريطانيا، تحدث بنجامين لوكي بلهجة ناقدة للمصريين وطالبهم برفع أيديهم عن السودان. وأن أمور السودان يجب أن لا تقرر في القاهرة، وأن يتركوا للسودانيين تقرير أمورهم. ونتبين من حصيلة مشاركة الأعضاء الجنوبيين في الجمعية التشريعية أنها أتاحت لهم مجالاً للمداولات واكتساب الخبرات في عمل المؤسسات الدستورية جنباً إلى جنب مع الأعضاء من شمال السودان.

وعند قيام "لجنة مسودة الدستور" في 26 مارس 1951، برئاسة القاضي ستانلى بيكر، اختير ضمن أعضائها بوث ديو ممثلاً للجنوب. وقد كان من بين مهام اللجنة وضع مسودة دستور انتقالي يؤدي إلى تهيئة الأجواء لممارسة السودان حقه في تقرير المصير. ويصف جوزيف قرنق، أحد المؤيدين السابقين لزعامة بوث ديو، مشاركة بوث ديو بأنها اتسمت بإثارة المعوقات لتعطيل عمل اللجنة، بدعوى "أن الجنوب بالنظر لواقع التخلف الذي يسوده، غير مؤهل للانتقال إلى مرحلة الحكم الذاتي، خطوة بخطوة مع شمال السودان."(20)

و هذا الموقف هو من بين الأسباب التي حملت جوزيف قرنق- كما ذكر في المصدر السابق على الانسلاخ من المجموعة الموالية لبوث ديو والانضمام إلى الحزب الشيوعي السوداني . أما بوث ديو فقد اضطر بدوره إلى مقاطعة أعمال اللجنة في وجه الرفض الذي قوبلت به مقترحاته للحكم الفيدرالي. وبنفس القدر لم يجد مطلبه لوضع الجنوب تحت الوصاية البريطانية أذاناً صاغية. وقوبلت بالرفض مطالبته بتعيين وزير من أبناء الجنوب في مجلس الوزراء آنذاك، ومنحه حق النقض، على أن يكون مسئولاً مسئولية مباشرة أمام الحاكم العام . وكان موقف الحركة السياسية في الشمال معارضاً لهذه المطالب. وقد وجدت في هذا الصدد دعم وتأييد الحكومة المصرية.

كان لقيام الثورة المصرية في يوليو 1952 أثراً مباشراً على مسار التحولات الدستورية الجارية في السودان. وفي تحول مفاجيء لموقف مصر من مستقبل العلاقات مع السودان أعلنت الحكومة المصرية الجديدة برئاسة اللواء محمد نجيب تأييدها لمطلب السودان بمنحه حق تقرير مصيره للاختيار بين الاتحاد مع مصر أو إعلان الاستقلال التام. وبذلك تهيأت الأجواء لمحادثات الاستقلال في 12 فبراير 1953 ، وقد انفردت الأحزاب السياسية الشمالية بالاشتراك في تلك المفاوضات المصيرية، ولم تلتفت إلى ضرورة إشراك ممثلي المديريات الجنوبية، بدعوى عدم وجود حزب سياسي يتولى تمثيلهم. وهذا التغاضي عن إشراك الجنوبيين في مفاوضات الاستقلال، التي تمس صميم حاضرهم ومستقبلهم، ظل لأمد طويل محفوراً في ذاكرة مواطني الجنوب. وقد عجل هذا الموقف من خطى الحركة السياسية في الجنوب لإقامة حزبها السياسي الذي يتحمل مسئولية تحقيق الحكم الفيدرالي. واجتاحت مدن الجنوب من مريدي في غرب الإستوائية إلى ياي وجوبا ثم قوقريال في مديرية بحر الغزال تحركات احتجاجية واسعة. وقد عبرت مذكرات الاحتجاج عن خيبة أمل في عزلهم عن المشاركة في مفاوضات الاستقلال. وأنحى البعض باللائمة على بريطانيا لتركهم في العراء ونفض أيديها عنهم تواطؤاً مع الحكومة المصرية والحركة السياسية في شمال السودان. وذهبت بعض المذكرات للمطالبة بوضع الجنوب تحت وصاية الأمم المتحدة. بينما ذهبت بعض المذكرات إلى المطالبة بمنح المديريات الجنوبية حكماً فيدرالياً.

عبر زعماء منطقة يامبيو في مذكرة الاحتجاج التي رفعوها للحاكم العام بتاريخ 2 ديسمبر1952عن تخوفهم من إلغاء اتفاقية القاهرة سلطات الحاكم العام في استخدام صلاحياته لحماية مصالح المواطنين الجنوبيين. وجرى التوقيع على هذه المذكرة بواسطة ما يزيد عن خمسين من الموظفين والسلاطين أطلقوا على أنفسهم اسم ـ لجنة رومبيك للطوارىء

- "لا أحد في الجنوب يرغب في هذا الوقت أن يرى هذا المقترح المصري يوضع موضع التنفيذ. فنحن في الجنوب لازلنا نعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وإذا كان الهدف من هذا الاقتراح المصري أن يجردنا من ضماناتنا الموضوعة في شخص الحاكم العام ، فإننا نلتمس من سيادتكم بأن لا يكون هنالك خيار آخر إلا المطالبة بقيام اتحاد فيدرالي مع الشمال. وكذلك إذا لم يجد هذا الاقتراح قبولاً فإننا سنطالب الأمم المتحدة بتعيين مفوض سامي من بين موظفي الخارجية البريطانية لإدارة الجنوب تحت وصاية الأمم المتحدة وحتى ذلك الوقت الذي نتمكن فيه من اتخاذ قرارنا بشأن مستقبلنا.(21)

وتقول مجموعة يامبيو بأنهم لايثقون في الشمال. وأن تاريخ علاقتهم لم يكن إلا علاقة سادت فيها تجارة الرقيق التي ما كان لها أن تنتهي إذا لم تقع معركة أم درمان. وتلك الممارسة الهمجية لن تنمحي من ذاكرة أي مواطن جنوبي. وقليل من الشماليين يقرون بأن الجنوبيين متساوون معهم. وإلا فماذا يمنع من دعوة جنوبي واحد للمشاركة في اجتماع الأحزاب السودانية مع اللواء محمد نجيب.

كذلك قامت مجموعة أخرى من مواطني مدينة ياي بإرسال مذكرة مماثلة للحاكم العام بتاريخ 5 ديسمبر 1952 احتجوا فيها على توقيع اتفاقية الاستقلال بين مصر وأحزاب الشمال، خاصة الحزب الاشتراكي الذي يعارض صلاحيات الحاكم العام لحماية مصالح المديريات الجنوبية. خاصة وأن الاتفاقية قد وقعت بدون تمثيلهم أو استشارتهم. وذكروا بأن الأحزاب السياسية في شمال السودان لن يكون في استطاعتها أن تتغاضى عن وجهات النظر الجنوبية إذا كانت ترغب حقيقة في الإبقاء على السودان موحداً. وبما أن الاتفاقية قد وقعت بدون مشاركة ممثليهم، فإنهم في حل عن الالتزام بها. وإذا لم تقم الحكومة المصرية بأبطال قراراتهم وتعديلها للتوافق مع مصالح الجنوب فإنهم سوف يقررون إقامة نظام حكم فيدرالي منفصل، تحت وصاية الأمم المتحدة. أرسلت نسخ من هذه المذكرة إلى اللجان السياسية في جوبا وملكال وواو وكذلك إلى الصحف السودانية الصادرة باللغة العربية مثل السودان الجديد والنيل والصراحة والرأي العام. وكان من أبرز الموقعين على هذه المذكرة بنجامين لوكي أحد مؤسسي الحزب الليبرالي في عام 1953 وعضو البرلمان السوداني ،حيث تولى تثنية الاقتراح الداعي لإعلان استقلال السودان من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1953 .

كذلك برزت معارضة قوية لاتفاقية الاستقلال من قبل ممثلي مديرية أعالي النيل وفي مقدمتهم بوث ديو وهو واحد من أبرز الموظفين ورئيس الحزب الليبرالي الذي تكون

لاحقا. وعقدوا اجتماعاً في 23 ديسمبر 1952 ، وصدرت مذكرة تحمل إدانة صارخة للأحزاب الشمالية. ورفضت الاعتراف بالاتفاقية التي وقعتها مع الحكومة المصرية. وأكدت أن مواطني أعالي النيل متمسكون بالترتيبات الدستورية التي أجيزت بواسطة الجمعية التشريعية التي شارك فيها ممثلو المديريات الجنوبية.(22)

و في ذات السياق بعث مايكل واتا اليقو برابا برسالة لوزير خارجية بريطانيا عدد فيها الفوارق القائمة بين الشمال والجنوب، وأن أحزاب الشمال يجب أن تسعى للمساومة مع الجنوبيين لضمان المساواة التامة التي تشمل كل المواطنين الجنوبيين. وفي حالة عجز أو عدم رغبة الأحزاب الشمالية في الإيفاء بهذا الشرط فأن اللجنة السياسية للطوارىء في جنوب السودان تطالب بالآتي:

1- وضع مديريات جنوب السودان تحت وصاية الأمم المتحدة وتعيين مبعوث مقيم لإدارة الجنوب.

2- إقامة وصاية على المديريات الجنوبية تحت مظلة الأمم المتحدة ويكون على رأس إدارتها إداري بريطاني.

3- إقامة اتحاد فيدرالي مع شمال السودان بأشراف مستشار قانوني من الأمم المتحدة.

وقد بدا في نهاية عام 1952 أن حالة الغضب والاحتجاج بين مواطني المديريات الجنوبية قد عجلت بقيام تنظيم جامع للجهود الفردية والجماعية ومنظمات الطوارىء السياسية في المدن الجنوبية. ولم يكن أمام المتعلمين الجنوبيين من مناص إلا اتخاذ خطوة رسمية لإعلان تكون حزب سياسي لجنوب السودان.(23)

حزب الجنوب الليبرالي:

أعلن عن تأسيس حزب الجنوب في نهاية عام 1952، وقد ارتبطت نشأته باضمحلال الجمعية التشريعية وتسارع الخطى نحو الحكم الذاتي للسودان. وبعد انقضاء عام على قيامه تغير اسمه إلى الحزب الليبرالي أو حزب الجنوب الليبرالي. ومن بين مؤسسيه الأوائل عبد الرحمن سولي وهو رجل مسلم من الإستوائية، لا يحسن القراءة والكتابة ولكنه وطني جنوبي جسور. وكان بمثابة راعٍ للحزب. كذلك كان من بين أبكار المؤسسين ستانسلاوس عبد الله بياساما وهو موظف من إقليم بحر الغزال وقد أسندت إليه الرئاسة، بينما تولى بوث ديو من إقليم أعالي النيل منصب السكرتير العام . وقد دخل

إلى حلبة المنافسة مع هؤلاء بنجامين لوكي (كاكوا من منطقة ياي) ونازع ستانسلاوس على منصب الرئاسة ولم يحالفه النجاح. وكان لوكي يحتج بأن بياساما من أصول غير جنوبية وأنه وفد إلى بحر الغزال من دارفور. هذه الادعاءات لم تجد صدىً لها في البداية ولكنها اكتسبت قبولاً بسبب مواقف ستانسلاوس الموالية للحزب الوطني الاتحادي وتعيينه في مجلس الشيوخ بعد أن عجز عن الفوز في الدوائر الجغرافية في بحر الغزال.

فيما بعد اقترن اسم ستانسلاوس وبوث ديو بكل الأحداث والتحولات الكبيرة في المراحل الأولى من تاريخ الجنوب، وحتى حل البرلمان على أيدي الحكم العسكري (1958). انتزع الحزب الليبرالي حق تمثيل المديريات الجنوبية بعد أن حصل على ستة عشر مقعداً في انتخابات البرلمان السوداني عام 1953 ، بينما حاز الحزب الوطني الاتحادي على ستة مقاعد من جملة اثنين وعشرين مقعداً للمديريات الجنوبية. ومن بين أهم إنجازات حزب الجنوب أنه استطاع توحيد النواب الجنوبيين المنتمين لمختلف الأحزاب في ما يسمى بالكتلة الجنوبية ، التي دخلت حلبة الصراع السياسي والدستوري للتعبير عن رغبات السواد الأعظم من المواطنين الجنوبيين. وأصبح من العسير على الأحزاب الشمالية أن تتغاضى عن آرائها .

وفي عام 1954 أقدم حزب الجنوب على تغيير اسمه إلى حزب الجنوب الليبرالي. وقد عرف اختصارا بالحزب الليبرالي. وقد نشأت الضرورة لذلك التغيير لتفادي إثارة شكوك وتوجس السياسيين الشماليين من التشديد على الانتماء الجنوبي بدلاً عن الانتماء السوداني الواحد. ولكن الحزب الليبرالي بدأ يستجيب للضغوط التي مارسها قادة الكتلة الجنوبية من أمثال الأب سترنينو لوهرى وإزبونى منديري اللذين طرحا مطلب الفدريشن. ولم تعد وحدته التنظيمية تمثل مجمل آراء النواب الجنوبيين. وفي هذا الصدد بدأ جلياً أن عدداً لا يستهان به من نواب الحزب الليبرالي قد استمالتهم الأحزاب السياسية الشمالية بوسائل مختلفة.

في بداية تكوينه استقطب الحزب الليبرالي تأييداً غير متنازع في كل مديريات ومدن جنوب السودان. وشملت عضويته مواطنين من مختلف ضروب الحياة. وبالرغم من عدم وجود نص في دستوره يحظر مشاركة المواطنين الشماليين، إلا أن "الحزب الليبرالي" ظل طوال تاريخه ، حزباً جنوبياً خالصاً. وخلال مداولات البرلمان احتج نواب الحزب الليبرالي على الطريقة التي تمت بها سودنة الوظائف. وقد اتبعت لجنة السودنة معايير فنية أعطت الغلبة للخبرة والأقدمية والمؤهلات، ولم تأخذ في اعتبارها الضرورة السياسية في علاقة الشمال والجنوب المشوبة بالحذر وانعدام الثقة. فمن أصل نحو 800 من الوظائف

استأثر الموظفون الشماليون بها جميعاً ما عدا أربعة وظائف إدارية في مستويات متوسطة وضعت جانباً للجنوبيين. وكان رئيس الوزراء ورئيس الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري قد وعد المواطنين الجنوبيين في نشرة تم تداولها على نطاق واسع في الجنوب بقوله"إن معالجتنا لمسألة السودنة ستكون دائماً عادلة وديمقراطية. وسوف تعطى الأسبقية دائماً للجنوبيين لا في الجنوب فحسب، بل سنشجع أيضا استخدامهم في الشمال، خاصة في الوظائف الرفيعة في خدمة الحكومة المركزية."(24)

عزز تطبيق سياسة السودنة الانطباع السائد لدى الجنوبيين بأن الاستقلال لا يعدو أن يكون إحلال سيد محل آخر. وقد عبر عن خيبة الأمل مواطنون عديدون من بينهم تاجر جنوبي اسمه قريقوري دينق كور من منطقة قوقريال في رسالة بهذا المعنى إلى الأعضاء الجنوبيين في البرلمان "لقد كانت نتائج السودنة مخيبة للآمال بطريقة فاضحة، أي أربعة مساعدي مفتش مركز ومأمورين. يبدو أن -إخواننا- الشماليين يودون استعمارنا لمدة مائة عام أخرى."(25)

وقد ساد الشعور بالغبن وخيبة الأمل في أوساط الموظفين الجنوبيين وأمتد ليشمل سائر المواطنين حتى لدى أكثر الناس ابتعاداً عن الاشتغال بمجريات السياسة في تلك الفترة. ويقف ذلك شاهداً على تزايد تأثير المثقفين الجنوبيين ومكانتهم بين عامة الناس. إن خيبة الأمل جراء تطبيق السودنة لم تكن قاصرة على أعضاء الحزب الليبرالي بل امتدت لتشمل النواب الجنوبيين في الحزب الوطني الاتحادي الذين اعتبروا إجراءات السودنة غشاً فاضحاً. وبسبب موقف الحزب الوطني الاتحادي أقدم الكثيرون من سكان الاستوائية على الاستقالة منه. وفقد بعض النواب الجنوبيين الموالين للحزب الوطني الاتحادي الغلبة في دوائرهم. واجتمعت مجموعة من نواب الحزب من الجنوبيين في سبتمبر 1954 وطالبوا رئيس الوزراء بأعادة النظر في تطبيق سياسة السودنة والتعجيل بتعيين موظفين جنوبيين في الوظائف العليا في الخدمة المدنية. بالإضافة إلى تعيين وزير جنوبي ثانٍ في الوزارة. ومن ضمن أولئك النواب بولين ألير، وداك داي، فلمن ماجوك، أكيج رزق الله، غوردون أيوم وآخرون .وفي وقت لاحق استقال من الحزب الوطني الاتحادي كل من داك داي وبولين ألير بسبب اختلافاتهم الصريحة مع إسماعيل الأزهري.

أما الحزب الليبرالي فقد رأى في نتائج السودنة سبباً إضافياً للمطالبة بالحكم الفيدرالي لجنوب السودان. ودعا لانعقاد مؤتمره العام في أكتوبر 1954 في مدينة جوبا. كان من أهم نتائجه تبني الدعوة للنظام الفيدرالي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مطلب

الفيدريشن قد أحاط به شيء من الغموض. وكان يعني غايات مختلفة لدى المجموعات السياسية المتباينة. فلدى بعض المواطنين الجنوبيين كان يعني قدراً من الحكم الذاتي ولدى البعض الآخر ساد سوء فهم بأنه بمثابة خطوة دستورية مؤدية إلى الانفصال التام عن شمال السودان. أما من وجهة نظر المواطنين الشماليين فقد ترسخ الاعتقاد بأن الفدريشن عبارة عن دعوة مبطنة للانفصال.

وقد تعالت أصوات الاحتجاج من قبل النواب الجنوبيين لعدم سماح رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري بمشاركتهم في الوفد السوداني الذي سافر لحضور احتفالات أعياد الثورة المصرية. تحدث منتقداً أمام البرلمان السوداني الأول العضو إيليا كوزي فانتقد الأحزاب الشمالية بسبب تغاضيها عن ضرورة إشراك الجنوبيين في الوفد الذي ناقش اتفاقية الاستقلال في فبراير 1952، وبسبب إقصائهم عن تلبية الدعوة المقدمة لهم من الحكومة المصرية لحضور احتفالات الثورة المصرية. وقال بأن إشراك الجنوبيين في إدارة شئون البلد مسألة مهمة لأن السودان مثل طائر لا يمكن له أن يحلق بجناح واحد.(26)

في يونيو من عام 1955 انعقد المؤتمر الثاني للحزب الليبرالي باعتباره مواصلة لمؤتمرهم في العام الذي سبقه. وكانت هذه الخطوة مبعثاً للشك وعدم الرضا من جانب الأحزاب الشمالية. وقد تضمن تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب تفاصيل المحادثة التي دارت بين عضو مجلس السيادة آنذاك سرسيو إيرو، وتكررت المحادثة في وقت سابق مع النائب البرلماني بولين ألير من قبل رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري. وقد سعى رئيس الوزراء لإثنائهم عن المشاركة في المؤتمر المعلن:

- "سرسيو: سيعقد الحزب الليبرالي مؤتمراً في جوبا في شهر يونيو 1955 .

- إسماعيل الأزهري: يمكن لأي حزب أن يجتمع متى أراد ذلك. ولكن تأكد من أننا لن نسمح لموظفي الحكومة بالاشتراك في مؤتمر سياسي كهذا. ومن يقدم على ذلك فسوف يتعرض للفصل من الخدمة.

- سرسيو: سيبحث المؤتمر موضوع الاتحاد الفيدرالي (فدريشن) .

- رئيس الوزراء: نحن حكومة انتقالية ولدينا قانون الحكم الذاتي والمعاهدة الإنجليزية المصرية، وسنحرص أشد الحرص على أن لا نخالف نصوصها. وتنص الاتفاقية على أن السودان كيان واحد لا يتجزأ. ولم توقع الحكومتان المصرية والإنجليزية على الاتفاق إلا بعد أن اقتنعتا بأن شعور جميع السودانيين هو أن يظل السودان كوحدة واحدة. وكذلك بموجب القرار الذي اتخذ في المؤتمر السابق للحزب الليبرالي في جوبا في سنة 1954

برئاسة بنجامين لوكي. هذا بالرغم من أن الأخير لن يؤثر كثيراً. وأن الحكومة يجب أن تستعمل كل ما لديها من قوة ونفوذ لضمان تنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً. وسوف لن تتساهل الحكومة في هذه الناحية. فأن لديها جيشها وقوة بوليسها وكل طاقتها. وقد أخبرت السيد بولين بنفس الشيء قبل يومين عندما استدعيته لهذا الغرض. وأرجو أن تخبر الآخرين بهذا."(27)

أحدثت هذه المفاصلة شرخاً غائراً بين الحزب الوطني الاتحادي وما تبقى من النواب الجنوبيين الموالين له. بينما سعى الحزب الليبرالي إلى تعبئة "الكتلة البرلمانية الجنوبية" لمقاومة توجهات حكومة الأزهري، التي تنصلت من كل الوعود التي أفاضت في تقديمها في سبيل الوصول إلى كراسي الحكم. وتتضح حالة الاستياء والتأهب للمواجهة لدى نواب الحزب الليبرالي في اختيارهم للنائب البرلماني الأب سترنينو لوهري المعروف بنزعته الانفصالية كرئيس الكتلة الجنوبية في البرلمان. والأب لوهري هو نائب مستقل، وقس كاثوليكي يحظى بنفوذ هائل بين النواب الجنوبيين. وتحت قيادته سعت الكتلة الجنوبية إلى تمتين الوحدة الإقليمية مع الدول المجاورة والتشديد على الهوية الإفريقية للجنوب مقابل الهوية العربية الإسلامية في شمال السودان.

في تحدٍ صريح لرئيس الوزراء إسماعيل الأزهري انعقد مؤتمر جوبا الثاني في الفترة مابين 18 إلى 21 أكتوبر 1954 في مدينة جوبا. وشارك في المؤتمر نحو 217 عضواً ممثلين لقبائل الجنوب والجنوبيين المقيمين في شمال السودان. وشارك في أعمال المؤتمر ممثل للمواطنين (السود) في شمال السودان ونواب الحزب الوطني الاتحادي في البرلمان. غير أن هؤلاء النواب نأوا بأنفسهم عن المشاركة النشطة والصريحة في مداولات المؤتمر إلا لماماً. وامتنعوا عن التصويت على القضايا التي طرحت للتصويت. وانتخب لرئاسة جلسات المؤتمر النائب البرلماني، وأحد مؤسسي الحزب ، بنجامين لوكي. وقد نافسه على رئاسة جلسات المؤتمر عبد الرحمن سولي والسلطان أندريا قوري والزعيم دينج شول. وانتخب لوكي رئيساً للمؤتمر بالأغلبية المطلقة للأصوات. كما انتخب نائباً لرئيس جلسات المؤتمر الزعيم دينج شول. وتضمنت أجندة المؤتمر المواضيع التالية:

1- المستقبل السياسي لكل السودان.

2- المستقبل السياسي للجنوب في إطار السودان الموحد.

3- الموقف من الوحدة مع مصر.

4- الوضع الاقتصادي والتعليم في الجنوب.

كذلك تطرق النقاش في بعض منعرجاته إلى طبيعة النظام السياسي المقترح بعد انتهاء فترة الحكم الذاتي حسب نص اتفاقية الاستقلال الموقعة في 21 فبراير 1954، وقد دار نقاش طويل حول الخيارات التالية:

1- استقلال السودان.

2- نظام حكم ملكي.

3- نظام حكم رئاسي.

4- الوحدة مع مصر.

وقد استقر رأى المؤتمر بأغلبية الأصوات على تأييد مطلب استقلال السودان. واعتماد نظام حكم رئاسي. ورفض الوحدة مع مصر. وقد صوت ثمانية أعضاء لصالح الوحدة مع مصر. وتحدث كل الأعضاء بدون استثناء لصالح استقلال السودان ووحدته. وكان الرأي السائد يدعو إلى المطالبة بمنح الجنوب حكماً فدرالياً. واعترض عدد قليل من الأعضاء على مطلب الحكم الفيدرالي للجنوب. كان أبرز هؤلاء المعارضين العضو عوض سوميت الذي قال "أنا أعترض على مبدأ الفيدريشن. وأؤيد الإبقاء على نظام الحالي كما هو. وإذا كان هدفكم إقامة نظام فيدرالي فإنكم في الواقع العملي تعملون ضد مصلحة السودان وجنوب السودان على وجه التحديد. ويتعين علينا أن نقدم مطالبنا للحكومة الحالية، علماً بأن الجنوب لا يستطيع أن يقف بمفرده. ونحن لن نستطيع إدارته." (28) وشاركه في هذا الرأي أندريا قورى سلطان قبيلة الباريا متعللاً بعدم وجود الكوادر المدربة لتصريف شؤون الإدارة بالجنوب ، وكذلك بسبب شح الموارد المالية.(29) و تحدث عضو مجلس الشيوخ ستانسلاوس بياساما متحفظاً على الدعوة لتطبيق نظام الفيدريشن " أنا أؤيد الفيدريشن ولكن أحبذ أن يشرع في تنفيذه بعد مرور خمس سنوات من الآن ، فالوقت لا يزال مبكراً(30) .

وبسبب الرأي الذي أبداه بشأن مطلب الفيدريشن تعرض بيساما إلى نقد شخصي لاذع امتد إلى التشكيك في انتمائه إلى أي من قبائل الجنوب الممثلة في المؤتمر. وقد اضطر تحت وطأة النقد إلى الاعتذار عن آرائه التي أبداها بشأن مطلب الفدريشن. وبلغ تمسك أعضاء المؤتمر بمطلب الفيدريشن أن طالب الكثيرون بطرح خيار الانفصال إذا لم تجد مطالبهم أذاناً صاغية واستجابة فورية. وقد صب جل أعضاء المؤتمر جام غضبهم على الأحزاب السياسية الشمالية التي حجبت عنهم الحق في المشاركة في مفاوضات الاستقلال

في 12 فبراير 1953 ونالت حكومة الوطني الاتحادي القسط الأوفر من النقد بسبب تطبيق سياسة سودنة وظائف الخدمة المدنية، والضيم الذي لحق بهم بهذا الشأن. وفي نهاية جلسات المؤتمر أيد كل أعضاء المؤتمر بدون استثناء و عددهم 227 عضواً مطلب الفيدريشن لجنوب السودان.

لم تجد قضايا التعليم والتنمية المدرجة على جدول الأعمال اهتماما يذكر. وقد لخص رئيس الجلسة بإيجاز أسباب التخلف الذي أصاب الجنوب في هذين المضمارين. وألقى باللائمة على إدارة الحكم الثنائي وحكومة الوطني الاتحادي التي تولت مقاليد الحكم بعد نيل الاستقلال ولم تبد اهتماماً بنهضة الجنوب. وبعد نهاية أعمال المؤتمر بعث رئيس جلسات مؤتمر جوبا، بنجامين لوكي برسائل إلى الحاكم العام نوكس هيلم ورئيس الوزراء إسماعيل الأزهري بتاريخ 2 ديسمبر 1954 تطرق فيها إلى الفوارق الكبيرة بين الجنوب والشمال وبناءاً على ذلك اقترح الآتي:

1- اعتماد نظام حكم فيدرالي في الجنوب والشمال، و إذا لم يوافق الشماليون على ذلك تتحول المطالبة إلى:

2- تقسيم السودان إلى كيانين منفصلين كما تم في تجربة انفصال باكستان عن الهند في 1947 .

وذهب بنجامين لوكي إلى التأكيد بأن جنوب السودان لم يكن طرفاً في اتفاقية الاستقلال، وبهذا المعنى فإنه في حل عن الالتزام بتلك الاتفاقية. وأن مشاركة النواب الجنوبيين في البرلمان ستستمر كما هي حتى يتحقق إنهاء الحكم الثنائي. ومن ثم إذا لم تتم الاستجابة الفورية لمطلب الفيدريشن، فسوف يلجأ ممثلو الجنوب لعرض مطالبهم على الهيئات الدولية المعنية.(31)

في منتصف أغسطس 1955 والسودان يتجه بخطى حثيثة نحو تقرير المصير اندلعت أعمال تمرد شنها أفراد الفرقة الإستوائية في حامية توريت. وأدت إلى الإخلال بالأمن وإشاعة الهلع بين المواطنين الشماليين في المديرية الإستوائية على وجه الخصوص. وشملت كل المديريات الجنوبية بقدر متفاوت. وفي نهاية الأمر كانت حصيلة القتلى نحو 260 من المواطنين الشماليين وحوالي 75 من أبناء الجنوب. علماً بأن معظم حالات القتل والإصابات بين المواطنين الشماليين تمت على أيدي مواطنين جنوبيين. بينما كانت حصيلة القتلى والجرحى بين المواطنين الجنوبيين في الغالب الأعم نتيجة للإصابة على أيدي قوات الجيش والهجانة الحكومية التي استخدمت أقصى درجات العنف والردع. مما دفع أعداداً

كبيرة من الجنود والمدنيين إلى الفرار، وجزء من هؤلاء ظل يهيم في الغابات المجاورة استعدادا لمعركة قادمة.

لقد تضافرت عوامل عديدة للتعجيل بتلك الأحداث، نجد تفاصيلها في تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب. وفي نهاية الأمر خلفت هذه الحوادث جرحاً غائراً في العلاقات المتوترة أصلاً بين الشمال والجنوب. وخلفت أثراً مماثلاً في نفوس السودانيين على جانبي الحدث. وبسبب النزعة الانتقامية لدى الحكومة وقادة الجيش المكلفين بإعادة الأمن في مدن الجنوب. اضطر عدد من نواب البرلمان الجنوبيين إلى إخفاء هويتهم الحقيقية درءاً للملاحقة والاستهداف. كما أن أحد أبرز قادة الحزب الليبرالي، بوث ديو، وهو الممثل الأبرز لجنوب السودان منذ عام 1947 اضطر للانسلاخ عن الحزب الليبرالي الذي شارك في تأسيسه وتولى رئاسته وشارك باسمه كممثل للجنوب في لجنة مسودة الدستور برئاسة القاضي ستانلي بيكر في 1951 . غادر بوث ديو موقعه في الحركة السياسية الجنوبية وأعلن انضمامه إلى حزب الأمة درءاً للملاحقة وإيثاراً للسلامة. خاصة وقد كان مصدر تزلزله أن بعض الاتهامات وجهت إليه بالضلوع في إثارة أعمال التمرد في توريت. وكان لتراجعه المفاجيء أثراً زلزالياً على مجمل الحركة السياسية الجنوبية. وترك بوث ديو الحركة السياسية التي أسهم في تأسيسها في حالة من الارتباك لم تفق منها حتى قيام الحكم العسكري. وتحول بعد ذلك للانخراط في العمل السياسي في الجانب المقابل لموقفه السابق وصار من أبرز الداعين للوحدة بين الشمال والجنوب. وأطلق عليه لقب (بنطلون الحكومة) رجل كل الحكومات المدنية والعسكرية المتعاقبة على الحكم حتى منتصف الستينات.

لقد كشفت أحداث التمرد في توريت ومدن الجنوب الأخرى عن عجز الحكومة والأحزاب الشمالية الممثلة في البرلمان عن مواجهة المسئولية السياسية والوطنية بمراجعة سلسلة الأخطاء والأسباب التي أدت إلى اندلاع أعمال التمرد. ومن ثم العجز عن استخلاص الدروس واتخاذ الخطوات السياسية البناءة لاسترداد الثقة وتهدئة الخواطر، خاصة والسودان في تلك الأيام كان على أعتاب الاستقلال.

في خطابه أمام البرلمان بتاريخ 2 نوفمبر 1955، وهو عبارة عن بيان موجز اقتصر حديث رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع إسماعيل الأزهري على تعديد الإجراءات العسكرية التي اتخذت لإعادة الأمن والطأنينية إلى مدن الجنوب، وطمأنة الشماليين الذين تبقوا بالجنوب وتقديم الوعود بتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم. وهذا الجزء بلا شك من مقتضيات المسئولية أمام السلطة التنفيذية. إلا أنه في مجمل التقويم خيب التوقعات

المأمولة في تقصي الأسباب الحقيقية لاندلاع أعمال العنف وشدد على الإجراءات العسكرية للردع وتعقب المتمردين، الشيء الذي أبقى على المواطنين في المديريات الجنوبية في حالة من الهلع بعد بضعة أشهر من انتهاء التمرد. ومن جانب آخر دفعت تلك الإجراءات بأعداد كبيرة من أفراد القوات الجنوبية في حامية توريت إلى اللجوء إلى الغابات المجاورة. وصاروا فيما بعد نواة لحركة أنيانيا.

ألقى رئيس الوزراء بياناً بعد مرور نحو ثلاثة أشهر كان ينتظر منه تهدئة المشاعر المتأججة وتمكين المسئولين من مباشرة مهامهم بروح المسئولية الوطنية. وكان الأحرى بالرئيس الأزهري أن يحذو حذو قادة الهند مهاتما غاندي وجواهر لال نهرو وحكمتهما في تسوية النزاع في ما عرف لاحقاً بدولة باكستان بطريقة سلمية. فكم كان يسيراً على الزعيم الأزهري أن يحول مرارة الغضب والعنف إلى مناسبة يعلو فيها صوت الحكمة والدعوة للتسامح ومواجهة الأخطاء والرواسب التاريخية بالموضوعية المطلوبة، إلا أن الأزهري ذهب في بيانه للقول "منذ البيان الذي أدليت به في يوم ستة وعشرين أغسطس ألف وتسعمائة وخمس وخمسون عن الأحوال بالجنوب، تم الاتفاق بين القائد العام وضباط من المتمردين بالتسليم . فدخلت القوات الشمالية توريت . ولكنها وجدتها خالية، واستمر المتمردون في التسليم في جماعات وتم ترحيل الذين سلموا من توريت إلى جوبا . كما تم توزيع القوات الشمالية على البر الشرقي والغربي وأعالي النيل. واستمرت الإمدادات إلى أن وصلت ثمانية عشر بلكاً. وقد أصدر السيد مدير الإستوائية إنداراً للسلاطين والمتمردين بالتسليم حتى يوم عشرين من شهر سبتمبر ألفاً وتسعمائة خمسة وخمسون. وبدأت عمليات التفتيش والاعتقال يوم الحادي والعشرين من سبتمبر عام ألف وتسعمائة خمسة وخمسون."(32)

وقد انتقد تقرير لجنة القاضي توفيق قطران مسلك الحكومة الوطنية في مواجهة التمرد. وأنحى باللائمة على قادة الجيش في الجنوب الذين تغاضوا عن الإشارات المبكرة للتمرد الذي بات وشيكاً ولم يحركوا ساكناً. وبعض العسكريين سارعوا بإرسال أسرهم للشمال، بينما أغفلوا تنبيه قادتهم في الخرطوم بمدى تدهور الأحوال الأمنية. كذلك استخدم قادة الجيش في إخمادهم لأعمال التمرد عنفاً طال أقساماً من السكان الآمنين. وجرت محاكمات عسكرية لم تلتزم بقواعد العدالة المطلوبة.

ومما يبعث على التأمل والتقدير أن النواب الجنوبيين وفي خضم ردود الأفعال والغبن الذي خلفته أحداث لتمرد وردود الأفعال المنفلتة في نفوس المواطنين الجنوبيين، وبالرغم من

خيبة الأمل والغضب بسبب تجاهلهم وعدم إشراكهم في محادثات الاستقلال في فبراير 1952، وسوء تنفيذ سياسة السودنة، لم يحجموا عن وضع أيديهم فوق أيدي النواب الشماليين لإعلان الاستقلال في تجل نادر للوحدة وتغليب الأهداف العليا ومصلحة الوطن. وفي الاجتماع الذي عقد للاتفاق على الخطوات الدستورية المؤدية لإعلان الاستقلال من داخل البرلمان نبه بنجامين لوكي إلى أن هنالك مشكلتان إحداهما تخص البلاد بأسرها، والأخرى تخص الجنوب ورغبته في نيل الحكم الفيدرالي (33) .واتجهت الأنظار من ثم إلى اللجنة التي تكونت لوضع مسودة الدستور الدائم للسودان. ضمت تلك اللجنة 46 عضواً من بينهم ثلاثة أعضاء فقط يمثلون جنوب السودان. وكان تكوين اللجنة على ذلك النحو مبعثاً للتشكيك في حرص الأحزاب الشمالية على منح الجنوب تمثيلاً عادلاً، خاصة وقد كان مطلب الحكم الفيدرالي للجنوب من أهم المعضلات الدستورية التي طرحت أمام لجنة صياغة مسودة الدستور. غير أن اللجنة لم تأبه بالعهد الذي قطعته الأحزاب الشمالية بشأن مطلب الجنوب للحكم الفيدرالي. وهو التزام سياسي التزمت به كل الأحزاب السياسية. وإمعاناً في إثارة الغضب والمعارضة من قبل ممثلي الجنوب تضمنت مسودة الدستور بنوداً تنص على إقامة نظام حكم مركزي يستند على مبادىء الشريعة الإسلامية. وهذا ما حدا بالأعضاء الجنوبيين في لجنة الدستور إلى تقديم استقالاتهم. وبلغت خيبة الأمل مداها عندما عرض محمد أحمد محجوب مسودة الدستور على البرلمان قائلاً بأن "اللجنة قد أولت مطلب الجنوبيين للحكم الفيدرالي اعتباراً جاداً للغاية، وتوصلت إلى أن ذلك لن يكون مجدياً في هذه البلد."(34)

لقد كان حديث محمد أحمد محجوب مخيباً لآمال الأعضاء الجنوبيين بسبب تخلي حزب الأمة عنهم. فقد خاضوا جنباً إلى جنب مع حزب الأمة والجبهة الاستقلالية واتحاد طلبة الكلية الجامعية واتحادات العمال والمزارعين نضالاً واسعاً للحيلولة دول إقامة الوحدة بين السودان ومصر. وقد عقدوا الأمل على هذه المشاركة أملاً في تأييد حزب الأمة لمطلب الفدريشن الذي تعهدت الأحزاب الشمالية الممثلة في البرلمان السوداني الأول بالنظر بجدية في إمكانية تطبيقه.

وحزب الأحرار عانى كثيراً من نكوص الأحزاب السياسية الشمالية عن الإيفاء بمنح الجنوب حق تقرير المصير. وكانت هذه بمثابة أولى الانتكاسات السياسية الرئيسة التي واجهها الحزب الليبرالي الجنوبي. كما أن الممارسة السياسية داخل البرلمان اتسمت بالمناورات التي لا قبل لأعضائه بها. وتفشى الفساد والإفساد السياسي عن طريق الرشوة

والإغراءات بالمناصب الوزارية. وهرع قادة الحزب للانضمام إلى الأحزاب الشمالية أو الوقوف إلى جانبها خلال التصويت لتمرير سياسات بعينها. انضم بوث ديو وفلمون ماجوك إلى حزب الأمة مثلما انحاز بنجامين لوكي إلى صف حزب الشعب الديمقراطي. وانضم ستانسلاوس بيساما وسرسيو ايرو وبولين الير إلى الحزب الوطني الاتحادي.

شيئاً فشيئا أخذت طلائع السياسيين الجنوبيين الشباب في الخروج على القيادة التقليدية للحزب الليبرالي. فسارع أزبوني منديري والأب سترنينو لوهري وجوزيف أدوهو واليا لوبي واليا كوزي ولويجي أدوك وعدد من طلبة جامعة الخرطوم إلى تكوين الحزب الفيدرالي. وأصبح هذا الحزب في وقت لاحق بمثابة المظلة التي وحدت المطالبين بالحكم الفيدرالي للجنوب.

حزب الجنوب الفيدرالي:

برزت الدعوة إلى منح الجنوب حكماً فيدرالياً للمرة الأولى بمبادرة عدد من الإداريين البريطانيين العاملين آنذاك في المديريات الجنوبية. وبالرغم من أن الاقتراح ،كما أوردنا سالفاً، لم يحظ بموافقة السكرتير الإداري جيمس روبرتسون وصناع القرار في الخرطوم والقاهرة، إلا أن الأحزاب الجنوبية تلقفته وسعت إلى الحصول على تأييد له من خلال الجمعية التشريعية والبرلمان السوداني في مرحلة لاحقة. والحزب الليبرالي والكتلة البرلمانية الجنوبية بسبب ارتباط مصالحهم مع الأحزاب الشمالية لم يثابروا في طرح مطلب الحكم الفيدرالي. غير أن غفلة أحزاب الشمال عن تلمس الرغبات الحقيقية للجنوب ومراعاة حق تمثيلهم في تحديد مصير بلادهم في منعطفات سياسية حاسمة حملت عدداً من النواب في الكتلة الجنوبية إلى أخذ المسئولية تجاه الجنوب بأيديهم. فأعلن إزبوني منديري والأب سترنينو لوهرى عن تأسيس الحزب الفيدرالي. وهكذا تحول مطلب الحكم الفيدرالي من مضابط المناقشات الدستورية والسياسية إلى رحاب العمل السياسي على المستوى الشعبي.

يفصح اسم الحزب الفيدرالي وبحد ذاته عن الرغبة في مواجهة تجاهل الأحزاب السياسية في الشمال بتحدٍ سياسي بدون مواراة . وتميز الحزب الفيدرالي منذ نشأته بالجرأة وتحديد أهدافه بدون تردد كما هو الحال بالنسبة للحزب الليبرالي. تضمن برنامج الحزب الفيدرالي إدانته لإقدام الأحزاب الشمالية على زج الشريعة الإسلامية في الصراعات السياسية. وعارض إعلاء الشريعة الإسلامية كأساس للتشريع في السودان. ودعا الحزب الليبرالي إلى اعتبار الديانة المسيحية ديناً للدولة ومصدراً للتشريع على قدم المساواة مع

الديانة الإسلامية عند وضع دستور السودان. كذلك طالب باعتماد اللغة الإنجليزية كلغة ثانية للدولة إلى جانب اللغة العربية. وللمرة الأولى في نطاق الحوار الدائر حول علاقة الشمال والجنوب تضمن البرنامج مطلباً يدعو إلى إقامة جيش مستقل وكذلك تطبيق نظام تعليمي مستقل في مديريات الجنوب.(35)

وفي حقيقة الأمر لم يقف برنامج الحزب الفيدرالي في حدود تقاسم السلطة بين المركز والمديريات الجنوبية، بل طرح برنامجاً يفضي في نهاية الأمر إلى الانفصال. وبذلك دخلت أزمة الحكم في مسار ينذر بالمواجهة. وفي المقابل اتسمت مواقف الأحزاب الشمالية التي توالت على الحكم منفردة ومؤتلفة بالغفلة وعدم المبالاة، وسوء التصرف في التجاوب مع المطالب المشروعة للجنوبيين. وتجلى ضيق هذه الأحزاب بالرأي المعارض بعد أن حظرت الحكومة نشاط الحزب الفيدرالي وقدمت مؤسسه إزبوني منديري للمحاكمة والتي قضت بسجنه سبع سنوات . علماً بأن أهداف الحزب الفيدرالي كانت الأكثر تعبيراً عن الرغبات الحقيقية للمواطنين في المديريات الجنوبية.

لقد اتسمت السنوات الأولى بعد الاستقلال بالاضطراب السياسي. وتزايد النقمة الشعبية على الحكومات المتعاقبة على الحكم، منفردة ومؤتلفة. وفي المضمار السياسي استشرت ظاهرة شراء الأحزاب الشمالية لولاءات النواب الجنوبيين بسبب ضعفهم أخلاقياً وإنعدام الرقابة الشعبية على أدائهم، وضعف التجربة السياسية في العمل البرلماني. وتتحمل الأحزاب السياسية الشمالية مسئولية أخلاقية في إفساد الممارسة الديمقراطية بشراء الذمم.

وفي نفس الوقت تفاقم الوضع العام بسبب الكساد الاقتصادي وتدني معدلات الإنتاج في مشاريع القطن، وهبوط أسعاره بعد فترة انتعاشها خلال سني الحرب في جنوب شرق آسيا (كوريا). وأشارت التوقعات الاقتصادية إلى حدوث عجز في الميزانية يصل إلى ثلاثة ملايين جنيه سوداني. وزاد من حالة التوتر والاضطراب السياسي ارتفاع الأصوات المغالية في السعي لبسط الثقافة الإسلامية - العربية لتحديد هوية السودان المتعدد المشارب.. فعلى سبيل المثال تحدث الشيخ على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي قائلاً "السودان جزء لا يتجزأ من العالم العربي .. وكل من يحيد عن وجهة النظر هذه عليه أن يغادر هذه البلد."(36)

وفي سياق آخر اتهمت الحكومة النواب الجنوبيين المطالبين بالفدريشن ومؤيديهم خاصة نائب الجبهة المعادية للاستعمار حسن الطاهر زروق بالخيانة للسودان. هذا الغلو لم

يساعد على ترميم الجسور المتهدمة، ولم يهدئ من الخواطر الملتهبة لدى المواطنين الجنوبيين. بل دفعهم إلى مزيد من الإصرار على التمسك بمطلب الفدريشن. فأزيح ستانسلاوس بيساما الذي يتصف بالاعتدال عن رئاسة الكتلة الجنوبية فى البرلمان وحل محله الأب سترنينو لوهرى. وبدا جلياً أن الأزمة السياسية قد بلغت مداها ولم يعد في وسع النظام الديمقراطي التعدد أن يحافظ على بقائه واستمراره. وزاد من متاعبه بروز جبهة البجا والتقاء قادتها مع قادة الكتلة الجنوبية لتنسيق الخطى وانتزاع مطالبهم من الحكومة المركزية. وكان أول ردود الفعل التي تنم على الحيرة والتخبط وقصر النظر أن لوحت الحكومة باستخدام العنف لإسكات المطالب المشروعة للتجمعات القبلية في الجنوب والشرق وجبال النوبة ودارفور. "وأياً كان الأمر فإن جنوب السودان استطاع من خلال الحركة السياسية والحزبية أن يقدم طرحاً سياسياً جديداً ابتعد فيه عن القبلية، وزاد الصراع السياسي من خلال القيادات الجديدة التي ظهرت على الساحة السياسية (37)

ولم تكن مطالب الحزب الليبرالي وجبهة البجا هما السبب الوحيد الذي أدى إلى إضعاف تحالف حزبي الأمة وحزب الشعب الديمقراطي فقد تعالت المطالب من قبل النقابات العمالية واتحادات الموظفين والمهنيين في منتصف عام 1958 وبلغت ذروتها في أكتوبر 1958 بالإضافة إلى ذلك تزايدت التناقضات داخل الحكومة الائتلافية وتواترت الضغوط المصرية لفض ذلك الائتلاف، مما عجل بتعميق أزمة الحكم. وفي هذه الأجواء أقدم رئيس الوزراء عبد الله خليل على تسليم مقاليد الحكم إلى قادة الجيش. وانتهت بذلك أولى تجارب الحكم المدني المتعثرة في السودان.



الهوامش

1. Letter from R. S. Owen to R. Wingate, Dec. 21, 1910 , SGA, cited by Robert Collins, the Southern Sudan 1883 – 1893. Yale Univ. Press. p 27
2. Note by the Governor General on June 12, 1927, SGA

3- راجع : مذكرة السكرتير الإداري بشأن السياسة تجاه الجنوب. في كتاب محمد عمر بشير، جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع . ص 91 . سنة 1971

4- خطاب مدير بحر الغزال إلى مفتش راجا. بتاريخ 19 مارس 1930 دار الوثائق المركزية (الخرطوم)

.5. Henderson, L: Educational Development in the Southern Sudan 1900 – 48. Sudan Notes and Records XLIII> 1962, pp. 105 – 117.
6. Holt, P.M: A Modern History of the Sudan . London , 1961. p. 150

7- راجع رسالة ت . ر . هـ . أوين الكاملة في كتاب محمد عمر بشير . جنوب السودان:دراسة لأسباب النزاع. القاهرة 1971

8. Note on the Situation Regarding the Southern Sudan , December 1947, SGA.

9 - محضر جلسات مؤتمر المائدة المستديرة . في كتاب محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص 230

10- المصدر السابق، ص 223

11- المصدر السابق، ص 231

12- المصدر السابق، ص 237

13. Mawut, L. L:The Southern Policy: For Whom? In: The Southern Sudan : Why Back to Arms. P.88. Khartoum 1986.

14 - المصدر السابق: المرجع السابق، ص 91

15 - المصدر السابق، ص 94

16. Albino. O. The Southern Sudan : A Southern Viewpoint. London . 1970. p.22.
17. Fulli, Severino: Shaping a Free Southern Sudan: Memoirs of our Struggle 1934 – 85. Limuru , Kenya 2002. p. 142
18.Albino, O: The Sudan: A Southern Viewpoint, op. cit. p. 30

19- وقائع جلسات الجمعية التشريعية، الدورة الثانية بتاريخ 6-14 مارس 1950

20- راجع عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان: دور الأحزاب السياسية الجيزة 1947 ، ص 72-73

21.Garang, U. Joseph: *The Dilemma of the Southern Sudanese Intellectuals: Is it Justified?* Khartoum , 1971. p20.
22. Petition from Yambio opinion leaders to the Governor General regarding the Agreement between the Egyptian Government and Northern Sudanese parties. In: Waw, Yosa. Southern Sudan : A selected bibliography. University of Khartoum , 1988.
23. Petition from Upper Nile Leaders to the Governor General. Ibid. p 89.

24- المصدر السابق ، ص 90-91

25- الجمهورية السودانية : تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب . الخرطوم 96 ، ص 132 .

26- المصدر السابق، ص 134

27 - الصادق المهدي: تحديات التسعينات، ص176، مركز أبحاث ودراسات حزب الأمة، القاهرة 1990

28- المصدر السابق، ص 101

29- الحزب الليبرالي: وقائع مؤتمر جوبا الثاني ، بتاريخ 12 إلى 18 أكتوبر1954، انظر الملاحق حول مؤتمر الحزب الليبرالي

30- المصدر السابق

31. Benjamin Lwoki: Memorandum to the Minister of Foreign Affairs; the Governor General; the Prime Minister of the Sudan . Juba . 2 Dec. 1954

32- خطاب إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء ووزير الدفاع والداخلية أمام البرلمان 2 نوفمبر 1955

33- راجع عبد القادر إسماعيل: مشكلة الجنوب، مصدر سابق، ص 134

34. Albino, O: The Southern Sudan ...op. cit., p. 41
35. Henderson, The Sudan Republic , London , 1965. p.181
36. Parlimentary Proceedings: Second Sitting of the first session of Parliament 1958, p.3.Quoted in Wai,Dunstan. (editor):The Southern Sudan: Problems of National Integration. Oxford.1972 p.104.

37-عبد القادر إسماعيل: مشكلة الجنوب، مصدر سابق، ص 1

***

الفصل الثاني

الحُكْمُ العَسْكَريُّ و انْدِلاعِ العُنْفِ والعُنْفِ المُضَاد

لا يقدم الناس على فعل الشر بتهليل و نشـوة ، مثلما يقدمون عليه بدافع من معتقداتهم الدينية

المفكر الفرنسي باسكال

قيام حزب سانو وحركة انيانيا المسلحة:

جاء استيلاء القوات المسلحة على السلطة في 17 نوفمبر 1958 مخيباً لتوقعات السياسيين الجنوبيين الذين تطلعوا إلى تجنب المواجهة وتصاعد العنف وذلك بالإبقاء على أبواب الحوار مشرعة. وكانت الآمال معلقة على ضباط القوات المسلحة بالنظر إلى ما يشاع عن الدور الوطني للجيوش، وقدرتها على صون لحمة الوطن ومنع الصراعات الإقليمية. خاصة وأن جل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد وقفوا على حقيقة الأمور خلال فترة عملهم في مديريات جنوب السودان. ففي خطابه الأول أشار الفريق إبراهيم عبود، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي استولى على السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد، بأنهم أقدموا على تلك الخطوة بسبب ما آلت إليه حالة البلاد من سوء وفوضى وعدم استقرار في الأوضاع الأمنية في البلاد. وكان بذلك يعنى تزايد الغليان الشعبي في أنحاء عديدة في البلاد. ولم يكن ذلك التشخيص مجافياً للحقيقة.

والأوضاع الأمنية عادة ما يرد ذكرها مرتبطاً بما يدور في المديريات الجنوبية. ولكن الحكم العسكري، منذ نقطة البداية ،لم يعلن عن سياسة بديلة لما سارت عليه الأحزاب التي سبقته إلى سدة الحكم. و التي تتمثل في تحديد ضيق للهوية السودانية في إطارها العربي-الإسلامي. والسعي إلى حشر باقي التجمعات القومية حشراً تحت هذه المظلة ، ودون اعتبار للتباين الثقافي والديني ولحقوقهم المشروعة في التقدم بمطالبهم التي تتيح لهم قدراً من الحكم الذاتي بعيداً عن هيمنة المركز. وعمل الحكم العسكري في هذا الصدد على الحفاظ على الوضع القائم في البلاد بنشر ألوية الثقافة العربية والديانة الإسلامية وقمع الأصوات المنادية بمنح الجنوب حكماً فيدرالياً باستخدام أقصى درجات العنف. لقد تطابقت رؤى الأحزاب التي حكمت البلاد وكذلك المجلس العسكري الذي تسلم مقاليد الحكم بشأن السياسة الواجب اتباعها تجاه جنوب السودان، في حين اختلفت الوسائل.

وقد أفصح عن السياسة الجديدة للحكومة العسكرية وبأشد عبارات التهديد مدير المديرية الاستوائية على بلدو عندما خاطب تجمعاً للمواطنين الجنوبيين قائلاً "الحمد لله إنه بفضل الجهد الكبير لحكومة الثورة سوف يظل هذا البلد موحداً إلى الأبد. وعليكم منذ اليوم أن لا تعيروا بالاً، لأي حديث من قبل السياسيين. وأنتم تعلمون ما حاق بهم في

السنوات الماضية. وأنتم بالطبع لا ترقبون في العودة إلى إراقة الدماء مرة ثانية في الجنوب. وتدركون بأن كل من يعمل على زعزعة الأمن سيلقى جزاءه الرادع فوراً وبأقصى الشدة.ففي أيام البرلمان، دعا النواب الجنوبيون إلى إقامة حكومة فيدرالية للجنوب . ومثل هذه الأفكار قد ولت مع السياسيين."(1) في مضمار التشريع و الاقتصاد والعلاقات الدولية سعى الحكم العسكري إلى إضفاء مسحة براغماتية لم يستطع أن يفي بكامل التزاماتها. وإجمالاً بقيت الأركان الأساسية للسياسة التي انتهجتها الأحزاب السياسية كما هي . واتسم موقف الحكم العسكري بالازدواجية والاضطراب. فبينما شارك في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) وكذلك حركة عدم الانحياز الداعية للتحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي والحياد الإيجابي بين قطبي السياسة العالمية (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، اتسمت سياسته الداخلية بحجر الحريات وقهر مطالب التجمعات القومية، كما كان الحال بالنسبة للنوبيين الذين غمرت قراهم ومدنهم مياه السد العالي. ونال الجنوبيون القسط الأكبر من عسف الحكم العسكري على امتداد ستة أعوام. وقد أعلن منذ الوهلة الأولى بأنه غير معني بما اتفقت عليه الأحزاب السودانية عشية الاستقلال بمنح مطلب الفدريشن اعتبارا جاداً.

وبالرغم مما أعلنه الحكم العسكري بأنه لا يأبه كثيراً بالجدل الذي احتدم داخل البرلمان بهدف تعديل الدستور القائم تمشياً مع الشريعة الإسلامية - كما أوصت بذلك لجنة تعديل الدستور- وبقدر ما كان ذلك الموقف للوهلة الأولى مهدئاً لمخاوف ونقمة السياسيين الجنوبيين، إلا أنه لم يلتزم بما أعلنه. فقد شهد الجنوب نشاطاً محموماً لنشر الإسلام والثقافة العربية بالترغيب تارة والترويع تارة أخرى، باعتبار ذلك الضمان الوحيد للإبقاء على السودان موحداً.

وهكذا شهدت الأعوام الأولى توسعاً غير مسبوق في إنشاء الخلاوى وفي بناء المساجد. وسعى الإداريون الشماليون وفئة (الجلابة) تحت سمع وبصر العسكريين الشماليين وحمايتهم في المديريات الجنوبية في تنفيذ تلك السياسة. ويشير بعض الكتاب الجنوبيين إلى ممارسات مشينة كان الهدف منها حمل المواطنين الجنوبيين على تبديل أسمائهم المسيحية وتبني أسماء إسلامية. كذلك تقرر اعتبار يوم الجمعة عطلة لنهاية الأسبوع بدلاً عن يوم الأحد. كما وظف الحكام العسكريون والإداريون جل وقتهم لنشر اللغة العربية والديانة الإسلامية وقمع المعارضين، باعتبار أن هذه الخطوات هي السبيل الأوحد إلى تحقيق وحدة السودان. و "أنشئت ست مدارس ابتدائية إسلامية في كل من جوبا و كدوك و

واو ومريدي وياي وراجا . وفتحت مدارس إعدادية إسلامية في جوبا، كما أنشئت مدارس للوعظ وتعليم أصول الدين للكبار."(2)

وفي عام 1958 أصدر مدير مديرية بحر الغزال قراراً بالحد من نشاط البعثات التبشيرية في المناطق التي يغلب فيها المسلمون. وأصدر قرارات تمنع المبشرين من مزاولة نشاطهم في المستشفيات والمدارس وأماكن العمل.

كذلك كتب أبيل ألير في تشخيص أهم سمات تلك الفترة، بأن الحكومة العسكرية "في اندفاعها المتعصب لبناء بلد موحد، سعت إلى أسلمة وتعريب الجنوب. فاللهجات المحلية واللغة الإنجليزية جرى استبعادها كوسائل للتعليم في المدارس، واستبدلت باللغة العربية. وطبقت نفس الخطوات في المكاتب الحكومية، مما جعل الموظفين الجنوبيين في حالة عجز بسبب جهلهم باللغة العربية. وصدرت تشريعات للحد من نشاط الهيئات التبشيرية الكاثوليكية إلا بأذونات خاصة، وفق قانون نشاط الهيئات التبشيرية لعام 1962 . وفي وقت لاحق صدر قرار بأبعاد المبشرين الأجانب. وتابعت أجهزة الأمن نشاط المعلمين والموظفين الجنوبيين وجرت عمليات نقل جماعية لكل من يعتقد بأنه يشكل خطراً على الأمن."(3)

أما رجال الكنيسة الكاثوليكية فقد احتجوا ضد سياسة الحكومة العسكرية بأقوى العبارات قائلين"إنه ليس في وسع أحد أن يدفعنا إلى عصيان الرب، أو العمل بغير ما يمليه الضمير."(4)

وقد وجدت هذه الاحتجاجات أصداءً واسعة في الصحف الغربية ودولة الفاتيكان. وبسبب التردي المريع في الوضع السياسي، تراجع النواب الجنوبيون بعد حل البرلمان إلى قراهم بهدف ترتيب أمورهم، وإعادة تنظيم صفوفهم، ووضع سياسة معارضة للإرهاب الذي أشاعه الحكم العسكري.

في عشية عيد الميلاد في سنة 1960 تسلل الفوج الأول من النواب السابقين إلى يوغندا. وفي مقدمة هؤلاء الأب سترنينو لوهرى وجوزيف أدوهو وأقري جادين وألكس مبالي. وشرع هؤلاء على الفور في تأسيس الاتحاد المسيحي السوداني. وكان الهدف من ذلك خلق واجهة دينية لإخفاء طبيعة نشاطهم السياسي من جهة، ولتصوير الصراع بين الشمال والجنوب باعتباره صراعاً دينياً. إلا أن هذه المنظمة لم تُعمر طويلاً، حيث قرر مؤسسوها الانتقال إلى ممارسة النضال المسلح من أوسع أبوابه، فقد تأكد لهم بأن الحكم العسكري مصمم على استخدام العنف بأقصى مدى لاجتثاث المعارضة الجنوبية. وأنضم

إلى المؤسسين الأوائل، وليم دينج وهو من كبار الإداريين. وكان انضمامه بمثابة تحول نوعى في قيادة العمل السياسي والعسكري في الخارج. ذلك بسبب قدراته وخبرته الإدارية واستناده إلى النفوذ الكبير لقبيلة الدينكا. وفى الخرطوم قام عدد من الطلاب الجنوبيين بقيادة داريوس بشير بتحفيز المواطنين الجنوبيين على الانخراط في المعارضة المسلحة. ونشطوا في جمع المعلومات ونقلها إلى قادة التمرد في الخارج. وفى غضون أربع سنوات تمكن أفراد هذه المجموعة من جمع ما يزيد على أربعمائة جنيهاً سودانياً من الموظفين والعمال الجنوبيين في العاصمة وأرسلوها إلى قادتهم خارج السودان.

كذلك شهد شهر مارس 1962 تكوين الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني للمناطق المقفولة.(The Sudan African Closed Districts National Union-SACDNU) و بعد انقضاء عام واحد استقر الرأي على تغيير الاسم إلى الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي (سانو)

(The Sudan African National Union-SANU). والتقى الاسمان القديم والجديد في إبراز الهوية الإفريقية للمقاومة الجنوبية. ورأى قادة سانو إسقاط الإشارة إلى ما كان يعرف بالمناطق المقفولة مخافة أن يثيروا غضب ومعارضة "منظمة الوحدة الإفريقية" الناشئة، التي التزمت بمعارضة أي تحركات إقليمية لتغيير الحدود القائمة للدول الإفريقية حديثة الاستقلال. واتخذ سانو مقره في كمبالا. وركزت البيانات الأولى على إبراز الأوضاع المزرية في المديريات الجنوبية بسبب الهيمنة والاستعلاء الذي تمارسه الحكومات المدنية والعسكرية تجاه سكان جنوب السودان. وتكونت قيادة حزب سانو من الآتية أسماؤهم:

- الأب سترنينو لوهري - راعياً للحركة. وهو أسقف في الكنيسة الكاثوليكية. ورئيس الكتلة البرلمانية الجنوبية في البرلمان السوداني حتى نوفمبر1958 .
- جوزيف أدوهو اوورو - رئيساً. وهو ناظر مدرسة سابق. وعضو سابق في برلمان السوداني
- وليم دينق نيال - سكرتيراً عاماً. مساعد مفتش إداري سابقاً
- ماركو رومي مورقان - نائباً للرئيس وهو محاسب وعضو سابق في البرلمان السوداني
- أقري جادين - مساعد السكرتير العام. وهو من أبكار الخريجين الجنوبيين من كلية غردون التذكارية وإداري سابق
- بنكرازيو اوشنق - أمين الخزينة. وهو إداري وعضو سابق في البرلمان السوداني
- فالرينو اوريقا اوكروك - مساعد أمين المال. ناظر مدرسة ابتدائية

- ناثنيال اويت - سكرتير للمهام الخاصة. وهو عضو سابق في البرلمان السوداني
- فيرديناند اديانق - عضواً، وهو ناظر مدرسة ابتدائية وعضو سابق في البرلمان السوداني
- الكسيس مبالي - عضواً، وهو جاوش سابق في الشرطة وكاتب
- جيمس ويك اجشيين - عضواً، ونائب سابق في البرلمان السوداني
- اكوت اتيم دي مايان - عضواً، عمل مساعد سكرتير تنفيذي سابقاً
- فيليب بيداك لييث - عضواً، عين ممثلاً لحركة انيانيا في أديس أبابا
- الزعيم بازيا رانزى - عضواً، زعيم قبيلة الزاندي في طمبرة
- لورنس وول وول - عضواً، ممثل حركة انيانيا في أوروبا
- جورج لومورو موراس - سكرتير التعليم
- جورج كويناي اكومبك - سكرتير الإعلام
- سفرينو فولي بوكي - سكرتير الإدارة
- سعادة القاضي ناتالي أولواك - مسئول الشؤون الخارجية طالب دراسات عليا في المملكة المتحدة.
- سعادة القاضي أبيل الير. لم يعلن عن انضمامه لحركة انيانيا مثل ناتالى لاعتبارات السرية.(5) ويلاحظ الميل إلى تمثيل المديريات الجنوبية في قيادة المنظمة الوليدة. بالرغم من أن الغلبة فيها كانت لمواطني الاستوائية حيث استمدت الحركة دعمها الأساسي وخاضت معاركها الرئيسة.

وما أن تم اختيارهم في تلك المناصب قام أدوهو ووليم دينج برحلة إلى بلدان أوربية للتعريف بالمنظمة الوليدة واستقطاب الدعم السياسي والمادي. وأصدرا كتيباً تعريفياً تضمن الخلفية التاريخية وتطور الصراع بين الشمال العربي المسلم والأفارقة الذين اعتنقوا الديانة المسيحية ومعتقدات إفريقية أخرى.(6)

وقد أبدى - الاتحاد الإفريقي المسيحي - ومقره في نيروبي تعاطفاً مع منظمة سانو. وقدم لها مساعدات مالية سخية، وتكفل بتحمل نفقات سفر الأب سترنينو وجوزيف أدوهو إلى مقر الفاتيكان وعدد آخر من بلدان غرب أوربا. غير أن الرحلة لم تؤت ثمارها كما توقع ممثلو الأنيانيا، بل أنهم أقروا بأن "حصيلة الرحلة كانت مخيبة لتوقعاتهم."(7)

ولاعتبارات عملية لم يقدم الاتحاد الإفريقي السوداني (سانو) على كشف نشاطه السياسي ولم يظهر أي نوايا لخوض كفاح مسلح لتحقيق أهدافه السياسية والإنسانية .أما داخل السودان فقد بدأت مجموعات الجنود ممن لاذوا بالفرار عقب أحداث تمرد حامية

توريت (1955) وأفراد من حرس الصيد والسجون وعامة الناس في التوجه إلى مواقع حركة التمرد. وتكونت بذلك النواة الأولى لبناء حركة مسلحة. وبدا أن المناخ قد تهيأ لانتقال الحركة السياسية في الجنوب إلى حيز المواجهة وانتزاع الحقوق عنوة. وبجانب القيادة السياسية لحزب سانو برزت حركة الأنيانيا باعتبارها الذراع المسلح له. وقد تم اختيار اسم "إنيانيا" بواسطة مجموعة من أفراد الحركة وهو عبارة عن توليفة مشتقة من عدة لهجات محلية متعددة، اقترح أحد أفراد قبيلة المورو واسمه جوليوس موراقا اسم (مانيانيا) ومعناها جيش النمل الذي يتكالب على فريسته حتى يجهز عليها. واقترح آخر و هو سفرينو فولي من قبيلة المادي اسم (انيانيا) وتعني الثعبان ذا السم الزعاف ، والذي لا يمهل ضحيته لثوان معدودة.(8)

وهذا هو الاسم الذي تبناه قادة الحركة في نهاية المطاف . واستبعدت أسماء أخرى مثل (ماماو) و (ماجى ماجى) باعتبارها أسماء غير أليفة بالنسبة للمواطنين في جنوب السودان. كذلك أسقط من الاعتبار الاسم الذي أقترحه جوزيف أدوهو وهو (جيش أزانيا السري). و(أزانيا) هي مملكة قديمة في شرق إفريقيا. وقد أبدى وليم دينج اعتراضه على هذا الاسم لانعدام وقعه في نفوس المقاتلين، كما أن حركة المقاومة المسلحة لا يعقل أن تكون سرية كما يوحي بذلك الاسم المقترح. وفى المقابل وقف الأب سترنينو لوهري والنقيب جوزيف لاقو خلف اقتراح باسم (حركة تحرير عموم إفريقيا).

وهذا الاسم لم يجد القبول مخافة أن لا تجد الحركة تعاطفاً من جانب منظمة الوحدة الإفريقية. غير أن المناطق المختلفة في جنوب السودان أطلقت أسماء مختلفة على مقاتلي أنيانيا في تلك المناطق. ففي مناطق قبيلة الدينكا أطلق اسم (كوج هونق) ولدى قبائل (اللو) استخدم اسم (يادوم) أو (يو دوم) . وكل هذه الأسماء تعنى رجال الأحراش. أما في شمال السودان فقد أطلق عليهم اسم (خوارج) أي الخارجون على القانون. أو (متمردون) أي المتمردون على سلطة الدولة وحكم القانون.(9)

وفى نهاية الأمر أصبح اسم (انيانيا) معلوماً ومفهوماً في كل أنحاء السودان . واختير كذلك شعار للحركة وهو عبارة عن جاموس جانح تحيط به حيتان من نوع الكوبرا. الجاموس يرمز إلى العتي والحيات لبعث الرعب من السم الزعاف. ويرى الياس واكسون نيام ليل أن حركة أنيانيا لم تكن مثل سائر حركات التحرر الوطني في إفريقيا وأنحاء أخرى في العالم حيث تبنت تلك الحركات نظريات ثورية وبعضها ماركسي التوجه. (10) والأفراد الذين تولوا قيادة حزب سانو كانوا إجمالاً قليلي الخبرة ولم تتهيأ لهم الفرص من

قبل للتعرف على القادة الأفارقة الأكثر تأثيراً في منظمة الوحدة الإفريقية. ولم تكن لهم دراية بتشابك العلاقات الدولية والإقليمية بالقدر الذي ينعكس في مستقبل حركتهم. وقد سعوا في مواقف عديدة إلى الاستئناس بآراء المبشرين الأجانب.

حركة الأنيانيا حددت برنامجها منذ البداية وهو الانفصال التام عن شمال السودان وإقامة دولة إفريقية. لم يخف الأب سترنينيو الذي ينتمي إلى الكنيسة الرومانية، وجوزيف لاقو وأدوهو رغبتهم في أن تكون الدولة المقترحة ذات انتماء مسيحي. ولكن هذا الاتجاه لم يفصح عنه أصحابه باعتباره سوف يؤدى إلى إبعاد السواد الأعظم من المواطنين الجنوبيين المنتمين إلى عدد كبير من المعتقدات الإفريقية التقليدية. وحتى بالنسبة للبلدان الإفريقية ذات الأغلبية المسيحية لم تكن مسألة الانتماء المسيحي للدولة التي يطمح قادة الأنيانيا إلى تأسيسها سبباً كافياً بالقدر الذي يجلب إليها التعاطف الذي تتطلع إليه. وقادة إفريقيا آنذاك من أمثال نيكروما ونيريرى وعبد الناصر وقادة نيجريا وحتى الإمبراطور هيلاسلاسي في خضم أجواء الوحدة السائدة آنذاك لم يتوقع أحد أن تستميلهم الانتماءات الدينية للحركات الإفريقية التي تسعى إلى بذر بذور الانقسام في إفريقيا.

ولم تكن حركة الأنيانيا في حاجة ماسة لإضفاء طابع ديني على برنامجها. وقد كانت العوامل التاريخية والنفسية وحزمة الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات السودانية المدنية والعسكرية كفيلة بخلق قواسم مشتركة لتوحيد أوسع فئات المجتمع في مديريات جنوب السودان. وقد بدت الشعارات التي رفعها قادة أنيانيا بسيطة وقريبة إلى أفئدة عامة الناس، بالرغم من أن برنامج الحركة لم يتضح إلا في حدود الإعلان السياسي ومطلب الانفصال. ففي عام 1963 وجه حزب سانو مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة أعلن فيها أن مطلبه الأساسي هو الاستقلال، بسبب فشلهم في إقناع الحكومات الشمالية المتتالية بحقهم في حكم فيدرالي.(11)

ولكن المذكرات التي درج حزب سانو على إرسالها إلى المنظمة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة لم تجد استجابة. ولم تصدر الحركة برنامجاً يتصدى لحل المشكلات المتعلقة بحياة المواطنين في المناطق التي خضعت لسيطرتها . بالرغم من أن أحد بياناتها الأولية الصادر في 31 يوليو 1963 أعلن بأن هدفهم هو تحقيق نهضة تعليمية ومحو الأمية. وهنا يتعين الأخذ في الاعتبار حداثة الحركة وعدم اكتمال استعداداتها لإقامة إدارة مدنية وتحولات على مستوى واسع . كانت المهمة العاجلة أمامهم وضع الترتيبات لخوض النضال المسلح.

بحلول عام 1964 بلغت الحركة مدى واسعاً من الصلابة والانتشار مما حدا بقوات الحكومة إلى التراجع والاكتفاء بالسيطرة على المدن وعدد من الطرق الرئيسة . ولم يكن باستطاعة التجار والقوات التحرك إلا في حماية أطواف مسلحة، وهي عبارة عن قوافل عسكرية ومدنية تتحرك ببطء توخياً للحذر، وتحت حماية الجنود . وجرت العادة أنْ ينقضّ مقاتلو الأنيانيا على هذه الأطواف باعتبارها أهدافاً حربية ومصدراً رئيسياً لتأمين المواد الغذائية والأموال والعتاد. وبالرغم من كل الاحتياطات والتفوق الذي تتسم به القوات الحكومية، إلا أنها بطبيعة الحال أصبحت هدفاً سهلاً للهجمات المباغتة والكمائن التي ينصبها مقاتلو أنيانيا. وكان الأهالي في معظم الحالات يقدمون لهم خدمات استخبارية عظيمة الفائدة. ومعلوم أن أفراد الأنيانيا يتواجدون عادة في محيط قبائلهم. وهم الأكثر استعدادا للتأقلم على حياة الأحراش، وأوسع إلماماً بطبيعة المكان بعكس أفراد الجيش الحكومي ممن يتم استيعابهم من خارج مديريات الجنوب. ومعلوم أن الجيوش النظامية في كل أنحاء العالم قليلة الجدوى في خوض حروب غير نظامية أو ما تعرف بحرب العصابات.

تمثلت إحدى جوانب القوة في حركة الأنيانيا وحزب سانو في بداية نشأتهما في اتساع قاعدتهما، رغم أن البيانات الأولى للحركة كانت قد دعت إلى عدم تشجيع الطلبة والأحداث للانخراط في النضال المسلح، وحثتهم على اقتناء المعرفة بكل الوسائل المتاحة والعودة بكفاءات أعلى لمساعدة مناطقهم. كذلك حرص المؤسسون الأوائل على تمثيل أكبر عدد من أبناء قبائل الجنوب في العمل الدعائي وسط قبائلهم. خاصة بالنسبة لقادة سانو وانيانيا في مديرية الاستوائية باعتبارها الميدان الرئيسي للحرب.

وبعد أن شهدت حركة انيانيا توسعاً كبيراً في أعداد المقاتلين أصدرت في يوليو 1963 إعلاناً صارماً للقوات الحكومية بأنها قد أكملت العدة لمواجهة العنف بعنف مماثل. "لقد بلغ صبرنا مداه . وتأكدت قناعتنا بأن استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة للحل ... من هذا اليوم فصاعداً سوف نتخذ عملاً فاعلاً .. لن نرحم أحد، ولا نتطلع إلى رحمة من أحد."(12) ذلك على الرغم من أن جوزيف أدوهو استبعد في وقت سابق لجوء انيانيا إلى استخدام العنف. وفي ذات الوقت لم يكن اتساع صفوف الحركة كافياً بالقدر الذي يصرف النظر عن مواطن الضعف التي واجهتها. فقد نقل بعض المراسلين الصحفيين الأجانب الذين تسللوا إلى معسكرات الحركة بأن الحركة كانت تعاني من قلة الدعم الحربي واللوجستي. وأن ضباط الحركة أنفسهم كانوا يتحركون في أسمال بالية، وبعضهم لا يملك سلاحاً نارياً. وقد بدا بعض المجندين الوافدين حديثاً في هيئة أكثر قبولاً من قادتهم. وكان

المحاربون يسيرون على الأقدام لمسافات طويلة ووعرة في ظروف نقص المواد الغذائية وانعدامها أحياناً. كذلك تفشت الأمراض الفتاكة بينهم. وبطبيعة الحال لم يملك هؤلاء المحاربون أسلحة حديثة، والأحسن حظاً ربما تسنى لهم الهرب من وحداتهم في الجيش السوداني وبحوزتهم بنادق عتيقة وكميات ضئيلة من الذخيرة. وكان جل أفراد الأنيانيا يحملون أسلحتهم التقليدية من حراب وفؤوس ومدى ومناجل صدئة ، ولم يكن في حوزة الحركة وسائل للاتصال، مما حدا بها إلى الاعتماد على الأفراد في توصيل المكاتبات العاجلة من موقع إلى آخر. الشيء الذي يستغرق عادة بضعة أيام لتوصيل معلومات ربما اقتضت ظروف العمليات الحربية أحياناً نقلها على وجه السرعة. ولاحظ هؤلاء الصحفيون أن الحركة كانت تعاني من انعدام الكوادر المتعلمة بين المقاتلين. بينما تدنت مستويات الانضباط والروح النظامية ووحدة الإرادة القتالية، وغلبت الولاءات القبلية. وهنالك تجارب سجلت فيها حالات هروب لمقاتلين تمكنوا من الحصول على أسلحة نارية لاستخدامها في حياتهم الخاصة. وفوق كل ذلك افتقدت الحركة القادة المؤهلين فنياً. وانعدمت الإستراتيجية المدروسة لإدارة الحرب.(13)

لم تنحصر الصعوبات التي واجهت حركة انيانيا في المستويات الدنيا للمقاتلين، بل طالت قيادة الحركة نفسها. فقبل أن تكمل الحركة عامها الأول بدت بوادر منافسة و صراعات شخصية في صفوف قادتها. وأبرز هذه الصراعات وأشدها مرارة دارت بين رئيس الحركة جوزيف أدوهو والسكرتير العام وليم دينق نيهال. وبلغ التناحر مداه عندما وجه أدوهو اتهاماً صريحاً لدينق بأنه يتجسس على الحركة لصالح حكومة السودان، وبأنه عبارة عن حصان طروادة في صفوف الحركة. وذكر بأن دينق منذ أن التحق بالحركة لم ينل ثقته وأفراد آخرين في الحركة ولذلك لم يطلعه على كل شيء.(14)

ورد وليم دينق بدوره على أدوهو متهماً إياه بسوء استغلال أموال الحركة، وانفراده باتخاذ أخطر القرارات دون استشارة قيادة الحركة. ولكن الخلافات بين أدوهو ودينق لم تقتصر على المآخذ الشخصية بل احتدم بينهما خلاف أكثر ضراوة حول الهدف الإستراتيجي للحركة. فبينما وقف أدوهو والأب سترنينو لوهري بوصفهم أشد المطالبين بانفصال جنوب السودان، كان من رأي وليم دينق أن الهدف من العمل المسلح هو ممارسة الضغط على الحكومة ووضع الحركة في موضع أفضل لتحقيق مطالب المديريات الجنوبية. وبدا أن وليم دينج كان هدفه أن ينتزع تنازلاً من حكومة السودان لإقامة نظاماً فدرالي في الجنوب.

كذلك عانت الحركة من تفشى حالة السأم وخيبة الأمل التي أصابت أولئك النفر من المتعلمين الشباب الذين انضموا إليها، بسبب الصراعات في قيادة الحركة وتغليب الولاءآت القبلية والمصالح الفردية . مما أدى بالحركة إلى حالة من الجمود والتخلي عن المبادرة لقوات الحكومة، وتضاءل العون المادي والأدبي للحركة على ضآلته. وهذا ما دفع بأحد الشبان المتعلمين في صفوف الحركة إلى كتابة رسالة إلى أحد أصدقائه المقيمين في أوربا تنضح بخيبة الأمل واليأس بسبب السلبيات التي سادت في كل مستويات الحركة. "لقد سارعنا بالانضمام إلى الحركة في بداية الأمر كمقاتلين ومنظمين. ولكننا أصبحنا في حيرة بسبب الانتكاسات، فعاد بعض المحاربين إلى قراهم، بينما تسلل آخرون إلى الخارج."(15)

وذكر النقيب جوزيف لاقو 'الذي أصبح فيما بعد قائداً لحركة الأنيانيا' بأنه أصيب بخيبة أمل من تفشي التنافس القبلي للسيطرة على الحركة. وهذا ما ساعد رجل مثل أماديو تافنج اودونق لتولي قيادة الحركة، لا لشيء إلا بسبب انتمائه القبلي لغرب الاستوائية الأوفر مشاركة في نشاط حركة أنيانيا. كما أن لاقو عبر في مناسبات عديدة عن هيمنة السياسيين على حركة الأنانيا - الجناح العسكري لحزب سانو، ونقل صراعاتهم إلى صفوف المقاتلين، ومحاولة استقطابهم لمساندة مخططاتهم الفردية.(16)

وبسبب حالة الضعف التي عانت منها ، سعت الحركة إلى الاستعانة ببعض المرتزقة الأوربيين للمساعدة في تدريب مقاتلي الأنيانيا في فنون حرب العصابات. وكان من أوائل المرتزقة الذين استجابوا لنداءآت الأنيانيا والتحقوا بمعسكرها في الحدود اليوغندية أحد المرتزقة الألمان، واسمه روسي وهو جاويش سابق عمل في جهاز المخابرات النازي. وسبق أن أبعدته الحكومة السودانية عن أراضيها لأسباب تتعلق بنشاطه المعادي لها وخروجه على صلاحيات إقامته في السودان. وفي أمد وجيز تمكن روسي من تدريب مقاتلي الأنيانيا على قواعد الانضباط العسكري الصارم، وعلى صنع واستخدام قنابل مولتوف، وبعض تكتيكات العمليات الحربية مثل طريقة عبور الأنهار، واستخدام وسائل الحرب النفسية بترويج الإشاعات لتأجيج مشاعر عامة المواطنين، وحثهم على التعاون لوقف نشاط القوات الحكومية. وللمرة الأولى شنت قوات الأنيانيا في 19 سبتمبر 1963 هجمات مباغتة على مواقع للقوات الحكومية في شرق الاستوائية وحققت مكاسب معنوية ومادية كانت في أمس الحاجة لها.

وبعد القضاء على حركة الانفصال في إقليم بيافرا في نيجريا، انضم إلى حركة الأنيانيا المرتزق الألماني المعروف رودولف شتاينر. وكان لتواجده في صفوفها أثر كبير بسبب قدراته التنظيمية، وإلمامه بفنون حرب العصابات، والاستفادة من صلاته مع بعض المؤسسات الكنسية في دول غرب أوربا. إلا أن اللواء جوزيف لاقو عندما تولى قيادة حركة الأنيانيا في وقت لاحق (1970) قام بابعاد رودولف شتاينر نزولاً عند رغبة مستشاريه الإسرائيليين الذين حرص على كسب تعاونهم. وهنالك انطباع سائد بأن قادة الأنيانيا غضوا الطرف وربما تعاونوا مع حكومة يوغندا عندما اقدمت على اعتقال شتاينر وسلمته إلى الحكومة السودانية في كمبالا 1971 في وقت لاحق.

حركة انيانيا تعزز قدراتها القتالية:

بلغ المجهود الحربي لحركة انيانيا مداه في النصف الثاني من عام 1964، وبدأت قوات الحكومة تحد من تحركاتها بين مدن الجنوب تفادياً لهجمات أنيانيا التي ازدادت كثافة وضراوة. وأصبحت معظم أجزاء الجنوب، خاصة في المديرية الإستوائية خارج نفوذ الحكومة المركزية. وأفراد القوات المسلحة أنفسهم لم يتلقوا تدريباً على حرب العصابات، ولم يتبينوا جدواها من الناحية السياسية. فبدأوا يجأرون بالشكوى من تردي أوضاعهم وفشلهم في قمع حركة التمرد وأن قادتهم العسكريين لم يعد لهم هم إلا الإثراء في أجواء الحرب. وبدا أن ميزان القوى أخذ يميل إلى جانب حركة انيانيا. بالرغم من أن وزير دفاع الحكومة العسكرية حسن بشير قد أعلن بأنه سيقطع دابر المتمردين بحرق الأرض ومن عليها في الجنوب. وفي وجه التردي المتواصل للأوضاع الأمنية أخذت أعداد متزايدة من التجار والمواطنين الشماليين في العودة إلى مناطق إقامتهم الأصلية في الشمال. وأصبحت احتمالات الانفصال تبدو وشيكة، وقد انحصر تواجد القوات الحكومية في المدن الرئيسية. ولم تهتدِ إلى إستراتيجية سياسية وحربية عاجلة للخروج من الأزمة وتفادي الهزيمة.

وكما هو متوقع انعكست مجريات الحرب في الجنوب على الجدل السياسي الدائر بين الحكومة العسكرية والأحزاب السياسية المعارضة في الشمال. وقد كان الحزب الشيوعي مبادراً قبل قيام الحكم العسكري وأثناءه في المطالبة بإيجاد حل سياسي وديمقراطي عادل يأخذ في الاعتبار الفوارق الاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب، وضرورة منح الجنوب شكلاً من أشكال الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد .

أما الصادق المهدي فقد طالب باسم حزب الأمة بمراعاة الفوارق الإقليمية والقبلية في السودان، وأن توفر الضمانات اللازمة حتى لا تكون هناك عقبة تمنع تطور أحد الأقاليم على حساب المجموعات الأخرى. ولكن على طريق تقديم الحلول للمشكلة القائمة بين الشمال والجنوب ذكر الصادق المهدي بأن انتشار اللغة العربية والإسلام يساعدان في خلق هذه الوحدة بين الشمال والجنوب.(17)

كذلك تصدى المثقفون والأقسام المستنيرة من المواطنين للاحتجاج على سياسة الحكومة واستخدام العنف المنفلت ضد الحركة السياسية في الجنوب. وبسبب تزايد الضغط من جانب المواطنين وفي صفوف الجنود وصغار وأواسط ضباط القوات المسلحة أعلن رئيس المجلس العسكري، الفريق إبراهيم عبود عن تشكيل لجنة (قومية) لتقديم مقترحات بشأن مستقبل (مشكلة الجنوب). تكونت اللجنة من 27 مواطناً نصفهم من سلاطين وكبار موظفي الجنوب الموالين للحكومة. وربما كان من الأجدى للحكومة العسكرية أن تضم تلك اللجنة في عضويتها مثقفين وسياسيين وعسكريين وطنيين يدركون مخاطر الحرب الأهلية، وضرورة إحداث تغيير جذري في هياكل الحكم والعودة إلى الممارسة النيابية الديمقراطية في السودان. ولكن حال قصر النظر السياسي والسعي وراء الحلول الجزئية لإطالة عمر الحكم العسكري دون النفاذ إلى الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية.

وقد حدد قرار تكوين اللجنة مهمتها كما يلي"دون المساس بالهيكل الدستوري وبمبدأ الحكومة الموحدة تتولى اللجنة تقصي الأسباب التي تعترض عملية الانسجام بين شمال السودان وجنوبه وتوصي بالحلول التي تدعم الثقة وتحقق الاستقرار الداخلي والوحدة.(18)

وقد كشف أمر التكليف الصادر للجنة ضيق أفق سياسة الحكومة وعدم مواكبتها للتغيرات التي طرأت على الوضع السياسي والدستوري، وعمق الشرخ الذي حدث بين الشمال والجنوب، منذ أن اندلعت شرارة التمرد المسلح. فإذا لم يكن من بين صلاحيات اللجنة النظر في الهياكل الدستورية القائمة ومبدأ الحكم المركزي الذي رفضته كل أطراف الحركة السياسية الجنوبية، فما جدوى العمل الذي يمكن أن تضطلع به إذا انحصرت مهمتها في حدود إصلاحات هامشية. وبذلك أضاعت الحكومة الفرصة الأخيرة المتاحة أمامها والتشبث بها لوقف الحرب المتفاقمة. وسعت بدلاً عن ذلك إلى دفن رأسها في الرمال، وألقت المسئولية التامة عما حدث على عاتق الاستعمار وسياسة المناطق المقفولة التي طبقها، وإطلاق أيدي الهيئات التبشيرية لبذر بذور الفوضى والفتنة. وقد ذكر بيان الفريق

عبود بأن "حوادث اليوم هي ثمار خطة رسمت وشرع في تنفيذها منذ أول القرن العشرين عندما خضع السودان للاستعمار البريطاني. فقد كانت فكرة تقطيع أوصال البلاد وتقسيمها إلى وحدات متباينة شرقاً وغرباً وشمالاً على رأس جميع الأهداف الاستعمارية. وتحقيقاً لتلك المرامي أدخل الاستعمار المنظمات الكنسية المختلفة واقتطع لها مناطق معينة، ووفر لها الدعم المالي وامتيازات في السفر، وتسهيلات إدارية لا حصر لها. وفي الوقت نفسه قسم البلاد إلى مناطق مقفولة بموجب قوانين تمنع انتقال أي مواطن من جهة إلى أخرى دون الحصول على تصاريح كتابية. كما حرم بالقوة انتشار لغة مشتركة، وحرم أيضاً المساواة في الأجور. وما كان الاستعمار ليفعل ذلك لولا أن الكنيسة كانت وما تزال في تقديره رأس الرمح في الزحف الاستعماري في كثير من البلاد الإفريقية."(19) ولا جدال في أن بعض الأسباب التاريخية التي عددها البيان غير بعيدة عن الحقيقة المجردة، ولكنه تغاضى عن سياسة الحكومات المدنية والعسكرية في نقض العهود وعدم أخذ مطالب الحركة السياسية الجنوبية على محمل الجد.

كما أن الحكومة العسكرية سعت إلى التنصل من مسئوليتها في إشعال نيران الحرب الأهلية، وإلقاء المسئولية كاملة على عاتق الهيئات التبشيرية، متغاضية بذلك عن مسئوليتها في استخدام العنف ضد المواطنين الجنوبيين، وانصراف الحكام العسكريين والإداريين في المديريات الجنوبية إلى ممارسة الاستعلاء، وتجاهل مشاعر المواطنين الجنوبيين بإصرارهم وسعيهم إلى بسط اللغة العربية والإسلام ، واضطهاد المعارضين لتلك الإجراءات، وقفل أبواب الحوار الوطني.

كذلك سعت الحكومة لاستغلال نداءآت الوحدة (والتي صدرت عن القادة كوامي نيكروما وهيلاسلاسي وجوليوس نيريري) والدعوة لمحاربة الاستعمار في إفريقيا، والاحتماء وراء مواقف منظمة الوحدة الإفريقية لصون وحدة أراضي البلدان الأعضاء كما كانت عليه عند نيل استقلالها. واتهم بيان الحكومة السياسيين الجنوبيين بأنهم غير وطنيين، وبأنهم وضعوا أنفسهم في خدمة الاستعمار، والتآمر لتقسيم بلد إفريقي. وكشف عن عزم الحكومة على المضي في استخدام العنف لإنهاء التمرد. "أما إثارة الاضطرابات والخروج على القانون فهي أعمال غير وطنية وغير إفريقية، بل هي أفكار وخطط إجرامية بحتة ستكون نتيجتها إزهاق الأرواح البريئة. وستظل الحكومة تعالجها وفق القانون في صبر وأناة، وفي حزم وإصرار، صيانة للأمن وحماية للأرواح. ولاشك أن الحكومة قادرة

غلى ذلك. وهذا السلوك أيضاً يتعارض مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومبادئها التى قررتها الدول الأعضاء وتعاهدت على الالتزام بها نصاً وروحاً."(20)

وقد رفض حزب سانو تشكيل هذه اللجنة، وشكك في صدق نوايا الحكومة لإيجاد حل لإنهاء الحرب الأهلية، وبأنها تسعى لتمويه القضية وصرف الأنظار عن أسبابها والطريق الأجدى لحلها. وفي ذات الوقت أخذ الوضع السياسي في شمال السودان في التفكك والضعف بأسرع مما توقعت الحكومة العسكرية. وقبل أن تباشر اللجنة المعنية عملها أخذت الضغوط تتكاثر على الحكومة العسكرية من مختلف الاتجاهات. ومع تصاعد النقمة الشعبية في شمال السودان بسبب تصاعد الحرب الأهلية في الجنوب، دعا طلاب وأساتذة جامعة الخرطوم لندوة عامة بهدف تكريس المعارضة السياسية ضد الحكم العسكري. وبشكل غير مسبوق أبدى الرأي العام في شمال السودان موقفاً معارضاً لاستخدام العنف كوسيلة لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب. وعُرضت آراء جريئة تدعو للحوار والإصغاء لمطالب الحركة السياسية في جنوب السودان. وكانت هذه الخطوة بحد ذاتها نقلة هائلة في اتجاه الخروج عن الأطر التاريخية التي تكرس الانقسام بين الشمال والجنوب، وتلتمس العذر للهيمنة والاستعلاء. وبالرغم من رفض السلطات لهذه الآراء وتلويحها باستخدام أقصى درجات العنف، أقيمت الندوة التاريخية. وقد كانت الحكومة العسكرية في حالة من فقدان التوازن والتقدير الدقيق لخطورة الوضع السياسي في الجنوب والشمال. ولم يعد بإمكانها التقاط اللحظة التاريخية لتغيير المسار ووقف الحرب وتهيئة أجواء الحوار الذي دعت المواطنين بعد فوات الأوان للمشاركة فيه. فتمادت في استخدام العنف بطريقة غير معهودة. وتحولت ندوة للحوار السلمي إلى ساحة للاعتراك بين قوات الأمن والمواطنين الآمنين فأضرمت بأيديها النار التي أتت على الحكم العسكري من كل ناحية. ولم يكن أمام رئيس المجلس العسكري الحاكم إلا أن يعلن حل مؤسسات الحكم التي أقامها واحدة تلو الأخرى. وتهيأت بذلك إمكانية نقل السلطة إلى قيادة مدنية من رؤساء الأحزاب وممثلي المنظمات المهنية.

مشكلة الجنوب من ساحة الحرب إلى مؤتمر المائدة المستديرة:

بعد استعادة الحكم الديمقراطي في أكتوبر 1964 أعلن سر الختم خليفة، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية عزم حكومته على انتهاج سياسة جديدة تجاه قضية جنوب السودان، بنبذ العنف وتهيئة الأجواء للوصول إلى حل سلمي للمشكلة. وذكر في بيانه

الأول "إن مشكلة الجنوب ستحظى باهتمام بالغ ، وإن حكومته مقتنعة بأن العنت والحرب ليسا حلاً للمشكلة على الإطلاق."(21)

واختيار سر الختم لرئاسة الحكومة الانتقالية بحد ذاته ،كان تعبيراً صريحاً عن رغبة عميقة من جانب الأحزاب والهيئات السياسية والمنظمات المهنية في الشمال، في وضع المسئولية على عاتق شخص يعتد بتجاربه في مضمار التعليم في الجنوب، ومعرفته بالأوضاع السائدة هناك، وعدالة مطالب مواطني الجنوب. ولم يكن أمراً مفاجئاً أن لقي اختياره ترحيباً لدى أقسام واسعة من المواطنين الجنوبيين داخل السودان وخارجه.

وتجلت حكمة رئيس الوزراء المبكرة، في قيامه بتعيين وزيرين جنوبيين في الحكومة القومية الانتقالية، أحدهما كلمنت امبورو، وهو إداري متمرس سبق أن اشترك في مؤتمر جوبا التاريخي، وكان لتوليه منصب وزير الداخلية والاضطلاع بمسئولية الأمن في عموم البلاد دلالات مهمة. أما الآخر فهو النائب البرلماني السابق أزبوني منديري. وكان من أبرز دلالات هذه الخطوة أن أزبوني منديري مؤسس ورئيس حزب الجنوب الفيدرالي قد أفرج عنه للتو بعد قضاء سبع سنوات في السجن لاتهامه بإثارة الكراهية ضد الحكومة. وهذا الاختيار بدوره كان باعثاً للاطمئنان والتفاؤل لدى المواطنين الجنوبيين. وقد أدرك المواطنون الجنوبيون عمق المشاعر التي تبلورت بين المنظمات وعامة المواطنين في الشمال، وقوة التضامن الشعبي مع مطلبهم الأساسي في وقف الحرب وحل مشكلة الجنوب حلاً ديمقراطياً عادلاً.

وفي السعي للوقوف على آراء القوى السياسية الجنوبية كان جلياً أن الأحزاب الجنوبية التي نشطت حتى قيام الحكم العسكري لم تعد قادرة على سد الفراغ السياسي الذي برز بعد زوال الحكم العسكري. فقادة الحزب الليبرالي من أمثال ستانسلاوس عبدالله بياساما وبوث ديو وفلمون ماجوك ، وقادة حزب الوحدة السودانية بزعامة سانتنيو دينج كشفت الأحداث التي شهدها جنوب السودان خلال سنوات الحكم العسكري عن ضعف وراديكالية في مطالبهم لحل مشكلة الجنوب.

لم ينجح حزب الاتحاد السوداني الداعي للوحدة والحكم المركزي منذ نشأته في استقطاب دعم يذكر، اللهم إلا في حدود تأثير زعيمه سانتنيو دينج بين أبناء عشيرته في بحر الغزال وذلك بسبب اشتراكه في الحكومة العسكرية التي أطيح بها، وموالاته للسياسيين الشماليين، واستكانته للقمع، ومعارضته لمطلب الحكم الفيدرالي أو الانفصال لم يكن يحظ بتأييد يذكر بين المواطنين الجنوبيين والشماليين على حد سواء. وبرزت إلى

الوجود قيادة شابة أكثر تصميماً ووضوحاً . أما بالنسبة للحزب الليبرالي فقد فشلت الجهود لإعادة تجميع أعضائه السابقين وتحول إلى واجهة ترمز إلى زمن مضى واندثر.

جاء التجاوب الأول مع خطاب سر الختم خليفة في مطلع ديسمبر 1964 عندما أصدر حزب سانو بياناً بتاريخ 20 يناير 1965 في كمبالا (يوغندا) في الرد على خطاب رئيس الوزراء. وقرر بهذا الصدد تكوين لجنة من ثلاثة أعضاء هم وليم دينج ومايكل وال دواني ونيال لصياغة شروط حزب سانو للمشاركة في المفاوضات المقترحة. فبينما رحب البيان بالمبادرة التي أطلقها رئيس الوزراء وترحيبه بالسياسة التي أعلنتها الحكومة، طالب بالاعتراف بحزب سانو كحزب سياسي والسماح له بالعمل بالداخل، وإصدار عفو شامل عن كل اللاجئين المقيمين في الدول المجاورة وغيرها، وإلغاء قانون الهيئات التبشيرية الذي أصدره الحكم العسكري عام 1962، وأن يشمل الحوار المقترح النظر في جملة الاقتراحات متعلقة بمستقبل علاقة الشمال والجنوب، بما في ذلك مطلب حزب سانو بتطبيق شكل الحكم الفيدرالي في الجنوب.(22)

واقترح وليم دينج كذلك عقد مؤتمر مائدة مستديرة بمشاركة كل الأحزاب السياسية السودانية، وممثلين للقضاء الذي استعاد استقلاله بعد ثورة أكتوبر 1965، وممثلين عن أساتذة جامعة الخرطوم والنقابات العمالية. ويتضمن هذا الاقتراح تقديراً صريحاً للدور الذي اضطلعت به المنظمات المهنية والهيئات النقابية في معارضة سياسة العنف التي شنها الحكم العسكري في سعيه لحل مشكلة جنوب السودان. وتضمنت رسالة وليم دينج اقتراحاً بدعوة مراقبين من بعض الدول الإفريقية لحضور مؤتمر المائدة المستديرة المقترح. وقد لقيت هذه المذكرة قبولاً فورياً عبر عنه رئيس وزراء الحكومة الانتقالية سر الختم خليفة في الرسالة التي وجهها إلى دينج بتارخ 10 ديسمبر 1964 وأصدرت الحكومة عفواً شاملاً عن مقاتلي الأنيانيا ورحبت بالعودة الطوعية للاجئين السودانيين المقيمين في الخارج منذ عام 1955، وهذا العفو شمل المتمردين الذين فروا إلى الدول الإفريقية المجاورة في أعقاب تمرد القوات في توريت في أغسطس 1955 ومن بينهم أشخاص صدرت بحقهم أحكام قضائية جسيمة.

قامت الأحزاب السياسية الشمالية المثلة في الحكومة بالتجاوب مع دعوة وليم دينج لعقد مؤتمر مائدة مستديرة بمشاركة كل القوى السياسية. وأسندت مهمة التحضير إلى سكرتارية برئاسة بروفسير محمد عمر بشير الذي اختار بدوره مجموعة مساعدة ضم إليها محجوب محمد صالح، رئيس تحرير جريدة الأيام، وعبد العزيز النصري من وزارة الخارجية، والقاضي يوسف محمد علي - الذي تولى رئاسة لجنة الإثني عشر في وقت لاحق - وعبد

الرحمن عبد الله من معهد الإدارة العامة ومحمد إبراهيم أبوسليم مدير دار الوثائق القومية، وبروفسير مدثرعبدالرحيم الطيب، والدكتور عثمان سيد أحمد من أساتذة جامعة الخرطوم، وداريوس بشير خريج جامعة الخرطوم وهو ناشط سياسي معروف، وفيليب أوبانج من وزارة الخارجية. وبعد شد وجذب أسندت رئاسة المؤتمر إلى البروفسير النذير دفع الله، مدير جامعة الخرطوم. وقد أمكن التغلب على بعض العقبات التي أوشكت أن تعرقل قيام المؤتمر أو تأخيره. فقد توصلت الأطراف المعنية لاتفاق بشأن مكان عقد المؤتمر بعد أن تخلت الأحزاب الجنوبية عن المطالبة بعقد المؤتمر خارج السودان. وفي وقت لاحق صرف النظر كذلك عن فكرة عقد المؤتمر في مدينة جوبا بسبب الظروف الأمنية وعدم توفر المقومات اللوجستية . كذلك تخلت الأحزاب الجنوبية عن المطالبة برفع حالة الطوارىء كشرط أساسي لمشاركتها في المؤتمر وذلك بسبب عدم استتباب الأمن في أجزاء من المديريات الجنوبية.

وهكذا تم الاتفاق على عقد المؤتمر في الخرطوم في الفترة مابين 15 إلى 26 مارس 1965 وتمكن ممثلو القوى المشاركة في المؤتمر من تذليل عقبة المراقبين الذين تقرر دعوتهم للمشاركة، ففي وجه إصرار الأحزاب الشمالية تم استبعاد الاقتراح الداعي إلى دعوة مراقبين من الكنغو كنشاسا وإثيوبيا، بحجة أن هذه الدول في حالة عداء مع السودان بسبب دعمها للمتمردين. كذلك استبعدت مشاركة مندوبين عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية تحت إصرار الأحزاب السياسية الشمالية وخوفها من أن يؤدى ذلك إلى تدويل مشكلة جنوب السودان . وفي نهاية الأمر، استقر الرأي على دعوة مراقبين من كينيا وتنزانيا ويوغندا ونيجريا ومصر والجزائر وغانا. وكان لهؤلاء المراقبين دور فاعل في منع المؤتمر من الانزلاق إلى حافة الانهيار.

شاركت في المؤتمر الجبهة القومية للهيئات وحزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الإسلامي، والحزب الشيوعي السوداني ،وحزب الشعب الديمقراطي. ومن الأحزاب الجنوبية شاركت جبهة الجنوب وحزب سانو بجناحيه في الداخل والخارج. وقد كانت مسألة تمثيل حزب سانو عقبة حقيقية. فقد تمسك قادة سانو بالخارج برفض مشاركة وليم دينج بأي صفة من الصفات، ووليم دينج بدوره تمسك بحقه في التحدث باسم حزب سانو باعتبار ما ناله من اعتراف رسمي وقبول لدى الأحزاب الشمالية، وانسجام موقفه مع رغبة مواطني الجنوب. وقد تطلب الأمر تضافر مساعٍ مكثفة لإقناع جناحي سانو باقتسام المقاعد المخصصة لهم، حرصاً على إضفاء قوة وشرعية على قرارات المؤتمر. وفي نهاية الأمر تقرر تمثيل جناح (الداخل) بأربعة مقاعد بينما حصل جناح سانو (خارج السودان)

على خمسة مقاعد. وفي أثناء الشد والجذب حول حق تمثيل حزب سانو وقفت جبهة الجنوب مؤيدة لموقف سانو (خارج السودان). وذهبت أبعد من ذلك إلى المطالبة باستبعاد مشاركة جناح سانو بقيادة وليم دينج. وقد لعب وسطاء من بين المواطنين الجنوبيين المقيمين في الخرطوم إلى جانب أعضاء سكرتارية المؤتمر دوراً رئيساً في تخطي هذه العقبات.

اتفقت الأطراف الجنوبية الثلاثة المشاركة في المؤتمر فيما بينها على عدم تمثيل حزب الجنوب الليبرالي برئاسة ستانسلاوس عبدالله بايساما وفلمون ماجوك. وبعد أن تأكد بأن التحولات السياسية في الجنوب قد تخطت هؤلاء الأفراد. كذلك رفض طلب حزب الوحدة السوداني برئاسة سانتينو دينج للمشاركة في المؤتمر بأي صفة، فقد ارتبط اسم سانتينو دينج بالحكم العسكري الذي تسبب في تعميق مشكلة الجنوب. وفي لحظة نادرة من لحظات التوافق بين ممثلي القوى السياسية تقرر تفويض الحكومة للقيام باختيار تسعة أفراد إضافيين لتمثيل وجهات النظر الجنوبية غير المنضوية داخل الأحزاب المشاركة في المؤتمر، إلا أن هؤلاء الأفراد أعلنوا عند بدء جلسات المؤتمر بأنهم راضون عن تمثيل الجنوب بواسطة الأحزاب الجنوبية المشاركة.(23)

قبل عودته لمزاولة نشاطه السياسي داخل السودان دعا وليم دينج إلى بدء التفاوض خارج السودان وتمديد فترة سريان العفو إلى أمد غير محدد، وإصدار قرار ينص على إلغاء لائحة المناطق المقفولة وقانون الهيئات التبشيرية. كما دعا وليم دينج إلى تبني مطلب الحكم الفيدرالي، ومنح المواطنين الجنوبيين فرصاً أوسع لتبوء المناصب الدستورية الرفيعة. وكان رد الأحزاب والهيئات الشمالية أن هذه الشروط المسبقة لا تساعد في تهيأة مناخ الحوار المقترح، وكل هذه الآراء هي من صميم اختصاص مؤتمر المائدة المستديرة. وقد بدا أن وليم دينج أراد استباق عودته إلى السودان بأعطاء المواطنين الجنوبيين انطباعاً يعزز مكانته كمفاوض قوي، يقف على قدم المساواة والندية مع ممثلي أحزاب الشمال.

أما الجناح الآخر في حزب سانو (خارج السودان) فقد عارض فكرة الاشتراك في مؤتمر المائدة المستديرة وأعلن تمسكه بأهداف الانفصال. ولقطع الطريق على مشاركة وليم دينج باسم حزب سانو في المؤتمر المقترح، قامت قيادة انيانيا وسانو بالخارج بأصدار قرار يقضي بفصله من منصبه كسكرتير عام، ولكن النزعة المتشددة والإحجام عن تجاوز الخلافات الداخلية والتقاط الفرصة المتاحة للحوار، لم تجد قبولاً عند بعض حكومات الدول المجاورة. ففي 3 مارس تحدث وزير داخلية يوغندا أمام البرلمان وذكر بأن يوغندا تؤيد المساعي المبذولة لبدء الحوار السلمي في إطار مؤتمر المائدة المستديرة. وذهب للقول بأن

بعض السياسيين في قيادة حزب سانو ينفقون أموالاً طائلة يعجز عن مجاراتهم فيها بعض أعضاء برلمان يوغندا أنفسهم. وأن يوغندا رغم ضيق مواردها تحملت أعباءاً طائلة لتأمين ضرورات الحياة للاجئين من جنوب السودان. وشجب موقف قادة انيانيا وسانو بالخارج وشكك في صدق نواياهم وبأنهم يخضعون لمؤثرات أجنبية. ولام قادة سانو بأنهم يصمون آذانهم عن سماع أي نصائح تساعد على إحلال السلام في السودان.(24)

وقد كان لموقف حكومة يوغندا دور مباشر في حمل قادة سانو بالخارج على قبول المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة. ولا يخفى بأن الأيادي الأجنبية التي حَملها الوزير اليوغندى مسئولية تعويق مساعي السلام في السودان هي إشارة إلى الدور الإسرائيلي في التأثير على أقسم مؤثرة من قادة سانو وأنيانيا. في هذا الصدد كتب الصحفي الأمريكي ديفيد رونسون بأنه وقف على نشاط أنيانيا وشاهد مقاتليها يتسلحون بالأسلحة البيضاء وأسلحة حديثة تحمل علامات تدل على صنعها في إسرائيل.(25)

قيام جبهة الجنوب واحتدام المنافسة مع سانو بالداخل:

إبان الصراع والانقسام داخل حزب سانو، بادرت مجموعة من الموظفين والمثقفين والطلبة الجنوبيين المقيمين في الخرطوم عند نهاية نوفمبر 1964 وفي مقدمتهم كلمنت امبورو وازبوني منديري وداريوس بشيروغوردون ابيي وبونا ملوال بتكوين (جبهة الجنوب). وبعض هؤلاء سبق لهم أن عملوا ضمن خلايا سرية موالية لحزب سانو. وفي حقيقة الأمر لم يكن هذا التنظيم جبهة، بما تحمله هذه الكلمة من معنى، ولم تضم مجموعات سياسية ذات أهداف واستقلال سياسي نسبي وإنما حزباً سياسيًا له برنامج سياسي وبنية تنظيمية وقيادة موحدة. وقد استشعر مؤسسو (جبهة الجنوب) أن الفرصة مواتية لملء الفراغ السياسي القائم بسبب تواجد أغلب القيادات السياسية الجنوبية المعروفة خارج السودان. وسعوا لانتزاع المبادرة من حزب سانو الذي أنهكته حدة الانقسام والتفكك. ومن المرجح أن الأحزاب السياسية الشمالية نفسها، قد استحسنت قيام حزب سياسي جنوبي في الداخل ينتزع حق التمثيل من أيدي حركة الأنيانيا وحزب سانو. والانطباع السائد آنذاك أن المجموعات الجنوبية داخل السودان بدت أكثر واقعية وتفهماً للوصول إلى تسوية سلمية لمشكلة جنوب السودان مع التمسك بمبدأ وحدة السودان.

هدف مؤسسو جبهة الجنوب إلى خلق انطباع بأنها منظمة ذات قاعدة عريضة لكل الجنوبيين، ولكن عضوية جبهة الجنوب انحصرت في بداية نشأتها على المواطنين الجنوبيين

المقيمين في العاصمة والبعض الآخر في مديريات أعالي النيل وبحر الغزال. ومعروف أن هذه المديريات كانت أقل مشاركة في النضال المسلح تحت راية الأنيانيا وحزب سانو. وبالرغم من الإشارة إلى أن باب العضوية مفتوح لأي شخص فوق سن الخامسة عشر ممن يؤيدون ويعملون لتطوير سياسة (الجبهة) إلا أن العضوية لم تشمل غير مواطنين من المديريات الجنوبية. تكونت البنية التنظيمية لحزب جبهة الجنوب من مؤتمر قومي، باعتباره أعلى الهيئات في مباشرة المسئوليات السياسية والتنظيمية، وتنعقد اجتماعاته مرة على الأقل كل عامين . ومن بين صلاحياته وضع الموجهات لسياسة الجبهة وانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية. ويعقد المؤتمر القومي اجتماعاته بالتناوب بين عواصم المديريات الجنوبية الثلاث. ويتكون المؤتمر القومي من ممثلين بأعداد متساوية من المديريات الجنوبية الثلاث، وعدد غير محدد من الأعضاء المقيمين في عاصمة البلاد. تليه في تسلسل المسئوليات لجنة تنفيذية مركزية تجتمع مرة كل عام وتتكون من واحد وعشرين عضواً. وتتولى مهمة الإشراف المباشر والدائم على نشاط أجهزة الجبهة وعمل لجان المديريات. ويفرد برنامج حزب الجبهة حيزاً مقدراً لتحديد صلاحيات أصحاب المسئوليات والمكاتب والهيئات المنبثقة عن اللجنة التنفيذية المركزية. ويأخذ على البرامج إغفاله لعلاقة حزب الجبهة بالأحزاب الجنوبية القائمة أنذاك والأحزاب الشمالية الصديقة والمناوئة ، بينما يحوى البرنامج في أكثر من موضع إشارة إلى الارتباط بالثورة الإفريقية دون الدخول في تفاصيل المهام التي تتطلع الجبهة للتنسيق بشأنها مع تلك المنظمات الإفريقية.(26)

سعت جبهة الجنوب إلى بذل مساعٍ مستقلة لمخاطبة اللاجئين السودانيين، وبعثت لهذا الغرض في مطلع نوفمبر 1964 وفداً من أعضاء لجنتها التنفيذية ضم داريوس بشير ولوباري رامبا وأبيل ألير إلى يوغندا وكينيا وإثيوبيا. وكان من أبرز السياسيين الذين التقاهم الوفد في نيروبي الأب سترنينو لوهري، وقد كان من بين نواب البرلمان السابق ومن مؤسسي حركة الأنيانيا وحزب سانو، وهو من أشد دعاة انفصال الجنوب وإقامة دولة مستقلة. ولم يلق وفد الجبهة تجاوباً من لوهري بسبب تشككه في صدق نوايا الأحزاب السياسية السودانية وقدرتها على حل مشكلة جنوب السودان التي تسببوا في إضرام نيرانها ، ومن ثم مهدوا لقيام الحكم العسكري. خاصة وقد كانت الأحزاب الجنوبية توصلت إلى عقد تحالف واسع مع مؤتمر البجا وجبهة دارفور واتحاد جبال النوبة بهدف تقديم مطالبهم الموحدة للبرلمان قبل أن يُقدم رئيس الوزراء آنذاك على تسليم السلطة للمجلس العسكري.

وفي وقت لاحق بعثت جبهة الجنوب بأحد وزرائها في الحكومة الانتقالية بصحبة الوزير عابدين إسماعيل ممثلاً للحكومة بهدف إقناع قادة حزب سانو بالخارج بالمشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة المقترح. وقد لقي الوفد استجابة أفضل من سابقيه حيث وافق حزب سانو بزعامة رئيسه المنتخب لتوه أقري جادين على المشاركة شريطة أن ينعقد المؤتمر خارج السودان. وبموجب اتفاق بين مبعوثي الحكومة مع وليم دينج أثناء تواجده في كنشاسا تقرر عقد مؤتمر المائدة المستديرة داخل السودان. وتوافقت الآراء على عقده في مدينة جوبا. إلا أنه في ضوء هشاشة الأوضاع الأمنية، وانعدام المقومات الضرورية لإنجاح عمل المؤتمر هناك، وافقت كل الأطراف على عقد المؤتمر في الخرطوم بعد أن تعهدت الحكومة بضمان سلامة المشاركين في المؤتمر.

في هذه الأثناء كانت الصراعات بلغت مداها بين وليم دينج، سكرتير حزب سانو من جهة وبقية أعضاء قيادة الحزب بزعامة أقري جادين وجوزيف أدوهو من جهة أخرى. وفضل دينج بعد ذلك الإقامة في الكنغو(كنشاسا). وانتهى الأمر في ديسمبر 1964 إلى إصدار قرار بفصل وليم دينج من منصبه وإسقاط عضويته في حزب سانو بعد أن أعلن عن عزمه على العودة لمواصلة نشاطه السياسي داخل السودان. وقد عاد دينج بالفعل وبعض مؤيديه في 27 فبراير1965 إلى الخرطوم. واعتبر وليم دينج نفسه الممثل الشرعي لحزب سانو وتبنى الدعوة لنبذ العنف وطرح برنامجاً للحكم الفيدرالي في المديريات الجنوبية. ومن ثم بدأت مرحلة شد وجذب بين جناحي حزب سانو داخل السودان وخارجه. وهذه الخطوة، مهما يكن من أمر الصراعات التي عجلت بها وحفزت وليم دينج للعودة ومواصلة نشاطه السياسي في داخل السودان، فإنها لا تخلو من حنكة سياسية، ونجاحه في استقراء وفهم المتغيرات في السياسة السودانية. وضرورة الانتقال السريع ليشارك في صنع القرارات المهمة بشأن الجنوب. وفي الجانب المقابل تجلى سوء تقدير أعضاء قيادة سانو في الخارج. فقد أدت عزلتهم وبعدهم عن مركز الأحداث إلى التقليل من متابعتهم وتأثيرهم على مجريات الأمور. وتسرب اليأس إلى نفوس بعض قادتهم وتعددت الانقسامات الداخلية في غياب برنامج سياسي محدد المعالم . وبعد أن انجلت المواجهة بين أبرز قادة حزب سانو وقف الأب سترنينو لوهري وجوزيف أدوهو في جانب، بينما وقف أقري جادين في الجانب المضاد. وانتهى الأمر إلى أن استعان أقري جادين بغلبة التأييد القبلي الموالي له ليحل محل جوزيف أدوهو في منصب رئيس حزب سانو. غير أن هذه الصراعات قد أضرت بطرفي الصراع. وللمرة الثانية خاطب وزير داخلية يوغندا البرلمان في شهر مارس

1965 وأعلن أن يوغندا تؤيد مساعي حكومة السودان لإيجاد حل سلمي لمشكلة جنوب السودان. وانتقد زعماء سانو المقيمين في الخارج واتهمهم بالخضوع لمؤثرات خارجية. "لقد بذلنا كل ما في وسعنا من أجل إخوتنا الذين لجأوا إلى هذه البلاد من السودان حتى يمكنهم التفاوض مع اخوتهم في الشمال، وهاهم ينسحبون ويؤثرون الصمت . فإلى متى يمكن أن نستمر في مثل هذه الجهود العقيمة."(27) واتهم الوزير جهات تعمل داخل يوغندا لإثناء قادة سانو المقيمين هناك من الاستجابة لمبادرة الحكومة السودانية.

منذ قيامها سعت جبهة الجنوب للتعاون مع جناح حزب سانو في الخارج، وناهضت جناح سانو الذي عاد إلى العمل داخل السودان. وهذا الموقف ربما يفسره تطلع حزب جبهة الجنوب إلى الانفراد بحق تمثيل وجهة النظر الجنوبية، وحسم المنافسة القائمة مع جناح سانو بالداخل والاستقواء بمن قرروا البقاء خارج السودان. ففي أعقاب عودة وليم دينج سكرتير حزب سانو للعمل داخل السودان أصدر حزب جبهة الجنوب بيانًا يحوي إدانة لوليم دينج: "في هذه الظروف فإن جبهة الجنوب تؤكد موقفها المعلن من النزاع بين وليم دينج وسانو، وإنها لن تتعامل مع وليم دينج الذي عاد إلى السودان بصفة فردية ولا يمثل حزب سانو." (28) وأعلنت الجبهة موقفها الداعم لحزب سانو خارج السودان. غير أنها في مرات لاحقة سعت إلى إضفاء شيء من الحياد في الصراع بين جناحي حزب سانو : "موقفنا منذ سقوط الحكم العسكري فيما يتعلق بطرفي النزاع في حزب سانو هو الوقوف على الحياد والعمل على رأب الصدع بينهما، وفي سبيل ذلك قامت الجبهة بإرسال ستة وفود إلى شرق إفريقيا." (29) وأكدت الجبهة في نفس البيان عزمها على مواصلة الحوار مع سانو في الداخل، وأن هذه الاتصالات قد بدأت بالفعل.

تولى غوردون ابياي ثم لويجي أدوك منصب الرئيس ، وبونا ملوال منصب السكرتير العام. وتضمن دستور الجبهة الذي صدر في فبراير 1965 مطلباً صريحاً

يدعو لانفصال جنوب السودان. وأعلنت الجبهة في مقدمة أهدافها "توحيد وجهات النظر الجنوبية من أجل تحقيق طموحات الجنوبيين في الحرية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية من الهيمنة العربية"(30) ولكنها في ذات الوقت دعت الجنوبيين للنأي عن أعمال العنف. (31)

والحديث بلهجة حادة ضد "الهيمنة العربية" لا يأخذه كثير من السياسيين الشماليين على محمل الجد، ويعزون ذلك إلى تباري الأحزاب الجنوبية في استقطاب تأييد المواطنين الجنوبيين بإضفاء نبرة متشددة على خطابها السياسي. وحزب جبهة الجنوب على وجه

الخصوص، وهو لازال في طور النشأة، بدأ حريصاً على إبعاد تهمة التواطؤ ومالاة الأحزاب السياسية الشمالية، خاصة وأن جل قادته من كبار موظفي الدولة. وفي ذات الوقت أورد البرنامج مطلباً يبدو أن الهدف منه بعث الطمأنينة في نفوس الشماليين حيث عبر عن سعي الجبهة إلى "مواصلة الجهد بعد حل قضية الجنوب إلى العمل كقوة ضغط لتوعية الرأي العام بالمهام الوطنية، والتنبيه إلى المخاطر المحتملة للأضرار بهذه المصالح على المدى القريب والبعيد" (32) في وقت لاحق أخذت بيانات جبهة الجنوب في المطالبة بمنح المديريات الجنوبية حق تقرير المصير. وتزايدت حدة المواجهة في مخاطبة الأحزاب الشمالية واتهام جبهة الجنوب بمالاة الاستعمار وتلقي الدعم من ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة. وإجمالاً يمكن القول بأن الجبهة سلكت سياسة مهادنة للأحزاب الشمالية، إلا في حالات بعينها حيث جنحت إلى مواجهات مؤقتة ومحدودة الأمد، واحتمت خلف بيانات حزب سانو بالخارج التي تهاجم الأحزاب الشمالية، وتدعو إلى حق تقرير المصير تارة والانفصال تارة أخرى.

حدد برنامج جبهة الجنوب من بين أهدافه المطالبة (بجنوبة) الوظائف الإدارية، وفي صفوف الشرطة وضباط السجون وأجهزة الأمن، والإسراع بنقل الموظفين العاملين في الشمال إلى المديريات الجنوبية. أما بالنسبة للقوات المسلحة فقد تضمن برنامج الجبهة المطالبة باستيعاب الجنوبيين بأعداد تنسجم ونسبة سكان الجنوب إلى باقي القطر. وانتقد البرنامج السياسة التعليمية المطبقة في المديريات الجنوبية باعتبارها لا تتناسب واحتياجاتها ولا تراعي الخصائص المميزة لتلك المديريات، بل صممت بغرض تنفيذ سياسة التعريب و(الأسلمة) فيها. ولذلك طالب البرنامج بمراجعة نظم التعليم و(جنوبة) الوظائف في كل مستويات إدارة التعليم في الجنوب، وتطبيق سياسة علمانية تساوي بين الأديان والأعراف وتصون حقوق الهيئات المسيحية المحلية والعالمية في التبشير والعمل في مجال التعليم. احتلت المطالب الاقتصادية حيزاً مقدراً في برنامج جبهة الجنوب، حيث دعا إلى غل يد الرأسماليين الشماليين واستغلالهم للمواطنين الجنوبيين، وإلى قيام الصناعات والمشاريع الزراعية كجزء من القطاع العام (ملكية الدولة) وإنشاء التعاونيات وفتح أبواب الاستثمار أمام الشركات الأجنبية للعمل في المديريات الجنوبية. (33)

تصاعدت المنافسة بين جبهة الجنوب وحزب سانو في الداخل، وكلاهما يسعى لخلق قاعدة واسعة وسط فئات المثقفين والمهنيين والموظفين والعمال المهرة باعتبارهم طلائع العمل السياسي وحملة ألوية التغيير في الجنوب. وتميزت جبهة الجنوب من حيث التنظيم وحنكة أعضائها في معرفة مجريات السياسة السودانية واتجاهات الأحزاب الشمالية. وعموماً

كان أعضاؤها أكثر استقرارا من حيث الوضع الوظيفي، بينما سعى حزب سانو بالداخل لمزاولة نشاطه تحت قيادة أفراد عادوا للتو من الخارج. وللمرة الأولى تم تسجيل الجبهة كحزب سياسي في يونيو 1965. وتولى كلمنت امبورو رئاستها، وغوردون مورتات، نائباً له، وهيلري باولو لوقالي سكرتيراً عاماً وفي هذه الأثناء صدرت في الخرطوم صحيفة (فيجلانت) اليومية الناطقة باسم جبهة الجنوب وتولى رئاسة تحريرها داريوس بشير. وقد تعرضت للإيقاف لمدة ستة أشهر بسبب نشرها تقارير عن حوادث قتل قام بها أفراد الجيش السوداني في جوبا ومدينة واو في يوليو 1965(34)

استند حزب سانو بالداخل على تأييد أقسام من أبناء الدينكا، وسعى لإقامة تحالف مع حزب الأمة (جناح الصادق المهدي) الذي انشق آنذاك عن الجناح الموالي لإمام الأنصار الهادي المهدي. و لا جدال في أنه قد استفاد من إقامة هذا التحالف لكسب مساحة أكبر لتحركه السياسي . بينما استند حزب سانو بالخارج على تأييد القبائل الاستوائية وهي مصدر الدعم الأساسي للأنيانيا. وقد تضرر من حالة البعد عن مجريات الأمور السياسية داخل السودان. وكانت جبهة الجنوب أوسع وعاءاً من جناحي سانو، غير أن برنامجها احتوى على المطالب الأساسية لجناح سانو بالخارج، تحت قيادة أقري جادين و جوزيف أدوهو. واستفادت بدورها من التقارب معه واستثمار المواقف المتطرفة التي يتخذها قادته حتى تبدو أهدافهم وبرنامجهم في تمام الاتزان والموضوعية.

تكونت قيادة جبهة الجنوب من بين كبار موظفي الخدمة المدنية الذين ينحدرون من أصول قبلية في المديريات الجنوبية الثلاث. بينما استند حزب سانو في الداخل على تلك الشرائح التي انحازت إلى زعيم الحزب وليم دينج في صراعه مع قادة الانيانيا قبل انسلاخه عنهم وعودته إلى السودان. وانحصرت عضويته بشكل أساسي بين مواطنين من أعالي النيل وبحر الغزال. وبينما تبنى حزب سانو في الداخل الدعوة لإقامة نظام حكم فيدرالي للمديريات الجنوبية، بقى قادة سانو في الخارج على دعوتهم للانفصال عن شمال السودان.

سعت الجبهة إلى الانفراد بحق تمثيل جنوب السودان في أي مفاوضات مع الحكومة والأحزاب السياسية الشمالية بشأن الجنوب. وبالرغم من أن جبهة الجنوب سعت في بداية الأمر إلى التوسط لرأب الصدع بين الأجنحة المتصارعة داخل حزب سانو، إلا أنها انحازت بعد عودة وليم دينج للسودان إلى تأييد جناح سانو الذي بقي خارج السودان. وقد بلغ الأمر بين جبهة الجنوب وحزب سانو - داخل السودان- حد العداء السافر. وأعلنت الجبهة بأنها لن تقيم أي اتصالات مع وليم دينج باعتباره لا يمثل إلا نفسه.(35)

ومن جهته أعلن وليم دينج بأن جبهة الجنوب قد عملت بالوكالة عن حزب سانو والأنيانيا قبل أكتوبر 1964، أما الآن وقد عاد هو ومؤيدوه إلى الداخل فقد فقدت جبهة الجنوب حق التحدث باسم الجنوب. وفي الجانب الآخر، أبدت الأحزاب الشمالية والرأي العام انحيازاً صريحاً يشد من عضد جناح وليم دينج. وقد أفلح الوسطاء من الشمال والجنوب في قسمة التمثيل بين سانو (وليم دينج) وجبهة الجنوب. بحيث خصصت أربعة مقاعد لسانو وخمسة مقاعد للجبهة.

في هذه الأثناء شهد جناح سانو بالخارج تحولات مهمة. أفضت إلى إزاحة جوزيف أدوهو وتولي أقري جادين منصب الرئيس. ولم تكن الخلافات بين الرجلين بسبب الآراء السياسية، وكلاهما من أشد دعاة انفصال الجنوب، ولكن تعزى خلافاتهم إلى اعتبارات شخصية، وربما تداخلت عوامل الانتماء القبلي، إذ أن قواعد ونشاط انيانيا قد تركز في مناطق غرب الإستوائية التي يحظى فيها جادين بنفوذ أوسع من منافسه أدوهو وهو من قبيلة اللاتوكا في شرق الإستوائية. ولم يكن لهذا التغيير في قيادة سانو بالخارج صدى في داخل السودان، فقد ظل موقف المعارضين بالخارج على ما هو عليه. كما لم يصدر عن جبهة الجنوب المتعاطفة مع سانو بالخارج ما ينم عن تأييد أو مقاطعة قيادة أقري جادين. وكانت أولى الخطوات التي اتخذها عقب انتخابه هو التوجه إلى السودان للمشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة. وأعلن بأن إيليا لوبي سيكون رئيساً لوفدهم في المائدة المستديرة. إلا أن الاتفاق الذي أمكن بمقتضاه إشراك جناحي سانو نص على عدم استخدام كلمة رئيس لأي من ممثلي سانو. وقبل مجيئهم إلى الخرطوم صرح قادة سانو بالخارج بأن مشاركتهم في مؤتمر المائدة المستديرة تتم بغرض طرح مطلبهم في حق تقرير المصير وحسب. وهكذا اشترك قادة أحزاب سانو بالداخل والخارج وجبهة الجنوب في مؤتمر المائدة المستديرة بهدف تعزيز موقف كل منهم باعتباره ممثلاً للمديريات الجنوبية، وإلى انتزاع اعتراف الأحزاب السياسية به بوصفه شريكاً أصيلاً في الحوار بشأن مستقبل جنوب السودان.



الهوامش

1. Morning News, Khartoum . March 29, 1961. In: Albino, O. The Southern Sudan . Op.cit. pp 45 – 46. Cited also by Collins, R. The Sudan , op. cit. p. 51.
2. The Republic of the Sudan : Basic Facts about the Southern Sudan . Khartoum , 1964, p. 79..
3. Alier, Abel: The Southern Sudan: Too Many Agreements dishonored. Oxford . 1990. p. 24.
4. See Beshir, M.O. op. cit. 143.
5. Severino Fuli and Boki Tombe Fa'le: Shaping a Free Southern Sudan . Memoirs of our Struggle 1934 – 1985. pp. 241-42.
6. Oduho, J. and Deng, W.: The Problem of the Southern Sudan . London . 1963.
7. Okec, J.: The Any nya Movement. University of Juba . P.102. (Unpublished machine-typed paper)
8. Ibid. p. 48.
9. Ibid. p..49.
10. Wakason, E. N : Origin and Development of the Anya nya Movement. In: Essays on Religion, Politics and Education.....**
11. SACDNU Petition to the UN. New York . April 29, 1963, pp. 23 – 24. DRTC.
12. Fuli, Severino and BokiTombe Ga'le: Shaping a Free Southern Sudan : op. cit. p. 237.
13. (Epril, Cecil: op. cit. p. 97)**
14. Wakson, E: The Any nya.., op. cit. p. 129.
15. Hardello, A. and Ali Bob: Interview with Oliver Albino. Khartoum , July 26, 1984.
16. Okec, John: Interview with Gen. Joseph Lagu. Op. cit. p. 42. .

17- محمد عمر بشير: جنوب السودان. سبقت الإشارة إليه، ص 148

18- بيان الفريق إبراهيم عبود، القائد الأعلى ورئيس المجلس العسكري. في 20 أغسطس 1964 انظر الملاحق 19- المصدر نفسه.

20- المصدر نفسه.

21- خطاب سر الختم خليفة رئيس وزراء الحكومة الانتقالية بتاريخ 10 نوفمبر 1964

22- محمد عمر بشير ، جنوب السودان ،مصدر سابق.

23. Albino. O. The Southern Sudan ,,,op. cit. p.5

24- محمد عمر بشير: مشكلة جنوب السودان. مصدر سابق ، ص 154

25- عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان: دور الأحزاب السياسية 1974 برنامج جبهة الجنوب. بدون تاريخ.

26- خطاب وزير داخلية يوغندا أمام البرلمان اليوغندي بتاريخ 3 يناير 1965

27- بيان جبهة الجنوب بتاريخ 21 فبراير 1965

28- بيان جبهة الجنوب بتاريخ 2 مارس 1965

29- برنامج جبهة الجنوب .

30- بيان بتوقيع لويجي أدوك - رئيس جبهة الجنوب 1 ديسمبر 1964

31- بيان جبهة الجنوب بتاريخ 26 سبتمبر 1965

32- برنامج جبهة الجنوب، ص 12

33. Albino, Oliver. The Sudan : A Southern Viewpoint ...op. cit. p. 57. .

34- راجع بيان جبهة الجنوب 15 فبراير 1965

★★★

الفصل الثالث

الأَحْزَابُ السِّيَاسيَّةُ السُّودَانيَّةُ تَسْتَشْرِفُ آفَاقَ السَّلام

إن مسئوليـة بناء الدولة السودانية يجب إن لا تكون حكرا على المواطنين في الجنوب أو في الشمال ، بل يتعين أن تكون رصيدا مشتركا لنا جميعا

وليم دينق نيكال

مقترحات الأحزاب الجنوبية في مؤتمر المائدة المستديرة:

تحدث أقري جادين رئيس سانو بالخارج في مؤتمر المائدة المستديرة، وتلك هي المرة الأولى التي تطأ فيها قدماه السودان منذ أن انضم إلى حركة التمرد في عام 1963، وقد عمل قبل ذلك كإداري، قام برفع علم السودان في مدينة الفاشر يوم 1 يناير1956، ومعلوم أنه كان أول أبناء الجنوب الذين التحقوا بكلية غردون التذكارية. وتقلد بعد تخرجه عدة مناصب إدارية رفيعة، غير أنه ظل من دعاة الفدريشن بداية، ثم تبنى بعد ذلك الدعوة لانفصال الجنوب. وكان من بين المؤسسين الأوائل لحزب سانو وحركة أنيانيا. وبالرغم من إحجامه بداية عن المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة بدعوى أنه لا يثق في جدوى المؤتمر في حل مشكلة الجنوب، وبسبب فقدان الثقة في السياسيين الشماليين تارة، وانعدام متطلبات الأمن داخل السودان لضمان سلامته تارة أخرى. غير أنه في نهاية الأمر قبل الدعوة للمشاركة بعد لأي، وعندما تبين له أن المؤتمر قائم لا محالة. وفي نفس الوقت لم يكن جادين أو جبهة الجنوب على استعداد لترك الساحة خالية لمنافسهم وليم دينج. وجبهة الجنوب كانت ترى بأن مشاركة أقري جادين سوف تؤدي لإضعاف مكانة ممثلي سانو بالداخل. ويمنحهم فرصة أوسع للمناورة السياسية بين مواقف جناحي سانو التي تباينت بدعوة وليم دينج إلى الحكم الفيدرالي ، بينما يدعو اقري جادين إلى الانفصال.

تحدث أقري جادين في المؤتمر بلهجة شديدة، لا شك في أن حدتها لم تكن متوقعة لممثلي الأحزاب السياسية والهيئات. وكانت أشد وقعاً على عامة المواطنين الشماليين، وهالهم ما طفح في خطاب جادين من تظلمات لا يرى نهاية لها إلا بالانفصال. بالرغم من أن جادين قد أثنى على فكرة قيام مؤتمر المائدة المستديرة ورأى في ذلك اعترافاً غير مسبوق بوجود مشكلات مستعصية بين الشمال والجنوب.(1)

وذكر جادين بأن نجاح المؤتمر يتوقف على حسن النية واستعداد الشماليين لاحترام وتلبية رغبة الجنوبيين في الانعتاق من الهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادي. ويرى جادين بأن القرار الذي نص على إبقاء السودان كوحدة سياسية، سبق أن اتخذه الإداريون الإنجليز في المؤتمر الإداري سنة 1946 . ولم يكن أمام ممثلي الجنوب في مؤتمر جوبا من خيار آخر سوى التسليم بما أملاه السكرتير الإداري، جيمس روبرتسون . ولم يكونوا مؤهلين لمناقشة مسائل ذات طبيعة دستورية، ولم يتم منحهم تفويضاً من مواطني الجنوب.

وبهذا المعنى فأن كل ما صدر عن ذلك المؤتمر لم يصدر عن رغبة شعبية حرة، وبهذا فهو غير ملزم لمواطني الجنوب.(2)

وانتقد جادين بطء السياسة الاقتصادية التي مارسها الاستعمار البريطاني في جنوب السودان. وحمَّل الحكومات السودانية المسئولية التامة في تعميق واقع التخلف القائم أصلاً بقصد عزل جنوب السودان عن المجرى العام للتطور في العالم، وإحكام الهيمنة عليه. حيث فتحت الباب مشرعاً أمام الشركات الأجنبية (شركة التبغ الأمريكية ـــ البريطانية في منطقة نيمولي) لاستغلال موارد الجنوب. كما أن مشاريع التنمية التي قررت الحكومات السودانية إنشاءها لم تتحقق، وبعض المشاريع القائمة في الجنوب مثل المجمع الصناعي في منطقة الزاندي تم إغلاقه، ونقل مصنع النسيج إلى الشمال.(3)

وعدد جادين المظالم التي تراكمت بسبب إجحاف الأحزاب الشمالية وإقصائها المتعمد لمواطني الجنوب عن المشاركة في القضايا السياسية المهمة مثل اتفاقية الاستقلال، وتجاهل مطالبهم المشروعة بحق الفدريشن واللجوء إلى استخدام العنف ضد ثلث سكان السودان من مواطني الجنوب، وإبعادهم عن المشاركة المتساوية في مهمة بناء الأمة. وهذا ما يحمل هؤلاء المواطنين على الاعتقاد بأن هنالك (سودانان). فشمال السودان يسكنه هجين من سلالات عربية، توحد بينهم لغة مشتركة وثقافة ودين واحد ، ويتطلعون إلى مستقبلهم مع العالم العربي. بينما جنوب السودان في الجانب الآخر يضم مجموعات عرقية ذات أصول افريقية في شرق افريقيا... ويختلفون عن المجموعات الهجين في شمال السودان في كل الأهداف المحتملة. لذلك ليس هنالك ما يوحد بين المجموعات القائمة في الشمال والجنوب ولا يوجد أساس مشترك أو مصالح مشتركة للوحدة التي يتحدث عنها الشماليون. وأن الاستقلال لم يقدم لسكان الجنوب سبباً للاحتفاء به، وكان بمثابة استبدال استعمار بريطاني باستعمار عربي همجي. وتفادياً لكل ذلك لا مناص من منح الجنوب استقلاله التام، و يمضي الشمال والجنوب كلٌ في سبيل.(4)

وتحدث في مؤتمر المائدة المستديرة، بعبارات أخف حدة، غوردون مورتات رئيس جبهة الجنوب وعدد بدوره المظالم التي ألحقتها الحكومات الشمالية بمواطني الجنوب. وأن السمة المشتركة بين كل المقترحات السابقة في الرد على مطالب الجنوبيين انفرد بصياغتها ممثلو الشمال، ولم يتم إشراك مواطني جنوب السودان في صياغتها. والأحزاب الشمالية دأبت على تغليب مصالحها الضيقة تحت غطاء المصلحة الوطنية، فقامت باستبعاد الجنوبيين من المحادثات التي أدت إلى توقيع اتفاقية الحكم الذاتي للسودان، وكذلك حرمتهم من تبوء

الوظائف التي خلت عند تطبيق سياسة السودنة. وكرست الإجحاف بتحديد أجور المستخدمين الجنوبيين، ورفضت مساواتهم برصفائهم في الشمال. واتهم مورتات الحكومة الوطنية القائمة آنذاك برئاسة إسماعيل الأزهري، بزرع بذور الفتنة وإشعال فتيل التمرد في عام 1955 ."فالعقدة القائمة في علاقة الشمال والجنوب مردها إلى حالات عديدة من عزل الجنوبيين عن المشاركة في أهم القرارات الدستورية المتعلقة بمصيرهم. كما أن مشاركة الجنوبيين في الحكومات المتعاقبة ظلت مشاركة هامشية وغير ذات جدوى، وظلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في حالة جمود تام. ولهذا تحول الجنوب إلى ساحة حرب. ولا أحد منا يرغب أو يحتمل هذا النوع من الوحدة القائمة على قوة السلاح".(5)

وانتقد مورتات الممارسات المتعسفة للإداريين الشماليين وفئة (الجلابة) التي تقوم بدور المخبرين ضد المواطنين الجنوبيين وتمارس شتى أنواع الاستغلال الاقتصادي والاستعلاء عليهم. وهذه الممارسات تتم تحت سمع وبصر الحكومات في الخرطوم التي توفر الحماية لهذه الممارسات.

وكما هو الحال بالنسبة لبقية المتحدثين الجنوبيين في مؤتمر المائدة المستديرة ألقى مورتات بمسئولية تردي العلاقات بين الشمال والجنوب على الأحزاب السياسية الشمالية التي تبارت في نقض العهود مع ممثلي الجنوب. وأبرز دليل على ذلك تنصلهم من الوعد الذي قطعوه عشية الاستقلال بمنح مطلب الجنوبيين في الحكم الفيدرالي اعتباراً جاداً. فعادت إلى نفض أيديها عن هذا الالتزام خلال مناقشة مشروع الدستور الدائم سنة 1958. "فوصفت مطالب الجنوبيين بأنها مجرد زوبعة في فنجان ... وأن الجنوبيين لا يفهمون إلا لغة العنف. وكانت هذه إشارة إلى أن انقلاب 17 نوفمبر 1958 بات وشيكاً".(6)

وذكر مورتات أن تسوية مشكلة الجنوب تحتاج إلى توحيد إرادة كل السودانيين . فبينما يتطلع السياسيون في الشمال إلى الوحدة حسبما يتوافق وشروطهم، فإن مؤتمر المائدة المستديرة مطالب بتضمين شروط المواطنين الجنوبيين ورؤاهم لهذه الوحدة. وجبهة الجنوب تدعو إلى قبول مقترحاتها وحزب سانو بشأن مطلب تقرير المصير لجنوب السودان.

وقد تطابقت آراء مورتات وجادين إلا أن جبهة الجنوب "لم تطالب بالانفصال، بل دعت إلى منح الجنوب حق تقرير المصير."(7)

أما جناح حزب سانو بالداخل فقد طالب بمنح الجنوب حكماً فدرالياً (الفدريشن) إلا أن وليم دينج الذي تحدث في المؤتمر لم يتطرق إلى تفاصيل الحكم الفيدرالي الذي يطالب بتطبيقه. وتناول مشكلات اللاجئين الجنوبيين في الدول الإفريقية المجاورة والأوضاع

الأمنية. واحتج على حملات المداهمة والاعتداءات التي تقوم بها القوات الحكومية ضد مواطني الجنوب. وقد سعى وليم دينج إلى تعزيز مكانته كشريك سياسي يحظى بقبول وثقة الأحزاب السياسية الشمالية. وبطبيعة الحال كان هدفه سحب البساط من تحت أقدام جبهة الجنوب التي تنازعه حق تمثيل الجنوب والتحدث باسمه. وقد وضح فيما بعد أن هذا المسعى لم يذهب سدى.

وبطبيعة الحال لم يكن باستطاعة وليم دينج أن يتغاضى عن سرد الحقائق التاريخية التي أحاطت بعلاقة الشمال والجنوب وأفضت بها إلى أتون الحرب المستعرة. فالمواطن الجنوبي ينظر إلى جدية ممثليه بحسب جرأتهم في مواجهة الأحزاب الشمالية بأخطائهم بحق الجنوب. وفي هذا السياق ذكر وليم دينج: "مؤتمر جوبا لم يكن بمثابة استفتاء على تقرير المصير بشأن وحدة السودان. والأمر الذي يدعو للدهشة أن المثقفين الشماليين يعتقدون بأن الجنوب اختار أثناء ذلك المؤتمر الوحدة مع الشمال."(8)

وتطابقت وجهة نظر وليم دينج مع بقية ممثلي أحزاب الجنوب بشأن التظلمات من عزل الأحزاب الشمالية لهم في أمور تتعلق مباشرة بمستقبل أوضاعهم. واحتج على نكوص هذه الأحزاب عن عهودها مع ممثلي الجنوب ومن ثم السعي إلى سوقهم إلى قبول الأمر الواقع تحت تهديد واستخدام القوة. ورأى بأن السودان يواجه خيارين أولهما قيام كيانين منفصلين، وثانيهما إقامة اتحاد فيدرالي (فيدريشن)، باعتبار أن الوحدة التامة أمر مستبعد لأن كل طرف سيتمسك بثقافته. وبما أن اختلاف الثقافات يمكن استيعابه في إطار الفيدرالية فان خيار الحكم الفيدرالي هو الخيار الملائم للخروج من المشكلة التي تواجه الشمال والجنوب.(9)

واقترح وليم دينج أن يوصي المؤتمر الجمعية التأسيسية القادمة بوضع دستور دائم يكفل للجنوب إقامة برلمان وحكومة إقليمية تمارس صلاحيات التخطيط الاقتصادي والأمن والإدارة والسجون والتعليم والزراعة والأراضي والصحة والغابات والحيوانات البرية والإسكان. وللتعجيل بخطى التنمية في الجنوب يخول للحكومة الإقليمية تحت إشراف الحكومة المركزية سلطة التعاقد لجلب القروض. كذلك اقترح إقامة قيادة عسكرية قوامها أفراد وضباط جنوبيين تحت القيادة الموحدة للقوات المسلحة السودانية . كذلك طالب وليم دينج بأقامة لجنة دستورية برئاسة خبير في المسائل الدستورية تعينه منظمة الوحدة الافريقية ويلتزم بالحياد التام في وضع مسودة دستور فيدرالي يقدم للجمعية التأسيسية.

وطلب وليم دينج من المؤتمر الموافقة على اتخاذ خطوات عملية بتعيين مواطنين جنوبيين في مواقع المسئولية في أجهزة الإدارة والأمن، وتأهيل عاجل للقضاة الجنوبيين للقيام بمسئولية القضاء في الجنوب. كذلك دعا إلى نقل الموظفين والأطباء وضباط الشرطة والسجون والمعلمين الجنوبيين إلى مناطقهم الأصلية. وإعادة النظر في تفعيل برامج التنمية والشروع في تنفيذ مشروع صناعة السكر في منقلا، ومصنع إنتاج الورق في التونج، والسماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في الجنوب وتنفيذ مشاريع التنقيب عن المعادن وتقديم العون للمستثمرين والمزارعين الجنوبيين. وطالب بالتوسع في ابتعاث البنين والبنات للتدريب في الخارج، ونقل معهد مريدي الكائن في الخرطوم إلى مقره الأصلي في مريدي وكذلك الحال بالنسبة للمدارس الثانوية التي نقلت من المدن الجنوبية إلى الشمال.

وبالرغم من الخلافات القائمة بين حزب سانو بقيادة وليم دينج وجبهة الجنوب إلا أنهم توافقوا على التنسيق بشأن المقترحات الرئيسية لحل مشكلة جنوب السودان. وتبنوا الدعوة إلى إجراء استفتاء في مديريات جنوب السودان في غضون شهرين بهدف تحديد رغبة المواطنين هناك في ثلاث احتمالات:

1- إقامة نظام فدرالي

2- الاتحاد مع الشمال

3- الانفصال

وهذا الاقتراح بدوره لقي معارضة شديدة من جانب الأحزاب الشمالية باعتباره سيفضي إلى الانفصال.

حزب الوحدة السوداني بزعامة سانتينو دينج، بالرغم من عدم دعوته للمشاركة في المؤتمر، إلا أن ذلك لم يمنعه من أبداء معارضته لمنح الجنوب وضعًا لا مركزياً خاصاً، ورفض الدعوة للاستفتاء كما طالبت به جبهة الجنوب. وكذلك عارض مطلب الحكم الفيدرالي. أما عن اللامركزية في الحكم فقد نادى بتطبيقها في كل مديريات السودان.

بعد أن تباينت المواقف بشكل حاد بين الأحزاب السياسية الشمالية من جهة والأحزاب السياسية الجنوبية من جهة أخرى اقترح بعض المراقبين أن يتم استبعاد المقترحات التي تهدد بأفشال المؤتمر. ولقي هذا الاقتراح قبولاً لدى كل الأطراف. وفي 25 مارس 1965 التقى مندوبو الأحزاب الشمالية والجنوبية وتوصلوا إلى اتفاق يقضي بأن تتخلى الأحزاب الجنوبية عن المطالبة بالانفصال على أن تتخلى الأحزاب الشمالية عن التمسك بشكل الحكم المركزي. وتقرر الإبقاء على هذا الاتفاق طي الكتمان استجابة لمطلب الأحزاب

الجنوبية حتى لا تتعرض للابتزاز من جانب العناصر المتطرفة في صفوف سانو وحركة الأنيانيا بالخارج، وأي جماعات أخرى لا ترضى بما دون حق تقرير المصير أو انفصال الجنوب. وجرى التوقيع على هذا الاتفاق بشهادة وتوقيع يوسف محمد علي عضو سكرتارية المؤتمر. وكان ذلك الاتفاق إنجازاً عظيماً فتح الطريق إلى تناول القضايا العالقة في جو من الموضوعية أتاحت معرفة الحدود التي يتعين على كل الأطراف عدم تجاوزها في أي حلول مقبلة.

مقترحات الأحزاب الشمالية في مؤتمر المائدة المستديرة:

تحدث من جانب الأحزاب السياسية الشمالية المشاركة في المؤتمر الشيخ على عبدالرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي، المعروف بميوله القومية العربية - الإسلامية المتشددة، وأنحى بمسئولية نشأة وتفاقم مشكلة الجنوب على الاستعمار البريطاني. وهاجم الهيئات التبشيرية المسيحية وحملها المسئولية في تأجيج روح العداء الجنوبي للشمال وتشويه صورة الإسلام في نظر المواطنين في المديريات الجنوبية . وأكد بأن لا مجال لفتح الباب أمام هذه الهيئات التبشيرية لتعاود نشاطها في السودان. وذكر شيخ علي عبدالرحمن أن عروبة الشمال لم تكن سبباً في تفجير مشكلة الجنوب بقوله: "إن وصف الشمال بالعروبة وجعل تلك الصفة أساساً للخلاف، لا مكان له من الصحة بتاتاً، لأن عروبة الشمال ليست صفة عنصرية، فهناك الكثير من القبائل في الشمال غير عربية كقبائل البجة و الفور والنوبة، أما المقصود بالعروبة فهو إحساس بالانتماء لتاريخ واحد وثقافة واحدة وتراث حضاري واحد تعكسه اللغة المشتركة."(10) وأبدى معارضة حازمة لمطالبة حزب سانو (بالخارج) بالانفصال ومطلب جبهة الجنوب بحق تقرير المصير، وقال بأن حزبه غير مستعد للنظر في تلك المقترحات:" فالسودان بحدوده الحالية وحدة غير قابلة للتجزئة، والمؤتمر استبعد بحث مسألتي الفدرالية أو الانفصال. أما مسألة حق تقرير المصير فأن هذا الحق لا يعطى لشعب يحكم نفسه بنفسه، أو لجزء من ذلك الشعب، وإنما يعطى لشعب يحكم بواسطة قوى استعمارية."(11)

واستنكر الشيخ علي عبد الرحمن على حزبي سانو وجبهة الجنوب ادعاءهم بتمثيل جنوب السودان دون الإقرار بهذا الحق لأحزاب جنوبية أخرى، خاصة تلك التي تدعو لوحدة السودان، مثل حزب الوحدة السوداني وبقايا الحزب الليبرالي. ويرى حزبه بأنه من غير الإنصاف السماح بتمثيل وجهة نظر وحيدة الجانب في مؤتمر المائدة المستديرة. وذكر علي عبد الرحمن بأن الإسلام والمسيحية كلاهما أقلية في المديريات الجنوبية. وأن 80% من

المواطنين هناك (وثنيون) . وقد قامت مجموعات تحريضية في الشمال والجنوب بتشويه العلاقة بين كافة المعتقدات . كما أنه من الخطأ تحميل كل أخطاء الماضي للديانة الإسلامية وللعروبة. وفي رأيه أن مشاركة سانو وجبهة الجنوب في المؤتمر لم تؤكد حسن نواياهم، بل تحولت إلى مصدر تشويش للحوار.

وانتهى الشيخ علي عبد الرحمن إلى القول بأن السودان كيان واحد بحدوده القائمة ولا سبيل إلى تقسيمه. وهو بلد عربي بالرغم من وجود مجموعات أخرى تختلف من حيث التقاليد واللغة والمعتقد. وقد تعايش السودانيون لعقود طويلة وكانت اللغة العربية هي حبل الصلة بينهم. وذكر بأن حزبه لا يمانع في منح الجنوب نوعاً من الحكم اللامركزي في إطار السودان الموحد، بشرط أن لا يكون ذلك سبيلاً مؤدياً إلى الانفصال.

لم يكن الشيخ علي عبد الرحمن دقيقاً وصائباً في قوله بأن مؤتمر المائدة المستديرة ، ضمن الاتفاق غير المعلن بين الأحزاب الشمالية والجنوبية ، قد استبعد النظر في مطلب الحكم الفيدرالي. وحقيقة الأمر أن المؤتمر استبعد الدعوة للانفصال وكذلك شكل الحكم المركزي. كما إن إشارة الشيخ علي عبد الرحمن إلى أن مساعي تحقيق الوحدة لم تصل إلى غاياتها بسبب سياسة الباب المفتوح أمام مؤامرات الاستعمار والصهيونية ، واستكانة الجنوبيين لها. وبطبيعة الحال لم يلق هذا الطرح استحساناً من جانب ممثلي الأحزاب الجنوبية. فقد درج السياسيون الشماليون على نعتهم بأنهم صنائع الكنيسة المسيحية والإمبريالية والصهيونية كوسيلة للتنصل من مسئوليتهم في تقويض دعائم الثقة وقفل أبواب الحوار السلمي، والتشكيك في مشروعية المطالب التي يتقدم بها السياسيون الجنوبيون. والشيخ علي عبد الرحمن يرى صراحة بأن "مشكلة الجنوب ومحاولة فصل الجنوب لم تنشأ بسبب أخطاء من جانب الحكومات السودانية المتعاقبة أو بسبب ضرورات طبيعية، بل نتيجة لأطماع السياسة البريطانية في شرق إفريقيا"(12) ورفض كذلك الاقتراح المتعلق بمنح حق تقرير المصير للمديريات الجنوبية من حيث المنطق إذ أن هذا المطلب تقدمه دولة خارجية مستعمرة لشعب مُستعمَر. أما الدولة المستقلة فأنها لا تتنازل عن هذا الحق لكياناتها الداخلية، لأن ذلك يعني تفتيت وحدة تلك الدولة. وهذا الاستنتاج غير دقيق إذ إن المعاهدات الدولية منذ عام 1945 قد نصت على حق الشعوب والكيانات بداخلها في ممارسة حق تقرير المصير وهنالك دول عديدة ذات أنظمة اجتماعية وسياسية متباينة ضمنت هذا الحق في دساتيرها الوطنية. ولم يجاف الشيخ علي عبد الرحمن الحقيقة في شيء عندما أدرك بأن حق تقرير المصير من قبل الأحزاب السياسية الجنوبية هو بمثابة

غطاء دستوري للانفصال. والأحزاب السياسية ذات التوجه المؤيد للتوجه الآحادي نحو العالم العربي/الإسلامي ومساعي الوحدة العربية تخشى أن تقف المديريات الجنوبية الموحدة عائقاً في طريق ذلك الهدف. ومن ثم فهي تعارض مطلب الجنوب لممارسة حق تقرير المصير الذي يفضي للانفصال. وقد تلخصت آراؤه في نهاية المطاف في دعوته للاحتفاظ بالكيان السوداني القائم بحدوده المتعارفة، مع الإبقاء على الطبيعة المركزية للسلطة والاكتفاء بنقل سلطات محدودة للمديريات الجنوبية.

وعلى خطى رئيس حزب الشعب الديمقراطي، تحدث محمد يوسف محمد ممثل جبهة الميثاق الإسلامي وطالب بمنح المديريات الجنوبية شكلاً من الحكم اللامركزي بالتدريج وبصلاحيات محددة لتصريف الشؤون المحلية فيها ، في حين تحتفظ الحكومة المركزية بكل مهام السيادة . وذكر بأن الاتجاه السائد في السياسة الدولية هو النزوع إلى التوحد وبناء الكيانات الكبيرة، مثلما حدث بين دول أوربا التي أقامت سوقاً مشتركاً يمهد إلى توحيدها . وكذلك كان قيام جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية تعبيراً عن تلك الرغبة. وكما هو الحال في طرح عدد من زعماء الأحزاب الشمالية، أنحى ممثل جبهة الميثاق الإسلامية بالمسئولية في نشوب الحرب الأهلية على سياسة الإدارة البريطانية التي بذرت بذور النزاع القائم بين الشمال والجنوب. "وكذلك بسبب سوء ظن إخوتنا في الجنوب في الشماليين وهذا أيضاً من صنع الإدارة البريطانية. وهذا الاستنتاج ربما يغضب إخوتنا الجنوبيين، ولكننا ندعوهم إلى أن يناقشوا الحقائق الموضوعية المتعلقة بسياسة الاستعمار البريطاني في الجنوب."(13)

لم يدخر السياسيون الجنوبيون جهداً في إدانة السياسة الاستعمارية التي أبقتهم في حالة من العزلة والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وبسبب ذلك لم يطالب أحد من ممثليهم في مؤتمر جوبا ببقاء الإدارة البريطانية في المديريات الجنوبية. كما أنهم لم يطالبوا بقيام دولة مستقلة تضم مديريات الجنوب الثلاث. واختار ممثلوهم أن يغلبوا روح الثقة بانحيازهم للمشاركة في المؤسسات الدستورية القائمة آنذاك في شمال السودان. ولكن الحكومات الوطنية المدنية والعسكرية هي التي قوضت تلك الثقة. وقد كان من الأجدى لها أن تنتهز فرصة انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة لمواجهة الأخطاء العديدة التي أدت إلى انعدام الثقة واستشراء العنف المسلح.

وتطرق ممثل جبهة الميثاق إلى تعديد مخازي تجارة الرقيق في العالم، ورأى بأن ما حدث في السودان هو جزء يسير من تلك الممارسة التي انغمست فيها كبريات الدول

الأوربية والأمريكية. "فأي منطق يبيح وضع تلك المسئولية على عاتق جيلنا الحاضر."(14) وحث السياسيين الجنوبيين على أن يضعوا جانباً مطالبهم القائمة على دعاوى الاضطهاد العنصري وإبراز أي آراء من شأنها أن تؤدى إلى إحلال السلام والاستقرار في كل أنحاء السودان.

كذلك احتج ممثل جبهة الميثاق الإسلامي على دعاوى السياسيين الجنوبيين حول استغلال المواطنين الجنوبيين على أيدي الشماليين وحرمانهم من فرص التقدم، كما حدث في شمال السودان. وذكر بأن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حققه الجنوب منذ الاستقلال لم يتم تحقيقه على أيدي الإدارة البريطانية التي هيمنت على السودان لخمسين عاماً.

وتحدث في المؤتمر إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي. وتطرق إلى أن المشكلات التي نشأت بين الشمال والجنوب ترجع إلى واقع التعدد القبلي واللغوي والحكم الاستعماري الذي رزء به السودان، فقد سن التشريعات القانونية للحيلولة دون انسياب العلاقات بين الشمال والجنوب وسعى لتعميق مشاعر الكراهية بينهم . كما أن استيلاء العسكريين على السلطة لم يمهل الحكومات المدنية لتنفيذ برنامجها في مضمار التنمية والوحدة الوطنية . وبالرغم من أن الأزهري رحب بعودة الديمقراطية وتهيؤ الفرص لإعادة النظر في مطلب الجنوبيين للحكم الفيدرالي ، إلا أنه عاد في سياق خطابه وعارض، مطلب حزب سانو (الداخل) بالحكم الفيدرالي، إذ إن "النظم الفيدرالية عادة ما تنشأ لجمع أشتات متناثرة وتوحيدها لخلق دولة واحدة وليس العكس، فالدولة لا تبدأ موحدة ثم تنقسم إلى أشتات، أما اقتطاع جزء من الوطن بالانفصال فهذا المطلب لن يُسمح به على الإطلاق." (15)

كما تطرق الأزهري إلى أحداث تمرد الوحدات الجنوبية في أغسطس 1955، وقد كان حينها رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية ، فذكر بأن حكومته لم تتسبب في اندلاع العنف، ولم تكن الأحداث الدامية التي أعقبته نتيجة لتقصيرها. زيادة على ذلك فإن القوات الحكومية التي أرسلت لإخماد التمرد تلقت توجيهات صارمة بعدم إطلاق النار على أي مواطن حتى أولئك الذين وجهت إليهم تهماً جنائية. كما أن كل المتهمين أتيحت لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم وتم لهذا الغرض توفير عدد من المحامين للدفاع عن من لم يستطعوا تحمل تكاليف من يتولون الدفاع عنهم. ولكن تقرير لجنة التحقيق في حوادث التمرد في المديريات الجنوبية أشار بوضوح إلى الأخطاء الفادحة من قبل الحزب الوطني الاتحادي والحكومة اللذان تولى رئاستهما إسماعيل الأزهري، وذلك بتقديم الوعود السخية دون أن

يوفي بها. كما أن حزب الأمة المعارض آنذاك ، لم يتورع عن إثارة المتاعب بغرض إضعاف الحزب الوطني المنافس.(16)

كذلك احتج إسماعيل الأزهري على الزج بمطلب الفدريشن بوصفه يحمل مضامين عديدة ولا يوجد شكل محدد لهذا النوع من الحكم. "كما أن الفدريشن يعيق سير الأداء في أجهزة الحكم، ويكبلها بتكاليف مالية باهظة وجهد إضافي مقارنة بنظام الحكم المركزي. كما أن الفدريشن لن يحقق أي قدر من النجاح إذا لم تحيطه ضمانات تستند على عمق الوشائج الوطنية التي تربط بين أجزاء الوطن الواحد وتسهل انسياب العلاقات فيما بينها."(17)

وفي سياق رفضه لمطلب الفدريشن عبر إسماعيل الأزهري عن مخاوف من أن يؤدي ذلك الشكل من الحكم إلى إزكاء المواجهة بين الكيانات الفيدرالية المختلفة. " فما من عاقل قد سمع بتجربة ما تنتقل فيها دولة نشأت موحدة ثم تراجعت وتحللت في شكل وحدات فيدرالية . ونحن غير مستعدين ، تحت أي ظرف ما ، أن نوافق على تعريض أي جزء من الوطن لتعطيل تطوره . وأنا أعلن من هذا المنبر إن مثل هذا الاحتمال في عداد المستحيل."(18)

وخطاب إسماعيل الأزهري الذي بدا مهادناً في بداية الأمر، انقلب إلى نقيض ذلك في طيات خطابه أمام المؤتمر. وبدا مكابراً في بعض أجزائه، في مسعى للتنصل من مسئولية حكومته من الأخطاء التي أصابت الجنوبيين بالإحباط وفقدان الثقة والغبن. وبدا الأزهري مغالياً في اعتداده بالأثر التاريخي و بتراث الأجداد (حملة لواء الثقافة). وذهب إلى تعديد مزايا اللغة العربية على سائر اللغات السائدة في إفريقيا ، بعكس ما يشيع الصليبيون والمستعمرون. وأفاض الأزهري في الحديث عن رسالة الإسلام التي تحض على التسامح . وتساءل كيف يجوز عقلاً في النصف الثاني من القرن العشرين أن تكون مثل هذه الحقائق موضع تساؤل. فإذا كانت هذه الإشارة محققة بصدد بعض المراحل التاريخية في السودان، فلا جدال في أن الثقافة العربية والديانة الإسلامية قد تحولتا في التاريخ المعاصر على أيدي الحكومات السودانية المتعاقبة والفئات الموالية لها، إلى معاول لهدم الثقة وتكريس الاستعلاء والقهر الذي لحق بالتجمعات القومية ذات الانتماءات المختلفة. وبصورة تنضح بالانفعال واستثارة المشاعر في غير موضعها ختم الأزهري هذا الجزء بعبارات صارخة :الويل للإمبريالية من هبة العرب والويل لهم من الإسلام واللغة العربية. الويل لهم من رواد حركة التحرر الوطني في عموم إفريقيا. الويل للبلجيكيين في الكنغو .

الويل للبرتقاليين المستعمرين في أنغولا وموزمبيق ، وللبريطانيين والهولنديين من فيضانات حركة التحرر العربية الإفريقية.

ثم عاد الأزهري ليتحدث بروح تفيض بالتسامح والاستعداد للاتفاق مع (الإخوة) الجنوبيين على أي وضع إداري من شأنه أن يقود إلى إحلال السلام والمحبة بين الشمال والجنوب . "لا يضيرنا في شيء إذا سمي هذا الخيار حكماً فيدرالياً أو محلياً أو إقليمياً .. لأننا كأفارقة نعي جيداً أن قرارات منظمة الوحدة الإفريقية قد حددت بوضوح بأن تظل كل الدول قائمة في إطار الحدود الجغرافية القائمة عند نيل استقلالها"(19)

واتخذ عبد الخالق محجوب، سكرتير الحزب الشيوعي السوداني منحىً مغايراً في جوهره. وألقى بمسئولية تفاقم مشكلة الجنوب على سياسة التنمية غير المتوازية التي نشأت بشكل رئيسي تحت الإدارة الاستعمارية، وأنحى باللائمة على الأحزاب السياسية الشمالية التي تولت مسئولية الحكم بعد الاستقلال، رغم تمسكها بقيام هياكل ديمقراطية من برلمان، وحكومة تأتي عبر الانتخاب وهيئة قضائية مستقلة إلخ. واتهم عبد الخالق محجوب الحكومات الوطنية المتعاقبة بقصر النظر في مواجهة قضايا مرحلة ما بعد الاستقلال، واعتمادها على جهاز الدولة الذي تشكل تحت إشراف الإدارة البريطانية، فظلت الحكومات المتتالية غريبة ومعادية وقاهرة للشعب. مما أثبت عجز الأحزاب الحاكمة في طرح برنامج للتنمية والتحول الديمقراطي. وفي غياب هذه السياسة ساد التخبط والاعتماد على وسائل القمع في مواجهة مطالب الأفراد والأقليات الاجتماعية ، خاصة في جنوب السودان. وذكر بأن السياسة قصيرة النظر التي طبقها الاستعمار البريطاني في الجنوب جرى استبدالها على أيدي الحكومات الوطنية بأخرى قائمة على الادعاء بعدم وجود مشكلة في جنوب السودان أصلاً. وكلا السياستين ممعنتان في الخطأ ، وتتحملان مسئولية انعدام الثقة وإثارة الغبن والعنف.

ولم يستثن عبدالخالق محجوب الأحزاب السياسية الجنوبية من المسئولية بسبب عدم وضوح سياساتها والاكتفاء بالشعارات المبهمة حول مستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب. وبسبب غياب برامجها لحل المشكلات القائمة أصبحت هذه الأحزاب أكثر تأثراً بالدعاية الأجنبية على أيدي الهيئات التبشيرية ومروجي العصبيات القبلية. كذلك أنحى باللائمة على السياسيين الجنوبيين الذين تخلوا عن مسئولياتهم تجاه ناخبيهم وتحولوا إلى سلع متداولة بين الأحزاب الشمالية تتبدل ولاء آتهم حسبما تقتضي مصالحهم الشخصية. وبذلك تسببوا على نحو ما في زعزعة استقرار النظام البرلماني، وهيأوا لعجزه عن مواجهة

القضايا الملحة وفي مقدمتها مشكلة جنوب السودان. والحديث عن أخطاء الماضي ومسئولية الأحزاب السياسية في الشمال والجنوب ،في نظره، هو بمثابة إبداء الجدية في مواجهتها وتصحيحها بدلاً عن التنصل عنها وتقديم الذرائع.

وتحدث عبدالخالق عن المسئولية التي تلقى عادة على فئات التجار الشماليين العاملين في الجنوب وممارستهم لأبشع أنواع استغلال المواطنين. ورأى بأن حل تلك المشكلة لا يتأتى باستبدالهم بتجار جنوبيين، بل عن طريق التدخل المباشر للقطاع العام ودعمه بوسائل مختلفة لصغار المنتجين والتجار وإنشاء التعاونيات التجارية، ونزع الاحتكار وتشديد وسائل الرقابة على الأسعار. ومقارنة بما حدث في جنوب السودان فإن أجزاء كثيرة في شمال السودان لم تشهد تغيراً بعد انتقال السلطة إلى أيدي الحكومات والإداريين الشماليين.

وتطرق عبدالخالق محجوب إلى أن حل مشكلة الجنوب رهين بإزالة التخلف الاقتصادي في الجنوب وكل أقاليم السودان. وذكر عبدالخالق بأن "شكل الحكم الفيدرالي الذي تطالب به بعض أحزاب الجنوب غير ذي جدوى في محو التخلف ، بسبب شح موارد الإقليم الجنوبي، وعجزه عن تأمين مصادر تراكم كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأن تجربة البلدان الإفريقية حديثة الاستقلال التي تبنت نظماً فيدرالية، أكدت حتمية اعتماد الأقاليم على ما يقدم المركز من دعم لتطورها. وهذا ما يحدث في السودان حيث تتولى الحكومة المركزية تغطية العجز في ميزانية المديريات الجنوبية الثلاث. وستتولى الحكومة المركزية لفترات قادمة مسئولية قيادة الاقتصاد الوطني وتوجيه القطاع العام لقيادة قطاعات اقتصادية أخرى."(20) لذلك فإن المطالبة بحكم فيدرالي للجنوب سوف تعني في نهاية الأمر اللجوء إلى القروض الأجنبية ورأس المال الأجنبي، وهذه مصيدة تسعى الدول الإفريقية إلى تفاديها . لذلك اقترح عبدالخالق محجوب تطبيق نظام حكم لا مركزي يتيح للمديريات الجنوبية حكماً ذاتياً، يتضمن تأسيس مجلس نيابي تمثل فيه كل الأقليات القومية (القبائل) وهيئة تنفيذية تحت إشرافه لتصريف مهام التعليم والصحة والطرق إلخ ، بينما تحتفظ الحكومة المركزية بسلطات التخطيط الاقتصادي والسياسة المالية وأمن الدولة والقوات المسلحة بما في ذلك توزيعها على مناطق القطر، والسياسة الخارجية.. إلخ، في إطار السودان الواحد. ومطلب الحكم الذاتي مطلب قديم، كما كتب محمد عمر بشير.(21) تضمنه برنامج الجبهة المعادية للاستعمار بالدعوة إلى "حماية التجمعات القومية من القهر القومي ، وإعطاؤها حق الحكم الذاتي، وتنظيم قوانينها

المحلية وفق إرادتها في نطاق وحدة البلاد ومصلحتها العامة وتصفية نظام الحكم القبلي المحلي."(22)

وامتداداً لهذا الموقف - حسبما ذكر محمد عمر بشير - دعا الشيوعيون في مؤتمرهم الثالث سنة 1965 إلى منح المديريات الجنوبية حكماً ذاتياً في إطار السودان الموحد. ومطلب الحكم الذاتي كما تبلور تاريخياً في وثائق الحزب الشيوعي السوداني، ينطلق من الاعتراف بالفوارق التاريخية والتعددية الثقافية والإثنية والدينية والتباين في مستويات التطور الاقتصادي. ومفهوم الحكم الذاتي مصطلح دستوري فضفاض ومرن، يعني تفويض السلطات من الحكومة المركزية إلى الأقاليم في مجالات الحكم المختلفة ماعدا السياسة الخارجية والدفاع والأمن القومي والقضاء والنقد والتخطيط القومي والموارد الطبيعية. وفي إطار الترتيبات الدستورية بين المركز ومنطقة الحكم الذاتي تحصل الأخيرة على دعم الحكومة المركزية لمقابلة متطلبات التنمية وأجهزة الحكم التشريعية والتنفيذية والوكالات المتخصصة. أما الحكم المحلي فهو شكل لامركزي يتم بموجبه نقل سلطات بعينها من المركز إلى الأقاليم تحت مظلة الإشراف المباشر لهيئات الحكم التشريعية والتنفيذية في المركز. وهو بهذا المعنى محدود الصلاحيات بالمقارنة مع الحكم الذاتي أو الفيدرالي .

وناشد عبد الخالق محجوب الأحزاب السياسية الشمالية إلى مد جسور التعاون مع الحركة السياسية في الجنوب بهدف إشراكهم في البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الحرب باعتبارها مشكلة سودانية تعيق استكمال الدولة القومية، وتهدد الاستقلال الوطني والتطور الديمقراطي. وأمن السودان - كما قال - هو شرط أساسي لأمن الدول المجاورة والقارة بأكملها. وبقدر ما كان لهذا الجزء من حديثه من وقع حسن على ممثلي الأحزاب الجنوبية والمراقبين الأفارقة ، إلا أن ما بدا في حديث عبدالخالق كدفاع عن القوات المسلحة لم يجد قبولاً. فقد تحدث عن القوات المسلحة ودورها في تثبيت الأمن في الجنوب بل في حماية السيادة الوطنية والوحدة في وجه المؤامرات الاستعمارية. "لذلك فإن المسئولية تحتم علينا مساندة القوات المسلحة للنهوض بمسئولياتها ورفع معنوياتها . وهذه هي مسئوليتكم في الجنوب قبل أن تكون مسئوليتنا في الشمال. فأين كان مستقبل الحل، فيدرالياً أم إقليمياً ذاتياً أو انفصالياً فلا بد أن تكون نقطة الانطلاق هي توفير عناصر الوحدة، ففي غياب هذه الوحدة يتعذر الوصول إلى أي حل. وما حاق بدولة الكنغو من انفراط للأمن ووقوع المجازر وتشرزم المجموعات المتمردة درس يتعين أخذه بعين الاعتبار."(23)

واختتم عبدالخالق حديثه بتأكيد أن الطريق لتحقيق الحل الديمقراطي طويل وشاق . بسبب عوامل موضوعية عديدة. واقترح البدء بتكوين مجلس وطني من ممثلي الشمال والجنوب لوضع برامج عاجلة وواقعية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في المديريات الجنوبية وإعادة تأهيل المشاريع القائم أصلاً، وترميم المرافق التعليمية والصحية باعتبارها مهام ذات ضرورة قصوى في حياة الموطنين .

أحجمت الأحزاب الشمالية عن رفض أو تأييد مقترح الحكم الذاتي علانية وسط أجواء المؤتمر وبحضور مراقبين أجانب، وتركت للأحزاب الجنوبية مسئولية التصدي لرفضه أو تجاهله. إلا أن جناحي حزب سانو بالداخل والخارج وجبهة الجنوب، لم يتخذوا موقفاً صريحاً بشأن مطلب الحكم الذاتي. ولم يسع الحزب الشيوعي السوداني من جانبه إلى إبراز خطوط التمايز بينه والأحزاب السياسية الشمالية في لقاءآت مباشرة تهيأت لها الأجواء على هامش المؤتمر. وقد ذهب مشروع الحكم الذاتي مدى بعيداً لتلبية المطلب المشروع للمديريات الجنوبية. وربما كان من الأجدى له أن يلج في تفاصيل شكل الحكم الذاتي المقترح، ومحاولة الوصول إلى نقاط التقاء مع ممثلي الأحزاب السياسية ومخاطبة الرأي العام في الجنوب والشمال مباشرة.

عند مناقشة تفاصيل المقترحات المعروضة تبين أن أحزاب الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي والأمة وجبهة الميثاق تعارض في حقيقة الأمر مطلب الحكم الذاتي على النحو الذي طرحه الحزب الشيوعي السوداني ، باعتباره يكرس النزعات والمشاعر الإقليمية ، ويساعد على تقوية الاتجاهات الانفصالية. والأحزاب الشمالية ذات الميول القومية العربية والإسلامية تخشى منح المديريات الجنوبية قدراً من الصلاحيات الإدارية والدستورية، بحجة أنها ربما تؤدى في حيز التطبيق العملي مستقبلاً إلى الوقوف عقبة في طريق نشر الثقافة الإسلامية والحيلولة دون تقارب السودان مع مجموعة الدول العربية. وهذه الآراء تتغاضى عن الفرص المواتية التي يهيأها الحكم الذاتي لكسب ثقة سكان الأقاليم ويؤدي إلى إضعاف مشاعر الغبن والنزعات الانفصالية.

قبل انتهاء أعمال المؤتمر تقدمت الأحزاب السياسية الشمالية للمؤتمر بمذكرة تحوي جملة اقتراحات جماعية لحل مشكلة الجنوب. شملت المذكرة رفضًا لمطلب الحكم الفيدرالي بدعوى ارتباطه في أذهان مواطني الشمال بأنه مطابق لمطلب الانفصال. كذلك رفض مقترح تقرير المصير باعتباره "ليس حقاً مطلقاً يمكن لأي فريق أن يستخدمه أو يسيء استخدامه دون مراعاة لمصلحة المجتمع الدولي، أو يمارسه بأسلوب يعرض الأمن والسلام للخطر. كما

أنه ليس سبيلاً يمكن اتباعه باستخفاف، دون فهم حقيقي للآثار التي تترتب عليه ، ودون حرص على مطالب الاستقلال الوطني."(24)

وذهبت المذكرة إلى القول بأن العلاقة بين الشمال والجنوب لا يشوبها أي استغلال أو استعمار مما يبرر المطالبة بالانفصال. وتوصلت إلى أن أقصى ما يمكن التوافق عليه هو منح الجنوب حكماً محلياً يلائم ظروفه ويتيح لمناطق السودان الأخرى درجة من الحكم المحلي تتناسب وظروفها.

وقد دعا الحزب الشيوعي الذي طالب بمنح المديريات الجنوبية حكماً ذاتياً إقليمياً، ليوقع مع هذه الأحزاب على مقترحاتها المقدمة لمؤتمر المائدة المستديرة . و ما من شك في أنها لم تذهب إلى المدى الذي طرحه سكرتيره العام خلال جلسات المؤتمر. ويأخذ عدد من الكتاب الجنوبيين على الحزب الشيوعي ممالاته في هذا الموقف للأحزاب السياسية الشمالية ذات السند الديني والطائفي (حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الإسلامي).(25)

لم يتوصل مؤتمر المائدة المستديرة إلى قرارات محددة بشأن المستقبل الدستوري والإداري للجنوب. واكتفت القرارات الختامية بالنص على الآتي :

" قام المؤتمر بدراسة أشكال الحكم المقترحة للسودان ، ولكنه لم يصل بشأنها إلى قرار جماعي ، كما تقضي لوائح المؤتمر. ولذا عين المؤتمر لجنة تضم اثني عشر عضواً لدراسة مسألة التنظيم الدستوري والإداري الذي يحمى المصالح الخاصة للجنوب ، كما يحمي المصالح العامة للسودان."(26) وتلك مهمة أدرك الكثيرون فيما بعد، أنها كانت أشكل مما بدا لقادة الحركة السياسية السودانية.

اختتم مؤتمر المائدة المستديرة أعماله على أن يعاود الانعقاد بعد ثلاثة أشهر، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب الاضطراب السياسي في شمال السودان وجنوبه في آن واحد. دخلت الأحزاب الشمالية في سباق محموم للحصول على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان القادم. والأحزاب الجنوبية انصرفت هي الأخرى إلى رسم إستراتيجية في ضوء النتائج التي تمخض عنها المؤتمر ، واتجهت إلى كسب التأييد الشعبي والمساندة بين جماهير جنوب السودان . أما قادة حزب سانو فقد عادوا إلى يوغندا لتسوية خلافاتهم الداخلية والاستعداد لجولات سياسية قادمة.

يذهب البعض إلى أن مؤتمر المائدة المستديرة لم يحقق نجاحاً في التوصل إلى حلول ملموسة ومقبولة بأجماع كل الأطراف. وهذه النتيجة لم تكن مفاجئة لكل من يقدر الظروف

السياسية والنفسية التي أحاطت بانعقاد المؤتمر. كما أن اتفاق كل الأطراف المشاركة على أن تصدر قراراتهم بالإجماع، يتطلب قدراً من المرونة وعدم تعجل الخطى للنتائج. ولكن مهما يكن من أمر فقد كانت فكرة الحوار للوصول إلى حل تفاوضي خياراً أفضل من اللجوء إلى استخدام العنف لبلوغ الأهداف. كذلك أتاح المؤتمر للأطراف المتنازعة نافذة صغيرة للتعرف عن كثب على مطالب الطرف الآخر. فبالنسبة للأحزاب الشمالية استطاعت أن تتلمس حقيقة المشاعر الدفينة والغبن الذي يحمله ممثلو الجنوب بسبب الممارسات التاريخية المشينة، وكذلك نتيجة للسياسة الهوجاء التي استخدمها الحكم العسكري لتحقيق الوحدة الوطنية دون مراعاة للأضرار الباهظة التي ترتبت على ذلك. وبنفس القدر تعرف ممثلو الأحزاب الجنوبية على مدى تجاوب ورفض الأحزاب الشمالية لمطالبهم.

وبالنظر لما حققه المؤتمر وما عجز عن تحقيقه، فقد انعقد مؤتمر المائدة المستديرة في ظروف سياسية غير مستقرة، وفي غياب حكومة منتخبة وبرلمان له صلاحيات دستورية معلومة وملزمة لكل الأطراف.

المقترحات المشتركة لأحزاب الشمال في مؤتمر المائدة المستديرة:

التقت الأحزاب السياسية الشمالية ،رغم تباين مواقفها هنا وهناك على قواسم مشتركة بشأن مشكلة جنوب السودان. وقد توصلت أثناء مؤتمر المائدة المستديرة إلى صياغة مقترحات مشتركة لتسوية قضية الجنوب. وكان القاسم المشترك الرئيسي هو التمسك بمبدأ وحدة السودان واعتباره شرطاً أساسياً لأي تسوية مقترحة. وبحسبان أن مبدأ وحدة الأقطار الإفريقية حديثة الاستقلال قد أصبح أمراً مسلماً به. وتمسكت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها بصيانة وحدة الدول الإفريقية ومعارضة الاتجاهات الداعية لتفتيتها.

رأت الأحزاب الشمالية المشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة بأن "حق تقرير المصير ليس حقاً مطلقاً يمكن لأي فريق أن يستخدمه أو يسيء استخدامه دون مراعاة لمصلحة المجتمع الدولي ، أو أن يمارس بأسلوب يعرض الأمن والسلام للخطر. كما أنه ليس سبيلاً يمكن اتباعه باستخفاف، ودون فهم حقيقي للآثار والنتائج التي تترتب عليه دون حرص على ضرورات الأمن الوطني."(27)

رفضت الأحزاب الشمالية، رغم إقرارها بأن الحكم المركزي لم يعد مواكباً لمتطلبات العلاقة بين الشمال والجنوب، رفضت مطلب الفيدريشن، وهو شكل من أشكال نقل السلطة من المركز إلى الأقاليم ويختلف محتواه من حيث توزيع الصلاحيات من وضع لآخر. ورأت

أن الفيدريشن يؤدى إلى تأجيج المشاعر الإقليمية. ويقود إلى المواجهة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية. كما إن النظام الفيدرالي " يشجع كل إقليم على الاحتفاظ بموارده للتنمية المحلية، ورفض تسخيرها للتنمية الوطنية ، مما يؤدى إلى توسيع هوة التطور غير المتوازي وتفاوت مستويات المعيشة بين الأقاليم المختلفة ، ويضع عقبات حقيقية في طريق التخطيط القومي للاقتصاد."(28)

كما عارضت الأحزاب الشمالية اقتراح حزب سانو (خارج السودان) بأجراء استفتاء لمواطني الجنوب حول مستقبل العلاقة مع الشمال، باعتباره سيؤدي إلى نتيجة معلومة سلفاً، وهي انفصال الجنوب . وتستند الأحزاب الشمالية في رفض تلك المقترحات إلى بطلان دعاوى الاضطهاد والاستعلاء القومي باسم الديانة الإسلامية والثقافة العربية، والإهمال الاقتصادي، والإقصاء عن المشاركة السياسية التي أوردها ممثلو الأحزاب الجنوبية في المؤتمر. وموقف الأحزاب الشمالية هنا يكشف عن تغاضٍ متعمد عن الأخطاء التي أضرت بعلاقات الشمال والجنوب على أيدي الحكومات المدنية والعسكرية على حد سواء.

وكان من أهم ما توافقت عليه الأحزاب السياسية الشمالية بعد حوارات مطولة تبنى اقتراح يدعو إلى قيام مجلس ديمقراطي للحكم يتكون من الأعضاء الجنوبيين المنتخبين للبرلمان القومي. ويقوم هذا المجلس بدوره بانتخاب مجلس تنفيذي يتولى إدارة المهام الإدارية و الاقتصادية التي تتنازل عنها الحكومة المركزية لسلطة الإقليم. على أن تحتفظ الحكومة المركزية لنفسها بحق تعيين أحد المواطنين الجنوبيين رئيساً للمجلس التنفيذي المحلي.(29)

والمهام التي أسندتها الحكومة المركزية إلى الإقليم تشمل تنظيم شؤون الإقليم الاجتماعية والثقافية في مضمار تعليم الكبار والرياضة والفنون والمكتبات. إلى جانب الإشراف على تطوير الصناعات المحلية وإصدار التصاريح التجارية وتنظيم الجمعيات التعاونية، والمسئولية المتعلقة باستصلاح الأراضي الزراعية، ووقاية وتطوير الثروة الحيوانية، وإنشاء الطرق وسبل المواصلات الأخرى وتنفيذ مشروعات الطاقة إلخ. كذلك تندرج ضمن الصلاحيات المقترح نقلها إلى سلطات الإقليم، الإشراف على المسائل الأمنية ومنها تجنيد وتدريب الشرطة. وبإيجاز شملت المسئوليات التي تقع تحت إشراف مجلس الحكم الإقليمي كل مجالات التنمية المحلية، وحفظ الأمن الذي يمثل هاجساً وعبئاً ثقيلاً تسعى الحكومة المركزية إلى إلقاء مسئوليته على عاتق السلطة الجنوبية المقترحة. وكانت

مقترحات الأحزاب الشمالية صريحة في إخضاع كل المسئوليات ذات الطابع السيادي تحت المسئولية الدستورية والسياسية للحكومة المركزية.

وتمثلت النقلة الحقيقية في موقف الأحزاب السياسية الشمالية في الإقرار بقيام إقليم واحد للجنوب. ومعلوم أن هذا التحول لم يأت عن طيب خاطر، والأحزاب السياسية الإسلامية و القومية العربية عارضت بضراوة ،فيما مضي، مطلب الجنوبيين الاعتراف بحق تكوين إقليم جنوبي واحد على اعتبار العوامل المشتركة في الثقافة والتخلف الاقتصادي والأصول الثقافية. بينما عارضت الأحزاب الشمالية المعنية قيام كيان جنوبي واحد، يخشى أن يقف عائقاً في طريق نشر الديانة الإسلامية والثقافة العربية. كذلك تضمن اقتراح الأحزاب السياسية الشمالية موافقة على إعادة النظر في نسبة تمثيل جنوب السودان على نحو عادل في البرلمان القومي. وكذلك يراعى تمثيل الجنوب في مجلس رئاسة الدولة، ويخصص منصب نائب الرئيس لمواطن من أبناء جنوب السودان، إلى جانب ثلاثة مناصب وزارية على الأقل في الحكومة المركزية. كذلك تضمنت اقتراحات الأحزاب السياسية الشمالية وضع ضمانات دستورية تكفل المساواة التامة بموجب الانتماء الوطني الواحد . وعدم التمييز بين المواطنين بسبب المعتقد أو الثقافة أو المنشأ، وكفالة حرية الأديان والاعتقاد ونشاط الهيئات التبشيرية.

مقترحات الأحزاب الشمالية عززت القناعة السائدة لدى الكثير من الكتاب الجنوبيين بأن أحزاب الشمال تكون أكثر استعداداً للبحث عن قاسم مشترك عندما يتعلق الأمر بمواجهة الأحزاب الجنوبية. فحزب الشعب الديمقراطي وجبهة الميثاق الإسلامي كان لهما موقف معارض لإضفاء وضع دستوري مميز للمديريات الجنوبية، والإقرار بحقها في تكوين كيان واحد بحكم سماتها المشتركة مقابل باقي مديريات السودان ، كما أنها وافقت بجانب الأحزاب الشمالية الأخرى على توسيع السلطات المنقولة للإقليم الجنوبي في حدود شكل مرن للحكم المركزي. ويلفت النظر أن الحزب الشيوعي السوداني الذي طالب في خطابه أمام مؤتمر المائدة المستديرة بمنح الإقليم الجنوبي حكماً ذاتياً إقليمياً، تراجع عن دفع ذلك المطلب ، ووافق على المقترحات الختامية للأحزاب الشمالية.

المقترحات المقدمة من حزب سانو وجبهة الجنوب في المائدة المستديرة:

المقترحات المقدمة من حزبي سانو وجبهة الجنوب عبرت عن تبلور موقف موحد في مواجهة مقترحات الأحزاب الشمالية. وتنطلق مقترحاتهما من اعتبار كل من شمال السودان وجنوبه إقليمين متكافئين في تقاسم السلطات الدستورية. أي أنهما يدعوان إلى

تطبيق نظام حكم فيدرالي فضفاض يتقاطع مع شكل من أشكال الحكم الكونفيدرالي، وقيام كيانين سياسيين ودستوريين في إطار نظام سياسي ودستوري يوحد بينهما. والمقترحات في مجملها محاولة للتوفيق بين شكل مرن من الحكم المركزي والحكم الفيدرالي وشكل الحكم الكونفيدرالي. وربما كان ذلك مصدراً لعدم تناسق مقترحاتهم المشتركة وإضعافها. وهنا تجلت قلة خبرات قادتهم في إدارة المفاوضات السياسية بالحنكة المطلوبة، بالمقارنة مع رصفائهم الأكثر دهاءاً في قيادة الأحزاب الشمالية.

وبمفردات غائمة تدعو المقترحات المشتركة إلى "ضرورة مراعاة تعاضد شعوب إفريقيا، ومساعدة كل منهم للآخر. ونحن نتفق جميعاً على أنه من مصلحة السودان تأكيد هذا التعاضد المتبادل بين الشعوب، غير أن الاهتمام الأكبر يتجه إلى حريته (الفرد داخل المجموعة) السياسية، واطمئنانه الاقتصادي، وصحته، وتقدمه الثقافي و الاجتماعي. وكانت هذه المصالح تحتاج إلى حماية (الفرد) ضد طغيان الأفراد، سواء أكان هذا الطغيان من جانب كل منهم على حدة أو هو ضمن مجموعة صغيرة أو كبيرة. ومن هنا نشأت الحاجة إلى قوة الشرطة والجيش."(30)

وبينما دعت المقترحات إلى إعلاء روح التعاضد والتضامن في روح ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، فإنها رأت أن مقتضيات الأمن وحرية المواطنين الجنوبيين لا تتأتى إلا تحت حماية أجهزتهم الإقليمية، خاصة الشرطة والجيش. والإشارة إلى قيام قوات شرطة يقع ضمن صلاحيات أي شكل من أشكال الحكم اللامركزي، أما الإقرار بحق الإقليم الجنوبي في إنشاء جيشه الخاص فيعتبر استقطاعاً من السلطات السيادية للدولة، وكان من المتوقع أن يقابل برفض إجمالي من قبل الأحزاب السياسية والمنظمات الشمالية في مؤتمر المائدة المستديرة.

وضمن الإجراءات العاجلة التي اقترحها حزبا سانو وجبهة الجنوب المطالبة بإضفاء الطابع الجنوبي على الإدارة، والشرطة والسجون، وإدارة التعليم في الجنوب (الجنوبة)، والإسراع بنقل معهد مريدي ومدرسة ملكال الثانوية من مقريهما المؤقتين في الشمال إلى مناطقهما الأصلية في الجنوب. كذلك تضمنت المطالب حث الحكومة على تأهيل كوادر جنوبية تتولى المسئولية في مضمار الصحة والغابات والشرطة إلخ. كذلك طالبا بالإسراع بوضع برامج لإعادة اللاجئين وتأهيلهم وتوفير فرص العمل لهم. وفي سبيل تهيأة الأجواء لتطور المجتمع المدني وتوسيع مساحة الحريات الفردية، وحرية النشاط السياسي والثقافي، وممارسة الشعائر الدينية تضمنت مقترحات سانو وجبهة الجنوب مطلباً باستبدال الحكام

العسكريين بأداريين مدنيين من أبناء الإقليم الجنوبي، وسحب قوات الجيش من القرى والمدن إلى ثكناته في عواصم المديريات ومدنها الرئيسة.(31)

وضمن مطالب حزب سانو وجبهة الجنوب، فيما يتعلق بتقاسم السلطات والمؤسسات بين الإقليمين إشارة إلى ضرورة تقاسم الإقليمين الشمالي والجنوبي مهمة الإشراف الكامل على المالية والتخطيط الاقتصادي، الشؤون الخارجية، القوات المسلحة والأمن الداخلي الشرطة والسجون." (32) باعتبار هذا التقاسم ضرورة لتعزيز عوامل الثقة بين الإقليمين وتوفير الظروف الملائمة للتقدم الاقتصادي. ولكنه وللإبقاء على روح الوحدة الإفريقية اقترح الحزبان إقامة خدمات ومؤسسات مشتركة، كأساس لوحدة اختيارية بين الشمال والجنوب، ولفتح صفحة جديدة مضيئة في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الإفريقية والعربية."(33)

كما اقترح حزبا سانو وجبهة الجنوب قيام مجلس وزراء مركزي يتألف من أثني عشر عضواً من الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي على قدم المساواة. على أن يصدر المجلس قراراته بالإجماع، وتضفى على قراراته قوة القانون. وهذا يتضمن مطلباً بتقاسم السلطات التشريعية . ويلحظ أن مقترحات سانو وجبهة الجنوب لم تتطرق إلى قيام مؤسسات تشريعية مركزيةٍ أو إقليمية. وقد طالبا صراحة "أن تطبق جميع هذه المقترحات دون ارتباط بمسألة الجمعية التأسيسية."(34) وينم هذا المقترح عن رغبتهما في انتهاج أقصر الطرق الدستورية لتثبيت مشروعية قيام كيانين سياسيين ودستوريين جنباً إلى جنب.

وقبل أن ينفض المؤتمر توصلت الأحزاب السياسية والمنظمات المشاركة إلى إعلان ختامي يتضمن نقاط الالتقاء والتوافق، على أن تواصل لجنة الإثني عشر الإشراف على تنفيذها وتقديم مقترحات بشأن المسائل السياسية والدستورية موضع الاختلاف . وقد كان مجرد إصدار البيان الختامي مبعثاً للاطمئنان على جدوى الحوار وإمكانية الاتفاق على قواسم مشتركة. وأظهرت القرارات الختامية رغبة كل الأطراف في تعزيز المساعي للحفاظ على (المصالحة الوطنية)، وإمكانية تقديم حل تفاوضي ينأى عن العنف ولدد الخصومة حول مشكلة الجنوب. وكان من بين مواضع الاتفاق ضرورة الإسراع بإعادة اللاجئين وإعادة توطينهم وتأهيلهم . كذلك اتفق على نقل المدارس التي أنشئت في مدن الجنوب إلى مواقعها الأصلية. واتفق على إقامة جامعة في الجنوب، وكفالة حرية الأديان ونشاط الهيئات التبشيرية (في حدود القانون).(35) وأرجأت القرارات النظر في أشكال الحكم المقترحة من الأطراف المقترحة بسبب عدم توافر إجماع بشأنها، وأوكل الأمر إلى لجنة الإثني عشر التي اتفق عليها.

لجنة الإثني عشر:

تمخض مؤتمر المائدة المستديرة عن "تكوين لجنة لمتابعة تنفيذ قراراته ، وتقديم مقترحات تتعلق بالمستقبل الدستوري والإداري بين الشمال والجنوب بما يضمن مصلحة الجنوب ويراعب المصلحة العامة للسودان ككل. وعهد إلى اللجنة اتخاذ إجراءات تساعد على الإسراع بأعادة الحياة إلى طبيعتها الآمنة، وتهييء لرفع حالة الطوارىء."(36)

كما اتفق على تمثيل أحزاب الجنوب والشمال التي شاركت في المؤتمر بستة مندوبين لكل طرف. وتكونت اللجنة من بونا ملوال، اثوان داك ، وغوردون أبيي، من جبهة الجنوب، وأندرو ويو، نيكانورا أقوير، وهيلرى أوشالا عن حزب سانو (بالداخل) ومحمد أحمد المرضى عن الحزب الوطني الاتحادي ومحمد داؤود الخليفة عن حزب الأمة والفاتح عبود عن حزب الشعب الديمقراطي والدكتور حسن الترابي عن جبهة الميثاق الإسلامي ومحمد إبراهيم نقد عن الحزب الشيوعي السوداني، وسيد عبد الله السيد عن الجبهة القومية للهيئات. وأسندت رئاسة اللجنة إلى يوسف محمد علي من مكتب النائب العام وعضو سكرتارية مؤتمر المائدة المستديرة. وقد أحجم حزب سانو بالخارج عن إرسال مندوبيه للمشاركة في عمل اللجنة. وفي استهلال جلسات اللجنة أبرز بونا ملوال تلغرافاً تلقاه من قيادة حزب سانو في يوغندا تعلن فيه عدم أحقية حزب سانو بالداخل في المشاركة في عمل اللجنة. ولم يقبل هذا الاعتراض من قبل الأحزاب الشمالية بدعوى أن حزب سانو بالداخل حزب مسجل رسمياً وسبق له أن شارك في أعمال مؤتمر المائدة المستديرة.

نظرت لجنة الإثني عشر في أربعة مقترحات مقدمة من حزب سانو بالداخل، وجبهة الجنوب، وجبهة الميثاق الإسلامي والحزب الوطني الاتحادي . واستبعدت على الفور مقترحات جبهة الجنوب وجبهة الميثاق الإسلامي باعتبارها تتعارض مع صلاحيات لجنة الإثني عشر والاتفاق غير المعلن باستبعاد المقترحات المثيرة للخلاف، أي مطلب الانفصال ومطلب الحكم المركزي.

وقد ردت جبهة الجنوب على ذلك في نقطتين :

أولاً: إن صلاحيات هذه اللجنة تحددها الفقرة (د) (2) من قرارات المؤتمر التي تتحدث عن الحل الذي يوفق بين مصلحة السودان عامة ومصلحة الجنوب خاصة، والتي لم تقل إن الانفصال ليس من تلك المصلحة.

ثانياً: إنهم على أي حال لا يوافقون بأن مشروعهم انفصالي."(37)

ومن بين العقبات التي تجاوزتها لجنة الإثني عشر قرار حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني بالانسحاب من عمل اللجنة لعدم استجابتها لمطلب هذين

الحزبين "بأدانة الأحزاب الجنوبية لفشلها في وقف هجمات الأنيانيا على المدن الجنوبية".
وإذا كان ذلك هو السبب الحقيقي في انسحاب ممثلي حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني من لجنة الإثني عشر فقد كانت تلك الخطوة إجراءاً جسيماً لم تحسب تماماً موجباته أو عواقبه. فبالنظر إلى استمرار أعمال العنف على المدن الجنوبية ، فقد كانت تلك هي المعضلة التي تنادت الأحزاب السياسية لحلها في مؤتمر المائدة المستديرة ومن ثم في لجنة الإثني عشر. وهناك أزمة ثقة وهوة عميقة يتعين ردمها لبناء جسر للتفاهم والقواسم المشتركة. ومعلوم أن قادة الأحزاب السياسية الجنوبية في حرصهم على تأمين الدعم والقبول لدى المواطنين الجنوبيين ينزعون إلى المغالاة والتشدد في مواقفهم بشأن العلاقة بين الشمال والجنوب، خاصة وأن أجواء التفاؤل التي بدت عند انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة قد تبددت بعد انتهاء أعماله دون التوصل إلى نتائج ملموسة. وساد انطباع بين المواطنين الجنوبيين بأن الأحزاب الشمالية غير راغبة في الوصول إلى حل لمشكلة الجنوب.
ومن ناحية موضوعية كذلك ، يتعين الإقرار بأن الأحزاب الجنوبية نفسها لم تكن ممسكة بزمام الأمور وغير قادرة على بسط سيطرتها على المحاربين الذين تحول بعضهم من مجموعات سياسية ذات أهداف معلومة إلى فرق مبعثرة تبحث عن الطعام والغنائم في أطراف المدن الرئيسية. وبحلول عام 1965 كانت حركة الأنيانيا وحزب سانو في أشد حالات الضعف بسبب الصراعات وسط القادة السياسيين والعسكريين، وتفرقت ولاءات المحاربين بين الانتماء للقبيلة والأفراد من جهة ومصلحة مجمل الحركة من جهة أخرى.
كان قرار حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي بالانسحاب من عمل لجنة الإثني ذا أثر سلبي، وأحدث شرخاً في الإجماع الوطني الذي تبلور خلال مؤتمر المائدة المستديرة. وبهذا المعنى لم يكن قرارهما حكيماً، بالنظر لأهمية أن تتسم مشاركتهما السياسية بالحكمة المطلوبة وتأثيرهما في الوصول إلى حل تفاوضي وعادل لمشكلة الجنوب. فإذا كانت جدوى القرارات السياسية تقاس بنتائجها ، فما هي النتيجة التي تحققت باتخاذ تلك الخطوة. وقد وضح أن هنالك مجموعات سياسية في الشمال والجنوب غير حريصة على إنجاح عمل لجنة الإثني عشر سعت إلى وضع العراقيل في طريقها. وقد خلت الساحة، بعد انسحاب الحزب الشيوعي السوداني، من الصوت الداعي إلى حل ديمقراطي يمنح صلاحيات الحكم الذاتي بضمانات دستورية للجنوب. وبذلك تسربت من بين أيديهم فرصة قيمة لكسب ثقة المواطنين الجنوبيين ومثقفيهم على وجه الخصوص، وتأكيد موقفهم الداعم لحق الأقليات القومية. أما حزب الشعب الديمقراطي فلم يكن في حقيقة الأمر راغباً في إخفاء رغبته في الإبقاء على العلاقة الإدارية القائمة بين الحكومة المركزية والمديريات الجنوبية على ما كانت عليه منذ الاستقلال.

وخلال الأشهر التي أعقبت مؤتمر المائدة المستديرة واصلت جبهة الميثاق الإسلامي الهجوم على مطلب الحكم الفيدرالي باعتباره مشروعاً انفصالياً يمنح الإقليم الجنوبي كل مقومات الدولة المستقلة ومنها السيطرة على العلاقات الخارجية والجيش والأمن الداخلي والاستقلال السياسي. وطالب الدكتور حسن الترابي خلال جلسات لجنة الإثني عشر باستبعاد مقترحات حزب جبهة الجنوب باعتبار أن مشروعها "انفصالي وأنه بذلك يخرج عن صلاحيات اللجنة التي حددها مؤتمر المائدة المستديرة."(38)

بوصول محمد أحمد محجوب إلى رئاسة الوزراء نتيجة لائتلاف بين جناح حزب الأمة الموالي للإمام الهادي المهدي والحزب الوطني الاتحادي تعرض عمل لجنة الإثني عشر إلى تناقض سافر مع الحكومة. فقد ذهب محمد أحمد محجوب للقول أمام الجمعية التشريعية في مارس 1966 بأن "لجنة الإثني عشر قد فشلت في عملها ، وتدور في حلقة مفرغة."(39) وفيما يبدو بمثابة سباق بين الحكومة ولجنة الإثني عشر أعلن رئيس الوزراء "أن الحكومة تسعى لحل مشكلة الجنوب عن طريق إقامة ثلاث حكومات في المديريات الجنوبية الثلاث لتصريف الشؤون المحلية، بينما تتولى الحكومة المركزية الشؤون الخارجية والدفاع والاقتصاد والتخطيط والتعليم العالي. على أن تتمتع المديريات الجنوبية بحق انتخاب مجالس تشريعية تشرف على المهام المحددة لها ."(40)

لم يكتف محمد أحمد محجوب بمجرد الإعلان عن فقدانه الأمل في أن يحقق عمل لجنة الإثني عشر أي تقدم، مما يعني التسليم بفشل مساعي الحل التفاوضي، بل ذهب إلى تخصيص جزء مقدر من ميزانية البلاد لتكثيف العمليات العسكرية ضد قوات الأنيانيا. وكان هنالك انطباع سائد، وربما لم يكن بعيداً كل البعد عن الحقيقة، بأن حركة الأنيانيا قد أصابها التمزق وأصبحت في أضعف حالاتها، وقد راهن على القضاء عليها. وأعلن في غير مرة بأن حركة التمرد قد انتهت عملياً، ولذلك ليس هنالك ما يدعو لتقديم أي تنازلات للأحزاب السياسية من أعضاء لجنة الإثني عشر. ومثل هذا الرأي المتشدد يصادف في أغلب الأحيان قبولاً لدى العسكريين الذين يؤمنون بأن كل القضايا الوطنية المستعصية يمكن حلها عن طريق فوهة البندقية. وبالإضافة إلى كل هذه الاعتبارات فقد كان محمد أحمد محجوب مسكوناً بمآلات المنافسة الحزبية بينه وغريمه الصادق المهدي الذي أيد عمل لجنة الإثني عشر وسعى إلى بناء تحالف واسع مع حزب سانو بالداخل ومع مجموعات من السياسيين الجنوبيين المنضوين لأحزاب أخرى. وفي هذا الصدد كانت توجهات الصادق المهدي أدل على الحكمة والحنكة السياسية وبعد النظر، بعد أن تأكد بالدليل القاطع أن الحرب الأهلية يتصاعد أوارها ولا سبيل لإحلال السلام الدائم إلا عن طريق التسوية

السلمية. وما أن صعد إلى رئاسة الوزارة في يوليو 1966 حتى اتجه إلى عكس موقف الحكومة من عمل لجنة الإثني عشر باعتباره المسعى الجاد الوحيد الذي بذل خلال الأشهر الثمانية المنصرمة.

في سبتمبر 1965 عادت جبهة الجنوب وقدمت اقتراحاً جديداً ينطوي في نهاية الأمر على مطلب تقرير المصير الذي رفضته الأحزاب السياسية الشمالية من قبل. وفي المقابل تقدم الحزب الوطني الاتحادي بمقترحات جديدة، أيدتها جبهة الميثاق الإسلامي وحزب الأمة ونصت على الآتي:

أولا : تكوين حكومة إقليمية في كل مديرية من مديريات جنوب السودان الثلاث، ويحق لها تكوين مجلس تشريعي (برلمان) منتخب، ومجلس تنفيذي (حكومة).

ثانياً: تتولى المجالس التشريعية الإشراف على عمل السلطات المحلية.

ثالثاً : تتمتع المجالس التنفيذية الإشراف على شؤون المديريات مثل التعليم الأولي ، والصحة العامة، والغابات، إلخ.(41)

أما مقترح حزب سانو فلم يحمل في طياته جديداً يضاف إلى اقتراحه الذي قدم من قبل إلى مؤتمر المائدة المستديرة ويتلخص في:

أولاً: تطبيق نظام حكم فيدرالي، يتكون فيه الإقليم الشمالي من مديريات السودان الست القائمة، بينما تكوِّن مديريات الجنوب الثلاث الإقليم الجنوبي.

ثانياً: يكون للإقليم الجنوبي هيئة تشريعية وحاكم ورئيس وزراء ومجلس تنفيذي.

ثالثاً: تتولى إدارة كل إقليم الإشراف على عمل الحكومة المحلية مثل الشرطة والسجون والصحة العامة والزراعة والتعليم دون المستوى الجامعي والإعلام والتنمية الصناعية ونشاط التعاونيات واسترداد ومراقبة الأسلحة والتصدير والاستيراد والجمارك والطرق والمواصلات داخل الإقليم والمحاكم والخدمة العامة.(42)

ناقشت لجنة الإثني عشر هذا المقترح وسعت إلى إيجاد قاسم مشترك مع مقترح الحزب الوطني الاتحادي . وبعد مناقشات مضنية تم التوصل إلى اتفاق بشأن توزيع المصادر المالية وتقاسم السلطات بين الحكومة المركزية والأقاليم المقترحة . وقامت اللجنة في26 يونيو 1966 بتسليم تقريرها الختامي إلى رئيس الوزراء.

***

الهوامش

1- خطاب أقري جادين في مؤتمر المائدة المستديرة ، 15 إلى 26 مارس 1965 . انظر الملاحق.
2 - المصدر نفسه .
3 - المصدر نفسه.
4 - المصدر نفسه .
5- غوردون مورتات مايان : خطاب جبهة الجنوب في مؤتمر المائدة المستديرة ، 16 مارس 1965 ، الخرطوم.
6 - المصدر نفسه.
7 - المصدر نفسه.
8 - وليم دينج : خطاب حزب سانو في مؤتمر المائدة المستديرة ، 16 مارس 1965 .
9 - المصدر نفسه.
10- محمد أحمد عبد القادر : مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة جنوب السودان 1965-1966، الأقليات في القانون الدولي ، الجزائر 2001 ، ص 375-374 .
11- المصدر نفسه ، ص 376 .
12 - المصدر نفسه.
13 - خطاب جبهة الميثاق الإسلامي في مؤتمر المائدة المستديرة ، 16 مارس 1965 .
14- المصدر نفسه.
15- وثائق مؤتمر المائدة المستديرة . خطاب إسماعيل الأزهري. وثيقة رقم /1/19/219 .
16- راجع تقرير لجنة القاضي توفيق قطران حول الأسباب الإدارية للاضطرابات في المديريات الجنوبية .
17 - خطاب إسماعيل الأزهري . وثائق مؤتمر المائدة المستديرة ، مصدر سابق.
18 - المصدر نفسه.
19 - المصدر نفسه.
20- خطاب عبدالخالق محجوب أمام مؤتمر المائدة المستديرة.
21- Beshir M.O.,The Southern Sudan:From Conflict to Peace, London 1975,p156.
22 - جريدة الميدان ، العدد 72 بتاريخ 14 أبريل 1955 .
23- خطاب عبدالخالق محجوب، مصدر سابق.
24 - اقتراحات الأحزاب الشمالية لتسوية قضية الجنوب المقدمة لمؤتمر المائدة المستديرة
25- راجع :أوليفر ألبينو : جنوب السودان ، مصدر سابق، ص61

26 - راجع قرارات مؤتمر المائدة المستديرة بشأن قضية الجنوب .

27- اقتراحات الأحزاب الشمالية في المائدة المستديرة ، مصدر سابق.

28- المصدر نفسه.

29 - المصدر نفسه.

30 - مقترحات حزب سانو وجبهة الجنوب المقدمة لمؤتمر المائدة المستديرة .

31- المصدر نفسه.

32 - المصدر نفسه.

33 - المصدر نفسه.

34 - المصدر نفسه.

35- قرارات مؤتمر المائدة المستديرة بشأن قضية الجنوب ، في الفترة من 16 إلى 29 مارس 1965.

36-Beshir M.O.,The Southern Sudan,Op.cit.

37-المصدر نفسه.

38 - راجع مذكرة رئيس لجنة الاثني عشر حول مقترحات جبهة الجنوب واعتراض جبهة الميثاق عليها ، بتاريخ 1 سبتمبر 1965 .

39 - خطاب محمد أحمد محجوب، رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية، يونيو 1966 .

40- المصدر نفسه.

41- محمد عمر بشير، مصدر سابق ، ص 17 .

42- محضر جلسات لجنة الإثني عشر ،الجلسة رقم ٤٠ المنعقدة بتاريخ 6 مارس 1966 .



الفصل الرابع

حَرَكَةُ الأنْيَانْيَا: العَوْدَةُ للسِّلاحِ

السلام لايعني وقف الحرب فحسب ...إنه فضيلة ، واستعداد ذهني، ونزوع نحو الخير و الثقة و العدل.

سبينوزا

سانو وجبهة الجنوب في الفترة بعد مؤتمر المائدة المستديرة:

بتقلد محمد أحمد محجوب رئاسة الوزراء استقبل السودان فترة سادتها الاضطرابات شمالاً وجنوباً . ومحمد أحمد محجوب لم يخف استهجانه لعمل لجنة الإثني عشر بل عمل كل ما في وسعه لوأدها. ومما سهل إتمام مهمته أن الأحزاب السياسية الشمالية كانت منغمسة في بناء تحالفاتها السياسية لخوض الانتخابات، ولم تعد قرارات مؤتمر المائدة المستديرة أو لجنة الإثنى عشر بين اهتماماتها المقدمة. وكان لقرار إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية في شهر أبريل 1965 أثراً سلبياً في مضمار إعادة ترميم الثقة بينها ومواطني الجنوب. وفي ظل مقاطعة الأحزاب الجنوبية للانتخابات العامة بسبب توتر الأوضاع الأمنية، تكالبت الأحزاب السياسية الشمالية، خاصة حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي، للفوز بمقاعد المديريات الجنوبية الأربع عشرة. وبسبب ذلك نشبت أزمة سياسية ودستورية عميقة انتقلت إلى المحكمة العليا للفصل فيها . وقد قضت المحكمة العليا بمشروعية نتائج الانتخابات في المديريات الجنوبية. ونتيجة لذلك تم اعتماد فوز عدد من مؤيدي أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي ممن حصلوا على بضع عشرات من أصوات ناخبي الجنوب. وفاز بعض النواب من مواطني الشمال بدون منافس. وقد أظهر هذا التهافت من قبل الأحزاب الشمالية أنها لا تكترث كثيراً لضرورة تمثيل المواطنين الجنوبيين بصورة تعكس رغباتهم السياسية.

أما حزب سانو فقد تباعدت الشقة بين جناحيه في الداخل والخارج. فبعد عودة أقري جادين من مؤتمر المائدة المستديرة قررت لجنتهم التنفيذية في أغسطس 1965 التخلي عن اسم سانو، تفادياً للخلط و التضارب الناجمين عن وجود حزبين منفصلين يحملان نفس الاسم.(1)

وهكذا حقق سانو بالداخل نجاحاً معنوياً وسياسياً لا يستهان به بعد أن انفرد باسم سانو الذي تبنته المعارضة الجنوبية خارج السودان في عام 1962 . وفي خضم انغماس الأحزاب في سياق اقامة التحالفات السياسية بعد انتخابات 1966 أقدم حزب سانو على تأسيس تحالف سياسي مع حزب الأمة (جناح الصادق المهدي)، الذي انشق عن الحزب الأم برعاية عمه إمام الأنصار، الهادي المهدي. وقد سعى هو و وليم دينج للتغلب على حالة الضعف الناجمة عن آثار الانقسام الذي واجهه كل منهما على نحو مختلف. فبينما سعى

وليم دينج إلى الاستفادة من الارتباط بحليفه الجديد في الاستقواء على جبهة الجنوب التي عززت مواقعها بين الطلبة والموظفين الجنوبيين في العاصمة، تطلع الصادق المهدي إلى تقديم نفسه كزعيم سياسي منفتح على حقائق الوضع السياسي، خاصة في جنوب السودان وعلى تأكيد مقدرته على كسب ثقة القادة السياسيين الجنوبيين وحل مشكلة جنوب السودان. ولكن تحالف وليم دينج/الصادق المهدي لم يحقق تقدماً بسبب تصاعد أوار الحرب في جنوب السودان. ووتزايد الاستقطاب السياسي في الجمعية التأسيسية، ومحمد أحمد محجوب الذي تولى رئاسة الوزراء لم يبد ميلاً لتسوية مشكلة الجنوب بطريقة سلمية. وكان يؤمل في استئصال شأفة حركة التمرد بانتهاج سياسية القبضة الحديدية. ويذكر بعض المؤرخين من جنوب السودان أن محمد أحمد محجوب، بوصفه وزير للخارجية في عام 1956 قد صرح بأن الجنوبيين لا يفهمون إلا سياسة الحديد والنار. بالرغم من أن هذا التصريح لم يرد في أي مرجع يعتد به.

وكأن كل تلك الاضطرابات لم تكن كافية لزعزعة استقرار الوطن، الذي أنهكته الحرب، تفجرت أزمة سياسية داوية بسبب مقتل وليم دينج رئيس حزب سانو في كمين نصبته مجموعة من أفراد القوات المسلحة المرابطين في منطقة الحادث. والانطباع السائد أن أولئك الجنود قد تلقوا الأوامر من قيادة القوات المسلحة. وقد طالت الاتهامات بعض منافسي وليم دينج في قيادة أحزاب جنوبية أخرى. وفي هذا الصدد أوردت بعض المصادر اسم السياسي الجنوبي، وسكرتير جبهة الجنوب، بونا ملوال. وقد كان مقتل وليم دينق وبعض مرافقيه جريمة سياسية في المقام الأول لم يشهد السودان مثيلاً لها من قبل. غير أن لجنة التحقيق التي كونتها الحكومة انتهت إلى أن الحادث لم يكن متعمداً ، ولم تر ثمة ضرورة لمساءلة جنائية. وهكذا أسدل الستار على حياة رئيس حزب سانو. وكان موته بحق فصلاً مخزياً في تاريخ السياسة السودانية والمؤسسة العسكرية والقضاء السوداني والجمعية التأسيسية التي تقاعست عن مسئوليتهافي ضمان نزاهة التحقيق. فقد استخفت هذه الجهات بالمسئولية الملقاة على عاتقها. وكما يتوقع المرء فقد خلفت هذه الجريمة جرحاً غائراً في علاقات الشمال والجنوب، التي لم تكن بحاجة إلى مزيد من الاضرار والإحن.

وقد فقد حزب سانو بمقتل وليم دينج قائده السياسي. ولم يستطع فيما بعد سد الفراغ الذي خلفه. وافتقد الجنوب واحداً من أكثر أبنائه حنكة وتصميماً على حل مشكلاته. وكان مقتل دينق في ذات الوقت خسارة سياسية فادحة لحليفه الصادق المهدي الذي حرص على تقديم نفسه باعتباره زعيماً قومياً استطاع أن يمد جسور التفاهم مع أبرز القادة السياسيين في جنوب السودان.

أما حزب سانو بالخارج بعد تخليه عن هذا الاسم فقد استشرف عهداً مليئاً بالاضطرابات والانقسامات الداخلية الحادة . ففي شهر يونيو 1965 قرر جوزيف أدوهو والأب سترنينو وجورج كواني وبنكراسيو أوشنق وماركو رومي وازبوني منديري وآخرون الانفصال عن المجموعة التي يقودها أقري جادين، وأعلنوا تأسيس حركة تحرير أزانيا وكان هدفها المعلن هو تحرير(انفصال) جنوب السودان. وقد سعت حركة أزانيا إلى تنظيم زيارات لصحفيين أجانب للوقوف على بعض معسكراتها وإظهار قدرتها القتالية. واسم أزانيا هذا عرفت به مملكة في شرق إفريقيا قبل نحو 4000 سنة.إلا أن بعض قادة التنظيم الناشيء أبدوا اعتراضاً على اسم أزانيا باعتباره لايمت إلى الواقع في جنوب السودان في شيء. (2)

وفيما بعد أ فلحت جهود الوسطاء الجنوبيين و في مقدمتهم هيلري باولو لوقالي عن جبهة الجنوب في رأب الصدع بين المنظمات السياسية والعسكرية التي تفرقت بها السبل. وتمكن هؤلاء من إقناع أقري جادين وجوزيف أدوهو بتجاوز خلافاتهما . فعاد الرجلان واتحدا في ديسمبر 1965 في منظمة جديدة أطلقوا عليها اسم جبهة تحرير السودان الإفريقي . Sudan Africa Liberation Front

تولى فيها جوزيف أدوهو منصب الرئيس ونال أقري جادين منصب نائب الرئيس. هذه التسوية لم تحظ تماماً برضاء أقري جادين فقرر أن ينأى بنفسه عن المنظمة الجديدة. وانضم إليه أوليفر بتالي البينو وفي أجواء الاضطراب التي أعقبت تفكك حزب سانو (خارج السودان) قامت مجموعة أخرى من أعضائه السابقين بتكوين تنظيم آخر أطلق عليه اسم المقاتلين السودانيين الأفارقة من أجل الحرية Southern African Freedom Fighters 'Union of Conservatives (SAFFUC) .

إلا أن هذا التنظيم لم يفلح في خلق قاعدة جماهيرية جديرة بالاعتبار. وسرعان ما تناثر أعضاؤه في تنظيمات أخرى. ولم يكن ذلك هو آخر الفصول في مسلسل الانقسامات والتشرذم في حزب سانو (خارج السودان). ففي شهر أغسطس 1967 أقدم غوردون مورتات واركانجلو باري وانجي وايليا لوبي ، وهو عضو سابق في البرلمان السوداني ومن أوائل ضباط الشرطة الجنوبيين على عقد مؤتمر واسع في (انقودري في شرق الإستوائية) وأصدروا مناشدة تدعو إلى حل كل التنظيمات السياسية والعسكرية الجنوبية داخل السودان وخارجه، وإنشاء منظمة جامعة باسم (حكومة جنوب السودان المؤقتة) -South-ern Sudan Provisional Government

وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتطرق فيها المنظمات السياسية الجنوبية إلى تكوين حكومة، تكون بمثابة الخطوة العملية الأولى في مسعاهم لوضع مطلب الانفصال موضع التنفيذ. وكما هو متوقع سارعت أحزاب سانو وجبهة الجنوب برفض ذلك الاقتراح، ولم يتوانو في خوض الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عام 1968 وتواصل استشراء حالة الانقسام بين الحلفاء القدامى فأعلن أقري جادين الذي أصبح رئيساً (لحكومة جنوب السودان المؤقتة) استقالته بسبب احتجاجه على ما أسماه هيمنة مجموعة أبناء الدينكا عليها. ولم تصمد الحكومة المؤقتة بسبب التناحر القبلي والغيرة والتناقضات الشخصية. فقام غوردون مورتات وماركو رومي بإعلان تأسيس (حكومة النيل المؤقتة). وهذه بدورها لم تسلم من عدوى الانقسامات بعد أن تفاقم الصراع بين غوردون مورتات واميليو تافنج الذي شغل منصب رئيس هيئة أركان حركة الأنيانيا. فقام تافنج بمعاونة فريدريك ماقوت، أحد كبار قادة الأنيانيا، وهو كذلك نقيب سابق في الجيش السوداني، بتكوين (حكومة أنيدى الثورية) Anidi Revolutionary Government و لم تكن هذه المنظمة بدورها بمنجى من الزوال . بينما قامت في غرب الإستوائية وبمحاذاة منطقة نهر الكنغو حكومة نهر سو الثورية ويطلق عليها أحياناً اسم (جمهورية سو).

في هذه الأثناء افتقدت الحركة السياسية في جنوب السودان رمزاً آخراً من أهم رموزها وقادتها، ففي عام 1967 اغتيل الأب سترنينو لوهري في ظروف غامضة في يوغندا. وبالرغم من أن بعض أصابع الاتهام توجهت إلى رفيق دربه وحليفه ثم غريمه في وقت لاحق جوزيف أدوهو. إلا أن أياً ممن أثاروا هذا الاتهام ضد جوزيف أدوهو لم يتمكن من تقديم الأدلة الموضوعية على ذلك. ومثل هذه الاتهامات التي تلقى على عواهنها في حمية الصراعات السياسية والمنازعات الشخصية لا يمكن أخذها على محمل الجد.

ولم يكن مصير جوزيف أدوهو نفسه أحسن حالاً. فقد احتدمت التناقضات بينه وحليفه السابق ازبوني منديري. وبسبب ذلك تراجع الفرقاء للاحتماء بأبناء قبائلهم. عاد أدوهو إلى أحضان قبيلة اللاتوكا في شرق الإستوائية، أما منديري الذي عُرفت عنه حدة الطبع فسرعان ما أصطدم مع أبناء قبيلته المورو. فلاذ بالهرب طلباً للنجاة خارج السودان. ولم يعد له ذكر في شؤون السياسة المتعلقة بجنوب السودان حتى أقدم جوزيف لاقو على تعيينه رئيساً لوفد الأنيانيا في محادثات أديس أبابا. وتجرع أدوهو من نفس الكأس التي سبقه إليها منديري ، فقد سعى للاستقواء بأبناء قبيلته اللاتوكا في شرق الإستوائية . وبسبب نزعته المفردية انقلب عليه أبناء قبيلته، وابتعد عنه حليفه لسنوات عديدة الأب

سترنينو لوهري. وبعد صراع ومعاناة في الحبس تمكن أدوهو من النفاد بجلده إلى خارج السودان. وأعلن أدوهو بأن السياسيين قد فشلوا في تحقيق أهداف مواطني الجنوب وتحتم عليهم التراجع وإخلاء الساحة للعسكريين في حركة انيانيا. ولم يعد له أثر في مجريات الأمور إلا تحت قيادة جوزيف لاقو الذي قام تأسيس (حركة تحرير جنوب السودان).

جوزيف لاقو يوحد حركة الأنيانيا

في النصف الثاني من عام 1968 بدا جلياً أن المنظمات الجنوبية المتصارعة، قد استنفذت طاقاتها، ولم يعد لأي منها تأثير جدير بالاعتبار. وجرت تحولات عميقة في السودان بانتقال السلطة إلى مجموعة من ضباط القوات المسلحة في 25 مايو 1969 وقامت بخطوات سياسية وجدت قبول أقسام واسعة خاصة بين الجنوبيين المقيمين في الشمال وأقسام من المقيمين خارج السودان. وبدا جلياً أن الحركات المسلحة المتنافسة غير قادرة على مواكبة التغيرات السياسية داخل السودان، و مواجهة الضغط العسكري الذي تكثف على أيدي الحكومة العسكرية برئاسة جعفر محمد نميري. وتهيأت بذلك ظروف مواتية للإسراع بأعادة توحيد الحركات العسكرية المبعثرة تحت راية موحدة. وكان جوزيف لاقو أكثر القادة العسكريين استعداداً لانتزاع المبادرة من قبضة الزعماء السياسيين المتناحرين. وقد أقدم على هذه الخطوة الحاسمة في مايو 1968، بمساندة مجموعة من السياسيين الجنوبيين وبعض رجال الكنيسة الأوربيين. كذلك كان الدبلوماسيون ورجال المخابرات الإسرائيلية في يوغندا لا يخفون رغبتهم في أن يروا جوزيف لاقو في قيادة حركة الأنيانيا. وقد تضافرت هذه العوامل لدعم تطلعات جوزيف لاقو. وهكذا قام بأعلان تأسيس حركة تحرير جنوب السودان. وهدفها الرئيس هو تحقيق الانفصال لجنوب السودان. وقد تهيأت لجوزيف لاقو مقومات شخصية للاضطلاع بهذه المهمة التاريخية بفضل قدراته العسكرية، وخبرته كنقيب سابق في الجيش السوداني. وسرعان ما استطاع كسب تأييد مجموعة من السياسيين الجنوبيين المخضرمين. وفي أكتوبر 1968 قام لاقو بتكوين لجنة تنفيذية مؤقتة لحركة تحرير جنوب السودان من الآتية أسماؤهم:

- العقيد جوزيف لاقو- قائد الحركة
- جوزيف ادوهو - مستشار سياسي
- أزبوني منديري - منسق عملية إمدادات الأسلحة من الكنغو
- ايسابانا مولا - منسق عام للاتصالات (3)

وتكونت النواة الأولى للحركة من أبناء قبائل الأشولي والمادي وأعداد قليلة من أبناء قبيلة اللاتوكا. وفي مرحلة لاحقة حظي بتأييد قادة الزاندي. علماً بأن اللواء لاقو ينحدر من قبيلة المادي التي تعتبر من القبائل الصغيرة في جنوب السودان.

وبهذا دخلت الحركة السياسية والمسلحة في جنوب السودان أهم مراحل تطورها، خاصة بعد أن قامت حكومة جعفر نميري بحل كل الأحزاب السياسية، ولم يعد لحزب سانو وجبهة الجنوب ثمة تأثير منظم على مجريات التطور السياسي والدستوري في السودان. وعادت الأنظار تتجه إلى حركة الأنيانيا وحركة تحرير جنوب السودان بعد توحيدها . وانتقلت إليها المبادرة السياسية فيما يختص بجنوب السودان وحقها غير المتنازع في تمثيله. ويعود الفضل الأكبر للواء جوزيف لاقو في إعادة الوحدة ورفع الروح المعنوية للمقاتلين والسعي إلى ترقية تدريبهم وتزويدهم بالأسلحة. وقبل كل ذلك كان اللواء لاقو قائداً حربياً جسوراً وواسع الأفق والذكاء

والحزم. وتمكن من إعادة بناء هياكل الحركة على مستوى القيادة العسكرية والسياسية التي تركزت في أيديه ، وقضى بذلك على الإزدواجية والتنازع الذي ساد بين القادة السياسيين والعسكريين. وللمرة الأولى سادت حالة من الإخاء والتعاون بين القبائل المنضوية في الحركة.

وكان اللواء جوزيف لاقو بحكم خلفيته العسكرية النظامية يستصحب نظرة (إصولية) في فهم متطلبات الإستراتيجية العسكرية لحركته وضرورة إتقان التدريب والتسليح والتكتيكات الملائمة. وفى هذا الصدد ذكر في مقابلة مع الكاتب الياس نيام ليل مايلي:

"كنت أرى بأن المهمة الأولى تتعلق بتدريب المقاتلين وتسليحهم. وبعد ذلك نشرع في العمليات الحربية. وكان رأيي بأن الأمر سيكون سابق لأوانه لمهاجمة العدو، بسبب تدني مستويات التدريب الملائمة . ولكن السياسيين في حركتنا كانوا يتعجلون الخطى ويتحرقون لمهاجمة العدو بصرف النظر عن ضعف الإعداد الحربي لمقاتلينا."(4)

وقد أتاح اللواء لاقو للفصائل المختلفة أن تعود لخوض الحرب في مناطقها بغرض تأمين دعم الأهالي ولمعرفتهم بشعاب مناطقهم وشعورهم بالألفة بين أهليهم. وكان للدعم الحربي الذي بدأ الإسرائيليون في إسقاطه في المناطق الواقعة تحت نفوذ حركة تحرير جنوب السودان نتائج سريعة . كذلك مارس الخبراء العسكريون ضغطاً مباشراً على بعض فصائل أنيانيا للانخراط في صفوف حركة تحرير جنوب السودان. وقامت إسرائيل بتدريب مجموعة من ضباط الحركة(5)

واستطاع لاقو أن يحقق تقدماً كبيراً بجذب معظم قبائل أعالي النيل إلى صفوف حركته. وهكذا أصبح بحلول سنة 1969 القائد الأوحد للحركة السياسية والعسكرية في جنوب السودان. وفى هذا الصدد لابد من الإشارة إلى الدور المباشر الذي قامت به دول الجوار، خاصة يوغندا وزائير وكينيا بفتح قنوات الاتصال بين حركة تحرير جنوب السودان والهيئات التبشيرية المسيحية العاملة فيها.

وكانت أولى الخطوات التي أقدم عليها العقيد جوزيف لاقو أن أعلن إنشاء القيادة العليا المؤقتة لحركة تحرير جنوب السودان من الآتية اسماؤهم :

العقيد جوزيف لاقو - القائد العام

العميد جوزيف أكون - قائد الفرقة الثانية - أعالي النيل

العقيد فريدريك ماقوت - الفرقة الأولى- الإستوائية

العقيد عمانويل اوبور - الفرقة الثالثة - بحر الغزال

القيادة : المدنية:

إيليا لوبي - قائد الإشراف السياسي

اليسابانا مولا - مشرف سياسي في الإستوائية

انتيباس ايي - المشرف السياسي في أعالي النيل

ديشان أوجوي - مفتش البوليس

مفتش بحر الغزال - شاغر

ممثلو الحركة خارج السودان:

مادينج دي قرنق - ممثل الحركة في لندن

لورنس وول وول - ممثل الحركة في باريس

دومنيك محمد - ممثل الحركة في واشنطن

انجلو فوقا - ممثل الحركة في شرق إفريقيا (كمبالا)

جوب اديير - ممثل الحركة في أديس أبابا

وقد توسعت صفوف حركة الأنيانيا وارتقى مستوى تسليحها وتدريبها. وهنالك تقديرات متفاوتة حول عدد أفراد الأنيانيا، ويرجح البعض أن عدد أفرادها تراوح مابين12 إلى 15 ألف مقاتل. وبعد أن استتب الأمن نسبياً في معظم أنحاء جنوب السودان، شرعت

الإدارات المدنيـة في حـركـة الأنيـانيـا فـي تقديم قـدر من الخدمـات الضـرورية .واسـتطاعت الحركة فتح 200 مدرسة ابتدائية في منطقتي جوبا وياي، وأعيد الإنتاج بكميات متواضعة بداية في مجمع مشروع الزاندي، وجرى إنتاج الصابون وبعض المواد المنسوجة، وأقيم مركز صحي وحوالي 15 مركـز غيـار في غرب ووسط الإسـتـوائيـة، وشرعت الحـركـة في تـنظيم النشـاط التجاري والأسواق وبنا ء أشكال أولية من الإدارة المدنية ،خاصة في مناطق قبيلتي المورو والباريا. ولعب أزيوني منديري دوراً كبيراً في تنظيم الإدارة المدنية.

الحزب الديمقراطي لجنوب السودان:

فى خـضـم الاضـطرابات الـسـيـاسـيـة وتصـاعـد الحـرب فـي جنوب الـسـودان، وتزايد الاسـتـقطاب بين الأحزاب الـسـيـاسـيـة الجنوبية، بادرت مـجـموعـة من الجنوبيين المقيـمين في العاصـمة على وجه الخصوص بتكوين وتنظيم حزب سياسي. أطلقوا عليه الحزب الديمقراطي لجنوب السـودان. وبـالرغم من أن هذا الحزب ، منذ بداية تكوينه إلى أن إندثر، لم يفلح في جـذب أقـسـام واسـعـة مـن الجنوبيين إلا أنه بالنظر إلى واقع جنوب الـسـودان، اسـتطاع أن يغرس بذرة سياسيـة تزايدت أهميتها في التطورات اللاحقة في جنوب السودان. يضـاعف من ضـرورة التطرق إلى الحـزب الديمقـراطي لجنوب الـسـودان، أنه قـد بادر بـتـبـني شـعـار السـودان الموحد. ولهـذا السـبب عينه لم تتوان الأحزاب الجنوبيـة الأكثر شعبيـة إلى دمغه بأنه نـسـخة أخرى من الحزب الـشـيـوعي الـسـوداني، ويهدف إلى (بيع) الجنوب ومـواطنيـه لشـمـال الـسـودان. وتلك التـهـمـة في ظروف تصـاعـد الحرب وآلامـهـا لا تحـتـاج إلى مزيد من الوقـود لتسري مثل سريان النار في الهشيم.

صـدر برنـامج الحـزب الديمقـراطي لجنوب السـودان في عـام 1966 ، وجـا ء الـسـواد الأعظم من أعـضـائه مـن بين المواطنين الجنوبيين المنضـوين تحت لـوا ء الحـزب الـشـيـوعي السـوداني أو التنظيمـات النقابيـة المتحالفـة معـه، بالرغم من ذلك فقد حرص برنامج الحزب منذ البداية على دفع ظلال الشبهة المتداولة بأن الحزب الديمقراطي لجنوب السودان هو الحزب الشـيـوعي الـسـوداني مـتـخـفـيـاً. وذهـب البرنـامج إلى القـول بأن "الدراسـة الموضـوعـيـة في الجنوب ترينا أن الحزب الشيوعي لـيـس ضـرورياً، وذلك لعدم وجود التناقضـات الاقـتـصادية الأسـاسـيـة بين فـئـات الـسكان المختلفـة في الجنوب. بل إن الفـئـات المخـتـلفـة مـثـل الزراع والعـمـال والمثـقـفين وغـيـرهم من سكان المدن يعـيـشـون في مـسـتـوى اجـتـمـاعي مـتـقـارب ويواجـهـون مـشـاكل مـشـتـركـة."(6) وفي هذا الـصـدد يجـادل البـعض بـأن برنامج الحـزب الديمقـراطي لجنوب الـسـودان ربما أقـدم على تبني اسم جديد. بينمـا ظل برنامـجه مطابقـاً

لاستنتاجات الحزب الشيوعي السوداني، ولآراء القيادي الشيوعي جوزيف قرنق حول مشكلة الجنوب ، كما صاغها في كتيبه بعنوان: (أزمة المثقفين الجنوبيين)

The Dilemma of the Southern Sudanese Intellectuals:Is It Justified?

وكان المؤرخ المعروف محمد سعيد القدال صريحاً ومباشراً في إشارته إلى أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن يمكن طرحه على النحو التالي : إذا لم تتغير البرامج والوسائل فما جدوى الانفصال عن الحزب الأم . وقد نشأت قبل ذلك حلقات شيوعية في غرب الإستوائية عند منتصف الخمسينات، وأصابت نجاحاً نسبياً في مسعاها بسبب حسن استقرائها وانسجامها مع متطلبات ذلك الوقت.

الحزب الديمقراطي لجنوب السودان قد تأسس في عام 1964 ليكون منبراً انتخابياً للشيوعيين في الجنوب.(7) وكان هدفه الرئيس إقامة محور معارض لحزبي سانو وجبهة الجنوب الداعين إلى الانفصال تارة (سانو بالخارج) أو إلى منح المديريات الجنوبية حق تقرير المصير(جناح سانو بالداخل) أو التأرجح بين هذين المطلبين كما هو الحال بالنسبة لحزب جبهة الجنوب، أو حزب الوحدة السوداني الذي تبنى الدعوة إلى الإبقاء على نظام الحكم المركزي. في المقابل كان موقف حزب الجنوب الديمقراطي يختلف عن كل هذه الأحزاب الجنوبية بتبنيه منهج تحليل ماركسي لدراسة مشاكل الأقليات القومية في السودان. وتطرق إلى تحليل واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الجنوب والعوامل التاريخية التي أدت إلى اختلال مستويات التطور الاقتصادي بين شمال السودان والمديريات الجنوبية. ويخلص البرنلمج إلى أن التناقض الرئيس يتجسد في تضارب مصالح الشعب السوداني و من بينها قوميات الجنوب من جهة، ومصالح الاستعمار بشقيه الحديث والقديم من جهة أخرى. وعارض حزب الجنوب الديمقراطي بجرأة الدعوة للانفصال. أو الحكم الفيدرالي. ودعا إلى منح قوميات الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً يهيىء لنقل السلطة إلى مواطني الجنوب، ويضطلع بتنمية ثقافاتها وأزدهارها. وطالب بالتحام الفئات الديمقراطية على صغر حجمها في الجنوب مع رصيفتها في الشمال. وتطرق البرنامج إلى أن "جوهر مشكلة الجنوب هو النضال من أجل الديمقراطية وبناء حياة أفضل للمواطنين. كما أقر بأن الاختلافات الإثنية بين الشمال والجنوب تضفي على المشكلة طابعاً خاصاً ، وجديرة بالأخذ في الاعتبار الجاد ، فهي تضيف إلى جملة العوامل السياسية والاقتصادية القائمة منذ الاستقلال."(8)

وينظر الحزب الديمقراطي لجنوب السودان إلى مشكلة الجنوب باعتبارها جزءاً من "الصراع العام في البلاد من أجل الديمقراطية والتقدم. وهكذا فإن التوصل إلى حل القضايا الرئيسة التي تواجه البلاد بأكملها هو شرط ضروري لحل مشكلة الجنوب." (9) وبكلمات أخرى يرى الحزب الديمقراطي لجنوب السودان أن حل مشكلة الجنوب يتوقف على حل المشكلات السياسية والدستورية في مركز السلطة . ومن هنا يدعو البرنامج القوى السياسية في المديريات الجنوبية إلى التعاون مع كل الأفراد والمنظمات والطبقات التي تسعى لحل مشكلة السلطة، والاستجابة لمطالب الأقليات القومية في السودان. وفي اتجاه اقتسام السلطة على نحو عادل تبنى الحزب الديمقراطي لجنوب السودان الدعوة إلى صيغة الحكم الذاتي الإقليمي.

ومطلب الحكم الذاتي الإقليمي الذي يمثل ركناً أساسياً في برنامج الحزب الديمقراطي لجنوب السودان يرجع تاريخه إلى الفترة التي سبقت إعلان الاستقلال. وقد تطرق إليه مراراً حزب الجبهة المعادية للاستعمار، حيث طالبت في عام 1954 بحل "مشكلة الجنوب على أساس تطوير التجمعات القومية في الجنوب نحو الحكم المحلي الذاتي في نطاق وحدة السودان."(10) ونفس هذا المطلب دعا إليه جوزيف قرنق في السنوات اللاحقة في صحيفة (ذي سزنرز -الجنوبي) التي أصدرها مع عدد من الشيوعيون من المديريات الجنوبية عند مطلع ستينات القرن الماضي. وتبلورت هذه المطالبة على نحو أكثر تفصيلاً في أعقاب مؤتمر المائدة المستديرة في مارس 1965 في صحيفة التقدم (أدفانس) التى تولى جوزيف قرنق رئاسة تحريرها.

وقد كان التعبير الأكثر وضوحاً في المطالبة بمنح المديريات الجنوبية حق الحكم الذاتي الإقليمي ، ما قاله سكرتير الحزب الشيوعي السوداني عبد الخالق محجوب خلال جلسات مؤتمر المائدة المستديرة في سياق تناوله للجذور التاريخية لمشكلة الجنوب، تتحد رؤى الأحزاب الجنوبية الرئيسة في تعديد مخازي فترة الحكم الإستعماري في الجنوب، والضيم الذي أصابهم على أيدي الأحزاب التي تعاقبت على الحكم بعد الاستقلال إلا أنها بدون استثناء يذكر تلجأ إلى أقصر الطرق لحلها بالدعوة للانفصال. و برنامج حزب الجنوب الديمقراطي رغم محدودية تأثيره يتقصى بجرأة ومنهج سياسي متميز واقع التخلف . فيذهب البرنامج إلى أن هذه الأوضاع سادت "نتيجة لقوانين التطور غير المتوازي للأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، ونتيجة للتطور الرأسمالي غير المتوازي. وزيادة على هذا فإن السلطة في البلاد منذ عام 1954 ظلت بشكل متواصل بين أيدي ممثلي القوى

التقليدية في الشمال. وبسبب ضعف رأس المال الوطني خضعت البلاد لرأس المال الأجنبي ولقوانين التطور غير المتوازي" (11) وفي حيز الممارسة الديمقراطية يرى البرنامج بأن الأحزاب التقليدية (الوطني الاتحادي ، حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة) وممثلوها البيروقراطيون المدنيون والعسكريون ظلوا ينظرون للجنوب من منطلق الوصاية و الاستعلاء ويوجهون كل وسائل العنف المتاحة لاضطهاد سكانه و دفعهم إلى حافة اليأس و اللجوء إلى العنف السياسي. وحتى تلك العناصر الجنوبية المتحالفة مع هذه الأحزاب لم تسلم من ذلك الاضطهاد. ولم تنل منهم معاملة الند للند.

وعلى ضوء ذلك يخلص برنامج الحزب الديمقراطي الجنوبي إلى الآتي :

أولاً: إن جوهر مشكلة الجنوب هو النضال من أجل حياة أفضل ومن أجل الديمقراطية. والاختلافات العرقية بين الشمال والجنوب تضفي على المشكلة طابعاً خاصاً، هو طابع نضال الأقليات القومية.

ثانياً: على الجنوبيين أن يقفوا ضد الاستعمار الجديد وضد القوى التقليدية في الشمال في آن واحد، إذا كانوا يرغبون في تحقيق مصالحهم . ونفس هذه الواجبات مطروحة أمام الحركة الديمقراطية في الشمال.

ثالثاً: استناداً إلى ذلك فإن مشكلة الجنوب رغم خصائصها المميزة، هي بالضرورة جزء من الصراع العام في السودان من أجل الديمقراطية والتقدم . وهكذا فإن التوصل إلى حل القضايا الرئيسة التي تواجه السودان بأكمله هو الشرط اللازم لحل مشكلة الجنوب. ومحور هذا الصراع هو قضية السلطة المركزية.

ويلقي البرنامج باللائمة كذلك على قيادة الحركة السياسية في المديريات الجنوبية. ويرى بأن الحركة السياسية في الجنوب منذ عام 1950 تنكبت الطريق ولم تحرز تقدماً في مطالبها وإنما "ظلت تفقد أراضيها" (12).

ومن بين الأسباب التي يعددها البرنامج:

(أ) جنوح قيادات الحركة السياسية في الجنوب للتعاون مع الاستعمار أو التعامي عن الدور الذي يلعبه، وعجز تلك القيادات عن أن تتبين أن الاستعمار هو العدو الرئيس لتقدم الشمال والجنوب.

(ب) جنوح القيادات الجنوبية للتعاون مع قيادات الأحزاب التقليدية في شمال السودان، والتغاضي عن أن تلك القيادات هي المسئولة عن تعميق واقع التخلف في

الجنوب بتنفيذ برامج التنمية غير المتوازية ، والتعامل مع جماهير الجنوب من موقع الاستعلاء والوصاية واللجوء إلى العنف.

(ج) الجنوح نحو معالجة مشكلة الجنوب بمعزل عن مشكلات الديمقراطية والتطور الاقتصادي في باقي أنحاء السودان.

(د) التغاضي عن الأسباب الجوهرية لمشكلة جنوب السودان والتمسك بمظاهرها . وفي هذا الصدد لم تقدم القيادات السياسية الجنوبية برامج بديلة لبرامج الأحزاب التقليدية في شمال السودان، حتى تتمكن من جذب المواطنين الجنوبيين للانخراط في نضال سياسي محدد الأهداف. وانحصرت هموم هذه القيادات في الحصول على الغنائم والامتيازات لأفرادها.

ويخلص برنامج حزب الجنوب الديمقراطي إلى أن غياب رأس مال وطني في أيدٍ جنوبية، قد أدى إلى فتح أبواب الجنوب على مصراعيها لهيمنة رؤوس الأموال الجنوبية والشمالية. ولهذا تبرز أهمية انتهاج وسائل تطور غير رأسمالية في كل السودان. وفي مضمار الإصلاح الديمقراطي للدولة يدعو البرنامج إلى استقلال القضاء والخدمة المدنية وبناء جيش وطني، وإلى صياغة دستور وضعي ينص على حياد الدولة في المسائل الدينية حسب المبدأ القائل "الدين لله والوطن للجميع". وأن يكون نشر العقائد الدينية أمراً خاصاً بالأفراد والهيئات وأن لا تحشر الدولة أنفها في ذلك".(13) والسمة الأبرز في برنامج حزب الجنوب الديمقراطي هو دعوته لإدارة الصراع من أجل انتزاع حقوق مواطني الجنوب بالتحالف مع القوى الاجتماعية والسياسية المؤيدة له في شمال السودان. ويدعو إلى بذل المساعي للوصول إلى تسوية سلمية. ويعارض الدعوة للانفصال أو إقامة شكل من أشكال الحكم الفيدرالي في الجنوب باعتبار أن الجنوب يفتقر إلى مقومات ذلك النوع من الحكم. بينما يتبنى مطلب الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد كوسيلة لنقل السلطات إلى مواطني الجنوب. في مواضع عديدة يدعو برنامج حزب الجنوب الديمقراطي إلى مراعاة واقع التعدد الثقافي والديني والإثني والاقتصادي في المديريات الجنوبية وضرورة استخدام اللهجات المحلية في مستويات مجالس الحكم المحلي بقدر الإمكان. ومحاربة مظاهر الاستعلاء الإثني و الثقافي والديني وتأجيج نيران التناحر بين القوميات السودانية والتجمعات القومية. وفي اتجاه تضييق الفجوة في مضمار التنمية يتعين أن تلتزم الحكومة المركزية بدعم ثابت لتنفيذ برامج التنمية البشرية والاقتصادية في الجنوب. ويتضمن البرنامج في طياته قدراً كبيراً من الإحصائيات التي تدلل على غياب العدالة في توزيع الناتج القومي.

وبينما أعلن الحزب الديمقراطي لجنوب السودان عن فتح عضويته لكل المواطنين السودانيين. إلا أنه لم يستطع جذب المواطنين الشماليين إليه باعتباره حزباً جنوبي السمات. كذلك عجز حزب الجنوب الديمقراطى عن بناء قاعدة شعبية واسعة في الجنوب وكذلك بين العمال والموظفين والطلبة الجنوبيين في العاصمة. ولم يحقق نجاحاً يذكر في تقريب شعاراته إلى أفئدة السواد الأعظم من سكان المديريات الجنوبية. ولم يكن لبرنامجه ذلك الألق الذي حظيت به بعض الشعارات التي أطلقها ناشطون شيوعيون من الشمال ممن عملوا في الجنوب في أواسط خمسينات القرن الماضى. وهؤلاء الأفراد كما أشرنا في موقع آخر كان أبرزهم الدكتور مصطفى السيد الذي قدم نموذجاً جاذباً في تقريب الشعارات السياسية العصية إلى أفئدة مواطني غرب الإستوائية. ونجح في بناء كوادر جنوبية جيدة التدريب سياسياً ونقابياً. وقد تمكن أحد هؤلاء الأفراد الجنوبيين الذين انضموا للجبهة العادية للاستعمار واسمه بنجامين وسارا من الفوز في الانتخابات العامة ودخول البرلمان السوداني في عام 1957، بينما خاض قائد الحزب الديمقراطي لجنوب السودان جوزيف قرنق الانتخابات العامة في عام 1967 في مديرية بحر الغزال منافساً لواحد من أعرق السياسيين الجنوبيين ، كلمنت أمبورو. و فاز الأخير الذي خاض الانتخابات عن حزب جبهة الجنوب في ظل علاقات سياسية و تحولات عميقة تختلف عنها في منتصف الخمسينات. وفي كل الأحوال لا يمكن التغاضي عن الآثار التي أثرت تأثيراً سلبياً على أنشطة الحزب الديمقراطي لجنوب السودان من جراء سياسة الحكومات السودانية المتعاقبة و تأجيج نيران الحرب التي أضرت بدعاة السلام والحل الديمقراطي لمشكلة الجنوب. ففي أجواء الحرب والدمار لم يكن يسيراً على الحزب كسب ثقة السواد الأعظم من المواطنين إلى مواقع الثقة والوحدة والمستقبل المشترك بين الجنوب والشمال.

وبعد انقلاب 25 مايو لم يسمح لحزب الجنوب الديمقراطي بممارسة نشاطه علناً لتوسيع دائرة المواطنين الجنوبيين الداعمين للحكم الذاتي الإقليمي، كما تبنته السلطة الجديدة. وذلك بالرغم من تولي جوزيف قرنق منصباً وزارياً في حكومة مايو في شمال السودان منع الحزب الديمقراطي لجنوب السودان من ممارسة نشاطه شبه العلني، وكذلك كان الحال بالنسبة لحزبي سانو وجبهة الجنوب ،إلى أن تم توقيع اتفاقية أديس أبابا وصعودهما إلى مواقع السلطة في المجلس التنفيذي العالي ومجلس الشعب الإقليمي. بل إن سانو وجبهة الجنوب مارسا حجراً على نشاط الأفراد المعروفين بانتمائهم في وقت ما لحزب الجنوب الديمقراطي. فتراجع نشاطه، على محدودية تأثيره، وخاضت بعض عناصره الانتخابات لعضوية مجلس الشعب القومي والإقليمي في مطلع الثمانينات الماضية،

بالرغم من أن حلفائهم الشيوعيين في الشمال قد تبنوا الدعوة لمقاطعة أجهزة الحكم الإقليمية والمركزية.. ومع بداية تصدع اتفاقية أديس أبابا، وتفشي الفساد في أجهزة الحكم الذاتي الإقليمي أخذت أعداد متزايدة من الناشطين السياسيين المعارضين، خاصة في أوساط الشباب في إحياء ارتباطاتها السابقة، تقترب من أفكار الحزب الديمقراطي لجنوب السودان.

في منتصف السبعينات تأسست حركة العمل الوطني المعروفة اختصاراً باسم (نام) المستمد من الأحرف الإنجليزية الأولى لاسم تلك المنظمة. وكان محور نشاطها السياسي والفكري مستمداً من برنامج الحزب الديمقراطي لجنوب السودان و مصادر الفكر الماوي والتروتسكي و الاشتراكية الإفريقية. وبشكل خاص أسهمت كتيبات ومقالات جوزيف قرنق والإشتراكى التنزاني عبدالرحمن بابو، وقادة حركة التحرر الإفريقي، كوامي نيكروما ونيريري، في تمهيد الأرضية الفكرية لهؤلاء الأفراد. ولكنها ظلت طوال فترة نشاطها تعاني من تضارب الرؤى في ما يتعلق بقضية الوحدة مع شمال السودان. بعض الأفراد عارضوا تضمين الدعوة للانفصال في برنامج (نام) بالرغم من أن هذا لم يكن هو التيار الأكثر نفوذاً.. وكموقف مساوم تبنت (نام) الدعوة لبناء دولة اشتراكية في الجنوب أولاً، ومن ثم اتخاذها كقاعدة انطلاق في وقت لاحق للاستيلاء على السلطة في الشمال وتوحيد الشمال والجنوب. وهذا الموقف رغم ما يتسم به من استهانة، إلا أنه برز في وقت لاحق في مانيفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي أصدرته في أغسطس 1983 وانضم إليهم بعض الأفراد من قدامى السياسيين الجنوبيين الناقمين على أجهزة الحكم المركزي والإقليمي.

جبهة الجنوب في معترك التحالفات السياسية السودانية:

اتجه قادة جبهة الجنوب في منتصف خمسينات القرن الماضي إلى ترتيب أوضاعهم السياسية والاستعداد لخوض غمار العمل السياسي . انتخب كلمنت أمبورو رئيساً للجبهة وغوردون مورتات نائباً له. وكلاهما ينحدران من إقليم بحر الغزال، وقد عملا من قبل في الإدارة الحكومية. وانتخب سكرتيراً عاماً للجبهة هيلري لوقالي وهو من أبناء قبيلة الباريا ومن أبكار الجنوبيين الذين تخرجوا من جامعة الخرطوم. ووالده باولو لوقالي سبق أن تولى مناصب عديدة في التنظيمات النقابية للموظفين الجنوبيين، وكذلك الحال في حزب الأحرار الجنوبي في أعقاب مؤتمر جوبا 1947. وهؤلاء القادة الثلاثة لجبهة الجنوب لهم دراية واسعة بالأوضاع السياسية في السودان وقادة الأحزاب السياسية الشمالية. وفي أجواء التحالفات السياسية المضطربة بعد عام 1965 احتفظت جبهة الجنوب لنفسها بمساحة

للحركة أتاحت لها الدخول في تحالفات قصيرة المدى مع الأحزاب ذات الأغلبية السياسية في الجمعية التأسيسية. بينما التزم حزب سانو بقيادة وليم دينج بتحالف ثابت مع جناح حزب الأمة المنشق بقيادة الصادق المهدي. وإجمالاً استطاعت جبهة الجنوب أن تكسب إلى جانبها الأغلبية من بين الموظفين والعمال الجنوبيين في العاصمة. وكانت مواقفها السياسية ذات طابع براغماتي يسعى للتوفيق بين اللهجة المتشددة في مطلب تقرير المصير من جهة والتوافق مع الأحزاب الشمالية داخل الجمعية التأسيسية في قضايا بعينها. وفي بعض الأحيان اتخذت مواقف مستقلة جعلتها هدفاً لانتقادات الصحف الموالية للأحزاب الشمالية الحاكمة. واستفادت جبهة الجنوب كثيراً عندما تم نقل الموظفين الجنوبيين الموالين لها لشغل المناصب الإدارية في الجنوب في إطار ما عرف بسياسة (جنوبة) الوظائف. واستطاعت أن تستثمر نفوذ هؤلاء الموظفين لكسب تأييد الناخبين في الانتخابات العامة سنة 1967 . وكما ذكر أوليفر ألبينو فقد كان الهم الأكبر لقادة جبهة الجنوب "إدارة اللعبة السياسية بحذر شديد مع الأحزاب العربية، حتى لا يضطروا إلى الهجرة خارج السودان كما فعل نائب رئيس جبهة الجنوب غوردون مورتات ومن بعد ذلك لحق به أزبوني منديري."(14)

في خضم حالة الانشطار داخل حزب الأمة فطن الجناح الموالي للإمام الهادي المهدي إلى أن الجناح الآخر بزعامة الصادق المهدي أساء تقدير الوزن الحقيقي للأحزاب الجنوبية بتحالفه مع حزب سانو بقيادة وليم دينق، وبذلك تهيأت فرصة التعاون المشترك بين حزب الأمة بقيادة الأمام وجبهة الجنوب ذات النفوذ الجماهيري الأوسع في الجنوب وبين المواطنين الجنوبيين المقيمين في الشمال بأعداد وثقل سياسي يعتد به. وكان الطرفان على وعي بأهمية ذلك التنسيق لخوض انتخابات الجمعية التأسيسية في عام 1968 . إلا أن هذه العلاقة بين جبهة الجنوب و حلفائها لم تكن على وفاق في كل الأحوال. فرئيس الوزراء محمد أحمد محجوب عن جناح الإمام الهادي المهدي لم يكن متحمساً لتنفيذ توصيات لجنة الإثني عشر الخاصة بالمديريات الجنوبية، ولم يخف حماسته لاستخدام الحسم العسكري لمشكلة الحرب الأهلية. وفي عهده وقعت مجازر بشرية بشعة في مدينتي جوبا وواو. وكانت أكثر الأحداث مأساوية اغتيال وليم دينج وستة من أعوانه يوم 5 مايو 1968، أثناء طوافهم في منطقة رومبيك. وبعد يومين من اغتيال وليم دينق وأعوانه وقع هجوم على منازل عدد من قيادات حزبه في مدينة رومبيك وكان من بين هؤلاء السياسي البارز صمويل أرو، وقد ساد اعتقاد لبعض الوقت بأنه لقي حتفه في ذلك الهجوم، إلا أنه عاش ليروي تفاصيل ما حدث على يد أفراد من القوات المسلحة.

وبالرغم من أن تلك الاعتداءات وقعت بحق أعضاء حزب سانو المناوىء إلا أن جبهة الجنوب استشعرت الأخطار القائمة في ظل قوانين الطوارئ السارية منذ غام 1955 . و كثفت مسعاها للخروج من حالة العزلة السياسية بانضمامها إلى تحالف سياسي واسع ضم حزب الأمة (جناح الإمام) تارة والحزب الاتحادي الديمقراطي تارة أخرى. و تمكنت عبر هذه المناورات السياسية من الحصول على المقعد المخصص للجنوب في مجلس السيادة، فاختير جيرفيس ياك في محل فيلمن ماجوك (من أنصار حزب الجنوب الليبرالي). كذلك شغل أعضاء الجبهة كلمنت أمبورو وهيلرى باولو لوقالى المقعدين الوزاريين المخصصين لها في حكومة محمد أحمد محجوب. وحول جدوى اشتراك جبهة الجنوب في ذلك التحالف يقول أوليفر ألبينو "لقد عانت مشكلة الحرب في جنوب السودان من التعتيم الإعلامي والإهمال المتعمد. وكان على جبهة الجنوب أن تقتحم مضمار العمل السياسي لتؤكد للعالم أن الجنوبيين قد بذلوا كل جهد ممكن للوصول إلى تسوية عادلة لمشاكلهم من خلال المشاركة والحوار السلمي ."(15)

إلا أن ألبينو نفسه يحذر من أن جبهة الجنوب لن يكون باستطاعتها أن تغير من سياسة حلفائها الشماليين، وسوف تتحول هذه المشاركة إلى مادة دعائية تستغلها هذه الأحزاب أمام الرأي العام العالمي، بترويج الادعاءات بأن باب المشاركة السياسية مفتوح على مصراعيه لمشاركة الأحزاب السياسية الجنوبية ولم يعد ثمة مبرر يحملهم على مواصلة الحرب.

بينما رأى قادة جبهة الجنوب أن بناء جسور الحوار السلمي مع الأحزاب الشمالية ضرورة لا غنى عنها، إذا أحسنوا استغلال أجواء الحوار المتاحة لإطلاع الرأي العام في شمال السودان وخارجه بشأن المطالب المشروعة لمواطني المديريات الجنوبية. وقد تبنت الجبهة طرح المطالب التالية:

(أ) رفع حالة الطوارىء. وسحب قوات الجيش من القرى والمناطق النائية إلى حامياتها في المدن الرئيسية. وإعلاء مسئولية الإدارة المدنية ونقل المسئوليات المتعلقة بالقانون والأمن العام إلى أجهزة الشرطة . وجنوبة وظائف قادة الشرطة ونظار المدارس في المراحل فوق الابتدائية وكذلك ضباط الصحة. والإسراع بنقل الموظفين الجنوبيين من مناطق عملهم في المدن الشمالية إلى الجنوب.

(ب) بذل جهود مكثفة وسريعة لانتشال المديريات الجنوبية المتضررة من تفشي المجاعة في أنحائها.

(ج) إقامة مدارس للبنات وإنشاء معهد زراعي في ملكال، وإعادة فتح المعهد الزراعي في يامبيو ومعهد التدريب الفني في جوبا ومركز تدريب المساعدين البيطريين في ملكال.

(د) الإسراع بتنفيذ الاقتراح الذي تبناه مؤتمر المائدة المستديرة بشأن إقامة جامعة في الجنوب والسماح للإفراد والهيئات بفتح مدارس خاصة في إطار البرامج التعليمية المعتمدة بواسطة الحكومة.

(هـ) إقرار سياسة تمنح المواطنين الجنوبيين أفضلية في استغلال الأراضي الزراعية في مناطقهم. (و) إنشاء مجلس اقتصادي للتنمية وإقامة فرع له للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب بوتائر سريعة.

شهدت الفترة الممتدة من مطلع عام 1965 وحتى مايو 1969 جدلاً سياسياً ودستورياً واسعاً أدى إلى الاستقطاب والتشرذم السياسي بسبب ماعرف بالأزمة الدستورية نتيجة إقدام الأحزاب السياسية الشمالية في الجمعية التأسيسية على طرد عدد من أعضائها، نواب الحزب الشيوعي المنتخبين . وقد استشعرت جبهة الجنوب خطورة ذلك القرار الذي قد يطالها إذا ما دارت الدوائر. لذلك تبنت المطالبة بحل المشكلات التالية:

(أ) رفض قرار الجمعية التأسيسية بأسقاط عضوية ممثلي الحزب الشيوعي السوداني في البرلمان ومصادرة نشاطه العام.

(ب) رفض الدعوة لإجراء انتخابات للجمعية التأسيسية في أقاليم الشمال فقط.

(ج) رفض مسودة دستور عام 1967 لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان.

بالرغم من أن جبهة الجنوب والحزب الشيوعي السوداني لم يكونا على ود ولم يسعيا إلى التنسيق بينهما بعد مؤتمر المائدة المستديرة. إلا أن هذا لم يمنع الجبهة من اتخاذ موقف مؤيد لحرية العمل السياسي لكل الأحزاب السياسية، ورأت في قرار الجمعية التأسيسية القاضي بأبعاد نواب الحزب الشيوعي السوداني وحظر نشاطه العلني خطراً على الممارسة الديمقراطية بأكملها. وقد حدثت تلك التداعيات السياسية والدستورية في أعقاب ندوة أقامها طلاب جبهة الميثاق الإسلامي في معهد المعلمين العالي بأم درمان، حيث تحدث أثناءها طالب قدم نفسه باعتباره عضواً في الحزب الشيوعي السوداني. وذهب في تعليقه على موضوع الندوة إلى حد الإساءة إلى زوجات الرسول (ص). وبطبيعة الحال لم تكن الأحزاب الدينية والطائفية لتفوت مثل تلك السانحة لإقصاء خصومهم السياسيين عن

الساحة. وصدرت ردود أفعال عنيفة على تلك الحادثة أدت إلى إصدار القرارات الواردة أعلاه بشأن نشاط الحزب الشيوعي السوداني في الجمعية التأسيسية وخارجها. وبالرغم من أن الحزب الشيوعي قد سارع بأدانة حديث ذلك الطالب، ونفى أن يكون عضواً في صفوفه، وطالبوا بأن تأخذ العدالة مجراها بشأن ما حدث. وقد أصدر المكتب المركزي لجبهة الجنوب بياناً في 15 نوفمبر 1965 حوى المطالب الآتية:

(أ) التحذيرات من خطر إقحام المعتقدات الدينية في الصراعات السياسية، وطالبت بتقديم كل من يعتدي على معتقدات الناس إلى العدالة.

(ب) بالرغم من أن جبهة الجنوب "لا تقيم علاقة متميزة مع الحزب الشيوعي السوداني بسبب كراهيته للجنوب، وتحريضه للرأي العام في الشمال ضده."(16) إلا أن ذلك لا يمنعها من المطالبة بفصل حادثة الطالب المعني عن النشاط العام للحزب الشيوعي السوداني ، خاصة وقد نفى ممثلوه أية صلة له بالحادث.

(ج) أدانت جبهة الجنوب التشجيع الذي أبدته الحكومة للمظاهرات المطالبة بحل الحزب الشيوعي السوداني ، باعتباره مسلكاً مستهجناً. "هذا هو نفس التكتيك الذي تستخدمه الحكومة الائتلافية في تعاملها مع الجنوب ، حيث يجري حرق القرى والممتلكات وقتل المواطنين لمجرد الاشتباه في أن أقاربهم ينتمون لحركة أنيانيا.(17)

(د) تخشى جبهة الجنوب من أن يكون قرار حل الحزب الشيوعي السوداني مدخلاً لمصادرة وتصفية الحريات السياسية والنظام العام . فقد عاود ذلك الحزب نشاطه العلني بعد ثورة أكتوبر التي هيأت الحريات الديمقراطية للجميع، ولا يستقيم عقلاً حله أو جبهة الجنوب أو أي أحزاب أخرى باستغلال الأجواء الديمقراطية المتاحة لتحقيق أهداف غير ديمقراطية. ولهذا السبب استنكرت جبهة الجنوب قرار الجمعية التأسيسية بأصدار قانون يقضي بتحريم نشاط الحزب الشيوعي السوداني، فمثل هذه المكايدات لن تسلم منها الأحزاب الأخرى نفسها في مستقبل الأيام.

وقد حدث استنفار سياسي واسع بين مؤيدي قرار حل الحزب الشيوعي ومعارضي القرار فوقفت جبهة الجنوب في أثناء ذلك بمنأى عن المشاركة إلى جانب أي من طرفي الصراع. ولا يمنع ذلك من تأكيد موقفها بأنها تخشى من أن تؤدي تصفية الحريات الديمقراطية إلى النيل من حقها الدستوري في العمل السياسي إذا ما دارت الدوائر.

كذلك استهلت جبهة الجنوب نشاطاً حثيثاً في معارضة قرار الأحزاب السياسية التي شكلت الحكومة الائتلافية بأجراء انتخابات لجمعية تأسيسية قوامها ممثلو الدوائر الجغرافية

في مديريات السودان الشمالية فحسب. إذ أن عدم استقرار الحالة الأمنية في مديريات جنوب السودان لم يكن مواتياً لإجراء الانتخابات. عارضت الدعوة للانتخابات العامة جبهة الجنوب وحزب سانو في الداخل وكذلك حزب الشعب الديمقراطي. وفي سياق اللقاءات غير المتواصلة بين جبهة الجنوب وحزب سانو (جناح الفريد وول) اتفقا على عدد من الخطوات بشأن الموقف من إجراء انتخابات جزئية لإقامة جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور دائم للبلاد. واتفق الطرفان على أن الظروف الأمنية وعدم الاستقرار في أوضاع العائدين الجنوبيين غير مناسبة لإجراء الانتخابات في الجنوب. ورأوا أن تجرى الانتخابات في الدوائر الستين المخصصة للمديريات الجنوبية في آن واحد. وعارضوا اعتماد 21 من النواب وإعلانهم بأنهم فازوا بالتزكية .

كذلك أقدمت جبهة الجنوب على التعاون مع حزب سانو المنافس لها بشأن الخطوات الجارية لوضع دستور دائم للسودان. وقد اعترضا بداية على عدم ضم اللجنة المكلفة بوضع مسودة الدستور ممثل للأحزاب السياسية الجنوبية. ورأوا بأن مسودة الدستور الدائم يتعين عليها أن تتضمن ضمانات تمكن من الوصول إلى حلٍ دستوري لمشكلة الجنوب. وكان من رأيهم أن تتوافق كل الأطراف على تكوين لجنة وضع مسودة الدستور الدائم بعد التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة لمشكلة الجنوب. وأبدت جبهة الجنوب وحزب سانو مخاوفهما من أن الأحزاب السياسية في الشمال تستعجل الخطى لإجازة دستور ثيوقراطي على هدى مبادئ الشريعة الإسلامية. ورأوا بأن مثل ذلك الدستور لا يتناسب وواقع التعدد الديني والثقافي في السودان. وطالبوا بأن يكون الدستور الدائم ضامناً لحق ممارسة الشعائر الدينية على قدم المساواة لكل الديانات والمعتقدات التقليدية."(18)

و قد أوردت صحيفة (فيجيلانت) المتحدثة بلسان جبهة الجنوب أن لقاءً تم بين حسن الترابي وكل من أبيل ألير عن جبهة الجنوب وشخص آخر عن حزب سانو تطرقوا أثناءه إلى مسودة الدستور الإسلامي المطروحة أمام الجمعية التأسيسية. ونسبت الصحيفة إلى الترابي أنه قال "إذا كانت أوربا الغربية قد استغلت منعتها الحربية لاستعمار إفريقيا، فماذا يمنع الأقطار الإسلامية أن يسعوا لإحلال آرائهم محل الآراء السائدة من قبل .. وليس ثمة ما يعضد مطلب الجنوبيين لتولي المناصب الدستورية العليا في السودان بحسبانهم أقلية." (19) ومهما بدت عليه الآراء المنسوبة إلى الترابي فأنها لم تكن غريبة على مواقفه الممعنة في التشدد الديني في تلك الفترة. كما أنه لم يأبه بنفي ما نسب إليه في صحيفة (فيجيلانت) وتلك الصحيفة بدورها اشتهرت بالنزوع إلى الإثارة وتأليب المشاعر.

في مجرى الأعوام ما بين 1965 و 1968 أصبحت جبهة الجنوب قطب الرحى للمجموعات السياسية التي تعارض إجازة دستور دائم على أساس مبادىء الشريعة الإسلامية. وقد نجح قادة الجبهة في إيجاد نقاط التقاء للعمل المشترك مع حزب سانو واتحاد عام جبال النوبة. إلا أنها لم تفلح في تعبئة المواطنين في جنوب السودان بالوسائل المتاحة لدعم تحركهم. و هذه الظروف بطبيعة الحال مهمة ولا يستهان بها في ظروف جنوب السودان. كما إن القادة السياسيين خارج البلاد وقفوا بمنأى عن كل ما يجرى في الساحة السياسية السودانية لاعتقادهم بأن جبهة الجنوب وسانو بسبب مشاركتهما في الانتخابات والمشاركة في العراك السياسي يجملان وجه النظام القائم، وأن السبيل الوحيد لعمل شيء إيجابي هو العمل المسلح. وفي الجانب الآخر كانت هنالك أحزاب ومنظمات سياسية وأفراد داخل الأحزاب الحاكمة والمعارضة وشخصيات عامة تتأهب لخوض معركة لا تقل ضراوة ضد الدستور الإسلامي. ولكن جبهة الجنوب ، على وجه التحديد، لم ترغب في التحالف معها، و بصفة عامة لم تحسن الأحزاب الجنوبية مسألة بناء تحالفات سياسية لتحقيق أهداف بعينها، وقد آثرت أن تخوض معركتها ضد الدستور الإسلامى منفردة. وفي ظل تبعثر القوى السياسية المعارضة للدستور الإسلامي بدا الطريق ممهداً أمام الأغلبية البرلمانية لأحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي و جبهة الميثاق الإسلامي لإجازة دستور دائم على أساس مبادىء الشريعة الإسلامية، مما حمل نواب جبهة الجنوب و حزب سانو على الانسحاب ومقاطعة جلسات الجمعية التأسيسية . وقد كانت الأزمة الدستورية من العمق بما أدى إلى وصول الأزمة السياسية والدستورية الخانقة إلى طريق مسدود. وهكذا تهيأت الأجواء من جديد لاستيلاء القوات المسلحة على السلطة. ولم يطل الانتظار حتى صباح 25 مايو 1969، حيث قامت مجموعة من الضباط، أطلقوا على أنفسهم اسم تنظيم الضباط الأحرار، بأزاحة الأحزاب السياسية عن سدة الحكم. وهكذا استقبل السودان عهداً جديداً، كانت أولى خطواته تعطيل الدستور المؤقت، وحل الأحزاب السياسية، وكافة مظاهر الممارسة الديمقراطية.



الهوامش

1. Albino, O. *The Sudan* ., op. cit. p 56.

2. Epril, Ceil: *War and Peace in the Sudan* : 1955 – 72, p 93.

3. Ibid., p. 94.

4. Okec, J., op. cit. p. 123.

5. Niyamlell, E. *The Anya Nya Movement*: Essays on Religion, Politics and Education,p 169

6. Okec, J. op. cit. p. 124.

7- برنامج حزب الجنوب الديمقراطى. انظر الملاحق

8- القدال. محمد سعيد : معالم في تاريخ الحزب الشيوعي ،ص 139 ، بيروت 1999 .

9- برنامج حزب الجنوب الديمقراطي. الملاحق.

10- المصدر نفسه.

11- الدورة الثانية لمجلس النواب - الجلسة السابعة، الثلاثاء 23 مارس 1954 .

12- برنامج حزب الجنوب الديمقراطي. الملاحق.

13- المصدر نفسه.

14- المصدر نفسه.

15. Albino, Oliver: *The Southern Sudan* , Op. cit. p. 67

16. Ibid. p.75.

17. The Central Office, Southern Front: Press release No. 32. Nov. 15, 1965.

18. Ibid.

19. A Joint press statement by SANU & Southern Front. Signed for SANU by Andrew Wieu Riak and for the SF by Hilarly Paul Logali. Undated.

20. The Vigilant, 16 October 1966.

الفصل الخامس

الطَّـرِيقُ إلى اتَّفَاقِيَّةِ أديس أبَابَا

الهدف النهائي لكل الحروب هو تحقيق السلام

القديس اوغستين

إعلان الحكم الذاتي الإقليمي:

صدر إعلان الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية في 9 يونيو 1969 أي بعد مرور إسبوعين من وقوع انقلاب 25 مايو 1969، وبالرغم من أن قضية الجنوب كانت في مقدمة هموم المواطنين والحكومات المتعاقبة منذ إعلان الاستقلال، وكذلك من بين أهم العوامل التي أفضت لانقلاب مايو، إلا أن رئيس الوزراء بابكر عوض الله لم يتطرق إليها في بيانه الأول الذي طرح فيه الأسباب التي أدت إلى الانقلاب وعرض برنامج حكومته لحل المشكلات التي أوصلت البلاد إلى طريق مسدود. بينما أسهب في شرح المعالم الأساسية للتحول السياسي و الاجتماعي وتطرق إلى صيانة استقلال القضاء، وتصفية الإدارة الأهلية، وانتهاج طريق للتنمية غير الرأسمالية ومحاربة العطش والأمية.

وبخصوص السياسة الخارجية أعلن رئيس الوزراء بأن قضية فلسطين تمثل المحك في تحديد موقف السودان من بقية دول العالم. وفي هذا الصدد لم يلتفت رئيس الوزراء إلى أن دولاً إفريقية مثل يوغندا وإثيوبيا وكينيا وزائير التي تحادد السودان وترتبط معه بصلات لا يمكن التغاضي عنها تقيم علاقات واسعة مع دولة إسرائيل. ولم يأخذ في الحسبان أن هذه الدول بجانب مصالحها الإستراتيجية مع السودان تستضيف في أراضيها عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين. وبسبب وجود صلات دبلوماسية بين عدد من الدول الإفريقية ودولة إسرائيل ، لم تتمكن منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك من اتخاذ موقف بدعم القضية الفلسطينية. ويذكر أبيل ألير أن "البيانات الصادرة في صباح 25 مايو 1969 لم تتضمن أي إشارة للجنوب، علماً بأن كل أعضاء مجلس الثورة آنذاك، ماعدا المقدم بابكر النور والرائد مامون عوض أبو زيد، سبق أن عملوا في جنوب السودان، ويدركون على أقل تقدير الجوانب العسكرية للمشكلة."(1)

لعل من المفارقة أن رئيس مجلس الثورة ورئيس الوزراء لم يألوا جهداً في بياناتهما الأولى للتأكيد بأن ثورة مايو ملتزمة بتحقيق أهداف ثورة أكتوبر 1964 ، ومعلوم أن من بين أهم الإنجازات التي تحققت آنذاك هي انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة، حيث التأم للمرة الأولى منذ الاستقلال و شمل الأحزاب السياسية الجنوبية والشمالية لتقصي أسباب مشكلة الجنوب والسعي لإيجاد حل سلمي لها. ولكن رئيس الوزراء بابكر عوض الله ، المعروف بانتمائه للقوميين العرب، وبتأييد من بعض أعضاء مجلس ثورة مايو 1969 لم يكونوا على قناعة ببذل جهود حقيقية لحل مشكلة الجنوب حلاً سلمياً، مخافة أن يقف الجنوب إذا

حصل على حكم ذاتي إقليمي أو فيدرالي عقبة في طريق إقامة وحدة عربية، ويعارض نشر ألوية الثقافة العربية الإسلامية في جنوب السودان والدول الإفريقية المجاورة. أما بعض الأعضاء العسكريين في المجلس فكان رأيهم أن حركة التمرد (أنيانيا) كانت في حالة من التمزق والضعف مما يتيح الفرصة المناسبة لاجتثاثها بقوة السلاح ، الذي أخذ يتدفق على السودان بواسطة حلفائه الجدد في بلدان المعسكر الاشتراكي (آنذاك).(2)

ويذكر أبيل ألير أن الأهداف الحقيقية لثورة مايو لم تتضح للجنوبيين منذ الوهلة الأولى. وقد تردد هو في المشاركة كوزير في حكومة مايو الأولى، ورهن مشاركته بالتزام السلطة الجديدة بتنفيذ الخطوات التالية:

1- الإقرار بأن مشكلة الجنوب مشكلة سياسية تفاقمت بفعل الاختلافات التاريخية والفوارق الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

2- إعلان رغبة الحكومة الجديدة في الحل السلمي ونبذ سياسة العنف لحل مشكلة الجنوب.

3- منح المديريات الجنوبية حكماً ذاتياً إقليمياً.

أما محمد أحمد محجوب فقد أورد في كتاب (الديمقراطية في الميزان) أنه اطلع على وثيقة تتضمن مسودة برنامج للقوى الداعمة آنذاك لترشيح بابكر عوض الله لرئاسة الجمهورية. و كان عوض الله نفسه قد شارك في اللجنة السياسية التي قامت بأعداد برنامجه السياسي،أعانته على ذلك مجموعة من السياسيين ضمت عبد الخالق محجوب وأمين الشبلي ومحجوب محمد صالح و مكاوي مصطفى. وقد احتلت مشكلة الجنوب في تلك الوثيقة حيزاً كبيراً، يتضمن المطالبة بمنح الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً. إلا أن بابكر عوض، مرشح تلك القوى لرئاسة الجمهورية حزم أمره آنذاك للمشاركة في التخطيط لانقلاب 25 مايو دون علم القوى المتحالفة معه. وصباح 25 مايو 1969 تولى إذاعة برنامجه السياسي باعتباره برنامجاً سياسياً للانقلابيين. إلا أنه أسقط الأجزاء التي تطرقت في الوثيقة الأصل إلى مشكلة الجنوب، ومطلب الحكم الذاتي الإقليمي. وهذا ما حدا بممثلي الحزب الشيوعي إلى الاحتجاج والاصرارعلى تضمين إعلان بمنح المديريات الجنوبية حكماً ذاتياً إقليمياً.

في أمسية 28 مايو وافق مجلس الثورة ومجلس الوزراء في اجتماع مشترك على تكليف جوزيف قرنق وزير الدولة لشؤون الجنوب وبمعاونة أبيل ألير لصياغة برنامج يتضمن منح الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً، كحق ديمقراطي أصيل للمواطنين في المديريات الجنوبية. وقد صدر البيان الذي عرف فيما بعد بأعلان 9 يونيو 1969، وتضمن الآتي:

1- الاعتراف بالفوارق التاريخية والثقافية والاقتصادية بين الشمال والجنوب، وضرورة بناء وحدة السودان على أساس التعدد.

2- إلقاء المسئولية في تفاقم مشكلة الجنوب على سياسة الاستعمار والمتعاونين معه من السياسيين الجنوبيين.

3- العمل على تنفيذ برنامج متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب.

4- بناء حركة ديمقراطية واشتراكية واسعة التوجه في جنوب السودان للألتحام بالحركة الديمقراطية في الشمال، وتأمين ظهر السودان من الهجمات الإمبريالية.

5- تمديد فترة العفو العام الذي أعلنته الحكومة السابقة، ودعوة اللاجئين الجنوبيين والمقيمين في الخارج للعودة إلى السودان.

6- تعيين وزير لشؤون الجنوب.

كما وعد إعلان 9 يونيو 1969 برصد ميزانية خاصة لدفع حركة التنمية في المديريات الجنوبية بخطوات حثيثة. وتكوين لجنة للتخطيط الاقتصادي والإسراع بتدريب الكوادر الجنوبية. وأكد على أن أي تقدم في تنفيذ برنامج الحكم الذاتي الإقليمي يتوقف على استتباب الأوضاع الأمنية وعودة الحياة إلى سيرتها الطبيعية في المديريات الجنوبية.

لقد وجد الإعلان ترحيباً واسعاً من قبل المواطنين في المديريات الجنوبية والمقيمين منهم في العاصمة القومية بشكل خاص. وفي 28 يونيو وصل إلى الخرطوم مندوبين من جبهة تحرير أزانيا (إحدى الفصائل المنشقة عن الأنيانيا" إلى العاصمة. وبعد لقاءات مع المسئولين أصدروا بياناً فحواه: "إنها المرة الأولى التي تعلن فيه حكومة سودانية بأن جذور مشكلة الجنوب سياسية وليست دينية. وهذا في حد ذاته تقدم ملحوظ يتعين على السياسيين والمثقفين الجنوبيين تأييد هذه الخطوة."(3)

وكانت ردود الفعل من جانب قيادة الأنيانيا والجنوبيين بالخارج غير واثقة من المقاصد الحقيقية لإعلان الحكم الذاتي وغير واثقة من عزم السلطة الجديدة على تنفيذه. وكانت حكومة النيل المؤقتة برئاسة غوردون مورتات أيوم ووزير خارجيته باري وانجي الأسرع في رفض إعلان 9 يونيو "لن يرضى الجنوبيون بأي حل لا يؤدي إلى الاستقلال التام لجنوب السودان، الذي خاض حرباً متواصلة على امتداد ثلاث عشرة سنة الماضية ضد القوات الشمالية والحكومات المتعاقبة. والوعود التي قدمها مجلس الثورة تهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي، واستدراج الجنوبيين للعودة إلى السودان ومن ثم القضاء عليهم."(4)

كان تعيين جوزيف قرنق وزيراً لشؤون الجنوب انتصاراً للسياسة الداعية للحل السلمي الديمقراطي . وقد كانت كتاباته حول مشكلة الجنوب ودعوته المتواصلة للحكم الذاتي الإقليمي بمثابة تزكية لوضع مشكلة الجنوب بين يديه. فقد تولى قرنق منذ الاستقلال الدعوة إلى نبذ العنف باعتباره سيقود إلى طريق مسدود، ويؤجج مشاعر العداء بين الشمال والجنوب. وبادر في مطلع الستينات من القرن الماضي بإصدار نشرة سرية بعنوان (الجنوبي). ولخص تلك الآراء في كتيب موجز بعنوان "أزمة المثقفين الجنوبيين: ما هي أسبابها ؟". وقد دحض جوزيف قرنق دعاوى الانفصال ورأى أن التناقض الرئيس يكمن في علاقة الطبقات الفقيرة في السودان من جهة والطبقات المستغلة والأجهزة البيروقراطية في الجيش والإدارة الحكومية بمساندة مؤسسات الاستعمار الحديث من جهة أخرى. ورأى جوزيف قرنق أن حل مشكلة الجنوب يتوقف على دفع تطور حركة ديمقراطية في الجنوب تسعى للالتحام مع رصيفتها في شمال السودان. وهذا ما عبر عنه في صحيفة (أدفانس) التي تولى إصدارها بعد أكتوبر 1964 .

وكان في مقدمة المهام أمام وزارة شؤون الجنوب، كسب ثقة المواطنين الجنوبيين، وقبولهم للحكم الذاتي الإقليمي، وتشجيع اللاجئين على العودة الطوعية إلى مناطقهم، وإقامة قرى السلام لضمان استقرارهم، والإسراع بتأهيل منشئات القطاع العام وخاصة المدارس والمستشفيات ومراكز الغيار، وإعادة تأهيل المصانع القائمة آنذاك. وفي أثناء ذلك لجأت حركة الأنيانيا إلى تكثيف هجماتها لإحراق قرى السلام والمنشآت الخدمية والإنتاجية على قلتها. في وجه تلك الهجمات رفعت الحكومة شعار(نحن نبني دعهم يهدمون) "سنبني المدارس و المشافي والطرق والكباري، دعهم يهدمون ويحرقون. وسيعلم مواطنو الجنوب من خلال إدراكهم وتجربتهم من الذي يبني ومن الذي يهدم ويعوق."(5) ولكن تنفيذ تلك السياسة لم يكن كما أرادت له وزارة الجنوب، وأثبتت التجربة أنها كانت باهظة الكلفة وقليلة الجدوى.

وحول أداء وزارة الجنوب في الفترة من 25 مايو 1969 إلى يوليو1971، ذكر أبيل ألير أن الوزارة واجهت منذ إنشائها عوائق كبيرة من جانب حكام الأقاليم والموظفين الحكوميين في الوزارات المركزية. ويدلل على ذلك بأن وزارة الجنوب سعت إلى إنشاء مكتب لها في مدينة ملكال، ولكنها واجهت عقبات وعزوفاً من قبل حاكم المديرية، الذي عبر عن احتقاره للوزارة الناشئة بأن خصص لهم قطية صغيرة كان يحتلها من قبل أحد صغار الكتبة. حتى أن الأثاثات التي أحضرت خصيصاً من الخرطوم لوزارة الجنوب، لم

يكن بالإمكان إدخالها في المبنى المخصص لها. وكان الإداريون ومسئولو الأمن وقادة الجيش في ملكال ينظرون إلى موظفي وزارة الجنوب بعين الريبة والحذر.

وفي أكثر من مناسبة أوشك جوزيف قرنق على الاستقالة احتجاجاً على محدودية صلاحياته كوزير دولة، وعدم إيفاء مجلس الوزراء بالتزاماته تجاه جنوب السودان، بتحديد ميزانية منفصلة لتنفيذ برنامج الحكم الذاتي الإقليمي. وقد زاد من صعوبة إيفاء الحكومة بالتزاماتها المالية بوجه خاص أن السلطة الجديدة ورثت خزينة خاوية. ولم يحقق الوضع الاقتصادي انتعاشاً يذكر بسبب الارتجال في تخطيط وتنفيذ المشاريع القائمة والمنشئات الجديدة. وبسبب ذلك اقتصر النشاط الرئيس لوزارة الجنوب في مضمار المسائل الإدارية مثل نقل الموظفين الجنوبيين الراغبين في العودة من مدن الشمال إلى مناطقهم الأصلية. وجرى نقل العسكريين الشماليين سيىء الصيت والضالعين في استخدام العنف غير المشروع ضد المواطنين الجنوبيين. وتولت وزارة الجنوب خطة لاستيعاب 644 من المواطنين الجنوبيين ضمن قوات الشرطة في مناطقهم، وجرى استيعاب 7 طلبة من المديريات الجنوبية في الكلية الحربية ، مقارنة بعشرة طلبة حربيين فقط تم قبولهم في الفترة مابين نيل الاستقلال وحتى 25 مايو 1969 ، وجرى استيعاب عدد من المواطنين الجنوبيين في السلك الدبلوماسي وفي وظائف رفيعة في الخدمة المدنية.

وكان دور جوزيف قرنق في تنفيذ إعلان الحكم الذاتي الإقليمي مثيراً للجدل، فقد وجد الترحيب من جانب، وتعرض من جانب آخر للنقد الجائر الذي يعارض منهجه في دفع قضية التنمية الاقتصادية في الجنوب والإسراع ببناء حركة سياسية ديمقراطية التوجه تنهض جنباً إلى جنب مع الحركة الديمقراطية في شمال السودان. وساد انطباع في بعض أوساط المثقفين الجنوبيين بأن جوزيف قرنق سعى إلى توسيع نفوذ الحزب الشيوعي الذي يعتبر من زعمائه البارزين،كما اتهم بمحاولة انتزاع المبادرة السياسية من أيدي القيادات السياسية الأخرى في الجنوب. وقد أفصح عن هذا الاعتقاد بيتر جاتكوث، أحد قادة جبهة الجنوب، وذكر أن التقدم في حل مشكلة الجنوب كان بطيئاً، لأن الوزير السابق جوزيف قرنق ركز جهوده على نشر الشيوعية، بدلاً من البحث عن وسائل عملية لتطبيق سياسة الحكومة المعلنة، ولكن أداء الحكومة بكاملها في مجالات أخرى لم يكن أحسن حالاً مقارنة بأداء وزارة الجنوب، فالحديث المفخم عن انتشال السودان من هاوية الإفلاس ، ومحو الأمية، ومحاربة العطش، ووضع الدستور الدائم، كلها ظلت حبراً على ورق، على الأقل خلال تولي جوزيف قرنق مسئولية وزارة شؤون الجنوب.

أما غيري فقد كان أكثر مغالاة في توجيه الاتهامات الجائرة للوزير جوزيف قرنق، فحمّله مسئولية العمل لإفشال برنامج الحكم الذاتي الإقليمي: "كان تآمر أولئك الأشخاص، الذين أسندنا لهم تنفيذ البيان (إعلان 9 يونيو) في جنوب السودان ورفاقهم في الشمال، الذين استغلوا مناصبهم لخدمة أغراضهم الحزبية الضيقة وتعويق السياسة الثورية قد بلغ مداه، حتى أخذ إخواننا الجنوبيون يتشككون في صدق نوايانا والوعود التي قدمناها لهم."(6) وفى سياق آخر ذكر غيري بأنهم كانوا يعملون من وراء ظهر وزير شؤون الجنوب لأنه شيوعي.

أما أبيل ألير الذي عين وزير دولة لشؤون الجنوب بعد إعدام جوزيف قرنق، فقد وصفه ضمن مذكراته التي تناول فيها بعض تجاربه خلال سني الدراسة في مدرسة لوكا وبعد ذلك في جامعة الخرطوم وما بعدها مع قرنق، بقوله لقد كان جوزيف دائماً إنساناً متوقد الذهن ، مثيراً للإعجاب.

غير أن ألير يأخذ على جوزيف قرنق أنه كان متشدداً في تغليب الاعتبارات الأيدلوجية التي أقعدته عن التقاط الفرص المتاحة لبدء الحوار مع حركة الأنيانيا ، ولم يكن على عجل للوصول إلى تسوية سلمية لإنهاء الحرب الأهلية. فالحزب الشيوعي - جناح عبد الخالق الذي يؤيده جوزيف قرنق، كان ينظر للجنوب باعتباره رصيداً لتدعيم نفوذه بالكوادر الأيدلوجية للضغط على المجموعة المنشقة عنه.

ويذهب ألير إلى القول بأن جوزيف قرنق كان يسر له بانطباعاته عن قادة الأنيانيا ، ويصفهم بأنهم مجرد حفنة عملاء للاستعمار. وهذه المقولة تطرق لها الكاتب جون هاوول وذكر بأن جوزيف قرنق لم يفصح عن تلك الآراء بذات المعنى عندما كان يتحدث في ندوة عامة أمام طلبة جامعة الخرطوم. ولكنه ذكر بأن هنالك أزمة ثقة متبادلة بين جوزيف قرنق وأقسام كبيرة من المثقفين الجنوبيين، وهي مواجهة أيدلوجية صريحة.(7)

ينسب إلى جوزيف قرنق أنه درج على اتهام معارضيه من المثقفين الجنوبيين بأنهم واجهة للهيئات الكنسية العالمية وللدول الرأسمالية، بينما يأخذ هؤلاء على قرنق تشدده العقائدي الماركسي والبعض الآخر يتهمه بأنه (باع نفسه للشمال). باعتبار الحزب الشيوعي حزباً شمالياً لا أكثر ولا أقل. ولكن المهم في الأمر أنه بالرغم من هذه المعارضة والأحكام المسبقة السائدة لم تتوقف مساعيه لفتح قنوات الحوار. وهنالك جهد حقيقي قام به جوزيف قرنق وسفارة السودان في لندن هيأ المناخ لبدء مفاوضات السلام فيما بعد إلا أنه لم يجد تقديراً منصفاً في حينها ، كما يتضح في الأجزاء التالية.

تهيئة الأجواء للحوار بين الحكومة وحركة الأنيانيا :

في سعيه لتهيئة أجواء الحوار مع حركة الأنيانيا التقى جوزيف قرنق مع وفد مجلس الكنائس العالمي، بعد انقطاع وجفوة مع الحكومات السودانية بسبب إبعاد القساوسة الكاثوليك بقرار من حكومة الفريق إبراهيم عبود في عام 1964 ، عاد بعدها وفد مجلس الكنائس بانطباعات مشجعة حول إمكانية إحلال السلام في جنوب السودان. كذلك التقى جوزيف قرنق بممثلي الحكومة البريطانية لشرح سياسة السودان بشأن إحلال السلام في جنوب السودان. وبعدها تحدث قرنق أمام مجلس العموم البريطاني، وتطرق في حديثه بصراحة واستفاضة عن رغبته كمواطن سوداني وجنوبي في وقف الحرب الأهلية. "لقد ولدت وترعرعت في جنوب السودان، وتلقيت تعليمي الأولي في مدارس الهيئات التبشيرية المسيحية ، وقضيت جل سني حياتي في بحر الغزال. ولا أرى بأن مشكلة الجنوب قد نشأت بسبب الاضطهاد الديني بواسطة الشمال المسلم. فالمسيحيون في جنوب السودان لا يزيد عددهم عن 1 % من سكان السودان. إنني كاثوليكي أيضاً. ولا أرى ما يحمل المسلمين في الشمال على التوجس من ذلك. وكمواطن من الجنوب، لابد من إنصاف المواطن العادي في شمال السودان بالتأكيد على أن الجنوبيين أو الأفارقة لا يجري اضطهادهم بسبب لون بشرتهم ... كما أن العلاقات بين القبائل العربية التي هاجرت إلى السودان والزنوج الأفارقة المقيمين به ظلت على أحسن حال لما يزيد عن خمسة قرون. وترجع أسباب مشكلة الجنوب القائمة اليوم إلى التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي غير المتوازي والفوارق الثقافية والاجتماعية." (8)

وقد تولت حركة تحرير المستعمرات طبع هذا الخطاب ونشره على نطاق واسع .ويذكر الكاتب تيم نيبلوك بأن عوامل عديدة تضافرت، لم تكن في حسبان أحد، ومهدت الطريق إلى توقيع اتفاقية السلام مؤخراً. "ولا يصح ادعاء البعض بأن نظام مايو لم يتمكن من الوصول إلى توقيع الاتفاقية (أديس أبابا) إلا بعد التخلص من نفوذ الشيوعيين . وهذا ادعاء غير مسنود، ولا يأخذ في تقديره واقع العلاقات المعقدة في الفترات الأولى لحكم مايو. كما أن الخطوات الأولى نحو الحل التفاوضي بدأت أثناء تولي جوزيف قرنق لوزارة شؤون الجنوب."(9)

وفي مقدمة المستجدات التي ساعدت في تسهيل الحوار بين حكومة السودان وحركة التمرد، تلك التغيرات التي جرت داخل حركة أنيانيا في منتصف عام 1969 . فقد تمخض مؤتمر (بالقوبندى) عن تغييرات مهمة في قيادة أنيانيا، حيث أزيح أسيليو تافنج وحل

محله العقيد جوزيف لاقو الذي تميز بالحنكة العسكرية والسياسية عكس سابقه. وشيئاً فشيئاً تمكن لاقو من توحيد فصائل حركة أنيانيا المتنازعة تحت قيادته العسكرية والسياسية. واستطاع كذلك أن يبعد القادة السياسيين المتناحرين بعيداً عن قيادة الحركة. وكان لتوحيد الحركات المتمردة تحت قيادة واحدة أثر مباشر في تمكين حركة أنيانيا من بدء مفاوضات السلام بدون منازعة من أحد. وفي الجانب القتالي استطاع العقيد جوزيف لاقو في ظرف وجيز تنفيذ إستراتيجيته لترقية تدريب المقاتلين وتسليحهم بمعدات حربية متطورة وفرض نظم عسكرية صارمة بينهم. وقد تمكن من خلال اتصالاته المباشرة مع إسرائيل ومنظمات وحكومات في فرنسا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة من وضع حركة الأنيانيا في موضع متقدم لخوض الحرب ضد القوات الحكومية. ومن المفارقة أن هذه الخطوة التي أرادت بعض الجهات الأجنبية من ورائها التأثير الحاسم على مجريات الحرب ، صارت بمثابة العامل الأهم في تمهيد طريق الحل السلمي. واستطاع جوزيف لاقو انتزاع الاعتراف بقيادته من قبل ألد معارضيه السابقين وتمكن في إحكام قبضته على الحركة مع كل انتصار جديد تحققه وحدات الأنيانيا. وبذلك تمكن من أن يلتقط مبادرة السلام عندما تهيأت ظروفها وذهب إلى طاولة المفاوضات دون أن يأبه لبروز معارضة من داخل صفوف حركة أنيانيا أو خارجها.

أما الجهود المبذولة لإحلال السلام فقد سارت في مستويات متعددة، أسهمت فيها حركة تحرير المستعمرات وثيقة الصلة بحزب العمال البريطاني، ومجلس الكنائس العالمي، ومجلس كنائس عموم إفريقيا. وضمت هذه الحركة في عضويتها آنذاك نحو 146 من نواب حزب العمال و 25 من النقابات الرئيسة في بريطانيا. وقد تأسست في عام 1930 بهدف تعريف الرأي العام الإنجليزي بالأوضاع في المستعمرات، ولمساعدة قادة حركة التحرر الوطني وتمكينهم من عكس وجهات نظرهم حول مستقبل بلادهم. وكان للزعماء الأفارقة كوامي نيكروما وجومو كنياتا ارتباط وثيق بهذه المنظمة. وقد أبدت المنظمة في بادىء الأمر حذراً في إقامة صلة مع النظام العسكري الجديد، لعدم تمكنهم من معرفة توجهاته الحقيقية حيال مشكلة جنوب السودان. وبمرور الوقت أخذت حركة تحرير المستعمرات تهتم شيئاً فشيئاً بما يجري في السودان. وتراجعت من موقع الإدانة "للمعاملة السيئة التي يلقاها المواطنون في جنوب السودان على يد حكومة السودان."(10)

وأبدت حركة انيانيا استعداداً للوقوف على نوايا الحكم القائم في السودان ، وبادرت حركة تحرير المستعمرات بدعوة الجانب الحكومي للتعرف على وجهة نظرهم. وتلقت

سفارة السودان موافقة وزارة الخارجية لتلبية الدعوة للالتقاء بوفد أنيانيا. ومن جانب أنيانيا وجهت الدعوة لممثلها في إنجلترا مادينج دي قرنق. وتولت باربرا هيج سكرتيرة حركة تحرير المستعمرات ترتيب لقاء مباشر بين سفير السودان في المملكة المتحدة عابدين إسماعيل وممثل أنيانيا مادينج دي قرنق، الذي كان على اتصال وثيق بالعقيد جوزيف لاقو في كل الأوقات. وشاركه في بعض اللقاءات التالية لورنس وول وول ممثل حركة أنيانيا في فرنسا. وفي الجانب الآخر كان السفير عابدين إسماعيل على اتصال دائم مع جوزيف قرنق وزير شؤون الجنوب لإطلاعه على سير المفاوضات.

خلال زيارته في أبريل 1970 التقى جوزيف قرنق بكل من باربارا هيج ورووث فيرست من حركة تحرير المستعمرات، ووجه الدعوة لمندوبيهم لزيارة السودان والوقوف على الأوضاع هناك بطريقة مباشرة. وفي يونيو 1970 زار وفد حركة تحرير المستعمرات السودان، وضم الوفد في عضويته نواباً عن حزب العمال في البرلمان الإنجليزي، إلى جانب نقابيين وصحفيين. وكان لهذه الزيارة أثر في تحول موقف حركة المستعمرات من موقع التشكك والادانة إلى تفهم وجهة نظر حكومة السودان.

وخلال لقائه بمندوب حركة الأنيانيا في لندن، مادينج دي قرنق تمكن جوزيف قرنق من خلق أرضية ملائمة لمواصلة الحوار. ويذكر أبيل ألير بأن جوزيف قرنق أعطى مادينج دي قرنق انطباعاً قوياً بأن حكومة السودان لديها رغبة حقيقية في إجراء حوار مع حركة تحرير جنوب السودان. على أثر ذلك نقل مادينج دي قرنق إلى العقيد جوزيف لاقو: "هذه الحكومة لديها الرغبة في التوصل إلى تسوية سلمية مع الجنوبيين. وإذا لم تتم التسوية على أيدي هذه الحكومة فربما لا تتحقق على يد حكومة أخرى."(11)

ولم يطل الانتظار حتى جاء رد العقيد جوزيف لاقو بالإيجاب، ومنح تفويضاً تاماً لمادينج دي قرنق بالدخول في مفاوضات أولية بمعاونة لورنس وول وول. وتولت باربارا هيج توصيل هذه الرسالة للسفير عابدين إسماعيل بتاريخ 10 أغسطس 1970 . وقد تضمنت رسالة العقيد جوزيف لاقو بكلمات صريحة استعداد الحركة للدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة السودان، وأكد في رسالته بأن وحدة السودان لم تكن في يوم من الأيام موضع تساؤل . وطالبت الحركة بعقد المفاوضات المقترحة بينها وحكومة السودان في تنزانيا أو يوغندا أو زامبيا. وكتبت باربارا هيج إلى جوزيف قرنق بأن "تقديم حكومة السودان مقترحات مفصلة لشرح مضمون الحكم الذاتي الإقليمي، ربما لا يكون كافياً لإقناع كل أعضاء قيادة أنيانيا. ولكن مثل هذه المقترحات سوف تكون بمثابة بادرة طيبة لكسب

موافقة القسم الأكبر منهم. وبذلك يتم تدريجياً عزل المجموعة الداعية للحرب ومن ثم سحقها. أرجو أن تولي هذه المسألة عناية فائقة. ودعنا على أقل تقدير نكسب أمثال ماديج دي قرنق ولورنس وول وول ، لأن بأمكان هؤلاء الإسهام في تطوير الجنوب في إطار السودان الموحد.

في سبتمبر 1970 زار جوزيف قرنق مدينة لندن وتولت باربارا هيج بترتيب اجتماع بينه والسفير عابدين إسماعيل من جانب حكومة السودان مع مادينج دي قرنق ولورنس وول وول من جانب حركة تحرير السودان. وطلب ممثلا الحركة ضم شخص محايد بريطاني الجنسية واسمه برايان ماكديرمونت، رئيس اتحاد جنوب السودان في إنجلترا. ورغم التحفظ الشديد من جانب ممثلي الحكومة على إشراك ماكديرمونت إلا أن المفاوضات استمرت بوجوده. وكان من رأي جوزيف قرنق أن هذا الشخص يعمل في المخابرات الإنجليزية ، ولا شأن له بالمفاوضات بين أطراف سودانية. وفي حقيقة الأمر عاد مادينج دي قرنق في وقت لاحق وذكر لباربارا هيج بأن إشراك ماكديرمونت ، لم يكن قراراً صائباً. وفيما بعد لم توجه له الدعوة لحضور اجتماعات الأطراف السودانية مرة أخرى. وذهب مادينج دي قرنق إلى حد القول بأنه يفكر في الانسحاب من اتحاد جنوب السودان، بسبب معارضة أعضائه لمساعي التسوية السلمية مع الحكومة.

في أكتوبر 1970 رافق سفير السودان في إنجلترا عابدين إسماعيل وفداً من حركة تحرير المستعمرات لزيارة السودان للمرة الثانية. وقد اعتذر مادينج دي قرنق عن مرافقة الوفد، بدعوى عدم اطمئنانه على سلامته ، بالرغم من تعهد حكومة السودان له وبقية أعضاء الوفد بضمان سلامتهم. والسبب الأرجح أن مادينج دي قرنق آثر أن لا يذهب بعيداً في إبداء حسن النية لمواصلة التفاوض مع حكومة السودان، حتى لا يتعرض للابتزاز والاتهامات من قبل العناصر المتشددة في قيادة حركة أنيانيا. واكتفى بمطالبة الوفد بزيارة مناطق بعينها، والتحدث إلى عدد من الجنوبيين داخل السودان. كذلك طلب إلى حكومة السودان السماح لستة من السياسيين الجنوبيين بالسفر خارج السودان للالتقاء بقادة حركة تحرير جنوب السودان (أنيانيا). وقد كللت زيارة الوفد بالنجاح بعد زيارتهم لعدد محدود من المناطق التي اقترحها عليهم مادينج دي قرنق. كذلك التقى أعضاء الوفد مع عدد من السياسين الجنوبيين داخل السودان.

بعد عودة الوفد إلى لندن في 28 أكتوبر 1970 أصدر بياناً جاء فيه: "خلال زيارتنا ومقابلاتنا في السودان، توصلنا إلى قناعة عميقة بأن التمرد قد انحسر في

مديريتي بحر الغزال وأعالي النيل. ولكن لازالت هنالك حوادث متفرقة في المديرية الاستوائية، مما يحملنا على القول بأن التمرد يتم بدعم وتحريض جهات أجنبية رجعية، لاهم لها إلا تعويق وحدة وتقدم السودان الاشتراكي."(12)

بعد ذلك ببضعة أيام قامت باربارا هيج بنشر مقالة في صحيفة (ديلي ميرور) ذكرت فيها: "من الملاحظ أن مشكلة جنوب السودان لم تجد ذلك الاهتمام العالمي إلا بعد قيام ثورة مايو 1969 ، وبعد أن أعلن مجلس الثورة في السودان سياسته تجاه المديريات الجنوبية، بدأت جهات أجنبية، بما في ذلك وكالة المخابرات المركزية، في إلقاء ثقلها خلف منظمات مثل اتحاد جنوب السودان، ومجموعة حقوق الأقليات في لندن، التي تتعارض مصالحها مع مصالح الشعب السوداني. لذلك نشعر بأن واجب منظمتنا هو كشف تلك الأكاذيب والتآمر. لذلك قمنا بإرسال وفد من منظمتنا إلى السودان."(13)

أغضبت هذه المواقف الأخيرة من جانب حركة تحرير المستعمرات ممثلي حركة تحرير جنوب السودان، ورأوا فيها مغالاة في التحيز لوجهة النظر الحكومية، مما أفقدها بحسب تقديرهم، الحياد المطلوب للقيام بالوساطة بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان. وهكذا انتهت بصورة مفاجئة جهود حركة تحرير المستعمرات بعد أن مهدت الطريق لبدء المفاوضات التاريخية لإحلال السلام في السودان.

مجلس الكنائس العالمي يتولى الإعداد لبدء المفاوضات:

علاقة مجلس الكنائس العالمي بجنوب السودان علاقة قديمة ،وطيدة شملت النشاط التبشيري، والتعليم والمساعدة في إغاثة اللاجئين الجنوبيين في دول الجوار، وتقديم منح دراسية للطلبة الجنوبيين. وقد تعرضت هذه العلاقة إلى حالة من التوتر بلغ مداه على أيام حكومة الفريق عبود، بإبعاد مجموعة -آباء فيرونا- التابعين للكنيسة الكاثوليكية في روما. وفي مقابل ذلك كشف مجلس الكنائس العالمي الهجوم على حكومة السودان في المحافل العالمية وفي بلدان إفريقيا تحت ستار فضح ومكافحة الاضطهاد الديني للمسيحيين في جنوب السودان. واستمرت الجفوة على أيام الحكومات السودانية المدنية التي أعقبت الإطاحة بالحكم العسكري.

كما إن الفترة التي أعقبت انقلاب 25 مايو 1969 شهدت تحسناً طفيفاً في علاقات السودان بمجلس الكنائس العالمي. وأسهمت زيارة وزير شؤون الجنوب جوزيف قرنق إلى إنجلترا وحديثه في مجلس العموم البريطاني في إرسال إشارات تؤكد حسن نوايا حكومة السودان تجاه مجلس الكنائس العالمي. ومهدت تلك الزيارة الطريق أمام إعادة

الصلة الرسمية بينهما. ففي 1 يناير 1971 زار السودان وفد من مجلس الكنائس العالمي. وأثمرت الزيارة عن موافقة الحكومة على قيام مجلس للكنائس السودانية. مما شجع أعضاء الوفد على توسيع مهمتهم بهدف التعرف على مضمون إعلان الحكم الذاتي الإقليمي، ومدى استعداد الحكومة للتفاوض مع حركة تحرير جنوب السودان. وكان للمجلس العام للكنائس الإفريقية موقفاً إيجابياً يدعو إلى تشجيع جهود التسوية السلمية لمشكلة الحرب الأهلية في السودان، والالتزام بقرارات منظمة الوحدة الإفريقية التي تدعو إلى ضرورة حل مثل تلك المشكلات في روح من الالتزام بوحدة وسيادة الدول المعنية على أراضيها.

في هذا الصدد كتب كودو أنكارا (أصله من غانا) مسئول المجلس العام للكنائس الإفريقية إلى المسئولين عن الشؤون الدولية في مجلس الكنائس العالمي، وحثهم على بذل مساعٍ مكثفة وحثيثة لمنع تكرار تجربة الحرب الأهلية ومحاولة الانفصال في إقليم بيافرا النيجيري مرة ثانية في جنوب السودان. وطالب مجلس الكنائس العالمي بأن يبادر بالتوسط بين حكومة السودان والمتمردين. فبدون ذلك ستذهب جهود الإغاثة سدى.(14)

وبالرغم من حالة التوجس السائدة في أوساط قيادة حركة تحرير جنوب السودان وتشككهم من أن حكومة السودان ربما تلجأ للحيل واستغلال المفاوضات المقترحة كوسيلة دعائية فقط، فقد ظل مادينج دي قرنق عند رأيه في فتح قنوات الحوار ، والسعي من جانبهم للإبقاء على قضية الحرب في جنوب السودان في دائرة اهتمام العالم و في مجلس الكنائس العالمي فرصة لإيجاد وسيلة للحوار معه، ومن خلاله مع العقيد جوزيف لاقو. وفي أبريل1971 وصل مندوبو مجلس الكنائس العالمي إلى كمبالا لإجراء مفاوضات مع قادة حركة تحرير جنوب السودان. والتقوا مع مجموعات تضم مثقفين سودانيين وأجانب، وإحدى هذه المجموعات هي (مجموعة ماكرري) ومن أبرز أفرادها ستورس ماك كول (كندي الجنسية)، الذي عمل محاضراً في جامعة ماكرري، والمجموعة الثانية هي (مجموعة كمبالا). والأخيرة كانت لها صلات وثيقة بالهيئات العالمية الناشطة في أعمال الإغاثة للاجئين السودانيين في يوغندا. وقد عارضت (مجموعة ماكرري) زيارة وفد مجلس الكنائس العالمي، وأبدت تخوفاً من أن تتسبب هذه الزيارة في إضعاف موقف الأنيانيا. ودعت الدول الإفريقية والعالمية إلى تكثيف الدعم اللوجستي والمالي للأنيانيا لمواصلة الحرب. وقد توافقت تلك الزيارة مع نهاية الحرب الأهلية في بيافرا (نيجيريا) بصورة حاسمة ومفاجئة. وبسبب ذلك تجمعت لدى مجلس الكنائس العالمي، ومنظمات

إسكندنافية وهولندية وألمانية (غربية) وأمريكية أيدت الانفصاليين في إقليم بيافرا، أسلحة وعتاد وطائرات مستعملة وشاحنات وسيارات مختلفة الأحجام ، ومبالغ مالية طائلة ومواد إغاثة وفيرة، لم يتسن لهم إرسالها. وكانت بعض الجهات الكنسية، خاصة في الولايات المتحدة، ترى أن يتم تحويل كل تلك المواد والمعدات إلى حركة تحرر جنوب السودان. ولكن صرف النظر عن القيام بمثل هذه الخطوة بسبب تحذير القس بيرجس كار (من ليبيريا) من المجلس العام للكنائس الإفريقية، وقد تصادف وجوده في الولايات المتحدة آنذاك، وحذر بإصرار من العواقب الوخيمة جراء تلك الخطوة.

كان موقف القس بيرجس كار يستند إلى أن مثل تلك المساعدات من شأنها أن تشجع قادة حركة تحرير السودان على تغليب خيار الحرب، في وقت تفتحت فيه آفاق للتسوية السلمية هناك. ودعا بيرجس كار إلى إمهال المجلس العام للكنائس الإفريقية لاستكمال مساعيه في جمع الفرقاء في الحرب الأهلية في السودان. كما أنه حذر من ردود الفعل الرافضة لدعم الحركات الانفصالية من قبل منظمة الوحدة الإفريقية.

في تلك الأثناء كذلك تزايد اهتمام حكومة السودان بالدور الذي يمكن أن تلعبه حكومات دول غرب أوربا في دفع جهود الحل السلمي. وقامت بإرسال وفد برئاسة وزير التموين أبيل ألير ومحمد عمر بشير من قبل وزارة الخارجية واثوان داك ومعتمد اللاجئين عبدالرحمن بشير. وكان من أهم نتائج هذه الزيارة أنها أدت إلى تمهيد الطريق لزيارة وفد من مجلس الكنائس العالمي إلى الخرطوم في مايو 1971 ، وقف في أثنائها على شروط حكومة السودان لبدء التفاوض مع حركة تحرير جنوب السودان ،وتلخصت في الآتي:

1- الموافقة على قيام مجلس الكنائس العالمي بدور الوساطة لبدء التفاوض المباشر بين حكومة السودان و حركة تحرير جنوب السودان.

2- تشارك في المفاوضات المقترحة الفصائل الجنوبية المسلحة التي تتمتع بنفوذ حقيقي بين المواطنين الجنوبيين عامة والمتواجدين منهم في معسكرات اللاجئين.

3- الموافقة على الدخول في مفاوضات مباشرة في أي مكان يتفق عليه.

4- إعلان وقف إطلاق النار إلا في حالات الدفاع عن النفس والحالات المتعلقة بحفظ الأمن.

5- يعتبر إعلان الحكم الذاتي الإقليمي أساساً للتفاوض بين حكومة السودان والفصائل الجنوبية المسلحة. ويرجأ النظر في أمر الجهة التي ترعى المفاوضات إلى وقت لاحق (15)

وفي حقيقة الأمر لم تكن تلك المطالب تختلف كثيراً عما تقدمت به حركة تحرير جنوب السودان، إلا أنها في ردها على حكومة السودان، طلبت أن لا ينحصر التفاوض حول برنامج الحكم الذاتي الإقليمي فقط واستبعاد خيارات أخرى. إلا أن الحركة لم تتمسك كثيراً بهذا المطلب كشرط لبدء المفاوضات مع حكومة السودان.

واصل الأب بيرجس كار مساعيه لدفع خطى التحضير لبدء المفاوضات. وفي هذا السياق زار يوغندا والتقى ممثلي حركة تحرير جنوب السودان في 6 يونيو 1971 . كذلك قام سفير السودان في إثيوبيا بترتيب لقاء بين الأب بيرجس والرئيس جعفر نميري ووزير شؤون الجنوب جوزيف قرنق ووزير الحكم المحلي جعفر محمد علي بخيت. ونجح هذا الاجتماع في إزالة كل العقبات التي تقف في طريق بدء المفاوضات. وفي ذات الوقت كتب العقيد جوزيف لاقو إلى مادينج دي قرنق ، ومنحه تفويضاً تاماً للدخول في مفاوضات مباشرة مع ممثلي حكومة السودان قائلاً :"نحن متأثرون بأن العدو قد أخذ يستشعر الضغط الذي نمارسه عليه، مما أجبره على إبداء الرغبة في التحدث إلينا. وفي هذا اعتراف بالأمر الواقع وبحركتنا وقيادتنا. ولهذا نرحب بفكرة الدخول في مفاوضات مباشرة معهم .. وندعوك لاعتبار هذه الرسالة بمثابة تفويض لبدء المفاوضات معهم . وبإمكانك أن تدعو واحد أو اثنين من الجنوبيين مثل لورنس وول وول أو أي شخص آخر لمساعدتك."(16)

وتضمنت مذكرة العقيد جوزيف لاقو الشروط التالية :

1- التزام الحكومة بوقف الأعمال العدائية، بما في ذلك التوقف عن إعادة بناء الجسور التي تهدمت.

2- إطلاق سراح أسرى الحرب والمعتقلين والسجناء الجنوبيين لأساب سياسية.

3- دعوة مراقبين من منظمة الوحدة الإفريقية لحضور المفاوضات.

4- عقد المفاوضات في مكان محايد في إفريقيا.

وبالرغم من أن موجهات العقيد لاقو لم تتضمن إشارة لمسألة الحكم الذاتي الإقليمي، إلا أن مادينج دي قرنق في وقت لاحق أضاف بأن الحركة لا تعارض فكرة السودان الموحد، ولكن هذا لا يعني التسليم بشكل الحكم المركزي أو حكم ذاتي محدود الصلاحيات.

وفي 28 يونيو 1971 كتب مادينج دي قرنق إلى مجلس الكنائس العالمي ونقل إليهم استعداد حركة تحرير جنوب السودان لبدء المفاوضات بوساطة مجلس الكنائس العالمي. وتسارعت الجهود نحو بدء المفاوضات في ضوء الانفراج الذي طرأ على العلاقات

بين السودان وكل من يوغندا وإثيوبيا. فالعلاقات السودانية اليوغندية سبق أن تعرضت للانتكاسة بعد عزل ملتون أبوتي واستيلاء عيدي أمين على السلطة بمعاونة المخابرات الإسرائيلية (موساد). وقد سبق أن تلقى تدريبه في إسرائيل، وتواصل ارتباطه بالمؤسسة العسكرية هناك. ففي الأشهر الأولى التي أعقبت وصوله إلى السلطة قامت إسرائيل بتكثيف دعمها الحربي لحركة تحرير جنوب السودان بإسقاط شحنتين من الأسلحة والعتاد شهرياً فوق معسكرات انيانيا. وقد أخذ عيدي أمين على حكومة السودان مساندتها لحكم الرئيس اليوغندي ملتون أبوتي. ولكن على نحو مفاجئ حدث تحول في العلاقات اليوغندية مع إسرائيل. وفي المقابل اتجه عيدي أمين إلى تحسين علاقته بالسودان والدول العربية، وأبدى تأييداً قوياً للقضية الفلسطينية. وهكذا لقيت الجهود المبذولة لبدء الحوار بين أطراف الحرب الأهلية في السودان دفعاً إيجابياً لم يكن في الحسبان.

أما علاقات السودان وإثيوبيا فقد سارت في صعود وهبوط بسبب المشاكل المرتبطة بتسوية الحدود بين البلدين. إلا أن هذه القضية أمكن تسويتها بشكل عام وبدون صعوبات تذكر. غير أن المهدد الأكبر لعلاقات السودان وإثيوبيا قد نشب بسبب استضافة ودعم كل من البلدين للحركات الانفصالية التي تعمل ضد الطرف الآخر. وفي النصف الثاني من عام 1971 توصل السودان وإثيوبيا إلى اتفاق ينص على التزام الطرفين باتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف أعمال التخريب وأي أعمال عدائية ضد أي منهما، بما في ذلك وقف نشاط المنظمات التي تعمل داخل أراضي أي من البلدين ضد البلد الآخر.

وفي صفوف حركة تحرير جنوب السودان لم يكن هيناً بالنسبة للعقيد جوزيف لاقو أن يتحصل على موافقة جماعية من جانب كبار القادة العسكريين والقادة السياسيين المحيطين به. عارض فكرة التفاوض مع حكومة السودان أفراد عديدون ، من أبرزهم جوزيف أدوهو وغوردون مورتات ورئيس هيئة أركان حركة انيانيا سابقاً اميليو تافينج. وكان الرأي السائد بين هؤلاء أن حكومة السودان قد أعلنت برنامج الحكم الذاتي الإقليمي بهدف المناورة وخداع الرأي العام العالمي وشق صفوف الجنوبيين بين مؤيد ورافض. أما العسكريون فكان الرأي السائد بينهم أن توقيت الدعوة للتفاوض لا يعبر عن مصلحتهم. وتمثلت وجهة نظرهم في أن حركة تحرير جنوب السودان قد نجحت في توحيد صفوفها ، و نجحت في جلب الدعم السياسي والعسكري العالمي، مما أهلها لتسديد ضربات عسكرية ألحقت خسائر متتالية بالقوات الحكومية. وكان النقيب آنذاك جون قرنق (رئيس الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في وقت لاحق) من بين العسكريين الذين

عارضوا الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة. وفي هذا الصدد ذكر العقيد جون قرنق في مقابلة لاحقة أنه "عندما آن أوان التفاوض بين انيانيا وحكومة السودان استدعاني العقيد لاقو وطلب مني أن أشارك في الوفد الذي سيمثل الحركة. تناقشنا وبدا أننا لا نرى الأشياء بمنظار واحد. وعندها كان رأي العقيد لاقو بأنني سوف أتسبب في تعويق المفاوضات ، لذلك قرر إبعادي عن المشاركة."(17)

وقد تمثلت وجهة نظر النقيب جون قرنق آنذاك في أن حركة الأنيانيا تحتاج لبعض الوقت لكي تدخل المفاوضات موحدة، وبرؤية واضحة لما سيحدث مستقبلاً. ولكنه ذكر بأن آراءه لم تلق أذناً صاغية بسبب حالة الإرهاق والسأم من حياة الأدغال وتفشي الأمراض بين المقاتلين. أما السياسيون وكبار القادة فقد راودتهم أحلام بجني ثمار الاتفاقية المتوقعة في شكل ترقيات و امتيازات يسيل لها لعابهم.

وفي جانب حكومة السودان برزت أصوات معارضة للتفاوض مع حركة أنيانيا من جانب بعض أعضاء مجلس الثورة والوزراء من ذوي الميول القومية العربية، مخافة أن يقف الجنوب الموحد عقبة في طريق تحقيق الوحدة مع مصر ودول عربية أخرى. كذلك كان من بين العسكريين من دعا إلى مواصلة الحرب بسبب حالة الضعف التي تعانى منها حركة التمرد حسب تقديره.

ويذكر محمد عمر بشير أن كلا الطرفين بدا في حالة من التردد قبل بدء المفاوضات المباشرة. "لم يكن أي من الطرفين المتفاوضين على استعداد لتحمل النتائج التي ربما تترتب على فشل المفاوضات وبدا أن المستقبل السياسي لكلا الطرفين يتوقف بطريقة ما على إنجاح المفاوضات. باعتبار أن الفشل سيفضي إلى نتائج وخيمة للطرفين."(18)

ولكن هذا الاعتبار لم يحد من اندفاع قوى الطبيعة التي حملت الطرفين إلى طاولة المفاوضات في وقت لاحق. خاصة وقد تأكد الطرفان بأن ثمة نجاحات أولية قد تحققت قبل بدء المفاوضات. فمن جهتها استطاعت حكومة السودان الحصول على موافقة حركة تحرير السودان على التفاوض على أساس إعلان الحكم الذاتي، والتأكيد على وحدة السودان. بينما حصلت حركة تحرير جنوب السودان على اعتراف الحكومة بها كممثل وحيد لجنوب السودان، وقبول مبدأ التفاوض معها مباشرة ، وكانت صحيفة فاينانشيال تايمز قد استبعدت بدء المفاوضات: "فالمحادثات المباشرة تبدو ضرباً من ضروب المستحيل. والرئيس نميرى مهما كان تصميمه ، لن يقوى على تحمل صدمة التفاوض المباشر مع المتمردين."(19)

وهنا تجدر الإشارة إلى أن وقوع انقلاب 19 يوليو 1971 قد أدى إلى توقف المفاوضات بين الحكومة و حركة تحرير جنوب السودان. فأعدام وزير شؤون الجنوب جوزيف قرنق الذي لعب دوراً أساسياً في التمهيد للحوار مع ممثلي انيانيا ومجموعات المثقفين الجنوبيين داخل وخارج السودان ، وفي مرحلة لاحقة مع الوسطاء في مكتب حركة تحرير المستعمرات و مجلس الكنائس العالمي، كان بمثابة صدمة لكل هذه الجهات.

وتعبيراً عن حالة الحيرة حول مستقبل المفاوضات، كتب ممثل الحركة مادينج دي قرنق في عدد نوفمبر 1971 من مجلة حركة تحرير جنوب السودان المسماة (قراس كيرتن) وتولى رئاسة تحريرها في لندن مايلي: "إن رغبة الرئيس نميري في الانتقام لا تحدها حدود. وليس هنالك ما يبرر إعدامه للوزير الجنوبي جوزيف قرنق وقادة الحزب الشيوعي السوداني الآخرين .. والآن يبدو مستقبل المفاوضات مع حكومة السودان غير محدد المعالم."(20)

وقد أثبتت الأيام التالية أن نميري قد استشعر وجود فراغ سياسي بعد انقضاضه على حلفائه السابقين من الشيوعيين والقوى السياسية الموالية لهم. فقرر الإسراع في استكمال الجهود التي قطعت شوطاً بعيداً لبدء التفاوض مع حركة تحرير جنوب السودان. فابتعث نميري وفداً برئاسة أبيل ألير الذي تولى وزارة شؤون الجنوب بعد إعدام جوزيف قرنق، لطمأنة مجلس الكنائس العالمي برغبة الحكومة على مواصلة جهود التفاوض التي رعاها المجلس من قبل. وبطبيعة الحال أبدى مجلس الكنائس العالمي موافقته على مواصلة مساعيه من حيث توقفت، وجرى الاتفاق على أن تعقد المفاوضات في إثيوبيا وتحت إشراف الإمبراطور هيلاسلاسي. وفي نوفمبر 1971 التقى وفد حكومة السودان برئاسة أبيل ألير وعضوية د. جعفر محمد على بخيت وعضوين من أبناء جنوب السودان ، بالإضافة إلى ضابطين من القوات المسلحة. وتكون وفد حركة تحرير جنوب السودان من مادينج دي قرنق ولورنس وول وول وجوب أدير، والسابانا ملة. وضم وفد مجلس الكنائس العالمي مسئول السياسة الخارجية ليوبولدو نيليس ومسئول قسم إفريقيا بالمجلس كودو إنكارا والأب بيرجس كار، السكرتير العام لمجلس الكنائس الإفريقية ثم صمويل باقو سكرتير مجلس الكنائس السودانية. وكان اللقاء بغرض الوقوف على آخر مراحل التحضير لبدء المفاوضات بين الحكومة والحركة. وفي هذا اللقاء طالبت حركة تحرير جنوب السودان بأن تشمل الخيارات المقترحة للحل حق الفدريشن وكذلك حق الانفصال. ولكن الوسطاء نجحوا في استبعاد هذين الشرطين للحيلولة دون انزلاق اللمفاوضات إلى حافة الفشل.

وانتهز أبيل ألير فرصة ذلك الاجتماع وبعث برسالة مباشرة إلى جوزيف لاقو تضمنت الآتي: "أود أن أطمئنك بأن الحكومة جادة في تصحيح الظلم الاجتماعي وفى منح المواطنين الجنوبيين الحق الكامل في إدارة شؤونهم .. والمشاركة على قدم المساواة مع إخوانهم الشماليين في إدارة شؤون الحكومة المركزية. وتلك رغبة كل مواطن عاقل يريد للجنوب أن يتطور في سلام . لذلك أدعوك لدراسة برنامج الحكومة وإطلاعنا على رأيك."(21)

وقبل أن ينفض الاجتماع بين الأطراف الثلاثة، تم الاتفاق على بدء المفاوضات المباشرة بين الحكومة وحركة تحرير جنوب السودان في أديس أبابا بتاريخ 20 يناير 1972 . وفيما بعد طلبت الحركة تغيير تاريخ المفاوضات إلى 15 فبراير 1971 .

اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي :

بدأت المفاوضات بين حكومة السودان و حركة تحرير جنوب السودان في مدينة أديس أبابا في الفترة مابين 16 إلى 27 فبراير 1972 بوساطة مجلس الكنائس العالمي. وقد تكون وفد حكومة السودان برئاسة نائب رئيس الجمهورية، أبيل ألير وهو سياسي مخضرم ويحظى باحترام واسع في أوساط المثقفين الجنوبيين، وقد كان اختياره لقيادة وفد الحكومة بسبب خبرته السياسية ومعرفته بمجريات السياسة في شمال وجنوب السودان في آن واحد. بالإضافة إلى ذلك كان القصد من اختياره سحب البساط من تحت أقدام مفاوضي حركة تحرير جنوب السودان وإبطال دعاوى الاضطهاد التي يتوقع أن يقوم بإثارتها دعاة الانفصال ضمن وفد الحركة خلال المفاوضات. وقد فطن وفد حركة تحرير جنوب السودان إلى حقيقة مقصد حكومة السودان من وراء اختيار مواطن جنوبي على رأس وفدها للمفاوضات. وقد أبدوا اعتراضات على رئاسة ألير لوفد الحكومة باعتبار أن المفاوضات في حقيقتها بين الشمال والجنوب. وكانت تلك أولى الاختبارات التي أفلح الطرفان في تجاوزها بمساعدة الوسطاء الأثيوبيين وممثلي الهيئات الكنسية العالمية . كذلك ضم وفد الحكومة اللواء محمد الباقر أحمد ، نائباً لأبيل ألير ،بسبب خبراته الطويلة خلال عمله ضابطاً في القوات المسلحة في الجنوب لحوالي عشر سنوات، وقد شارك في مراحل سابقة في المفاوضات التمهيدية مع رئيس مجلس الكنائس العالمي ومع ممثلي حركة تحرير جنوب السودان واستطاع أن يترك لديهم انطباعاً حسناً لما أبداه من تفهم ومرونة في السعي للتسوية السلمية لمشكلة الحرب الأهلية . وقام ألير باختيار الدكتور جعفر محمد على بخيت، وهو أستاذ جامعي وخبير في شؤون الحكم الشعبي المحلي. وقد وتولى صياغة كثير من القوانين في هذا المضمار، ومن دعاة اللامركزية في الحكم بالاستناد إلى

الاعتبارات الإدارية لذلك ،أكثر منها كضرورة سياسية لنقل السلطة إلى المواطنين في مختلف مستويات الحكم . وقد سبق للدكتور جعفر بخيت أن عمل في جنوب السودان في خمسينات القرن الماضي، ولكن تجاربه خلال تلك الفترة لم تدفعه لتفهم الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى الحرب الأهلية في جنوب السودان. ولكن لا جدال في أنه وفي سياق التطورات اللاحقة خاصة المناقشات الحية بين ممثلي الجنوب في إطار مؤتمر المائدة المستديرة قد تركت انطباعاًعميقاً لديه . و اشتهر بخيت بأنه شخص دؤوب ومحاور متعدد القدرات. وقد تولى فيما بعد مسئولية وضع مسودة الدستور الدائم لعام 1973 . وكان ذلك إنجازاً مشهوداً. ولهذه الاعتبارات مجتمعة تم اختياره ضمن الوفد الحكومي لمفاوضات أديس أبابا. كذلك انضم إلى الوفد الدكتور عبدالرحمن عبدالله، وهو من خبراء الإدارة العامة، وقد اشترك من قبل في سكرتارية مؤتمر المائدة المستديرة وصار فيما بعد وزيراً للخدمة العامة والإصلاح الإداري. وضم الوفد الحكومي كذلك دكتور منصور خالد لاعتقاد ألير بأنه يحمل آراء أكثر تفهماً لمطالب الجنوبيين والمظالم التي لحقت بهم على أيدي الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال. إلى جانب هؤلاء ضم الوفد العميد ميرغني سليمان والعقيد كمال أبشر من الاستخبارات العسكرية بأيعاز من الرئيس نميري . وتولى هؤلاء جانب المفاوضات المتعلق بالترتيبات الأمنية مثل استيعاب قوات الأنيانيا في القوات المسلحة والأجهزة الأخرى. وفي الجانب المقابل أسند العقيد جوزيف لاقو رئاسة وفد الأنيانيا إلى إزبوني منديري وهو سياسي مخضرم ووزير سابق في حكومة أكتوبر 1964، ومن أشد دعاة انفصال جنوب السودان، ومفاوض لا تلين له قناة ويحمل ضغائن للحكومات السودانية التي ألقت به في السجن لمدة سبع سنوات ، بسبب دعوته لتطبيق نظام حكم فيدرالي في جنوب السودان. وكان ذلك في منتصف الخمسينات الماضية . وبالرغم من الخلافات والبغضاء بينه والعقيد جوزيف لاقو إلا أن الأخير قصد باختياره وضع أحد غلاة "القوميين" الجنوبيين في موضع المسئولية عما تتمخض عنه مفاوضات أديس أبابا. وضم وفد حركة تحرير جنوب السودان كل من الدكتور لورنس وول وول ممثل الحركة في فرنسا ومادينج دي قرنق ممثل الحركة في المملكة المتحدة، وأوليفر بتالي ألبينو وهو من أبكار المثقفين الذين انضموا إلى حركة الأنيانيا عند تأسيسها في عام 1963، والعقيد فريدريك برايان ماقوت وهو ضابط سابق في الجيش السوداني وعمل رئيس هيئة أركان حرب انيانيا، وأنجلو فوقا، أحد مساعدي العقيد جوزيف لاقو، والقس بول بوك وجوب أديير.

أما وفد مجلس الكنائس العالمي لمفاوضات أديس أبابا فقد ضم مسئول السياسة الخارجية ليوبولدو نيليس ومسئول قسم إفريقيا بالمجلس كودو انكارا والأب بيرجس كار، السكرتير العام لمجلس الكنائس الإفريقية ثم صمويل باقو سكرتير مجلس الكنائس السودانية. واختير الأب بيرجس كار مقرراً للجلسات، بعد أن اتفق الطرفان على عدم اختيار رئيس للمؤتمر. ومثل الإمبراطور هيلاسلاسي، باعتباره راعى المفاوضات، وزيره للأمن القومي نبيلي كيفلي. غير أن الإمبراطور استجاب في أكثر من منعطف أثناء المفاوضات للتدخل مباشرة وانتشال المفاوضات من حافة الانهيار. وقد أكد خلال المفاوضات قدرته كأحد حكماء إفريقيا. وقد تولى استضافة مقر منظمة الوحدة الإفريقية في عاصمة بلاده . وألقى بكل ثقله في الرهان على إنجاح المفاوضات. كما اضطر في بعض المواضيع الشائكة إلى ممارسة الضغط، خاصة على ممثلي حركة تحرير جنوب السودان، وبادر بتقديم الضمانات المطمئنة لهم، وبنفس القدر سعى بكل ثقله وجهده لتبديد مخاوف الجانب الحكومي. هذا ،بالرغم من أن ألإمبراطور هيلاسلاسي لم يفصح عن رغبته في أن يستغل المناسبة لحث حكومة السودان على الحد من نشاط الحركات المسلحة الإريترية فوق أراضيها، إلا أن تفانيه في إنجاح مفوضات السلام لم يخل من إشارات إلى رغبته في تلقي معاملة مماثلة من حكومة السودان لضمان استمرار الوضع في بلاده كما هو عليه والحفاظ على وحدة أراضيه في مقابل مطالب الحركات الأرترية التي تسعى لاستقلال إقليم إرتريا آنذاك.

في مستهل المفاوضات تقدم وفد حركة تحرير جنوب السودان باقتراح يدعو إلى تمثيل شمال السودان بوفد قائم بذاته، إلى جانب وفد الحكومة المركزية. ويُمثل جنوب السودان بوفد ثالث. ويضطلع وفد الحكومة المركزية بدور محايد.(22)

غير أن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً. كذلك طالب وفد الحركة بأقامة نظام حكم فيدرالي يؤدى إلى تقسيم السودان إلى أربعة أقاليم . وفي موضع آخر عدل الاقتراح بحيث يتم تقسيم السودان إلى إقليمين في شمال السودان وآخر في جنوب السودان. ولم يكن نصيب هذين الاقتراحين أفضل من سابقيهما ، فقد تمسك وفد حكومة السودان بأن بقية أقاليم السودان لم تبد الرغبة في تطبيق نظام حكم فيدرالي في مناطقها.(23)

كذلك اقترح وفد الحركة إنشاء جيش لكل من إقليم شمال السودان وآخر للإقليم الجنوبي، وهذا الاقتراح يكشف عن عمق مشاعر الشك وفقدان الثقة بين الطرفين. و في هذا الصدد أبدى أبيل ألير ملاحظة صائبة مفادها أن هناك كراهية وتوجس في الشمال عند سماع كلمة فيدريشن بقدر مالها من هوى وقبول لدى غمار الجنوبيين. وأن الانطباع السائد

في شمال السودان أن مطلب الفدريشن خدعة استعمارية قديمة تهدف إلى فصل جنوب السودان. والمهم في نهاية الأمر تمكن الوسطاء من ردم الهوة والتركيز على الأمور الجوهرية وعدم التقيد بالمسميات، بدلاً من التمسك بالمصطلحات التي لا تحمل مضموناً ذا معنى. وهذا ما عبر عنه سير دينجل فوت، مستشار حركة تحرير جنوب السودان. وكان رأيه بأن الصلاحيات التي تضمنها قانون الحكم الذاتي الإقليمي للإقليم الجنوبي، ترقى في حقيقة الأمر إلى مرتبة الفدريشن دون استخدام نفس المسميات. وفي سياق آخر أبدى دهشته لحصول جبهة تحرير جنوب السودان على ما حصلت عليه من استجابة لمطالبها من قبل الحكومة المركزية.

وتضمنت مطالب الحركة إقامة نظام برلماني من مجلسين؛ مجلس للشيوخ وآخر للنواب على المستوى المركزي. وإضافة بنود للدستور تنص على صيانة الحقوق الأساسية للمواطنين. وهذه المقترحات لم تجد اعتباراً كافياً، ولم تعاود الحركة طرحها. كذلك لم يتم التطرق إلى مصير حركة تحرير جنوب السودان نفسها. ولكن هذا الأمر تم مخاطبته بعد عودة العقيد جوزيف لاقو إلى السودان ، وتعيينه في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني (الحاكم). كذلك تطرق وفد الحركة إلى وضع المناطق التي كانت جزءاً من المديريات الجنوبية سابقاً وضمت إلى مديريات السودان الشمالية في عام 1951، مثل منطقة أبيي وحفرة النحاس في جنوب دارفور. وتم التوصل في هذا الصدد إلى اعتماد حدود المديريات الجنوبية كما كانت عليها عند إعلان استقلال السودان في أول يناير 1956، على أن يتم إجراء استفتاء عام لسكان هذه المناطق بهدف تحديد مستقبل ارتباطهم حسبما يروا بالمديريات الشمالية أو المديريات الجنوبية المتاخمة.

ومن بين أكبر العقبات التي اعترضت المفاوضين، تلك الترتيبات المتعلقة بقوات حركة تحرير جنوب السودان(أنيانيا)، إعدادها وتوزيعها وطريقة استيعاب مقاتليها وتحقيق الانصهار بينها والقوات المسلحة السودانية. وقد أوشكت المفاوضات أن تنهار دون التوصل إلى اتفاق نهائي حول هذه المسألة الشائكة. وهنا تجلت حكمة وتجارب الإمبراطور هيلاسلاسي عندما احتكم إليه الطرفان المتفاوضان. وقد رأى الإمبراطور بحكم رعايته للمفاوضات ودهائه السياسي سانحة لمخاطبة المتمردين الإرتريين بأمكانية التوصل إلى حل تفاوضي يتيح لهم نوعاً من الحكم الذاتي الإقليمي. فالتقى الإمبراطور أولاً بوفد حركة تحرير جنوب السودان وأشاد بشجاعتهم لاختيارهم طريق الحوار لإنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان. وذكرهم بأنه فتح لهم أرضه لإيواء لاجئيهم، وإقامة معسكراتهم وتحرك

زعمائهم السياسيين. وتطرق إلى دعم إثيوبيا لحركة أنيانيا وتحمل بلاده كل ماترتب على ذلك الموقف من تهديد لأمنهم بواسطة دول مجاورة.ولم يقف عند ذلك الحد، بل قدم إلى ممثلي الحركة تعهداً شخصياً بضمان سلامة مقاتليهم في حالة عودتهم إلى السودان. وقد نقل وفد حركة تحرير جنوب السودان هذه الضمانات إلى العقيد جوزيف لاقو الذي لم يتردد في الموافقة عليها.

والتقى الإمبراطور بعد ذلك بوفد حكومة السودان. وأشاد بتقدم المفاوضات وشجاعة حكومة السودان في الاستجابة لمطالب (حركة تحرير السودان) الأساسية . وتطرق إلى تكوين القوات بنسب متساوية على أن ترابط القوات الحكومية داخل معسكراتها ، إذ أن باستطاعتها بحكم إمكاناتها العسكرية المتفوقة ،أن تتحرك بسرعة خاطفة لحسم أي أزمات تطرأ إذا اقتضت الضرورة . وقام وفد الحكومة بنقل هذه المقترحات إلى الخرطوم، ولم يطل انتظار الرد الذي جاء بالموافقة. "في نهاية الأمر أمكن تجاوز كل المخاوف وسادت أجواء المفاوضات روح التفاؤل والثقة نتيجة التوصل إلى صيغة الحكم الذاتي الإقليمي."(24)

واقتصرت المشاركة في حضور مراسم توقيع الاتفاقية على أعضاء الوفدين المتفاوضين إلى جانب وسطاء مجلس الكنائس العالمي ومجلس عموم الكنائس الإفريقية ومجلس الكنائس السوداني وعدد من المواطنين السودانيين المقيمين في إثيوبيا. وتولى الإمبراطور استضافة مراسم التوقيع. وبدا جلياً غياب ممثلي منظمة الوحدة لإفريقية والجامعة العربية ومراسلي الصحف ووكالات الأنباء العالمية. وكان ذلك إجراء متعمداً فقد تم الاتفاق على أن تكون كل مراحل التفاوض سودانية خالصة.

بنود اتفاقية أديس أبابا : الحكم الذاتي للإقليم الجنوبي

بعد انقضاء إسبوعين من المفاوضات، توصلت حركة تحرير جنوب السودان والحكومة السودانية إلى توقيع اتفاقية أديس أبابا يوم 27 فبراير 1972 ، واتفق الطرفان على أن الهدف الرئيس للاتفاقية هو صيانة وحدة السودان، وتحقيق المطالب المشروعة للمديريات الجنوبية. ولعل ذلك هو جوهر الاتفاق الذي توصلت إليه الأحزاب السياسية السودانية خلال مؤتمر المائدة المستديرة في مارس 1965 . كذلك وردت إشارات في ديباجة "القانون الأساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية، بأن توقيع الاتفاقية تم "وفقاً لأحكام دستور جمهورية السودان الديمقراطية وإيفاءاً لبيان 9 يونيو 1969 الذي أعلنته ثورة مايو، والذي يمنح المديريات الجنوبية بالسودان حكماً ذاتياً إقليمياً في إطار السودان الاشتراكي الموحد."(25)

كذلك تقرر أن يبدأ العمل في تنفيذ بنود الاتفاقية حال توقيع رئيس الجمهورية ورئيس حركة تحرير جنوب السودان عليها في فترة زمنية لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع . وقد كان غيري هو الأسرع إلى توقيع الاتفاقية في 3 مارس 1972، وقام على الفور بزيارة أجزاء من الإقليم الجنوبي، وقصد من ذلك قطع الطريق على أي تراجع من قبل الطرف الآخر. وهكذا لم يكن أمام اللواء جوزيف لاقو إلا أن يوقع على الاتفاقية. وتضمن البند الثاني نصاً باعتبار الاتفاقية قانوناً أساسياً "لا يمكن تعديله إلا بأغلبية ثلاثة أرباع مجلس الشعب القومي، وتأييد ثلثي مواطني المديريات الجنوبية الثلاث عبر استفتاء شعبي." (26)

تضمنت اتفاقية أديس أبابا ست وثائق هي عبارة عن:

1- القانون الأساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي في المديريات الجنوبية.

2- قانون العفو العام عن المتمردين والمشاركين في محاربة الحكومة.

3- إجراءات إدارية خاصة لتنظيم الفترة الانتقالية حتى قيام مؤسسات الحكم الذاتي الإقليمي.

4- وقف إطلاق النار.

5- إجراءات مؤقتة بخصوص إعادة تنظيم القوات المسلحة.

6- إعادة توطين وتأهيل اللاجئين.

كذلك نص القانون الأساسي للحكم الذاتي الإقليمي على اعتبار المديريات الجنوبية الثلاث إقليماً واحداً في إطار السودان الموحد. وهذه واحدة من القضايا التي اعترضت عليها في السابق بعض الأحزاب السياسية التي توجست من توحد المديريات الجنوبية في كيان سياسي وثقافي واحد، الشئ الذي قد ينطوي على خطر الانفصال. كذلك تمكنت الأطراف المتفاوضة من تجاوز معضلة اللغة الرسمية، فبعد جهد مضني وبمساعدة الوسطاء تم الاتفاق على أن تكون اللغة العربية هي "اللغة الرسمية للسودان والإنجليزية هي اللغة الرئيسة للإقليم الجنوبي دون مساس باستخدام أي لغة أو لغات أخرى مما تقتضيه الضرورة العملية أو الأداء الكفؤ والناجز للمهام التنفيذية والإدارية في الإقليم."(27)

وقد تضمنت الاتفاقية كذلك منح الإقليم الجنوبي حق تكوين هيئة تشريعية، هي مجلس الشعب الإقليمي يقوم بانتخابها، عن طريق الاقتراع السري المباشر، كل المواطنين السودانيين المقيمين في الإقليم الجنوبي دون اعتبار للمنشأ، ويتولى هذا المجلس مهام التشريع في حدود الصلاحيات الممنوحة له بموجب الاتفاقية "لحفظ النظام العام والأمن الداخلي والإدارة المقتدرة ، وتنمية الإقليم الجنوبي في المجالات الثقافية والاقتصادية.." (28)

كذلك منحت الاتفاقية رئيس الجمهورية حق تعيين أعضاء المجلس التنفيذي العالي بناء على توصية رئيس مجلس الشعب الإقليمي الذي يملك من جانبه أيضاً وبأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه أن يطلب من الرئيس إعفاء رئيس المجلس التنفيذي العالي أو أي من أعضائه ويوافق الرئيس على هذا الطلب. ولكن في حيز التطبيق العملي لم يتقيد رئيس الجمهورية بهذا النص وتعدى تدريجياً على سلطات مجلس الشعب الإقليمي في تعيين وعزل رئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضائه دون الرجوع لأخذ رأي مجلس الشعب الإقليمي. كذلك منح البند (14) "لمجلس الشعب الإقليمي بأغلبية ثلثي الأعضاء أن يطلب من الرئيس (رئيس الجمهورية) تأجيل العمل بأي قانون يراه الأعضاء مؤثراً تأثيراً عكسياً على رفاهية ومصالح المواطنين بالإقليم الجنوبي، ويجوز للرئيس إذا رأى ذلك مناسباً أن يوافق على هذا الطلب."(29) ويبدا أن القصد من طلب التأجيل هو منح مجلس الشعب الإقليمي حق تقديم وجهة نظره للرئيس في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ الموافقة على الطلب. ويؤول القرار النهائي في أمر القانون المتنازع عليه إلى مجلس الشعب القومي. ويكون قراره بهذا الشأن، كما هو الحال بالنسبة لأي قانون آخر، ملزماً لمجلس الشعب الإقليمي. وبرزت مشكلات حادة عندما وضعت الاتفاقية موضع التنفيذ ، وذلك بسبب قيام رئيس الجمهورية بحل مجلس الشعب الإقليمي مرات عديدة. وهذا الإجراء يتعارض مع بنود الاتفاقية. فدستور السودان لعام 1973 في المادة 108 أعطى رئيس الجمهورية الحق لحل مجلس الشعب القومي، بينما لم ينص قانون الحكم الذاتي الإقليمي على إعطائه حقاً مماثلاً لحل مجلس الشعب الإقليمي. "وعندما عدل الدستور وحصل الرئيس بموجب ذلك على ذلك الحق اعتبره الجنوبيون انتهاكا لاتفاقية أديس أبابا 1972 (30)

كما تضاربت الآراء بخصوص الدور الذي يضطلع به الاتحاد الاشتراكي السوداني في الإقليم الجنوبي بنص اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي. فالاتفاقية لم تتطرق إلى دور الاتحاد الاشتراكي في ترشيح رئيس المجلس التنفيذي العالي، بل أعطت هذا الحق حصرياً لرئيس مجلس الشعب الإقليمي، على أن يخضع التعيين والعزل لموافقة رئيس الجمهورية. ولكن من ناحية ثانية حدد دستور جمهورية السودان الديمقراطية لعام 1973، في المادة (80) أن: "رئيس الجمهورية هو رأس الدولة. وتتركز فيه السلطات التنفيذية ويشارك في صياغة القوانين. ويصرف مهامه بتفويض مباشر من الشعب عن طريق الاستفتاء، كما هو منصوص عليه في القانون. يتم ترشيح رئيس الجمهورية بواسطة الاتحاد الاشتراكي السوداني وفق اللوائح الأساسية لدستور الاتحاد الاشتراكي السوداني."(31)

و على الرغم من أن الاتحاد الاشتراكي السوداني لم يقدم مرشحين عنه لخوض انتخابات مجلس الشعب الإقليمي، إلا أن عدداً من قادة المجلس الإقليمي كانوا أعضاء في مكتبه السياسي. وقد سعى لإنشاء وحدات أساسية له في مواقع العمل غير أنها لم تكن ذات فعالية تذكر في الحياة السياسية في الإقليم الجنوبي. وتحولت إلى واجهات لحزبي سانو وجبهة الجنوب، في صراعاتهم للاستحواذ على السلطة في الإقليم. ففي انتخابات رئيس المجلس التنفيذي العالي عام 1974 اضطر نميري للتدخل المباشر بوصفه رئيس الاتحاد الاشتراكي السوداني وأعلن مساندة ترشيح أبيل ألير ليشغل ذلك المنصب للمرة الثانية على التوالي.

أما بشأن السلطة التنفيذية في الإقليم الجنوبي فقد نصت الاتفاقية على أن يمارسها مجلس تنفيذي عالي "إنابة عن الرئيس". ومنحت الاتفاقية الرئيس حق تعيين وإعفاء رئيس المجلس التنفيذي العالي بناءاً على توصية رئيس مجلس الشعب الإقليمي . ويعين رئيس الجمهورية أعضاء المجلس التنفيذي العالي بناء على توصية رئيسه. أما البند (21) فقد نص على أن يكون المجلس التنفيذي العالي وأعضاؤه مسئولين لدى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب الإقليمي لضمان حسن الإدارة في الإقليم الجنوبي. ويكون للإقليم ميزانيته الخاصة التي تعتمد على الإيرادات المحلية والاعتمادات المخصصة له في الميزانية العامة، إلى جانب الضرائب المباشرة وغير المباشرة والدخل المتحصل من المجالس المحلية وصندوق التنمية في الإقليم، كما ورد في إعلان 9 يونيو للحكم الذاتي الإقليمي. ويمكن القول بأن الاتفاقية قد جعلت رئيس الجمهورية وليس الهيئة التشريعية المركزية (مجلس الشعب القومي) مركز الثقل في العلاقة الدستورية والإدارية بين الإقليم الجنوبي والحكومة المركزية. فبجانب صلاحياته في تعيين وحل الأجهزة الإقليمية آلت إليه مهمة التنسيق بين المجلس التنفيذي العالي والوزارات المركزية.

أما بنود الاتفاقية الخاصة بتقاسم الصلاحيات بين الهيئة التشريعية في الإقليم ورئيس الجمهورية في الإشراف على عمل المجلس التنفيذي العالي فقد اتسمت بالغموض والإبهام المتعمد، علماً بأن الاتفاقية قد وضعت الحل والعقد في يد رئيس الجمهورية وتركت أمر الإشراف المشترك على عمل المجلس التنفيذي العالي لتوافر قدر من حسن النية والتفاهم. غير أنه وبمرور الزمن تضاءلت الثقة وحسن النية والتفاهم وتدنت إلى مستويات وصلت حد المواجهة الصريحة في مناسبات عديدة.(32)

كذلك منحت الاتفاقية مجلس الشعب الإقليمي، بأغلبية "ثلاثة أرباع عضويته، أن يطلب من رئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي العالي أو أي من أعضائه".(33) وهذه أيضاً من النقاط التي أثارت شداً وجذباً بين مجلس الشعب الإقليمي ورئيس الجمهورية الذي انفرد بهذا الحق.

أما عن تقاسم السلطات بين رئيس الجمهورية (السلطة المركزية) ومجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي، فقد نصت الاتفاقية على أنه لا يجوز لمجلس الشعب الإقليمي أو المجلس التنفيذي العالي ممارسة أي من السلطات ذات الصفة القومية. وتتمثل هذه السلطات في الآتي:

1- الدفاع الوطني.

2- الشؤون الخارجية.

3- النقد والعملة.

4- النقل الجوي والنهري عبر الأقاليم.

5- المواصلات السلكية واللاسلكية.

6- الجمارك والتجارة الخارجية.

7- الجنسية والهجرة.

8- التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

9- التخطيط التعليمي.

10- المراجعة العامة.

وفي المقابل، منحت الاتفاقية مجلس الشعب الإقليمي حق التشريع لحفظ النظام العام والأمن الداخلي والإدارة المقتدرة، وتنمية الإقليم الجنوبي في المجالات الثقافية والاقتصادية. خاصة في الآتي:

1- ترقية واستخدام الموارد المالية والإقليمية للتنمية وإدارة الإقليم الجنوبي.

2- تنظيم جهاز للإدارة الإقليمية والمحلية

3- تشريع القوانين التقليدية والعرف في إطار القوانين القومية

4- إقامة وصيانة وإدارة السجون والمؤسسات الإصلاحية

5- إقامة وصيانة المدارس العامة على جميع المستويات وفق الخطط القومية للتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

6- ترقية اللغات والثقافات المحلية

7- تخطيط المدن والقرى وإنشاء الطرق وفق الخطط والبرامج القومية

8- ترقية التجارة وإقامة الصناعات والأسواق المحلية

9- إنشاء وصيانة وإدارة المستشفيات العامة

10- إدارة خدمات الصحة البيئية، رعاية الأمومة، رعاية الطفولة، رقابة الأسواق، مكافحة الأمراض الوبائية، تدريب المساعدين الطبيين والقابلات الريفيات و إقامة المراكز الصحية و المستوصفات ومحطات الغيار

11- ترقية صحة الحيوان، رقابة الوبائيات وتحسين التجارة والإنتاج الحيواني

12- ترقية السياحة

13- إقامة حدائق الحيوان والمتاحف وتنظيم التجارة والإنتاج الحيواني

14- التعدين واستخراج الحجارة دون المساس بحق الحكومة المركزية في حالة اكتشاف الغاز والمعادن

15- التجنيد لتنظيم وإدارة الشرطة وخدمات السجون وفق السياسة والمعايير القومية

16- استغلال الأراضي وفق القوانين والخطط القومية

17- الرقابة والوقاية من الآفات وأمراض النبات

18- تنمية واستخدام ووسائل مكافحة الآفات وحماية المحاصيل والمراعي وفق الخطط القومية

19- ترقية وتشجيع برامج العون الذاتي

20- كل الأمور الأخرى التي يفوضها رئيس مجلس الشعب القومي للتشريع

وجدير بالملاحظة أن الاتفاقية قد جعلت رئيس الجمهورية قطب الرحى في العلاقة الدستورية والإدارية بين الحكومة المركزية والإقليم، بينما اقتصر دور الهيئات التشريعية هنا وهناك على تبادل القرارات الصادرة عن كل منهما من قبيل الإحاطة و العلم بالشيء. وبموجب الاتفاقية تقرر تمثيل الإقليم الجنوبي في القوات المسلحة بما يتناسب ونسبة سكانه بالنسبة لمجمل سكان السودان. ومنحت الاتفاقية لرئيس الجمهورية بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذي العالي الحق في القرارات المتعلقة باستخدام القوات المسلحة في الإقليم الجنوبي.

بروتكول استيعاب قوات أنيانيا في القوات المسلحة السودانية:

البرتوكول الثاني في اتفاقية أديس أبابا والأشد تعقيداً تعلق بالجوانب العسكرية والصلاحيات الممنوحة لرئيس المجلس التنفيذي العالي كمستشار لرئيس الجمهورية فيما يختص بتوزيع تلك القوات المستوعبة وتحركاتها. كذلك تضمن هذا البروتكول طريقة استيعاب مقاتلي أنيانيا في القوات المسلحة السودانية، الشرطة والسجون. ومن بين التعقيدات التي واجهت العسكريين المكلفين بأعداد الترتيبات لاستيعاب أفراد الأنيانيا أن أعداد حاملي السلاح في صفوفها قد قفز من 12 ألفاً قبل توقيع الاتفاقية إلى 18 ألفاً عند توقيعها.

وقد هرع بعض سكان المدن للانضمام لقوات الأنيانيا في مناطقهم طمعاً في الحصول على بعض من غنائم الاتفاقية. خاصة وأن الاتفاقية لم تقصر الاستيعاب في القوات المسلحة على مقاتلي أنيانيا تحديداً. واشترطت بأن يكون المتقدم للاستيعاب من سكان الإقليم الجنوبي. كذلك، لم يكن هيناً التغاضي عن أي مجموعات من حاملي السلاح والمخاطر التي تنشأ مستقبلاً للحفاظ على وقف إطلاق النار واستتباب الأمن. خاصة وأن أي محاولة لتجريدهم من السلاح ربما تؤدي إلى خلق بؤر للتوتر في ظروف أمنية لم تستتب بعد.

اشتمل بروتوكول الترتيبات المؤقتة لتكوين وحدات قوات الشعب المسلحة في الإقليم الجنوبي على أربع مواد. المادة الأولى نصت على أن تسرى الترتيبات لمدة خمس سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية. والمادة الثانية حددت عدد أفراد الفرقة الجنوبية بأثني عشر ألف ستة ألف منهم من مواطني جنوب السودان و مثلهم من خارج الإقليم الجنوبي. والمادة الثالثة نصت على أن تسند مسألة استيعاب الستة آلاف من أفراد وضباط أنيانيا إلى اللجنة الفنية العسكرية المشتركة. ومن ضمن مهام هذه اللجنة اتخاذ كافة التدابير لنشر القوات في الجانبين منفصلة عن بعضها البعض بداية ، على أن تتم عملية الانصهار واستيعابها بانسياب وتدرج في القوات القومية (قوات الشعب المسلحة). "ومهمة هذه اللجنة ضمان إشاعة أجواء من الثقة والسلام في الإقليم الجنوبي."(34)

أما المادة الرابعة في برتكول الترتيبات الأمنية فقد حددت عدد أعضاء اللجنة الفنية العسكرية المشتركة بستة أشخاص، ثلاثة منهم يمثلون القوات القديمة (قوات الشعب المسلحة) والثلاثة الباقون يمثلون القوات المستوعبة. وتصدر قرارات اللجنة بالإجماع . على أن تحال أي مسائل خلافية إلى رئيس الجمهورية واللواء جوزيف لاقو للفصل فيها. وقد

أوصت اللجنة في ختام أعمالها في أكتوبر 1972 باستيعاب 948 من ضباط أنيانيا و 1115 ضباط صف و 13779 كأفراد يتم استيعابهم وفق الخطط المتفق عليها ضمن الفرقة الجنوبية في جوبا.(34)

ورغم كفاءة أعضاء اللجنة الفنية العسكرية المشتركة ونجاحهم في تجاوز عقبات هائلة في أمد وجيز، إلا أن جهودهم لم تكن كافية لدرء مشكلات خطيرة أطلت برأسها طوال فترة تطبيق الاتفاقية. فقد تصاعدت النقمة والتذمر بين أفراد وضباط أنيانيا المستوعبين بسبب اعتقادهم بأنهم أهملوا إهمالهم من حيث التدريب والتسليح مقارنة بقوات الشعب المسلحة. وبالطبع كثير من العقبات التي واجهتها عملية استيعاب قوات أنيانيا أو استكمال الاستيعاب والانصهار هي من طبيعة الأشياء، إذ أن هذه القوات خاضت حرباً أهلية ضارية على امتداد 17 عاماً وترسخت بينها عداوات دفينة وشكوك متأصلة. بالإضافة إلى ذلك كانت هنالك صعوبات فنية من حيث تأهيل ضباط وصف ضباط الأنيانيا مقارنة برفقائهم في القوات النظامية. وقد تطلب الأمر تدخل رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التنفيذي العالي أكثر من مرة لتجاوز مواقف هددت باندلاع مواجهة دامية وفادحة. فعلى سبيل المثال تطلب الأمر استصدار قرار إستثنائي بإعفاء ضباط أنيانيا ممن تمت ترقيتهم من الصف إلى رتبة ضباط دون الجلوس لامتحان المعادلة المقررة على بقية ضباط القوات المسلحة المرشحين للترقيات.

كما إن عملية تسليم مقاتلي أنيانيا لأسلحتهم القديمة، لم تتم كما نص عليها البروتوكول الخاص بالترتيبات العسكرية، فكثير من الأسلحة والعتاد الحربي لديهم قام مقاتلو أنيانيا بدفنه في مخابئ نائية تحسباً لأي انتكاس في تنفيذ اتفاقية أديس أبابا. وهذا الوضع شجع حالات الاحتجاج والتمرد والهروب إلى الغابة ، كما هو الحال في حادثة جوبا (1974)، وأكوبو (1975) وكبويتا و رمبيك (1975) واو (1976). وأفراد الأنيانيا كما هو معلوم سياسيون وليسوا محاربين وحسب، وتسود بينهم عصبية قومية متأصلة، تتغذى من التظلمات التاريخية والغبن الذي أصاب المواطنين الجنوبيين، مضافاً إليها نزعة لا تهدأ لمقاومة الظلم والتهميش الذي ألحقته بهم الحكومات السودانية منذ الاستقلال. تسببت هذه الحالة في تأهب المستوعبين عند أول بادرة خلاف للتمرد والعودة إلى حياة الأدغال. والفترة التي أعقبت توقيع الاتفاقية كانت مليئة بالأخطاء السياسية من قبل السلطة المركزية مما أتاح لحالات التذمر والانفلات والعصيان في صفوف القوات المستوعبة أن تبلغ مداها لاحقاً بقيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

الأصداء وردود الأفعال على توقيع اتفاقية أديس أبابا:

ما أن تم الإعلان عن التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية (أديس أبابا 3 مارس 1972) بين الحكومة وحركة تحرير جنوب السودان، حتى تواترت ردود الأفعال بين تأييد حار للاتفاقية باعتبارها استشرافاً لعهد جديد، وانتصاراً لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الداخلية في إفريقيا. مثلما جاء في صحيفة (أوبزيرفر) الإنجليزية في مدح الاتفاقية باعتبارها واحدة من اللحظات التي لا تتكرر كثيراً والتي تمثل لحظة نادرة من لحظات التعقل التي أضاءت العلاقات الدولية. وكتبت صحيفة (كرستيان ساينس مونيتر) الأمريكية بأن الاتفاقية نقطة مضيئة وغير معهودة في خضم أجواء الحروب والتآمر والأزمات. وكتبت نيويورك تايمز إذا نجح السودان في هذه التجربة الرائدة لتحقيق الوحدة في واقع التعدد، فربما يقدم بذلك مثالاً مفيداً لغيره من البلدان النامية، التي رزئت بالانقسامات العرقية والدينية وغيرها من مسببات الشقاق الداخلي.(35)

في نفس الوقت تعالت أصوات من هنا وهناك بإدانة الاتفاقية باعتبارها خيانة واستسلاماً لضغوط وإملاءات الطرف الآخر. ففي المديريات الجنوبية ساد شعور غامر بالفرح بعد توقيع الاتفاقية وإعلان وقف إطلاق النار. وسارت مظاهرات عارمة في العديد من مدن المديريات الجنوبية من واو إلى كبويتا. ففي أكوبو، على سبيل المثال، وقف شيخان أحدهما من شمال السودان ليترجم إلى اللغة العربية حديثاً لشيخ آخر تكلم بلهجة النوير. وفي توريت قام محاربون من قبيلة اللاتوكا بعرض بعض الطقوس التي تعبر عن الترحيب بتوقيع الاتفاقية، واصطفوا لإلقاء أسلحتهم التقليدية من حراب ودروع وعصى وطبول أمام الرئيس نميري و أبيل ألير. كذلك قوبلت الاتفاقية بترحيب حار من قبل منظمة الوحدة الإفريقية والدول والمنظمات العالمية، وبقدر أقل من الاهتمام والترحيب في البلدان العربية.

أما الأصوات المعارضة لاتفاقية أديس أبابا فلم تكن أقل مجاهرة، ففي كنشاسا أعلن غوردون مورتات أحد قادة الأنيانيا السابقين أن وفد حركة تحرير جنوب السودان الذي وقع على اتفاقية أديس أبابا لا يمثل إلا نفسه. ووصف مورتات أعضاء الوفد المفاوض باسم الحركة بأنهم انتهازيون ومأجورون، تم شراؤهم بواسطة جهات أجنبية. ودعا إلى إجراء محادثات جديدة تحت رعاية جهة عالمية محايدة، على أن لا تكون هنالك شروط مسبقة من جانب الشمال العربي لفرض الحكم الذاتي الإقليمي.(36)

وظل غوردون مورتات لعقود متتالية على موقفه المعارض لاتفاقية أديس أبابا للوحدة بين شمال السودان وجنوبه. ولكن في اليوم التالي لإعلان رفضه للاتفاقية بين

حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان أصدرت حكومة زائير قراراً بأبعاده عن أراضيها، حفاظاً على علاقاتها مع حكومة السودان .

وفي هذا السياق يتعين التطرق إلى بعض العقبات التي برزت في اللحظات السابقة لتوقيع الاتفاقية وأوشكت على قلب الأمور رأساً على عقب. فقد وصل إلى أديس أبابا بدون إخطار مسبق رئيس حركة تحرير جنوب السودان جوزيف لاقو وبصحبته السياسي المخضرم جوزيف ادوهو، الذي رفض من قبل أن يشترك في المفاوضات ضمن وفد حركة تحرير جنوب السودان. واستصحب العقيد لاقو معه أربعة إسرائيليين هم عبارة عن الحرس الخاص ومستشاريه. وأعلن لاقو بأنه لم يحضر للتوقيع على الاتفاقية بل لاستبدالها بمشروع اتفاقية جديدة.(37) بدعوى أن الوفد المفاوض باسم حركته قد تجاوز حدود الصلاحيات الممنوحة له، وبأن أفراده لم يرجعوا لاستطلاع رأيه في بنود جوهرية تضمنتها الاتفاقية. وذكر لاقو بالتحديد المسائل المتعلقة بحق الإقليم الجنوبي في تكوين جيشه الخاص، وضمان سلامة مقاتلي الأنيانيا بعد عودتهم إلى مدنهم وقراهم داخل السودان، وكفالة حق(الإقليم الجنوبي) المقترح في إقامة علاقات دبلوماسية، وتلقي مساعدات خارجية دون إخضاع ذلك لموافقة الحكومة المركزية. ويبدو أن لاقو بالرغم من اقتناعه بما تضمنته الاتفاقية، إلا إنه استسلم للضغوط التي مارسها عليه بعض المتشددين من قادة أنيانيا والسياسيون الذين كرسوا جهودهم لتصيد النواقص والثغرات في الاتفاقية. وبطبيعة الحال لم يكن متوقعاً أن يؤيد مستشارو لاقو الإسرائيليين توقيع الاتفاقية التي سحبت البساط من تحت أقدامهم.

وقام الأب بيرجس كار بنقل هذه المقترحات إلى أبيل ألير، رئيس الوفد الحكومي وإلى كل من مناسي هيلا وزير خارجية إثيوبيا ونبيلول كيفلي الممثل الشخصي للإمبراطور هيلاسلاسي في المفاوضات. وكان رد فعل المسئولين الإثيوبيين فورياً وحاسماً. وقاموا على الفور بمواجهة جوزيف لاقو بالحقائق المتوافرة لديهم لدحض اعتراضاته على الاتفاقية. وذهب كيفلي باعتباره مسئول الأمن في إثيوبيا إلى حد إطلاع لاقو على البرقيات والمكاتبات المتبادلة بين قائد أنيانيا وممثليه في المفاوضات بواسطة سفارة إسرائيل في أديس أبابا. فلم يكن أمام لاقو بداً من الموافقة على الاتفاقية دون أي حذف أو إضافة، ورأى بأن الالتزامات الشخصية التي قدمها الإمبراطور هيلاسلاسي لأعضاء وفد حركته كانت كافية ومطمئنة. وبهذا نجح الدبلوماسيون الإثيوبيون في إنقاذ الاتفاقية من حافة الانهيار مما عزز مكانة بلادهم والإمبراطور هيلاسلاسي كأحد الحكماء في إفريقيا و راعي

وحدتها. ومن جهة أخرى كان هدفهم تقديم مثال ناجح يحفز ثوار أريتريا للاقتداء بالتجربة السودانية في حل المنازعات الداخلية، والوصول إلى تسوية سلمية في إطار الدولة الإثيوبية الموحدة .

أقدم جوزيف لاقو على توقيع اتفاقية أديس أبابا في الوقت الذي تعالت فيه أصوات الاحتجاج على هذه الخطوة داخل حركته. ويجدر هنا التطرق إلى المعارضة التي قادها النقيب (آنذاك) جون قرنق دي مبيور وقد استرجع في وقت لاحق بقوله : "بداية اقترح عليّ جوزيف لاقو أن أنضم إلى الوفد المفاوض في أديس أبابا. فجلسنا وتحدثنا ولم تتطابق وجهات نظرنا، ونتيجة لذلك قرر إبعادي حرصاً على إنجاح المفاوضات. وعلل ذلك بأنني سوف أعوق سير المفاوضات. ولكنه طلب إلي كتابة مقترحاتي وهي عبارة عن ثلاث أو أربع صفحات لتستفيد منها المجموعة المشاركة في المفاوضات".(38)

وتتلخص آراء النقيب جون قرنق في أن حركة الانيانيا قد نشأت تعبيراً عن الغبن والمظالم التي يحسها المواطنون الجنوبيون، خاصة فئات المثقفين لإحساسهم العميق بأنهم حرموا من الغنائم التي استحوذ عليها رصفاؤهم في الشمال بعد نيل الاستقلال. وجاءت اتفاقية أديس أبابا كفرصة نادرة لهؤلاء المثقفين لوضع أيديهم على الثروة والسلطة التي طال انتظارهم لها. وقد فطنت برجوازية الشمال الحاكمة لهذا التهافت. وسارعت بتقديم بعض التنازلات لمثقفي الجنوب. ولنفس الغرض قامت حكومة مايو من قبل بأصدار إعلان 9 يونيو الذي عارضه لفيف من ضباط الأنيانيا، بينما أيدته القوى التقدمية في الشمال. ويذكر قرنق بأنه عارض اتفاقية أديس أبابا باعتبارها محدودة الأهداف وقصيرة المدى، ولن تؤدي إلى إحداث تغيير يذكر في البنية السياسية في السودان. ولن تستجيب لتطلعات السواد الأعظم من مواطني الجنوب والشمال معاً. "كان رأينا أن غياب تلك المقومات سيؤدي عاجلا أم آجلاً إلى تصدع الاتفاقية. وسوف تسعى الصفوة الحاكمة في الشمال إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل توقيع الاتفاقية، بعد أن تكون بنود الاتفاقية قد أطلقت يدها لتجريد أنيانيا من أسلحتها، بينما صفوة الجنوب منهمكة في اقتسام النفوذ السياسي والثروة في الجنوب".(39)

سعى النقيب جون قرنق والمجموعة الملتفة حوله إلى الحيلولة دون توقيع الاتفاقية ، وإلى كسب المقاتلين إلى جانبهم . إلا أن توازن القوى داخل حركة الانيانيا والمزاج العام للمواطنين في الجنوب لم يكن لصالحهم . وبذلك خفتت تلك الأصوات ولم تتلاش تماماً كما ستكشف عن ذلك التطورات والأحداث اللاحقة.

بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا في مارس 1973 تولى النقيب جون قرنق إصدار مذكرة عارضت اتفاقية أديس أبابا وتضمنت النقاط التالية:

1- دعوة مقاتلي الأنيانيا إلى التجمع في مؤتمر يعقد في توريت للتفاكر في طريقة تنفيذ بنود الاتفاقية.

2- الاتفاق على قوائم بأسماء ستة آلاف من الشرطة وحرس الصيد والسجون المقرر استيعابهم لتكوين نواة القوات الجنوبية ، في مقابل ستة آلاف من القوات المسلحة السودانية حسب نص الاتفاقية.

3- التشاور حول طريقة تكوين السلطة الانتقالية في الإقليم الجنوبي وتقديم مقترحات بهذا الصدد لقيادة حركة انيانيا.

حمل هذه المذكرة النقيب جوهانس لتوزيعها في مناطق تجمع قوات أنيانيا المرابطة في مناطق إقليم الاستوائية. وأرسل شخصاً آخر اسمه بيتر لتوزيعها في بحر الغزال. كذلك أرسلت المذكرة إلى أعالي النيل. ولقد تواجد النقيب جون قرنق في ذلك الوقت مع القوات المرابطة في منطقة بور. ولم يتمكن الشخص المكلف بتوزيع المذكرة في الاستوائية من إنجاز مهمته، فقد جرى اعتقاله بواسطة محافظ شرق الاستوائية العميد ساترنينو أريقا (يلقبونه بالعملاق) الذي صادر المذكرة وسلمها إلى اللواء جوزيف لاقو. وآلت هذه المذكرة فيما بعد إلى أيدي الاستخبارات العسكرية.

وحول المعارضة التي تصاعدت في أعقاب توقيع الاتفاقية ذكر اللواء جوزيف لاقو :" كانت هناك بعض المجموعات داخل أنيانيا تعارض الاتفاقية وجل هؤلاء من بحر الغزال وزعيمهم هو غوردون مورتات . وقد حذرتهم من التمادي في تلك المعارضة. وطلبت منه عدم استخدام المديرية الاستوائية كقاعدة لنشاطهم. وبأنني سأكون في مقدمة أعدائهم."(40)

ولم يكف النقيب جون قرنق عن نشاطه الرافض للاتفاقية. ودعا قوات الانيانيا للتجمع في وينج كي بول ، مقر قيادة العقيد جوزيف لاقو سابقاً. وقد جرى استدعاءه وتحذيره بواسطة لاقو الذي ذكر في مقابلة لاحقة "وطلبت من النقيب جون قرنق عدم استخدام موقع قيادتي .. وأن عليه أن يذهب إلى مسقط رأسه في بور. فوعدني بأن يلزم الصمت من الآن فصاعداً . فقمت بنقله إلى أعالي النيل. غير أنه لم يلتزم بتعهده. فقمت بفصل ضابط آخر معارض للاتفاقية هو صمويل قايتوت. فاحتج على قراري ضابط آخر، هو وليم عبدالله شول وقدم استقالته. وبعد ذلك نقلت النقيب جون قرنق إلى حامية واو، وبذلك انتقلت متاعبنا معه إلى بحر الغزال. لكنني لم أشأ أن فصله لصغر سنه. وقد سبق

لي أيضاً أن فصلت ضابطين هما صموئيل قايتوت ووليم عبدالله شول وكلاهما من أعالي النيل.(41)

وحول معارضة النقيب جون قرنق لاتفاقية أديس أبابا، كتب أبيل ألير : "جون قرنق كان من رأيه أن الوقت لم يكن مواتياً للدخول في المفاوضات مع الحكومة، وأن حركة أنيانيا تحتاج إلى مزيد من التأهيل لرفع قدرتها العسكرية. ولم يكن وقتها قد أمضى ستة أشهر في صفوف الانيانيا، ولم يشارك في خوض معارك حقيقية، ولم يخبر حياة الأدغال الوعرة. كان قليل التجربة وكثير الهيام بالنظريات البراقة البعيدة عن واقع حرب العصابات".(42)

اقترح النقيب قرنق تكوين ثلاثة جيوش. الجيش الأول يتكون من قوات جنوبية صرفة (من بين مقاتلي أنيانيا)، ويرابط في المديريات الجنوبية. والجيش الثاني يتكون من قوات من شمال السودان ويرابط هناك. أما الجيش الثالث فيتكون بأعداد متساوية من الشمال والجنوب، ويندرج ضمن مهامه تدريب وتسليح القوات في الشمال والجنوب. وقد رأى الوفد المفاوض في أديس أبابا بعض النقاط الجديرة بالاعتبار في مقترحات النقيب جون قرنق ، إلا أن الوفد الممثل لحكومة السودان رفض مجرد النظر في مثل تلك المقترحات.

وفي سياق معارضته للاتفاقية كتب النقيب جون قرنق إلى الرائد جوزيف كول أموم نائب قائد قوات أنيانيا في بحر الغزال وإلى الرائد أندرو ماكور في منطقة البحيرات وحرضهم على عدم الالتزام بوقف إطلاق النار ومواصلة الحرب. ولكن مناشدته لهؤلاء الضباط وغيرهم لم تلق أذناً صاغية، وبذلك لم يبق أمامه إلا أن يطوي أشرعته وينخرط في ركب المؤيدين لاتفاقية أديس أبابا.

لم تكن المعارضة لاتفاقية أديس أبابا في شمال السودان أخف ضراوة منها في جنوب السودان . فبينما اتهم المعارضون للعقيد لاقو بأنه تخلى عن تطلعات الجنوبيين وباع جنوب السودان للشماليين. ففي شمال السودان كذلك اتهمت أحزاب المعارضة السودانية الرئيس جعفر نميري بالتواطؤ مع الانفصاليين، وتوقيعه على بنود سرية معهم ، في قيادة حركة تحرير جنوب السودان. ففي داخل مجلس الوزراء والمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي (الحزب الحاكم) تركزت المعارضة في الجوانب العسكرية، والبنود التي تمنح الإقليم الجنوبي حق تكوين جيش منفصل في السنوات الأولى للاتفاقية. كذلك أبدى دعاة الوحدة العربية تخوفاً من أن تعوق الاتفاقية المساعي المبذولة لانضمام السودان

لمشاريع الوحدة العربية. وبنفس الحمية عارضت الأحزاب المنضوية في تنظيم المعارضة الجبهة الوطنية الاتفاقية باعتبارها ستؤدي إلى توحيد مديريات جنوب السودان في إقليم واحد باستطاعته أن يعوق نشر الثقافة العربية في كل أنحاء السودان ويحول دون تطبيق دستور يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية.

أما الحزب الشيوعي السوداني فقد عارض هو الآخر اتفاقية أديس أبابا، و استند على انعدام المقومات الأساسية لإنجاح تجربة الحكم الذاتي الإقليمي وهما ركيزتا الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ورأى بأن الاتفاقية ستؤدى إلى تكريس هيمنة قادة التمرد والبرجوازية البيروقراطية في الجنوب التي تضمر حقداً دفيناً لوحدة السودان، وعاجزة في نفس الوقت عن تنفيذ التحولات السياسية والاقتصادية المرجوة في الجنوب. وبذلك يتهيأ المناخ للصراعات الدموية بين القوى السياسية والقبلية المتطلعة لاحتكار السلطة. "فالمنافسة القائمة بين المجموعة القابضة على السلطة بزعامة أبيل ألير نائب رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التنفيذي العالي من جهة، والمجموعات الأخرى من جهة ثانية تتركز حول من الأقدر على تنفيذ أهداف الانفصال، وكيف ومتى يتحقق الانفصال، وهل يتم ذلك بضربة واحدة أم في مجرى عملية استنزاف طويلة المدى. لقد كان موقف حزبنا سليماً .. عندما حدد بأن الاتفاقية ستعرض وحدة الوطن للخطر وتؤجج نيران الصراعات القبلية، واستسلام تام للمتمردين وتسليمهم الجنوب كجزء من صفقة شاملة مع الامبريالية".(43)

وفي تقويم العوامل التي أدت إلى توقيع الاتفاقية يرى الحزب الشيوعي أن الدول والمؤسسات الاستعمارية في العالم تكالبت على مساعدة نميري ومكافأته لقيامه بسحق الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية في السودان. وقد ذهبت هذه القوى إلى مدى بعيد لحمل المتمردين على قبول الاتفاقية، ومساندة حكومة نميري. لذلك توحدت جهود من أسماهم بمجلس الكنائس العالمي والامبراطور هيلاسيلاسي وعميل المخابرات المركزية منصور خالد لصياغة بنود الاتفاقية.

وتطرق تقويم الحزب الشيوعي إلى أن أجهزة إعلام الحكومة قد مارست تعتيماً متعمداً لإخفاء بنود سرية أساسية ضمن الاتفاقية، خاصة البنود المتعلقة باستيعاب قوات أنيانيا في القوات المسلحة السودانية، وتوفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشاريع إعادة التوطين للملايين العائدين، وإعادة تأهيل المصالح الحكومية في الإقليم الجنوبي لاستيعاب ملايين العاطلين عن العمل، وتأسيس نظام ديمقراطي في الإقليم الجنوبي يتيح للجماهير فرصة المشاركة في حل المشكلات السياسية والاجتماعية التي تواجههم.

بالنظر إلى الوراء والتأمل في موقف الأفراد والمنظمات السياسية التي عارضت توقيع اتفاقية أديس أبابا من منطلقات متباينة ، يبدو أن المكايدات السياسية والاعتبارات الحزبية الضيقة، والأحكام المسبقة، والعجز عن استقراء مواطن الضعف في حركة أنيانيا ، والإرهاق الذي أعجز بعض القوى السياسية في الشمال والجنوب عن إدراك الإنجاز الأهم الذي تحقق بإحلال السلام وعودة المقاتلين والأهالي إلى قراهم وممارسة شؤون حياتهم الطبيعية. لا جدال في أن الاتفاقية قد تضمنت نقاط ضعف عديدة خاصة غياب الضمانات الديمقراطية والمقومات الاقتصادية لتطبيق الحكم الذاتي. وكان من الأجدر بمن عارضوا الاتفاق أن يشيروا إلى هذه النواقص وأن يسعوا من خلال النشاط السياسي الدؤوب وإقناع المواطنين في الجنوب للتغلب عليه. ومهما يكن من أمر فقد استندت الاتفاقية في عمومياتها وتفاصيلها على مقررات مؤتمر المائدة المستديرة بمشاركة كل الأحزاب السياسية في الشمال والجنوب. وهنالك مسألة جديرة بالذكر، فقد أظهرت تجارب الحقبة التي أعقبت توقيع الاتفاقية بأنها لم تشتمل على بنود سرية تهدف إلى فصل الجنوب. والسؤال الذي يتعين طرحه في هذا السياق: هل هنالك إمكانية لإحلال السلام في ظل نظام غير ديمقراطي أم لا. فانعدام الحريات وغياب التنمية شيء وحالة الحرب وتدمير الموارد والأرواح والبيئة شيء يتطلب إعلاؤه على أي اعتبارات أخرى. فعندما اجتاحت الحروب عدداً من الدول الافريقية والآسيوية كان الهاجس الأول أمامها هو إحلال السلام وإقامة مؤسسات الحكم المختلفة وكافة مقومات الدولة، ومن ثم تهيئة الظروف المواتية لإشاعة الحريات والعدالة والتنمية. فلا تنمية ولا عدالة اجتماعية يتحققان إذا لم يستتب السلام ويرجع الناس إلى ممارسة نشاطاتهم العادية في مختلف ضروب الحياة.



الهوامش

1.Alier, Abel: Southern Sudan ....op. cit. p. 46
2. Ibid. pp. 46 – 47.
3. Mahgoub, M. Ahmed: Democracy on Trial. London 1974. p. 243.
4. El Obeid, Abu Baker: The Political Consequences of the Addis Ababa Agreement. Stockholm . 1980. p. 109.
5. The Sudan Government:Ministery of Southern Affairs: A Revolution in Action. Op. cit. p. 25.
6.El Obeid, The Political Consequences of the Addis Ababa Agreement ... op. cit. 111
7. Niblock, Timothy: Class and Government in the Sudan ...p274.
9. Niblock, Tim: Class and Government ... op. cit. p .274
10. Hizkias, Assefa: Mediation of Civil Wars: Approaches and Strategies: The Sudan Conflict. P. 89. London . 1987.

11- راجع أبيل ألير. المصدر السابق .
12. Hizkias, Assefa: Mediation of Civil Wars...op. cit. p. 93
13. Ibid. p. 94
.14. El Obeid , Abu Baker: The Political Consequences...op. cit. p. 117
15. Hizkias, Assefa: Mediation of Civil Wars...op. cit. p.97
16. El Obeid , The Political Consequences..op, cit. p. 119

17- نص الحوار بين د . عبد الماجد بوب والعقيد الدكتور جون قرنق دى مبيور.أديس أبابا في الرابع من يونيه 1988

18. Beshir, M. O. From War to Peace. ....p. 125
19. The Financial Times. Nov. 26, 1971. London
20. Mading de Garang: Grass Curtain. Quarterly Journal. London . Nov. 1971. p. 39

21- أرشيف مجلس الكنائس العالمي . جنيف. رسالة أبيل أ لير إلى جوزيف لاقو بتاريخ 11 نوفمبر 1971

22. Mawut, L. Lazarus: The Southern Sudan: Why Back to Arms ....op. cit. p. 26
23. Ibid. p. 27
24. Ibid. p. 25

25- راجع بيان الرئيس جعفر نميري: إعلان الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية.

26-راجع اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي .

27-المصدر نفسه

28- المصدر نفسه

29- المصدر نفسه

30-مدثر عبد الرحيم : الإمبريالية والقومية، ص 132 وكذلك عبد القادر إسماعيل : سنوات السلام في السودان: اتفاقية أديس أبابا 1972 القاهرة 2001 ،ص 50

31-الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية. الخرطوم. مايو 1973 ص 15
32. Memorandum from the Equatoria Regional Assembly to President G. M. Numeiri. Dec. 22, 1984
33. The Addis Ababa Agreement on the Problem of the South Sudan . Protocol on Interim Agreements. Ch. II, article 2
34- راجع تقرير اللجنة الفنية العسكرية المشتركة ، أكتوبر 1972
35. The New York Times. March 7, 1972
36. El Obeid, Abu Baker: The Political Consequences of the Addis Ababa Agreement. Op cit. p. 135
37. Hezkias, Assefa: Mediation of Civil Wars...op. cit. p. 145.
38- نص الحوار بين د . عبد الماجد بوب والعقيد الدكتور جون قرنق دى مبيور.أديس أبابا في الرابع من يونيه 1988
39- المصدر نفسه .
40-المقابلة مع اللواء (م) جوزيف لاقو . لندن . بتاريخ 25 يوليو 1988
41. Ibid.
42. Alier, Abel: The Southern Sudan .. op. cit. p. 240
43- الحزب الشيوعي: بمناسبة مرور خمس سنوات على اتفاقية أديس - باللغة الإنجليزية. ص 4 (بدون تأريخ)



الفصل السادس

تَجْرِبَةُ الحُكْمِ الذَّاتي الإقليمي في جَنُوْبِ السُّودَان

الخير الدائم لا يمكن أن يكون أبداً نتاجاً للخداع والعنف

مهاتما غاندي

قيام أجهزة الحكم الذاتي الإقليمي:

الخطوة الأولى على طريق تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي في الإقليم الجنوبي ،تمثلت في تعيين أبيل ألير رئيساً للمجلس التنفيذي العالي بواسطة رئيس الجمهورية، علماً بأن البروتكول الخاص بالترتيبات الإدارية المؤقتة ينص على أن "يتولى رئيس جمهورية السودان الديمقراطية - بعد التشاور مع حركة تحرير جنوب السودان وأفرع الاتحاد الاشتراكي السوداني بالإقليم الجنوبي - تعيين رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي العالي." (1)

أما مجلس الشعب الإقليمي الأول فلم يلتئم إلا عند نهاية عام 1972 . وقد تولى أبيل ألير رفع توصية بأسماء أعضاء المجلس التنفيذي العالي، ووافق عليها رئيس الجمهورية. فحسبما نصت عليه الاتفاقية "يتكون المجلس التنفيذي العالي من أعضاء يعينهم ويعفيهم من مناصبهم رئيس الجمهورية بناء على توصية رئيس المجلس التنفيذي العالي."(2)

وقد تكون المجلس من أحد عشر وزيراً إقليمياً بالإضافة إلى رئيس المجلس، وضم سبعة ممثلين لحركة تحرير جنوب السودان وعضوين لكل من حزب سانو وجبهة الجنوب و عضو مستقل. وبهذا القدر يمكن القول بأن المجلس التنفيذي العالي قد جاء ممثلاً للتيارات السياسية الرئيسة والموازنات القبلية في الإقليم الجنوبي. وحظيت المديرية الاستوائية بستة مناصب وزارية تتناسب ووزنها داخل حركة تحرير جنوب السودان. وهنا تجلت حنكة أبيل ألير، وحرصه على تأمين الاستقرار لحكومته خلال فترة الانتقال الحرجة.

كذلك واجهت الحكومة الإقليمية مهام عديدة وعاجلة وجسيمة، في مقدمتها بناء الهياكل الإدارية ووضع اللوائح الضرورية وتوفير الكوادر المؤهلة لتسيير دولاب العمل العام. وبطبيعة الحال، لم يكن هيناً إقناع ذوي الكفاءات العالية من مواطني الإقليم الجنوبي العاملين داخل السودان وخارجه بالعمل في ظروف لم تتضح معالمها بعد. ولم يخف البعض انعدام الثقة في فرص نجاح الاتفاقية. ويذكر أبيل ألير أنه واجه صعوبات جمّة في تطبيق معايير عالية لضمان الخبرة والمؤهلات العلمية والشخصية لدى الأشخاص الذين تولوا مسئوليات رئيسة في الخدمة المدنية. ومن أولى الخطوات التي تمكنت الحكومة الإقليمية من تنفيذها، بناء مجمع للوزارات الإقليمية ومجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي. كذلك تم بناء مجمع سكني كبير بتمويل من السوق الأوربية المشتركة.

وتقدمت حكومات وهيئات عالمية عديدة بمساعدات عاجلة لرصف الطرق وإعادة تأهيل مرفق الكهرباء في مدينة جوبا. وقامت جمهورية ألمانيا الاتحادية بأنشاء كبري حيوي لربط مدينة جوبا بالأجزاء الشرقية من المديرية الاستوائية. ومن بين المهام العاجلة التي شرعت الحكومة الإقليمية في إنجازها، إعادة توطين وتأهيل نحو مليون من العائدين من بلدان المهجر ومن داخل السودان. وتكونت لجنة ثلاثية لهذا الغرض برئاسة كلمنت أمبورو، رئيس هيئة إعادة توطين اللاجئين ، بالإضافة إلى مأمون بحيرى الخبير المالي والمحافظ السابق لبنك السودان، والاقتصادي بيتر جاتكوث قوال المستشار السابق لوزارة شؤون الجنوب. وتولت هذه اللجنة مهمة إعادة تأهيل المرافق العامة، والاحتياطات الأمنية، وتعزيز الثقة والطمأنينة لدى العائدين، واستيعاب وتأهيل 4500 من مقاتلي أنيانيا ضمن قوت الشرطة. وأسند تنفيذ هذه المهام الجسيمة إلى محافظي المديريات الثلاث.

وفي نشوة البناء وإشاعة أجواء السلام والاستقرار بين المواطنين ، قام المجلس التنفيذي باستيعاب أفواج العائدين في وظائف حكومية، نسبة لانعدام فرص العمل في المشاريع الإنتاجية التي تعهدت الحكومة المركزية بأعادة تأهيلها أو إنشائها. فمصنع تعليب الفاكهة في واو، وسكر ملوط، ومشاريع الكناف في التونج، ومشروع سكر منقلا، ومشاريع الزاندي في أنزارا ويامبيو، كل هذه لم تمتد إليها يد العمران. أما النشاط التجاري للجلابة فقد ظل ،كما كان تاريخياً، بمنأى عن المشاركة الجادة في توسيع قاعدة الإنتاج بتوظيف جزء من فائض الأرباح التي تراكمت بين أيديهم من خلال احتكار السلع، والمناقصات الحكومية الفاسدة والرشوة، ونقل فائض الأرباح إلى خارج الإقليم. وبنفس القدر انغمس بعض الوزراء وكبار الموظفين في المحسوبية والرشوة وتبديد موارد الإقليم على شحها. فتضافرت كل هذه العوامل مع شح الموارد المتوقعة من الحكومة المركزية. وهذه واحدة من أبرز نقاط الضعف التي حفلت بها الاتفاقية. فلم يكن أمام الحكومة الإقليمية خيار آخر غير تسريح مئات المستوعبين في وظائف حكومية . وهؤلاء بالطبع لم يعودوا إلى قراهم ، بل تسللوا إلى مخابئ أسلحتهم التي أحجموا عن تسليمها عند توقيع الاتفاقية.

وعن أداء هيئات الحكم التشريعية والتنفيذية في الإقليم الجنوبي يتعين الأخذ في الاعتبار جملة الصعوبات الموضوعية المتعلقة بوجود ثغرات في اتفاقية أديس أبابا بشأن العلاقات المالية التي وضعت الإقليم الجنوبي تحت هيمنة الحكومة المركزية. ولا يستهين المرء بالمهام الجسيمة المتعلقة بأعادة توطين وتأهيل العائدين، وتدريب الكوادر الفنية لتسيير دولاب العمل العام، وغياب المشاركة الإيجابية للقطاع الخاص حينما توفر، وقصر

الدعم الخارجي في مواد عينية وبناء منشآت ضرورية للإقليم. بالإضافة إلى كل ذلك، برزت منذ اللحظات الأولى لقيام أجهزة الحكم الإقليمية صعوبة حقيقية لإحداث توليفة متناسقة لإدارة شؤون الحكم في مختلف المستويات. وتناوبت أطراف عديدة الصراع حول السلطة: العائدون من أعضاء حركة تحرير جنوب السودان من جهة، والمقيمون من بقايا جبهة الجنوب من جهة ثانية، وحزب سانو من جهة ثالثة، ومنتسبو الاتحاد الاشتراكي على قلتهم من جهة رابعة. كل هذه التعقيدات تداخلت في أداء الهيئات الإقليمية على خلفية الصراعات القبلية والتهافت على المغانم المتاحة، وتطلع الأفراد للاستحواذ على الامتيازات والإثراء بلا حدود. فقد طفحت معلومات عن تورط عدد من الوزراء والمدراء وكبار موظفي الحكومة الإقليمية في فساد فاضح. الوزير لوباري رامبا، على سبيل المثال،أشيع بأنه تورط في أكثر من حالة اختلاس وهدر للمال العام. فقد كلف في أغسطس 1973 بوصفه وكيلاً لوزارة التعليم الإقليمية باستيراد كتب ومعدات مدرسية بما قيمته سبعون ألف جنيه إسترليني تبرعت بها وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ولم يعرف مصير تلك الأموال. وشاركه في تلك المسئولية بقدر متفاوت لويجي أدوك وأوليفر بتالي ألبينو. ومرة ثانية واجه لوبارى رامبا مسألة دستورية في مجلس الشعب الإقليمي ،علماً بأنه كان وقتها رئيساً لذلك المجلس. وأصدر مجلس الشعب الإقليمي إدانة بحق لوبارى رامبا وأوليفر، إلا أن القرار لم يحصل على الأغلبية المطلوبة لتجريدهما من عضوية المجلس. واتهم رامبا أيضاً بإعاقة التحقيق في قضية (شركة تكما البريطانية) التي رسى عليها عطاء رصف الطرق ولم تنجز العمل المتفق عليه بتاتاً.

وتناقل المواطنون في الإقليم الجنوبي أخبار الفساد المستشري بين صغار وكبار المسئولين. فقد اتهم بعض الوزراء بالتلاعب في مواد إغاثة وصلت إلى الإقليم الجنوبي كعون مقدم من جمهورية تنزانيا. واتهم بيتر جاتكوث باختلاس مبالغ طائلة ادعى بأنه حولها لصالح مرشحي جبهة الجنوب التي ينتمي إليها، لضمان فوزهم في انتخابات مجلس الشعب الإقليمي. وبلغ الفساد أقصى درجاته عندما اتهم اللواء جوزيف لاقو، رئيس المجلس التنفيذي العالي بتحويل حوالي مليونين ونصف دولار تبرعت بها دولة الإمارات للإقليم الجنوبي إلى مصلحته الشخصية. وفي كل هذه الانتهاكات المتعلقة بالفساد والاختلاس وتبديد المال العام والمحسوبية، مارس مجلس الشعب الإقليمي حرية مطلقة في المحاسبة الدقيقة وكانت تلك من الصفحات المشرقة في تجربة الحكم الذاتي الإقليمي لم يشهد برلمان السودان مثيلاً لها. إلا أن بعض أعضاء المجلس التنفيذي العالي لم تخل

انتقاداتهم ورصدهم لفساد الوزراء وكبار الإداريين من الغرض والتطلع للظفر بحقائب وزارية أكثر إغراء و امتيازات و نفوذاً من عضوية مجلس الشعب الإقليمي.

بالرغم من جملة العوائق التي واجهت سير أجهزة الحكم الذاتي الإقليمي تمكنت الحكومة الإقليمية برئاسة أبيل ألير من تذليل العديد منها بدبلوماسية هادئة وموازنة راجحة. وكان لوجوده على رأس المجلس التنفيذي العالي أثر كبير في معالجة الصعوبات داخل حكومته وبين الإقليم الجنوبي من جهة والحكومة المركزية من جهة أخرى. وراهن ألير على مكانته أكثر من مرة للحفاظ على العلاقة بين الإقليم والمركز بمنأى عن المواجهة. وعندما يذكر دور أبيل ألير، لابد من التنويه إلى الدور المساند الذي قام به اللواء جوزيف لاقو بالرغم من النواقص، خاصة في تذليل بعض صعوبات استيعاب وانصهار أفراد الأنيانيا في القوات المسلحة السودانية. وقد عمل لاقو لفترة وجيزة مفتشاً عاماً للقوات المسلحة السودانية. وهذا المنصب بالرغم من خلوه من المسئولية العسكرية المباشرة إلا إن إقدام الرئيس جعفر نميري على تعيين اللواء جوزيف لاقو "ينم عن حيلة، هدفها صرفه عن موقع المسئولية المباشرة على قاعدته العسكرية بين قوات أنيانيا ، ولجمه عن إثارة القلاقل مستقبلاً، ووضعه في نطاق مسئولية وطنية غير محددة المعالم."(3)

و على الصعيد العملي تمكن ألير خلال 19 شهراً قضاها على رأس المجلس التنفيذي العالي من تحقيق بعض الإنجازات المهمة، فقد أمكن بمعاونة الهيئات السودانية والعالمية إعادة توطين نحو 85900 من العائدين . وحسب التقديرات فأن 1190320 من اللاجئين والنازحين عادوا إلى قراهم ومدنهم بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي. ولم يبق خارج السودان أكثر من 31000 جلهم تواجدوا في يوغندا ، وترتبط أعداد مقدرة من هؤلاء بروابط قبلية في المناطق التي أقاموا فيها. كما أقدمت الحكومة الإقليمية على توزيع معدات زراعية صغيرة تلقاها الإقليم ضمن المساعدات التي قدمتها دولة تنزانيا . وأنجزت بعض الأعمال العاجلة لفتح وتحسين الطرق والجسور الموصلة بين بعض مدن الجنوب. وبذلت الحكومة الإقليمية جهداً مقدراً في تعزيز الثقة في جدوى الاتفاقية والآفاق التي هيأتها لإحلال السلام وتنمية الإقليم الجنوبي. ومجلس الشعب الإقليمي الأول الذي أكمل دورته في ديسمبر 1977 لم يكن بأحسن حال من المجلس التنفيذي العالي من حيث الخبرة في مضمار التشريع، بالنظر إلى حجم الصعوبات التي واجهته. و بعض تلك الصعوبات لم يكن ثمة مهرب منها ، بحسبانها في طبيعة الأشياء بعد حرب أهلية ماحقة استمرت لنحو 17 عاماً، والبعض الآخر من النواقص يعزى إلى النزعات الفردية والولاءات

الحزبية المحدودة والارتباطات الجهوية والقبلية. فقد وظف المجلس جل اهتمامه في تقصي التجاوزات الفردية وتصيد أخطاء الوزراء بوازع الضمير والاستقامة أحياناً، وسعياً وراء المكاسب المحتملة أحياناً كثيرة. ولا ينكر على المجلس أنه تميز بالحيوية والصراحة في مداولاته، مقارنة بما يحدث في مجلس الشعب القومي. كذلك استطاع المجلس صياغة قوانين للخدمة المدنية باعتبارها في موضع القلب بالنسبة لكافة مرافق العمل العام. وأجاز المجلس عدداً من الميزانيات، واللوائح المرتبطة بحماية الثروة الحيوانية، وتنظيم الاستثمار في المناطق الزراعية. والحق أن مجلس الشعب القومي لم يأبه بتقديم المساعدة القانونية ونقل التجارب المؤسسية للهيئة التشريعية في الإقليم الجنوبي.

ومن أشكل القضايا التي واجهتها أجهزة الحكم الذاتي الإقليمي، مسألة ترتيب العلاقة مع الحكومة المركزية ورئاسة الجمهورية على وجه التحديد، حسبما نصت عليه اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي. فقد استهل مجلس الشعب الإقليمي الثاني عمله وسط بوادر تشير إلى تقارب بين الرئيس نميري وتنظيم الجبهة الوطنية المكون من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي. ومعلوم أن هذه الجبهة عارضت معاهدة الحكم الذاتي الإقليمي. وقد أسفر هذا التقارب عن اتفاقية بورتسودان بين الرئيس نميري ورئيس حزب الأمة، الصادق المهدي نيابة عن الجبهة الوطنية. وأفضى إلى إشراكهم في النصف الثاني من عام 1977 في الحكومة ومجلس الشعب القومي. وقد أسهمت هذه التطورات في تأجيج بواعث الشك المتأصلة لدى أعضاء المجلس التنفيذي العالي، وبصورة أكثر حدة بين أعضاء مجلس الشعب الإقليمي، الذي لم يكن يتهيب المواجهة مع الحكومة المركزية.

و ما من شك أن أجواء المصالحة الوطنية وعودة حزبي الأمة و جبهة الميثاق الإسلامي للمشاركة في الحكم ، قد أسهمت في تقوية الرغبة الجامحة لدى الرئيس نميري في التدخل المباشر و التعدي على سير عمل مؤسسات الحكم في الإقليم الجنوبي. ففي انتخابات رئيس المجلس التنفيذي العالي. وخلافاً لما نصت عليه اتفاقية أديس أبابا للحكم الذاتي الإقليمي، بعث نميري نائبه أبو القاسم محمد إبراهيم ليثني ألير عن ترشيح نفسه لذلك المنصب، واستطاع بذلك أن يفسح المجال أمام منافسه اللواء جوزيف لاقو الذي تم انتخابه بأجماع الأصوات. وقبل أن يهنأ اللواء لاقو بالمنصب الجديد أصدر نميرى قراراً باحالته للتقاعد من منصبه العسكري. وأفلح بذلك في سحب البساط من تحت أقدامه كقائد عسكري للأنيانيا. علماً بأن بعض مساعدي نميري من بين العسكريين في مواضع وزارية

مماثلة استمروا في الاحتفاظ بزيهم العسكري بكل مدلولاته المعنوية والفعلية ، وفي علاقتهم بالمؤسسة العسكرية . أما فترة تولي اللواء (م) جوزيف لاقو لرئاسة المجلس التنفيذي العالي فقد كانت عاصفة وحافلة بالشد والجذب بين وزرائه، وخاصة بينه ورئيس مجلس الشعب الإقليمي، كلمنت أمبورو، وهو الآخر رجل شديد المراس. وقد أضطر جوزيف لاقو إلى تغيير وجهة وملامح حكومته في أكثر من منعطف لتفادي المطبات السياسية والأمنية الحرجة. ولم يتورع عن تقديم التنازلات لمجموعات الضغط في الإقليم الإستوائي خاصة. وأخيراً لجأ الى تاجيج إثارة نعرات العداء وهواجس هيمنة قبيلة الدينكا على مؤسسات الحكم الذاتي الإقليمي. وفي هذا الصدد ذكر لاقو: "الشيء الوحيد الذي يوحد بيننا في الجنوب هو لون بشرتنا الإفريقية الأسود ...وقد آن الأوان لإرجاع الدينكا إلى حجمهم (الحقيقي). ويتعين عليهم العودة إلى أرضهم. ولا شأن لهم (بأقليم) الاستوائية".(4)

ومن أشكل القضايا كذلك التي واجهت الهيئات التشريعية والتنفيذية في الإقليم الجنوبي مشروع قناة جونقلي. وبالرغم من أن الاحتجاج الغاضب على حفر القناة قد استعر أواره خارج أروقة المجلس التنفيذي العالي ومجلس الشعب الإقليمي، إلا أن الرأي الأرجح هو أن بعض المسئولين في الأجهزة نفسها قد تورطوا في ترويج الإشاعات المغرضة وإلى إثارة تلاميذ المدارس والأحداث والعاطلين عن العمل، ودفعهم إلى صدامات عنيفة ودامية مع الشرطة، في مدن جوبا ، ياي، رومبيك وملكال. ولم يكن هنالك جهد موازٍ في أجهزة الحكم الإقليمية والمركزية لتنوير المواطنين بواحد من أهم المشاريع ذات الأثر المباشر على إقليمهم وما بعده . فقد تواترت الإشاعات الضارة ، وسرت كما تسري النار في الهشيم،ونجحت في استغلال أجواء الضجر والاستسلام للشائعات ضد مخطط وهمي لتوطين مليوني فلاح مصري في منطقة القناة. وتداولت المنتديات العامة إشاعات كاذبة عن وجود قوات مصرية وصلت سراً إلى جوبا واتخذت موقعاً لها في جبل لادو الواقع على بعد نحو 15 كيلومتر عن المدينة. وفي مستويات أخرى دار لغط حول الآثار المدمرة لمشروع قناة جونقلي، والترويج لآراء غير مسنودة حول آثاره الضارة على البيئة، والإضرار بالأراضي الزراعية المتاحة بفعل تخزين مياه القناة. كما إن الحيوانات الوحشية لن تسلم من تلك الأضرار. وتوجهت أصابع الاتهام إلى حكومة نميري باعتبار أن مشروع جونقلي قد يجري التخطيط له لسد احتياجات مصر لزيادة حصتها من مياه النيل، وتمكينها من التوسع الزراعي هناك.

وربما تكون سوءآت حكومة غيري بالجنوب والشمال تتعدى الحصر، غير أن مشروع قناة جونقلي لم يكن من بينها. فقد برز الاقتراح بشأنها في عام 1904، ثم أعيد النظر بشأنه في عام 1929، وللمرة الثالثة في عام 1949 . كما إن إجازة مشروع جونقلي في شكله النهائي قد أشرف على وضعه مهندسون سودانيون في مقدمتهم وزير الري آنذاك يحي عبد المجيد، والدكتور وديع حبشي وكلاهما من أعمدة قطاع الري والزراعة لعقود طويلة. وشاركت في إعداد دراسة الجدوى بيوت خبرة إنجليزية. كما أن السوق الأوربية المشتركة ومنظمة الأمم المتحدة وحكومة هولندا قد تولوا توفير الاعتمادات المالية بالعملات الحرة. واقتصرت مشاركة مصر والسودان على تدبير نصيبيهما في اليسير من التمويل بالعملات المحلية. ويذكر أبيل ألير ضمن مذكراته بخصوص مشروع جونقلي بأن المصرين قد تلكأوا في الإيفاء بنصيبهم في التمويل. وفي مرحلة لاحقة أبدوا بعض التردد بسبب مشاعر العداء المصوبة تجاههم.(5)

وقد أقر بعض أعضاء الحكومة الإقليمية، بأن مشروع قناة جونقلي قد خضع لدراسات متخصصة قلّ أن تتوافر لمشروع مماثل. ووافق المجلس التنفيذي العالي على المشروع بعد إدخال بعض التعديلات المتعلقة بزيادة المعابر للحيوانات والرعاة، وطالبوا بتعديل مسار القناة ليميل شرقاً بغرض توفير مياه الري لمساحات شاسعة يصيبها الجفاف لأشهر عديدة خلال السنة. وقد استقر منح عطاء تشييد القناة لشركة فرنسية (أي.سي.سي)، فتولت نقل أكبر حفارة تم تصنيعها لتنفيذ حفريات مماثلة لمشروع جونقلي في أجزاء أخرى من العالم (باكستان). وعند اندلاع الحرب الأهلية مجدداً في عام 1983، كان العمل قد اكتمل في ما يزيد على 50% من جملة 360 كيلومتر طول القناة. ويحمد للحركة الشعبية لتحرير السودان أنها كانت من الحكمة بمكان، حيث تعهدت بالمحافظة على الحفارة الهائلة ووعدت بصونها من الأضرار. وقائد الحركة الشعبية الدكتور جون قرنق دي مبيور وقف من خلال تخصصه العلمي في مضمار الزراعة على جدوى المشروع.

إلا أن من بين الأكاديميين و الفنيين من أبناء الجنوب من أبدوا نقداً صريحاً لقيام مشروع قناة جونقلي ، فالمؤرخ لازروس ماووت وجه في بعض كتاباته نقداً صريحاً لمغالاة أبيل ألير في التفاني في تسويق فكرة المشروع "وكأنه (ألير) قد اكتشف طريقاً مفضياً إلى الجنة".(6)

كذلك ما أن أعلنت شركتا شيفرون وتوتال عن نتائج مبشرة لأعمال التنقيب، حتى شرع مجلس الشعب القومي في ديسمبر 1980 في إجازة تعديلات على حدود الأقاليم

المختلفة . وشملت تلك التعديلات منطقتي كافيا كنجي وحفرة الناس اللتان ضمهما الحكم العسكري الأول إلى مديرية دارفور في عام 1963 ، وكانا قبل ذلك جزءاً من مديرية بحر الغزال. أما منطقة أبيي فقد تقرر بموجب اتفاقية أديس أبابا إخضاع مستقبلها لاستفتاء عام . و شرع مجلس الشعب القومي في إجازة التعديلات المقترحة على حدود المديريات باستعجال مثير للانتباه و الريبة. وأظهرت التعديلات المقترحة استقطاع كافيا كنجي وحفرة النحاس ومناطق التنقيب عن البترول في بانتيو ومناطق زراعية من الأراضي الواقعة في شمال أعالي النيل.

ويأخذ الكاتب روفائيل بدال على تلك التعديلات "أن البند الرابع من القانون المرفق مع تلك التعديلات لم يتضمن إشارة محددة إلى خطوط الطول أو العرض، كما أن الخرائط التي أعدت لم يتم عرضها على مجلس الوزراء بذريعة عدم اكتمال إعدادها في ذلك الحين. بالرغم من ذلك قام المجلس بأجازتها وأحال التعديلات المقترحة إلى لجنة التشريع في مجلس الشعب القومي."(7)

وفي الإقليم الجنوبي، ناقش مجلس الشعب الإقليمي محاولة الهيئات المركزية لتعديل حدود المديريات الجنوبية باعتبار تلك الخطوة تعدياً على اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي في المادة الثالثة، البند (3) الذي ينص بأن "مديريات جنوب السودان يقصد بها مديريات بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل بحدودها القائمة في 1 يناير 1956، وأي مناطق أخرى كانت جزءاً من الكيان الثقافي والجغرافي يتحدد وضعها عن طريق الاستفتاء".(8)

وبعد جلسة عاصفة لمجلس الشعب الإقليمي والحكومة الإقليمية بتاريخ 29 نوفمبر 1980 تقرر إرسال مذكرة تناشد رئيس الجمهورية بأعمال الحكمة ومسئوليته التاريخية للوقوف ضد إجازة التعديلات المقترحة على حدود المديريات الجنوبية. وأشارت المذكرة إلى أن التعديلات المقترحة على حدود المديريات الجنوبية تتعارض مع بنود اتفاقية الحكم الذاتي ودستور السودان الدائم (1973) الذي تضمن بنود تلك الاتفاقية. وقد عبر عن الأجواء التي سادت اجتماع مجلس الشعب الإقليمي، شيخ عبد الله أجاك بيبور الذي شارك من قبل في مؤتمر جوبا التاريخي بقوله:" إن الشماليين لا يحبوننا، إلا باستثناء نميري، فهو الوحيد الذي يحبنا". والشيخ بيبور الذي كان يتحدث في جلسة مجلس الشعب الإقليمي المخصصة لمناقشة مشكلة تشييد مصفاة بانتيو، سرعان ما تبين له أنه وضع ثقته في غير محلها ،ولم يستسن نميري مما توصل إليه، فعاد للقول في مناسبة أخرى بأنه إذا قيض له أن يكون رئيساً للمجلس التنفيذي العالي فسوف يعلن انفصال الإقليم الجنوبي.

وبعد فترة من المراجعة أوصت لجنة كونها رئيس الجمهورية أن تظل حدود المديريات الجنوبية على ما كانت عليه في 1 يناير 1956، وصدر قرار رئاسي بذلك في 31 ديسمبر 1980 وهكذا أمكن تفادي واحدة من المشكلات الملتهبة التي واجهت أجهزة الحكم في الإقليم الجنوبي.

ولم يكن مشروع قناة جونقلي هو العقبة السياسية و الدستورية الوحيدة التي هزت أركان أجهزة الحكم الذاتي الإقليمي، ففي مطلع الثمانينات الماضية أعلنت شركة شيفرون الأمريكية بأن أعمال التنقيب التي قامت بها في منطقة المجلد (مديرية كردفان) وفي آبار الوحدة في منطقة بانتيو (مديرية أعالي النيل) قد أسفرت عن نتائج واعدة لإنتاج النفط. فمن بين 17 بئراً تم حفرها حتى أكتوبر 1980 أنتجت خمس آبار منها حوالي 18000 برميل يومياً، وأنه من المتوقع زيادة سقف الإنتاج بالقدر الذي يغطي استهلاك السودان من النفط.(9) وقد تقرر بداية أن تقام مصفاة للنفط قرب منطقة الإنتاج في بانتيو، ولكن في عام 1981 قررت وزارة الطاقة على نحو مفاجئ تحويل موقع المصفاة المقترحة إلى مدينة كوستي ، ومد خط أنابيب إليها من مناطق الإنتاج يبلغ طوله نحو 340 ميلاً. وقد أثار قرار تحويل المصفاة إلى كوستي ردود فعل غاضبة وصاخبة في مجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي. وتفجرت مظاهرات عاتية في مختلف مدن الإقليم الجنوبي. ورأى السواد الأعظم من المواطنين في قرار الحكومة المركزية إجحافاً يكشف عن سوء نية وتجاهل متعمد لاحتياجات الإقليم. وكان من رأيهم أن تقام المصفاة قرب مواقع الإنتاج، لتوفير فرص للعمالة المحلية والنهوض بالمناطق المحيطة اقتصاديا واجتماعياً، خاصة وأن نحو أربعة مليون من سكان الإقليم الجنوبي يتهددهم خطر المجاعة عاماً بعد عام. ولم يكن رد فعل المواطنين الجنوبيين مفاجئاً للذين أصدروا قرار تحويل مصفاة بانتيو، فالثروات التي تكتشف في أقاليم بعينها عادة ما تؤدي إلى إثارة النعرات المحلية ورغبة السكان في الاستحواذ عليها. وردود الفعل عند اكتشاف النفط في جزء من الإقليم الجنوبي جاءت في هذا السياق. "والتوجس من استغلال المناطق (الهامشية) بواسطة المركز ظاهرة شائعة في أوساط القوميات (الإثنية). وفي جنوب السودان، على وجه الخصوص، تداخلت العوامل التاريخية حيث تعاقبت الإدارات الاستعمارية والوطنية في إبقاء الجنوب في حالة من الفقر والتخلف الاجتماعي والثقافي والاقتصادي المزري."(10)

وهنالك تجارب مماثلة كان بالإمكان النظر إليها ، فقد أدى اكتشاف حقول النفط في بحر الشمال إلى تأجيج مشاعر مواطني اسكتلندا. وهنالك تجربة اكتشاف النفط في إقليم

بيافرا مما ألهب حمية و مساعي سكان الإقليم للانفصال عن نيجريا، وكذلك هنالك تجربة مماثلة شهدها إقليم شابا في زائير المعروف بثرواته الهائلة من المعادن.

ولم يهدئ من ثورة الغضب التي سادت الإقليم الجنوبي سعي وزارة الطاقة والتعدين المركزية لإقناع المواطنين بأن قرار نقل المصفاة قد تم بناء على الدراسات الفنية التي تقدمت بها شركة شيفرون. ولم يجد هذا التوضيح استجابة تذكر باعتباره يغلب الاعتبارات الإدارية والسياسية ويتغاضى عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي يمكن للمصفاة إحداثها بالنسبة لمنطقة بانتيو والإقليم الجنوبي بشكل عام. ومن هنا قرر مجلس الشعب الإقليمي بعد جلسة عاصفة في مارس 1981 مناشدة رئيس الجمهورية لاستخدام سلطاته وإلغاء قرار تحويل مصفاة النفط من موقعها الأول في بانتيو إلى كوستي. ولكن تلك المناشدة لم تجد استجابة من رئيس الجمهورية. ومن هنا أخذت الشقة تتباعد بين نميري ومواطني الإقليم الجنوبي ممن نظروا إليه باعتباره أرفق بهم وحكماً مؤتمناً في نزاعاتهم مع شمال السودان. وفي أبريل 1984 صدر قرار جمهوري يؤيد إقامة مصفاة النفط في مدينة كوستي بدلاً عن بانتيو. ولم يجد نميري من يتصدى للدفاع عن قراره إلا رئيس المجلس التنفيذي العالي أبيل ألير، الذي أعلن امتثاله لقرار رئيس الجمهورية بموجب صلاحياته الدستورية. "من الناحية الدستورية والتنفيذية فإن رئيس الجمهورية هو السلطة النهائية في هذه المسألة (موقع مصفاة البترول). وكل ما يمكن أن يقوم به مجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي هو السعي لإقناعه بقبول التوصيات التي يقدمونها إليه . ولكن إذا رأى عدم قبول الالتماس المقدم إليه ، فليس أمامنا إلا التسليم والامتثال لقراراته، مهما كانت مشاعر الإحباط لدينا."(11)

ذهب بعض المؤيدين لقرار نميري بشأن موقع مصفاة النفط إلى القول بأنه قد وقف إلى جانبهم خلال أزمة تعديل حدود المديريات الجنوبية، وأنه ليس من العدل أن ينحاز إلى جانبهم على الدوام. غير أن مثل هذه الذرائع لم تحل دون انحدار العلاقات بين الإقليم الجنوبي والحكومة المركزية نحو بؤر المواجهة الواحدة تلو الأخرى. وتواصلت الخروقات لبنود اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي بإقدام نميري على حل مجلس الشعب الإقليمي في اكتوبر 1998، وتعيين اللواء (م) قسم الله عبدالله رصاص في محل أبيل ألير. وكان قرار نميري بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم بمثابة رصاصة الرحمة التي أصابت اتفاقية أديس أبابا في مقتل.

أما على الصعيد السياسي فقد تعالت أصوات الاحتجاج من بعض العناصر داخل مجلس الشعب ، وبدأت بعض الجماعات من المثقفين الناقمين يصدرون بيانات سرية تهاجم القادة السياسيين في الإقليم الجنوبي. وبرزت في إقليم الاستوائية تنظيمات عديدة يشار إليها بأسماء مؤسسيها وهي تنظيم جيمس لينو، تنظيم لوكا مانوجا ، وتنظيم بيتر عبد الرحمن سولي. وتطالب جميعها بفصل إقليم الاستوائية. وفي إقليم أعالي النيل، على وجه الخصوص، تجمع مقاتلو الأنيانيا سابقاً وأعادوا تنظيم صفوفهم في حركة (الأنيانيا الثانية) بهدف تحقيق انفصال الإقليم الجنوبي عن الشمال. ومن أبرز قادتها صمويل قايتوت وأكوت اتيم ووليم عبدالله شول. نشطت هذه الحركة حتى قيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي في مايو 1983. وقد بادر قادة الأنيانيا الثانية إلى الانضمام للجيش والحركة الشعبية إلا أنهم اصطدموا منذ البداية باختلاف وجهات النظر حول تحديد أهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان. وجرت تصفيات دامية لقادة الأنيانيا الثانية. وخلال الأشهر الستة الأولى اتجه الجيش الشعبي لتحرير السودان لاجتثاث حركة الأنيانيا الثانية، مما دفع بها إلى التحالف مع القوات الحكومية. وظلت لبضع سنوات تتلقى دعماً عسكرياً ومالياً سخياً من الحكومة المركزية. وفي السنوات اللاحقة انزلق الإقليم الجنوبي إلى ساحة حرب خاض فيها الجيش الشعبي وحركة أنيانيا معارك طاحنة راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين. فقد أقدمت حركة أنيانيا الثانية على قطع الطريق على آلاف من أبناء الدينكا المتجهين إلى معسكرات الجيش الشعبي داخل الأراضي الإثيوبية. ورد عليهم الجيش الشعبي بهجمات عسكرية راح ضحيتها آلاف المواطنين الآمنين في أعالي النيل. وبطبيعة الحال، لم تقف مليشيات قبيلة النوير بمعزل عن هذه المواجهات الدامية. كذلك تفشت المليشيات القبلية في الإقليم الإستوائي لمساندة القوات الحكومية على وجه الخصوص. ولعبت مليشيا قبيلة الموندارى دوراً نشطاً في تعويق نشاط الجيش الشعبي في في الإستوائية. وقد بدا أن القوات المسلحة قد استقرت على أن تأخذ الحرب الأهلية مجراها ، كصراع جنوبي - جنوبي، أي إدارة الحرب بالوكالة.

المعارضة السياسية الراديكالية لأجهزة الحكم الذاتي الإقليمي:

في منتصف السبعينات تكونت مجموعة سياسية أطلقت على نفسها اسم (حركة العمل الوطني) وتعرف اختصاراً بحركة نام The Nationalist Action Movement (NAM) و معظم أعضاء هذه المجموعة من الشباب حديثي التخرج من الجامعات، خاصة من خريجي الجامعات المصرية. ومعروف أن مصر قد فتحت أبواب جامعاتها ومعاهدها

للمئات من الطلاب الجنوبيين بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا. ويجيء معظم أعضاء هذه الحركة من إقليمي أعالي النيل وبحر الغزال، ومن أبناء قبيلة الدينكا على وجه التحديد. بعض هؤلاء الأعضاء لهم انتماءات يسارية، ويؤيدون أفكار الاشتراكية الافريقية المتعددة المناهل. ويرى لام أكول بأن حركة نام قد وجدت تأييداً من بعض أعضاء حزب سانو، ويذهب إلى أن برنامج الحركة ربما كان من بنات أفكار ماثيو أوبور (حزب سانو).(12)

كذلك كان هنالك انطباع سائد في الإقليم الجنوبي بأن جوزيف أدوهو شارك في اجتماعات الحركة. ولا يستبعد هذا الأمر، إذ أنّ جوزيف أدوهو منذ أن دخل حلبة العمل السياسي كنائب في البرلمان السوداني الأول لم يتوان في الدخول في أية مواجهة سياسية وعسكرية، ومسيرته في صفوف الأنيانيا الأولى تقف شاهداً على ذلك. وفي أعقاب توقيع اتفاقية أديس أبابا جرت محاكمته وسجنه لاتهامه بالتورط في حادثة تمرد القوات المستوعبة في مطار جوبا وسجن لمدة 18 شهراً في جبل الأولياء (مباني عسكرية)، ومن المفارقات السياسية أنه انضم إلى حزب الجنوب الديمقراطي ، وكان على صلة وثيقة بالزعيم الشيوعي جوزيف قرنق.

وفي مقابلة أجريناها مع ترتيسيو أحمد. (13) ذكر بأن حركة نام قد تأسست في عام 1974، وضمت في قيادتها جورج ماكير بنجامين، إ:وارد لينو، سراناي، ترتسيو أحمد، ماثيو أبور وجوزيف أدوهو، الذي حمل معه أفكاراً اشتراكية من تعاليم ماوتسي تونج. وجل أعضاء القيادة ،كما يلاحظ، من بين خريجي جامعة الخرطوم. وأبدى بنجامين بول وجوزيف مالوث (سجنا بعد تمرد في مطار جوبا عام 1976) تعاطفاً مع حركة نام، ولكن ليس هنالك ما يدل على مشاركتهما الفعلية في أعمالها. وقد شرعت الحركة في إقامة فروع لها في مدينتي واو وملكال وفي مدرسة رومبيك الثانوية، ومدرسة جوبا التجارية الثانوية، و أفراد قلائل ولكنهم نشطاء في مدينة ياي وتوريت. وانضم إلى الحركة بعد تأسيسها عدد من الموظفين من الإقليم الاستوائي وعدد مقدر من خريجي الجامعات المصرية. ومعظم الأعضاء المؤسسين جاءوا من إقليم بحر الغزال. وقد عارضت الحركة في بياناتها حكومة أبيل ألير وحكومة غريمه جوزيف لاقو على ووجهوا لهما انتقادات عنيفة بسبب تفشي المحسوبية والفساد السياسي والمالي وإهدار موارد الإقليم على شحها في صرف بذخي ومنافع شخصية، وتنقل بين جوبا ونيروبي ثم عواصم أوربا.

وكان للحركة الشعبية نشرة أسبوعية بلغ توزيعها نحو 500 عدداً. وجرت إعادة طباعتها في ملكال ومدينة واو. تضمنت النشرة الأسبوعية نقداً عنيفاً لتكوين الحكومات

الإقليمية على أساس الولاءات القبلية، كذلك رفضت حركة نام قرار تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم، وعارضت قيام مشروع جونقلي، وتحويل مصفاة النفط المقرر إقامتها بداية في بانتيو إلى مدينة كوستي، قبل أن يصدر القرار بإنشاء خط أنابيب يمتد إلى ميناء بورتسودان مباشرة. (14)

نشطت الحركة مابين عامي 1974 و 1983 ، ولم يتسن لها عقد مؤتمر عام بسبب إجراءات الأمن . غير أنها أصدرت برنامجاً سياسياً. وكما أسلفنا ينعكس بوضوح في هذا البرنامج تأثر أعضاء الحركة بمواقف وأفكار الحزب الشيوعي السوداني وحزب الجنوب الديمقراطي وكذلك أشتات من أفكار الاشتراكية الإفريقية السائدة في شرق إفريقيا آنذاك مثل جوليوس نيريري في تنزانيا وتوم مبويا في كينيا ،وكل هذه المدارس الفكرية الوارد ذكرها عبارة عن خليط من أفكار الاشتراكية الصينية التي تدعو للاعتماد على النفس وأفكار الاشتراكية السوفيتية آنذاك ، والأفكار التروتسكية). وكان لصدور إعلان أروشا الذي وضعه حزب تانو (تنزانيا) صدى واسعاً تعدى البلدان الإفريقية. وقد سعى أدوهو لإقناع أعضاء الحركة بتبني أفكار الاشتراكية المنتسبة إلى ماو تسي تونج، غير أنه لم ينجح في مسعاه. ويذكر ترتسيو بأنهم عقدوا لقاءات منتظمة مع ممثلي الحزب الشيوعي السوداني في مدينة جوبا. وكانوا حريصين على تمتين الصلات مع الحزب الشيوعي في الشمال والمنظمات المهنية هناك، ولكنهم فضلوا الإبقاء على بعض المسافة بينهم وبينه حتى لا يتعرضوا لنيران النقد من قبل رجال الكنيسة والمثقفين الجنوبيين المعادين للشيوعية. وقد تباينت وجهات النظر بينهم والحزب الشيوعي السوداني في مواقف تتعلق بالتكتيكات السياسية فيما يخص الوضع السياسي في الإقليم الجنوبي. فقد أيد أعضاء حركة نام المشاركة في انتخابات مجلس الشعب الإقليمي (الهيئة التشريعية) بينما عارضها الحزب الشيوعي السوداني وأصدر قراراً بفصل أعضائه ممن ترشحوا في تلك الانتخابات في كل أنحاء السودان بدون استثناء.

ويذكر ترتسيو أحمد بأن الحركة لم تتمكن من إقامة بنية تنظيمية محددة بسبب ظروف العمل السري واكتفت القيادة بتكليف الأعضاء بمهام مباشرة من عمل تحريضي ودعائي، وتوسيع للعضوية وجمع التبرعات إلخ. ولم تلجأ الحركة إلى إلزام أعضائها باشتراكات محددة(15). وقد تكونت لجان فرعية في المدن الأخرى. وأصيب نشاط حركة نام بالشلل التام بعد تطبيق قرار تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم وعودة مواطني أعالي النيل وبحر الغزال إلى إقليميهما. وعند قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان انضم

قسم من أعضاء (نام) للحركة الناشئة، وتدرج بعضهم إلى مواقع متقدمة في قيادة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان . وقد تولى جوزيف أدوهو ،على سبيل المثال، منصب رئيس اللجنة السياسية للحركة الشعبية في بداية نشأتها.

يحتوى برنامج حركة نام على مقدمة تاريخية للمقاومة في جنوب السودان ضد تجار الرقيق الأوربيين والعرب. بالرغم من أن كثيراً من المؤرخين السودانيين وغيرهم يتغاضون عن الدور الرئيسي للأوربيين في ترويج تجارة الرقيق جنباً إلى جانب مع التجار العرب وبعض زعماء القبائل الجنوبية ممن تواطأوا ضد أبناء قبائلهم. كما إن البرنامج يفرد حيزاً مقدراً لرصد مقاومة الوطنيين الجنوبيين ضد الاستعمار التركي المصري ومقاومة قبائل الدينكا والزاندي والباري ضد الدولة المهدية بسبب نزوعها إلى نشر ألوية الإسلام قسراً وغض الطرف عن تجارة الرقيق السائدة آنذاك بل والانغماس في ترويجها على نحو مشين.

أما خلال فترة المقاومة ضد الاستعمار الإنجليزي المصري، فقد اتحدت جهود الوطنيين في الشمال والجنوب لنيل استقلال السودان دون شروط مسبقة، خاصة فيما يتعلق بأمر الوحدة مع مصر. كذلك أيد برنامج (نام) موقف الوطنيين الجنوبيين ومن بينهم كلمنت امبورو وسرسيو إيرو وستانسلاوس عبدالله بياساما الذين طالبوا بإلغاء مواد (سياسة الجنوب) التي كرست الفصل الفعلي بين شمال السودان وجنوبه. وقد طالب القادة الجنوبيون الثلاثة باستقلال السودان عن بريطانيا ومصر، وبإرسال مندوبين عن المديريات الجنوبية للاشتراك في الجمعية التشريعية (1948) ويعيب البرنامج على السياسيين الشماليين نكوصهم عن الالتزام بمنح مطلب الجنوبيين بحكم فيدرالي "اعتباراً جاداً" واللجوء إلى الخداع وإفساد النواب الجنوبيين بشراء ولاءاتهم الحزبية واستخدامهم كمعول لشق صفوف الحركة السياسية في جنوب السودان. يعتبر المنهج الذي اتخذه برنامج حركة (نام) نقلة نوعية عما تضمنته برامج الأحزاب الجنوبية السابقة بما في ذلك الحزب الليبرالي، وحزب سانو وجبهة الجنوب. ويتميز بطرح قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنبًا إلى جنب مع المطالب السياسية. ويدعو إلى إقامة دولة جنوبية على أساس (الاشتراكية العلمية)، ومن ثم اتخاذها كنقطة انطلاق لتحرير باقي أجزاء السودان من هيمنة الرأسمالية والاستعمار وبناء دولة سودانية اشتراكية موحدة. ويرى البرنامج أن هذه المهمة تقع في المقام الأول على أكتاف العمال والمثقفين والشباب والنساء والجنود والمزارعين الجنوبيين المتحالفين مع رصفائهم في شمال السودان.(16)

وهنا يبدو برنامج حركة نام عبارة عن شعارات عامة وخيالية (طوبوية) حول الصراع الطبقي، والطبقة العاملة القائدة للنضال ومبادئ الاشتراكية العلمية وإزالة النظام الرأسمالي وإدخال نظام الإنتاج التعاوني، وضربًا من التأملات التي تتغاضى عن واقع المديريات الجنوبية حيث تسود علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية، وينحصر وجود الطبقة العاملة والفئات الحديثة في مواقع قليلة، في ظل غياب مريع للوعي الطبقي وشح الفئات المتعلمة وغلبة العادات والتقاليد البالية. وهنا يبدو برنامج (نام) غائماً وفي لجة التأملات النظرية البعيدة عن واقع الناس.

الجدير بالاعتبار أن فكرة الاستيلاء على السلطة في الإقليم الجنوبي واتخاذها مرتكزاً للاستيلاء على السلطة في باقي أجزاء السودان، على ما تبدو عليه من مجافاة للواقع، قد برزت مؤخراً كواحدة من الخيارات التي طرحتها الحركة الشعبية لتحرير السودان في نطاق خطتها الأولية للاستيلاء على السلطة في الإقليم الجنوبي ومن ثم الانطلاق لتحرير باقي أجزاء السودان.

كذلك يقصر برنامج(نام)عضوية الحركة على السكان الأفارقة في جنوب السودان فقط (17) وهنا تتراجع وحدة الأهداف السياسية والأيدلوجية المتحررة من الاعتبارات الإثنية والدينية والنزعات الشوفينية وتحل محلها نظرة قاتمة يحيط بها الانتماء (الشوفيني) الضيق كما يحيط السوار بالمعصم. علماً بأن البرنامج في بعض مواضعه يشير لوحدة النضال مع الطبقة العاملة في شمال السودان. كذلك يوصد البرنامج باب العضوية أمام أولئك السودانيين المقيمين في الإقليم الجنوبي بتغليب الاعتبارات العرقية والجهوية على الانتماء الوطني والطبقي. ولهذا ظلت حركة نام حتى اندثارها المحتوم وهي أبعد من أن تجذب إلى صفوفها طلائع المثقفين الجنوبيين الناقمين بسبب تفشي الفساد في كل أجهزة الحكم الذاتي الإقليمي.

تصدع اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي:

ما أن انفضت الأجواء الاحتفالية المنفعلة بتوقيع اتفاقية إحلال السلام، حتى تحولت الأطراف الموقعة عليها لوضع بنودها موضع التنفيذ. فتسارعت الخطى لإقامة الهياكل التنفيذية في الإقليم الجنوبي، وصارت هذه الخطوة هي الأهم في مضمار تطبيق الاتفاقية. فالقضايا الخاصة بأعادة الإعمار وإعادة تأهيل وإنشاء مشاريع التنمية، والمنشآت التعليمية والصحية لم تستأثر باهتمام الحكومة المركزية باعتبارها القابضة على مصدر التمويل، والمناط بها إدارة المفاوضات بشأن القروض والإعانات من الدول والمؤسسات

الأجنبية. كما أن المجلس التنفيذي العالي ومجلس الشعب الإقليمي لم يحسنا توظيف المساعدات التي تواترت عليهم ، وربما يكون لهؤلاء بعض العذر بسبب حداثة تجربتهم في الحكم ، وجسامة مهام إعادة تعمير ما خلفته الحرب الممتدة لمدة سبعة عشر عاماً ، والدمار الذي لحق بالموارد البشرية والمادية على شحها .

ومن جانب آخر ظلت مهمة تحقيق الانصهار بين القوات الحكومية والمستوعبين من مقاتلي حركة أنيانيا (سابقاً) محفوفة بصعوبات جسيمة. فقد تعين على القيادة السياسية والعسكرية في المركز والإقليم العمل منذ اليوم الأول لتبديد حالة التوجس وانعدام الثقة المتأصلة هنا وهناك، والتدرج بتؤدة ومسئولية عالية لإتمام عملية انصهار القوات فعملية الانصهار بحد ذاتها غير مسبوقة وغير محصنة بضمانات تساعد على تنفيذها. فاعتمدت بشكل أساسي على الثقة التي وضعها ممثلو حركة تحرير جنوب السودان وأنيانيا في الرئيس نميري. وقد تبينوا بعد فوات الأوان مدى الغفلة في رهن مصير اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي بالرئيس نميري بالنظر إلى ما أبداه في فترة انفعال (ثورية) من حدب على مستقبل المديريات الجنوبية.

و قد أظهرت تجارب الأعوام الأولى بعد توقيع اتفاقية السلام، أن الجوانب المتعلقة بالترتيبات العسكرية هي بمثابة كعب آخيل، والمدخل الذي يتسلل منه خطر المواجهة المسلحة والنكوص إلى بؤرة الحرب. فالقوات النظامية المرابطة في الإقليم الجنوبي لم تكن منذ البداية متحمسة لاستيعاب أفراد أنيانيا في صفوفها بسبب افتقارهم إلى قواعد الانضباط العسكري الصارم، والتدريب والانتماء إلى روح الزمالة العسكرية (espirit de corps). وفي الجانب المقابل سادت ممارسات استعلائية من جانب أفراد القوات المسلحة تجاه الأفراد المستوعبين حديثاً. وفي الجانب المقابل توخى المستوعبون الجدد جانب الحذر مخافة أن تنقض عليهم القوات المسلحة لتصفية حسابات قديمة تعود إلى أيام الحرب الأهلية. وساد بينهم شعور، لم يجاف الحقيقة، بأنهم يعاملون من قبل القيادة العامة بطريقة دونية من حيث التدريب والتسليح وتطبيق الترقيات. وقد طفحت إلى السطح حالة العداء غير المعلن ، على سبيل المثال في أعقاب اعتداء مواطن من أبناء الإقليم الجنوبي على أحد أفراد القوات المسلحة التابعين للفرقة الأولى. ولم تكن للحادثة امتدادات أخرى، إلا أن رفقاء الجندي المصاب ما أن تناهى إليهم الخبر حتى توجهوا إلى مخازن السلاح ومن ثم إلى موقع الحادث لممارسة القتل بحق مواطنين أبرياء. وقد تكررت حالات فردية من هذا القبيل أحس فيها أفراد القوات المسلحة خاصة بين الجنود بقدرتهم على أخذ القانون

بأيديهم دون أن تطالهم مساءلة حازمة في المؤسسة العسكرية. ومثل هذه الحوادث ما كان لها أن تغيب عن أذهان الجهات التي خططت لعملية الانصهار بين قوات أنيانيا والقوات المسلحة وقد وقفا على طرفي نقيض خلال سنوات الحرب الأهلية.

ومن بين أخطر مظاهر التصدع الذي لحق باتفاقية أديس أبابا تفشي حالات العصيان والتمرد في حاميات القوات المستوعبة من بين مقاتلي الأنيانيا السابقين. فبعد مرور عام واحد على توقيع الاتفاقية تمردت الحامية المرابطة في جوبا عام 1974 وذلك احتجاجاً على قرار القيادة العامة القاضي بنقلهم إلى الشمال. و كان هذا القرار في نظر البعض مجافياً لروح اتفاقية أديس أبابا التي نصت على التدرج في دمج القوات المستوعبة من الأنيانيا على مدى خمس سنوات. فانقلبت الحامية المتمردة على قائدها العقيد بيتر سريليو الذي نقل إليهم قرار النقل، وأوسعوه ضرباً ودفنوه في باطن الأرض لقتله ،ولم ينقذه من براثن الموت إلا استجداء رئيس المجلس التنفيذي العالي أبيل ألير واللواء جوزيف لاقو لدى القوة المتمردة.

وتكرر نفس المشهد مرة ثانية في 2 مارس 1975، حيث تمردت حامية أكوبو وقتلت قائدها العقيد ابيل شول، وهو من بين ضباط القوات المسلحة السودانية القدامى. وكان السبب المباشر في هذه الحالة أيضاً هو صدور قرار من القيادة العامة بنقل هذه السرية إلى الشمال. كذلك الحال في عام 1976حينما تمردت حامية كبويتا وقوامها من القوات المستوعبة. وقد تم تدارك الأمر وفضه عن طريق الوساطة من قبل المجلس التنفيذي العالي. وقبل أن ينقضي عام 1976 تمردت حامية واو بقيادة النقيب الفرد أقويت، الذي عارض قرار دمج القوات المستوعبة في القوات المسلحة السودانية. و قام بأعدام قائد حامية واو واثنين من الضباط المرافقين له قبل أن يعبر الحدود السودانية إلى إفريقيا الوسطى. إلا أنه أعيد إلى السودان في وقت لاحق وجرت محاكمته و إعدامه. وقد بلغ تذمر القوات المستوعبة مداه في فبراير 1977 حيث تمرد بعض أفراد القوة المكلفة بحراسة مطار جوبا بقيادة الجاويش بول بوت ومشاركة بعض الزعماء السياسيين البارزين أمثال جوزيف أدوهو وماثيو أبور وترتسييو أحمد. وقد وردت أسماء هؤلاء الأشخاص أعلاه باعتبارهم من مؤسسي حركة نام التي تسعى للاستيلاء على السلطة في الإقليم الجنوبي. وقد أثبتت حالات التمرد المتكررة المخاطر الجسيمة الناجمة من تعجل الخطى في دمج مقاتلي الأنيانيا قبل أن يتحقق قدر من الثقة المتبادلة والروح القتالية الواحدة مع رفقائهم في القوات المسلحة السودانية. بالإضافة إلى ذلك هنالك أسباب موضوعية يتعين أخذها في الاعتبار.

فمقاتلي الأنيانيا السابقين بعد إحلال السلام شرعوا في المناطق التي ترابط فيها وحداتهم العسكرية في إنشاء بعض الأعمال الجانبية لتساعدهم على مقابلة تصاريف الحياة (أغنام ، أبقار، مزارع منزلية الخ). كما كانت هنالك صعوبات حقيقية أمامهم في اصطحاب أسرهم الكبيرة نسبياً وتوفير الحد المعقول للعيش بانتقالهم للخدمة في شمال السودان. كذلك سادت حالة من انعدام الثقة أسهمت في تهيئة الأجواء للشائعات التي تداولها المستوعبون بأن هنالك مخطط لدى القيادة العامة يهدف إلى استدراجهم إلى الشمال والقضاء عليهم.

ومسألة استيعاب ودمج القوات المسلحة، رغم وجود برتكول خاص به ضمن اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي، إلا أنها ظلت محل تأويلات مختلفة من الجانبين. وقد نصت الترتيبات المؤقتة بخصوص تكوين وحدات قوات الشعب المسلحة في الإقليم الجنوبي، كما ورد في اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي ،على الآتي:

"تظل هذه الترتيبات سارية المفعول لمدة خمس سنوات ، قابلة لإعادة النظر بواسطة رئيس الجمهورية بغرض تمديدها ، إذا تقدم إليه بذلك الطلب رئيس المجلس التنفيذي العالي وبعد موافقة مجلس الشعب الإقليمي."(18)

كذلك نصت المادة الثالثة من هذا البرتكول على أن تتم عملية دمج الستة آلاف من أفراد (أنيانيا) المتفق عليها بأشراف اللجنة العسكرية المشتركة. بالرغم من ذلك تباينت الرؤى والتفاسير لفحوى هذه المواد. فبينما يصرّ قادة القوات المسلحة السودانية على أن عملية انصهار القوات المستوعبة تكتمل بنهاية العام الخامس من تاريخ توقيع البروتكول الخاص بها، ذهب اللواء جوزيف لاقو إلى القول بأن الرئيس نميري نكص على أعقابه ولم يأبه بما تضمنته الاتفاقية، بسبب استسلامه للضغوط المتواصلة من قبل مجموعة من الضباط "الرجعيين" المعارضين للترتيبات الخاصة باستيعاب مقاتلي أنيانيا في القوات المسلحة. وقد استطاع هؤلاء الضباط في أوائل الثمانينات استمالة نميري إلى جانبهم، خاصة بعد اكتشاف البترول في منطقة بانتيو، وزرعوا بذور الشك في نفسه " فما عاد يثق في الضباط الجنوبيين، وبلغ الأمر مداه بأن كان لهم (الضباط) تأثير عظيم على الرئيس ، للحد الذي دفعه لتعديل وخرق التدابير الأمنية لاتفاقية أديس أبابا. فأصدر أوامره بتنقلات القوات الجنوبية (المستوعبة). وكان ذلك مناقضاً للاتفاقية التي تنص على أن تبقى القوات المستوعبة مرابطة في نطاق الإقليم الجنوبي ولا يذهبون إلى الشمال إلا في حالة تعرض حدود السودان لعدوان أجنبي. وحتى في هذه الحالة فإن ذهابهم يرتبط بالقتال وتظل قاعدتهم في الجنوب."(19)

ويرى اللواء جوزيف لاقو بأن قرار نقل القوات دليل على عدم الثقة الذي أحسه أفراد القوات المستوعبة، وبما أنهم سياسيون ومقاتلون في آن واحد فإنهم شعروا بمرارة الإهانة التي انطوى عليها قرار القائد العام.

إلا أن أبيل ألير الذي تولى توقيع اتفاقية أديس أبابا بوصفه رئيساً لوفد حكومة السودان، يرى بأن عملية انصهار القوات المستوعبة في قوات الشعب المسلحة، ومن ثم نقلها إلى أي أجزاء أخرى في السودان، تسبقها فترة وسيطة تتنقل فيها القوات المستوعبة داخل الإقليم الجنوبي أولاً. وبجانب الجدل حول بنود اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي الخاصة باستيعاب وانصهار قوات أنيانيا باعتبارها إحدى البؤر التي أدت إلى تفشي حالات التمرد في الوحدات الجنوبية، يرى اللواء صديق البنا، الذي عمل قائداً للفرقة الجنوبية في وقت لاحق ، بأن هنالك جملة اعتبارات إضافية أفضت إلى حالات التسيب والعصيان في صفوف الأفراد المستوعبين في قوات الشعب المسلحة. ففي سلسلة المقالات التي نشرها في صحيفة "الأسبوع" اليومية في الخرطوم عزا أسباب التحلل والعصيان بين أفراد القوات المستوعبة إلى مجموعة من الأخطاء التي ارتكبت بواسطة اللجنة التي أشرفت على الترتيبات الخاصة باستيعاب مقاتلي أنيانيا ضمن قوات الشعب المسلحة "فقد تم استيعاب أفراد كل قبيلة في وحدات قائمة بذاتها. فعلى سبيل المثال تم استيعاب كل أبناء الدينكا في الكتائب 110 (أويل) و105 (بور) و111 (رومبيك) و113 (واو) والكتائب 101 (مريدي) و 122 (ياي) . وحدث نفس الشيء بالنسبة لأفراد أنيانيا من القبائل الأخرى . وترتب على ذلك أن نشأت كيانات ذات ولاءات قبلية، عكس ما هو متعارف عليه في كل نظم الجيوش الحديثة. ومن ناحية ثانية انصرف الجنود عن مهامهم العسكرية وانغمسوا في نشاطات لاتمت للجندية بصلة. فقاموا بتربية الأبقار والزراعة ، وقضوا جل الوقت في العناية بشؤون أسرهم الممتدة. وصار ولاءهم أولاً وأخيراً لقبائلهم ومناطقهم بدلاً عن الانتماء للوطن بكامله. وهذا هو المحك الذي يميز أفراد القوات المسلحة عن عامة المواطنين."(20)

ويشير اللواء البنا كذلك إلى طريقة تنفيذ عملية الاستيعاب التي شابتها عيوب خطيرة. فقد أسندت مهمة اختيار المستوعبين وتحديد رتبهم لضباط أنيانيا في لجنة الترتيبات العسكرية. فسادت المحسوبية في توزيع الرتب العسكرية، مما أصاب الأفراد بغبن مشروع وحفزهم على تكوين بؤر للعصيان والتمرد. ومن جانب آخر استأثرت بعض القبائل بنصيب الأسد من جملة القوة المستوعبة من أنيانيا. وبتحديد أكثر استأثرت قبيلة

الدينكا ، وخاصة دينكا بور بالعدد الأكبر من الرتب الرفيعة التي خصصت للمستوعبين كما يقول اللواء البنا. وهكذا اتحدت عناصر الغبن الشخصي مع التظلمات القبلية والنقمة على سوءات السياسيين الجنوبيين ، مما أدى إلى حالة من التأهب للعصيان والمواجهة العسكرية. وأخذ أفراد حركة أنيانيا السابقة يتسللون بأعداد متزايدة إلى أماكن تجمعهم في فترة ما قبل توقيع اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي. كما أن الزعماء المسيحيين والقادة السياسيين الجنوبيين الذين عملوا إلى جانب نميري ردحاً من الزمن أخذوا يدركون يوماً بعد يوم بأن حكم الرئيس نميري قد وصل إلى طريق مسدود ، ولم يعد يأبه بالمخاطر الداهمة بسبب انتهاكاته لاتفاقية أديس أبابا. وهكذا لم يعد هنالك شك حول احتمالات الرجوع إلى بؤرة الحرب الأهلية، ولم يبق إلا تحديد ساعة الصفر لإطلاق الرصاصة الأولى .

قرار تقسيم الإقليم الجنوبي:

في يونيو 1981 أصدر نميري القرار الجمهوري رقم واحد والذي قضى بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم هي الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال. واستند القرار على دعاوى أهمها نقل الثورة الإدارية إلى الإقليم الجنوبي بهدف تسليم السلطة إلى الجماهير، وتلبية رغبتها في التنمية وإدارة شؤونها بعيداً عن هيمنة المركز القائم في جوبا ، ومنعاً لاستئثار فئة أو قبيلة معينة بثمار الحكم الذاتي الإقليمي.(21)

وكان صدور قرار التقسيم بمثابة تحرير شهادة الوفاة لاتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي التي نصت على اعتبار مديريات جنوب السودان الثلاث كياناً سياسياً وإدارياً واحداً. "مديريات أعالي النيل وبحر الغزال والاستوائية كما تم تعريفها في المادة (3) البند (111) تكون إقليم الحكم الذاتي الإقليمي في جمهورية السودان الديمقراطية وتعرف باسم الإقليم الجنوبي."(22)

وكذلك نصت الاتفاقية على طريقة إدخال تعديلات أو حذف أي من بنودها ، وذلك بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب القومي وبعد إجراء استفتاء عام لمواطني الإقليم الجنوبي. ولكن رئيس الجمهورية ومجلس الشعب القومي ومجموعة من السياسيين الجنوبيين في إقليم الاستوائية على وجه الخصوص، اشتركوا جميعهم وبدوافع متباينة في اتخاذ الخطوة الأكثر حسماً و وبالاً على مصير اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي. بالرغم من أن رئيس الجمهورية قد تعدى غير مرة على الاتفاقية : بدمجها في دستور عام 1973 تارة، وبالتدخل لحل مجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي تارة ثانية، و انفراده بتعيين حكام للإقليم الجنوبي دون التقيد باتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي تارة أخرى.

لكن قرار تقسيم الإقليم الجنوبي ترتبت عليه أضرار فادحة وجسيمة بالنسيج الاجتماعي الهش أصلاً، وبوشائج التاريخ والأعراف والتضامن بين الجنوبيين التي تقوت في مجريات الحرب الأهلية. وتحول قرار التقسيم إلى معول هدم لمشاريع التنمية و تأهيل الكوادر الفنية وبناء هيكل الإدارة المدنية. وكان القرار بمثابة نقطة التحول من حالة السلم الهشة أصلاً إلى إضرام نيران الحرب الأهلية الأشد ضراوة هذه المرة. ولم يسلم من تحمل تبعات الحرب الأهلية حتى إقليم الاستوائية نفسه الذي وقف جل قادته خلف قرار تقسيم الإقليم الجنوبي وتوهموا بأنهم سيظفروا بغنائم السلطة التي يتطلعون إليها. وهكذا إنزلق الإقليم الجنوبي بكامله إلى بؤرة الصراع والأحقاد والتصفيات الدموية ..وانقلب الناس إلى ولاءاتهم القبلية الضيقة في غياب الطبقات الحديثة والمدن التي تمثل بوتقة للانصهار على أسس جديدة. فليت الذين اندفعوا في طريق التقسيم كانوا من الروية وبعد النظر والموضوعية لتبصر مخاطر التمزق السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالإقليم الجنوبي منذ توقيع اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي لم يحقق تقدماً يذكر في مضمار بناء كيان جنوبي أو ما يسميه البعض (القومية الجنوبية). وما لم يتحقق للمديريات الجنوبية وهي موحدة، أصبح من العسير بلوغه وهي في حالة من الضعف والتفكك في مواجهة الحكومات المركزية التي لم تف وعداً ولم ترع عهداً منذ الاستقلال.

وقد شخص الكاتب تيرجي تفيدت ضعف البنيات الاجتماعية والسياسية في الإقليم الجنوبي، بقوله إن الإقليم الجنوبي " تميز بغياب الاندماج والتكامل بين مختلف أقسام النظام الاجتماعي. كما تميز بالغياب النسبي للإجماع القيمي، رغم المساندة العريضة نسبياً لاتفاقية أديس أبابا. وانقسم المجتمع إلى نظم فرعية مستقلة نسبياً تتماس (تلتقي) فقط مع بعضها البعض في نقاط قليلة. ويشارك عدد كبير من الريفيين ومجموعات إثنية بكاملها مشاركة هامشية ...محدودة في تضامنها الميكانيكي العضوي."(23)

الدعوة إلى تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم أطلقها مثقفو الاستوائية المتطلعون إلى السلطة والجاه والنفوذ لخدمة أطماعهم وتأمين سندهم بين أبناء قبائلهم. التقط هذه الدعوة اللواء جوزيف لاقو، قائد حركة تحرير جنوب السودان، وبعض الأشخاص النافذين في إقليم الاستوائية بشكل خاص. ومن المفارقات المحزنة أن اللواء جوزيف لاقو بنى مجده على نجاحه في توحيد الحركات المسلحة التي تشرذمت من قبل وصولها إلى توحيد القيادة العسكرية والسياسية بين يديه. وقد تمكن بفضل ذلك من تنصيب نفسه

زعيماً لا ينازعه أحد في كل مديريات الإقليم الجنوبي. وأصبح بالنسبة للسواد الأعظم من السودانيين رمزاً للسلام ووحدة السودان ، ولكنه في أحلك المنعرجات في الإقليم الجنوبي نكص على أعقابه وهدم كل ما بناه من مجد.

احتلت قضية تقسيم الجنوب موضعاً متقدماً على الشعارات السياسية الأخرى في مجرى انتخابات مارس 1982، خاصة في مدينة جوبا عاصمة المديرية الاستوائية، ومقر مؤسسات الحكم الإقليمي. وفي مناطق أخرى تعالت أصوات الاحتجاج من قبل مزارعي الاستوائية ضد نزوح الرعاة الدينكا من مناطق يرول وبور إلى مناطق مرتفعة تقيهم من أخطار الفيضانات الموسمية.

كل هذه الأسباب ،الحقيقية والوهمية، تحولت إلى وقود لتأجيج مشاعر العداء ضد قبيلة الدينكا. ولكن بالرغم من كل ذلك أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز المرشحين الداعمين لوحدة الإقليم.(24) كما إن الغالبية من ممثلي الإقليم الجنوبي في مجلس الشعب القومي والمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني تعالت أصواتهم لمعارضة تقسيم الإقليم الجنوبي باعتبار أن تلك الخطوة تتناقض مع اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي. ولكن نميري بتغليب حساباته الخاصة ،لم يلق بالاً لتلك الآراء. وقد وجد في شخص حاكم الاستوائية جوزيف جيمس طمبرة مطية سهلة القياد ، فأسند إليه مهمة إعداد برنامج للتدرج في تنفيذ مشروعه لتقسيم الإقليم الجنوبي. وتولى اللواء جوزيف لاقو المهمة السياسية باعتباره الداعية الرئيس لمشروع التقسيم. وتقدم بمذكرة للرئيس نميري تضمنت رؤاه لتحقيق ذلك الهدف. وذهب للقول بأن مقترحاته جاءت في إطار برنامج الحكم اللامركزي والسعي إلى إشراك المواطنين في جنوب السودان إشراكاً فعلياً في إدارة شؤون مديرياتهم. ويشير إلى مواد الدستور المادة السادسة والمادة السابعة المتعلقة بنظام الحكم اللامركزي، وكذلك إلى الأجزاء16 و 19 من قانون الحكم الذاتي الإقليمي لعام 1972 ، ومضى لتقديم مقترحاته حول نظام الحكم في الإقليم الجنوبي الذي ينسجم مع مواد الدستور الدائم، ودعا إلى تكوين مجلس تنفيذي مصغر في بحر الغزال و آخر في أعالي النيل يقف عليه نائب لرئيس المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي. وبهذا يتم التوفيق بين رغبات الداعين لتوحيد الإقليم الجنوبي تحت حكومة مركزية، والاستجابة لرغبة دعاة إلى نقل السلطة إلى جماهير المديريات (شبه الأقاليم).(25)

وتضمن مشروع اللواء جوزيف لاقو لتقسيم الإقليم الجنوبي اقتراحاً يدعو إلى الإبقاء على مجلس الشعب الإقليمي كهيئة تشريعية للاقاليم الثلاثة المقترحة. على أن

يتولى أعضاؤه مهام إضافية خلال الفترة التي تتوقف فيها أعمال المجلس لتقديم الاستشارة والتداول حول مشاكل الأقاليم التي يجيئون منها وتقديم توصيات بشأنها للمجلس التنفيذي العالي لعموم الإقليم الجنوبي. وجوهر المشروع الذي تقدم به اللواء لاقو هو التدرج في طريق التقسيم لسحب البساط من تحت أقدام معارضيه .

والجدول أدناه يتضمن مقترح اللواء لاقو :

المجلس التنفيذي العالي للإقليم الجنوبي

رئيس المجلس التنفيذي وأحد عشر وزيراً إقليمياً

مجالس تنفيذية شبه إقليمية

المجلس الاستشاري

يتكون المجلس الاستشاري من أعضاء مجلس الشعب الإقليمي القادمين من (شبه الإقليم) المعني. ويتولى القيام بمهام استشارية للمجالس التنفيذية في شبه الإقليم وتقديم المقترحات له، دون أن يباشر مهاماً تشريعية من صميم اختصاص مجلس الشعب الإقليمي لعموم الإقليم الجنوبي.

ومع تصاعد حدة الجدل بين دعاة التقسيم ومؤيديه، قامت مجموعة من السياسيين والموظفين من إقليم الاستوائية خاصة، برفع مذكرة بواسطة اللواء جوزيف لاقو إلى الرئيس نميري لحثه على تعجل الخطى إجازة سياسة التقسيم بحسبانها ضرورة قصوى.(26)

والملاحظ أن هذه المجموعة عمدت إلى مخاطبة نميري بواسطة الاتحاد الاشتراكي السوداني بدلاً عن مؤسسات الحكم الذاتي الإقليمي، بحسبان أن الدعوة إلى التقسيم ستلاقي فرصة أفضل للتأييد في الاتحاد الاشتراكي، علماً بأنه لم يضطلع بأي دور سياسي فعال في الحياة السياسية في الجنوب من قبل.

وقد حملت المذكرة توقيع 41 من المواطنين، ولا يتعدى الأشخاص المرموقين من بينهم أكثر من سبعة من السياسيين وكبار الإداريين في إقليم الاستوائية. أما السواد الأعظم من الموقعين فهم من صغار الموظفين ونشطاء الاتحاد الاشتراكي. ولم تحظ المذكرة بدعم ملحوظ من قبل سلاطين الاستوائية الكبار والسياسيين المتمرسين أمثال جوزيف أدوهو وانجلو بيدا وقاما حسن وديفيد بسيوني وأزبوني منديري والبابا جيمس سرور. ومن بين الشخصيات المعروفة التي ساندت مطلب التقسيم فيليب أوبانق، وتشارلس على بلال، وأوليفر بتالي ألبينو وسفرينو فولي وقايجوك وريانق لوبايا.

تضمنت المذكرة مناشدة للرئيس نميري بأن لا يعزل الإقليم الجنوبي عن سياسة اللامركزية التي نقلت السلطة إلى الشعب مع الإبقاء على اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي. ولكن المذكرة في نفس الوقت طالبت بتعديل المادة (8) من الدستور الدائم لتنسجم مع ضرورة تطبيق سياسة اللامركزية. وطالبت بأن يتمسك الاتحاد الاشتراكي باحترام إرادة أي مجموعة ترغب في تطبيق الحكم اللامركزي والمشاركة في الحياة السياسية السودانية، وعدم إخضاع ذلك لرغبات مجموعات أخرى. فإذا أراد مواطنو الاستوائية أو بحر الغزال إقامة أقاليمهم الخاصة فيتعين عدم إخضاع ذلك لحق النقض من قبل مجموعات في إقليم آخر.(27)

كذلك طالبت المذكرة بحل الحكومة الإقليمية، وتكوين حكومة انتقالية تتولى تهيئة المناخ الملائم والإشراف على استفتاء المواطنين في موضوع الحكم اللامركزي.و ألمحت المذكرة إلى احتمال اللجوء لاحقاً للمطالبة بحل مجلس الشعب الإقليمي. وهكذا أقدم موقعو المذكرة على تحمل مسئولية تاريخية جسيمة بدعوة رئيس الجمهورية لحل المجلس التنفيذي العالي ومجلس الشعب الإقليمي، مما يمثل انتهاكاً صريحاً وجسيماً لاتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي (1972). "سيدي الرئيس المقترحات المضمنة في هذه المذكرة تقع ضمن صلاحياتك، ولن تحدث تغيراً في وضع الجنوب إذا رأيت أن تتجاوب معها. بل ستمنح مواطني جنوب السودان المنافذ القانونية لتحقيق رغباتهم، إذا تمثلت تلك الرغبات في المحافظة على الإقليم الواحد أو تقسيمه إلى عدة أقاليم."(28)

وإلى جانب الرئيس نميري الذي بشر بتقسيم الجنوب في مناسبات عديدة، لقيت المذكرة استحساناً كبيراً لدى الأحزاب المعارضة لنميري خاصة في الجبهة الإسلامية القومية التي شاركت في الحكم بعد توقيع اتفاقية المصالحة الوطنية (1977). وكذلك من جانب القوى التي تتطلع لإضفاء طابع إسلامي/عربي مهيمن على الهوية السودانية، ولا تخفي هذه المجموعة توجسها من قيام كيان موحد في الجنوب مما يعيق إقامة مشروع تحقيق الوحدة العربية مستقبلاً. وفي جنوب السودان التقت المجموعات الداعية للتقسيم حول شعارات معادية لمواطني المديريات الجنوبية الذين نزحوا للعمل والإقامة في إقليم الاستوائية. و توجهت حملة العداء بشكل رئيس ضد أبناء القبائل النيلية عموماً وقبيلة الدينكا على وجه الخصوص. وأصبح اللواء جوزيف لاقو محور التقاء دعاة التقسيم، الذي أطلق عليهم بلغة الباريا اسم (كوكرا) وتعني التقسيم، وإجلاء مواطني الأقاليم الجنوبية الأخرى عن الإستوائية. وقد بلغت موجة العداء في أعوام لاحقة حد الاقتتال وحرق

المواطنين من أبناء القبائل النيلية المقيمين في جوبا داخل منازلهم فيما يشبه حملات التطهير العرقي. وقد وقعت حوادث من هذا القبيل في شهر يوليو 1987 حيث قتل وأحرق فيها نحو 30 من أبناء قبيلة الدينكا في مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي ومقر الحكومة والمجلس التشريعي ورئاسة الفرقة الأولى للقوات المسلحة المسئولة عن حماية أرواح وممتلكات المواطنين في حالات الانفلات الأمني.

و اللواء لاقو أعلن في فورة الحماس بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا: "شعارنا هو الوحدة القائمة على التعدد. فعندما يتحد شخصان أو ثلاثة فإنهما يتحولان إلى قوة أعتى منه إذا وقف كل على انفراد."(29)

وفي غمرة النشوة بتوقيع اتفاقية السلام حث اللواء لاقو أبناء الجنوب عموماً للحفاظ على وحدة الإقليم الجنوبي، وعدم السماح للعصبية القبلية أن تفرق شملهم. وذكر بأن انتخابه كرئيس لحكومة الإقليم الجنوبي يقف شاهداً على الوعي السياسي والانتماء للقومية الجنوبية والارتفاع فوق التناقضات الإثنية والجغرافية عند اختيار قادة الإقليم. وخلص إلى أن ذلك دليل على توافر القاعدة لبناء وتطوير الهوية الجنوبية، في إطار السودان الموحد.(30)

إلا أن اللواء لاقو لم يأبه بشعارات وحدة الجنوبيين التي أطلقها في عام 1981، ووجدت دعوته للتقسيم صداها في مجلس الشعب الإقليمي، حيث تحدث أحد الأعضاء المؤيدين للتقسيم قائلاً، بما أن ثعباناً هائلاً (الدينكا) قد تسلل إلى البيت، وتعذر إخراجه دون إلحاق ضرر بالمنزل، فلا مناص من إضرام النار للقضاء عليه. وذهب اللواء جوزيف لاقو في استخفافه بوحدة الإقليم الجنوبي إلى القول "القاسم المشترك الوحيد بين أبناء الجنوب هو لون بشرتهم الإفريقية السوداء، والخوف من هيمنة الشمال. أما الآن وقد توقف القتال بيننا وبين الشماليين فقد عاد الصراع مجدداً بين الجنوبيين أنفسهم."(31)

وبشر اللواء لاقو مواطني الإستوائية بقوله "آن الآوان بأن نقعد الدينكا في مواعينهم. عليهم بالرحيل إلى مناطقهم. ولا شأن لهم بالإستوائية."(32)

وفي مناسبات لاحقة احتج اللواء لاقو بشدة على ربط بعض الناس لاسمه بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم . وفي مقابلة مع مجلة سوداناو ذكر اللواء جوزيف لاقو : "لم يسبق لي أن استخدمت مصطلح التقسيم ... وتتمثل رغبتي في منح مواطني المديريات الجنوبية الست فرصة للاستفادة من سياسة ثورة مايو (1969) لتطبيق اللامركزية في كل مستويات الحكم في السودان، خاصة بعد أن قبل سكان الشمال الانخراط في سياسة الحكم الإقليمي وأنشأوا خمسة أقاليم هنالك إلى جانب الإقليم الجنوبي."(33)

وبالطبع هذا الادعاء لا يتفق وحقيقة الأشياء والمواقف التي أسهم في تصعيدها وأفضت في نهاية الأمر إلى تقسيم الإقليم الجنوبي، وتصعيد العداء بين قبائله المختلفة. ومهما يكن من أمر فإن المسئولية تقع على عاتق الرئيس نميري ، فقد توهم بعد توقيع اتفاقية المصالحة الوطنية وإشراك بعض أطراف الجبهة الوطنية في الحكم، أن اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي قد استنفذت أغراضها ولم يعد بحاجة لمساندة جنوب السودان لإطالة فترة بقائه في سدة الحكم. ولم يعد يلقى بالاً لما نصت عليه اتفاقية أديس أبابا للسلام. فقد صرف النظر عن تنفيذ مشاريع التنمية المقررة في الإقليم الجنوبي. ولم يف بالالتزامات المالية لتسيير الخدمات التعليمية والصحية والأمنية الضرورية. كذلك تجاوز الرئيس صلاحياته المنصوص عليها في اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي عندما أقدم في أعوام 1980 و1981 و 1983 على حل مجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي. وفي أثناء زيارته إلى مدينة رومبيك حين قامت مجموعة من التلاميذ هناك برفع شعارات الاحتجاج والاستهجان ضد سياسته تجاه الجنوب، لم يستطع مقاومة رغبة جامحة للانتقام من هؤلاء التلاميذ المحتجين فأصدر أمراً بأغلاق مدرسة رومبيك الثانوية إلى أجل غير مسمى، عاماً بأنها من بين بضعة مدارس ثانوية في عداد أصابع اليد الواحدة في طول الإقليم الجنوبي وعرضه . ومضى نميري لا يلوي على شئ لتلقين خصومه في الإقليم الجنوبي درساً قاسياً بتقسيم الإقليم فوراً.

وقد حذر العقلاء من السياسين والعسكريين الجنوبيين من التداعيات المدمرة من جراء سياسة تقسيم الجنوب ونبهوا إلى انعكاساته المدمرة على مستقبل الإقليم ووحدة قبائله. فسياسة تقسيم الإقليم الجنوبي قد أحدثت شرخاً عميقاً ، خاصة في نفوس أبناء القبائل النيلية الذين أسهموا بدورهم في تحقيق اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي. وقد حذر العميد أندرو ماكور مما قد يترتب على تأجيج مشاعر العداء بين أبناء الإقليم الواحد "وما يهم في هذا الصدد، أن المواطنين الجنوبيين إذا اختاروا التوحد في إقليم واحد، أو أقاموا أقاليم عديدة، ستربط بينهم على الدوام وشائج المصير التاريخي الواحد، والثقافة والهوية المشتركة ووحدة الأرض. ودعونا نستحضر دروس تجاربنا القريبة، التي تعلمنا بأن الخلافات السياسية تحتدم ويتصاعد أوارها ولكن سرعان ما تصفو الأجواء، فسمة الحياة الحركة والتغيير. فلنتوخَ الحذر في استخدام اللهجات العنيفة والمكايدات السياسية غير اللائقة."(34)

وقد تعالت أصوات الاحتجاج ومعارضة سياسة تقسيم الإقليم الجنوبي من قبل أفراد ومجموعات سياسية من المديريات الجنوبية الست، ومن بين صفوف الأعضاء الجنوبيين في

اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني، وأغلبية أعضاء مجلس الشعب الإقليمي عند مناقشة اقتراح تقسيم الإقليم الجنوبي في مارس 1981، بالرغم من ذلك لم يتريث الرئيس نميري لتبين و مراعاة رغبة ممثلي الإقليم الجنوبي، فأصدر القرار الجمهوري رقم واحد الخاص بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم.

وهذه الخطوة دفعت بمجموعة من السياسيين الجنوبيين البارزين المعارضين لتقسيم الإقليم الجنوبي إلى الإعلان عن تأسيس مجلس وحدة وتضامن الجنوب، برئاسة السياسي المخضرم كلمنت أمبورو، وعضوية كل من : صمويل أرو بول، جوزيف أدوهو، أندرو ويو، أنجلوا بيدا وإزاكيل كودي، مايكل وال، مارتن ماجير، وليم أجيل، جوزيف أوكيل، ديفيد بسيوني، أمبروز ريني، أزبوني منديري، لوباري رامبا، ماثيو أوبور، آرثر أكوين، الأب نيرو لوبي، جوشوا داي، صمويل أبوجون وقاما حسن. وقد أسهم معظم هؤلاء في تأسيس حركة أنيانيا وحركة تحرير جنوب السودان التي أسسها اللواء جوزيف لاقو بديلاً لحزب سانو والتنظيمات التي نشأت في ذلك الوقت. وتولى عدد من الأشخاص الذين بادروا بتأسيس مجلس وحدة الجنوب مناصب دستورية وسياسية في الحكومات الجنوبية والحكومة المركزية والأحزاب السياسية في الجنوب والشمال منذ الاستقلال.

بعث مجلس وحدة وتضامن الجنوب بمذكرة ناشد فيها الرئيس نميري لصرف النظر عن فكرة تقسيم الإقليم الجنوبي." فنسبة لغياب المؤسسات الدستورية في الإقليم الجنوبي ، وحالة الانقسام التي تدعو لليأس بين شاغلي المناصب السياسية ... فقد أصبح لزاماً علينا بحكم إيماننا الراسخ بوحدة السودان واستقراره أن نعلن عن تكوين (مجلس تضامن الجنوب). وفي مقدمة أهدافه الحفاظ على وحدة الإقليم الجنوبي كجزء من وحدة السودان بكامله. ونقوم بمخاطبة سيادتكم في هذا الشأن، ونتوجه إلى الرأي العام في شمال السودان وأعضاء مجلس الشعب القومي لنيل تفهمهم ومساندتهم."(35)

اتسمت المذكرة، بالرغم من بعض الإشادة بحكمة رئيس الجمهورية وائتمانه على مصلحة الجنوب هنا وهناك، بالجرأة والصراحة في معارضة مشروع تقسيم الإقليم الجنوبي. وطالبت رئيس الجمهورية بالإسراع في تهيئة الأجواء لإعادة المؤسسات الدستورية في الإقليم الجنوبي، وإنهاء فترة الحكومة الانتقالية التي أسند غيري رئاستها إلى اللواء قسم الله عبدالله رصاص، الذي ترجع أصوله إلى جنوب السودان، إلا أنه أمضى حياته في شمال السودان لم يظهر إلماماً ودراية بطبيعة المشكلات القائمة في الإقليم الجنوبي، وفي مقدمتها قضية تقسيم الإقليم الجنوبي.

أما في شمال السودان فقد تباينت الآراء بشأن التقسيم بين مؤيد ومعارض وغير مبالٍ. فبينما أبدى أنصار الأحزاب الشمالية التي عارضت تاريخياً قيام كيان إقليمي واحد يضم مديريات الجنوب الثلاث ترحيبهم بالقرار، عارض البعض الآخر الاتجاه لتقسيم الإقليم الجنوبي باعتباره سيؤدي إلى تقويض اتفاقية أديس أبابا، ويقوى من احتمالات الرجوع إلى حالة الاحتراب. ورأت أقسام واسعة بين عامة المثقفين الشماليين أن اندفاع نميري إلى اتخاذ قرار التقسيم سوف يعجل بانهيار حكومته ويفسح المجال لإقامة حكومة ديمقراطية منتخبة. ولم تكن هذه التوقعات بعيدة عن الواقع. فقد أقدم نميري على إصدار القرار الجمهوري رقم (1) الذي أدى إلى قيام ثلاثة أقاليم في جنوب السودان. علماً بأن الفصل 34 من قانون الحكم الذاتي لعام 1972 نص على أنه لا يجوز تعديل هذا القانون إلا " بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشعب القومي وبعد موافقة ثلثي مواطني الإقليم الجنوبي بأجراء استفتاء في الإقليم الجنوبي."(36)

وقد كان قرار تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة كيانات صغيرة إجراءً عبثياً، إذ أن نميري لم يستفتي مواطني الجنوب بشأن التقسيم، كما نصت على ذلك اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي، وكما تعهد به في مناسبات عديدة. وبعد صدور قرار التقسيم، لم يسع إلى توفير المقومات الضرورية لتسيير دولاب العمل ومتطلبات التنمية والخدمات الأساسية في الأقاليم التي قام بأنشائها. "لقد حالت سياسة التقسيم دون قيام إدارة للدولة وإدارة عامة . فقبل إعادة التقسيم لم تتمتع سوى إدارات مجالس مناطق قليلة بميزانيات تنمية مستقلة. وقد تدهور الوضع بوتائر سريعة بين يونيو 1983 وأكتوبر 1984 أي بعد تطبيق قرار تقسيم الإقليم الجنوبي. و أصبح الوضع المعيشي صعباً إلى حد أن مجالس المناطق لم تشغل نفسها بأعداد ميزانيات تنمية للسنوات 1983-1984و1984-1985" (37)

وأعقب قرار تقسيم الإقليم الجنوبي قرارات أشد تهوراً أفضت إلى تقويض اتفاقية أديس أبابا جملة وتفصيلاً، وأضرمت نيران الحرب الأهلية مجدداً،ولم يعد ثمة جدل حول زوال حكم الرئيس نميري ، وإنما عن ساعة الصفر لبداية النهاية لحكمه . وصدقت النبوءة بانهيار حكم الرئيس نميري في 5 أبريل 1985 .

تداعيات تطبيق قوانين سبتمبر 1983

كان قرار الرئيس نميري بتقسيم الإقليم الجنوبي بمثابة رصاصة الرحمة التي قضت على اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي بعد عشر سنوات على توقيعها. لم تخل تلك الأعوام من الاضطرابات الداخلية والتوتر في العلاقات بين المركز والإقليم الجنوبي، وتردي الأوضاع

الأمنية عاماً بعد عام، وسوء الأوضاع الاقتصادية وسوء الإدارة. وكأن تلك المشكلات لم تكن كافية لإرجاع الأوضاع إلى بؤرة الحرب.

أقدم نميري في سبتمبر 1983 على إصدار تعديلات قانونية بهدف تحقيق الانسجام مع تعاليم الشريعة الإسلامية. ومعلوم أن مسألة مصادر التشريع في دستور السودان ظلت على الدوام محل جدل قانوني وسياسي حاد بين المسلمين وأولي الديانات و المعتقدات الأخرى. فقد أقدم ممثلو الجنوب على الانسحاب ومقاطعة أعمال لجان إعداد مسودة الدستور الدائم في عام 1958 وعام 1967 . ولم يتوحد زعماء ومواطنو المديريات الجنوبية على اختلاف انتماءاتهم حول قضية مثل توحدهم في معارضة التعديلات الدستورية التي تهدف إلى إضفاء هوية دينية أو ثقافية بعينها على وطن سمته الرئيسة التعددية الإثنية والثقافية والدينية والتاريخية. وبطبيعة الحال يخشى معتنقو الديانات السماوية والمعتقدات الإفريقية من أن يتحولوا إلى مواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم، لا لسبب إلا اعتقادهم بغير الديانة الإسلامية.

وقد أحدث قرار تطبيق قوانين مستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية فزعاً متوقعاً في أوساط الزعماء السياسيين الجنوبيين. وتفتحت أعين الذين طالبوا بتقسيم الإقليم الجنوبي على تداعيات القرار الذي تحمسوا لتطبيقه بداية، فهرعوا إلى ترميم ما تبقى من جسور الصلة مع مواطني الأقاليم التي انبثقت حديثاً. وقد كان التعبير الأقوى عن الرغبة في إعادة الوحدة والتضامن بين مواطني الإقليم الجنوبي في التقاء أبيل ألير واللواء جوزيف لاقو اللذين وقفا على طرفي نقيض في مسألة تقسيم الإقليم الجنوبي. فقد اتحدت رؤيتهما بشأن التعديلات التي أدخلها نميري على دستور السودان الدائم 1973، وذهبا إلى أن تلك التعديلات تمثل تراجعاً شاملاً عن ذلك الدستور وتسعى لاستبداله جملة وتفصيلاً من خلال تعديل المواد الأساسية فيه. وتضمنت المذكرة تشخيصاً قانونياً رصيناً للتعديلات المقترحة، تجلت فيها الخبرة السياسية والقانونية لمقدميها. وبالرغم من أن المذكرة صدرت بعد نحو عام من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية (يونيو 1984) فقد كان لها أصداء واسعة في أوساط السواد الأعظم من مواطني الشمال والجنوب. ولفتت أنظار الرأي العام خارج حدود السودان إلى الأخطار المحتملة على مستقبل السلام في السودان. وكذلك كان لها أثر لا تخطئه العين في ردم الهوة النفسية والشرخ الذي أصاب العلاقات الجنوبية-الجنوبية بسبب الاستقطاب الحاد حول مطلب تقسيم الإقليم الجنوبي.

تضمنت المذكرة تلخيصاً للجهد الإنساني الشاق الذي امتد لنحو 17 عاماً من الاقتتال حتى إمكن التوصل إلى اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي في 1972. ففي هذا الأثناء باءت بالفشل جهود ثلاث لجان لوضع مسودة الدستور، وكذلك انفضت جمعيتان تأسيسيتان قبل أن تنجزا مهمتهما الرئيسة بأعداد دستور دائم للسودان. "وكانت المسألة الرئيسة التي اصطدمت بشأنها الرؤى، تتعلق بتحديد طبيعة الدستور. هل يتبنى المشرعون دستوراً دينياً نزولاً عند رغبات الأغلبية المسلمة في السودان، أم يتسم المشرعون بالموضوعية التي تأخذ بعين الاعتبار حقائق التاريخ وواقع التمايز والتعدد الثقافي والديني والإثني بين الشمال والجنوب على وجه الخصوص، والاتفاق حول دستور يستوعب هذه التناقضات ويساوي بين المواطنين على أساس الانتماء للوطن الواحد. وكان السبب الرئيس في فشل اللجان المكلفة بوضع مسودة دستور السودان الدائم، أنها تقاضت عن هذه الحقائق،مما أفضى بها إلى طريق مسدود في أعوام 1958و1965و1967. فقد تضمنت مسودة الدستور في عام 1967 في المواد 1 و 3 نصاً يحدد طبيعة الدولة في السودان بأنها جمهورية ديمقراطية، اشتراكية، تهتدي بتعاليم الإسلام الذي تحدد بأنه الدين الرسمي.(38)

وذهبت تلك المسودة إلى مدى بعيداً بأضفاء الطبيعة الدينية للدولة عندما حددت بأن من بين مهامها العمل على نشر الوعي بين المواطنين. والدولة الراشدة كما يقول جون لوك لا تقدم على الزج بنفسها في شؤون الأفراد. والتوعية الدينية بطبيعة الحال من بين مهام الدعاة والفقهاء وبعد ذلك من شاء فليؤمن. فالدولة لا تذهب إلى ممارسة الشعائر الدينية في المسجد أو الكنيسة، وإنما الأفراد هم الذين يمارسون شعائر الدين. وحتى تلك المواد في دستورعام 1967 التي قصد منها طمأنة غير المسلمين بصون حق الاعتقاد، وحرية الرأي والضمير وممارسة شعائرهم الدينية، سارع المشرعون بأخضاع تلك الحقوق الأساسية للمواطنين إلى أن تمارس في حدود المعقولية التي تتسق مع القواعد الأخلاقية والصحة والأمن العام التي يفرضه
القانون .(39)

وقد تحالفت لإجازة مسودة 1967 أحزاب الاتحادي الديمقراطي والأمة وجبهة الميثاق الإسلامي. وهذا الموقف في جوهره امتداد لمحاولات سابقة إلا أنه في منتصف الستينات الماضية كان بمثابة تأييد لمبادرة الملك فيصل بن عبد العزيز لإقامة حلف إسلامي يعارض الاتجاهات القومية والاشتراكية في المنطقة العربية. وقد خاطب أمام الأنصار الهادي المهدي

الملك فيصل في تلك الفترة لتأكيد دور السودان كجسر للإسلام والعرب إلى قلب القارة الإفريقية: "السودان، ياصاحب الجلالة، بلد عربي إسلامي في أغلبيته وعموم أسباب حضارته وثقافته. وهو يشكل الرمح الإسلامي العربي في إفريقيا، ويمثل طلائع الغزو السلمي الإنساني في مجاهل إفريقيا."(40)

وقد لاقت محاولة فرض دستور يستغل الإسلام، مقاومة شديدة من النواب الجنوبيين في الجمعية التأسيسية وبمساعدة الأحزاب و المنظمات المهنية النقابية وعدد من رجال الدين الإسلامي من ذوي الرؤية النافذة إلى ضرورات الوضع في السودان . وفي هذه المرة أيضاً : "فشلت أمس للمرة الثالثة إجازة مسودة الدستور في مرحلة القراءة الثانية. انسحب النواب الجنوبيون من جلسة البرلمان بالرغم من كل المحاولات التي بذلت لإقناعهم بالبقاء"(41)

وقد كانت جبهة الميثاق الإسلامي بمثابة القوة الفكرية الدافعة لإجازة مسودة الدستور الإسلامي ،غير عابئة بالتبعات السياسية وخطر الاستقطاب الديني الذي يترتب على ذلك. كما إن ممثلي جبهة الميثاق لجأوا للزج والتعلل بأن ثمة ممارسات مجحفة تطال المسلمين في جنوب السودان. وفي مواضع أخرى لم يستطع ممثلو الأحزاب العربية الإسلامية المتحالفة الإفصاح عن التبعات التي تصيب غير المسلمين في ظل دستور إسلامي. وتحيلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية. وقد دارت سجالات ساخنة حول هذه المواضيع.

و جاء في محضر مداولات اللجنة القومية للدستور الدائم الحوار التالي:

- السيد موسى المبارك : جاء في مذكرة اللجنة الفنية نبذة حول الدستور الإسلامي في صفحة (7) أن يكون رأس الدولة مسلماً، أود أن أسأل هل لغير المسلمين الحق في الاشتراك لانتخاب هذا الرئيس؟

- السيد حسن الترابي : ليس هناك ما يمنع غير المسلمين من انتخاب الرئيس المسلم. الدولة تعتبر المسلمين وغير المسلمين مواطنين، أما فيما يتعلق بالمسائل الاجتهادية فإذا لم يكن هناك نص يترك الأمر للمواطنين عموماً، لأن الأمر يكون عندئذ متوقفاً على المصلحة. ويترك للمواطنين عموماً أن يقدروا هذه المصلحة، وليس هناك ما يمنع غير المسلمين أن يشتركوا في انتخاب المسلم، أو أن يشتركوا في البرلمان لوضع القوانين الاجتهادية التي لا تقيدها نصوص من الشريعة.

- السيد فيليب عباس غبوش : أود أن أسأل يا سيدي الرئيس، هل من الممكن للرجل غير المسلم أن يكون في نفس المستوى فيتم اختياره ليكون رئيساً للدولة ؟؟

- الدكتور حسن الترابي : الجواب واضح يا سيدي الرئيس فهناك شروط أهلية

أخرى كالعمر والعدالة مثلاً، وأن يكون غير مرتكب جريمة، والجنسية، وما إلى مثل هذه الشروط القانونية .

- السيد الرئيس: السيد فيليب عباس غبوش يكرر السؤال مرة أخرى.

- السيد فيليب عباس غبوش : سؤالي يا سيدي الرئيس هو نفس السؤال الذي سأله زميلي قبل حين - فقط هذا الكلام بالعكس - فهل من الممكن أن يختار في الدولة - في إطار الدولة بالذات - رجل غير مسلم ليكون رئيساً للدولة؟؟

- الدكتور حسن الترابي: لا يا سيدي الرئيس.(42)

كذلك طالب النواب المسيحيون بأدخال 25 تعديلا على الدستور. التعديلات تنادي بألغاء النصوص الإسلامية وتطالب بعلمانية الدستور وانتخاب نائب رئيس الجمهورية من الجنوبيين.(43)

والمواد التي أثارت مخاوف غير المسلمين في مسودة دستور عام 1967، أعيد تضمنيها في مسودة التعديلات المعروضة أمام مجلس الشعب القومي في سنة 1984 . وقد تطرق أبيل ألير واللواء جوزيف لاقو في مذكرتهما للرئيس نميري إلى بعض تلك المواد. فقد أدت التعديلات المقترحة إلى إسقاط المادة التي تضمنها الدستور الدائم بشأن اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي، باعتبارها جاءت إلى الوجود نتيجة لاتفاق سياسي، ولم تأت في إطار تشريعات إدارية كما هو الحال في قانون الحكم المحلي لسنة 1980 الذي شمل مديريات شمال السودان. وأسقطت المادة (8) في الدستور الدائم (1973) وهذا يحمل في طياته نذراً خطيرة، ربما تفضي إلى تقويض اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي لعام 1972 الموقعة بين حكومة السودان من جهة وممثلي الحركة السياسية في المديريات الجنوبية من جهة أخرى. خاصة وقد طرح هذا التعديل بعد أن أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم (1) الذي قضى بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم. كما أن التعديل المقترح على المادة (16) في الدستور الدائم يتغاضى عن الحقوق الأساسية لأصحاب المعتقدات التقليدية، ويمثل هؤلاء قطاعاً مقدراً من سكان المديريات الجنوبية.

وانتقد ألير ولاقو التعديل المقترح على المادة الخاصة بأهلية من يشغل منصب رئيس الجمهورية. واشترطت المادة المعدلة أن يكون المتقدم لشغل منصب رئيس الجمهورية مواطناً سودانياً مسلماً، باعتبار عدم جواز ولاية غير المسلم لرئاسة الدولة المسلمة. وهذا التعديل ينم عن العبث الذي يؤدي إلى إيغار صدور غير المسلمين وإحباطهم ، ويحيلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية. وبذلك يضع عقبة تم تجاوزها بحكمة وواقعية في الدستور الدائم لسنة

1973، حفاظاً على الوحدة الوطنية، ولتسريع عملية الانصهار وبناء الدولة القومية. ومراعاة لأهمية النص الأصلي في الدستور الدائم، اقترح ألير ولاقو بأن أي تعديل فيما يتعلق بأهلية من يتطلع لملء منصب رئيس الجمهورية، وطريقة انتخابه، ومن يحق لهم الاشتراك في انتخابه، جدير بالتريث والتفكير المتأني وتغليب مصلحة الوطن.(44)

والحديث عن حق أي مواطن في أن يتطلع إلى تبوء أرفع المناصب في الدولة، بصرف النظر عن المعتقد أو المنشأ أو الأصل الاجتماعي لم يكن جدلاً نظرياً صرفاً، وإنما تأكيداً لمبدأ أساس يرتبط بكفالة الحقوق الأساسية المتعارفة في المواثيق العالمية، وتثبيتاً لمبدأ المساواة والشعور الوطني ، وحقه المشروع في أن يحقق ذاته وطموحه حسب قدراته وسعيه، مهما بدأ ذلك الاحتمال ضئيلاً. والعكس صحيح ، إذا أحس المرء بأن سقفاً أعلى قد حدد لنموه ومشاركته.

كذلك تناول أبيل ألير وجوزيف لاقو النتائج المدمرة لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية دون مراعاة لأوضاع غير المسلمين، وبأنها تقدم لدعاة الحرب في أقاليم الجنوب مسوغاً قوياً لحشد المواطنين خلف شعاراتهم .وعارضت المذكرة بشكل صريح أي اتجاه لتعديل مواد دستور السودان لسنة 1973، الذي استوعب الضمانات الدستورية لمواطني الإقليم الجنوبي حسبما جاء في اتفاقية أديس أبابا."لم يكن من بين المهام الموكلة لمجلس الشعب الحالي أن يتحول إلى جمعية تأسيسية يسند إليها تعديل مواد الدستور والبت في مقترحات تتعلق بالمصالح العليا للوطن... إننا نقترح أن يحال أمر التعديلات الدستورية (لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية) إلى لجان مختصة وإشراك الرأي العام في مناقشات مفتوحة حولها ومن ثم عرضها على استفتاء شعبي." (45)

وقد ارتكزت هذه المذكرة على قدر كبير من المشروعية. وقد نص دستور السودان (المعدل) لعام 1973 على الآتي " يحق لرئيس الجمهورية، بعد التشاور مع مجلس الشعب (القومي)، إحالة أي أمر يتعلق بالمصالح العليا إلى استفتاء شعبي، تكون نتيجته ملزمة من تاريخ إعلانها"(46)

وذهبت مذكرة ألير ولاقو إلى مطالبة الرئيس نميري بدعوة مجلس الشعب على وجه السرعة قبل اعتماد التعديلات المقترحة على مواد الدستور. وخاصة النظر في المواد الخاصة باختيار مرشحين لمنصب رئيس الجمهورية.

وأصدرت الجبهة الوطنية الإفريقية للطلبة الجنوبيين بجامعة الخرطوم مذكرة شديدة اللهجة في معارضة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان لأنها تعارض مبدأ

(التعددية في إطار الوحدة) الذي بشر به نميري من قبل. وقد جرى توزيع هذه المذكرة على نطاق محلي وعالمي واسع، وجاء فيها " نتيجة لإقدامك على هذه الخطوة، فإن الجنوب الذي ظل وفياً لك قد تحول إلى شوكة في خاصرتك. وقد ولى الزمن الذي منحك فيه الجنوبيون ثقتهم ... والآن وقف الجنوبيون على حقيقة نواياك تجاههم . وهذا ما حمل طلاب المدارس في رومبيك أثناء زيارتك الأخيرة للهتاف بزوالك. وكان رد فعلك الغاضب بقفل مدرستهم ذات التاريخ العريق.(47)

لم يأبه نميري بالتحذيرات التي صدرت عن أفراد وهيئات عديدة، بل شرع في إجازة تعديلات دستورية مطابقة لقوانين الشريعة الإسلامية. فبينما سلط أبيل ألير واللواء جوزيف لاقو الضوء على المآخذ القانونية المتعلقة بتعديل مواد الدستور الدائم، وجه زعماء الكنائس السودانية نقداً فورياً وجريئاً لم يعهد من قبل. فبعد نحو أسبوعين من إعلان تطبيق القوانين الإسلامية وجه الأب جبرائيل زبير واكو، مطران الكنيسة الكاثوليكية في الخرطوم رسالة مفتوحة إلى المسيحيين بشأن قانون العقوبات الجنائية الجديد. وتطرق إلى أن السبب الرئيس لتطبيق هذا القانون حسبما أعلن الرئيس نميري هو الحد من تفشي الجريمة ورغبته في معالجة الانحلال الأخلاقي في المجتمع وإعلاء هيبة القضاء وبسط مبادئ العدالة. وهذه الأهداف بطبيعة الحال تنسجم وتطلعات جميع المسيحيين. وقام الأب الزبير بانتقاد الدعوة إلى تشديد العقوبات باعتبارها رادعاً يحد من تفشي المخالفات الجنائية، وذكر بأن مثل هذه التشريعات تتنافى مع تعاليم الديانة المسيحية. وهذا لا يعني الإحجام عن تطبيق العقوبات التي تتناسب وحجم الجريمة أو المخالفة التي يقدم عليها الفرد "إذ أن مصلحة المجتمع تدعو إلى معاقبة الجناة ولكن بعد الأخذ بعين الاعتبار حجم الجريمة المرتكبة، والمسئولية الفردية في ذلك ، وحجم الأضرار التي ترتبت عليها، دون إغفال لإمكانية إصلاح الجاني "(48)

وذهب المطران جبرائيل واكو إلى القول بأن الحيلولة دون وقوع الجرائم، هو أنجع السبل إلى مكافحتها. وفي هذا الصدد يضطلع رجال الدين بمهمة نشر الوعي وتنمية الوازع الديني والقيام بدور مهم ومكمل لدور القضاء وأجهزة الأمن وعامة المواطنين. أما المغالاة في الاعتماد على العقاب والردع فربما تخلق انطباعاً خاطئاً لدى البعض بأن الإقدام على ارتكاب جريمة ما لا يعني شيئاً، طالما لم تطال الجاني يد العدالة. و معتادو الإجرام هم الأقدر في أغلب الحالات على الإفلات من العدالة. وحذر الأب جبرائيل من تطبيق العقوبات(الحدية) الممعنة في القسوة، والعقوبات المحطة لكرامة الإنسان مثل الجلد، أو

قطع الأطراف، التي تعيق الجاني بعد تطبيق العقوبة عليه من الحصول على مصدر رزقه دون إراقة لماء وجهه. وانتقد تطبيق عقوبة الموت في مواضع لا تتناسب فيها الجريمة والعقاب. ويرى بأن عقوبة القتل يتعين تطبيقها في الحالات الأشد إضراراً بالمجتمع. فالحياة هبة نادرة من الرب. " وفي كل الحالات، يحق للجاني بأن يتطلع إلى فرصة للتوبة والعفو والإصلاح من خلال المؤسسات القائمة على ذلك "(49)

وحث الأب جبرائيل المسيحيين على إحترام رغبة المسلمين في تطبيق تعاليم دينهم، ولكن حذرهم من الاستكانة إذا حدثت أي تجاوزات للحد من حقهم في نشر تعاليم دينهم أو ممارسة شعائرهم على قدم المساواة، أو الإجحاف بحقهم في مضمار التعليم أو العمل العام أو الحصول على الخدمات العامة، أو المساواة أمام القانون. والاحتجاج في مثل هذه الحالات لا يعني الاعتراض على تعاليم الإسلام وإنما لتثبيت الحقوق المتساوية لكافة المواطنين أمام القانون. وقد اتسمت المذكرة بالتزام تعاليم الديانة المسيحية التي تحض على الصبر والتسامح إلا أنها تحض على الفعل الإيجابي حماية لحق ممارسة شعائر المسيحية في السر والعلن وحماية حقوق المسيحيين المنصوص عليها في الدستور الدائم لعام1973.

أصدر الأب جبرائيل واكو مذكرة أخرى أيد فيها الهدف الذي أعلنه الرئيس نميري من وراء تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وهو الإصلاح الأخلاقي، وتعزيز هيبة النظام العام والعدالة ومحاربة مظاهر الفساد وبسط الأمن لحماية أرواح وممتلكات المواطنين وكرامتهم. وبينما تؤيد الكنيسة الكاثوليكية هذه الأهداف إلا أنها تعترض على الوسيلة المقترحة لتحقيقها. وذكر بأن المسيحيين لم يقدموا على اعتناق الديانة الإسلامية ولا يشعرون بأي إلزام للمتثال للقانون الجنائي الذي وضع موضع التنفيذ دون الاستئناس بآرائهم. كما أن قوانين الشريعة الإسلامية تنحاز إلى صالح المسلمين في المنازعات القضائية التي يقف فيها أصحاب الديانات الأخرى في طرف نقيض. والمسيحيون لا يرغبون في التخلي عن ديانتهم واعتناق الديانة الإسلامية طلباً للمساواة ونيل الحقوق المتعارفة.

لقد اتسعت المعارضة الجنوبية لإدخال تعديلات على الدستور الدائم لسنة 1973، لتحقيق الانسجام مع الشريعة الإسلامية بعد أن انضم إليها ممثلو الكنائس السودانية في مختلف أنحاء السودان ، فقد بعث أساقفة الأسقفية البروتستانتية في عدد من مدن الجنوب والشمال بمذكرة إلى الرئيس نميري يحذرون فيها من نتائج إلغاء الحقوق الدينية والمدنية والسياسية لغير المسلمين كما تضمنها دستور السودان لسنة 1973 " إننا الموقعون أدناه (كنائس السودان) لعلى قناعة بأن تطبيق قانون الشريعة الإسلامية في النظام

القانوني السوداني سيكون عائقاً لإقامة العدل في مجتمع يتميز بالتعددية في الجنس والعرق والدين."(50)

وعارضت المذكرة تطبيق العقوبات الحدية باعتبارها تتعارض مع الوجدان السليم. "إن المسيحية لا تقبل مجرد المراقبة الظاهرية لتطبيق القانون، وإنما انصياع القلب والعقل له في كل الأوقات بحيث يكون الباعث لمراقبة الرب هو الحب لا الخوف. إن المسيحية ترفض عدالة السن بالسن والعين بالعين... إن الديانةالمسيحية تقر بالحاجة إلى العقاب. لكنها تهتدي بمبدأ: "إن الله يكره الخطيئة، لكنه يحب الخطائين " 33:11 إسحق " لا يسرني أن أرى مخطئاً يموت، وإنما يسرني رؤيته يكف عن الخطايا ويحيا "(51)

كذلك بعث مجلس الشعب في إقليم الاستوائية في 4 يوليو 1984 مذكرة احتجاج تنضح بالغضب للرئيس نميري، طالبوا فيها بإلغاء محتوى ووسيلة التعديلات المقترحة على الدستور الدائم، وعدم تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية على غير المسلمين في الإقليم الاستوائي وفي بقية أرجاء السودان.(52) وختم المجلس مذكرته للرئيس نميري بما يشبه التحذير الصريح: "نحن والمواطنون الذين نمثلهم، سوف نعتبر أي محاولة لإجهاض اتفاقية أديس أبابا 1973 وأي تعديلات على الدستور الدائم 1973(بمثابة إخلال فاضح بالثقة والتأييد الذي أبديناه لثورة مايو. وبذلك ستكون مصداقية القيادة السياسية في شمال السودان موضع تساؤل، وستكون وحدة هذا الوطن في خطر حقيقي."(53)

وقد أبدى الرئيس نميري صلفاً بعيد المدى في مواجهة موجة الاحتجاج التي شملت أقاليم جنوب السودان الثلاثة، وكأنه لم يقف على أهوال الحرب الأهلية التي تباهى بوضع حد لها في عام 1972 بتوقيع اتفاقية أديس أبابا. وبسبب الأخطاء الفادحة التي تحمل مسئوليتها عاماً بعد عام أصبح اندلاع الحرب الأهلية مجدداً أمراً مقضياً.



الهوامش

1- اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972 ، بروتكول الترتيبات الإدارية المؤقتة.

2- قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972 الفصل الخامس ، البند 1.

3- المصدر نفسه

4. Middle, East, May 1982. See Leek Mawut, *Southern Sudan , Why back to Arms*.Op. cit. p. 66
5. Alier, Abel: *The Southern Sudan*....op. cit. p. 21
6. Mawut, L. Leek: *The Southern Sudan* ... op. cit. p. 57
7. Badal, K. Raphael: "Oil and Regional Sentiment in the South". p.144. In: Woodward, (ed.) *Sudan Since Independence* . Aldershot 1986

8- اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي .

9. O'balance, Edgar: *Sudan , Civil War*...op. cit. p. 123
10. Badal, K. Raphael: Oil and Regional..,.op. cit.p 146
11. The Nile Mirror. Khartoum , 13 June 1981
12. Akol, Lam: *Inside an African Revolution*, p. 3. Khartoum 2001

13- مقابلة مع ترتسيو أحمد ، جوبا ، 11 ديسمبر 1988

14.The Nationalist Action Movement (NAM) p.17. (Undated)

15. Ibid. p. 19

16- اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي ، برتكول الإجراءات المؤقتة الخاصة بتكوين وحدات قوات الشعب المسلحة في الإقليم الجنوبي .

17- مقابلة مع اللواء (م) جوزيف لاقو ، أجراها الكاتب ، لندن بتاريخ 25 يوليو 1988

18- اللواء صديق البنا ، صحيفة الأسبوع ، الخرطوم 20 مايو 1987

July 1983، 19. Sudanow. Khartoum

20- اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي . الباب الثالث . المادة (4).

21- تيرجى تفديت : انهيار الدولة في جنوب السودان عقب اتفاقية أديس أبابا... في كتاب: شريف حرير و تيرجى تفديت: السودان: الانهيار والنهضة ، ص 145 القاهرة 1997.

22. Alier, Abel: *The Southern Sudan*....op. cit. p. 190
23. Lagu, Joseph: Memorandum to President Nimeiri on Redivision of the southern region. Not dated. See appendix
24. Lagu, Joseph: Memorandum to President Nimeiri. June 9th. 1981
25. Ibid: p. 2
26. Ibid: p. 3
27. See: Mawut, L. Lazarus. *The Southern Sudan* ...op. cit. p. 67
28. Lagu, Joseph: *Regional Government Policy Statement*. Published by the Regional Ministry of Information and Culture, Juba 1978. p. 7
29. See: The Middle East (Magazine), May 1983
30. Ibid.

31. Lagu, Joseph, Sudanow, Khartoum May 1983
32. The Nile Mirror, January 30, 1982
33. Mboro, Clement: Memorandum from CUSS to President Nimeiry. December 22nd 1981

34- راجع : قانون الحكم الذاتي الإقليمي لعام 1972 .

35- فيدت تيرجي : انهيار الدولة في جنوب السودان ، في :حرير. شريف/تفيدت تيرجي: **السودان : الانهيار أو النهضة** ، ص 165

36. Fadlalla. S. Ali: The Search for a Constitution. In: Woodward, P. (ed.): *Sudan Since Independence* ....op. cit. p. 44
37. Ibid. p. 45

38- راجع: حسن موسى. جريدة الأحداث، الخرطوم 23 فبراير 2008: الإمام الهادي المهدي، كلمة أمام الملك فيصل، مجلة رابطة العالم الإسلامي، العدد الثالث. أغسطس/سبتمبر 1965.ص 13

39- جريدة الصحافة. الخرطوم 25/1/1968

40- راجع: **الحزب الجمهوري ومشكلة الجنوب**.. أم درمان. 29 يناير 1968

41- المصدر نفسه .

42. Alier, Abel/Lagu Joseph: Memorandum to the President of the Republic. In: Horn of Africa , Vol. 8. No.1. p. 47

43- دستور جمهورية السودان -المعدل- لعام 1973 المادة 16

44. Gabriel Z. Waku: To all the faithful. In: *Horn of Africa* . Vol. 8. No. 1. p. 64
45. Ibid. p. 65

46- مذكرة مجلس أساقفة الأسقفية البروتستانتية في السودان. سبتمبر 1983 انظر الملاحق

47- المصدر نفسه.

48. The First Regional Assembly, Equatoria Region. Office of the Speaker: Petition to the President of the Republic. July 4t, 1984
49. Ibid.



الفصل السابع

قِيَامُ الحَرَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ والجَيْشِ الشَّعْبي لتَحْرِيْرِ السُّودَان

العالم هذا في خطر مـائل ، لا بسبب ما يقدم على فـعله الأشرار ، ولكن بسبب الذين يرقبون ذلك ولا يحركون ساكناً

البرت اينشتاين

تمرد الحاميات العسكرية الجنوبية :

لم يكن الإعلان عن قيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان حدثاً مفاجئاً ، بل نتيجة منطقية لتراكم الأخطاء السياسية والعسكرية، وتردي الأحوال المعيشية للمواطنين، واحتدام المواجهات بين الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية ومجلس الشعب الإقليمي حول الالتزام بتطبيق اتفاقية أديس أبابا والمواد الخاصة بذلك في دستور السودان الدائم لسنة 1973. وفي الحديث عن عودة الجنوب إلى حمل السلاح قال العقيد جون قرنق: "إن ديناميكية الوضع في جنوب السودان قد عجلت بقيام الحركة الشعبية في هذا الجزء من السودان دون سواه. حيث تركز عبء الإهمال والاضطهاد من قبل الحكومات الشمالية المتعاقبة على جنوب السودان أكثر من أي إقليم آخر. ولهذا أصبح التمرد وحمل السلاح أمراً هيناً وزهيد التكلفة، إذا تحدثنا بحساب الربح والخسارة."(1)

في 11 ديسمبر 1984 عقد مجلس الشعب القومي جلسة استثنائية في هيئة لجنة للحوار حول المركزية واللامركزية في الجنوب. وقد طلب رئيس المجلس عز الدين السيد من اللواء جوزيف لاقو قائد الأنيانيا سابقاً أن ينهض لشرح الأسباب التي أدت إلى التوتر وتمرد الحاميات العسكرية في الأقاليم الجنوبية. فتحدث لاقو حديثا صريحاً ومستفيضاً وأميناً في الأمر وذكر بأن"هناك شعور بالإحباط وخيبة الأمل لدى أغلب المواطنين الجنوبيين، باعتبار أن الشمال غير جاد في دفع عملية التنمية في الجنوب ... ولسوء الحظ فإن العملية التي تسمى (الكشة) تضر بأبناء الجنوب قبل غيرهم. وقد أثر ذلك على أبناء القبائل النيلية الذين تواجدوا بالخرطوم وهم دائما ينظرون إلى الخرطوم باعتبارها عاصمتهم، ثم رجعوا بهذا الشعور المهين من عاصمتهم."(2) وتطرق لاقو إلى قرار القيادة العامة بنقل بعض الوحدات المستوعبة من الجنوب إلى الشمال، بحسبان أن هذا القرار من أبرز العوامل التي أفضت إلى تمرد الحاميات الجنوبية في بور وفشلا وبيبور. "قرار نقل القوات الجنوبية للشمال تم رفضه لعدة أسباب، بعض هذه الأسباب منطقية، وهي ظروف اجتماعية في المقام الأول. وقد نشأ جو من عدم الثقة تجاه نوايا الحكومة المركزية، خاصة فيما يتعلق بنقل القوات من منطقة بانتيو واستبدالها بوحدات عسكرية من الشمال . فإذا لم يكن هنالك انعدام للثقة فلماذا يتخذ مثل هذا القرار."(3)

وذكر لاقو بأنه شخصياً لم يَسلم من التشكيك في صدق نواياه ومواقفه، دون تقدير لموقعه كنائب لرئيس الجمهورية. "وعندما أحسست بأنني لم أعد موضع ثقة نميري تراجعت ولم أعد أعبأ بشيء. والرجل الذي تسبب في خلق كل هذه المشاكل هو اللواء صديق البنا، وكان آنذاك قائداً للكلية الحربية في أم درمان، وكانت واحدة من العمليات التي يجري تدريسها هناك لحماية آبار البترول في بانتيو من المتمردين الجنوبيين، يطلق عليها اسم عملية (لاقو جرى)، وكان من بين الضباط المشاركين في تلك الدورة عدد من ضباط الأنيانيا السابقين."(4)

وعن أسباب تمرد الحاميات الجنوبية كتب أبيل ألير:"هنالك خليط من الشكوك والعقد الناجمة من إحساس جنود وضباط الأنيانيا المستوعبين بأنهم أقلية داخل القوات المسلحة، وأدنى تسليحاً وتدريباً ... ويشعر بعض أفراد الأنيانيا السابقين بأن اتفاقية أديس أبابا تمثل شركاً منصوباً للانقضاض عليهم وإبادتهم. وتضاعفت المخاوف بعد تطبيق المصالحة الوطنية (1977)، واندفاع نميري نحو تقسيم الإقليم الجنوبي، ومحاولة تعديل حدود مديريات الأقاليم الجنوبية، والمشاكل التي طفحت بعد اكتشاف البترول، وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية. ومعلوم أن مقاتلي الأنيانيا هم سياسيون في المقام الأول قبل أن يتحولوا إلى مقاتلين".(5)

في أجواء الفوضى والتحلل من قواعد الانضباط العسكري، تم التبليغ عن مخالفات مالية جسيمة في كشوفات مرتبات حامية بور. وفي مارس 1983 بعثت قيادة الفرقة الأولى بجوبا استفساراً إلى حامية بور حول الارتفاع المتواصل في بند المرتبات الشهرية. ورد على الاستفسار النقيب بولين ألير متحدياً بأن كل السجلات قد رصدت بدقة، ورفض تسليم الكشوفات المالية لمراجعتها. وفي نفس الوقت طلب من قيادة الفرقة الأولى استعجال إرسال مرتباتهم عن شهر مارس 1983 . وقد رأت قيادة الفرقة الأولى في موقف حامية بور دليلاً قاطعاً على العصيان والخروج على القواعد العسكرية المتعارفة. وقد بذل المسئولون في ولاية البحيرات بقيادة جونثان ملوال ليك وبعض التجار الشماليين في مدينة بور مساعٍ للوساطة وتفادي المواجهة العسكرية باتباع (الجودية) وتهدئة الخواطر. إلا أن هذه الجهود لم تجد أذناً صاغية لدى قادة الفرقة الجنوبية في جوبا، ولا القيادة السياسية والعسكرية في الخرطوم الذين أصروا على تطبيق قواعد الضبط والربط والانصياع للأوامر العسكرية مهما كلف الأمر.

وثمة حادثة أخرى فاقمت الوضع المتأزم سلفاً، فقد وصلت في 8 مارس 1983 باخرة تحمل جنوداً قادمين من الشمال في طريقها إلى جوبا. وتوقفت الباخرة في بور للتزود

بالمؤن إلا أن قائد السرية المرابطة هناك ،الرائد كاربينو كوانين بول ، أصدر أوامره لملاحي الباخرة بالتوجه رأساً إلى غايتهم، مخافة أن تكون تلك القوات بمثابة رأس الرمح للانقضاض على حامية بور التي أعلنت العصيان لأوامر القيادة العامة.

ومن جانب آخر فقد رصدت تقارير الاستخبارات العسكرية منذ مطلع فبراير1983 تصاعد حالة الغليان وانهيار قواعد الضبط والربط العسكري في حاميات بور وفشلا وبيبور والتأهب لخوض مواجهات مسلحة. وبالنظر إلى تلك التقارير يمكن الوقوف على الأجواء السائدة. وكانت قضية إرسال وحدات جل أفرادها من مقاتلي الأنيانيا المستوعبين إلى الشمال المصدر الرئيس للتذمر والعصيان. ففي 12 فبراير 1983 قام قائد ثان الفرقة الأولى بجوبا اللواء جيمس لورو بزيارة حامية فشلا لمناقشة موضوع استبدال القوات المرابطة هناك، وتولى الرائد كاربينو تنوير اللواء لورو حول المشاكل المتعلقة بذلك. وتطرق إلى وجود (خوارج) بالمنطقة. وكان يرى أن حل هذه المشكلة يتمثل في إحضار قوة من الشمال لضرب الحامية الموجودة بفشلا، والاستغناء عن أفرادها، معللاً ذلك بأن سلوكهم غير منسجم مع الانضباط العسكري، وأن عدداً كبيراً منهم على اتصال بالسياسيين من حولهم. وذكر بأن الخوارج يقيمون معسكراً على بعد 30 ميلاً من فشلا وفي داخل الحدود الاثيوبية.(6)

وعندما فتح باب النقا ش تحدث نمرة 414079 ، رقيب أول فول دينج قرنق. وقال بأنه لا يمكن أن يذهب إلى الشمال. ولا يمكن أن يحضر العسكري العربي مرة أخرى ويقتل أهله. وذكر بأن العميد مساعد النويري يقوم بضرب أهله في بانتيو باعتبارهم خوارج. "أنا عاوز رئيس الجمهورية، ولا أريد جيمس لورو."(7)

وتحدث نمرة 141674 ، رقيب بيتر جاك قائلاً "نحن ناقشنا مشكلة الغيار مع رئيس أركان اللواء. أنا لو كان الغيار سنة 1978 كنت نفذت الأوامر. لقد وجدت الخوارج وعرفت أنهم طردوا من السودان نسبة لعدم وجود ميزانية لمرتباتهم. لماذا تكون هنالك ميزانية في الشمال ولا تكون هنالك ميزانية في الجنوب. أنا أريد أن توضحوا لي مكاني وتحضروا الخوارج وتحلوا مشكلتهم. بعد داك أنا بمشي الشمال."(8)

وتحدث نمرة 4153993 ، عريف جيمس تيليد قائلاً بأن "الغيار لم يأت لنا بطريقة عسكرية. سمعنا الغيار من الراديو. وأرى أنكم ما عارفين في معسكر في فشلا. وانتو كل زول في تجارته. وانتو البقر بتاعنا أخدتوه للشمال. مفروض رئيس الجمهورية يجي هنا عشان أعرف مكان ولدي. قتل الشماليون أمي وأبي وأبني. وأخذوا بقري لذلك لن أذهب

إلى الشمال. لأنو لو ذهبت الشمال الأرض دي حتضيع. فأرجو أن تغيروا هذه السياسة. وانت ياجيمس لورو لو اتفقت مع الجلابة إن شاء الله يدوك فريق."(9)

نمرة 414533 وكيل عريف مكوانج قاي، قال "يا جيمس لورو وين الضباط اللي جو معانا من الغابة. الغيار ده نحن قلنا ما ماشين فيهو. شنو في الغيار؟. عاوزين تجيبوا الشماليين علشان يقتلوا أهلنا زى سنة 1955 (حوادث التمرد آنذاك) أرض الجنوب ده أنا بموت فيها."(10)

نمرة 410146 عريف سيادن كونج قال :" ما عاوزين وجع راس، نحن ما بنغير للشمال. سنة 1980 كان في مرض البقر، والسنة ده في مرض بتاع ناس. جيمس لورو (قائد ثاني الفرقة الأولى - جوبا). ما تكون بليد. وين اللواء البنا. قول ليهو نحن قلنا ما عاوزين غيار وما في محاضرة. لوجيتوا هنا بندقية ج 3 حيتكلم. أي زول بتكلم معانا في الغيار، موت في. نحن ما بنمشي الشمال.

وطالب بعض الجنود الذين تكلموا أن يتم الغيار فيما بين حاميات الجنوب قبل الحديث عن الغيار إلى الشمال. إلا أن هذا الرأي لم يكن له حظ من التأييد. وقد تضمنت الملاحظات الختامية لضابط الاستخبارات ملازم أول محمد محمد أحمد الذي رافق الوفد وتولى تسجيل محضر اللقاء ما يلي:

1- لا توجد هنالك جهات قامت بتحريض الصف والجنود بعدم الغيار.

2- جميع الذين تحدثوا من ضباط الصف الكبار.

3- كلما كان يتحدث فرد منهم يستقبل حديثه بالتصفيق الحار.

4- كانت هناك أشياء تدل على عدم الضبط والربط منهم ، وذلك بترك مكان المحاضرة والتعمير والتفريق من (قبل) بعضهم.

وتكررت نفس المواجهات الساخنة خلال طواف مماثل قام به اللواء صديق البنا قائد الفرقة الأولى (جوبا) إلى السرية المرابطة في بيبور في 12 فبراير 1983 . تحدث القائد عن ضرورة وفوائد الغيار ومقتضياته بالنسبة لحماية السودان وثورة مايو ومنجزاتها. وشرح لهم اختلاف ظروف الحياة والعمل بالنسبة لأماكن تواجد حاميات الجيش المختلفة. بعضها ينعم بظروف أفضل وتتوافر فيها سبل الحياة، بينما أفراد في مواقع أخرى يعيشون وأسرهم في شظف شديد. ومن ثم دعا الجنود لإبداء آرائهم وطرح الصعوبات التي تقف في وجه تنفيذ قرار الغيار إلى الشمال.

في البداية تحدث الرقيب فاوستينو كوس وقال إنه جاء من الغابة حسب كلام جوزيف لاقو على اعتقاد بأن اجتماع سينعقد بعد خمس سنوات في أديس أبابا، وبعدها تكون هناك تنقلات إلى الشرق والغرب والشمال والجنوب. لذلك لن يقوم بتنفيذ الغيار إلا بحضور جوزيف لاقو.(11)

وتحدث استيفن كواج وقال بأن لديهم مشاكل خاصة من أبناء ونساء، وأسر كبيرة لا يمكن اصطحابها إلى الشمال، ولن يجدوا من يعولهم هناك.(12)

وعقب هذه الزيارة قدم ضابط الاستخبارات المرافق والذي قام بتسجيل الوقائع التوصيات التالية:

1- أرى أن يتم غيار السرية الموجودة في فشلا مهما كلف الأمر، وبأي وسيلة حتى لو اقتضى الأمر إذابتها داخل الفرقة (الأولى).

2- أرى وضع قوات بدلاً عنهم حتى يمكن إيقاف نشاط الخوارج بالمنطقة لأن وجودهم لا يساعد على ذلك.(13)

في خضم أجواء العصيان والتمرد في عدد من سرايا القوات المسلحة في الجنوب، اجتمع مجلس الأمن القومي في الخرطوم لاتخاذ إجراءات مضادة. وضم المجلس في عضويته إلى جانب رئيسه اللواء عمر محمد الطيب كل من اللواء جوزيف لاقو ،الدكتور حسن الترابي،الدكتور شريف التهامي ،رئيس المجلس التنفيذي العالي المهندس جوزيف جيمس طمبرة ،رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب ،نوابه الفريق توفيق أبو كدوك ،الفريق يوسف أحمد يوسف وقائد الفرقة الأولى (جوبا) اللواء صديق البنا. وخلص المجلس إلى أن حالة العصيان والتمرد في بور وفشلا وبيبور لا يمكن التغاضي عنها. وخلافاً لنصيحة بعض كبار الضباط في القيادة العامة أصدر المجلس. ومن ثم القيادة العامة قرارهما بمهاجمة القوات التي رفضت الانصياع لقرار الغيار ابتداءً بالسَرِيَّة المرابطة في بور وتحدد لذلك يوم 16 مايو 1983 .

تصادف وجود نائب رئيس الجمهورية السابق أبيل ألير على مشارف بور، وكان وقتها مشرفاً على أعمال تطوعية لدرء الفيضانات. وقد تلقى رسالة (تلكس) عاجلة من اللواء عمر محمد الطيب - رئيس مجلس الأمن القومي ، طلبت إليه الرجوع إلى الخرطوم دون إبطاء. ولكنه تلكأ في تلبية نداء العودة. وفي عصر يوم 15 مايو جاء لمقابلة ألير ضابط من الاستخبارات العسكرية يحمل رسالة عاجلة تحثه على الإسراع بمغادرة المنطقة. غير أن ألير فضل البقاء لمراقبة تطورات الموقف الذي بدأ على شفا مواجهة عسكرية

حاسمة، وللوقوف على سلامة المدنيين من تجار شماليين ومواطنين أجانب.

وصل العقيد جون قرنق في 9 مايو 1983 إلى جوبا وحل ضيفاً على نائب القائد بيتر سريليو (يرجح أن يكون قد حل في ضيافة اللواء جيمس لورو الذي شغل منصب نائب القائد آنذاك) وكان ذلك بهدف التمويه، ويذكر قرنق في مواضع أخرى بأنه أثناء عمله كنائب لمدير فرع البحوث العسكرية عمل على توطيد صلات حميمة مع قادته العسكريين الفريق يوسف أحمد يوسف والفريق عبد الرحمن سوار الذهب والفريق يوسف أبو كدوك. "كان هدفي أن يدلي هؤلاء بشهادات حسنة عني، إذا ما حدث أي طارئ. وسيكون هؤلاء خير من يقف إلى جانبي باعتبار أن "جون ولد كويس وما ممكن يعمل هاجات زي دي." (14)

وخلال اقامته في ضيافة العقيد بيتر سريليو (اللواء جيمس لورو) تردد العقيد جون قرنق على مكاتب قيادة الفرقة الأولى (جوبا). وقد تصادف أن التقاه قائد الفرقة اللواء صديق البنا ودارت بينهما هذه المحادثة:

" - يا جون أنت وصلت متين؟

- قبل ثلاثة أيام سيادتك.

- اللي جابك شنو، ومن هنا ماشي وين ؟

- ماشي في إجازة سيادتك.

- إنت من ياتو محل ياجون؟

- من بور سيادتك.

وقد بدت الدهشة تشع من وجه القائد

- والله يا جون أنا لو في محلك ما حأمشي إلى بور!

- وليه يا سعادتك. أنا ضابط في إجازة. وبور هي مسقط رأسي ومحل إقامة أهلي. وبالإضافة إلى ذلك أنا عندي مشروع زراعي هناك ويحتاج لبعض الإشراف.

- أنا لو في محلك يا جون ما حأمشى إلى بور وعشان أكون صريح معاك الجماعة ديل ناس كاربينو أصبحوا في حالة تمرد على القوات المسلحة السودانية . بور وفشلا وبيبور لم يعودوا جزءً من الجيش السوداني. وأصبحوا في حالة تمرد. وإذا قررت أن تذهب إلى هناك ولم يقتلوك، فهذا يعني بأنك معاهم.

- ولكن أسرتي سبقتني إلى هناك قبل أربعة أيام، وسوف أذهب لإحضارها - إذا سمحت لي _ على أن أسافر غداً وأرجع في اليوم التالي.

- شوف إذا كنت حتلتزم بهذه المواعيد فلن تكون هنالك مشكلة.

شكراً يا سيادتك. ولكن أنا لا أفهم لماذا لم تخبرني القيادة العامة بحقيقة ما يجرى في منطقة بور. ولكن على أي حال أنا لا ألومك على ذلك. (١٥)

سافر العقيد جون قرنق يوم 13 مايو 1983 إلى بور. وقضى الأيام السابقة للمواجهة العسكرية متنقلا بين القوات الحكومية والسرية المتمردة في بور والسرية الموالية للقيادة العامة في لانجبار. وقضى جل أوقاته مع قائد القوة المرابطة هناك. وقد تمكن - حسب روايته - من منع أفراد هذه القوة من التقدم نحو بور لاعتقال قائد سريتها الرائد كاربينو بعد أن أصيب ونقل لتلقي الإسعافات الطبية في المستشفى هناك. وقد أورد العقيد جون قرنق هذه الوقائع لإثبات دوره في التخطيط والمشاركة في أعمال التمرد منذ انطلاقها. كما أن اللواء صديق البنا ذكر بأن "جون قرنق وأروك ثون كانا يخططان لهذا العمل قبل فترة من الزمن. وكان أروك ثون بمثابة حلقة الوصل بين المدنيين والعسكريين. وأسندت إليه مهمة تنفيذ خطة المتمردين الأساسية بمهاجمة مدينة جوبا في يومي 23- 24 مايو عام 1983 وقتل الشماليين والاستوائيين ممن أيدوا قرار تقسيم الإقليم الجنوبي." (16)

وربما تساند هذه الرواية من قائد الفرقة الأولى (جوبا) ما قاله العقيد قرنق بأنه كان من بين عدد من ضباط الجيش والأنيانيا الثانية الذين خططوا لعملية تمرد السرايا العسكرية في بور وفشلا وبيبور وأيود. غير أن الرائد لام أكول أجاوين، أحد أعضاء القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان لا يؤيد هذه الرواية. ويرى بأن الصدفة التاريخية المحضة هي التي هيأت للعقيد جون قرنق فرصة الانضمام للقوات المتمردة على مشارف الحدود الإثيوبية. واللواء جوزيف لاقو كذلك ذكر في مقابلة معه بأن العقيد قرنق لم يخطط مسبقاً للتمرد ولكنه تواجد في موقع الأحداث ولم يكن أمامه إلا خيار الانضمام إلى المتمردين أو الموت على أيديهم.(17)

قيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان:

في الساعات الباكرة من يوم 16 مايو انطلقت القوات الحكومية بقيادة العقيد دومنيك كاسيانو من مدينة جوبا لقمع الوحدات المتمردة في بور، تحت إمرة الرائد كاربينو كوانين بول. والسرية المرابطة في بيبور بقيادة النقيب ديفيد ريك. وبعد مواجهة غير متكافئة لبضع ساعات انسحبت السرايا المتمردة متوجهة نحو الحدود الأثيوبية. وقد جرح الرائد كاربينو أثناء المناوشات. وفي يوم 6 يونيو 1983 تمردت السرية المرابطة في أيود بقيادة الرائد وليم نيون باني. واتحدت السرايا المتمردة الثلاث مع مجموعة صغيرة من

المقاتلين في صفوف الأنيانيا الثانية تحت قيادة فينسنت كواني لاتيور وجيمس كور قادة التمرد في حامية أكوبو عام 1975 ، ومن ثم أخذت أعدادهم تتزايد بانضمام مقاتلين جدد من الذين شاركوا في انشطارات سابقة على امتداد السنوات منذ توقيع اتفاقية أديس أبابا.

تجمعت القوات المتمردة على مشارف الحدود الاثيوبية في شهر يوليو 1983، ومن ثم بدأ الصراع الساخن حول قيادة حركة التمرد وتحديد أهدافها. وفي ايتانج داخل الأراضي الأثيوبية لحق بالقوات المتمردة العقيد جون قرنق بصحبة صمويل قايتوت. وفيما بعد انضم إليهم وليم عبدالله شول وأكوت أتيم. وقد رأى قايتوت أن تسند قيادة الحركة الناشئة إلى أكوت اتيم باعتباره الأكبر سناً والأعلى رتبة في حركة الأنيانيا الأولى، على أن يتولى العقيد جون قرنق منصب رئيس هيئة الأركان. إلا أن العقيد جون قرنق عارض هذا الاقتراح، وتحرك بنجاح لتأليب الجنود والضباط المتمردين ضد فكرة إسناد قيادتهم إلى المدنيين الذين عاثوا فساداً على أيام الأنيانيا الأولى. وقد اضطر وليم عبدالله شول وصمويل قايتوت وأكوت أتيم إلى التراجع بعد أن تأكد لهم بأن الحكومة الاثيوبية قد مالت إلى ترجيح كفة المنافسة على القيادة لصالح العقيد جون قرنق. ولم يتم انسحابهم بطريقة سلمية، بل دارت معارك ضارية لبضعة أشهر تم خلالها القضاء على القادة السياسيين المناوئين للعقيد جون قرنق.

في هذا الصدد ، كتب اللواء صديق البنا سلسلة مقالات لصحيفة (الإسبوع) السودانية تطرق فيها إلى الملابسات التي أحاطت بتحقيق العقيد جون قرنق الغلبة على منافسيه :"جون قرنق عميل أمريكي، قاده حظه العاثر إلى الارتماء في أحضان الاستخبارات الإثيوبية وتنفيذ الإستراتيجية السوفيتية ودول محور عدن التي تهدف لمحاصرة السودان وتقويض نظامه السياسي."(18)

واللواء صديق البنا نفسه ظل هدفاً لهجوم الحركة الشعبية والجيش الشعبي باعتباره المسئول الأول عن القرارات العسكرية التي قادت إلى انفجار حالات العصيان والتمرد الذي بلغ مداه في مايو 1983 ، ويبدو أن تغليب الاعتبارات الذاتية قد دفع كل من الجانبين إلى استنتاجات ذاتية متعجلة. فما من شك في أن الدعم السياسي والعسكري الذي هيأته إثيوبيا للعقيد قرنق كان حاسماً في منحه الغلبة في صراعاته من أجل تولي قيادة حركة التمرد. ويبدو أن إثيوبيا قد اتخذت قرارها الإستراتيجي في هذا المنعطف باعتبارها لا تسعى لدعم حركة عسكرية تدعو لفصل جنوب السودان، ولهذا الموقف جذور عميقة منذ أيام الإمبراطور هيلاسلاسي الذي نأى ببلاده عن تأييد مخططات تهدف لفصل

جنوب السودان . وكان الأمبراطور حريصاً بأن لا يقدم على خطوة تضفي المشروعية على مطالب الجبهات الإريترية بالانفصال عن إثيوبيا . وحكومة الرئيس منقستو هيلامريام في دعمها للعقيد جون قرنق لم تنطلق من موقع الانتماء الأيديولوجي بقدر ما عمدت إلى اتباع منهج براغماتي يؤدي لخدمة أهدافها الإستراتيجية ضد انفصال (إقليم إرتريا).
كذلك يبدو الحديث عن مسئولية اللواء صديق البنا عن اندلاع أعمال التمرد تحديداً غير دقيق وغير منصف. والعوامل السياسية والعسكرية التي تراكمت منذ توقيع اتفاقية أديس أبابا يتحمل مسئوليتها في المقام الأول الرئيس جعفر نميري ومستشاروه وقادة القوات المسلحة ممن تحمسوا لحل المشكلات القائمة باللجوء إلى الخيار العسكري. وضمن هذه المجموعة تقع مسئولية اللواء صديق البنا باعتباره القائد المسئول عن كل القرارات العسكرية التي اتخذت بشأن معالجة الأوضاع التي قادت إلى التمرد.

وإذا كانت ثمة مسئولية تنسب للواء صديق البنا فذلك بسبب استهجانه لترتيبات استيعاب وانصهار قوات أنيانيا. وبرز كداعية لتغليب الحلول العسكرية لمشكلات ذات طبيعة سياسية. ففي اجتماع مجلس الأمن القومي الذي شارك فيه وقف إلى جانب الصقور الداعية إلى استخدام القوة العسكرية لإخماد مظاهر الضجر والعصيان التي أطلت برأسها في بعض حاميات أعالي النيل. بينما أعترض على ذلك عسكريون لا يطال الشك مهنيتهم وحرصهم على وحدة القوات المسلحة والانضباط العسكري.

على امتداد ستة أشهر بعد قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان دارت معارك دامية بين الجيش الشعبي الناشئ وحركة أنيانيا (تو) الانفصالية. وطوال هذه الأشهر لم تنطلق رصاصة واحدة من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان في اتجاه مواقع القوات المسلحة السودانية. وبسبب الضربات التي تلقتها قوات أنيانيا (تو) أقدم وليم عبدالله شول ودانيال كوت ماثيوز على التحالف مع القوات الحكومية، التي وفرت لهم الدعم المالي والحربي واللوجستي.

ذكر العقيد جون قرنق في خطابه بتاريخ 22 مارس 1985 "لقد سعى أعداء الحركة إلى افتعال معارك بين الدينكا والنوير على أمل أن تتبعثر الحركة في مهدها ...وكانت النتيجة فقدان أرواح كثيرة بين المواطنين الأبرياء وممتلكاتهم. وقد باءت بالفشل محاولة تأجيج نيران الفتنة بين القبائل بسبب انتباه الحركة منذ البداية لهذا الخطر، وتمسكت بمبادئها والتزمت جانب الصبر في التمييز بين المواطنين الأبرياء والانتهازيين المتواطئين مع حكومة نميري."(19)

ومن المفارقات في السياسة السودانية أن حكومة نميري سارعت لإلصاق تهمة الانفصال بالحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، في الوقت الذي دعمت فيه بسخاء الانفصاليين الحقيقيين في حركة أنيانيا الثانية وأعوانهم من مليشيات قبيلة الموندراي، ودفعت بهم إلى مقدمة الصفوف لمحاربة الداعين إلى وحدة السودان.

البنية التنظيمية ومانيفستو الحركة الشعبية:

الخلافات بين العسكريين الموالين للعقيد جون قرنق من جهة والمجموعة المكونة من قادة حركة الأنيانيا الثانية لم تقتصر على مسألة قيادة الحركة الوليدة فحسب، بل شملت أهداف تلك الحركة نفسها. توحد كل من أكوت أتيم، وصمويل قايتوت ووليم شول وغوردون كونغ شول حول المطالبة بأن تكون الحركة الناشئة امتدادا للأنيانيا الأولى، بهدف تحقيق الانفصال لجنوب السودان. بينما تبنى قرنق والمجموعة الموالية له برنامج (مانيفستو) يدعو إلى تحرير السودان وتحقيق العدالة في تقاسم السلطة، وتحقيق التنمية المتوازية، وعدالة تقسيم الثروة القومية. وكان هذا التعارض في الأهداف التي دعا لها الفريقان المتصارعان لتحديد وجهة التمرد الحديث، كفيل بفتح الباب على مصراعيه لتصفيات دموية راح ضحيتها أكوت أتيم وصمويل قايتوت ووليم عبدالله شول. وخاضت قوات الجانبين معارك ضارية طوال الستة أشهر الأولى. وفي هذا الأثناء لم يقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان على إطلاق رصاصة واحدة في اتجاه القوات الحكومية.(20)

وقد تلقى الجيش الشعبي دعماً ومساندة حربية من القوات الأثيوبية لخدمة مصالح أثيوبيا الإستراتيجية في المقام الأول. فقد أغنتهم الحركة عن الحرج في مواجهة الدول الإفريقية التي تعارض دعم الحركات الداعية للانفصال عن البلدان الأم. وفي ذات الوقت تهيأت لحكومة منقستو هيلامريام التدثر بالشعارات الاشتراكية الغائمة لمساندة الحركة الشعبية، وبالتالي تجريع نميري من نفس الكأس التي سقاهم منها بدعمه لحركات المقاومة الإريترية. وفي جانب آخر راهنت حكومة إثيوبيا على العسكريين بقيادة العقيد قرنق في صراع القوى بصدد السيطرة على قيادة الحركة. وقد أبدت قيادة الحركة والجيش الشعبي صلفاً غير مستساغ في قطع الطريق على أفراد أنيانيا الثانية وهم في طريقهم للتصالح مع الجيش الشعبي. وكان من الأخطاء الفادحة مقتل صمويل قايتوت في مارس 1984 في ثياجاك عند حدود إثيوبيا، بنيران قوات جاموس تحت إمرة كاربينو كوانين بول. وقد أحدثت هذه الخطوة شرخاً هائلاً بين القبائل الرئيسة الجنوبية. وحملت في طياتها خسائر جسيمة في الأرواح.

ومن جانبها يممت قيادة أنيانيا الثانية وجهها صوب القوات الحكومية طلباً للعتاد الحربي والعون المالي. وكما هو متوقع لم يدع الرئيس نميري تلك الفرصة تمر حتى يدق إسفيناً بين القوات الجنوبية المتصارعة. وقد وقفت انيانيا الثانية حائلاً في طريق آلاف النساء والرجال الذين غادروا قراهم في بحر الغزال وأعالي النيل متوجهين إلى معسكرات الجيش الشعبي في تخوم السودان الجنوبية الشرقية. وفي شهر مايو 1984 قامت انيانيا الثانية بقيادة وليم عبدالله شول بالانقضاض في منطقة فنجاك على نحو ثلاثة ألف من المتطوعين المتوجهين إلى مواقع الجيش الشعبي. ولقي معظم هؤلاء حتفهم تحت وابل النيران أو غرقاً، ولم ينج منهم إلا أفراد قلائل.

في المرحلة الأولى لقيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان تم انتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة تساعدها لجان متخصصة للشؤون السياسية والعسكرية والقانونية والمالية والعلاقات الخارجية والإدارة. وتولت وضع الاستراتيجية العسكرية للحركة. قبل أن يصل التناحر مرحلة التصفية الدموية في قيادة الحركة والجيش الشعبي. أسندت رئاسة اللجنة التنفيذية إلى أكوت أتيم. وفي فترة لاحقة اختير صمويل قايتوت رئيساً للجنة التنفيذية المؤقتة، وجوزيف أدوهو للجنة السياسية، ومارتن ماجير للإدارة القانونية والعقيد جون قرنق رئيسا لهيئة الأركان في الجيش الشعبي. إلا أن نتائج الانتخابات قوبلت بالرفض من قبل العقيد جون قرنق. واستطاع بمساندة مؤيديه من بين قادة السرايا المتمردة ومساندة الحكومة الاثيوبية أن ينتزع لنفسه القيادة السياسية والعسكرية ويتخلص من منافسيه الواحد تلو الآخر.(21)

وفي سجل تصفيات العقيد جون قرنق لمناوئيه في صفوف الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان لقي بنجامين بول أكوك حتفه، وهو رجل كفء تخرج من جامعة أكسفورد وعمل نائباً لرئيس مجلس الشعب الإقليمي. وبعد قيام الحركة الشعبية وجيشها عُيِّن بول مسئولاً عن مكتب الحركة في لندن. وقد جرى اغتياله في سبتمبر 1984 بأمر من العقيد قرنق، حسبما ذكر لام أكول أجاوين. وكذلك أعقب هذا الحادث المروع تجريد كل من السياسي الجنوبي المخضرم جوزيف أدوهو، ومارتن ماجير من مسئولياتهم السياسية وسجنا في مارس 1985 بتهم لم تعرف حيثياتها. والرجلان من بين المدنيين الأوائل الذين انضموا للحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي لحظة من لحظات التشفي الجائر وقف العقيد قرنق ونائبه كاربينو كوانين بول أمام جثمان صمويل بول الذي قتل في مناوشات بين أنيانيا (تو) والجيش الشعبي، وفيما أورد بيتر أدوك نيابا، أصدر كاربينو أوامره بجلد الجثمان ثمان

جلدات يومياً، حتى تحلل دون أن يمتثل رفاقه للواجب الأخلاقي ومواراته الثرى بالاحترام اللائقة لرفيق دربهم وقائدهم السابق في حركة أنيانيا الأولى.(22)

وهكذا أخذ الدور السياسي للمدنيين في التضاؤل، وتعاظم دور العسكريين داخل الحركة في رسم الاستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة، وفي إدارة الشؤون المدنية في المناطق الخاضعة لهيمنة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وتصدعت الهياكل التنظيمية للحركة وحلت محلها قيادة عسكرية تعرف باسم القيادة السياسية والعسكرية العليا.

(The Political Military High Command)

تكونت القيادة العامة للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان من خمسة أعضاء دائمين هم كاربينو كوانين بول، سيلفا كير ميارديت، وليم نيون باني، أروك ثون أروك وجون قرنق. بالإضافة إلى عدد من الأعضاء المناوبين من بينهم يوسف كوة مكي وجيمس واني إيقا ولام أكول ودانيال أويت، وبول منيانق وجون كولانق. ولم تكن هذه الهيئة تملك نظاماً داخلياً لتصريف مهامها. وقد احتفظ العقيد قرنق لنفسه بحق تعيين أعضاء اللجنة السياسية والعسكرية العليا. واكتفى بوصفه القائد العام ورئيس الحركة بأجراء استشارات فردية مع أعضاء القيادة العليا، كل بمفرده. ولم يكن بين هياكل التنظيم داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان مكانة محددة لمؤتمر عام. وقد تقلص عدد الأعضاء الدائمين في القيادة العليا بسبب التصفيات التي تمت في الفترة منذ قيام الحركة وحتى عام 1985 . فقد أقصى كاربينو كوانين بول ووليم نون باني والرائد أروك ثون أروك ومن ثم لام أكول أجاوين وغيب الموت يوسف كوة مكي وآخرين.

وخلال فترة عملهم في القيادة السياسية والعسكرية العليا لم تكن العلاقة بين أفرادها (عسلاً على لبن). كاربينو كوانين بول لم يخف تطلعه لقيادة الحركة والجيش الشعبي بحكم انطلاقها من حامية بور التي تولى قيادتها. ومن الناحية الثانية سادت العلاقة بين كاربينو ووليم نيون باني حالة ممتدة من التوتر. كما أن عضو القيادة أروك ثون أروك كان شخصاً متطلعاً للقيادة بحكم تفوقه في التدريب العسكري الذي تلقاه في الكلية الحربية للقوات المسلحة السودانية وتدرجه حتى وصل إلى رتبة رائد. وقد تحين العقيد قرنق الفرصة لحبسه واتهامه بالخيانة للحركة والجيش الشعبي. جرت محاكمته وتجريده من مسئولياته في القيادة العليا وسجن لفترة طويلة لاتهامه بأجراء محادثات سرية مع وفد عسكري حكومي ضم اللواء صلاح مصطفى (الاستخبارات العسكرية). وقد

تمكن من الهرب من محبسه وانضم فيما بعد إلى جانب الحكومة السودانية وتقلد منصباً وزارياً حتى وفاته في حادث تحطم طائرة مدنية. كانت تلك هي بداية النهاية الفعلية للقيادة العليا، وانتقال السلطات السياسية والعسكرية إلى يد العقيد جون قرنق.

في 31 يوليو 1983 أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان إعلاناً يتضمن أهداف الحركة (مانيفستو). وفي نفس الوقت صدر قانون عقوبات الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم يصدر عن الحركة برنامجاً سياسياً، رغم تأكيد بعض قادة الحركة على وجود مثل تلك الوثيقة. وقد تلخص الهدف الرئيس للحركة في بناء "السودان الجديد". ولم يخرج هذا الإعلان عن نطاق الشعار العام. وبالطبع لا يمكن التغاضي عن حقيقة أن هذا المصطلح صادف قبولاً لدى سكان الأقاليم المهمشة، على وجه الخصوص. غير أن مانيفستو الحركة لم يكن كافياً لجذب أقسام واسعة من المواطنين في مدن شمال السودان وفي أجزاء بكاملها في الجنوب. في هذا الصدد بعث اللواء لاقو برسالة إلى العقيد جون قرنق الذي دعاه إلى الانضمام لحركته. كتب اللواء (م) جوزيف لاقو ما يلي : "أتوجه إليك بالنصح لكي تقدم برنامجاً واضح المعالم ، لتوعية السودانيين وحثهم على قبوله. ماذا ستقدم للشعب السوداني إذا تحقق لك النصر؟ أي النظم الاجتماعية تتطلع لإقامته في السودان، أو في الجزء الذي يعنيك ، أي في جنوب السودان."(23)

يتضمن مانيفستو الحركة تسعة فصول. يتناول الفصل الأول التطورات التاريخية لما يسميه (مشكلة السودان) ويحدد بأن مشكلة جنوب السودان تحمل في طياتها ملامح لمشكلة السودان بكامله. وقد نجمت تلك المشكلة عن واقع المناطق المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً. وقد لقي الجنوب أكثر من نصيبه من التخلف بسبب الأنظمة القمعية التي تداولت الحكم منذ الاستقلال. كما أن جذور التخلف الاقتصادي والاجتماعي ترجع إلى انتشار علاقات التطور الرأسمالي والسياسة الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر. ولهذا السبب يمكن أن تعزى الفوارق التنموية والثقافية والدينية القائمة حالياً بين الشمال والجنوب. ويتحمل الاستعمار المسئولية الرئيسة في المشكلات التي تفاقمت بعد استقلال السودان.(24)

ويتطرق هذا الجزء إلى شرح خطر الاستعمار الحديث على الدول الإفريقية التي نالت استقلالها حديثاً، خاصة سياسته التي تهدف إلى تفتيت الكيانات الإفريقية القائمة. ويمكن القول بأن هذه الأجزاء من مانيفستو الحركة تتطابق مع أفكار جوزيف قرنق الذي استخدم المنهج الماركسي لتقصي الأسباب الحقيقية للتطور الاقتصادي والاجتماعي غير

المتوازي، وخلص لإخضاع التناقض القائم بين الشمال والجنوب إلى التناقض الرئيس مع الاستعمار الحديث.(25) ولكن العقيد جون قرنق درج على رفض أي ارتباط سياسي أو فكري بما توصل إليه جوزيف قرنق.

أما الفصل الثاني من مانيفستو الحركة فيشتمل على مواصلة للفكرة السابقة حول دور الاستعمار والاستعمار الحديث في خلق بؤر للحركات المسلحة، كما هو الحال بالنسبة لحركة الأنيانيا ، وحركة سوني في غرب السودان، ومؤتمر عام جبال النوبة ومؤتمر البجا في شرق السودان. وهذا هو التعبير العملي لسياسة "فرق تسد" الاستعمارية. وانسجاماً مع مفهوم الحركة الرئيس حول "السودان الجديد" ووحدة مصالح المناطق الأقل تطوراً يقدم مانيفستو الحركة تعريفاً نوعياً جديداً لما يعرف بشمال السودان. "نستخدم مصطلح شمال السودان في سياق هذا المانيفستو، ليشمل كل الأجزاء الشمالية في السودان ماعدا المناطق الواقعة في حدود مديرية الخرطوم القديمة وأجزاء من مديرية النيل الأزرق. ولا يشمل مديريات دارفور وكردفان وكسلا والشمالية، التي تتساوى في التخلف الاقتصادي والاجتماعي مع مديريات أعالي النيل والإستوائية وبحر الغزال."(26)

وقد استغلت الأقلية التي تولت مقاليد السلطة الاعتبارات الثقافية واللغوية لعزل نضال المديريات الجنوبية عن تلك المناطق الأقل نمواً في أجزاء السودان الشمالية.

الفصل الثالث في مانيفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان يتناول أهداف حركة الأنيانيا الأولى. ويتطرق إلى الدروس المستفادة من تلك التجربة، خاصة تفشي الانقسامات وقيام حكومات إقليمية متناثرة تهيىء الامتيازات لقادتها. وفي الأجزاء التالية تتواصل هذه الفكرة بانتقاد تهافت قادة الأنيانيا لتوقيع اتفاقية أديس أبابا بهدف تقاسم الامتيازات مع برجوازية الشمال. وكان مقضياً على تلك الاتفاقية أن تنهار، لأنها أغفلت المطالب المشروعة للجماهير في جنوب السودان. وتمكنت برجوازية الشمال الحاكمة من تجريد حركة الأنيانيا وإذابتها في القوات المسلحة السودانية.

أما الفصل الرابع فقد تقصى الأسباب التي أدت إلى تصدع اتفاقية أديس أبابا وانهيارها التام في عام 1983 . وتعرض الفصل السادس للجوانب العسكرية التي حملت في طياتها إشكالات عديدة تضافرت مع عوامل أخرى لتقويض الاتفاقية. وتطرق هذا الفصل أيضاً إلى خطتين وضعهما ضباط الأنيانيا ممن استوعبوا في القوات المسلحة السودانية. الخطة الأولى تهدف لاحتلال مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي . وتقوم بالهجوم القوات المتمردة من حامية بور، تعززها قوات من حاميات توريت وكبويتا ،

بمساندة قوات الأنيانيا الثانية المرابطة في أنحاء أيود وفشلا. وفي حالة نجاح هذه الخطة يتم الإعلان عن تأسيس حكومة اشتراكية في جوبا ومن ثم اتخاذها مرتكزاً لإحداث تحولات في الوضع السياسي القائم في الشمال.(27)

أما الخطة الثانية فهي بمثابة خطة بديلة في حالة قيام القوات الحكومية بمهاجمة حامية بور وفشلا، وتقضي بأن تتجمع القوات المتمردة بعد انسحابها وتتأهب لخوض نضال مسلح بهدف تحرير كل السودان. وهذه هي الخطة التي أملتها الضرورة.(28)

أما الفصل السابع فيتطرق إلى نشأة وأهداف الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد تكونت النواة الأولى للجيش الشعبي لتحرير السودان من أفراد القوات التي تمردت وانسحبت من حاميات بور وبيبور وأيود، وهيأت هذه الخطوة حالة من الانسلاخ الجماعي في صفوف قوات الأنيانيا المستوعبة وانضمامهم إلى معسكرات الجيش الشعبي. كما حدثت حالات لجوء بأعداد كبيرة إلى الدول المجاورة. وبالرغم من أن الحركة قد نشأت لضرورة معلومة في جنوب السودان إلا أن هدفها النهائي هو استيعاب السودان كله في طريق التحول الاشتراكي. "الجيش الشعبي يناضل لإقامة سودان اشتراكي وموحد، ولا يعمل من أجل جنوب منفصل."(29)

وبهذا المعنى فإن المهمة الرئيسة للجيش الشعبي قد حددها مانيفستو الحركة بالعمل لتحويل الحركة السياسية في الجنوب من حركة يقودها رجعيون يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة، إلى حركة تقدمية يقودها ثوريون منفعلون بحتمية التحول الاشتراكي في كل أرجاء السودان. والجنوب هو جزء عضوي من السودان. كما إن تجزئة السودان لا تفيد إلا أعدائه.(30)

وهنالك حركات إقليمية مسلحة في الشرق والغرب والجنوب إذا ترك لها الخيار لن تتوانى في تقسيم السودان إلى كيانات عديدة، وهذا ما يسعى الجيش الشعبي لوقفه، وحل التناقضات القائمة بسبب التباين في مستويات التنمية والثقافة واختلاف الديانات في إطار السودان الاشتراكي الموحد.

يتطرق الفصل الثامن من مانيفستو الحركة إلى استراتيجية الحركة لتحويل الحركة السياسية في جنوب السودان. وأول الخطوات على هذا الطريق تمثلت في قيام الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان، بهدف شن نضال مسلح طويل المدى. والعمل بصبر ودون تعجل للخطى حتى يشتد ساعد الجيش الشعبي قبل أن ينغمس في مواجهات عسكرية غير محسوبة العواقب مع القوات الحكومية. ويتعين على الجيش الشعبي إقامة

معسكراته بعيداً عن معسكرات الأنيانيا الثانية، وهي حركة قائمة على الولاءات القبلية والجهوية. و في نفس الوقت تتكثف الجهود لتحقيق الالتحام بين الجيش الشعبي والحركة الشعبية بهدف قطع الطريق على المغامرين والانتهازيين من التغلغل وصرف الحركة عن تحقيق أهدافها المعلنة.

ويركز مانيفستو الحركة في هذا الفصل على ضرورة رفع الوعي بأهدافها وغرس مبادئ الوحدة والتحول الاشتراكي في صفوف المقاتلين في المقام الأول، والعمل على نشر الوعي بين الرعاة والمزارعين.

الفصل التاسع والأخير من مانيفستو الحركة يحدد أعداء الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي مقدمة القوى المعادية للحركة تقف الفئات البرجوازية والبرجوازية البيروقراطية (كبار الموظفين وضباط القوات المسلحة وغيرهم) في الشمال وفي الجنوب، خاصة تلك الفئة التي استحوذت على خيرات اتفاقية أديس أبابا. والفئات الجنوبية لن يقف عداؤها للحركة الشعبية عند حد، وسوف تسعى لاستقطاب قوى سياسية ومليشيات مسلحة لقطع الطريق على الجيش الشعبي. إلى جانب ذلك حدد مانيفستو الحركة الأعداء المتربصين بالحركة الشعبية بين الجماعات الدينية الأصولية وقادة حركة الأنيانيا الثانية. وعلى الصعيد الخارجي حدد البرنامج أعداء الحركة المتمثلين في الدول الإفريقية الرجعية، وكذلك الاستعمار الحديث الذي يسعى لوضع أياديه على ثروات السودان الزراعية والخامات الغنية في جنوب السودان. والفصل العاشر حدد بأن أصدقاء الحركة هم العمال والمزارعون وتنظيماتهم الفئوية، إلى جانب المثقفين والطلاب الثوريين، والعناصر الوطنية في صفوف القوات المسلحة السودانية والشرطة وحرس الصيد وضباط السجون. كما إن الحركة تضع في عداد أصدقائها الدول الاشتراكية والتقدمية في إفريقيا، وكذلك القوى الاشتراكية والتقدمية في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية.(31)

ويشتمل الفصل العاشر على استخلاص أهم الدروس المستفادة من تجارب حركة الأنيانيا الأولى، والتأكيد على سلامة توجه الحركة نحو إحداث تحول اشتراكي في السودان. وبالنظر إلى حداثة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان فقد اكتفيا لسنوات عديدة بإصدار (مانيفستو) يحوي الأهداف العامة .ولم يتسن لهم حتى منتصف التسعينات الماضية إصدار برنامج أكثر تفصيلاً، وظلت الحركة تعتمد على طرح موقفها من مجريات الأمور السياسية والعسكرية على البيانات التي درج العقيد جون قرنق على توجيهها للمواطنين عبر إذاعة الحركة، ومن خلال المقابلات الصحفية واللقاءآت السياسية.

وقد تعرضت الحركة الشعبية لانتقادات عديدة من داخل وخارج صفوفها، وكان الرائد لام أكول أجاوين من أبرز المنتقدين لقيادة الحركة بسبب إحجامهم عن إصدار برنامج محدد المعالم ، يحوي أهدافها ووسائلها.

وفي ضوء التغيرات الإقليمية العميقة بعد انهيار نظام منقستو هيلامريام، وما أعقب ذلك من انقسام في صفوف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ،انعقد اجتماع غير مسبوق للقيادة السياسية والعسكرية (فصيل توريت- بقيادة العقيد جون قرنق). وأدخل تعديلات جوهرية على الأهداف الإستراتيجية للحركة، خاصة الهدف المتعلق ببناء "السودان الجديد". وسوف نتطرق إلى نتائج هذا المؤتمر في سياق قادم.(32) كذلك قررت اللجنة السياسية والعسكرية العليا تكوين مجموعة عمل لوضع مسودة، ولوائح تحدد طريقة عمل القيادة السياسية والعسكرية العليا والهيئات الدنيا حتى مستوى الفرقان والقرى. وأنشئت لجنة أخرى لمراجعة مانيفستو الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان بهدف تنقيحه وتجديده على ضوء التغيرات التي حدثت منذ إصداره في 31 يوليو 1983 .

وفي 12 أبريل 1994 انعقد المؤتمر القومي الأول للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان من أهم قراراته إعلان تأسيس (السودان الجديد) في المناطق المحررة في أقاليم بحر الغزال والإستوائية وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان وأعالي النيل. كذلك تقرر تكوين (مجلس تحرير وطني) منتخب يضم في عضويته مواطنين من الأقاليم المذكورة. وتم تحديد مهام المجلس وأعضاءه وطريقة عمله. ومن بين أهم القرارات جرى التأكيد على مبدأ انتخاب رئيس الحركة الشعبية والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان. وعقد (مجلس التحرير الوطني) الذي جرى انتخابه بواسطة المؤتمر القومي الأول ، اجتماعه الأول بعد انتهاء المؤتمر مباشرة. ومهما يكن من أمر الانتقادات التي وجهت لطريقة الإعداد والتمثيل في المؤتمر القومي الأول، فقد كان بلا شك خطوة كبيرة في طريق توسيع قاعدة المشاركة وفي تحديد وجهة الحركة، والاحتكام للمؤسسات والانتقال من مرحلة تركيز كل السلطات السياسية والعسكرية في يد القائد العام ورئيس الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وتواصلت الجهود لتحقيق الاستقرار والشرعية والفصل بين السلطات المدنية والعسكرية، وكان أهم القرارات في هذا الصدد الشروع في إعداد مسودة دستور بهدف استيعاب كل التشريعات والقرارات التي تم إصدارها. وبالرغم من أن وقائع وقرارات هذا المؤتمر لم يتم تداولها على نطاق واسع ، إلا أن مسودة الدستور تم وضعها وتقديمها لاجتماع (مجلس التحرير الوطني الثالث) الذي انعقد في ديسمبر 1998 في مدينة شوقدوم إلا أن المؤتمر رفض إجازتها.(33)

وأعيد تكوين لجنة إعداد مسودة الدستور برئاسة أمبروز ريني رئيس لجنة الشؤون الدستورية والقانونية. ونقلت رئاسة هذه اللجنة فيما بعد لجيمس واني إيقا عضو القيادة السياسية والعسكرية للحركة. فتطرقت اللجنة في سياق إنجاز مهمتها إلى مراجعة مانيفستو الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وساد مؤخراً الانطباع بأن لجنة الدستور قد اتخذت البنية السياسية لجيش المقاومة الوطنية في يوغندا أنموذجاً لعملها. مما أظهر بعض التناقضات بين المسودة المقترحة والقرارات التي أصدرتها مؤتمرات مجلس التحرير الوطني.(34)

ومهما يكن من أهمية الجدل الذي أثارته مسودة الدستور، فقد تم التوقيع عليها وإصدارها بواسطة رئيس الحركة الشعبية والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان في مارس 1998 وهكذا تطلعت الحركة الشعبية إلى بدء مرحلة جديدة تقوم دعائمها على أساس الشرعية والقرارات الجماعية والفصل بين السلطات بموجب الدستور. وبطبيعة الحال لم يكن وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ مطابقاً لما أراده الأفراد والهيئات التي أصدرتها. فالمعضلة الرئيسة لا تقتصر على صياغة أنبل المبادئ بل في وضعها موضع التنفيذ بحزم وحسن نية.

معالم السودان الجديد في مانيفستو الحركة:

تلقف المعارضون والمؤيدون ،على حد سواء ،إعلان تكوين الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان باهتمام كبير. وبطبيعة الحال، تباينت الآراء بين مؤيد ومعارض. ولكن بالرغم من تباعد وجهات النظر والاستنتاجات السياسية حول قيام الحركة وأهدافها، اتحدت الرؤى حول أسباب تصدع اتفاقية أديس أبابا واحتمالات النكوص إلى حالة الحرب بكل مآلاتها بما في ذلك مخاطر تقسيم السودان إلى كيانات متعددة. أقسام من السودانيين من ذوي الاستنارة السياسية والتصميم على استيعاب دروس الحقب الماضية في علاقة الشمال والجنوب توصلوا إلى أن تجدد العنف في الأقاليم الجنوبية نتيجة حتمية لا مناص منها، بسبب تعدي الحكومة المركزية شيئاً فشيئاً على صلاحيات الحكم الذاتي الإقليمي المضمنة في اتفاقية أديس أبابا وفي دستور السودان الدائم لعام 1973 . ويذهب هؤلاء إلى أن زوال الأزمة السياسية مرهون بزوال السلطة القائمة نفسها، والرجوع إلى اتفاقية أديس أبابا. والبعض الآخر ألقى بالمسئولية على السياسيين الجنوبيين الذين تولوا شؤون الحكم الذاتي الإقليمي، وانغمسوا في الصراعات الشخصية والحزبية والقبلية، وفي استشراء الفساد والمحسوبية. واستنكر البعض على الجنوبيين العودة إلى حمل السلاح بما

ينم عن ترسبات وأحكام مسبقة: ماذا يريد الجنوبيون! وبين العسكريين وبعض السياسيين في الشمال من يرى بأن الجنوبيين لا يفهمون إلا لغة الحديد والنار. وبطبيعة الحال هنالك عسكريون استوعبوا دروس تجربة الحرب الأهلية في السودان وبلدان أخرى، وتوصلوا إلى أن الخيار العسكري باهظ الكلفة وسيؤدي في نهاية الأمر إلى طريق مسدود. ومن أبرز ممثلي هذا الرأي نائب رئيس الجمهورية السابق عبد الماجد حامد خليل.

أما الرئيس جعفر نميري فقد اطمأن إلى أن استمالة بعض أطراف الجبهة الوطنية المعارضة له منذ 25 مايو 1969 إلى قبول المصالحة الوطنية، كفيل بتوفير الدعم السياسي الكافي الذي يتيح له التنصل من اتفاقية أديس أبابا.

حمل قيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في طياته رؤية سياسية جديدة وجريئة تخطت مطالبة الحركة السياسية الجنوبية منذ نشأتها للحصول على (الفدريشن). وخرجت عن إطار الحركات المطالبة بالانفصال مثل سانو(أقري جادين/أدوهو) وتجاوزت كذلك مطلب الحكم الذاتي الإقليمي الذي توافق عليه المفاوضون في اتفاقية أديس أبابا. ومنذ قيامها أعلنت الحركة في بياناتها الأولى وفي برنامجها السياسي (المانيفستو) بأن أهدافها لا تقتصر على جنوب السودان. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تعلن فيها حركة سياسية وعسكرية تنطلق من جنوب السودان أهدافاً قومية. ويقول العقيد قرنق إن عوامل التاريخ قد تضافرت لانطلاق الحركة من جنوب السودان، إلا أنها تعمل لتحرير السودان بكامله من العلاقات التي كرست السلطة والثروة في فئات ومناطق بعينها، على حساب السواد الأعظم من الشعب في المناطق المهمشة. إن ديناميكية الوضع في جنوب السودان، كما يرى قائد الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، عجلت بقيامها في جنوب السودان، وليس في أي جزء آخر في السودان. فعبء الاضطهاد والإهمال التاريخي بواسطة الحكومات الساعية لفرض الهيمنة الإسلاموعربية قد تركز على جنوب السودان أكثر منه في أي إقليم آخر. وفي جنوب السودان أصبح الانخراط في النضال المسلح أمراً محتوماً وزهيد الكلفة ومجدياً.

وبالرغم من أن انهيار اتفاقية أديس أبابا قد عجل بقيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أن العقيد قرنق أكد في مناسبات عديدة، بأن حركتهم لا تسعى لإعادة تلك الاتفاقية إلى الوجود أو الحصول على مكاسب خاصة بجنوب السودان. "في حقيقة الأمر مزقت الحركة إلى قطع متناثرة دعاوى الاستقطاب القائم بين الشمال والجنوب. لأننا مخلصون ولم نتأرجح في قضية الوحدة. والادعاء القائل بأن الشمال

والجنوب أعداء تقليديون تم تحطيمه ووأده مرة وإلى الأبد، في أقل من عامين من الجهد المخلص وتربية مقاتلينا بذهن مفتوح أبداه المخلصون من أبناء الجنوب والشمال."(35)

وقد أشار مانيفستو الحركة الصادر في يوليو 1983 إلى أن "المهمة العاجلة أمام الحركة الشعبية لتحرير السودان هي تحويل الحركة السياسية في جنوب السودان من حركة رجعية، يقودها رجعيون لا يتعدى اهتمامهم جنوب السودان والاستحواذ على الوظائف وتحقيق المصالح الشخصية، إلى حركة تقدمية يقودها تقدميون مخلصون لتحقيق التحولات الاشتراكية في السودان بكامله."(36)

وكان من أصعب المهام التي واجهها الجيش الشعبي بعد انخراط أعداد كبيرة من مقاتلي أنيانيا الثانية الانفصالية في صفوفه، هي إعادة تأهيلهم في روح مانيفستو الحركة ونضالها من أجل الوحدة وبناء السودان الجديد. وترسيخ أهم مبادئ الحركة الداعية للوحدة، وبناء "السودان الجديد". وبأنها لا تعمل لحل ما يعرف بقضية جنوب السودان التي تعبر عن أزمة الحكم في السودان بأكمله.

في خطابه بتاريخ 22 مارس 1985 حدد العقيد جون قرنق أهداف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان على أساس الالتزام بتحرير السودان ووحدة شعبه وأرضه. "لقد ناضلت الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان بحزم ومثابرة ضد كل المحاولات لتقسيم الشعب السوداني. والنظام في الخرطوم منزعج ومضطرب بسبب موقفنا الذي لم نتزحزح عنه، والتزامنا بهموم الشعب السوداني بكل أقسامه نحن حركة وطنية، وغيري غاضب بسبب نداءات الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان لتحقيق الوحدة وإدانة ومحاربة أي نزعات انفصالية.(37)

وفي مناسبات عديدة سعى العقيد جون قرنق إلى طمأنت السودانيين بأن الحركة الشعبية ملتزمة ببناء "سودان جديد" على :أسس الديمقراطية، وكفالة حقوق الإنسان، وتطبيق دستور علماني ينهي الاستعلاء والهيمنة، ويضمن المساواة للجميع، ويضع حداً لنهج التطور الاقتصادي والاجتماعي غير المتوازن بين مناطق وسط السودان والمناطق المهمشة. ونادى بحل المسألة القومية والدينية بشكل ديمقراطي وعادل. وبالنسبة لمستقبل المشاركة في السلطة دعا إلى قيام حكومات فيدرالية لكل أقاليم السودان، ووضع السلطة في متناول يد المواطنين في تلك الأقاليم، وليس الصفوة الإقليمية.

وقد سعى برنامج الحركة والسياسات التي أعلنها قادتها إلى تأكيد الموقف بشأن قضية الهوية التي احتلت على الدوام موضعاً مركزياً في النزاع بين الشمال والجنوب. وأكد

العقيد قرنق في ملتقى كوكادام بين ممثلي الحركة والأحزاب والمنظمات المهنية الرئيسة في السودان، أن الحركة تضع خطأ فاصلاً بين الثقافة العربية وسياسة الاستعلاء القومي تحت راية الثقافة العربية والديانة الإسلامية. "فالثقافة العربية هي ثقافتنا. واللغة العربية هي لغتنا. (وسيظل الأمر على ما هو عليه) فقد وجدتا لتبقيا. وما نسعى لإزالته هو الهيمنة المجحفة. وسوف تكون اللغة العربية هي لغة (السودان الجديد) ومن الخطل القول بأن اللغة العربية هي لغة العرب. فالإسلام واللغة العربية جزء من خصائص الواقع السوداني. وبالرغم من أصولنا (الزنجية) إلا أننا شعب هجين. هنالك دم عربي ينساب في شراييننا . لذلك دعونا نحول هذا المزيج (كوكتيل) إلى وطن مقتدر(السودان)."(38)

في سياق مساهمة قدمها عضو هيئة قيادة الحركة آنذاك لام أكول أجاوين في ندوة لتبادل الآراء بين المثقفين السودانيين عقدت في معهد (وودرو ويلسون) في العاصمة الأمريكية واشنطن ، ذكر بأنه "يجب أن يتأكد للجميع بأن اللغة العربية والإسلام هما جزء لا يتجزأ من ثوابت الواقع السوداني. إنها قناعة راسخة بالنسبة لنا في الحركة والجيش الشعبي أن اللغة العربية والإسلام، ضمن خصائص أخرى، مركبات لا تنفصم من نسيج الواقع السوداني المتميز بهويته الفريدة. إنهما جزء لا يتجزأ من تراثنا الثقافي المتميز."(39)

لم يكن من السهل على أقسام من المواطنين في جنوب وشمال السودان التسليم بما أعلنته الحركة. ففي حوار أجريناه مع اللواء (م) جوزيف لاقو أطلعنا على الرسالة التي بعث بها إلى العقيد جون قرنق رداً على رسالة شفاهية حملها عضو القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة آنذاك، الرائد أروك ثون أروك. اقترح اللواء لاقو على العقيد قرنق أن يتريث في طرح أفكاره على سكان الشمال، بحسبان أن أفكاره يجب أن تجد القبول لدى الجنوبيين بشكل عام أولاً، وأن لا يكتفي بتأييد أبناء قبيلته (الدينكا) الذين يمثلون القاعدة الأساسية لحركته: "وخلاصة القول أود أن أؤكد لك بأن التركيز على الأيدلوجيات لن يكون مجدياً لاستمالة الناس في السودان. فأغلبية الناس في الشمال مسلمون وهم يتوجسون من كل ما هو غريب ومعارض لتعاليم الإسلام. وفي الجنوب أيضاً ستكون ردود الأفعال سلبية، نسبة لأن المسيحية قد توطدت وضربت جذورها في الأرض وتزايد نفوذها بقدر ما. وكانت بمثابة مصدر قوة روحية في سنوات الحرب الأهلية. وفي اعتقادي أن الجنوبيين ليسوا متحمسين للأيدلوجيات وسيكون اهتمامهم دائماً مرهوناً بتحقيق احتياجاتهم المعيشية والأمنية. لذلك فإن نصيحتي لك هي أن تعرض برنامجك بدون تفخيم ومبالغة، وأن تسعى لتبصير السودانيين بأهدافه حتى يتعرفوا عليه ويقتنعوا

به. ماذا سيجني السودانيون من نجاح حركتك ؟ وأي نوع من المجتمعات تسعى لإقامته في السودان أو في الجزء الذي تنتمي إليه، أي جنوب السودان. هذا هو السؤال الذي أسمع الناس يبحثون عن إجابة له."(40)

وبين العقيد جون قرنق وقائده السابق، اللواء جوزيف لاقو تباين واضح في الرؤى. فبينما يتطلع قرنق لتحقيق برنامجه لبناء "السودان الجديد" أسدى إليه لاقو نصيحة بأن يقصر جهده على معالجة نقاط الضعف التي صاحبت اتفاقية أديس أبابا وأفضت إلى تقويضها. ودعاه إلى أن يقصر أهدافه بطريقة واقعية على ما يهم الناس وينفعهم في الجنوب، ويترك بقية أجزاء السودان تواجه مصيرها بنفسها. واقترح اللواء لاقو على العقيد قرنق أن يحصر أهدافها في الآتي:

1- وقف إطلاق النار
2- تكوين حكومة انتقالية
3- إعلان تدابير انتقالية
4- إدارة الجنوب والأقاليم الأخرى
5- طريقة استخدام القوات المسلحة مستقبلاً

ومن موقع إسداء النصح تدرج اللواء لاقو إلى ممارسة النقد والتشكيك في جدوى ومصداقية الأهداف التي رفعتها الحركة الشعبية: "قلت لقرنق، لا تحارب للآخرين حربهم، والتفت إلى شؤونك الخاصة. هنالك بعض الناس في الشمال لا يريدون تطبيق الشريعة، ولكنهم لا يبذلون أي جهد في معارضتها. وهم يريدون أن يتولى عنهم الجنوبيون هذه المهمة. لا نحن لسنا منهم. أنتم أيها المسلمون، إن كنتم لا تريدون الشريعة فجاهروا بذلك، لا تلزموا الصمت. يا لاقو تعال وحارب "لينا" و يا قرنق تعال وحارب "لينا". والله نحن لا دخل لنا في هذا الشأن. سنترك الشريعة تجثم على صدوركم. هذا ما تقول به ديانتكم، طالما إنها لا تطالني."(41)

وفي سياق المقابلة الوارد ذكرها آنفاً لم يخف اللواء جوزيف لاقو تشككه في صدق نوايا الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان: "في اعتقادي أن السبب الحقيقي لتأسيس الحركة الشعبية هو رغبة قبيلة الدينكا في العودة لبسط هيمنتها على مدينة جوبا. "الإستوائيون يعتقدون بأن الهدف الرئيس للقبائل النيلية هو إيجاد سبيل للعودة إلى جوبا، وأن الحركة بهذا المعنى ليست حركة قومية. وليس كما يدعي قرنق بأن حركته تسعى لتحرير السودان كله. هذا لا يعدو أن يكون ستاراً لإخفاء حقيقة أهدافه. وهدفهم هو العودة إلى جوبا والسيطرة على الحكومة القائمة هناك."(42)

ولم يقتصر النقد الموجه إلى برنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان على أبناء الإستوائية بل شمل بعض قادة حركة أنيانيا السابقين. فقد أعلن غوردون مورتات، أحد أبرز معارضي اتفاقية أديس أبابا ومن غلاة الداعين لفصل جنوب السودان :"أنا لا اتفق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. أنا أعارض كل أهدافهم خاصة ما يسمونه (السودان الجديد) ."(43)

ومن داخل صفوف الحركة الشعبية انتقد اثنان من مثقفيها ذوي النفوذ الواسع، هما لام أكول أجاوين وبيتر أدوك نيابا إقدام قيادة الحركة على تبني شعارات الاشتراكية في محاولة لاستمالة أقسام من المواطنين في شمال السودان، وبعض الحكومات ذات التوجه الاشتراكي في إفريقيا وخارجها. ومما ذكره نيابا أن سكان جنوب السودان جلهم من المزارعين والرعاة الفقراء ولا يهمهم في شيء إطلاق الشعارات الطنانة ذات الحمولة الأيدلوجية الثقيلة.

من جانبها فطنت قيادة الحركة إلى خطل الحديث عن الاشتراكية، وأعادوا صياغة هذا الجزء من نداءآتهم ليبدو أكثر انسجاماً مع تطلعات السودانيين عموماً ومواطني جنوب السودان على وجه الخصوص. وبدت أكثر تسامحاً ونضجاً لتجاوز الصراعات الدامية مع حركة أنيانيا الثانية. ونجحت في استمالة قائدها غوردون كونق والتوصل معه إلى اتفاق أدى إلى استيعاب قواته في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

أما في شمال السودان فإن الصفوة السياسية، دون أستثناءات تذكر، بدت متشككة في صدق نوايا الحركة الشعبية، فتلك هي المرة الأولى التي تنطلق فيها الدعوة للوحدة وإلى إنهاء العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي أوردت السودان إلى إتون الحرب الأهلية وخطر التمزق من خارج المركز. كما أن النداء الذي أطلقته الحركة لبناء "السودان الجديد" ومفردات "السودانوية" ، " المناطق المهمشة " بدت غائمة وغير محددة المعالم حتى في صفوف القوى الراغبة في إحداث التغيير الديمقراطي. وقد اعتاد هؤلاء على المسميات المتعارفة في الصراع السياسي بين الداعين إلى الاشتراكية بمختلف مسمياتها ودعاة التطور الرأسمالي.

واستنكر البعض على الحركة الشعبية برنامجها لتحرير السودان، فقد اعتاد هؤلاء على المفاهيم المتداولة بأن شمال السودان هو بوابة الاستنارة والتحرر. وتغاضوا عن حقيقة الحراك السياسي وديناميكيته التي لا تسير وفق قواعد رياضية محددة. وفي تاريخ الثورات الاجتماعية والسياسية العميقة الأثر على مجرى التاريخ نماذج لحركات انطلقت

شراراتها الأولى من الأطراف "الهامش" إلى مراكز القوة السياسية والاقتصادية وهزت أركانها. و"على عكس أهداف أنيانيا الأولى والثانية الداعيتين لفصل جنوب السودان ،يقول العقيد قرنق: "استنادا إلى وحدة السودان وسيادته فإن النضال المسلح يجب أن يشمل كل السودان."(44)

لم تأخذ بعض القوى السياسية السودانية دعوة الحركة الشعبية (لتحرير السودان) ومفهوم (السودان الجديد) على محمل الجد. وقد ظلت الأحكام المسبقة تلاحق الحركة الشعبية منذ تأسيسها. وذهب البعض للتساؤل "ماذا تعني الحركة الشعبية بدعوتها لتحرير السودان، الذي نال استقلاله منذ عام 1956 . وكان تعليق العقيد جون قرنق في نداءآته المتكررة للمواطنين، خاصة في شمال السودان في مناسبات عديدة، بأن السؤال يتعين أن يطرح بطريقة مختلفة: "مش تحرير من منو؟ ولكن "تحرير من شنو؟" ويقدم الإجابة على ذلك بأن الهدف الرئيس للحركة الشعبية لا ينحصر في تغيير الأفراد القابضين على السلطة، بل إلى تغيير العلاقات السياسية والاجتماعية (الطبقية) لكي تتحقق المشاركة الديمقراطية لكل السودانيين على قدم المساواة، وتتكافأ فرصهم في قسمة عادلة للثروة القومية ومشاركة متساوية في إدارة شؤون الحكم. وطرح الحركة الشعبية لمفهوم التحرير على هذا النحو يقطع الطريق على الدعاوى الانفصالية المستندة على وحدة الانتماء الإثني أو الثقافي أو الديني. وهذه مأثرة عظيمة جديرة بالاعتبار في الحديث عن الدور التاريخي للحركة الشعبية وقائدها السياسي والعسكري العقيد جون قرنق في مضمار بناء الدولة القومية. وقد ظلت هذه المسألة هاجساً دائماً يتطرق له في العديد من مقابلاته وأحاديثه: "بالنسبة لوضعنا في السودان، فهنالك تعدد في المجموعات القومية والموروثات الثقافية ، لدينا الموروث الشرق أوسطي الأصل، والموروث العربي، ولدينا موروثات وثقافات إفريقية، ولكن لم تتكامل هذه العوامل وتنصهر في بوتقة قومية. نريد أن ننهض من فوق هذا الشتات لبناء شخصية جديدة حيث يتشكل " السودان الجديد" . وتتشكل منها الدولة القومية، الدولة السودانية الجديدة. ولكن لأننا فشلنا في تحقيق هذا الانصهار صرنا جسراً يعبر من فوقه العرب، ويمر من فوقه الأفارقة، ويمر علينا أشتات من البشر. وكان علينا أن نقدم أنفسنا كشخصية معلومة، ككائن وتاريخ، ولأننا فشلنا في ذلك يممنا وجوهنا نحو العالم العربي، وسعينا إلى أن نكون أكثر عروبة من العرب أنفسهم. وبنفس القدر فإن الذين لا يعرفون أنفسهم بالانتماء العربي، اتجهوا بأنظارهم نحو الأفارقة. من هنا نشأت أزمة الهوية. ولكن يظل التحدي الأكبر هو بلورة الشخصية السودانية."(45)

وفي خضم العداء السياسي ضد الحركة الشعبية سعت أجهزة إعلام السلطة في ردود أفعالها المبكرة إلى وصف الحركة الشعبية بأنها حركة "شيوعية"، نشأت لخدمة إستراتيجيات أجنبية. يذهب البعض إلى اعتبارها رأس الرمح في إستراتيجية المخابرات المركزية الأمريكية، وتارة أخرى بأنها حلقة في مخطط التحالف الذي يضم ليبيا وإثيوبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية (الجنوبية) المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت. وقد عبر عن هذه الآراء اللواء (م) صديق البنا، قائد الفرقة الجنوبية عند قيام الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان:"جون قرنق عميل للمخابرات الأمريكية ساقه حظه العاثر للارتماء في أحضان المعسكر الشيوعي."(46)

وعلى نفس المنوال صرح محمد خوجلي صالحين ، وزير الإعلام في حكومة نميري للإذاعة السودانية بأن الحركة الشعبية تنظيم شيوعي. وللتدليل على ذلك اشتط في القول بأن "العقيد الهارب جون قرنق هو شقيق الشيوعي الهالك جوزيف قرنق."

وربما يكون هنالك ثمة وصل بين أفكار جوزيف قرنق والعقيد جون قرنق من حيث معارضتهم لحل مشكلة الجنوب والمناطق الأقل نمواً عن طريق الانفصال، وتوافقت آراؤهما في التوصل إلى أن قضية التطور الاقتصادي غير المتوازن هي المعضلة والمهمة العاجلة التي واجهت السودان منذ إعلان الاستقلال لضمان بناء الدولة الوطنية. هذه هي بعض القواسم المشتركة بين جوزيف قرنق والعقيد جون قرنق. فيما عدا ذلك فلا تجمع بينهما أواصر قربى أو انتماء إلى قبيلة واحدة أو حتى إقليم واحد. ويقول العقيد قرنق:"لقد قلنا مراراً وتكراراً بأننا لسنا شيوعيين ...وأن نميري هو الذي ظل يردد بعد استيلائه على السلطة بأنه شيوعي. وذهب إلى حد التباهي بأنه سوف يحول السودان إلى كوبا ثانية في وسط إفريقيا."(47)

وكما سيرد في سياق لاحق فإن (لوائح العقوبات) التي أعلنها الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تضمنت إشارات إلى أنها تستند إلى الماركسية اللينينية كمرتكز فكري. ولكن العقيد جون قرنق قلل من أهمية تلك الإشارات ووصفها بأنها (من اجتهادات أحد الثوريين المتحمسين). وأن نظريته لبناء "السودان الجديد" لم تتخلق في دائرة أي من الأيدلوجيات المتعارفة. وبأنها نظرية سودانية لحل مشكلات الواقع السوداني. أما مانيفستو الحركة والأحاديث التي أدلى بها جون قرنق فقد تضمنت في بعض المرات إشارات إلى الاشتراكية، وضرورة القضاء على الدولة (الكولونيالية) أي الاستعمار الحديث، التي تسخر الاستعلاء العرقي والديني لتحقيق أهداف الاستعمار الحديث.

وفي الحوار الذي أجريناه معه، سألنا العقيد جون قرنق عن المصادر التي استنبط منها أفكاره الاشتراكية. وكان رده بأن مصطلح الاشتراكية "حمال أوجه"، وكل شخص يسعى لتعريفها بالطريقة التي تنسجم وأهدافه الآنية. "عندما نتحدث عن الاشتراكية، ربما تعني شيئاً مختلفاً لأشخاص مختلفين، في داخل حركتنا وخارجها. ولكننا في البداية نتحدث عن بناء (السودان الجديد) ويتضمن هذا إشاعة الديمقراطية، ذلك لأن السودان القديم قائم على أساس الطائفية، والانتماء العائلي وما إلى ذلك. لذا فإن عملية إشاعة الديمقراطية في المجتمع تهدف إلى تجديد أسسه ... وربما يكون من الأجدى ، في البداية، أن نتحدث عن "الديمقراطية الثورية" بدلاً عن التحدث بإطلاق عن الاشتراكية. وبعد تجديد الأسس التي ينهض عليها المجتمع، نتوسل بذلك إلى تنمية مواردنا البشرية والمادية ونحرر اقتصادنا من قبضة الدولة الكولونيالية (الاستعمار الحديث - المؤلف). ونحن يجب أن نتحدث عن الاحتياجات الضرورية للناس ...وهذا تنظيم للاقتصاد ذو طبيعة اشتراكية."(48)

وبقدر إلحاف الكثيرين ممن حاوروا العقيد قرنق في تحديد المرتكزات الفكرية لحركته، فقد بدا حريصاً على عدم ربط حركته بمصدر فكري بعينه. وذكر بأنه من الصعب على أي شخص أن يقدم تحديداً بأن هذه اشتراكية (س) أو اشتراكية (ص) ولكن بالإمكان - كما قال - أن يقدم وصفاً لبرنامج الحركة لبناء "السودان الجديد". والعقيد قرنق يصف منهجه بأنه براغماتياً بمعنى أنه يرفض الركون إلى وصفات سياسية جاهزة. ولكنه ينبه إلى أن استخدام مصطلح (براغماتية) تحفه مزالق، وهو يود أن يميز موقفه عن الانتهازية السياسية. ويبدو أنه قد فطن إلى مخرج يغنيه عن التصنيفات السياسية والفكرية باختزال كل ذلك في قالب واحد هو "السودان الجديد". وبالرغم من اعتماد الحركة على الدعم السياسي والمادي الهائل من جانب حكومة إثيوبيا ذات التوجه الماركسي الصريح، وكذلك كوبا التي أسهمت في تدريب كوادر الحركة من الشباب، وتقديم المنح العلاجية إلخ.

استطاعت الحركة أن تبقي على وشائج الصلة بمنظمات إغاثة وهيئات كنسية وحكومات دول أوربية وإفريقية محافظة. وقد بدا في فترات لاحقة أن الحركة قد حققت نجاحات دبلوماسية تضاهي مساعي حكومة السودان في فترة حكم الرئيس نميري والنظام الديمقراطي الذي أعقبه وكذلك في فترة الحكم الراهن وإلى ما قبل الدخول في حوارات جدية لتحقيق السلام. وقد حرصت الحركة الشعبية على النأي بنفسها عن أي صلات مباشرة مع الدولتين العظميين في الاستقطاب العالمي. ويقول العقيد جون قرنق بأن حركته حركة

صغيرة وحتى لو أرادت أن تقاوم أي من الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) فإن الضربات التي نوجهها لن يحس بها أحد.

في مرات عديدة عبر العقيد قرنق عن حيرته وحزنه من عدم اكتراث السواد الأعظم من المواطنين في شمال السودان لما أعلنته الحركة بأنها تناضل للحفاظ على وحدة السودان وتراعي الخصائص الثقافية والدينية للكيانات المختلفة:"هنالك أمر محير في نظرة الناس (في الشمال) للحركة الشعبية لتحرير السودان، وربما اختلف الأمر إذا قدر لهذه الحركة أن تنشأ في الأبيض أو شندي أو القضارف أو في أي من مدن الشمال وأعلنت نفس أهدافها. ولكن لا أحد يأبه لما أعلنته الحركة حتى بح صوتها من أنها لا تدعو للانفصال، وأن التنوع الثقافي والإثني من خصائص المجتمع السوداني. وبأننا لا نعادي العنصر العربي وهو مكون أساسي في الشخصية السودانية."(49)

وهذا الموقف الذي احتج عليه العقيد جون قرنق لا يقتصر على مواطني شمال السودان، فكما سبق أن أشرنا، هنالك أقسام من الجنوب لا تأبه بما أعلنته الحركة ولا تأخذ أهدافها مأخذ الجد. وفي صفوف الحركة الشعبية والجيش الشعبي كان من الضروري العمل على ترسيخ الاعتقاد بأن الحركة ملتزمة تماماً بما أعلنته من أهداف. وفي الجانب الآخر برزت مهمة عاجلة لتحقيق الالتحام العضوي والقبول المتبادل بين المجموعات القبلية التي انخرطت تباعاً في صفوفها. وقد أبدت الحركة مرونة مكنتها من الحفاظ على هذه الجماعات المتباينة في بوتقة واحدة . ويقول العقيد جون قرنق بأنهم لم يسعوا إلى فرض برنامج الحركة على الجميع، لأن ذلك الأمر غير واقعي. ولن يكون بالإمكان إقحام برنامج الحركة عنوة على كل فئات المقاتلين. وكان عليهم أن ينتهجوا سياسة متمهلة ومرنة لجمع هذا الشتات في بوتقة واحدة والعمل على تحقيق الانصهار بينه. وبأنهم سعوا لتأسيس حركة واسعة ومتشعبة تحمل في جوفها كل ملامح المجتمع السوداني المتعدد الانتماءات وتسعى لتوجيهه نحو بناء "السودان الجديد"، وفي طيات ذلك تكوين الشخصية السودانية التي تحمل سمات عربية ولكنها ليست عربية، وتحمل سمات إفريقية ولكنها ليست إفريقية. وسوف تتجمع الخصائص المشتركة تحت مظلة واحدة وتندغم في وعاء للانصهار. Melting Pot

وهذا يتطلب من الحركة قدراً عالياً من النضج والمرونة خاصة بالنسبة لقيادتها. ونفس هذه الإستراتيجية المتميزة بالمرونة سادت في علاقات الحركة مع الدول الأخرى والمنظمات العالمية. فقد كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان المنظمة الأولى التي نشأت

في الإقليم الجنوبي وسعت بدون تحفظ إلى مد جسور التعاون مع البلدان العربية والإسلامية مع انفتاحها على تلقي المساعدات من عدد من الدول الإفريقية بشكل خاص. ويذكر العقيد جون قرنق بأن الجماهيرية الليبية كانت من بين المصادر الأساسية للسلاح والعتاد للجيش الشعبي في الفترة التي سبقت الإطاحة بحكم الرئيس جعفر نميري. كذلك حرص منذ مطلع التسعينات الماضية على شق قنوات للصلة مع الحكومة المصرية. وسارع لطمأنتهم بأنه يعتبر العلاقة بين السودان ومصر من حقائق التاريخ، وأن بالإمكان أن تسخر لمصلحة الشعبين. وبحكم إدراكه لاهتمام مصر بمستقبل السودان ووحدته فقد طمأنهم بأن حركته ملتزمة بوحدة السودان وتعارض الدعوة لانفصال الجنوب، لا فرق في ذلك إذا جاءت تلك الدعوة من الجنوب أو من الشمال. كما أنه أكد على تقدير الحركة للأهمية القصوى لقضية مياه النيل باعتبارها "شريان الحياة" لشعب مصر. وذكر بأن الجيش الشعبي قد استولى على المواقع التي تقرر أن يقام عليها مشروع قناة جونقلي. وسوف يعمل على حماية الآليات المستوردة للحفر، وتولي صيانتها، خاصة وأن الحفارة التي جلبت هي الوحيدة من نوعها في العالم، وقد تم إنتاجها في ألمانيا ونقلت إلى السودان بعد أن جرى استخدامها في أعمال حفريات أنهار في باكستان. وبطبيعة الحال كانت الحكومة المصرية تتطلع للاطمئنان على أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تقيم صلات مع دولة إسرائيل. وقد ذكر جون قرنق، في سياق رده على سؤال لأحد رؤساء الصحف المصرية عن علاقته بدولة إسرائيل، بأن قدمه لم تطأ دولة إسرائيل بتاتاً، ناهيك عن إقامة علاقات معها. وبحضور بديهته المعروف، أفحم الصحفي بإشارته إلى أن بعض الدول العربية لم تر حرجاً في إقامة علاقات دبلوماسية واسعة مع دولة إسرائيل ولم يسائلها أحد. أما عن سعي الحركة لجلب الدعم الحربي والمادي، من أي مصدر يتسنى لها فهذه واحدة من حقائق ومقتضيات الحروب الإقليمية المعاصرة. وهنالك دول إسلامية وعربية بعضها في حالة حرب معلنة مع إسرائيل ومع ذلك لم تتحرج من جلب قطع الغيارات والتكنولوجيا المتفوقة والمعدات الحربية منها. وقد هزت عواصم العالم في منتصف الثمانينات الماضية فضيحة استجلاب الدعم لعصابات (الكونترا) في السلفادور، عن طريق بيع قطع غيار من إسرائيل للجمهورية الإسلامية الإيرانية في حربها ضد العراق، وتحويل العائد لحساب (الكونترا) الموالية للولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن لهذه (الفضيحة) أصداء تذكر في البلدان الإسلامية والعربية.

وجنوب السودان بلا شك يقع في دائرة الاهتمام الإقليمي والعالمي، ومن هذا المنطلق استقطبت الحركة الشعبية لتحرير السودان اهتماما ودعماً إقليمياً وعالمياً لا يستعصي

على الفهم. ونفس الأسباب التي تبيح للحكومات السعي لجلب المساعدات الحربية والمادية، لا يرى البعض ما يمنع الحركات الإقليمية المتنازعة معها من أن تطرق أبواب المؤيدين لها لترجيح كفتها في الحرب الدائرة. وقد عبر اللواء جوزيف لاقو عن مشروعية هذه المعاملات من وجهة نظر الحركات السياسية والعسكرية الجنوبية. فقال "لقد بدأت الأزمة بين الحكومة والحركة الشعبية داخلياً. وبعد ذلك أرغم الجنوب على الذهاب للبحث عن دعم خارجي. وقد هرع المسئولون في الحكومة وخارجها لطلب الدعم من ليبيا والعراق وإلى توقيع معاهدة دفاع مشترك مع مصر ليحاربوا في الجنوب، فكما تلجأون لهذه الدول يلجأ الطرف الآخر لطلب الدعم من كينيا وإثيوبيا. وإذا أعطتكم ليبيا أو العراق شيئاً ما، فهل هنالك ما يدعو للتباهي بذلك. وإذا كنتم تتباهون بذلك فلماذا لا تتوقعون بأن قرنق نفسه سيذهب إلى كينيا أو زامبيا وما إلى ذلك. لماذا لا تلتزمون الصمت. فمثل مالكم أصدقاء، فللجنوب أصدقاء أيضاً. لماذا يوقع السودان معاهدات عسكرية في هذا الوقت بالذات؟ هل تم ذلك لمحاربة الجنوب الذي يعتبرونه جزءاً من أرضهم وشعبهم؟"(50)

ولم يجاف اللواء لاقو الحقيقة في قوله أن المعاهدات العسكرية تعقد عادة لدرء مخاطر العدوان الخارجي، ولا توقع بهدف قمع المعارضة الداخلية.

مانيفستو الحركة الشعبية حول العلاقة بالأحزاب والمنظمات النقابية السودانية:

تضمن مانيفستو الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الباب التاسع تحديداً لأعداء الحركة وأصدقائها (الفعليين والمحتملين). فوضعت في مقدمة أعدائها الفئات البرجوازية والبيروقراطية المدنية والعسكرية ، وتشمل كبار الإداريين وضباط القوات المسلحة والشرطة وأجهزة الأمن. وهذه الفئات تمثل اليد الطولي للقمع والهيمنة وتكريس الاستعلاء والحيلولة دون التحولات (الاشتراكية) التي تنشدها الحركة. ولا يستثني البرنامج من هذه الفئات البرجوازية البيروقراطية في جنوب السودان. وقد استفاد هؤلاء من توقيع اتفاقية أديس أبابا للاستحواذ على المناصب المدنية والعسكرية الرفيعة في القوات المسلحة والأفرع الأمنية الأخرى. وهنالك قواسم مشتركة بين أفراد هذه الفئات ونظيراتها في شمال السودان، رغم تضارب المصالح الذي يطفو على السطح من حين لآخر. والبرجوازية المدنية والبيروقراطية في جنوب السودان لن تتورع عن التسلل إلى صفوف الحركة والجيش الشعبي والاستيلاء على مقاليد الأمور فيهما. وإذا تعذرعليها ذلك فإنها تسعى للتصالح فيما بينها وإقامة أحزابها ومليشياتها الخاصة للحفاظ على مصالحها وضرب الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وسوف تمد أيديها للتواطؤ مع كبار قادة أنيانيا الثانية الانفصالية. (51)

وكما يتوقع المرء، صنف برنامج الحركة المنظمات الدينية المتطرفة في مقدمة أعدائها، ممن يوجه لهم حد السيف. وفي نفس الوقت سارع البرنامج إلى التمييز بين هذه الكيانات التي تعمل لتكريس الاستعلاء الديني والثقافي و بين معاني وقيم الديانة الإسلامية التي تمثل عقيدة السواد الأعظم من السودانيين، والتي حظيت باحترام وتوقير الحركة الشعبية باعتبارها من مكونات الشخصية السودانية. وموقف الحركة يدعو "لإتاحة حرية ممارسة الشعائر الدينية والمعتقدات لكل الديانات على قدم المساواة. استناداً إلى مبدأ (الدين لله والوطن للجميع). ويضع برنامج الحركة في خانة الأعداء الخارجيين تلك الدول العربية والإفريقية التي تعادي الحركة والجيش الشعبي باعتبارهما عائقاً في طريق تحقيق وحماية مصالحهم الحقيقية أو الوهمية. ولا تتورع هذه الدول من التكالب للقضاء على الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان بطريقة مباشرة أو بالوكالة. وكما ورد في مانيفسو الحركة فإن هذه الأقطار تقف من الناحية الموضوعية في صف واحد مع مؤسسات الاستعمار الحديث التي تفزع من احتمالات انتصار الحركة.

وفي المقابل أبدت الحركة عزمها على بناء جسور التضامن مع منظمات العمال والمزارعين والطلبة والمثقفين التقدميين والعناصر الوطنية والتقدمية في القوات المسلحة والشرطة وقوات السجون وحرس الصيد . وفيما يتعلق بتصور الحركة لمستقبل العلاقة بين الجيش الشعبي والقوات المسلحة ذكر العقيد جون قرنق بأن الجيش بتركيبته القديمة، التي جعلته أحد آليات القهر والهيمنة والاستعلاء على المجموعات المهمشة فمصيره إلى زوال. وسوف يحل محله جيش وطني قوامه العناصر الوطنية داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان والعناصر الوطنية داخل القوات المسلحة. "فليس كل أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان متفقون مع ما نطرح من آراء (ثورية)، ولدينا عناصر رجعية في صفوف الجيش الشعبي، وبالمقابل هنالك عناصر رجعية داخل القوات المسلحة. وأنا لا أرى بأن انتصار الجيش الشعبي لتحرير السودان سيؤدي إلى سحق القوات المسلحة السودانية ، ولكني أرى الأهداف الجديدة التي نسعى لتحقيقها."(52)

وفي النطاقين الإقليمي والعالمي يممت الحركة وجهها ناحية الدول ذات التوجه الاشتراكي في إفريقيا وأوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأي بلدان ومنظمات أخرى تتعاطف مع أهداف ووسائل الحركة.

لوائح عقوبات الجيش الشعبي:

تكونت النواة الأولى للجيش الشعبي لتحرير السودان في منتصف مايو 1983 من أفراد الحاميات المرابطة في بور وأيود وفشلا، ثم توالى انسلاخ مزيد من الحاميات العسكرية وانخراطها في الجيش الشعبي. بالإضافة إلى ذلك سارعت بالانضمام بعض المجموعات المسلحة التي هامت في وسط غابات ومستنقعات إقليم أعالي النيل. هذه المجموعات رغم تناثرها عملت في حد أدنى من التنسيق الحربي تحت مظلة أنيانيا (تو). وتمثل في مجملها أفراد ومجموعات شاركت في أعمال عصيان وخروج على القوات المسلحة السودانية، ووحد بينها مطلب الانفصال كهدف عام. وقد ذكر العقيد جون قرنق بأن أول القبائل التي دفعت بأبنائها إلى الجيش الشعبي هم النوير، ثم أفواج من أبناء جبال النوبة ثم لحقت بهم أعداد كبيرة من أفراد قبيلة الدينكا.

صدر مانيفستو الحركة في يوليو 1983 لتحديد أهدافها، ومن ثم تعين وضع الضوابط التي تضع الأساس لانصهار هذه المجموعات وتخليصها من رواسب الماضي والأحكام المسبقة، وتركيز جهدها على الهدف الأسمى وهو بناء " السودان الجديد". ولم يكن ذلك إنجازاً هيناً فقد حارب أفراد هذه القبائل في مناطق تبعد مئات الأميال عن موطنهم. وتنقلوا في مجريات الحرب الأهلية في جنوب السودان وأجزاء من شرق وجنوب شرق وشمال شرق السودان في نطاق (لواء السودان). ويعزى النجاح في تحقيق هذا القدر من انصهار وحدات الجيش الشعبي لاستيعاب قيادته تلك التجارب التي أحالت حركة أنيانيا إلى شرازم متناقضة حسب الولاءات القبلية والشخصية الضيقة. وقد كان ذلك هو الواجب المقدم أمام قيادة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان.

صدر قانون عقوبات الجيش الشعبي في 16 أكتوبر 1983، وهو عبارة عن تشريعات لضبط سلوك أفراده ومعاقبتهم حيثما تقتضي الضرورة، وضمان إدارة الحرب بالانسجام مع القيم والأهدف النهائية للحركة. ويحض القانون أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان على بذل قصارى الجهد لتخفيف معاناة المواطنين من ويلات الحرب. ورفع اليقظة لاجتثاث العناصر التي تسعى إلى تقويض الحركة من داخل صفوفها، ومعاقبة كل من يرتكب جرائم أو ينغمس في فساد أو سرقة أو استغلال للمواطنين. باعتبار أن الجيش الشعبي هو الأداة لتخليص المجتمع من الجوع والمرض والجهل والعادات الضارة. (53) ويتصدى لحماية الثروة الحيوانية ومحاربة أعداء الشعب. ويذهب القانون إلى تعريف الحركة الشعبية باعتبارها حركة ماركسية - لينينية، والجيش الشعبي هو ذراعها المسلح. ويسعى إلى تعزيز قدراته العسكرية بأنشاء أفرع للطيران والقوات البحرية والبرية. كذلك يتولى

الجيش الشعبي تدريب المليشيات المحلية لمساندته. ويحدد أعداء الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية، ونائبه وحكام الأقاليم والوزراء ومديري المديريات وموظفي الاتحاد الاشتراكي السوداني وكبار الموظفين، إلى جانب ضباط وجنود القوات المسلحة والشرطة والسجون وحرس الصيد والمطافىء والأفراد العاملين في أجهزة الأمن. كذلك يضع قانون العقوبات للجيش الشعبي لتحرير السودان ضمن أعداء الحركة كل من ينسلخ عن الحركة الشعبية ويتخلى عن مبادئها الاشتراكية، وكل الأفراد ممن يروجون لأفكار وأيدلوجيات أو اتجاهات فلسفية أو يقومون بتأسيس جمعيات ومنظمات تعمل على خدمة البرجوازية في الخرطوم وتسعى لتكريس القهر الذي أنهك كاهل المواطنين.(54)

ويحدد قانون العقوبات أنواع المحاكم لتصريف العدالة، والعقوبات التي يتعين تطبيقها على الجناة، كل وفقاً للجريمة المنسوبة إليه. وتشمل العقوبات الفصل من الجيش الشعبي أو التوبيخ أو تخفيض الرتبة العسكرية أو الحرمان من حمل السلاح. وتصل العقوبات إلى حد الإعدام رمياً بالرصاص، أو الموت شنقاً، أو الحبس في سجون عادية أو في معسكرات حربية أو معسكرات عمل. ويشتمل القانون على عقوبات بالغرامة أو التجريد من الملكية وتحويلها لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي كل الحالات يحق للمحكوم عليهم الاستئناف إلى هيئات أعلى، ويتمتع القائد العام للجيش الشعبي بمنح العفو أو إسقاط العقوبة أو تخفيفها بصرف النظر عن طبيعة وحجم الجناية التي يحاكم الجاني بسببها.

لقي قانون عقوبات الجيش الشعبي ترحيباً واسعاً لاحتوائه على قواعد صريحة لضبط سلوك أفراده وإخضاعهم للمحاسبة الصارمة. ويؤكد على ضرورة العمل لكسب ثقة المواطنين وعدم التعدي على ممتلكاتهم أو إجبارهم على الانخراط في صفوفه أو تكليفهم بمهام لا يرغبون في القيام بها. ومعلوم أن حركة أنيانيا الأولى قد عانت من العزلة في حالات عديدة عندما تحول بعض أفرادها إلى قطاع طرق. وبذلك فقدوا أهم مقومات حرب العصابات التي تعتمد على التعاطف والدعم من قبل المواطنين المقيمين في مناطق العمليات العسكرية. كما أن قادة حركة أنيانيا الأولى لم يأبهوا كثيراً لوضع لوائح لمعاقبة أفراد الحركة، مما ترك الحبل على الغارب لمقاتليها.

وتضمن قانون العقوبات إشارة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان باعتبارها حركة ماركسية- لينينية. علماً بأن مانيفستو الحركة باعتباره الوثيقة التي تحدد انتماءات الحركة

السياسية والأيدلوجية لم يتطرق إلى ذلك. وقد عمل قادة الحركة على حذف هذه الإشارة لاحقاً. وفي تعليقه على ورود الإشارة للماركسية اللينينية كأساس فكري للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، ذكر العقيد قرنق بأن "تلك العبارة زج بها أحد المغالين في حماسهم الثوري."(55) وكان العقيد جون قرنق شديد التأفف من الشعارات التي تحصر الحركة الشعبية والجيش الشعبي في أطر ضيقة. وذكر بأنه يحبذ أن لا تصنف النظرية التي يهتدي بها إلا باعتبارها نظرية سودانية لتحقيق مهام سودانية، وأطلق عليها مصطلح "سودانيزم-Sudanism" أو النظرية السودانية أو "السودانوية".

وفي أعقاب سقوط نظام منقستو هيلامريام والتحولات الهائلة عالمياً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، وانقسام الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى فصيلين متناحرين، اجتمعت القيادة السياسية العليا بتاريخ 11 سبتمبر 1991 في مدينة توريت وناقشت قضايا عديدة من بينها ضرورة مراجعة قانون عقوبات الجيش الشعبي لتحرير السودان بهدف تحديد خطوط فاصلة بين الإدارة المدنية والقيادة العسكرية. وإخضاع كل ممارسات أفراد الجيش الشعبي للمحاسبة، والتشديد على مراعاة حقوق الإنسان كما نصت عليها المعاهدات الدولية، والالتزام بحقوق أسرى الحرب وحمايتهم والنأي عن إذلالهم أو تحقيرهم بمجرد استسلامهم وتجريدهم من أسلحتهم، حسبما نصت عليه اتفاقية جنيف لعام 1951 . (56)

وفي الفترة مابين 21 سبتمبر إلى 21 أكتوبر 1995 انعقد مؤتمر للعسكريين شارك فيه ما يزيد على 800 من الضباط في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان من بين المواضيع محط الاهتمام تحديد الوسائل لتنفيذ توجيهات المؤتمر القومي الأول بهدف اجتثاث الفساد ومضايقة المواطنين بواسطة أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان.(57)

وفي هذا الإطار ناقش المؤتمر العلاقة مع الإدارات المدنية والمساعدة في بناء القاعدة المادية لقيام (السودان الجديد). كذلك جرت في وقت لاحق محاورة صريحة بين ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان وممثلي منظمات المجتمع المدني خاصة ممثلي المنظمات التابعة للكنائس والمجلس الإسلامي التابع للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

بعض أعضاء الحركة والجيش الشعبي أبدوا ملاحظات ناقدة لإستراتيجية الجيش الشعبي في الاندفاع لخوض حرب شبه تقليدية (Conventional warfare) ضد القوات المسلحة السودانية، التي تفوقهم من حيث التجهيز والتدريب على إدارة مثل تلك

المعارك. وبسبب هذه الأخطاء تكبد الجيش الشعبي خسائر فادحة في مجرى الدفاع عن حاميات جيكو وملوال وقوث في 84 - 1985 ، وكان يتعين على الجيش الشعبي أن يواصل تكتيكات (حرب العصابات) لتشتيت وإرهاق القوات الحكومية ومباغتتها كراً وفراً بواسطة مجموعات صغيرة من أفراد الجيش الشعبي. وباتباع تكتيكات الحرب التقليدية اضطر الرعاة والمزارعون إلى ترك قراهم وأسرهم مما حمل المئات منهم على الهرب وبحوزتهم الأسلحة والذخيرة التي تحصلوا عليها. وهذا ما حدث بالنسبة لكتيبة راينو حيث فر معظم أفرادها المرابطين في بحر الغزال وعادوا إلى قراهم في بور.(58)

وقد لجأت قيادة الجيش الشعبي لتطبيق إجراءات صارمة بلغت حد الإعدام، لوقف تسلل المقاتلين. وهذه الإجراءات أحدثت ردود أفعال حيث تواصلت حالات الهروب الجماعي والعصيان والتمرد في بعض الوحدات. ومع ازدياد أعداد المقاتلين وتواجدهم في مناطق متباعدة واجهت قيادة الجيش الشعبي مشاكل حقيقية في إدارة الحرب. وفاقم من هذه المشكلات ضعف أو غياب التوعية السياسية للمقاتلين الجدد. كما أن ترك أعداد كبيرة من المزارعين لحقولهم وانخراطهم في صفوف الجيش الشعبي أدى إلى نقص مريع في الموارد المحلية لمد المحاربين بالغذاء وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية.

ويشير بيتر أ. نيابا إلى تجاوزات جسيمة قام بها بعض قادة وحدات الجيش الشعبي بالتعدي على ممتلكات السكان ونهبهم وقتلهم في بعض الحالات. ولم يتورع المقاتلون من الاحتذاء بقادتهم في النهب والاغتصاب وترويع السكان. وهذه واحدة من الأخطاء المميتة التي تحرص على تفاديها المجموعات التي تخوض حرب العصابات.

كما إن غياب هياكل محددة في بنية الجيش الشعبي والحركة إجمالاً فتح الباب على مصراعيه للتنافس بين قادة الحركة. وتهافتهم على المواقع القيادية. وتغليب الاعتبارات الشخصية والقبلية والجهوية على الأهداف الإستراتيجية للحركة. وقد بلغ الأمر في بعض الحالات أن عمل بعض القادة على إفشال جهود رفقاء السلاح.(59)

لا جدال في أن لائحة عقوبات الحركة الشعبية قد احتاطت بالقدر المتاح عند انطلاق الجيش الشعبي لتفادي الأخطاء التي عصفت بوحدة حركة انيانيا الأولى. وبطبيعة الحال لم يكن بالإمكان التنبوء بمجريات الحرب والإحاطة بما يجب اتخاذه من تدابير تمكن الجيش الشعبي من تفادي (آلام التسنين) التي تلازم الحركات المسلحة في الفترات الأولى بعد انطلاقها. والأمر الذي يدعو للتفكير لا يقتصر على قدرة الجيش الشعبي في مواصلة العمل المسلح بقدر من النجاح بالرغم من اخفاقاته التي تطرقنا لذكرها، ولكن في قدرته

على إخفائها عن أعين النقاد لأمد من الزمن. وقد تنبه مؤتمر القيادة السياسية والعسكرية العليا في عام 1991 إلى الأهمية القصوى لتأهيل الجيش الشعبي ورفع الوعي السياسي في صفوفه وتحسين صلاته بالسكان في مناطق العمليات وكسب تأييدهم لأهداف الحركة. وفي هذا الصدد أصدر المؤتمر قراراً بإعادة صياغة لوائح عقوبات الجيش الشعبي. إلا أن هذه المهمة ظلت بين ركام الواجبات التي لم تنجز.

من هو العقيد جون قرنق:

ولد جون قرنق في قرية وانكولي في ضواحي مدينة بور وهو من مواليد 23 يونيو سنة 1946. وفي الثالثة من عمره توفيت أمه. وقبل أن يكمل عامه العاشر لحق بها أبوه. وهكذا نشأ في صباه الباكر يتيماً. وقد تولاه عمه وهيأ له فرص الدراسة في بحر الغزال، ثم رومبيك الثانوية التي قضى بها عامين. سافر بعدها لمواصلة تعليمه في تنزانيا. وفي مستقبل أيامه صارت تنزانيا وطناً ثانياً له. وتشير بعض المصادر إلى أن جون قرنق عندما بلغ السادسة عشرة التقى قادة حركة أنيانيا الناشئة في ذلك الوقت (1963)، وأبدى رغبته في الانضمام إليهم. إلا أن بعض هؤلاء نصحوه بأن يمضي لإكمال تعليمه، وإذا شاء يمكنه العودة والالتحاق بحركة أنيانيا فيما بعد. فالحرب الأهلية التي تفجرت ، حسب تصورهم، سوف تكون حرباً طويلة المدى. فعاد جون قرنق وأتم المرحلة الثانوية في مدينة دار السلام. ومن ثم حصل على منحة دراسية في الولايات المتحدة. تمكن بفضلها من إكمال دراسته في كلية جرينل بولاية آيوا، ونال درجة الماجستير وفيما بعد حصل على الدكتوراة من جامعة ولاية آيوا أيضاً.

لقد تزامنت فترة دراسة جون قرنق في الولايات المتحدة مع نهوض حركة المواطنين (السود) المطالبين بحقوقهم المدنية. وبرزت في تلك الفترة حركة الفهود السود بقيادة هيو نيوتن وهي حركة اتخذت منحى أكثر جسارة في رفع مطالب المواطنين السود في الولايات المتحدة الأمريكية. وبرز من صفوفها قادة شباب منهم الرياضيون البارزون والكتاب الشباب أمثال أولدريدج، وستوكلي كارلمايكل، وجيمس بولدوين، والقادة السياسيون أمثال مالكولم اكس. وهؤلاء ساروا على خطى آباء الحركة السياسية والأدبية السود أمثال ماركس قارفي ودي بويس وريتشارد رايت وثيرقود مارشال وغيرهم. وفي مضمار حركة الحقوق المدنية السلمية كان للقس مارتن لوثر كينج أثراً كبيراً في تركيز دائرة الضوء على المطالب المشروعة للمواطنين السود في الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال كان لنضالات المواطنين السود أصداء واسعة بين شعوب إفريقيا التي أخذت في الإنعتاق شيئاً فشيئاً من

ربقة الاستعمار. ولم تكن كل هذه التيارات المتصاعدة تمضي دون تأثير عميق على جون قرنق. والتجربة الأمريكية عموماً كما يتأكد في خطبه ومقابلاته الصحفية وفكره كانت ذات أثر عظيم ومصدر دائم وملهم للمقارنة مع واقع التعدد الثقافي والإثني والديني في السودان. وإشاراته المتكررة إلى رغبته في أن يرى السودان يتحول إلى (وعاء للتمازج) تنم عن تأثير عميق خلفته لديه تجربة التعدد والانصهار في المجتمع الأمريكي. ففي حوار مع الكاتب في يونيو 1988 كان العقيد جون قرنق يعاود الحديث في أكثر من موضع عن رغبته في أن يرى السودان يتحول إلى "بوتقة للانصهار". وكلما اتسعت البوتقة وتسارع الانصهار كان ذلك أمراً محبذاً.(60)

كما إن فترة دراسته في الولايات المتحدة توافقت مع تنامي حركة طلاب الجامعات الأمريكية المعارضين لاستمرار الحرب على فيتنام. ففي تلك السنوات تحولت الجامعات إلى ميادين للمواجهة الساخنة مع قوات الأمن. وتلك الأحداث التي شارك فيها الطلاب وأساتذتهم كانت من بين أكثر اللحظات التاريخية ثراءً وحيوية في تنامي الوعي السياسي والمشاركة المباشرة لطلبة الجامعات في القضايا الوطنية الحاسمة.

ولم تكن القارة الإفريقية هي الأخرى بمعزل عن رياح التغيير التي اجتاحت العالم. فقد شهد عقد الستينات من القرن الماضي نهوضاً عارماً لحركة التحرر الوطني الإفريقية السلمية والعنيفة. ونالت الدول الإفريقية استقلالها الواحدة تلو الأخرى. وبرز من صفوفها قادة شوامخ أمثال كوامي نكروما وجومو كنياتا وجوليوس نيريري وجمال عبد الناصر وأحمد بن بيلا والإمبراطور هيلاسلاسي. وقد بادر هؤلاء القادة بتأسيس "منظمة الوحدة الإفريقية" في 25 مايو 1963 . ومنذ اليوم الأول سعت منظمة الوحدة الإفريقية إلى دعم حركات التحرر الإفريقية، ومحاربة مخطط الاستعمار الحديث، والحفاظ على وحدة أراضي الدول الإفريقية على النحو الذي ساد عند نيل استقلالها. وعارضت بشدة ومثابرة أي نزعات انفصالية باعتبارها جزء من سياسة الاستعمار الحديث لتطبيق مبدأ (فرق تسد). وكوامي نيكروما على وجه الخصوص لم يدخر جهداً خلال فترة حكمه في الدعوة إلى وحدة إفريقيا بكاملها. كما أن جمال عبد الناصر اتخذ موقفاً عظيم الدلالة عندما وقف إلى جانب وحدة تنجانيقا وزنجبار التي تحولت فيما بعد إلى دولة تنزانيا. وهكذا نهل جون قرنق من تجارب تلك الفترة الغنية في تاريخ إفريقيا، وقبل ذلك تجارب الولايات المتحدة الأمريكية التي تركت أثراً لا تخطئه العين في أفكاره ومواقفه اللاحقة.

عاد جون قرنق إلى تنزانيا وقد تحولت عاصمتها دار السلام آنذاك إلى قبلة للمفكرين من كل أرجاء القارة الإفريقية و العالم. أمها حينئذ الاقتصادي المعروف ولتر رودني من غيانا، والاقتصادي أندري غونتر فرانك والاقتصادي الهنغاري سانتش، والكاتبة روث فيرست والنجم السامق كريس هاني من حزب المؤتمر الإفريقي (جنوب إفريقيا)، والكاتب اليوغندي محمود ممداني، وعيسى تشيفجي من تنزانيا. وفي ذلك الوقت كانت دار السلام قلعة من قلاع التحرر الإفريقي، ورائدة تجربة الاشتراكية الإفريقية التي أضفى عليها جوليوس نيريري وقاراً وحببها إلى عامة الناس. وقد تلخصت أفكاره في "إعلان أروشا" القائم على مبادئ الاعتماد على النفس وتحرير الاقتصاد الوطني وبسط الديمقراطية المستندة إلى تقاليد المجتمعات التقليدية الإفريقية في التضامن، والتي أطلق عليها اسم "أو ياجماعة". وقد وجد جون قرنق مناخاً يموج بأفكار التحرر والوحدة الإفريقية والعدالة الاجتماعية مما انعكس على مواقفه لاحقاً. وقد تصادف وجوده مع تواجد بعض الأفراد من أمثال لورنس كابيلا ويوري موسيفني الذين تولوا قيادة بلدانهم فيما بعد.

في حوالي سبتمبر/أكتوبر 1970 زار جون قرنق معسكر أنيانيا في شمال يوغندا، وحل ضيفاً على أحد أقربائه من قادة الحركة آنذاك وهو(أكوت أتيم الذي قتل في أول معارك خاضها الجيش الشعبي ضد دعاة الانفصال). ويذكر اللواء جوزيف لاقو بأن القائد برايان مقوت تولى اصطحاب جون قرنق لمقابلته ولكن "بعد زيارته للمعسكر تأهب جون للعودة إلى دار السلام، فسألته: لقد جئت لزيارتنا وشاهدت بعينيك ما نقوم به، ولكنك لم تفصح عن رأيك؟ فأجابني بأن أنيانيا حركة هوجاء، وأنه لا يريد الانضمام إلى حركة تسعى لتقسيم بلد إفريقي، وأن مثل هذا التقسيم والانفصال لن يجد عوناً من البلدان الإفريقية."(61)

وفي مقابلة للكاتب مع اللواء جوزيف لاقو في عام 1988 ذكر بأنه رد على ما قاله جون قرنق من أن (حركة تحرير جنوب السودان) حركة انفصالية بقوله:"من قال لك بأننا ندعو للانفصال؟ ربما سمعت ذلك من آخرين، ولكن هل سمعت ذلك مني؟ فالقادة الذين سبقوني طالبوا بذلك. نعم! وأعطوا منظماتهم أسماء جنوبية وإفريقية. القادة الأوائل، الراحل الأب سترنينو لوهري، وليم دينج وجوزيف أدوهو، أطلقوا على الجنوب أسماء مثل أزانيا، وبعد مجيء غوردون مورتات أطلق عليه اسم دولة النيل. أنا رجعت لاسم جنوب السودان. معنى ذلك أنني احتفظت باسم السودان. وإذا ما أبدى الشمال اتجاها معقولاً فأنا على استعداد للتفاهم والاتفاق معهم."(62)

عاد جون قرنق إلى تنزانيا ومالبث أن عدل عن قراره وتوجه بعد ستة أشهر إلى معسكر أنيانيا. والتقى اللواء لاقو وطلب الانضمام إلى أنيانيا. ويواصل لاقو شهادته في جلسة مجلس الشعب قائلاً :"سألته (ياجون) كيف تنضم إلينا نحن الرجعيين. فقال إنني لا أؤمن بالانفصال أو تقسيم السودان، ولكن لدينا حقوقاً يجب أن ننالها. وأن الضغط العسكري يمكن أن يكون عاملاً مهماً لتحقيق هذه الحقوق. وأنا سوداني وفي هذا الأمر أنا معكم."(63)

علق العقيد جون قرنق في حوار معه على الأسباب التي حملته على العدول عن قراره الأول والانضمام إلى حركة أنيانيا آنذاك. فقال :"إن الحرب في جنوب السودان في الأعوام مابين 1968 و 1970 شهدت تصاعداً وحشياً على سكان جنوب السودان. وكان لابد من عمل شيء. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى كانت حركة أنيانيا بعد توحيدها تحت قيادة جوزيف لاقو، قد تحولت إلى حركة مترامية الأطراف وعميقة الجذور. وأصبح من الخطأ تجاهلها، فاستقر الرأي بين مجموعة مستنيرة من الشباب على الانضمام إليها، وعدم ترك سكان جنوب السودان تحت نفوذ القيادات المتذبذبة التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية، ومن ثم تدير ظهرها للمواطنين عند أول سانحة. وقد أثبتت الأيام سلامة هذا الرأي."(64)

وعندما أقدمت أنيانيا على مفاوضات أديس أبابا في سنة 1971/ 1972 عارض النقيب جون قرنق تلك الخطوة، وكان رأيه أن حركة أنيانيا لم يقو عودها بعد لخوض مفاوضات مع حكومة السودان. ولن يكون بوسعها أن تنتزع الحقوق الأساسية لسكان جنوب السودان. وذكر في الحوار المشار إليه آنفاً أنه خشي من تهافت كبار قادة أنيانيا لتحقيق مصالحهم الشخصية، من خلال عقد صفقة مع برجوازية الشمال. ولم تتوقف معارضته للاتفاقية بعد توقيعها، وتسبب في خلق متاعب حقيقية للواء جوزيف لاقو الذي قرر ابتعاثه إلى مواصلة دراسته في الولايات المتحدة لنيل الدكتوراة في الاقتصاد الزراعي على أمل التخلص منه إلى حين. وقد أكمل مهمته بنجاح، وكان موضوع رسالته يتعلق بأنشاء قناة جونقلي. وعمل بعد رجوعه إلى السودان كقائد لحامية بور، التي انطلق منها التمرد في وقت لاحق. ثم عاد إلى العمل كنائب لرئيس قسم البحوث في رئاسة القوات المسلحة، وكان ذلك هو آخر المواقع التي شغلها قبل تمرده وانسلاخه عن القوات المسلحة.

ذكر العقيد جون قرنق في مناسبات عديدة بأنه عارض اتفاقية أديس أبابا، خاصة تلك البنود المتعلقة بانصهار الأنيانيا في القوات المسلحة السودانية على مدى خمس

سنوات. وكان من رأيه أن يحتفظ الإقليم الجنوبي بجيشه المنفصل لضمان تنفيذ الاتفاقية، وقطع الطريق على أي محاولة من قبل الحكومة المركزية للتنصل من الاتفاقية. وكما أثبتت الأحداث التي أعقبت توقيع الاتفاقية فإن إدارة الحكم الذاتي الإقليمي لم تجد لها سنداً عسكرياً أو ضمانات إقليمية أو عالمية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية بحسن نية. ولكن في تحديده للأسباب المباشرة لتمرد الحاميات الجنوبية في عام 1983 رأى بأن قرار نقل القوات كان بمثابة قاصمة الظهر على خلفية التداعيات الأخرى للاتفاقية.(65)

وذكر العقيد قرنق في نفس المقابلة الصحفية بأن تواجده في موقع الأحداث قرب حامية بور لم يكن مصادفة، وإنما تم في إطار خطة محكمة ظل يعدلها مع آخرين من معارضي اتفاقية أديس أبابا. وقد تكثفت جهودهم منذ فبراير 1983 "لهذا الغرض جاء إلى الخرطوم الرفيق شاقاي وتقرر أن أسافر إلى ملكال لتنسيق الجهود الحربية. وساعدنا للوقوف على تحركات الجانب الحكومي الرائد سيلفا كير والرائد أروك ثون أروك بحكم عملهما في فرع الاستخبارات العسكرية.(66)

وقد ذكر اللواء صديق البنا ضمن مذكراته أنه عشية تمرد حامية بور قام باعتقال الرائد أروك ثون وأرسله إلى الخرطوم. إلا أن القيادة العامة أخلت سبيله. وقد عاد بعد بضعة أشهر للحاق بالقوات المتمردة. وكان لوجوده بينهم أثر كبير بحكم معرفته بمواقع القوات الحكومية واستعداداتها في مناطق العمليات الحربية.(67)

وفي مقابل الإفادات العديدة بأن انضمام العقيد قرنق للقوات المتمردة لم يكن قراراً طوعياً بل حتمه توافق وجوده في منطقة العمليات الحربية عند اندلاعها في 16 مايو 1983 ذكر قرنق في مناسبات عديدة بأن اشتراكه في أعمال التمرد لم يفرض عليه، ولكن توقيت انطلاقة التمرد لم يكن كما أرادوا له، ولم يكن مقرراً له أن يبدأ من حامية بور. بل كانت الخطة الأساسية تهدف لاحتلال مدينة جوبا ومن ثم اتخاذها كمرتكز لتحركاتهم التالية. وفي مقابلة معه في عام 1988، ذكر العقيد جون قرنق بأن خطة الاستيلاء على مدينة جوبا وإعلان قيام دولة مستقلة في الجنوب تكون بمثابة قاعدة انطلاق لتحرير بقية السودان، كانت تنطوي على أفكار غير مدروسة.(68)

وذكر الدكتور لام أكول "أن التمرد في بور لم يهدف إلى شن حرب ثورية. وكان من أسبابه (الأساسية) معارضة قرار نقل الحاميات الجنوبية للشمال. ولم يخطر على أحد التخطيط لعمل ثوري طويل المدى."(69)

ويتردد كثيراً السؤال عن القائد الحقيقي لحركة التمرد التي أدت إلى قيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي. بعض الكتاب بالإضافة إلى الرائد كاربينو نفسه يذهب إلى أن العقيد جون قرنق قد اختطف القيادة من القائد الفعلي للتمرد الرائد كاربينو كوانين بول، وذلك بدعم مباشر من حكومة إثيوبيا. والدكتور لام أكول يشير إلى حوار له مع العقيد جون قرنق أكد فيه الأخير أن تواجده في مسرح التمرد كان بمحض الصدفة. وأن أحد أقرباء العقيد قرنق ويدعى شاقاي هو الذي أقنعه بالانضمام إلى الوحدات المتمردة. أما العقيد قرنق نفسه فقد أكد بأنه ومجموعة من الضباط الجنوبيين كانوا يخططون للقيام بعمل عسكري بسبب انهيار اتفاقية أديس أبابا. ولا يجد المرء هنا تناقضاً في أن تكون خطتهم هذه قد وضعت موضع التنفيذ كنتيجة للتداعيات المتسارعة آنذاك ومنها تمرد السرايا الجنوبية في إقليم أعالي النيل. وفي المقابل أيضاً أوردنا جزءاً من تقارير الإستخبارات العسكرية حيث أبدى الرائد كاربينو كوانين بول رغبته في أن تقدم قيادة القوات المسلحة على تصفية أفراد السرية المرابطة في بور بتذويبها عن طريق القوة في القوات المتواجدة في الإقليم الجنوبي. وفي هذا الصدد أيضاً ليس هنالك ما يحمل على استبعاد احتمال أن يكون تردي الأوضاع العسكرية والسياسية وقرار القيادة العامة بمهاجمة الحاميات المتمردة سبباً كافياً دفع الرائد كاربينو كوانين بول على الانحياز إلى جانب التمرد.

كتب أبيل ألير في مذكراته أن العقيد جون قرنق زاره في مكان تواجده على مشارف مدينة بور قبل منتصف نهار يوم 17 مايو 1983 ، وكان بصدد السفر إلى قريته التي تبعد نحو 60 ميلاً عن بور للحاق بأسرته. "ولم يأبه كثيراً عندما حاولت إقناعه بالعدول عن السفر إلى هناك، مخافة أن تحاصره القوات المتمردة في تقهقرها. وذكر بأنه سيكون في مأمن".(70)

أما جوزيف لاقو فقد ذكر في حديثه أمام مجلس الشعب - كما ورد في موضع سابق - بأن "جون (قرنق) لم يخطط للخروج (التمرد). وقبل أن يذهب في اجازته السنوية اشترى عربة مستعملة. وقد سافر في إجازته العادية وقد فاجأته أعمال التمرد بعد وصوله إلى بور. كان قائداً لتلك الحامية (بور) من قبل ولم تخطره القيادة العامة بما يدور هناك. ومن ثم وجد نفسه أمام خيار الانضمام للمتمردين. ولو كنت في مكانه ما ترددت في اتخاذ نفس الخطوة. فإذا رفض الانضمام إلى المتمردين آنذاك ، فما من شك أنهم سيقتلونه. وهو لم يكن على يقين بأن القوات الحكومية ستُبقي على حياته وهو في ذلك الموضع. ويبدو أن ذلك كان هو الخيار الوحيد أمام العقيد جون قرنق."(71)

وعودة إلى آراء لام أكول أجاوين حول انضمام العقيد جون قرنق للقوات المتمردة، فقد ذكر بأن "العقيد جون قرنق كان متواجداً في لانجبار مع قائد المجموعة العسكرية المرابطة هناك. ولم يشترك في القتال مع أي جانب من القوات المتحاربة. وكان ذلك تصرفاً طبيعياً في تلك الظروف بالنسبة لضابط في القوات المسلحة. وفي اليوم التالي اصطحب زوجته وطفليه في لاندروفر متوجهاً إلى ملكال. وقد رافقه عمه شاقاي أتيم بيار، ومعهم ضابط سابق في حركة الأنيانيا (الأولى)، اسمه ماكير دينج مالو. وفي مناسبات عديدة كان شاقاي يتباهى بأنه صاحب الفضل في أقناع جون قرنق بالانضمام للمتمردين في بور، بدلا من المضي إلى ملكال، ومواجهة خطر الاعتقال."(72)

كذلك كتب في المصدر أعلاه لام أكول أجاوين في المصدر أعلاه بأن العقيد قرنق أسر له بأنه عند انسحابه من بور في طريقه إلى ملكال كان يحمل معه وثيقة تثبت بأنه في إجازة سنوية، إذا قدر له أن يستوقف من قبل القوات الحكومية.

والسؤال الذي نعود لطرحه بالنظر إلى الوراء والتأمل في مسار الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان: هل قام الرائد كاربينو كوانين بول بتكوين النواة الأولى للحركة العسكرية التي تمخضت عن تمرد حامية بور؟ وربما لايختلف اثنان في التأكيد على الدور التاريخي للرائد كاربينو كوانين بول ووليم نيون باني وغيرهم في قيام حركة عسكرية وسياسية اضطلعت بدور حاسم في مآلات الأمور في السودان. وعلى وجه التحديد كان الرائد كاربينو قائداً لسرية عسكرية بينما جاء العقيد جوْن قرنق إلى صفوف القوات المتمردة بدون سند عسكري تحت قيادته. وكان المناوئون للعقيد قرنق يطرحون هذه الحقائق في صراعهم معه. ومن ناحية موضوعية ومنصفة يتساءل المرء على ضوء التجارب السابقة أيضاً عن الاستعداد السياسي والعسكري والمزايا الشخصية (كاريزما) لكل من العقيد جون قرنق والرائد كاربينو كوانين بول. فما من شك بأن العقيد جون قرنق بدا للجنود والضباط ضمن السرايا التي تجمعت في الأراضي الإثيوبية بأنه الأعلى رتبة، والأكثر تأهيلاً واستعداداً لتولي القيادة حتى بالمقارنة مع كبار قادة حركة أنيانيا الأولى. وإذا شهد البعض للرائد كاربينو كوانين بول بالشجاعة والاقتحام إلا أن اللحظة التاريخية في الإقليم الجنوبي، والسودان بأكمله، والأوضاع الإقليمية ذات التأثير المباشر هيأت العقيد جون قرنق لتولي القيادة.

والحركات المسلحة بطبيعة الحال تعتمد على دور القائد الذي يتحول إلى شخصية تنسج حولها الأساطير في الكفاءة والإقدام والحسم والقدرة على بناء جسور التواصل مع

السكان المدنيين، وتوفير مصادر الدعم المحلية والخارجية، والقدرة على إبداء المرونة والحنكة السياسية في مواضع بعينها والحسم العسكري في مواضع أخرى. وقد أتاحت ظروف الزمان والمكان للعقيد جون قرنق أن يضطلع بمسئولية القيادة السياسية والعسكرية في آن واحد. وقد تمكنت الحركة وجيشها من التغلب على حالة الانقسام وبروز النزعات القبلية وتغليب المصالح الذاتية على مصلحة مجمل الحركة مثلما كان عليه الحال في صفوف حركة الأنيانيا الأولى. حيث بلغ بها التشرذم في فترة ما إلى انشطار خمس حكومات متنافسة في جنوب السودان. ولم تتمكن حركة الأنيانيا من استعادة وحدتها إلا بعد أن انتزع اللواء جوزيف لاقو زمام المبادرة وكرس مهام القيادة السياسية والعسكرية في شخصه. وقام بإقصاء السياسيين من موقع قيادة العمل الحربي. ويتفق المحللون بأن اللواء جوزيف لاقو التقط زمام المبادرة في اللحظات التاريخية الحاسمة، وتمكن من بسط نفوذه بفضل خبراته العسكرية والسياسية ومزاياه الشخصية التي أهلته للقيادة.

أما العقيد جون قرنق فقد أظهر في مواضع عديدة حكمته وحنكته السياسية والعسكرية واستيعابه للدروس القاسية في مسار الحركة صعوداً وهبوطاً. مما نأى بالحركة عن صدامات باهظة الكلفة مع المنشقين عن صفوفها. وإذا جاز القول فقد أبقى على "شعرة معاوية" مع المنشقين عن الحركة الأم ونجح في معظم الحالات في إعادة غلاة المنشقين إلى حظيرة الحركة، وكثير منهم عاد ليتبوأ مواقع قيادية مرموقة. وأبدى العقيد جون قرنق قدرة على اتخاذ أكثر القرارات حسماً تجاه أقرب رفقائه إليه، كما حدث في حالات عزل وسجن الرائد أروك ثون أروك الذي تجاوز حدود التكليف المناط به، وكذلك الحال بالنسبة للرائد كاربينو كوانين بول. وفي نفس الوقت أظهر قدرته على تغليب الاعتبارات البراغماتية في صفوف الحركة ومن حولها، وأبدى ميلاً للتسامح وطي صفحات العداء وأعاد الاعتبار إلى خصومه السابقين كما حدث مع مجموعة ريك مشار ولام أكول، ونيوون باني وكاربينو وغوردون كونق وغيرهم. وذكر في مقابلة معه أن شعاره هو (أبقِ على صديقك قريباً منك، وعلى عدوك أكثر قرب

(Keep your friend close to you and your enemy closer!

ومن حيث القدرة العسكرية فقد ترك العقيد قرنق بصماته في وضع أساس البنية التنظيمية للجيش الشعبي وحدد إستراتيجية العمليات العسكرية. وتولى قيادة بعض المعارك كما حدث في معركة الجيش الشعبي ضد القوات المسلحة التي انتهت باستيلاء الحركة على مدينة كبويتا الإستراتيجية والهجوم على حامية كاجوكاجي في الإقليم

الإستوائي. وقد أثبت في مناسبات عديدة قدرته على إدارة العمل العسكري على ضوء المستجدات السياسية من حوله. وأجاد أسلوب التراجع المنظم لتفادي المواجهات غير المتكافئة، كما حدث بعد انشقاق مجموعة الناصر بقيادة الدكتور ريك مشار والدكتور لام أكول واللواء غردون كونق. وكانت هذه المجموعة قد تحالفت مع القوات الحكومية لاستئصال الحركة الشعبية والجيش الشعبي تحت قيادة العقيد جون قرنق. كما أن نجاح الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في تجاوز الأوضاع غير المواتية التي حدثت بعد سقوط حليفهم الرئيس منقستو هيلامريام ينم عن حنكة سياسية وعسكرية مزدوجة.

لقد أدرك العقيد جون قرنق أهمية دعم جهود حركته بواسطة القوى السياسية والمنظمات المهنية المتعاطفة مع مشروعه لبناء "السودان الجديد". واتسعت دائرة تحالفاته لتشمل دول إفريقية وعربية ذات تأثير على مجريات الحرب في الإقليم الجنوبي. وعلى امتداد فترات الحرب الأهلية وبالرغم من تقلب الحكومات المتعاقبة على مقاليد السلطة في السودان، ظل العقيد جون قرنق على موقفه الثابت من أنه على استعداد دائم للتفاوض مع الحكومة القائمة في الخرطوم.

ويضاف إلى إنجاز العقيد جون قرنق قدرته على تحقيق التكامل بين الحركة الشعبية من جهة والجيش الشعبي من جهة أخرى، وبنفس القدر نجاحه في تحقيق الموازنة الدقيقة بين الخيارات السياسية والعسكرية، وإدارتها حسب مجريات الحرب الأهلية. وهذا هو أحد عناصر القوة التي أضافها العقيد جون قرنق إلى مجمل العوامل الموضوعية التي حددت الدور التاريخي للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

قوبل مانيفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان وقانون عقوبات الجيش الشعبي بردود أفعال متباينة . في شمال السودان رحبت أقسام كبيرة بالتزام الحركة بمبدأ وحدة السودان كهدف مقدم، وبشمولية تناولها لقضايا التطور الاقتصادي المتباين بين بعض المناطق في وسط السودان والمناطق الأكثر تخلفاً في بقية أنحاء السودان، والدعوة لتحقيق العدالة والمساواة في الثروة القومية والسلطة السياسية. وبمرور الزمن تهيأت الفرصة لأعداد متزايدة من الناس للتعرف على أهداف الحركة من خلال البيانات التي درج العقيد قرنق على توجيهها عبر إذاعة الحركة، ومن خلال النشرات الدورية والكتب والمقالات التي أصدرها كتاب سودانيون وأجانب. وقد استجابت مناطق جبال النوبة والانقسنا على وجه الخصوص لبرنامج الحركة ، وانخرطت أعداد كبيرة من سكان هذه المناطق في صفوف الجيش الشعبي. وجذبت الحركة إلى صفوفها نخبة من الضباط وجنود القوات المسلحة، والقادة

السياسيين والمثقفين السودانيين منهم الدكتور خليل عثمان، والدكتور منصور خالد أحد أبرز المثقفين والكتاب السياسيين، ووزير خارجية السودان في حكومة جعفر نميري ومندوب السودان في هيئة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى محمد إبراهيم دريج، زعيم المعارضة في البرلمان السوداني في منتصف الستينات في القرن الماضي وحاكم إقليم دارفور لبضع سنوات. وفي صفوف المثقفين والمواطنين الجنوبيين عموماً تركز الدعم الأساس للحركة بداية بين قبائل النوير والدينكا وبدرجة أقل بين قبائل الشلك والأنيواك واللاتوكا. بينما عارضها بقوة السواد الأعظم من قبائل الباريا والمونداري وبعض قبائل إقليم الاستوائية.

كما ذكرنا آنفاً فقد وقف في مقدمة الذين أحجموا عن تأييد الحركة والتشكيك في نواياها ، قائد الأنيانيا الأولى اللواء جوزيف لاقو. وفي رسالته للعقيد جون قرنق كتب اللواء لاقو: "مهما يكن هدفك، فالقاعدة الأساسية لحركتك هي جنوب السودان. وأغلب الناس هنالك يرغبون قبل كل شيء في فهم البرامج التي قدمتها حتى يمنحونك تأييدهم بإرادة حرة، قبل أن تنطلق إلى الأمام صوب الشمال. وفي الوقت الراهن فإنك تحظى بتأييد جزئي في الجنوب، ومعقلك الأساسي لازال في موطن قبيلتك، وكل القائمين معك ينتمون إلى ذلك الجزء."(73)

ودعا لاقو قائد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتقديم برنامج محدد المعالم لبدء مفاوضات لإحلال السلام. وفي مقابلة أجريناها مع اللواء لاقو بدا أكثر إفصاحاً في التشكيك في الأهداف التي أعلنتها الحركة. "الاستوائيون على قناعة بأن السبب الرئيس الذي حمل كثيراً من أبناء قبيلة الدينكا على السفر إلى أديس أبابا للانخراط في الجيش الشعبي - مهما تحدثنا عن أخطاء حكومة السودان التي قوضت اتفاقية السلام (مارس 1972) - هو رغبة أبناء القبائل النيلية في الحصول على وسيلة للعودة إلى جوبا. وبهذا المعنى فالحركة الشعبية ليست حركة قومية كما تنسب لنفسها. وليس كما يدعي العقيد قرنق بأنه سيحرر كل السودان، هذه حجة واهية. وهدف حركته هو العودة إلى جوبا والاستيلاء على مقاليد الأمور هناك. وبهذا المعنى لا دخل للاستوائيين بما يجري بين القوات المتحاربة. والاستوائيون ظلوا دائماً عند قناعتهم القديمة بأن الدينكا أقرب للتوافق مع الشماليين، ولايعتقدون بأن أبناء الدينكا يخوضون هذه الحرب ضد الشمال."(74)

ينتقد البعض ما أورده مانيفستو الحركة حول الأسباب التي حملت الأنيانيا على توقيع اتفاقية أديس أبابا، واستنتاجه بأن الدافع الذي أدى لاندلاع التمرد ومن ثم توقيع اتفاقية أديس أبابا هو تطلع القيادات الجنوبية للاستحواذ على الوظائف واقتسام الغنائم

مع برجوازية الشمال. وهذا التحليل في نظر النقاد يتغاضى عن الأسباب الموضوعية التي قادت إلى الحرب وهيأت لتوقيع اتفاقية السلام "أديس أبابا" باعتباره الهدف الأسمى للعمل المسلح. ويستهين بتضحيات عشرات الآلاف من ضحايا الحرب والمقاتلين الذين ناضلوا لرفع الظلم التاريخي عن كاهلهم، وتحقيق العدالة والمساواة على أساس حق المواطنة. وفي مقابلة مع غوردون مورتات أحد قادة الأنيانيا الأولى والحركة السياسية في جنوب السودان، ذكر بأنه "اطلع على برنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان ويعارضها تماماً لأنها لا تمثل طموحات المواطنين الجنوبيين في تحقيق حق تقرير المصير أو الانفصال مرة واحدة."(75)

وبالنسبة لحكومة نميري فقد تركز الهجوم على الحركة الشعبية بسبب الإشارات الواردة في مانيفستو الحركة إلى (الحكومات العربية في الشمال). وسعت لتأليب المشاعر القومية ودمغ الحركة باعتبارها معادية للهوية العربية والإسلامية. وبأنها تخدم استراتيجية عالمية تمتد أطرافها بين الدول الموالية للاتحاد السوفيتي (سابقاً) مابين ليبيا واثيوبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية (سابقاً). وذهب محمد خوجلي صالحين وزير الاعلام آنذاك إلى وصف الحركة الشعبية بأنها حركة ماركسية لينينية وذلك بالاستناد إلى الفقرة الواردة بهذا المعنى في لائحة عقوبات الجيش الشعبي .

وقد تنبهت قيادة الحركة الشعبية لبعض هذه الهفوات وسارعت بحذف الأجزاء التي تتحدث عن (حكومات الشمال العربية) في مارس 1984، وأسقطت الإشارة إلى الماركسية اللينينية. وفي مقابلة أجريناها مع العقيد قرنق في أديس أبابا سألناه عن الانتماء الفكري للحركة الشعبية فأجاب "نحن حركة ذات توجه اشتراكي، وكلمة اشتراكية نفسها حمالة أوجه، تحمل معاني مختلفة لأشخاص مختلفين " ولاتنسى بأن نميري نفسه بدأ اشتراكياً، وأراد أن يحول السودان إلى كوبا ثانية، ثم انتهى به الأمر لينصب نفسه إماماً. والمهم بالنسبة لنا أن نتحدث عن برنامجنا للتخلص من قبضة الاستعمار الحديث، والتوجه لتنمية مواردنا، ونبني السودان الجديد. وهذه الأهداف توضح بأن حركتنا ذات توجه اشتراكي. ونسبة لأن هذا المصطلح قد أبتذل كثيراً فأنني أفضل أن نسمي برنامجنا اشتراكياً وكفى. وهذا بالطبع لا يعني أنها حركة شيوعية".(76) وفي مناسبات تالية درج على استخدام مصطلح "سودانيزم" أو "سوداناوية"، بما يعني استنباط أفكاره من واقع التجربة السودانية.

وفي صفوف الحلفاء المحتملين للحركة في الشمال من شيوعيين ووطنيين ذوي انتماءات عديدة ومعارضين لحكومة نميري لم تجد الحركة في بادئ الأمر قبولاً حاراً. وقد

تعددت الأسباب في غياب موقف معلن تجاه الحركة الشعبية، اللهم إلا في سياق تعديد أخطاء حكومة نميري ومسئوليتها في تجدد الحرب في الجنوب. أخذ البعض على الحركة إطنابها في الحديث عن الماركسية اللينينية دون تقدير حقيقي للعلاقات الاجتماعية وأنماط الإنتاج السائدة في الجنوب. ولاحظ البعض طغيان الطابع العسكري على العمل السياسي للحركة الشعبية. وقد أشار لام أكول، أحد الأعضاء المناوبين (سابقاً) القيادة العسكرية العليا للحركة والجيش الشعبي إلى "غياب كلمة ديمقراطية تماماً في مانيفستو الحركة."(77)

ويتساءل لام أكول: أي اشتراكية تلك التي تلغي الديمقراطية، الشرط الأساس لنجاحها ؟ ربما يكون لام أكول محقاً في ملاحظته من الناحية التقريرية، ولكن في حقيقة الأمر قل أن يخلو أي من خطب العقيد جون قرنق عن شرح التحولات الديمقراطية السياسية والاجتماعية. ولايغيب عن القارئ الفطن أن فكرة السودان الجديد بذلك القدر من التركيز يرجع الفضل فيها

إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان والعقيد جون قرنق على وجه التحديد. وقد وجدت آراؤه تعبيراً مفصلاً في كتابين أصدر أولهما منصور خالد بعنوان "قرنق يتحدث - ترجمة" وآخر تولى إصداره الواثق كمير بعنوان (نداء من أجل الديمقراطية في السودان - مترجم). وهنالك عشرات المقابلات الصحفية والخطب والمساهمات الفكرية الرصينة لم تجد طريقها إلى النشر.

وعلى الصعيد السياسي كذلك، حرص العقيد قرنق الإبقاء على قنوات التفاوض مع الحكومة مشرعة (أبوجا). في الوقت الذي أقدمت فيه على تغيير هدفها السياسي الإستراتيجي بتبني مبدأ حق تقرير المصير (مؤتمر توريت) الذي أملته الظروف السائدة في أعقاب توقيع ماعرف بميثاق السلام بين المنشقين عن الحركة وممثلي الحكومة، حيث لوحت الحكومة بمنح الأقاليم الجنوبية حق تقرير مصيرها خلال مؤتمر فرانكفورت بين الدكتور علي الحاج والدكتور لام أكول أجاوين. وفي وقت لاحق سلمت الأحزاب السودانية المنضوية في التجمع الوطني الديمقراطي بالأمر الواقع وأعلنت موافقتها على مطلب حق تقرير المصير خلال انعقاد ندوة معهد بروكلين في واشنطن(1994).

وهكذا استطاعت الحركة الشعبية قراءة المتغيرات السياسية المحلية والعالمية التي أفضت إلى اعتبار حق الكيانات القومية في تقرير مصيرها حقاً إنسانياً وديمقراطياً أصيلاً، وسدت الطريق أمام المزاودة السياسية التي باشرها المنشقون. والتجمع الوطني بقضه وقضيضه أصدر إعلان مؤتمر القضايا المصيرية (أسمرا 1995) الذي تبنى مطلب حق تقرير المصير لأقاليم جنوب السودان.

وكما هو الحال بالنسبة للحركة المسلحة في بلدان عديدة، يتوقف نجاح أو فشل هذه الحركات إلى حد كبير على توحد الإرادة السياسية والعمل العسكري تحت قيادة مؤهلة لتحمل المسئولية، بحكم الكفاءة. والإمساك بزمام القيادة السياسية والعسكرية، والحكمة في كسب قبول وتأييد المدنيين في مناطق العمليات العسكرية، والحسم في المواضع التي لا تحتمل التأرجح والعجز عن اتخاذ القرار الذي يقتضيه الموقف، وكسب ثقة المحاربين وولائهم. ولا نجافي الحقيقة في القول بأن العقيد جون قرنق قد تجمعت في شخصه جل هذه القدرات. ويدلل على ذلك نجاحه في استقراء اللحظة الحاسمة لقيام الحركة والجيش الشعبي بالإقدام على تولي زمام المبادرة في بداية مرحلة التكوين الأولى. وأحسن قراءة الواقع السياسي محلياً وقارياً وعالمياً. وأن نجاح الحركة الوليدة يتوقف على تحديد طبيعتها وأهدافها. وأدرك بأن شعار الانفصال لا يستجيب لمتطلبات الظروف القائمة، وأن الرغبة السائدة لدى المواطنين في الأقاليم الجنوبية هو إعادة بناء العلاقات بين الكيانات القومية والسياسية على أساس المساواة في ممارسة السلطة السياسية، واقتسام الثروة القومية على نحو عادل. وخلال مجريات الحرب نجح العقيد قرنق في تفادي مواطن الضعف التي عصفت بحركة الأنيانيا. وتوصل إلى أهمية توحيد القيادة السياسية والعسكرية في مركز واحد، واتخاذ إجراءات حاسمة للحيلولة دون هيمنة قبيلة أو أفراد بعينهم على الحركة وجيشها. وتوصل إلى أن الحركة في سعيها لبناء "السودان الجديد" يتعين عليها مد جسور التعاون مع الحركة السياسية في الشمال، وكسب تعاطف ودعم الدول الإفريقية والعربية ذات التأثير في مجريات الأحداث في السودان .

لم يكن عسيراً على العقيد جون قرنق مد جسور التفاهم وتلقي الدعم من قادة يوغندا والكنغو المجاورين، وقد عقد معهما صلات وثيقة ترجع إلى سني إقامتهم في دار السلام في النصف الثاني من ستينات القرن الماضي. وقد كان لرئيس يوغندا يوري موسفيني دوراً بارزاً في مجموعة (إيقاد) وفي تسهيل الوصول إلى اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 واستطاع قرنق من خلال مشاركته في تجمع المعارضة السودانية لحكومة الإنقاذ أن ينفذ إلى إقامة علاقات عمل وطيدة مع الحكومة والأحزاب المصرية. وحرص على إرسال إشارات مطمئنة لحكومات الدول العربية التي تتوجس عادة من الحركات الإقليمية في السودان، خاصة من جنوب السودان.

***

الهوامش

1- خطاب العقيد جون قرنق في 3 مارس 1984
2- وثائق مجلس الشعب الخامس . الجلسة الثانية . الثلاثاء 11 ديسمبر 1984
3- المصدر نفسه.
4- مقابلة مع اللواء (م) جوزيف لاقو ، أجراها الكاتب ، لندن 25 يوليو 1988
5. Alier, Abel: The Southern Sudan ,Op. cit. p. 247
6- تقرير استخبارات عسكرية 12 سري ، فبراير 1983
7- المصدر نفسه.
8- المصدر نفسه.
9- المصدر نفسه.
10- المصدر نفسه.
11- المصدر نفسه.
12- المصدر نفسه.
13- القيادة الجنوبية، تقرير إستخبارات خاص (سرى) ، سجل وقائعه الملازم (إستخبارات) محمد محمد أحمد ، جوبا في 16 فبراير 1983
14. Interview with Col. John Garang: Heritage Newspaper. Date unknown.
15- جريدة الاسبوع ، 15 يناير 1987
16- المصدر نفسه.
17- مقابلة مع اللواء (م) جوزيف لاقو مصدر سابق(الملاحق)
18- مذكرات اللواء صديق حسين البنا ، جريدة الأسبوع ، الخرطوم 29 مارس 1987
19. Khalid, Mansour (edit.): *John Garang Speaks*. London / New York . 1987. p. 33
20- مقابلة المولف مع العقيد جون قرنق 2 يونيو 1988 (الملحق)
21. Ajawin, L. Akol: *SPLM/SPLA: Inside an African Revolution*. Khartoum 2001. p. 204.
22. Nyaba,Peter A.; *Politics of Liberation in South Sudan , An Insider's View*, p 45, Kampala 1997.
23- رسالة لاقو إلي العقيد جون قرنق ، 16 يناير 1987 (الملحق)
24 -مانفيستو الحركة،الفصل الأول
25- راجع كتاب جوزيف قرنق : أزمة المثقين الجنوبيين ،الخرطوم 1970
26- مانيفستو الحركة ، الفصل الأول ، ص 5
27- المصدر نفسه، ص 14

28 - المصدر نفسه ،ص 15

29- المصدر نفسه ،ص 16

30- المصدر نفسه ،ص 17

31- المصدر نفسه، ص 24

32- الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان -قرارات توريت - ص 10 ، 1991

33. Rolandsen, Oystein: *Guerrilla Government: Political Changes in the Southern Sudan during the 1990*; published 2005. p. 143
34. Ibid., p145
35. Khalid, Mansour (edit.). Op. cit. p. 29
36. Manifesto of the SPLM/A. July 1983. In: *Horn of Africa* . Vol. 8, Nov. 1985. p. 43
37. Khalid, Mansour (edit.) ;Op. cit., p. 28
38. Ibid., pp. 119 – 142
39. Akol, Lam: Presentation at the Woodrow Wilson Center . Washington D. C. 198

40-مقابلة مع اللواء جوزيف لاقو ، 25 يوليو 1988 ، لندن ، انظر الملاحق

41- المصدر نفسه.

42- المصدر نفسه.

43- مقابلة أجراها المؤلف مع غوردون مورتات ، لندن 27 يوليو 1988

44- راجع خطاب العقيد جون قرنق دى مبيور ، بتاريخ 3 مارس 1985

45- نص حوار المؤلف مع العقيد الدكتور جون قرنق دى مبيور،أديس أبابا فى الرابع من يونيه 1988

46- اللواء (م) صديق البنا، جريدة الأسبوع ، الخرطوم 22 مارس 1987

47- خطاب العقيد جون قرنق ،مارس 1985

48- حوار المؤلف مع العقيد جون قرنق ، أديس أبابا ، 6 يونيو 1988

49- حوار المؤلف مع العقيد جون قرنق ، أديس أبابا ، 4 يونيو 1988

50- مقابلة المؤلف مع اللواء (م) جوزيف لاقو مصدر سابق(الملاحق)

51. Manifesto of the SPLM/A. Ch. 9. Op. cit.

52-حوار المؤلف مع العقيد جون قرنق ، أديس أبابا ، 4 يونيو 1988 ،مصدر سابق.

53- لوائح عقوبات الجيش الشعبى ، **مجلة القرن الأفريقى**، المجلد الثامن ، 1 نوفمبر1985

54- المصدر نفسه.

55-حوار المؤلف مع العقيد جون قرنق ، أديس أبابا ، 4 يونيو 1988 ،مصدر سابق.

56- راجع قرارات اللجنة السياسية والعسكرية العليا ، توريت 11 سبتمبر 1991

57. Rolandsen, Oyestein: guerrilla Government: Op. cit. p. 42
58. Nyaba, P. Adowk: Politics of Liberation,Op.cit. p. 57
59. Ibid., p. 59

60- حوار المؤلف مع العقيد جون قرنق ، أديس أبابا ، 4 يونيو 1988 ،مصدر سابق.

61- جوزيف لاقو: مداخلة فى جلسة مجلس الشعب الخامس . الثلاثاء 11 سبتمبر 1984

62- حوار المؤلف مع اللواء (م) جوزيف لاقو،25 يوليو 1988 ،مصدر سابق.

53- المصدر نفسه.

64- حوار المؤلف مع العقيد جون قرنق ، أديس أبابا ، 4 يونيو 1988 ،مصدر سابق.

65. Heritage Newspaper. Nov. 2nd 1987. Khartoum .
66. Ibid.

67- اللواء صديق البنا: صحيفة الأسبوع ، الخرطوم 15 مارس 1987

68-حوار المؤلف مع العقيد جون قرنق ، أديس أبابا ، 4 يونيو 1988 ،مصدر سابق.

69.Akol,Lam:SPLM/SPLA:Op.cit,p. 201
70. Alier, Abel: The Southern Sudan ,Op. cit., p 245

71- حديث لاقو في جلسة مجلس الشعب ،مصدر سابق.

72. Akol, Lam: SPLM/SPLA: Op.cit,. p. 201

73- رسالة اللواء (م) جوزيف لاقو إلى العقيد جون قرنق، 6 لندن يناير1987

74- المصدر نفسه.

75- مقابلة أجراها المؤلف مع غوردون مورتات ، لندن 27 يوليو 1988 ،مصدر سابق.

76-حوار المؤلف مع العقيد جون قرنق ، أديس أبابا ، 4 يونيو 1988 ،مصدر سابق.

77.Akol,Lam:SPLM/SPLA:Op.cit,p. 201-

★★★

الفصل الثامن

العَلاقَةُ بَينَ الحَرَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ والقُوَى السَّياسِيَّةِ والنَقَابيَّةِ بعد انتفَاضَةَ أبريل 1985

فعلى المثقفين من أبناء الشمال و من أبناء الجنوب توحيد شقي البدن الواحد بالفكر الثاقب والعلم الصحيح.

الأستاذ محمود محمد طه

قيام الحكومة المدنية والمجلس العسكري الانتقالي:

تسارعت وتائر الأزمة السياسية الدستورية و الاقتصادية التي اطبقت على نظام الرئيس جعفر نميري منذ مطلع الثمانينات الماضية . وكان فشل الخطة السداسية إقراراً بفشل السياسة الاقتصادية للنظام، وارتباكه في البحث عن حلول عاجلة وقصيرة المدى. وانعكست مظاهر الأزمة في تراجع الإنتاج الزراعي، وتبني النظام لسياسة صندوق النقد تحت دعاوى تشجيع الأسواق الخارجية للمحاصيل السودانية. علماً بأن محاصيل السودان، وخاصة محصول القطن ينذهب جله إلى أسواق معلومة. ولم يكن الوضع أحسن حالاً بالنسبة للإنتاج الصناعي بسبب تخفيض قيمة العملة السودانية بنسب بلغت 25 % في عام 1978، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج وتدنيه نتيجة لنقص إمدادات الطاقة الكهربائية وارتفاع وشح المحروقات وهجرة الأيادي العاملة المدربة إلى خارج السودان. وازدادت معدلات الغلاء الطاحن وندرة السلع المعيشية.. ولم يكن السودان بحاجة إلى مزيد من أسباب المعاناة والشقاء، عندما ضربت أقاليم دارفور وبحرالغزال مجاعة طاحنة في عام 1981، نفقت من جرائها آلاف الأنعام. وأضطر مئات الآلاف من السكان إلى ترك قراهم في واحدة من أضخم حالات النزوح الداخلي نحو أطراف المدن وعلى ضفاف الأنهار.

وفي ذات الوقت تعمقت الأزمة الدستورية في مجريات عام 1981 على نحو لا سابق له في ظل نظام الرئيس نميري. فتعرضت اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي أو ما تبقى منها إلى خروقات متواصلة. فأقدم نميري على حل أجهزة الحكم الإقليمي، واستعاض عن تحالفاته السياسية هناك بتشديد قبضة جهاز الأمن القومي. مما أدى إلى إندلاع أعمال التمرد بواسطة انيانيا -تو- بقيادة صمويل قايتوت ووليم عبدالله. وسعى لتأجيج الصراع الجنوبي - الجنوبي باصدارالأمر الجمهوري رقم واحد الذي أفضى إلى تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم في يونيو 1983 وكانت تلك الخطوة بمثابة رصاصة الرحمة لما عرفت باتفاقية أديس أبابا.

وبدلاً من إضعاف الوزن السياسي للإقليم الجنوبي تنادى قادته، خاصة من أبناء أعالي النيل وبحر الغزال ، لتكوين جبهة متحدة لمقاومة سياسة نميري نحو جنوب السودان. وفي وقت لاحق إنضم لهذا الحلف بقية ممثلي الجنوب من إقليم الإستوائية بعد إعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية فى سبتمبر 1983 ولم يكن الوضع السياسى والدستورى فى

شمال السودان أحسن حالاً. فقبل نهاية عام 1980 أقدم نميري على حل مجلس الشعب القومي، وعزل عشرات العسكريين من قادة أفرع القوات المسلحة. وطال الحل الحكومة القائمة ، ومن ثم النقابات المهنية، وتسريح عشرات القضاة .

وجسدت قوانين سبتمبر 1983 أخطر التداعيات الدستورية منذ قيام حكم الرئيس نميري (1969). فألزم العاملون وأفراد القوات النظامية بطاعته - في المنشط والمكره - وأدخلت تعديلات واسعة على دستور السودان لعام 1973 تهدف في مجملها إلى تركيز السلطات في يد الرئيس نميري باعتباره - خليفة الله في الأرض - و أن طاعته طاعة لله. واشتملت التعديلات الدستورية المقدمة لمجلس الشعب القومي في يوليو 1984 على الآتي:

1- رئيس الجمهورية هو قائد المؤمنين، وراعي الأمة، ورئيس الدولة وإمامها ، ويتولى السلطة التنفيذية ويشارك في السلطة التشريعية، ويعمل بموجب بيعة شرعية.

2- رئيس الجمهورية مسئول عن إقامة الدين وبسط الشورى والعدل وحماية القيم الدينية والروحية والسياسية، و له أن يصدر من القرارات ما يراه مناسباً وتكون قراراته ملزمة ونافذة.

3- يكون الرئيس جعفر محمد نميري، رئيساً مدى الحياة. ويلتزم السودانيون، بموجب البيعة، مبايعة الشخص الذي يعهد إليه بأمامة المؤمنين بعد وفاته.

4- يحدد رئيس الجمهورية مساعديه ويحدد أسماءهم واختصاصاتهم وله أن يعفيهم.. ويلزمهم بأداء القسم أمامه على النحو التالي:

"أقسم بالله العظيم أن أؤدي واجبي بأخلاص وأمانة متبعاً شرع الله وكتابه وسنة رسوله ما استطعت. وأطيع رئيس الجمهورية فيما أحب وأكره، ما لم أؤمر بمعصية."

ولكن مجلس الشعب القومي لم يتمكن من إجازة تلك القوانين بسبب معارضة النواب من الأقاليم الجنوبية وعددهم لم يتجاوز 27 نائباً . وقد وقف إلى جانبهم 75 من النواب من أقاليم أخرى.(1)

وفي سياق الانتهاكات الدستورية جرت محاكمة رئيس الحزب الجمهوري، الأستاذ محمود محمد طه، لاتهامه بالردة. وكان الحزب الجمهوري قد أصدر بياناً حذر فيه من تطبيق قوانين سبتمبر1983، والإجحاف الذي يصيب غير المسلمين من جرائها. وحذروا من أن أحد الأهداف الرئيسة من إقدام نميري على تلك الخطوة هو -إذلال الشعب وسوقه إلى الإستكانة(2).

باعدام الأستاذ محمود محمد طه الذي تجاوز العقد السابع من عمره، انسدل الستار على مظاهر التسامح في الحياة السياسية في السودان. وأحدث شرخاً نفسياً عميقاً بين حكم الرئيس نميري وغمار الناس على اختلاف معتقداتهم الدينية في السودان. لم ينهض نميري من تلك الكبوة، إلا ليهوي في براثن أزمة أكثر عمقاً واتساعاً.

فمنذ بداية عام 1985 بدء العد التنازلي لحكم الرئيس مايو. ولم يعد السؤال عن احتمالات الانهيار، بل عن ميقاته. فاستشرت إضرابات العاملين مثل سريان النيران في الهشيم. توقف موظفو المصارف عن العمل، وأنضم إليهم المهندسون، ثم نقابة أطباء السودان، وانخرطت في خطاهم بقية نقابات العاملين، حتى شمل الإضراب في أعلى مراحله محرري الصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكي - الحزب الحاكم. وتوقفت إذاعة أمدرمان عن البث. بينما اندلعت المظاهرات الشعبية الغاضبة لإزالة حكم الريس جعفر نميري. وفي صباح ٥ أبريل استولى قادة أفرع القوات المسلحة على السلطة، وأسدل الستار على فترة حكم الرئيس نميري. وبذلك انفتح الباب على مصراعيه لتغيرات سياسية ودستورية عميقة.

العلاقة بين الحركة الشعبية و التجمع النقابي والحزبي:

بعد انهيار حكم الرئيس نميري تطلع الكثيرون إلى عودة العقيد جون قرنق قائد الجيش الشعبي ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى المشاركة المباشرة في مؤسسات الحكم والحياة السياسية المدنية التي تهيأت منذ الانتفاضة الشعبية في مارس/أبريل 1985، ولم يتوقع الكثيرون أن يكون للحركة والجيش الشعبي حساباتهما ورؤاهما الخاصة وإستراتيجيتهما للتغيير السياسي الشامل. فقد أعلنت الحركة بأن التغيير الذي تم بزوال حكم نميري لم يؤد إلى اقتلاع جذور الحكم البائد، بل إن قوى الانتفاضة قد اكتفت بقطع رأس (التنين) غير مدركة لقدرته على البقاء حياً. فكلما جري اجتثاث أحد رؤوسه أنبت رأساً آخر في محله . وأطلق العقيد جون قرنق على المجلس العسكري الانتقالي الذي أمسك بمقاليد الحكم بعد انهيار حكم نميري بأنه (مايو الثانية). وبأن أعضاء المجلس العسكري هم (جنرالات نميري) الذين وضعوا الخطة الأمنية لقمع المظاهرات الشعبية، ولم ينحازوا إلى قوى الانتفاضة إلا بعد أن بدا زوال حكم نميري حتماً أمراً مقضياً.

وفي خطابه، الذي تلهف المواطنون لسماعه بعد بضعة أيام من نهاية حكم نميري، أعلن العقيد جون قرنق بأن الانتصار على نميري قد تحقق بتضافر جهود عديدة في الشمال والجنوب و خلال سنوات طويلة سبقت قيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير

السودان. وأعلن بأن الحركة تعتبر شهداء الانتفاضة الشعبية في مرتبة شهدائها من أجل بناء "السودان الجديد". وبأنها اعتبرت نفسها منذ انطلاقها بمثابة الذراع السياسي والعسكري لدعم القوى المعارضة لنميري. وبأن الحرب التي خاضتها لم تكن هدفاً بحد ذاته ،بل وسيلة لبلوغ الأهداف التي سعت الحركة لتحقيقها. وبهذا المعنى أعلن العقيد جون قرنق وقوفهم خلف أهداف الانتفاضة الشعبية. وكما يتوقع المرء في ذلك المنعطف، طرح العقيد قرنق تساؤلات عن إقدام "جنرالات نميري" على استلام السلطة بعد أن لاحت بوادر انتصار قوى الانتفاضة. ولماذا لم يتم نقل السلطة مباشرة إلى أيدي هذه القوى، كما كان عليه الحال في مجرى ثورة أكتوبر 1964؟ فماذا كان بأمكان المجلس العسكري أن يحققه، في الوقت الذي تعجز فيه قوى الانتفاضة عن بلوغه؟ ولماذا وقف هؤلاء الجنرالات خلف نميري وأبقوه في السلطة لمدة 16 عاماً، وهم الذين أداروا حربه المدمرة ضد جنوب السودان؟ ولماذا قرر المجلس العسكري في بداية الأمر الاستحواذ على السلطات التشريعية والتنفيذية وعزل قوى الانتفاضة؟(3)

واتهم العقيد قرنق المجلس العسكري بسرقة انتصار قوى الانتفاضة، ومن بينها الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وأمهل المجلس العسكري لمدة سبعة أيام من تاريخ 9 أبريل 1985 لنقل السلطة كاملة وبدون قيد أو شرط إلى قوى الانتفاضة الشعبية. وحث الجماهير على مواصلة كافة أشكال المقاومة لحمل المجلس العسكري على التنحي.

وقد أثار موقف الحركة الشعبية من قيام المجلس العسكري ووصفه له بأنه "مايو الثانية" ردود فعل اتسمت بخيبة الأمل لدى أقسام واسعة من المواطنين والأحزاب والمنظمات النقابية في الشمال. ويعزي ذلك إلى رغبة البعض في أن تعلن الحركة وقف العمليات الحربية وانتقال رئيسها، العقيد جون قرنق على جناح السرعة للمشاركة في السلطة الجديدة. وفيما بعد تحولت خيبة الأمل إلى تساؤل عن مصداقية الحركة فيما أعلنت من أهداف. وعاد السؤال مجدداً: ماذا يريد الجنوبيون ؟ماذا يريد جون قرنق ، هل يريد أن يحكم السودان؟ وقد عكست هذه التساؤلات بأن أقساماً واسعة من المعارضة لم تأخذ ما أعلنته الحركة مراراً وتكراراً مأخذ الجد، إلا فيما يتعلق بمقاومة حكم الرئيس نميري. أما مشروعها لبناء السودان الجديد وإحداث تغيير جذري يهز أوصال السودان القديم فلم يجد الانتباه الذي توقعه قادة الحركة. وقد كتب منصور خالد بأن أقساماً من قوى الانتفاضة عجزت عن إدراك حقيقة أن إزالة حكم جعفر نميري لم يكن إلا هدفاً وحيداً من بين أهداف

أبعد مدى تؤدي لبناء "السودان الجديد".(4) ولم تكن على استعداد إلا لسماع استجابة فورية من الحركة والعقيد جون قرنق بإلقاء السلاح والانتقال من العمل العسكري إلى الممارسة السياسية في مركز الحكم. ويضيف منصور خالد: "لم تختلف في شيء مناشدة جون قرنق للانتقال إلى الخرطوم، لمباركة ما تقرر بشأنه، وأخذ الموقع الذي تحدد له سلفاً، عما سعى إليه نميري عندما عرض على العقيد جون قرنق تولي منصب نائب رئيس الجمهورية ومنحه حق اختيار ستة من أبناء الجنوب في مجلس الوزراء. وكان مصير تلك "الرشوة السياسية " الرفض القاطع ... ففي هذا الصدد ذكر جون قرنق في افتتاح مؤتمر كوكادام بأنه ليس -كاهناً- يتولى مباركة ما اتفق عليه في الخرطوم. ولكنه وحركته سياسيون يريدون المشاركة في صنع تلك القرارات."(5)

وفي مسعى لتليين موقف الحركة الشعبية وكسب ثقة المواطنين في جنوب السودان أصدر المجلس العسكري في 10 أبريل 1985 قراراً يقضي بأعادة العمل باتفاقية أديس أبابا (1972). وهذه الخطوة كانت بمثابة رد فعل للرفض الذي أعلنته الحركة للمجلس العسكري الانتقالي. إلا أنها أبانت بأن المجلس العسكري لم يقدر حجم التغيرات التي طرأت على الواقع السياسي منذ قيام الحركة الشعبية. وقد ذكر قادتها في مناسبات عديدة أن اتفاقية أديس أبابا لم تستجب لمطالب المواطنين في جنوب السودان. وبأنها كانت صفقة خاسرة بين البرجوازية البيروقراطية في شمال السودان وحلفائها من السياسيين الجنوبيين التقليديين.

رفض الحركة الشعبية لنداءآت المجلس العسكري خطوة متعمدة للتأكيد على حقيقة أنها لا تحارب من أجل إعادة اتفاقية أديس أبابا، أو لتحقيق أهداف تقتصر على جنوب السودان . وبذلك تأكد تباين الرؤى بين المجلس العسكري من جهة والحركة الشعبية من جهة أخرى. وتأكد لعامة المواطنين بأن هنالك ضرورة لملء الفراغ السياسي والدستوري و التقاط المبادرة لمخاطبة الحركة الشعبية بواسطة تحالف المنظمات النقابية والأحزاب السياسية ومجلس الوزراء لملء ما أسمته الحركة فراغاً سياسياً نسبة لغياب السلطة الشرعية بعد سقوط نميري. وأيد العقيد جون قرنق في خطابه بتاريخ 26 و 27 مايو 1985 مطالبة المنظمات النقابية بالعودة للعمل بموجب دستور السودان لعام 1956 المعدل في 1964 ، ورأى في ذلك خطوة حاسمة لقطع الطريق على المجلس العسكري الذي أوقف العمل ببعض مواد قوانين سبتمبر 1983 بينما أبقى على مواد أساسية أخرى سارية المفعول . وناشد العقيد قرنق الجنود والضباط المؤيدين لأهداف الحركة الشعبية لمد جسور الصلة مع قادة وحدات الجيش الشعبي في المناطق المحيطة بهم بهدف حتى يتسنى توحيد الجهود لبناء "السودان الجديد".

المجلس العسكري سعى من جانبه إلى احتواء الحركة الشعبية في مجرى التحولات السياسية والعسكرية التي تهيأت بعد انتفاضة مارس/أبريل 1985 ، فقد كتب العميد عثمان عبدالله رسالة في مايو 1985 إلى العقيد جون قرنق أورد فيها بأن الحركة الشعبية قد نشأت بمقتضيات الضرورة الموضوعية و لا جدال في أنها أسهمت في تحقيق التحول الديمقراطي ووضع الأسس العادلة لضمان وحدة السودان. و دعا ممثليها إلى لقاء في أي مكان يتفق عليه لبحث أنجع الوسائل لتحقيق الأمن والاستقرار، السعي إلى تغليب عناصر الوفاق على نقاط الاختلاف .(6)

ومن طرف ثان تواصل الجهد في مذكرة بعث بها رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الجزولي دفع الله إلى العقيد جون قرنق في يوليو 1985 أكد فيها بأن الحكومة تضع مشكلة الحرب الأهلية في مقدمة همومها. وتسعى لإشراك أوسع القوى الوطنية للإدلاء بآرائها حول أسلم الطرق لإنهائها. وذكر للعقيد جون قرنق بأن موقعه في السلطة الجديدة سيظل شاغراً وأن السودانيين يتطلعون للاحتفاء بقدومه للخرطوم وإضافة جهده إلى بقية القوى الوطنية المؤيدة لمنهج التسوية السلمية للحرب الأهلية. كذلك كتب رئيس الوزراء إلى العقيد قرنق "لقد أديت دورك لتمهيد الطريق للثورة بالوسائل المتاحة لك. والأمة تقدر لك ذلك. والسودانيون يتطلعون برغبة حقيقية لحل المشكلات المعقدة بطريقة سلمية ومتحضرة."(7)

تضمنت رسالة الجزولي دفع الله بعض النقاط التي قصد منها تحفيز العقيد قرنق على المشاركة في السلطة، إلا أنه بعكس ما قصد إليه أثار نقاطاً وسعت من شقة الاختلاف وعززت الشكوك القائمة أصلاً. فقد توقفت مقترحاته عند إعادة العمل باتفاقية أديس أبابا وإقامة شكل من أشكال الحكم الفيدرالي، والاعتراف بالإهمال الذي عانى منه جنوب السودان في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأغفل رئيس الوزراء في رسالته تحديد موقف حكومته من قوانين الشريعة الإسلامية التي وضعها الرئيس السابق جعفر نميري

واكتفت بترديد شعارات عامة حول وضع الأديان، وخاصة الديانة الإسلامية، في الترتيبات الدستورية المقبلة. وهكذا فإن رسالة الجزولي دفع الله حملت في جوفها عوامل إفشالها. وكما هو متوقع رفضتها الحركة الشعبية من الألف إلى الياء.

كذلك رد العقيد جون قرنق بأن حركته قد بادرت في مناسبات عديدة قبل وبعد سقوط نميري بالدعوة للحوار. وأرفق مع رده ثلاث وثائق أصدرتها الحركة بهذا الصدد.

وأنحى بالمسئولية على المجلس العسكري في عدم تحقيق الرغبة في الحوار . وأن أعضاء ذلك المجلس هم الذين حموا نظام نميري طوال السنوات الأخيرة. ولم ينحازوا إلى جانب الشعب إلا بعد أن أفلتت الأمور من بين أياديهم ولم يعد بإمكانهم حماية سفينة نميري من الغرق ونوه العقيد قرنق إلى أن وزير الدفاع عثمان عبدالله وقادة القوات المسلحة يعدون العدة لتوجيه ضربة عسكرية لمواقع الجيش الشعبي. ودعا العقيد قرنق لرئيس الوزراء للالتقاء دون شروط مسبقة مع ممثلي المنظمات النقابية والأحزاب التي شاركت في الانتفاضة والعناصر الوطنية في القوات المسلحة واقترح عقد مؤتمر قومي دستوري بهدف إحداث تحولات سياسية واقتصادية وثقافية. كما إن السودان لا يقتصر على الشمال والجنوب. وهنالك أقاليم أخرى تتطلع لطرح قضاياها ومطالبها على طاولة المفاوضات في إطار المؤتمر القومي الدستوري.

وفي مجرى تبادل الرسائل بين ممثل المجلس العسكري والعقيد قرنق كادت أن تحدث مواجهة عسكرية بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجيش السوداني في حامية الناصر. إلا أن هذا الوضع أمكن تهدئته وتبديد خطر الانزلاق إلى بؤرة العنف. بالرغم من ذلك فقد أقدم اللواء عثمان عبدالله خلال زيارة قام بها إلى الجماهيرية الليبية على توقيع معاهدة عسكرية بدون تفويض من المجلس العسكري. فكانت تلك الخطوة بمثابة قاصمة الظهر لمساعي الحوار المترنح أصلاً. ولم يكن مصير الجهود التي بذلها مجلس الوزراء لفتح قنوات للحوار والتفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان أحسن حالاً.

إعلان كوكا دام:

كذلك بادر التجمع الوطني لإنقاذ الوطن بتبادل الرسائل مع قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد تم تكليف الدكتور فاروق محمد إبراهيم عضو لجنة التجمع النقابي والحزبي المختصة بمشكلة الجنوب بتسليم أول رسالة إلى قيادة الحركة والجيش الشعبي في أديس أبابا، تشرح من منظور التجمع النقابي والحزبي طبيعة وتقييم التغيرات التي حدثت بعد انتصار انتفاضة أبريل 1985 ، وتطلع السواد الأعظم من المواطنين إلى انضمام الحركة الشعبية إلى العملية السياسية السلمية في الخرطوم. وقد عاد الدكتور فاروق برسالة حملت وجهة نظر الحركة الشعبية حول طبيعة التغيرات التي تمت في قمة السلطة، ومن أن الانتفاضة قد أجهضت بواسطة جنرالات نميري واختطفوا انتصارها المحتم. كما نقل مبعوث التجمع النقابي والوطني رداً إيجابياً بشأن موقف الحركة والجيش الشعبي من مد جسور التعاون فوراً بينها وبين التجمع النقابي والحزبي. ولقيت هذه الجهود قبولاً فورياً. وتهيأت

الأجواء لعقد لقاء مباشر بين الجانبين في مؤتمر كوكادام في إثيوبيا. شارك فيه ممثلو المنظمات النقابية وحزب الأمة والحزب الشيوعي. ولم يتخلف من بين الأحزاب الموقعة على ميثاق الأحزاب والنقابات المهنية عشية الانتفاضة إلا الحزب الاتحادي الديمقراطي. وترأس وفد التجمع النقابي والحزبي المهندس عوض الكريم محمد أحمد، بينما قاد وفد الحركة والجيش الشعبي نائب القائد العام كاربينو كوانين بول. وفي بداية الجلسات تحدث العقيد جون قرنق مؤكداً على الآتي:

1- الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان تؤكد التزامها بوحدة السودان ووحدة شعبه وسيادة أراضيه.

2- الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان ملتزمة بأقامة سودان ديمقراطي، وأن الحركة لا تسعى لإقامة نظام (الحزب الواحد) في السودان. والديمقراطية التي نسعى لتحقيقها تتضمن الحرية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية وصيانة حقوق الإنسان، وحل المشكلة القومية والدينية على النحو الذي يرضي الشعب السوداني في إطار نظام ديمقراطي وعلماني يتناسب وواقع السودان (يعني مشكلة بتاع القوميات). نحن بلد عربي وبلد إفريقي في آن واحد. ونريد إقامة نظام حكم فيدرالي في كل أقاليم السنودان. يقولون مشكلة جنوب ولكن حقيقة المشكلة في الخرطوم التي تهيمن على كل السلطة. ولكن بالإمكان تغيير ذلك الواقع. وبهذا المعنى فأن مسألة التحرر التي تتحدث عنها الحركة ذات مضمون عميق وشامل.

3- هنالك قضية الدين، والحركة تعتقد بأنه إذا أحسن فهم دور الدين فهماً صحيحاً فأنه لن يكون مدخلاً للاختلاف. وهنالك مسلمون ومسيحيون في الشمال والجنوب. والحركة أكدت مراراً بأن (مشكلة الجنوب) لم تتفجر بسبب ما سمي بالقوانين الإسلامية، بالرغم من أن تطبيق تلك القوانين أضاف إلى تعقيدات تلك المشكلة. وإذا أفلحت الجهود في التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسة الأخرى، فأن قضية الدين لن تكون عقبة في طريق الحل السلمي الشامل.

وقد أصدر الطرفان حزمة من القرارات نصت على توحيد الجهود لعقد (مؤتمر دستوري قومي) بمشاركة كل الأحزاب السياسية والحكومة القائمة. والمطالبة برفع حالة الطوارىء، وإلغاء قوانين سبتمبر1983 وكل القوانين المقيدة للحريات، والعودة للعمل بدستور سنة 1956 المعدل في سنة 1965، بأضافة قوانين الحكم الإقليمي. كذلك تضمن إعلان كوكادام مطالبة بألغاء الأحلاف العسكرية التي أقيمت بين السودان وكل من مصر

والجماهيرية الليبية. وأرجئت إلى وقت لاحق مسألة المطالبة بحل الحكومة القائمة واستبدالها بحكومة وحدة وطنية (مؤقتة) تضم كل القوى السياسية إلى جانب ممثلين للجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. كما شمل الإعلان الأجندة المقترحة للمؤتمر الدستوري القومي.(8)

وقد شارك في مؤتمر كوكادام ممثلو 29 من الهيئات النقابية والأحزاب من الشمال والجنوب. لم يشارك من بين الأحزاب السياسية الرئيسة ممثلو الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية. أما وفد التجمع النقابي والحزبي إلى كوكادام فقد استبعد عن قصد ممثلي المجلس العسكري للإنقاذ ومجلس الوزراء من الانضمام إليه مخافة أن يؤدى إشراكهم إلى تعويق مساعي التقارب الناشئة مع الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وبقدر ما ساعدت هذه الخطوة في بناء جسور الثقة شيئاً فشيئاً، وفي تثبيت مبدأ الحوار كأساس للحل، وعلى تنقية أجواء المفاوضات وسهولة التفاهم حول المشكلات السياسية والدستورية الشائكة، إلا أنه أفقد المبادرة دعم السلطة السياسية والدستورية القادرة على وضع توصياتها موضع التنفيذ.

علاقة الحركة الشعبية وحزب الأمة القومي:

قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به قرارات كوكادام، أبدى الصادق المهدي تحفظاً على عدد من النقاط التي وقع عليها ممثلوه في ذلك اللقاء. فمن بين القرارات التي توقف عندها ذلك لتعديلها الجزء الخاص بإلغاء قوانين سبتمبر 1983 . وسعى خلال اللقاء الذى جمعه للمرة الأولى مع العقيد جون قرنق بتاريخ 30 يونيو 1988 ولعله بذلك لم يقدر تماماً عمق مشاعر الريبة المتأصلة لدى قادة الحركة والجيش الشعبى تجاه حزب الأمة ورئيسه، الصادق المهدى على وجه التحديد. كما أن مواطنو جنوب السودان بوجه عام تنتابهم حالة من التوجس والذكريات المريرة كلما أثيرت قضية (الشريعة الإسلامية). وبالرغم من إستحالة الوصول إلى قواعد مشتركة بين رؤساء حزب الأمة والحركة الشعبية إلا أنهما اتفقا على ما يمثل الحد الأدنى. بسبب حرص الطرفين على تفادي إرسال إشارات سالبة للمواطنين في الشمال والجنوب. ولم تكن الحركة الشعبية أقل حرصاً على كسب مواقع تستند عليها في سعيها لاقتحام مضمار العمل السياسى بكل ثقلها. وتمخض اللقاء بين الصادق المهدي والعقيد جون قرنق عن اتفاق على ضرورة توحد جهود الأحزاب والنقابات والحكومة للتوصل مع الحركة إلى تسوية شاملة وسلمية لمشكلات السودان. والتزم رئيس حزب الأمة بإلغاء قوانين سبتمبر 1983 والقوانين المقيدة للحريات، دون الالتزام بجدول

زمني معلوم ، شريطة أن تضاف العبارة التالية بشأن القوانين الإسلامية "أن تحل محلها قوانين تراعي حقوق جميع المواطنين المدنية والإنسانية والدينية، واستثناء المناطق التي تسكنها أقليات غير مسلمة من القوانين ذات المحتوى الديني الإسلامي."(9) و اقترح الصادق المهدي تعديل دستور 1964 ليتضمن منح الأقاليم الجنوبية حكماً ذاتياً.

كذلك اتفق الطرفان على أن يقوم رئيس حزب الأمة بصفته رئيس الوزراء بإلغاء حالة الطوارىء في أقاليم جنوب السودان الثلاثة، حالما يتم تطبيق وقف إطلاق النار. وفي المقابل الصدد تعهد العقيد قرنق بإعلان وقف إطلاق النار من جانب الجيش الشعبي حالما يعلن الصادق المهدي بوصفه رئيس الوزراء التزامه بتنفيذ قرارات مؤتمر كوكادام. وفي نهاية المطاف لم يف رئيس الوزراء بتعطيل قوانين سبتمبر 1983 وبطبيعة الحال أصبح قائد الجيش الشعبي في حل من تعهده بوقف إطلاق النار.

ومن هنا تضاءلت الثقة شيئاً فشيئاً حتى تردت إلى مرحلة العداء الصريح. وفي الحوار بين المؤلف والعقيد جون قرنق ضمن الوثائق المرفقة في ذيل هذا الكتاب (الملحق رقم 29) تحدث العقيد جون قرنق عن خيبة أمله في حصيلة لقائه مع رئيس حزب الأمة في يوليو 1986 ، والذي امتد لنحو تسع ساعات. وذكر بأنه استمع باهتمام لكل ماقاله الصادق المهدي الذي تحدث جل الوقت، وعندما جاء دوره لشرح موقف الحركة الشعبية من القضايا المطروحة على بساط البحث بدا له أن رئيس الوزراء لم يصغ لحديثه بنفس القدر من الاهتمام، وكأنه لم يأخذ موقف الحركة الشعبية على محمل الجد. وأياً كان مقدار الموضوعية فيما قاله العقيد جون قرنق إلا أنه بحسبانه الطرف المفاوض للصادق المهدي خرج من ذلك اللقاء بهذا الانطباع المخيب للآمال المعقودة على ذلك اللقاء.(10)

ولأمر ما لم ينجح العقيد قرنق والصادق المهدي في إقامة علاقات عمل بدت ضرورية عنها تنبني فوق قاعدة من الثقة المتبادلة. وماعبر عنه العقيد جون قرنق بشأن الصادق المهدى جرى التعبير عنه كذلك بواسطة كبار أعوانه وفي أكثر من مناسبة . ويردد بعض قيادي الحركة الشعبية أنهم لا يعلقون أهمية كبيرة على موقف (المواطن العادى) مما تدعو له الحركة الشعبية بشأن الديانة الإسلامية والثقافة العربية. ويرون بأن الزمن وحده كفيل باظهار حقيقة موقفهم. ولكن يسوؤهم ذلك التغاضي المتعمد من جانب القادة السياسيين وأقسام من مثقفي الشمال ممن يقدحون في مصداقية مواقف الحركة الشعبية بسبب الأحكام المسبقة. فالحركة الشعبية ترى بأن الثقافة السودانية تحمل في جوفها خصائص ومكونات عديدة. وترى بأن العروبة والإسلام من بين أهم روافد الشخصية

السودانية. ولكن هنالك ثقافات وتقاليد ومعتقدات لابد من أخذها بعين الاعتبار. فالهوية السودانية تحمل في باطنها مكونات أشبه بما حدث في الولايات المتحدة. فهنالك مجموعات هاجرت من بريطانيا وإيطاليا وأيرلندا وألمانيا انصهرت جميعها في بوتقة واحدة لتكون الهوية الأمريكية التي تحمل خصائص إنجليزية ولكنها ليست إنجليزية وتحمل خصائص إيطالية ولكنها ليست إيطالية. ولا زالت عملية الانصهار هذه تتواصل.

والصادق المهدي، حسبما ترى الحركة الشعبية، أعلن في منتصف الستينات عندما احتدم النقاش حول مصادر الدستور وقضية الهوية السودانية بأن هوية السودان عربية باعتبار العربية لسانه بينما تمثل الإفريقية انتماءً جغرافياً وتاريخياً. "وكل محاولة لجعلها انتماء عنصرياً أو رابطة كونية محاولة مجافية للحقيقة."(11) ويذهب الصادق المهدي إلى التنبيه بأن "الغزو الثقافي الإفريقي يعد مهدداً للأمن القومي السوداني من زاوية تهديده للثقافة العربية."(12)

ويعزي الصادق المهدي ذلك إلى التغلغل الكنسي والثقافي الأجنبي. بينما الرأي السائد وسط المثقفين الجنوبيين أن شمال السودان في تاريخه الحديث تعرض لتأثير الثقافة الغربية والمسيحية أكثر من جنوب السودان. ولكن الصادق المهدي في أعقاب انقلاب الجبهة الإسلامية القومية في يونيو 1989 عدل عن ذلك الموقف قائلاً بجرأة "إن وصف الانتماء السوداني بعبارة عربي إفريقي ، واعتماد اللغة العربية لغة البلاد الوطنية وإتاحة الفرص للثقافات الجهوية الأخرى للتعبير عن نفسها إجراءات كفيلة بأزالة الغبن"(13)

وحدث التحول الأكبر في موقف الصادق المهدي وحزبه بعد تكوين التجمع الوطني الديمقراطي بالخارج. وكان لممثليه خاصة مبارك الفاضل المهدي دوراً مميزاً في جذب الحركة الشعبية إلى حظيرة التجمع، مما أضفى عليه طابعاً وطنياً شاملاً. وقام ممثلو حزب الأمة بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الحركة مهدت، بالمشاركة مع جهود بقية القوى السياسية، إلى التوصل إلى إصدار إعلان (مؤتمر القضايا المصيرية) الذي انعقد في مدينة أسمرا سنة 1995.

ومما يبعث على العجب أن حزب الأمة بمبادرة ممثليه في التجمع قدم إسهاماً مقدراً خاصة في الموقف من الحركة الشعبية و المسألة الوطنية عموماً، إلا أن ذلك لم ينعكس أيجاباً على علاقة الصادق المهدي بالعقيد جون قرنق. على العكس من ذلك فأن تلك الإنجازات التي أسهم فيها ممثلو الطرفين في قيادة التجمع الوطني الديمقراطي لم تَحُلْ دون نكأ الجروح القديمة في علاقة حزب الأمة من بعض القضايا الدستورية المتعلقة بمشكلة جنوب السودان. وقد بلغ الجفاء أعلى مراحله في عام 1990 حيث تبادل الصادق والعقيد جون قرنق رسائل لم تتسم بالموضوعية وتغليب القواسم المشتركة المتاحة.

ففي 31 ديسمبر 1999 كتب العقيد جون قرنق رداً على رسالة الصادق المهدي الموجهة إليه بتاريخ 22 ديسمبر 1999 وصف في طياته رسالة الصادق المهدي إليه بكلمات قاسية ومباشرة وأخذ عليه تغاضيه عن أصول المخاطبة المتعارفة ،إذ أن الرسالة جرى توزيعها للرأي العام قبل إرسالها إلى العقيد جون قرنق. والأجزاء التالية تعكس المدى المتدني الذي آلت إليه العلاقة بين رئيس الوزراء من جهة ورئيس الحركة الشعبية وقائد الجيش الشعبي من جهة أخرى. فقد كتب العقيد قرنق: "لقد جاء خطابك متناقضاً ومرتبكاً ومجافياً للحقائق، وحمل قدراً كبيراً من الادعاءات والمزاعم الكاذبة. واعتقد بأنك كنت تعرف أنني لا يمكن أن أترك مثل هذه الرسالة تمر دون رد. لقد سعيت إذن وعملت من أجل هذا الرد المستحق."(14)

ونسب جون قرنق للصادق المهدي المسئولية في فشل وعدم تطبيق قرارات مؤتمر المائدة المستديرة. وأنحى باللوم على حزب الأمة. إلا أن حقائق الوضع في صفوف حزب الأمة في عام 1964 والسنوات التالية تؤكد بأن حزب الأمة عانى من الانقسام المريع. وما من شك في أن أحزاب الاتحادي الديمقراطي والأمة بشقيه وجبهة الميثاق الإسلامي يتحملون مسئولية جماعية حالت دون وضع قرارات مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الإثني عشر موضع التنفيذ. ولكن المسئولية الأكبر في ذلك الفشل تقع على عاتق الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة (جناح الإمام الهادى المهدي) وحزب الجبهة القومية الإسلامية. وكان رئيس الوزراء آنذاك محمد أحمد محجوب هو الأعلى صوتاً في صعيد أوار الحرب الأهلية. ومضت رسالة العقيد جون قرنق في إلقاء اللوم على الصادق المهدي باعتبار أنه تحالف مع جبهة الميثاق (الجبهة الإسلامية القومية منذ عام 1985) بهدف تطبيق دستور إسلامي في بلد متعدد الأديان والثقافات مثل السودان. وذلك التحالف استندت عليه الجبهة الإسلامية القومية من الناحية السياسية ، وهيأ لها المناخ لتطبيق برنامجها القائم على أساس الشريعة الإسلامية في يونيو 1989 "أما ادعاؤكم بأن حزب الأمة - تحت قيادتكم - ظل يقوم بمهمة صعبة في ريادة الأفكار الجديدة عن التنوع. ألخ، فهي ادعاءات زائفة، بقدر ما هي مغيظة. ومن حقنا أن نتساءل ونتعجب: من إذن المسئول عن الأفكار القديمة."(15) واتهم جون قرنق الصادق المهدي بأنه يدعي بدون وجه حق أبوة مشروع السودان الجديد. علماً بأنه في أثناء توليه رئاسة الوزراء وقف ضد أنصار هذا المشروع وقدمهم للمحاكمة باعتبارهم طابوراً خامساً.

أما رد الصادق المهدي على رسالة جون قرنق فقد كان أقل حدة ومباشرة في كيل الاتهامات إلا أن رسالته لم تتحر الدقة في بعض ما ورد فيها. ففي حقيقة الأمر لم يكن

الصادق المهدي أول من دعا إلى عقد مؤتمر المائدة المستديرة. وقد كان وليم دينج، المنشق عن حزب سانو أول المبادرين بالدعوة إلى عقد مؤتمر جامع لكل القوى السياسية والمهنية التي اشتركت في إسقاط حكم الفريق إبراهيم عبود. ونقل وليم دينج هذا الاقتراح في رده على رسالة جاءته من رئيس الوزراء، سرالختم خليفة في نهاية ديسمبر 1964 ويظهر الملحق المرفق مراحل تبلور هذا الاقتراح. وفي موضع آخر تضمنت رسالة الصادق المهدي للعقيد جون قرنق إشارة غير دقيقة أو قل مثيرة للجدل نسب فيها إلى ممثلي حزبه في الخارج المبادرة التي أدت إلى تكوين التجمع الوطني الديمقراطي خارج الوطن. ويذهب بعض المعاصرين لأحداث تلك الفترة للتأكيد على أن التفكير في إقامة تنظيم يوحد أحزاب المعارضة بهدف إسقاط حكم الجبهة الإسلامية القومية وحلفائها العسكريين قد تمخضت عن مشاورات زعماء أحزاب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي وممثلين للتنظيمات النقابية. وبهذا المعنى، لا فضل لتنظيم على آخر في نشوء التجمع الوطني الديمقراطي. وفي نهاية الأمر ماذا تعني مثل هذه الجزئيات بالنسبة لحزب أضطلع بنشاط مقدر في المعارضة وفي سدة الحكم منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أصبحت مثل هذه الحقائق الفرعية، الضئيلة الأهمية، مادة إضافية في تأجيج الجدل بين الصادق المهدي من جهة والعقيد جون قرنق من جهة أخرى.

انتقد الصادق المهدي في رسالته للعقيد جون قرنق بتاريخ 1 مارس مشروع قرنق حول الخيارات التي طرحتها الحركة الشعبية آنذاك حول التسوية السلمية للحرب الأهلية. "حديثك العلني في كمبالا في ديسمبر الماضي (1999) ورسالتك الأخيرة كشفت آراءك الحقيقية ومشاعرك لا نحو حزب الأمة فحسب ولكن أيضاً نحو البرنامج الوطني ومقاصد السلام، والديمقراطية، والوحدة الطوعية. المقاصد التي وثقناها في أديس أبابا، وفي نيروبي، وفي شقدوم، وفي أسمرا."(16)

واتهم الصادق المهدي العقيد قرنق بأنه لم يفصح أبداً عن حقيقة نواياه حول مستقبل وحدة السودان . وبأنه ترك الباب موارباً أمام أي خيار يعلن له في المستقبل. مستغلاً في ذلك حرص بقية أطراف التجمع الوطني الديمقراطي على تغليب هدف إسقاط حكم الجبهة الإسلامية القومية.

ويتأكد من حصيلة الرسائل المتبادلة بين الصادق المهدي وجون قرنق أن المهام المطروحة في تسعينات القرن الماضي لم تكن سبباً للخلاف. فالعلاقة بينهما شهدت تردياً بعد عملية تهتدون التي نفذها الصادق المهدي للإفلات من الحصار المضروب على تحركه.

ورغم مظاهر التهليل التي أبداها زعماء التجمع الوطني الديمقراطي في الخارج، ومن بينهم العقيد جون قرنق، سرعان ما برزت بوادر الخلاف بين زعماء المعارضة. وبدا جلياً أن رئيس حزب الأمة لم يقنع بالدور الذي أسند إليه (as a second fiddle) بينما تولى غريمه محمد عثمان الميرغني رئاسة التجمع الوطني الديمقراطي. وهذا ما حدا بحزب الأمة أنْ يسعى للعمل خارج مظلة تجمع المعارضة. وبالرغم من أن لوائح التجمع المتفق عليها بين أطرافه قد كفلت للجميع حق النشاط المُستَقِل. ومثل هذه المساحة للحركة لم يقصد منها إتاحة حرية الحركة للأطراف المنضوية في التجمع الوطني الديمقراطي، بالقدر الذي يخدم مصلحة التنظيم المعارض بأكمله. وقد أقدم الصادق المهدي على إجراء لقاءٍ مع الدكتور حسن الترابي، الذي تركزت بين أيديه السلطة الحقيقية في السودان. ولم يقدم رئيس حزب الأمة على طرح الأمر، على أهميته، بين يدي القيادة العليا للتجمع. وفي مناسبة أخرى أجرى الصادق المهدي على انفراد لقاءاً مع الرئيس عمر البشير في جيبوتي. وبالرغم من أن هذين اللقاءين لم يحققا النقاط التي اتفق عليها. إلا أنها في الجانب الآخر، باعدت الشقة بين حزب الأمة من جهة وبقية أطراف التجمع الوطني الديمقراطي. وهذا ما أسهب العقيد قرنق في تعديده ليدلل على خزيان الصادق المهدي لحلفائه في تجمع المعارضة. أما المؤيدين لموقف رئيس حزب الأمة فقد تمسكوا بحق حزب الأمة في إجراء اتصالات ثنائية منفردة مع ممثلي حكومة الإنقاذ، بنفس القدر الذي انتزع به العقيد جون قرنق موافقة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي للدخول على انفراد في مفاوضات ولقاءآت مباشرة مع ممثلي حكومة الإنقاذ.

وبعد لقاء مصوع بين الصادق المهدي وعمر البشير أصدر قادة التجمع الوطني الديمقراطي قراراً بتجريد حزب الأمة من عضويته. ولم يكن ممثلو الحركة الشعبية وحدهم الأعلى صوتاً في المطالبة بإبعاد حزب الأمة عن تجمع المعارضة. وإذا سلمنا جدلاً بجدوى ذلك القرار من الناحية النظرية إلا أنه في الواقع العملي ظل شاهداً على قصر النظر وانعدام الحنكة السياسية والقدر اللازم من البراغماتية لدى قادة التجمع الوطني الديمقراطي.

الحزب الشيوعي السوداني والحركة الشعبية: ثمة تحالف إستراتيجي؟

خاطب الحزب الشيوعي السوداني المجلس العسكري الانتقالي بعد استيلائه على السلطة في أبريل 1985 واقترح عليه "عدم الاكتفاء بالدعوة للحوار حول قضية الحرب الأهلية. وحثاه على الإسراع بإصدار بيان يوضح معالم سياسته نحو حل مشكلة الجنوب ويتخذ موقفاً من الأسباب التي قادت إلى إشعال فتيل الحرب الأهلية."(17)

تناولت المذكرة كذلك الأسباب المباشرة التي ترتبت على أخطاء نظام الرئيس نميري، ومن بينها قرار تقسيم الإقليم الجنوبي، ومحاولة تعديل حدود المديريات، والتجاهل المتعالي للتطلعات المشروعة لأبناء الجنوب، خاصة بعد اكتشاف البترول في منطقة بانتيو، وقرار تحويل المصفاة المقترحة من بانتيو إلى كوستي. وكانت أفدح الأخطاء التي أقدم عليها نميري هي إعلان تطبيق قوانين سبتمبر 1983، وتشويه مبدأ الحكم الذاتي الإقليمي وحصره في بناء هياكل إدارية محددة، وشراء التأييد السياسي الذي أبدته بعض القيادات السياسية والعسكرية والقبلية المؤثرة في الجنوب، بدلاً من تحويله إلى حل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي شامل. وبهذا المعنى خلصت مبادرة الحزب الشيوعي الأولى إلى أنه لا توجد مشكلة اسمها مشكلة الجنوب بمعزل عن مشكلة السودان كوطن ودولة.(18)

وللمرة الثانية أطلق الحزب الشيوعي السوداني في يونيو 1987 مبادرة موجهة للمنظمات النقابية والأحزاب السياسية بهدف إحلال السلام. وأهم عناصر تلك المبادرة أنها ثمنت الدور الذي لعبته الحركة والجيش الشعبي في زعزعة أركان نظام مايو والتعجيل بانهياره. وفي جانب آخر أخذت المبادرة على الحركة الشعبية إحجامها عن المشاركة في العملية السياسية إلى جانب بقية القوى السياسية السودانية، بالرغم من تهيؤ ظروف مواتية لذلك. وأن الحركة الشعبية قد أصبحت بفضل تلك التغييرات الهائلة التي طرأت على المناخ السياسي في وضع يمكنها من تحقيق الأهداف التي خاضت الحرب بسببها بوسائل سلمية. "وكان واجباً أن تشارك الحركة الشعبية لتحرير السودان وأن يتاح لها أن تشارك، كقوة سياسية أساسية في بناء الحياة الجديدة، ولكن عاقت ذلك تقديرات سلبية من جانب الحركة لما حققته الانتفاضة وتلك التدابير من جانب السلطة الانتقالية."(19)

وعبرت مبادرة الحزب الشيوعي عن عدم جدوى استمرار حالة الحرب لأنها لا تؤدي في نهاية المطاف إلى انتصار القوات المسلحة على الحركة الشعبية أو العكس. لذلك لم يعد ثمة مخرج سوى التوافق على حل سلمي " يحمي المصالح المشروعة لكل الأقاليم والتكوينات القومية الأكثر تخلفاً وفقراً وفي هذا الإطار تحتل مشكلة الجنوب موقعاً محدداً بخصوصيتها القومية والاجتماعية والحضارية."(20)

ورأى الحزب الشيوعي بأن مشكلة الحرب الأهلية تتطلب حلاً قومياً في إطار المؤتمر الدستوري وبمشاركة كل الأحزاب السياسية، والتأكيد على ضرورة تهيئة المناخ لتلك الخطوة برفع حالة الطوارئ، وحل ونزع سلاح ما يسمى بالمنظمات الصديقة والمليشيات القبلية المدعومة من قبل الحكومة. والاتفاق على أن الجهة الوحيدة المخولة بحمل السلاح

واستخدامه هي القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى. كما إن السودان الموحد يحتاج إلى جيش وطني واحد ومتماسك ومتلاحم وقادر على حماية سيادة الوطن. وحذرت مذكرة الحزب الشيوعي للمجلس العسكري الانتقالي مما يحدثه استمرار الحرب الأهلية من إهدار بلا طائل منه للأرواح والموارد. كما إنها تؤدي إلى إضعاف النظام الديمقراطي وفتح الباب مشرعاً أمام الانقلابات العسكرية والتدخل الأجنبي.

وأكد الحزب الشيوعي على قرارات مؤتمر كوكادام وضرورتها لتهيئة الأجواء لقيام المؤتمر القومي الدستوري ، خاصة تلك الجوانب المتعلقة بالإجراءات السياسية المتفق عليها وفي مقدمتها إلغاء قوانين سبتمبر وإعادة العمل بالقوانين التي كانت سائدة قبلها ، أي العمل بدستور 1974 وإلغاء الاتفاقيات العسكرية مع مصر وليبيا ، والنأي عن اتخاذ أي قرارات تتعلق بالمسائل المقترحة ضمن جدول أعمال المؤتمر الدستوري.(21)

ومذكرة الحزب الشيوعي في مجملها تنسجم مع قرارات مؤتمر كوكادام وتضمنت مقترحات تنسجم مع ما تطالب به الحركة الشعبية وتحضها على قبولها. إلا أنها في نفس الوقت تضمنت إشارات تدل على تباين الرؤى بينهما ، فالحزب الشيوعي لم يشر فى مذكرته وبياناته إلى قبول فكرة السودان الجديد الذى يحرص قادة الحركة الشعبية على التبشير به وترويجه فى المحافل السودانية والعالمية. والحزب الشيوعي في وثائقه السياسية لم يحفل باستخدام مصطلح السودان الجديد الذي اختزلت فيه الحركة الشعبية بنجاح مطالب الأقاليم المهمشة المتطلعة إلى قسمة عادلة للثروة والسلطة، والتنمية المتوازنة وإنهاء الاستعلاء الديني والثقافي. بينما استعاض الحزب الشيوعي عن ذلك في أدبياته بمصطلح (الحياة الجديدة) وهو مصطلح فضفاض وغير متداول ضمن المصطلحات السياسية السائدة. ويلحظ المرء في هذا الصدد أن الحزب الشيوعي قد حرص على رسم الحدود الفاصلة فكرياً وسياسياً بينه والحركة الشعبية.

وبعد أن صار مطلب (السودان الجديد) أليفاً إلى أفئدة وأفواه أقسام كبيرة من السودانيين فما جدوى عزوف الحزب الشيوعي عن استخدام المصطلح الذي أسهموا بنضالهم في تمهيد الأرض لبزوغه. وإذا كان باستطاعة ورغبة القوى السياسية، ومن بينها الحزب الشيوعي تبني ما أسمته الحركة الشعبية مؤتمراً دستورياً قومياً فماذا يضيره من استخدام مصطلح (السودان الجديد) ، وإضفاء مضامين أكثر دقة وتعبيراً عليه.

أخذت مبادرة الحزب الشيوعي على الحركة الشعبية إحجامها عن المشاركة في العمل السياسي مع بقية القوى السياسية السودانية بعد انتفاضة أبريل 1985. والحركة

الشعبية من جانبها، رأت بأن وقف الحرب ومشاركتها في العمل السياسي رهين باستكمال شروط أساسية من بينها إلغاء قوانين سبتمبر 1983 وإبطال الاتفاقيات العسكرية مع ليبيا ومصر ورفع حالة الطوارىء. والحزب الشيوعي في مبادرته الثانية لا يتفق مع ذلك الموقف، ولكنه يرى أهمية اتخاذ تلك الإجراءات لتهيئة المناخ الملائم لعقد المؤتمر القومي الدستوري.

الحركة الشعبية ورغم التباين في المواقف الجزئية مع الحزب الشيوعي حرصت في كل الأوقات على مد جسور التعاون معه بتغليبها القواسم المشتركة بينهما. وفي الحوار الذي أجراه المؤلف مع العقيد جون قرنق ألمح العقيد إلى حالة العزوف من جانب الحزب الشيوعي عن إقامة صلات مباشرة مع الحركة الشعبية . وتطرق إلى تغاضي الحزب عن الرد على دعواتهم التي وجهوها إلى قيادة الحزب الشيوعي لضمان مشاركتهم في ندوة أمبو-إثيوبيا لتبادل الرؤى بين مثقفي الحركة الشعبية ومثقفي الأحزاب والهيئات التقدمية في السودان. وربما يعزى تجاهل الحزب الشيوعي لدعوة الحركة بسبب الدور البارز الذي لعبه في التحضير لتلك الندوة بعض المثقفين المنضوين تحت لواء اتحاد القوى التقدمية وجل أعضائه ممن انشقوا عن الحزب الشيوعي في عام 1970 .

كذلك في أعقاب احتلال الجيش الشعبي لمدينتي الكرمك وقيسان في جنوب إقليم النيل الأزرق تسابقت الأحزاب السياسية إلى فى شمال السودان، إلى الانخراط في حملة واسعة لاستعادة المدينتين اللتين جرى احتلالهما. وأطلقت بعض الأحزاب في شمال السودان على تلك الحملة (معركة الكرامة) التي ارتبطت في أذهان أقسام من السودانيين بالاحتلال الصهيوني لجزء من الأراضي الفلسطينية.

وكانت الجبهة الإسلامية القومية بطبيعة الحال الأعلى صوتاً في شحن المواطنين وتضليلهم تحت دعاوى مساندة القوات المسلحة وحماية العقيدة الإسلامية. وذهبت إلى مدى بعيد للضغط على الأحزاب التي فتحت قنوات الحوار مع الحركة الشعبية (حزب الأمة والحزب الشيوعي والمنظمات النقابية) لنفض أياديها عن أي تعاون معها. وأطلقت صحف الجبهة الإسلامية القومية مصطلح (الطابور الخامس) الذي دخل القاموس السياسي كرديف للخيانة على لسان ديكتّاتور إسبانيا فرانكو وكان المستهدف الأول هم أعضاء الحزب الشيوعي وأنصار الحركة الشعبية في شمال السودان.

ومامن شك في أن قيادة الحزب الشيوعي قد واجهت مأزقاً سياسياً، لم تكن الحركة الشعبية هي المسئولة عن كل تداعياته. وقد عبر بعض المنتسبين للحركة عن استيائهم من انخراط الحزب الشيوعي في حملة التبرعات حين ابتعث اثنين من قادته لتقديم إسهامهم

فيها حسبما نقلته الإذاعة والتلفزيون الرسمي. وذهب بعض هؤلاء لوصم الحزب الشيوعي بأنه مجرد حزب شمالي آخر. وبالنظر إلى جملة التعقيدات السياسية والأمنية التي واجهها الحزب الشيوعي، ومستقبل علاقته بالحركة الشعبية من جهة أخرى، ألم يكن من الأهون عليه أن ينأى عن المشاركة على ذلك النحو. وتساءل البعض عن ما يبدو من ازدواجية في المواقف التي أبداها الحزب الشيوعي. فعندما يحتل الجيش الشعبي المدن الجنوبية الواحدة تلو الأخرى لا يقدم أحد على ذمهم. أما عندما يخطو الجيش الشعبي لمد عملياته في أجزاء أخرى من أقاليم الشمال، فسرعان ما تتداعى كافة الأحزاب السياسية في شمال السودان، ومن بينها الحزب الشيوعي لتحرير المناطق المحتلة، وكأن حدود السودان لا تبدأ إلا من جنوب النيل الأزرق.

يرى الحزب الشيوعي أنه ظل معارضاً من حيث المبدأ استمرار الحرب بعد انتفاضة أبريل، وقيام حكومة ديمقراطية انتقالية، وتوافر أجواء مواتية للعمل السياسي لم يعد هنالك أي مسوغ لمواصلة الحرب بواسطة الجيش الشعبي. سألنا العقيد جون قرنق في مجرى الحوار المرفق ضمن ملاحق هذا الكتاب عن جدوى احتلالهم لمناطق تقع ضمن خارج نطاق الأقاليم الجنوبية. ومن أن الحركة الشعبية ربما قدمت ذريعة تشبثت بها الجبهة الإسلامية القومية لتأليب المواطنين ضد الحركة الشعبية وأصدقاءها في شمال السودان ، وكان رده بأن الحركة الشعبية رغم ظروف انطلاقها من جنوب السودان، إلا أنها حركة سودانية الأهداف تسعى لتحقيق إستراتيجيتها بالوسائل السياسية والعسكرية حسبما يقتضي الموقف. وهي لا تقر بالتقسيمات القائمة بين الشمال والجنوب وفي سعيها لبناء (السودان الجديد) سوف تستمر في توسيع عملياتها في أقاليم النيل الأزرق وجنوب كردفان وربما إلى مناطق أخرى مستقبلاً. وأردف قائلاً: قواتنا بقيادة القائد يوسف كوة مكي تحتل مناطق واسعة من جبال النوبة ولم نسمع تلك الاحتجاجات بسبب تلك الخطوة.(22) وموقف الحركة الشعبية تجاه الحزب الشيوعي والأحزاب التي التقت معها حول عديد من الأهداف اتسم بضبط النفس وتفادي الانزلاق في فخ الأفعال وردود الأفعال المضادة باعتبار أن اختلاف المواقف في مواضع بعينها لا يعني الاختلاف في كل المواقع .

وفي 13 يونيو1987 أي بعد مرور عامين على انهيار حكم الرئيس جعفر نميري، وعام على انتخاب جمعية تأسيسية وحكومة ديمقراطية أصدر الحزب الشيوعي مبادرة أخرى بمثابة دعوة لعقد المؤتمر القومي الدستوري. وتوجهت المبادرة لمخاطبة الأحزاب السياسية السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. وكرر الحزب الشيوعي موقفه السابق بأن "الظروف التي أدت إلى قيام الحركة الشعبية في ظل نظام مايو قد تغيرت،

وبأن أوضاعاً جديدة قد نشأت، وتهيأت للحركة الشعبية إمكانات لتحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها بوسائل الديمقراطية. وكان واجباً أن تشارك الحركة الشعبية لتحرير السودان، مع بقية القوى السياسية في إيجاد مخرج سلمي وديمقراطي لمشكلة الحرب الأهلية وكافة جوانب الأزمة السياسية السودانية، وأن تسهم في بناء الحياة الجديدة. ولكن حالت دون القيام بذلك الدور تلك التقديرات السلبية من جانب الحركة لما حققته الانتفاضة والتدابير التي اتخذتها السلطة الانتقالية.."(23)

وحذرت المبادرة من الأخطار المترتبة على استمرار الحرب بما في ذلك تهديد بقاء النظام الديمقراطي نفسه، وفتح الباب أمام التدخل الأجنبي. وأكد الحزب الشيوعي على أن مستقبل الحل السلمي وحماية السودان الموحد يتطلب وجود "جيش وطني واحد متماسك ومتلاحم وقادر على حماية حدود الوطن وسيادته، وأكد بأنه لا يمكن أن تقوم وحدة وطنية دون توفير أسباب الأمن والحماية. وأن أي إستراتيجية تهدف إلى تدمير الجيش الوطني مادياً ومعنوياً تمثل قصر نظر قد لا يغفره التاريخ، بجانب أن ذلك الموقف يتنافى مع الرؤية الوطنية. وفي نفس الوقت أكدت المبادرة على ضرورة تهيئة الأجواء لعقد المؤتمر الدستوري بإلغاء قوانين سبتمبر 1983 وفض الأحلاف العسكرية مع مصر وليبيا والبعد عن اتخاذ أي قرارات تتعلق بالقضايا التي تندرج في جدول أعمال المؤتمر الدستوري.

ومبادرة الحزب الشيوعي السوداني الأخيرة تمثل نقلة نوعية عما تضمنته المبادرة الأولى التي أصدرها بعد انتفاضة أبريل. وحملت في طياتها أهم ما اتفق عليه في مؤتمر كوكادام واتسم موقف الحزب الشيوعي بالموازنة الدقيقة لمواكبة الأحزاب السياسية الرئيسة في الشمال، وتوجيه رسالة إيجابية لأفراد القوات المسلحة. وهذا الموقف يأخذ في الاعتبار حالة الجذب التي تعرضت لها القوات المسلحة من جانب الجبهة الإسلامية القومية من جهة والقوى السياسية والنقابية من جهة أخرى. كما إن إشارة الحزب الشيوعي إلى سلبية وقصر نظر التقويم الذي تمسكت به الحركة الشعبية تجاه المجلس العسكري الانتقالي ونتائج انتفاضة أبريل كانت موجهة في المقام الأول للسواد الأعظم من المواطنين في شمال السودان، الذين تطلعوا إلى مشاركة الحركة الشعبية في العملية السياسية وتبني وسائل العمل الديمقراطي السلمي. وسعى الحزب الشيوعي لتصحيح الانطباع السائد والذي يهول من حجم التوافق بين إستراتيجية الحزب الشيوعي من ناحية والحركة الشعبية من ناحية أخرى. وكأنهما يتقاسمان الأدوار في الجنوب والشمال. وقد حرص الحزب الشيوعي من جانبه على المشاركة الجماعية من خلال التجمع النقابي والحزبي. ولم يبدُ حماساً لعقد تحالفات سياسية مباشرة مع الحركة الشعبية خارج نطاق الجهد الجماعي. وسعى لوضع

حسابات دقيقة لمنع انحياز أحزاب الأمة ثم الاتحادي الديمقراطي للتقارب مع الجبهة الإسلامية القومية. ولم تأت النتائج في حالات كثيرة حسبما خطط لها. فموقف الحزب الشيوعي الذي ترك مساحة متعمدة تباعد بينه والحركة الشعبية لم تمنع من التقاء الأحزاب الثلاثة عن إقامة حكومة ائتلافية، وقفت عائقاً في طريق عقد المؤتمر القومي الدستوري.

اتفاقية السلام بين الميرغني وقرنق:

بحلول عام 1988 لم تكن هنالك قوى سياسية تقف صراحة بمعزل عن التيار العام الذي يدعو للحل التفاوضي، خاصة والحركة الشعبية قد بددت المخاوف بعدم تبنيها لمطلب الانفصال، والتزامها باحترام الأصول الثقافية العربية والعقيدة الإسلامية بحسبانهما من المكونات الأساسية للهوية السودانية. هذه العوامل وجدت قبولاً متفاوتاً لدى الرأي العام في شمال السودان خاصة، بينما رفضتها وأدانتها الجبهة الإسلامية القومية وألبت المواطنين وأفراد القوات المسلحة لرفضها. وأفلحت الجبهة القومية الإسلامية في عزل الاتحادي الديمقراطي عن بقية القوى السياسية التي سارعت إلى فتح قنوات الحوار مع الحركة الشعبية.

فالحزب الاتحادي الديمقراطي لم يشارك في مؤتمر كوكادام، ولم يؤيد قراراته بسبب تباين المواقف في صفوفه وتفادت قيادته اتخاذ موقف بشأن مصير قوانين الشريعة الإسلامية، مخافة الابتزاز من جانب الجبهة الإسلامية. وسعى الحزب الاتحادي الديمقراطي إلى اتخاذ موقف وسط يتيح له الاستفادة من تباين الآراء بين المؤيدين والمعارضين لقرارات كوكادام. وتأكيد مكانته كحزب للوسط العريض الذي تعتمل في جوفه مختلف الآراء. وخلال توغل الجيش الشعبي في القردود والاستيلاء على حاميات القوات الحكومية في الكرمك وقيسان برز محمد عثمان الميرغني باعتباره مدافعاً عن ما أطلقت عليه وسائل إعلام الجبهة الإسلامية القومية مناطق محرمة على الجيش الشعبي. واضطلع الميرغني بدور رئيس في جلب المساعدات العسكرية من العراق، بهدف استمالة القوات المسلحة إلى جانبهم، وإظهار حدبهم على (تحرير) الحاميات العسكرية في جنوب النيل الأزرق. وكان ذلك الموقف بمثابة تأكيد لعزوف الحزب الاتحادي الديمقراطي عن مد جسور الصلة مع الحركة والجيش الشعبي.

ولكن في المقابل لم يكن بأمكانه إدارة ظهره لمساعي الوصول إلى تسوية سلمية لمشكلة الحرب الأهلية التي اكتسبت عمقاً واتساعاً. وقد أضفى عليها انحياز بعض قادة القوات المسلحة، ومن بينهم وزير الدفاع الفريق عبدالماجد حامد خليل، زخماً كبيراً وجذب

إليها أقساماً واسعة بين العسكريين والمدنيين التي قدحت في مصداقية الحركة الشعبية ورغبتها في تحقيق الأهداف التي أعلنتها. خاصة وقد أفاد عسكريون نافذون بأن الحرب بين القوات المسلحة من جهة والجيش الشعبي من جهة أخرى قد وصلت إلى طريق مسدود. وتبين جلياً بأنه ليس فى استطاعة أي من الطرفين تحقيق نصر حاسم على الخصم. ولم يعد ثمة خيار من ارتياد آفاق التسوية السلمية في إطار المؤتمر الدستوري القومي المقترح.

وبالنسبة لقادة الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد بدت لهم احتمالات العزلة السياسية أمراً محتوماً، حيث خطى حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية خطوات حثيثة لإقامة حكومة ائتلافية بينهما. وفي نفس الوقت ساد انطباع بأن الحكومة المصرية، بما لها من صلات تاريخية مع الاتحادي الديمقراطي، تتابع عن كثب مجريات السياسة السودانية. ولم تكن راضية عن حالة الجفاء التي اتسمت بها علاقته بالحركة الشعبية، ومستقبل التسوية السلمية التي تتابعها مصر بعين القلق الذي لا تغيب مراميه عن البال.

هذه الاعتبارات في مجملها حملت الاتحادي الديمقراطي على مراجعة موقفه تجاه الحركة الشعبية. فابتعث أمينه العام سيد أحمد الحسين لبناء جسور الصلة مع قادة الحركة. وبنفس القدر احتفت الحركة الشعبية بمبادرة الحزب الاتحادي الديمقراطي لخلق توازن مع معسكر الأمة – الجبهة الإسلامية القومية المناوىء. ومهد هذا اللقاء بدوره لاجتماع سريع بين محمد عثمان الميرغني والعقيد جون قرنق في أديس أبابا بتاريخ 16نوفمبر 1988 هذا اللقاء بالرغم من أنه لم يضف جديداً إلى المبادرات السابقة، إلا أنه اكتسب أهمية فاقت ماتوقعه قادة الاتحادي الديمقراطي. وكانت من أول ثماره أن التقط المبادرة السياسية، وحولها إلى أداة لاستنهاض التأييد الشعبي ووضع تحالف الأمة والجبهة الاسلامية القومية في موضع الدفاع. فاضطر قادتهم إلى البحث عن أبواب خلفية لإبطال مفعول مبادرة الاتحادي الديمقراطي تجاه الحركة الشعبية. وبعثت الجبهة الإسلامية القومية ممثليها للالتقاء بدون شروط مسبقة مع ممثلي الحركة الشعبية في لندن ثم نيروبي(1988-1987). علماً بأن الشعارات التي ملأت بها الجبهة الاسلامية الآفاق، تقف شاهداً على عمق العداء بينهما. وقد ذكر مرشدها حسن الترابي في ندوة عامة في مدينة الدويم (يونيو 1987) بأن "جون قرنق لن يدخل هذه البلد، إلا صاغراً، مستسلماً".

وكان من أهم نتائج لقاء الميرغني – قرنق في نوفمبر 1988 ذلك الحراك السياسي الذي طال مختلف المحاور والقوى السياسية والمهنية. وتوصلا إلى عقد مساومة كبرى بشأن قوانين سبتمبر 1983 التى وقفت حجر عثرة فى طريق تقارب الاتحادي الديمقراطي مع

الحركة الشعبية. وأبدت الحركة تنازلاً لم يكن في الحسبان لجذب أوسع أقسام المواطنين في الشمال إلى جانب قوى السلام. فبينما كان الموقف السابق للحركة هو المطالبة الحازمة بإلغاء تلك القوانين واستبدالها بالقوانين المضمنة في دستور عام 1974 تمخضت اتفاقية السلام بين الميرغني - قرنق عن موقف اتسم بالمرونة من جانب الحركة الشعبية. فاتفق الجانبان على تضمين مطلب (تجميد) التعديلات الدستورية ذات الصلة بتعاليم الشريعة الإسلامية. . على أن لا تقدم أي جهة ما على إصدار أي تشريعات مستمدة من قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في سبتمبر 1983. ويُرجىء الفصل بشأن تلك القوانين حتى ينعقد المؤتمر الدستوري القومي.(24)

كذلك تم الاتفاق على إلغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى بحسبانها تمس السيادة السودانية. وكان البعض يعتقد بأن هذا البند ربما يستعصي على الاتفاق بسبب الروابط التاريخية بين الاتحادي الديمقراطي وكل من مصر وليبيا. غير أن الطرفين تخطيا هذه القضايا المستعصية دون أن تصدر ردود فعل غاضبة من جانب الدول المعنية. وبذلك تمهد الطريق المؤدي إلى المؤتمر الدستوري القومي وتحددت مواقيت لبدء إجراءات التحضير الفعلي له بتحديد جدول الأعمال، والأطراف المشاركة، والمسائل الإجرائية الأخرى. وعند عودته من لقائه مع العقيد جون قرنق خرجت حشود هائلة للتعبير عن تأييدها لمساعي التسوية السلمية. وفي الجانب الآخر، أبدى رئيس الوزراء آنذاك الصادق المهدي، تأرجحاً عبر عنه بابراز بعض النقاط التي عجز اتفاقية السلام عن إجلائها. ويعزي البعض موقف حزب الأمة إلى حرصهم على استصحاب شركائهم في الحكم - الجبهة الإ سلامية القومية -للمشاركة في مساعي التسوية السلمية. وبالنظر إلى طبيعة العلاقة التاريخية بين قادة الاتحادي الديمقراطي من جانب وحزب الأمة من الجانب الآخر، رأى البعض بأن رئيس الوزراء، الصادق المهدي، قد عز عليه إلقاء ثقله السياسي خلف مبادرة تاريخية ارتبطت باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي، المنافس.

أما الجبهة الإسلامية القومية فقد لجأت إلى تصعيد الابتزاز باسم الدين للنيل من مبادرة الميرغنى - قرنق للسلام. ورفعت مذكرة إلى مجلس الوزراء تحت مظلة تنظيم(موكب أمان السودان) الذي أقامته كترياق مضاد للحركة الشعبية والقوى السياسية المتعاونة معها. وأخذت المذكرة على اتفاق الميرغني - قرنق أنه لم يعرض على الأحزاب السياسية الأخرى قبل التوقيع عليه. كما أن الاتفاق قد تطرق إلى مناقشة قضايا كان من الأحرى أن ترجئ مناقشتها حتى انعقاد المؤتمر القومي الدستوري. وفي مقدمة هذه القضايا

البند الخاص "بتجميد الشريعة، علماً بأنها لم تكن دافعاً للتمرد الذي بدأ دورته في عام 1955 وتجدد في مارس 1983"(25)

كما إن الاتفاق على تجميد "الشريعة" كأمر لازم يعطي "حركة التمرد" حق النقض لإرادة الأمة . في الوقت الذي أدخلت فيه تعديلات على الدستور القائم يستثنى بموجبها الإقليم الجنوبي من تطبيق الحدود . بالإضافة لذلك رأت الجبهة الإسلامية القومية "أن مبدأ الموافقة على التجميد (الشريعة) يخالف عقيدة المسلم ، حيث لا يجوز شرعاً لمسلم أن يجعل نفسه حكماً على فرائض الله فيأذن لها بالنفاذ أو التجميد كما يشاء."(26)

لم تكتف الجبهة الإسلامية القومية بمعارضة اتفاق الميرغني/قرنق من داخل الجمعية التأسيسية بل حشدت إمكاناتها الهائلة في التعبئة والتحريض وتنظيم المواكب وحشدت الآفاق بالمواد الدعائية في صحفها. ولم يكن الهدف من كل ذلك التوعية السياسية ورفع المشاركة السلمية في العملية الديمقراطية الناشئة، بل تركزت أهدافها من كل زاوية لتأجيج مشاعر غمار الناس في شمال السودان. وبذلك نقلت الجبهة الإسلامية القومية بنود اتفاق الميرغني قرنق لإحلال السلام من مضمار المباراة السياسية إلى حوبة الدين. ولم يكن الهدف، الذي كشفت الأيام عن خباياه هو.تعويق الجهود الآنية لعقد المؤتمر القومي الدستوري فحسب، بل إلى ساتر يحجب مخططهم للانقضاض على النظام الديمقراطي جملة وتفصيلاً.

علاقة الحركة الشعبية بالأحزاب السياسية الجنوبية

اتسم موقف الحركة والجيش الشعبي تجاه الأحزاب الجنوبية الرئيسة، خاصة جبهة الجنوب وسانو وحركة تحرير جنوب السودان ، الجناح السياسي لأنيانيا بقيادة جوزيف لاقو، بالتصنيف في عداد المنظمات التي سخرت تطلعات المواطنين في المديريات الجنوبية لتحقيق مآربها الخاصة. وتسليم الحركة العسكرية والسياسية في جنوب السودان لقمة سائغة للبرجوازية البيروقراطية في شمال السودان أملاً في الحصول على بعض المغانم التي حرمت منها خلال عملية سودنة وظائف الخدمة المدنية وماتلاها. فقد أملت البرجوازية البيروقراطية في شمال السودان شروطها تمهيداً لتصفية المقاومة المسلحة لمواطني جنوب السودان. وذهب مانيفستو الحركة الشعبية إلى وضع القادة العسكريين والسياسيين لحركة أنيانيا ضمن قائمة أعدائهم، مثلهم في ذلك مثل رصفائهم في شمال السودان.

في المقابل أثنت الحركة الشعبية على المنظمات التي برزت للوجود في الإقليم الجنوبي بهدف فضح مثالب الهيئات التنفيذية والتشريعية وفشلها في صون اتفاقية أديس

أبابا في وجه تغول الحكومة المركزية. ومن بين المنظمات التي جرى تصنيفها ضمن أصدقاء الحركة الشعبية، حركة العمل الوطني (نام)، وحركة التحرير الشامل لجنوب السودان واللجنة المركزية للإستوائية ومجلس تضامن جنوب السودان.

بعد انتفاضة أبريل 1985 انفرجت الأجواء السياسية وتهيأ مناخ مواتٍ لاستقطاب قوى سياسية جديدة في الجنوب والشمال إلى التعاون مع الحركة الشعبية. وأخذت المبادرة السياسية حيزاً أوسع على حساب العمل العسكري للجيش الشعبي. وفي هذا السياق انعقد مؤتمر كوكادام وتوافقت في إطاره قوى سياسية واسعة من الشمال والجنوب على تكثيف الجهود لتحقيق تسوية سلمية للحرب الأهلية. وتركزت الأنظار حول عقد المؤتمر القومي الدستوري. وفي إطار تلك التحولات تحسنت الصلة شيئاً فشيئاً بين الحركة والجيش الشعبي من ناحية وأحزاب جنوب السودان ومنظماته وأفراده البارزين من ناحية أخرى.

وبنفس القدر هدأت خطوة فخطوة مخاوف القوى السياسية الجنوبية التي تهيبت من سعي الحركة الشعبية لإلغائها من الخارطة السياسية. وعزز من هذا التوجه بعض الإشارات المتسامحة من جانب الحركة الشعبية وإقرارها بأنها رافد من روافد الحركة السياسية في جنوب السودان . ومن جانبها استطاعت الحركة الشعبية أن تحصد بعض ثمار التحول الديمقراطي بزوال حكم الرئيس نميرى واستعادة الحريات الأساسية. وبشكل خاص استطاعت أن تعزز نفوذها السياسي بين المثقفين الجنوبيين داخل السودان وخارجه، وبين الطلبة والأساتذة من أقاليم الجنوب في مؤسسات التعليم العالي. خاصة في جامعتي الخرطوم وجوبا. ولكن الشعور الشعبي العام في الأقاليم الجنوبية ظل مؤيداً لقيام الحركة ونشاطها المسلح، باستثناء بعض القبائل التي جرى تسليحها بواسطة حكومة السودان مثل الباريا والمونداري والنوير والتبوسا والزاندى. وشيئاً فشيئاً أصبح المواطنون في أغلب مناطق الجنوب ينتظرون بفارغ الصبر بدء إرسال إذاعة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وتزايد التعاطف والتأييد للحركة مع كل انتصار يحققه الجيش الشعبي ضد القوات الحكومية. وأصبحت أسماء كتائب الجيش الشعبي مثل جاموس وتمساح والرعد رموزاً لبث الرعب في نفوس أعداء الجيش الشعبي، وبنفس القدر تحولت إلى حافزٍ لجذب أبناء القبائل الجنوبية وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق إلى صفوف الجيش الشعبي. وشيئاً فشيئاً انحازت أقسام كبيرة من أبناء الزاندي والنوير إلى جانب الحركة والجيش الشعبي بالرغم من تدفق المساعدات المالية والدعم العسكري بهدف كسب تعاونها مع القوات الحكومية.

وبالرغم من ذلك الانعطاف نحو مواقع الحركة والجيش الشعبي إلا أن بعض القادة السابقين لحركة أنيانيا وجبهة الجنوب عبروا صراحة عن رفضهم للمانيفستو ولوائح عقوبات الجيش الشعبي التي تنضح بالعبارات الماركسية الطنانة. وذهب بعض الساسيين والعسكريين السابقين إلى رفض مشروع الحركة لبناء السودان الجديد، باعتبار أن على الحركة والجيش الشعبي التركيز على تسوية مشكلة الحرب الأهلية، وتحقيق مطالب سكان الأقاليم الجنوبية. أما ما يحدث في بقية أنحاء السودان فذلك من صميم مسئولية مواطني الأقاليم المعنية.

ومن بين قادة حركة أنيانيا سابقاً، ظل جوزيف لاقو وغوردون مورتات رغم تباين مواقفهما السياسية والشخصية الأعلى صوتاً في معارضة الحركة والجيش الشعبي. غوردون مورتات ظل على موقفه المنادي بانفصال جنوب السودان. أما جوزيف لاقو فقد شكك فيما طرحته الحركة الشعبية. وذكر بأنه لا يعتقد بأن قبائل الدينكا ترغب في خوض حرب ضد القوات المسلحة. فقد ظلوا على الدوام يعتبرون أنفسهم حلفاء لشمال السودان. وأن ماتطرحه الحركة من شعارات رنانة لبناء السودان الجديد مجرد حيلة لإخفاء مخططهم النهائي لاستعادة سيطرتهم على إقليم الإستوائية.(27) علماً بأن لاقو نفسه قد عاد إلى التشكيك في سلامة موقفه الذي أفضى إلى تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم. وانخرط مع أبيل ألير في تحذير الرئيس نميري من تداعيات تعديل دستور عام 1974 ليتوافق مع قوانين الشريعة الإسلامية.(28)

ولكن موقف مورتات ولاقو لم يكن معبراً عن أقسام كبيرة بين مواطني الأقايم الجنوبية. وتجلى بقوة التعاطف مع الحركة والجيش الشعبي في مدن شمال السودان بعد انتفاضة أبريل 1985. ففي أول بيان أصدره المواطنون الجنوبيون في الخرطوم طالبوا فيه بمحاكمة القادة الشماليين والجنوبيين على حد سواء على جرائم الفساد السياسي والاقتصادي التي تورطوا فيها. كذلك طالب البيان بالآتي:

1- أن تسعى الحكومة الانتقالية لإجراء اتصالات مباشرة مع قادة الحركة الشعبية بهدف الوصول إلى تسوية سلمية للحرب الأهلية.

2- منح شكل من الحكم الذاتي للأقاليم الأدنى نصيباً من التنمية مثل شرق وغرب السودان وجنوب النيل الأزرق ومنح اهتمام خاص لحق هذه الأقاليم في تطوير ثقافاتها.

3- منح جنوب السودان نصيباً عادلاً في وظائف الحكومة المركزية.

4- تمثيل جنوب السودان في الحكومة الانتقالية بما لا يقل عن ثلث الحقائب الوزارية.

5- استبدال الحكام العسكريين في جنوب السودان بحكام مدنيين.

6- إعادة العمل باتفاقية أديس أبابا خلال الفترة الانتقالية.

7- وقف العمل في مشروع جونقلي.(29)

كذلك أقدمت مجموعة من المثقفين الجنوبيين (خاصة الأساتذة الجنوبيين في جامعة الخرطوم) على تكوين حزب سياسي أطلقوا عليه اسم (المؤتمر الإفريقي السوداني) ضم في قيادته أشخاصاً برزوا فيما بعد ضمن قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان من أمثال والتر كونجوك، لام أكول أجاوين، بوري يونقي، إدوارد لينو ، و بيتر أدوك نيابا وغيرهم. وكان الانطباع السائد بأن هذا الحزب يعمل بمثابة واجهة سياسية للحركة الشعبية في داخل السودان. وبالرغم من تزايد نفوذ هذا الحزب في أوساط الطلبة والمواطنين الجنوبيين في العاصمة، إلا أنه لم يحصل على حق التمثل في الحكومة الانتقالية إلا في عام 1987 حيث قام رئيس الوزراء المنتخب الصادق المهدي، بتعيين والتر كوينجوك الأستاذ بجامعة الخرطوم في منصب وزاري. إلا أن الخلافات العميقة بين رؤى الوزير ورئيس الوزراء فيما يختص بمسار الأوضاع في جنوب السودان حملت كوينجوك على تقديم استقالته .

أما قادة الأحزاب الجنوبية التقليدية (سانو، جبهة الجنوب) فقد كانوا أكثر تحفظاً في مواقفهم تجاه القوى السياسية المؤثرة في شمال السودان. واستطاعوا بحنكتهم السياسية ونفوذهم القبلي، وصلاتهم السابقة مع أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي على وجه الخصوص، الاستحوز على حق تمثيل الأقاليم الجنوبية .

بحلول عام 1987 كانت كل القوى السياسية داخل السودان (ماعدا الحزب الاتحادي الديمقراطي) قد توصلت بطريقة أو أخرى إلى فتح قنوات الحوار مع الحركة الشعبية. وفي ذلك السياق حدثت تحولات ملحوظة في موقف الأحزاب السياسية الجنوبية واتحاد جبال النوبة لإقامة جسور الصلة مع الحركة والجيش الشعبي. وإجمالاً تطابقت المواقف بالنسبة لمصير القوانين الإسلامية وإبطال الأحلاف العسكرية مع مصر وليبيا وحل المشكلات المتعلقة بتقاسم الثروة والسلطة في إطار المؤتمر القومي الدستوري. ففي هذه الفترة صدر برنامج أديس أبابا للسلام (24 أغسطس 1987)، ثم بيان كمبالا للبحث عن السلام (7 سبتمبر 1987 ثم بيان نيروبي للسعي من أجل السلام، ثم الميثاق المشترك للأحزاب الإفريقية 7 أكتوبر 1987). وإجمالاً لم تخرج تلك الاتفاقات السياسية عن قرارات مؤتمر كوكادام بين الحركة الشعبية والتجمع النقابي والحزبي. ولكن بقدر ماتحقق من تطابق لوجهات النظر حول قضايا بعينها إلا أن ممثلي الأحزاب الجنوبية أبدوا حرصاً على رسم

حدود التباين مع الحركة الشعبية فيما يتعلق باقامة علاقات إنتاج في السودان أقرب إلى نموذج التجربة الماركسية في إثيوبيا، والنظر بارتياب لمشروع السودان الجديد الذي احتل موقعاً مركزياً في برنامج الحركة الشعبية. ولكن وضح جلياً لكافة القوى السياسية في السودان بأن ميزان القوى قد تحول لصالح الحركة الشعبية. وكانت الأحزاب السياسية الجنوبية أكثر إدراكاً لحجم ذلك التحول ومتطلبات التعاون مع الحركة باعتبارها الممسكة بمقاليد الأمور بالنسبة لمستقبل الأقاليم الجنوبية.

وبدا أن مجموعة الأحزاب السياسية الإفريقية برئاسة صمويل أرو بول الأكثر استعداداً للتعاون مع قادة الحركة والجيش الشعبي ومن ثم رؤساء كل من إثيوبيا وكينيا ويوغندا المتعاطفين معها. وللمرة الأولى توحدت وجهات نظر الأحزاب السياسية الجنوبية حول الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان، وتبلورت رؤى عامة للحل في إطار قومي، يمكن تحقيقه عن طريق الحل التفاوضي. وكان انعقاد هذه اللقاءات بمثابة تأكيد على أن الأجواء قد تهيأت لعقد المؤتمر الدستوري وتحقيق إجماع وطني حول مشروع بناء السودان الجديد.

وبطبيعة الحال كانت هنالك قوى سياسية لا ترى الأمور من خلال نفس المنظار. ومن أبرز هؤلاء قائد حركة الأنيانيا الأولى جوزيف لاقو، الذي استند إلى مكانته ووزنه في حركة انيانيا للإفصاح عن آراء معارضي الحركة الشعبية فاستهجن موقفها وتمسكها بفكرة بناء السودان الجديد. وكان من رأيه أن ما حققته الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان حتى ذلك الحين قد منح مطالب الجنوبيين زخماً كبيراً يتعين توظيفه لانتزاع أكبر قدر من التنازلات من الحكومة المركزية لتسديد مواطن الضعف التي أدت إلى انهيار اتفاقية أديس أبابا. ودعا العقيد جون قرنق لصرف النظر عن برنامجه لبناء (السودان الجديد)، " فالناس في جنوب السودان لايأبهون بالأيديولوجيات، كما إن المواطنين في شمال السودان، وجلهم مسلمون، لا يبدون حماساً لبرنامجك الذي يطمح إلى تحريرهم".(30)

كان عام 1987 بحق عام المبادرات لوقف الحرب الأهلية في السودان. وهي أطول الحروب الداخلية وأفدحها خسائر في تاريخ القارة الإفريقية. وقد ساعد في تحفيز هذه المبادرات جو الحريات الذي ساد بعد انتفاضة أبريل 1985، واتفاق الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وقيادات مؤثرة داخل القوات المسلحة على فشل الخيار المسلح كوسيلة لإنهاء الحرب الأهلية. ومن جانبها نجحت الحركة الشعبية والجيش الشعبي في تحسين خطابها وفي تبديد حالة التوجس لدى الأقسام المهتمة في السودان، وتمكنت من بناء تحالفات سياسية واسعة مع المنظمات النقابية والأحزاب، وكشفت حملتها الدعائية في

مخاطبة ضباط وجنود القوات المسلحة. وقد كان لموقف وزير الدفاع في الحكومة المدنية بعد الانتفاضة، الفريق عبد الماجد حامد خليل وعدد من كبار ضباط القوات المسلحة وتأييدهم لخيار التسوية السلمية لمشكلة الحرب أصداء سياسية مقدرة بين قطاعات واسعة من العسكريين والمدنيين. وبحلول عام 1988 لم تكن هنالك قوى سياسية تقف صراحة بمعزل عن التيار العام الذي يدعو للحل التفاوضي. خاصة والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان قد بددا المخاوف من خطر الانفصال، والتزامهما باحترام الأصول الثقافية العربية والعقيدة الإسلامية باعتبارهما من المكونات الأساسية للوطنية السودانية. كل هذه العوامل حملت الجبهة القومية الإسلامية على فتح قنوات الحوار سراً مع ممثلي الحركة والجيش الشعبي مخافة العزلة السياسية.

الحركة الشعبية و الجبهة الإسلامية القومية :

تاريخ العلاقات بين الجبهة الإسلامية القومية والحركة السياسية في جنوب السودان هو تاريخ عداء متأصل وممتد منذ أن ولجت (حركة الإخوان المسلمون) مضمار العمل السياسي العام بمثابرة بعد انتفاضة أكتوبر 1965، وخلال انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة (مارس 1965) وقفت (جبهة الميثاق الإسلامي) التنظيم البديل لحركة الأخوان المسلمين ، في مقدمة المعارضين لمطالب "الفيدرالية" الذي تقدمت به الأحزاب السياسية الجنوبية و سعت إلى تقسيم الجنوب وإضعافه، فهي ترى أن الجنوب الموحد يمثل عقبة كأداء في طريق تطبيق الشريعة الإسلامية والنفاذ إلى إفريقيا لنشر ألوية الإسلام . كما إن الأحزاب السياسية الجنوبية (جبهة الجنوب وسانو واتحاد عام جبال النوبة) يحملون جبهة الميثاق الإسلامي المسئولية الكبرى في إقحام الدين في الحياة السياسية، خاصة في تأليب الأحزاب الطائفية لتمرير مسودة الدستور الإسلامي في عام 1967/8 ، ومعارضة اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي (1972) ضمن تنظيم (الجبهة الوطنية) الذي ضم إلى جانب جبهة الميثاق الإسلامي الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة. وقد تجسدت تلك المعارضة للاتفاقية باعتبارها قدمت تنازلات هائلة للانفصاليين الجنوبيين، وهيأت لقيام كيان جنوبي موحد يقف عقبة في طريق المد الإسلامي والثقافة العربية. حسبما نسب لمرشد الجبهة الإسلامية حسن الترابي قوله بأن هنالك فراغاً ثقافياً ودينياً في جنوب السودان يتعين أن يتحرك الإسلام والثقافة العربية لملئه. وهذا التصريح وإن لم يكن دقيقاً في عباراته ، ولم يتأكد بصورة موضوعية، إلا أنه لا يخرج عن إطار مواقف جبهة الميثاق الإسلامي تجاه جنوب السودان.

أما الحركة الشعبية باعتبارها رافداً من روافد الحركة السياسية في جنوب السودان، فإن نظرتها لمواقف الجبهة الإسلامية القومية لم يخرج عن نطاق العداء المُستحكم، وأضافت عليه بُعداً عقائدياً. وحَملت الجبهة الإسلامية المسئولية الرئيسة في تأليب نميري (1983) لاستغلال التناقضات بين السياسيين الجنوبيين وإصدار الأمر الجمهوري رقم (1) الذي أدى إلى تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم. كما إنها ساندت بقوة قيام نميري بتعديل مواد دستور 1973/4 بحيث تتطابق مع مبادىء الشريعة الإسلامية (1984). إلا أن هذا المسعى لم ينجح بسبب معارضة التعديلات بواسطة 104 من النواب الجنوبيين وممثلي أقاليم أخرى في مجلس الشعب القومي. إلا أن نميري لم يكن يحفل برأي المؤسسات التي أقامها، فأقدم على إعلان قوانين الشريعة الإسلامية في سبتمبر 1983 . فكانت بمثابة الإسفين الأخير في نعش اتفاقية أديس أبابا.

بالرغم من أن القرارات الخاصة بتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية قد وضعت موضع التنفيذ بعد تمرد الحاميات العسكرية التي كونت النواة الأولى للجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أنها احتلت مكاناً محورياً في النشاط التحريضي للحركة الشعبية. كما إن محاكمة وأعدام الأستاذ محمود محمد طه بسبب معارضته لقوانين سبتمبر 1983 وتحذيره من تداعيات تلك القرارات على مواطني الأقاليم الجنوبية من غير المسلمين، كشفت عن الأبعاد السياسية التي تستهدف جنوب السودان عن طريق بسط الديانة الإسلامية ومحو هويته الثقافية والدينية. ولم يكن خافياً الدور الذي قامت به كوادر الجبهة الإسلامية القومية في التعبئة خلف قوانين سبتمبر 1983، وتهيأة الأجواء والضلوع في إصدار حكم الإعدام ضد مؤسس ورئيس الحزب الجمهوري. هذا الموقف أضاف إلى مخاوف الجنوبيين مما يحمله المستقبل في طياته تحت ألوية القوانين الإسلامية. فأذا كان ذلك هو مصير معارضيهم من أبناء مِلتهم في الشمال، فما بالك بما ينتظر غير المسلمين في الأقاليم الجنوبية؟

والخلاف بين الحركة الشعبية والجبهة الإسلامية يمتد ليشمل الموقف من مسألة الهوية السودانية. فالجبهة الإسلامية وكذلك حزب الأمة القومي كما جاء في برنامجه (نهج الصحوة) يؤكدان على هوية السودان العربية الإسلامية باعتبارهما أساس بنيان الوحدة السودانية.

وبعد انتفاضة أبريل 1985 اتخذت الجبهة الإسلامية موقفاً معادياً للحركة الشعبية ورفضت المشاركة ضمن وفد الهيئات النقابية والأحزاب السياسية الذى شارك في لقاء كوكادام. وأدانت القرارات الصادرة عنه خاصة المتعلقة بإلغاء قوانين سبتمبر 1983 .

وحشدت القوى المدنية والعسكرية لتصعيد العداء للحركة الشعبية من خلال تنظيم (أمان السودان). وذهبت إلى اتهام الأحزاب السياسية الشمالية بالتقاعس عن حماية المسلمين الذين يعانون من الاضطهاد الديني من قبل الكنائس المسيحية في جنوب السودان. وتستند الحملة الدعائية في هذا الصدد إلى حادثة إضرام النيران في أحد المساجد بمدينة واو أثناء تأدية الصلاة وقتل عدد من المصلين. كذلك أشارت الجبهة الإسلامية القومية ضمن مؤتمرها الذي انعقد في مايو 1985 إلى "أن المسلمين الجنوبيين تعرضوا للإقصاء من المشاركة الإدارية والسياسية في إطار المستويات القيادية. وأكدت الجبهة أن ذلك يخالف الوضع العام في تمثيل النسب المختلفة للأديان في جنوب السودان حيث يمثل المسلمون الأغلبية هناك."(31)

عقب انتفاضة أبريل 1985 عادت الجبهة القومية الإسلامية للعمل العلني ومحاولة الخروج من حالة العزلة التي ضربتها حول نفسها بتحمل أخطاء حكم جعفر نميري في الأعوام التالية لتوقيع المصالحة الوطنية وتعاونها التام معه. وفي سياق سعيها لكسر طوق العزلة الذي حاصرها، عقدت الجبهة الإسلامية القومية مؤتمرها العام الذي أصدر (ميثاق السودان) لصياغة رأيهم حول (مشكلة الجنوب). تضمن (ميثاق السودان) الآتي:

أولاً: احترام كل المعتقدات، وحق الفرد في التعبير عن ديانته في كل مناحي الحياة. ولن يكون هنالك اضطهاد أو عزل بسبب الديانة أو في أي ضرب من ضروب الحياة.

ثانياً: كفالة حق اختيار المعتقد الديني والممارسة، وحرمة النشاط الديني ومؤسساته. وأن لا إكراه في الانتماء الديني، أو حجر على أي نشاط ديني.

ثالثاً: المسلمون هم الأغلبية في السودان. ومن منطلقاتهم التوحيدية فإنهم لا يؤيدون العلمانية، ولايقبلونها من الناحية السياسية. لأنها غير محايدة أو نزيهة وتسلبهم حق التعبير التام عن قيمهم الدينية وحق التعبير في الحياة العامة. ويتعين كفالة حقوق المسلمين بحكم اختيارهم الديني ووزنهم ديمقراطياً، وطبقاً لمقتضيات العدالة في المسائل الشخصية والأسرية والسياسية والاجتماعية.

رابعاً: في السودان هنالك أعداد كبيرة من أهل الديانات الإفريقية و عدد مقدر من المسيحيين وقلة من اليهود. وهذا الاعتبار يجب أن لا يتخذ ذريعة للأحكام المسبقة ضد هؤلاء أو تضييق حقوقهم بسبب أنهم أقلية. و هذا الحق يجب أن يكفل لهم بحكم معتقدهم الديني نفسه وانسجاماً مع الشريعة الإسلامية ومبادىء حقوق الإنسان.

خامساً: لا يجوز بموجب الدستور حرمان أي فرد من تولي أي منصب في الحياة العامة بسبب معتقده الديني. ولكن التدين من حيث هو يجوز أخذه بعين الاعتبار كأحد معايير استقامة الفرد.

سادساً: أن يكون التشريع الإسلامي المصدر الأساس للقوانين باعتبار الإسلام التعبير الديمقراطي عن رغبة الأغلبية، والأكثر تطابقاً مع كل القيم الدينية الروحية والتعاليم التي تحض عليها المعتقدات الأخرى.

سابعاً: السلطة التشريعية حيث توجد أغلبية لا تدين بدين الإسلام يمكن استثناؤها من القانون الجنائي وقانون العقوبات المستمد من الشرع الإسلامي. ويكفل لتلك المجموعات حق إسناد تشريعاتهم إلى العادات والمعتقدات السائدة في مناطقهم. وسريان أي مجموعة من القوانين يتوقف على المناطق الجغرافية والمعتقدات السائدة والثقافات التي تختلف عما هو سائد لدى الأغلبية الدينية في البلاد بشكل عام.(32)

أدركت الجبهة القومية الإسلامية القومية أن عليها أن تمضي إلى أبعد من إصدار برنامج جزل العبارات عند مخاطبتها للأحزاب وعامة الناس في الجنوب. والنقاط التي أوردها (ميثاق السودان) بحد ذاته متناقضة ولا تنسجم مع الممارسة العملية من جانب (جبهة الميثاق الإسلامي). ويبدو هذا التناقض بصورة جلية في المواضع التالية:

أولاً: القول بأن الجبهة الإسلامية القومية تعارض الاضطهاد الديني وتدعو إلى أن لا يضار أولي الديانات والمعتقدات الأخرى بسبب الرأي ، والزعم بأن المسيحي لا يضار بتطبيق الشريعة قول غير دقيق. وقد قطع بالقول الأستاذ محمود محمد طه في معارضته لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية (سبتمبر 1983): "إن من خطل الرأي القول أن يزعم أحد أن المسيحي لا يضار بتطبيق الشريعة... ذلك بأن المسلم في هذه الشريعة وصي على غير المسلم، بموجب آية السيف، وآية الجزية فحقوقهما غير متساوية... أما المواطن فلا يكفي أن تكون له حرية العبادة وحدها، وإنما حقه أن يتمتع بسائر حقوق المواطنة، وعلى قدم المساواة مع كافة المواطنين الآخرين."(33)

ثانياً: القول بأن المسلمين هم الأغلبية في السودان وبموجب ذلك يحق لهم قبول أو رفض أي من التشريعات الدستورية والترتيبات السياسية لا يستقيم عقلاً. فالحقوق الأساسية بموجب حق المواطنة لا يمكن إخضاعها لمنطق الأقلية والأغلبية. والدستور يجب أن يحفظ حقوق الأفراد والجماعات فيما يتعلق بحقوقهم الأساسية. ومعلوم أن مسألة ولاية غير المسلم على المسلمين قد رفضها دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية، بالرغم من عمومية الإباحة التي تضمنها (ميثاق السودان).

ثالثاً: سعت الجبهة الإسلامية إلى المناورة السياسية باقتراحها الرامي إلى استثناء الأقاليم التي تسكنها أغلبية لا تدين بالإسلام من أحكام الشريعة الإسلامية. هذا الاقتراح يؤدي إلى ازدواجية القوانين. ومن أهم السمات لأي دستور شموليته. وقد ظلت هذه المسألة محل نقد من قبل مفكرين إسلاميين وقوى سياسية متعددة المشارب.

هنالك حصيلة من المواقف المتتالية بشأن الدستور الإسلامي قبل وبعد أن اشتد ساعد الجبهة الإسلامية القومية. تعين على (ميثاق السودان) الوقوف عندها بحسبانها المرجع الأصل الذي أضافته حركة (الإخوان المسلمون) إلى تراثها في العمل السياسي. ولم يكن دقيقاً كذلك ما أورده (ميثاق السودان) بشأن تأييد جبهة الميثاق الإسلامي لمطلب الحكم الفيدرالي للمديريات الجنوبية. لقد كان ممثل جبهة الميثاق الإسلامي في (مؤتمر المائدة المستديرة) محمد يوسف محمد ورئيس حزب الشعب الديمقراطي الشيخ علي عبد الرحمن من غلاة المعارضين لمطلب الحكم الفيدرالي وكذلك مقترح الحزب الشيوعي السوداني بمنح الجنوب حكماً ذاتياً.

كذلك كانت جبهة الميثاق الأشد ابتزازاً للرأي العام في شمال السودان وللأحزاب السياسية التي شاركت في تعديل مسودة دستور السودان (1967) ليستمد مرجعته من أحكام الشريعة الإسلامية. وقد نصت مسودة الدستور المقترحة في المادتين 1 و 3 على أن السودان "دولة ديمقراطية، اشتراكية، قائمة على هدى الإسلام."(34)

لا جدال في أن الجبهة الإسلامية القومية قد سعت إلى عقد مؤتمرها العام لتأمين موقعها في المحيط السياسي الذي تهيأ بعد انتفاضة أبريل 1985 . وبطبيعة الحال كان الموقف من الحركة الشعبية محور اهتمام المؤتمر ولم يعد باستطاعة أي حزب سياسي التغاضي عما طرحته الحركة الشعبية في برنامجها السياسي وبياناتها اللاحقة. تناول (ميثاق السودان) قضايا الهوية والسلطة والثروة في روح المبادىء التي أجازها وأوردنا ذكرها في الأجزاء السابقة.

ومن جانبها سعت الجبهة الإسلامية القومية لاستغلال الشروخ التي بدت في صفوف الأحزاب المشاركة في الحكومة. فقد ظل التحدي الأكبر أمامها هو كسر طوق العزلة السياسية الذي أحاط بها في أعقاب انتفاضة أبريل 1985 . وحزب الأمة من جانبه لم يكن على انسجام مع شركائه في الحكم، فاتجه إلى فتح قنوات الحوار بهدف ضم الجبهة الإسلامية القومية إلى حكومة ذات قاعدة عريضة حسب تصوره. ومن هنا تحولت العلاقة بين حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية إلى محور قائم بذاته في صراع الإستراتيجيات

المحلية والإقليمية المعنية بإيجاد تسوية سلمية للحرب الأهلية. وبينما راهن الصادق المهدي على جر الجبهة الإسلامية القومية إلى معسكر دعاة الحل التفاوضي، تأكد لاحقاً بأن الأخيرة قد تفوقت عليه في المناورة السياسية واستغلت مشاركتها في الحكومة القائمة كنقطة ارتكاز لتنفيذ مخطط الانقلاب الذي أقدمت عليه.

وبإعادة النظر في مجريات الأحداث في تلك الفترة الحرجة يبدو جلياً أن الجبهة الإسلامية القومية كانت أكثر مثابرة في مخططها الرامي إلى تأجيج المشاعر الدينية والقومية خلال مشاركتها في السلطة، خاصة بعد أن أقدمت الحركة الشعبية على احتلال مناطق القردود وقيسان والكرمك في جنوب النيل الأزرق. وسعت إلى ترسيخ الفهم الذي استقر في أذهان أقسام من مواطني الشمال وأحزابهم السياسية أن هذه المناطق تقع وراء الخط الأحمر المحرم على الجيش الشعبي تجاوزه شمالاً.

عارضت الجبهة الإسلامية القومية (مبادرة الميرغني - قرنق). ورفعت مذكرة إلى مجلس الوزراء عبر تنظيم (موكب أمان السودان) رفضت فيها المبادرة باعتبارها "جهداً منفرداً لم يسبقه تشاور مع القوى السياسية الأخرى . كما إنها ولجت في مناقشة قضايا كان من الأحرى أن تناقش في إطار المؤتمر القومي الدستوري . وفي مقدمة هذه القضايا البند الخاص "بتجميد الشريعة ، علماً بأنها لم تكن دافعاً للتمرد الذي بدأ دورته في عام 1955 وتجدد في مارس 1983"(35)

كما إن الاتفاق على تجميد (الشريعة) كأمر لازم يعطي (حركة التمرد) حق النقض لإرادة الأمة . في الوقت الذي أدخلت فيه تعديلات على الدستور القائم يستثنى بموجبها الإقليم الجنوبي من تطبيق الحدود. وفوق هذا رأت الجبهة الإسلامية القومية "أن مبدأ الموافقة على التجميد)الشريعة) يخالف عقيدة المسلم ، حيث لا يجوز شرعاً لمسلم أن يجعل نفسه حكماً على فرائض الله فيأذن لها بالنفاذ أو التجميد كما يشاء."(36)

وهكذا فإن الاختلاف حول "مبادرة الميرغني - قرنق" انتقل من حيز الجدل السياسي والدستوري إلى مجال الفقه الديني والتعدي على أصول العقيدة المسلمة، حسب رؤية الجبهة القومية الإسلامية. وذلك هو الدافع الرئيس من وراء تكوين (موكب أمان السودان) الذي هيأ المناخ السياسي والنفسي لقطع الطريق على المؤتمر القومي الدستوري الذي أصبح آنذاك قاب قوسين أو أدنى. واضطلعت صحف الجبهة الإسلامية القومية وإصداراتها (الراية و ألوان) وصحف الأسبوع والسوداني ومجلتي (سنابل) و(البلد) بالتعبئة والتهيئة لانقلابها في 30 يونيو 1989 .

مذكرة القوات المسلحة: لحماية الديمقراطية أم مظلة لتقويضها؟

في أعقاب انتفاضة أبريل 1985 تعاظم دور القوات المسلحة في المسائل الوطنية. وبطبيعة الحال كانت الحرب الأهلية في مقدمة اهتمامها. ومعلوم أن القوات المسلحة لا تمثل جسماً واحداً، بل تعتمل في جوفها انتماءات جهوية وطبقية وطائفية تعلو في أحيان كثيرة على قواعد الضبط والربط والمهنية العسكرية - حسب صمويل هنتنغتون. هذه الانتماءات تراجعت بفعل احتدام الصراع في الساحة السياسية بعد أبريل 1985 . ولم يكن رئيس الوزراء الانتقالي الجزولي دفع الله موفقاً عندما سارع إلى دمغ إحدى المحاولات الانقلابية في عهده باعتبارها (مؤامرة عنصرية). وكما يتوقع المرء لم يكن بالإمكان تجاوز الأحكام المسبقة التي تسبب فيها هذا التصريح الجائر ، وكم أوغر صدور الجنود وضباط الصف من أبناء الهوامش وهم بمثابة عظمة الظهر للقوات المسلحة. وبدا أن السياسيين الممسكين بزمام الأمور يكيلون الأمور بمكيالين، ما بين محاولة انقلابية وحسب، ومحاولة انقلابية (عنصرية).

وعلى خلفية مذكرة القوات المسلحة التي سيرد تفصيلها أقدمت الحكومة وحزب الأمة تحديداً على تسليح بعض القبائل العربية الموالية لها بدعوى تمكينها من الدفاع عن النفس ضد هجمات الجيش الشعبي. وقد انتقد عدد من العسكريين المتقاعدين خطورة تلك الخطوة وطالبوا بأن يكون حمل السلاح وحماية المواطنين وممتلكاتهم من صميم مهام القوات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك أخذت حالات الضجر تتسرب إلى صفوف القوات التي تحارب في جنوب السودان بسبب نقص العتاد، وفقدان البوصلة لتحديد أهداف الحرب الأهلية وتأرجح مواقف الحكومات المتعاقبة بين النزوع إلى السلم تارة ودق طبول الحرب تارة أخرى. وكان أن ضباط وجنود ضمن القوات الحكومية بعد حصار دام نحو عام في مدينة توريت وهم يجرجرون أقدامهم، خائري القوى في أسمال بالية وبعضهم حفاة وحاسري الرؤوس. وهذا ما حدا بوزير الدفاع في حكومة الصادق المهدي ونائب الرئيس نميري الفريق عبدالماجد حامد خليل للقول بأن الحرب لا طائل منها من الناحية العسكرية والسياسية ولن تسفر عن منتصر ومهزوم في أمد قريب. ودعا الفريق عبدالماجد إلى تغليب خيار التسوية السلمية. هذا التقدير الموضوعي لمجريات الحرب الأهلية وتبعاتها على مستقبل الوطن قوبل بالاستهجان من جانب الجبهة الإسلامية القومية التي تساءلت باستخفاف إن كان عبدالماجد حامد خليل وزيراً للحرب أم للسلام؟

الوضع داخل الحكومة الائتلافية بين الأمة والاتحادي الديمقراطي أخذ في التصدع شيئاً فشيئاً وبلغ مداه بانسحاب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة. وقاطع نواب الجبهة

الإسلامية القومية جلسات الجمعية التأسيسية أثناء مناقشة مشروع اتفاقية السلام وإعطاء الضوء الأخضر لبدء التحضير للمؤتمر القومي الدستوري. في هذا المنعطف بدا أن الأحزاب الحاكمة عاجزة عن الحكم. و كان أن تقدمت قيادة القوات المسلحة في 1989 بمذكرتها الشهيرة إلى رئيس الوزراء. و بالرغم مما يشيعه البعض بأن تلك المذكرة قد تضمنت قراراً صريحاً برفض الخيار العسكري والانحياز لخيار الحل التفاوضي، فقد أحاطت الشكوك بالأهداف الحقيقية من ورائها. وقد تطرقت المذكرة إلى أوضاع القوات المسلحة واختلال توازن القوى العسكرية لصالح (حركة التمرد). وعددت مظاهر استشراء الفساد في أجهزة الحكم وتفكك المجتمع السوداني، وتردي الوضع الاقتصادي وانهيار البنيات الأساسية للقوات المسلحة مع تزايد المخططات التي تهدف إلى اختراقها من قبل أحزاب سياسية في الداخل وقوى خارجية. كما إن المذكرة في بعض جوانبها سعت إلى إبداء مشاعر القلق لدى قادة القوات المسلحة بسبب غياب سياسة قومية تؤدى إلى توسيع المشاركة في الحكم للخروج بالبلاد من المأزق السياسي المتفاقم.(37)

لا جدال في أن المذكرة قد تضمنت عبارات غائمة حول التزام القوات المسلحة من قبيل "الولاء لله، والأرض وللشعب". هذه مبادىء سامية، ولكنها لا تعدو أن تكون مجرد تأكيد على قيم ذات معاني أخلاقية وروحية، ربما تصلح لأن تكون مقدمة لما يأتي بعدها. وهذا هو ماصمتت عنه المذكرة. فقد تجاهلت الإشارة إلى مبدأ الولاء للسلطة المدنية الشرعية وحماية الدستور وأجهزة الحكم المنتخبة بواسطة الشعب انتخابا حراً. وهذا هو بيت القصيد في العلاقة بين أنظمة الحكم المدنية المنتخبة وأفراد المؤسسة العسكرية. كما إن إمهال قادة القوات المسلحة للحكومة الشرعية مدة أسبوع لتحديد موقفها بالنسبة لما تضمنته المذكرة، بحد ذاته سابقة خطيرة فتحت الباب على مصراعيه لتداعيات دستورية تقود إلى تقويض التجربة الديمقراطية. وبكلمات أخرى سعى قادة القوات المسلحة إلى تأسيس وضع لهم أشبه بالدور الذي يمارسه الجيش في تركيا بموجب الدستور القائم هناك.

لقد كان رئيس الوزراء، الصادق المهدي محقاً عندما أخذ على المذكرة أنها "غير موفقة، لأنها تشبه الإنذار، وتفتح الباب لملابسات جسيمة. فالذين يريدون إحداث انقلاب عسكري سيجدونها مدخلاً مواتياً. ومهما كانت نوايا العقلاء فالباب سوف ينفتح مشرعاً للفعل ورد الفعل لتطلعات وتصرفات تأتي بما لا تحمد عقباه."(38)

ولم يكن رئيس الوزراء مجافياً للحقيقة عندما دعا قادة القوات المسلحة إلى الالتزام بالشرعية الدستورية، وتوسيع أوعية مشاركتهم في البحث عن حلول لمشكلة الحرب

الأهلية في ذلك الإطار وحده. "وتجنب الاستقطاب والدخول في دوامة لا نهاية لها بحيث يبحث العسكريون عن كبش فداء سياسي. ويبحث السياسيون بدورهم عن كبش فداء عسكري."(39)

فقد ساد انطباع لدى السواد الأعظم من المتابعين لتطورات الوضع السياسي في السودان، بأن القوات المسلحة في الغالب الأعم بادرت بتسليم تلك المذكرة لمجلس رأس الدولة كمقدمة لتدخل بدا وشيكاً. واستقر ذلك الانطباع لدى الجبهة القومية الإسلامية ودفعها إلى تعجل الخطى لتنفيذ مخططها للاستيلاء على السلطة. وقد أكدت الأيام التالية أن أحزاباً سياسية عديدة كانت تتأهب للانقضاض على السلطة الشرعية وتقويض الدستور. وقد لخص الأوضاع السائدة في تلك الأيام أحد مراسلي (نيويورك تايمز) الأمريكية قائلاً بأن الناس في الخرطوم يستيقظون صباح كل يوم متأهبين لسماع الموسيقى العسكرية.

مآلات التسوية السلمية بعد انقلاب 30 يونيو 1989:

فتح الانقلاب الذي نفذته الكوادر العسكرية والمدنية للجبهة القومية الإسلامية الباب مشرعاً أمام احتمالات النكوص عما تحقق لإحلال السلام. وعزز من هذا الانطباع أن قادة النقابات المهنية والأحزاب الداعمة لقيام المؤتمر الدستوري كانت الهدف الأول لسياسة القمع التي مارستها سلطة الانقلاب. واتهم قائد الانقلاب الأحزاب التي تولت مسئولية الحكم قبل 30 يونيو بأنها انشغلت بقضاياها الخاصة ومناوراتها السياسية ومكايداتها عن تقديم الدعم اللازم للقوات المسلحة التي تقاتل في الجنوب وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. كما افتقدت القوات المسلحة الدعم المعنوي والمادي بسبب تفكك الجبهة الداخلية والدور الذي لعبه (الطابور الخامس) المؤيد لحركة التمرد. "ولقد رفضت الثورة المناخ النفسي والإجرائي غير الجاد الذي كان سائداً في عهد الحزبية والطائفية المنقرض. ورفضت الثورة ما تمخض عن ذلك المناخ من اتفاقيات هزيلة وفاشلة." (40)

وأعلنت الحكومة عدم التزامها بالمبادرات السابقة وخاصة اتفاقية كوكادام و(مبادرة الميرغني - قرنق) استناداً إلى عدم قبولها للشروط المسبقة وإملاتها من قبل الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان . وفي نفس الوقت دعا العميد عمر البشير العقيد جون قرنق للحضور إلى الخرطوم لإجراء محادثات مباشرة.

من جانبها طالبت الحركة بعودة النظام الديمقراطي والإفراج عن المعتقلين السياسيين والالتزام بقرارات مؤتمر كوكادام واتفاقية نوفمبر للسلام (الميرغني - قرنق) كأساس لعقد المؤتمر الدستوري بمشاركة كل القوى السياسية . ولكن رغم ردود الفعل الأولية من الجانبين

بدت الحكومة حريصة على فتح قنوات الاتصال مع الحركة لإقناع الرأي العام المحلي والخارجي بعدم رغبتها في تحمل مسئولية فشل مساعي السلام التي بدت وشيكة من بلوغ غايتها عند وقوع الانقلاب. ومضت إلى تقديم مقترحات لتسوية مشكلة الحرب الأهلية تلخصت في الآتي:

1- وقف إطلاق النار.

2- إصدار عفو عام على حاملي السلاح من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان.

3- بدء مفاوضات مباشرة مع الحركة بدون شروط مسبقة.

وفي أول رد فعل له على انقلاب يونيو 1989 ذكر العقيد جون قرنق بأن الحركة السياسية قد تقدمت خطوات على طريق الحل الشامل لمشكلات السودان. وأن الحديث لم يعد حصراً على مشكلة الجنوب. وهذا هو الموقف الذي عززته قرارات مؤتمر كوكادام واتفاقية السلام في نوفمبر 1988 وموافقة مجلس الوزراء عليها . ورأى العقيد قرنق أن التراجع عن هذه الاتفاقات يعتبر "وصفة جاهزة لإحداث كارثة . فإذا افترضنا جدلاً بأننا نجحنا في حل مشكلة الجنوب، فسرعان ما نواجه مشكلة الجبال لأن النوبة بدورهم قادرون على حمل السلاح ، ومن ثم ستطل برأسها مشكلة البجا وهلمجرا . فالمشكلات القائمة، مشكلات قومية، وليست مشكلة جنوب السودان فحسب."(41)

وفي المقابل أعلن رئيس الحركة الشعبية، تمسكها بالمطالب التي تضمنتها اتفاقية السلام في نوفمبر 1989، وقد تضمنت البنود التالية:

1- إلغاء قوانين سبتمبر 1983 .

2- إنهاء حالة الطوارىء.

3- إلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك بين السودان والدول الأجنبية.

4- عقد المؤتمر القومي الدستوري بمشاركة كل الأحزاب السياسية.

وبالرغم من تباين المواقف المعلنة بين الطرفين، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان استعدادها للتفاوض مع المجلس العسكري للإنقاذ، باعتباره السلطة الفعلية في الخرطوم، وبأن موقفهم دائماً هو التفاوض مع من يدير دفة الأمور السياسية في الخرطوم. وعلاوة على ذلك فإنهم مواطنون سودانيون وجزء من القوى السياسية المعنية - من الناحية النظرية على الأقل - بقضية بناء السودان الجديد. "نعم لقد ذكرت بأننا نعارض كل أشكال الديكتاتوريات، ولكن هذا لا يمنعنا من التحدث مع الطغمة العسكرية. وقد تحدثنا من قبل مع طغمة سوار الذهب ومع حكومة الصادق المهدي الطائفية، المتدثرة بشعارات

الليبرالية السياسية. ولذلك رحبنا بالحديث مع العميد عمر البشير، بدون شروط مسبقة. ونقلنا إليه هذا الموقف المحدد بواسطة الرئيس منقستو هيلامريام ."(42)

وفي حقيقة الأمر كانت الجبهة الإسلامية القومية قبل الاستيلاء على السلطة قد سعت من خلال لقاءاتها مع ممثلي الحركة الشعبية لتقديم برنامجها لتسوية مشكلة الحرب الأهلية. وفي هذا الصدد عقد الطرفان لقاءين في لندن ونيروبي. وطرح ممثلو الجبهة الإسلامية القومية على الحركة التزامهم بتطبيق حكم فيدرالي، يتيح استثناء الأقاليم الجنوبية من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية. وقد استندت مقترحات المجلس العسكري للإنقاذ على هذه المقترحات.

وبأسرع مما تصور المراقبون تهيأت فرصة للقاء بين رئيس المجلس العسكري للإنقاذ الوطني ورئيس الحركة الشعبية وقائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في أديس أبابا. ولكن اللقاء بين الطرفين تم على عجل، ولما تتهيأ بعد أرضية مشتركة للحوار. وقد ذكرت إذاعة الحركة في تعليقها على اللقاء بأن "الجانبين على طرفي نقيض ومن المستبعد أن يتفقا على شيء. وفي حديث لصحيفة (الأنباء الكويتية) ذكر لام أكول بأن الاختلاف بين الجانبين يشمل مسائل جوهرية خاصة حول الشروط اللازمة لعقد المؤتمر الدستوري. (43) فقد طالب العقيد جون قرنق بتشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة، وتكوين جيش وطني، وعقد مؤتمر دستوري موسع كمقدمة لتمهيد الطريق أمام وضع دستور دائم للبلاد. وأعلن رفضه لاقتراح الحكومة بطرح قوانين سبتمبر 1983 في استفتاء عام.(44)

أما المقترحات التي تقدمت بها الحكومة فقد اقتصرت على إجراءات تمهيدية تمهد الطريق للوصول إلى حل سلمي بينها والحركة مثل اقتراح وقف إطلاق النار، ووقف الحملات الدعائية المضادة، والإبقاء على قناة دائمة للتواصل. ولم تذهب المقترحات الأولية إلى أبعد من ذلك ولم تتناول الشروط التي تتمسك بها الحركة كأساس لانعقاد مؤتمر دستوري بمشاركة كل القوى السياسية السودانية واتخاذ المبادرات السابقة كأساس للحوار. واتفق الطرفان على مواصلة الحوار. لقد اتسم اللقاء بطابع استكشافي من قبل الطرفين ، وتمخض عن الاتفاق على إبقاء قنوات الحوار مفتوحة. وبعد عودة العميد عمر البشير إلى الخرطوم بدأ الإعداد بصورة حثيثة لعقد مؤتمر الحوار الوطني.

انعقد (مؤتمر الحوار الوطني) في الفترة مابين 9 سبتمبر إلى 21 أكتوبر 1989 . وأعلن منظموه بأنه "يمثل تجربة سودانية أصيلة لحل القضايا التي تواجه الأمة السودانية. وكان من رأيهم أن كل الجهود السابقة لإحلال السلام كانت عبارة عن مناورات الغرض منها تحقيق أهداف ومكاسب حزبية لن تؤدي إلى النتيجة المطلوبة."(45)

وقد استبعدت من المشاركة الأحزاب السياسية القائمة قبل انقلاب 30 يونيو 1989 ، واقتصرت المشاركة على أعضاء الجبهة الإسلامية القومية وشخصيات عامة من كبار الإداريين والمهنيين وأعضاء في الاتحاد الاشتراكي السوداني الذي تأسس أثناء حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري.

من بين أبرز القضايا التي ناقشها (مؤتمر الحوار الوطني) إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، وحق المجموعات القومية في تطوير ثقافاتها وأعرافها. وكأساس لحل (مشكلة جنوب السودان) دعا المؤتمر إلى تطبيق شكل الحكم الفيدرالي، الذي طالبت به الأحزاب السياسية الجنوبية منذ الاستقلال. وتبنى المؤتمر توصيات تدعو إلى اعتبار اللغة العربية لغة رسمية كما نص عليها دستور عام 1956 المعدل في عام 1964 والدستور الدائم لسنة 1973 ، بالإضافة إلى ذلك تم الإقرار بواقع التعدد الثقافي واللغوي باعتباره من مكونات الكيان السوداني، والدعوة إلى محاربة النعرات التي تسعى لإضفاء صفة التمييز على ثقافة بعينها ، مما يحتم على الدولة السودانية أن تهيىء أسباب التطور أمام مختلف الثقافات السودانية. وبطبيعة الحال كانت قضية العلاقة بين الدين والدولة بمثابة (مربط الفرس) في تحديد مصير مجمل المقترحات التي أجازها المؤتمر . وفي هذا الصد أوصى (مؤتمر الحوار الوطني) بالآتي:

1- كفالة حرية العقيدة والعبادة على أساس أن (لا إكراه في الدين) ، وأن لكل مواطن سوداني حق ممارسة شعائره وطقوسه الدينية بحرية تامة . وأن يكون له حق اختيار المعتقد الديني لأبنائه القاصرين.

2- كفالة حرية الدعوة والتبشير الديني لكل السودانيين، وعدم استفزاز أولي الديانات والمعتقدات المغايرة.

3- الإسلام عبادة ومعاملات اجتماعية، ومن حق المسلمين ممارسة شعائرهم الدينية في مختلف ميادين الحياة ، دون إصدار أحكام مسبقة أو تعدٍ على حقوق الآخرين أو الإضرار بهم.

4- الشريعة والعرف هما المصدران الرئيسان للتشريع في السودان،

5- القوانين المدنية والجنائية تعتبر ذات طبيعة قومية شمولية في حيز التطبيق، مع الأخذ بعين الاعتبار اللازم نصوص الديانات والمعتقدات والأعراف لدى الأقليات الدينية الأخرى.

6- يحق للولايات سن تشريعات في نطاق السلطات المخولة لها.

7- يحق للولايات استثناء نفسها من تطبيق أي مواد دستورية ذات طابع ديني خالص.

8- قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والمعايشة والطلاق والارتباط والأبوة والوراثة ، بما لها من خصوصية وتأثير على لحمة الأسر، يراعى في تطبيقها تعاليم الديانة أو العرف المتبع بين الزوجين.

9- السودانيون متساوون في الحقوق والواجبات، ولا يجوز التمييز بينهم أو الاضطهاد بسبب الانتماء الديني أو العرقي أو النوعي.

10- إعادة النظر في كل القوانين السارية حالياً لضمان انسجامها مع المبادىء العامة الواردة في طيات التوصيات التي تمت إجازتها.

وفيما بعد أصبحت قرارات (مؤتمر الحوار الوطني) مرجعاً في تفاوض الحكومة مع أطراف الحرب الأهلية من أحزاب وفصائل جنوبية. والمؤتمر في حقيقة الأمر لم يكن قومياً من حيث تمثيل القوى السياسية ذات الثقل السياسي والمعنية بتحقيق تسوية سلمية للحرب الأهلية . كما إن المؤتمر لم يتح لتمثيل وجهات نظر غير متسقة مع رؤى منظميه . تحدث في المؤتمر اللواء (م) بيتر سريليو الحاكم السابق للإقليم الإستوائي حديثاً صريحاً حول معضلة الحرب الأهلية ودعا الحكومة إلى تحمل مشقة إيصال مساعي السلام إلى غايتها. "وفي مقدمة المشكلات التي تنتظرها هي ضرورة الفصل بين الدين والدولة وإقامة نظام علماني وعدم الزج بنفسها في العلاقة بين الإنسان والرب . أما إذا لم يتحقق ذلك فأن فرص إحلال السلام ستظل ضئيلة."(46)

وتطرق اللواء سريليو إلى مشكلات الهوية السودانية ودعا إلى ضرورة التمسك بوجود هوية سودانية ذات مكونات متعددة. وانتقد أنظمة الحكم المدنية والعسكرية منذ الاستقلال بسبب مسئوليتها في تحقيق تنمية اقتصادية عادلة، وفي تجاهل رغبة سكان الأقاليم المهمشة في تصريف شؤونهم بقدر من الاستقلال. وذكر بأن حل هذه المشكلات المستعصية لا يتحقق إلا بانعقاد مؤتمر قومي دستوري، وبمشاركة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان وكل الأحزاب السياسية السودانية. وطالب الحكومة بوضع جدول زمني وتحديد أجندة لعقد ذلك المؤتمر. وطالب بإلغاء قوانين سبتمبر 1983 بقرار من الحكومة وعدم طرحها لاستفتاء عام، لأنها في الأصل صدرت بقرار من الرئيس نميري وحده ، وفض الاتفاقيات العسكرية مع الدول الأجنبية، ورفع حالة الطوارىء وإعلان وقف إطلاق النار. وانتهى اللواء سريليو بأن دعا إلى تكوين (حكومة إنقاذ وطني) واسعة التمثيل لتهيئة المناخ لعقد مؤتمر قومي دستوري.(47)

وكان رد فعل الرئيس المناوب لجلسة (مؤتمر الحوار الوطني) اللواء جوزيف لاقو أن حال دون إبداء تعليقات على حديث اللواء بيتر سريليو بدعوى أن بعض المداخلات المقدمة للمؤتمر لن يتم تسجيلها كجزء من وقائعه . وكما توقع الكثيرون ممن وقفوا على حديث اللواء سريليو بأنه سيواجه بعض المتاعب. وهذا ما حدث بالفعل، إذ تم حبسه قسراً في فندق السياحة بالخرطوم، قبل أن يحول إلى معتقل آخر.

الانقسام في صفوف الحركة الشعبية:

شهدت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في مطلع التسعينات من القرن الماضي أوسع انقسام في صفوفها منذ نشأتها في مايو 1983 . لم يكن ذلك الانقسام الأول من نوعه، إذا أخذنا في الحسبان انقسام مجموعة صمويل قايتوت وأكوت أتيم ووليم عبد الله شول وقيامهم بتأسيس حركة الأنيانيا (2) الانفصالية. وقد تم تصفية أفراد هذه المجموعة واحداً تلو الآخر. وآلت قيادة الأنيانيا الثانية إلى غوردون كونج. وكان جوهر الخلاف الذي أدى إلى المواجهة يتعلق بمشروع الحركة الشعبية الداعي إلى إقامة (السودان الجديد) في إطار الوحدة. وفي عام 1987 حدثت مواجهة لم يتسن تسويتها بالطرق السلمية، بين العقيد قرنق ونائبه الرائد كاربينو كوانين بول. وهذا الخلاف في شقه الأساسي تعبير عن الطموحات والمنافسة الشخصية. والرائد كاربينو من جانبه يعتقد بأحقيته في قيادة الحركة، إذ أن قواته المرابطة في حامية بور كانت الأولى التي أطلقت الرصاصات الأولى لبدء التمرد في مايو 1987 . ويذكر لام أكول بأن "كاربينو قام باستخدام أجهزة اتصال الحركة، ووجه رسائل غير مشفرة عبر فيها عن غبنه ومآخذه على العقيد جون قرنق. ومن المرجح أن تلك الرسائل لم تصل فقط إلى وحدات الجيش الشعبي المتناثرة في أقاليم الجنوب، بل ربما وصلت إلى مسامع الاستخبارات التابعة للقوات المسلحة. وكانت هذه الخطوة محيرة بالنسبة لنا."(48)

استسلم الرائد كاربينو لبعض الإيحاءات من المناوئين للعقيد قرنق داخل الحركة الذين أوهموه بأن الحكومة الإثيوبية ستكون على استعداد لمساندة مسعاه لخلافة العقيد جون قرنق. غير أن شيئاً من ذلك لم يتحقق وقامت الاستخبارات الإثيوبية باعتقاله في عام 1987 . نجح الرائد كاربينو بطريقة ما في الهرب من معتقله وعاد إلى إقليم بحر الغزال وأسس "الجيش الشعبي - مجموعة بحر الغزال" دون أن يعلن عن تكوين تنظيم سياسي مواز له كما هو الحال في علاقة الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان. ولكن الرائد كاربينو لم يتمكن من خلق مركز يهدد نفوذ الحركة والجيش الشعبي لتحرير

السودان. وبعد مرور نحو عام من انقسام الرائد كاربينو أصدر العقيد جون قرنق (1988) أوامر باعتقال الرائد أروك طون أروك، نائب رئيس هيئة أركان الحركة وأحد أعضائها المؤسسين وأحسنهم تدريباً، حيث تخرج في الكلية الحربية التابعة للقوات المسلحة وعمل في فرع الاستخبارات العسكرية حتى تدرج إلى رتبة رائد.

وتتلخص صحيفة الاتهام ضد الرائد أروك في أنه خلال زيارة قام بها إلى المملكة المتحدة، عقد لقاءً أو لقاءآت مع وفد حكومي ضم اللواء فضل الله برمة ناصر، وزير الدولة للدفاع، واللواء عبد العظيم صديق، رئيس هيئة الأركان، واللواء صلاح مصطفى، مدير الاستخبارات العسكرية، والعميد عبد الله أحمد عبد الله، الملحق العسكري لسفارة السودان في لندن. ويؤخذ عليه أن هذه اللقاءات لم تتم بأمر القائد العام للجيش الشعبي "وتعتبر عصياناً صريحاً، وسلوكاً منافياً لقواعد الطاعة العسكرية، بموجب المواد 26ـ و24هـ من قانون عقوبات الجيش الشعبي لتحرير السودان. واتهم الرائد أروك طون بأنه خطط خلال هذه اللقاءات " للقيام بتصفية القائد العام، ومن ثم الهروب إلى جانب العدو لتوقيع اتفاق سلام معه. وهذه جريمة بموجب المادة 29" (49)

وفي ضوء هذه الاتهامات تم إعفاء الرائد أروك طون من عضوية القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة وكافة مسئولياته الأخرى ابتداءً من تاريخ 8 مارس 1988، ووضع قيد الحبس الانفرادي، حتى تمكن من الهرب لاحقاً. وسوف تغيب لبعض الوقت الحقائق حول الملابسات التي انتهت بإبعاد واحد من أكثر قادة الجيش الشعبي كفاءة من الناحية العسكرية و السياسية.

الانقسام في الحركات السياسية والمسلحة في جنوب السودان على وجه الخصوص هو القاعدة وليس الاستثناء. وقد هيأت التناقضات القبلية والإقليمية والاعتبارات الشخصية أرضية ملائمة للانقسامات، كما شهدت على ذلك تجربة حركة الإنيانيا الأولى . وتجربة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان نفسها. وبالإضافة إلى العوامل الداخلية شهدت السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي تحولات عالمية مهمة بانهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. وقد كان الحدث الأكثر تأثيراً على الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان هو الإطاحة بحكومة الرئيس الإثيوبي (آنذاك) منقستو هيلا مريام، وهروبه طلباً للجوء في زمبابوي. وقد سعت قيادة الحركة إلى التقليل من أثر هذه التحولات والحفاظ على الروح القتالية لقواتها. وفي 1 يونيو 1991 صدرت رسالة (سرية للغاية) تصف الوضع في إثيوبيا بأنه "خطير للغاية ويتطلب إعادة النظر في وضعنا ...

لقد انهار نظام الرئيس منقستو الصديق لحركتنا. وتم تشكيل حكومة من الحركة الشعبية لتحرير إريتريا. وهي حالياً معادية لنا."(50) وتمت دعوة القيادة السياسية والعسكرية العليا للاجتماع. ووجهت وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان بتشديد الحصار على حاميات الجيش السوداني في جوبا وبور وواو وملكال ، ومنعها من التحرك واستغلال الأوضاع المتفاقمة لشن هجمات ضد مواقع الحركة. وكانت من أولى الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة في أديس أبابا أن أغلقت إذاعة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان وأمرت مسئوليها بمغادرة البلاد. كذلك اتجهت لتصفية مواقع الجيش الشعبي داخل الأراضي الإثيوبية، وأجبرت أعداداً كبيرة من اللاجئين على النزوح إلى داخل الأراضي السودانية أو طلب اللجوء في كينيا . وكما كان متوقعاً تمكنت القوات الحكومية من مهاجمة مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في حاميات جيكو والناصر وفشلا والبيبور وتوريت ومريدي وطمبرة ويامبيو. وحركت قوة قوامها نحو ثلاثة ألف جندي من مدينة جوبا لمهاجمة حامية ياي والانطلاق منها لاسترداد حاميات موروبو وكايا ولاسو. و في بيان القائد العام للجيش الشعبي بتاريخ 19 يونيو 1991 سعى إلى التقليل من فرص نجاح الهجمات الحكومية في بلوغ أهدافها. "أود أن أطمئن كل ضباط الجيش الشعبي والجنود والرجال والنساء في السودان وفى كل مكان ، بأن أثر التطورات التي حدثت في إثيوبيا ضئيل وستبقى حركتكم قوية. ولازالت لدينا إمكانات كبيرة."(51) .

والتطورات السياسية التي حدثت في المعسكر الاشتراكي وإثيوبيا انعكست سريعاً على تماسك الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. ففي 28 أغسطس 1991، أعلن ثلاثة من أعضاء القيادة السياسية والعسكرية وهم الدكتور ريك مشار تيني دورقون والدكتور لام أكول أجاوين واللواء غوردون كونق شول انشقاقهم عن الحركة الأم، وأسسوا (حركة استقلال السودان) ، التي عرفت لاحقاً باسم (مجموعة الناصر) ، نسبة لمركز هذه المجموعة . وتراوحت مطالبها بين حق تقرير المصير والانفصال لجنوب السودان . وأطلقت المجموعة نداءً "للتجديد والديمقراطية". ودعت إلى تنحي رئيس الحركة والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان، العقيد جون قرنق، وإشاعة الديمقراطية في كل مستويات الحركة ودعوة منظمات الإغاثة والهيئات التبشيرية لمعاودة نشاطها في "المناطق المحررة" ومناشدة الصليب الأحمر والمجتمع الدولي للمساعدة في مشاريع الخدمات الصحية والتعليمية.

ولخص فصيل الناصر الأسباب التي أدت إلى انقسامه في الآتي:

1 - عدم وجود هيكل تنظيمي يحدد ترتيب وصلاحيات الهيئات العسكرية والسياسية في بنية الحركة منذ قيامها في عام 1983 .

2 - ارتباطات العقيد جون قرنق الإقليمية والعالمية وتحالفه مع فلول الأحزاب السودانية المنحلة تحولت إلى عقبة رئيسة أمام تحقيق السلام.

3 - انفراد العقيد قرنق بمسئولية القيادة، وتقريب أشخاص موالين له في الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان.

4 - عزل وحبس عدد من كبار قادة الحركة ومؤسسيها.

5 - خرق الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العقيد قرنق ميثاق حقوق الإنسان ، بتجنيد الأطفال دون سن السابعة عشرة فيما يسمى بمعسكرات (الجيش الأحمر) والزج بهم في أتون الحرب الأهلية.(52)

و في بياناتها الأولى أعلنت (مجموعة الناصر) أن أغلبية أعضاء القيادة السياسية والعسكرية العليا قد انحازوا إلى جانبها، غير أن هؤلاء القادة (وليم نيون باني ، سيلفا كير ميارديت، جيمس واني إيقا، دانيال أويت أكوت، كول مانيانق جوك، مارتين ماريل أجول، لوال دينج وول، قاليريو مودى هورنيانق، جون قرنق دى مبيور ويوسف كوة) أصدروا بياناً ممهوراً بتوقيعاتهم ينفي تأييدهم للمجموعة المنشقة ويعلن عن عزم الحركة على مواصلة محادثات السلام بينها والحكومة السودانية تحت رعاية الرئيس النيجري إبراهيم بابنقيدا. والابتعاد عن أي أعمال تصفية بين فصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتسهيل مرور مواد الإغاثة للمناطق التي تقع تحت سيطرة مجموعة الناصر. (53)

و في بيان صحفي عن مكتب الحركة صدر بتاريخ 20 نوفمبر 1991 اتهم المجموعة المنشقة بالانحياز إلى جانب الحكومة والتنسيق معها لمهاجمة قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في جيل وبور وأدوك ولير في إقليم أعالي النيل. والتنسيق بين قوات الأنيانيا والقوات الحكومية والدفاع الشعبي لاسترداد حاميات توريت وكبويتا . في الوقت الذي تكررت في اللقاءات بين لام أكول وعلي الحاج عن الجانب الحكومي.(54)

وكما هو متوقع لم يتوقف الانقسام في صفوف الحركة على إصدار البيانات والبيانات المضادة بل تعداه إلى حد المواجهات المسلحة بين الجانبين وتصفية أعداد من المقاتلين . ووقعت أعمال نهب وتهجير اضطراري للسكان في مناطق العمليات.

منذ وقوع الانقسام سارعت بعض الهيئات المسيحية ومجموعات من المواطنين الجنوبيين لرأب الصدع في صفوف الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. واستطاعت منظمة (Africa Faith & Justice Network- Washington D.C.) .

التمهيد لإبرام اتفاقية بين فصيلي الجيش الشعب لتحرير السودان المتصارعين في 20 نوفمبر 1991 تم بموجبها الاتفاق على وقف التصفيات الدموية وتسبيب المعاناة للمواطنين. وتكوين هيئة مراقبة لتنفيذ هذا البند. كذلك توصل الطرفان إلى إطلاق سراح أربعين ضابطاً من المعتقلين لدى الطرفين، والسماح بالتئام شمل الأسر على الجانبين المتقاتلين. وتضمنت الاتفاقية دعوة إلى إشاعة الديمقراطية في صفوف الحركة . وهذا البند لم تتأكد جدواه في تلك المرحلة المبكرة، و في غياب أي مسعى جاد لإعادة توحيد الحركة . ولكن الشيء الإيجابي في هذا الصدد هو تحديد مهمة توحد الفصائل المنقسمة كهدف نهائي. وقد صدر بيانان حول اتفاق الطرفين. صدر الأول بتاريخ 22 نوفمبر 1991 بتوقيع جون كونق نيون ، باقان أموم و فيليب ثون لاك عن (مجموعة توريت) و دينق ايون كور، تالار رينق تاكبيني دينق وباري أركانجلو وانجي عن (مجموعة الناصر). وصدر بيان آخر بتاريخ 23 نوفمبر 1991 بتوقيع جيمس واني إيقا عن (مجموعة توريت) و لام أكول عن (مجموعة الناصر). والبيانان لم يكونا متطابقين تماماً. فقد وردت إشارة في أحدهما إلى معاودة الاجتماع لاستكمال خطوات المصالحة والوحدة بين فصيلي الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإعادة النظر في برنامج الحركة، بينما ورد بند في إعلان الاتفاق الآخر يشير إلى النظام القائم في الخرطوم باعتباره العدو المشترك للطرفين وإلى ضرورة تنسيق الجهود العسكرية لصد أي هجوم على أي منهما.

وفي موازاة هذه الجهود قامت مجموعة من المثقفين والسياسيين الجنوبيين خارج السودان بتوجيه رسالة إلى أطراف الصراع . ولم تأت جهودهم من موقع الحياد والسعي لتقريب الشقة بين المواقف المتباينة بين مجموعتي الناصر وتوريت ، بل اتخذت موقعاً ممالياً للعقيد قرنق وألقت بدعمهما السياسي والأدبي خلفه. ففي مدينة ادابر بجمهورية أيرلندا التقى كل من غوردون مورتات ماين، ديفيد دث شانق، فرانسيس دينق، لوال أ. ل. دينق ، كلمنت جاندا ، عبدون أقاو جوك، بيتر نيوت كوك، بونا ملوال ودنستان واي. وأصدروا مناشدة للقيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وأبدت المجموعة إشفاقها من الاحتمالات التي ينطوي عليها المستقبل في ضوء الانقسام والمواجهة بين مجموعة الناصر ومجموعة توريت. وأشادوا بوقوف القيادة السياسية

والعسكرية العليا خلف قيادتهم، والمنحى العاقل الذي اتخذته القيادة لمعالجة أحداث 28 أغسطس 1991 (الانقسام). وناشدوا ريك مشار ولام أكول بمراجعة الخطوة التي أقدموا عليها والعودة إلى حظيرة العمل المشترك في الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان.(55)

وبجانب ذلك قدم موقعو "مناشدة أداير" مقترحات لتسوية مشكلة الحرب الأهلية وتحقيق العدالة في اقتسام الثروات والسلطة. وأن النظام القائم على الأصولية الإسلامية غير راغب في تغيير طبيعة السلطة التي تعمل وفق النظام القضائي الذي يجسد قوانين الشريعة الإسلامية. في الوقت الذي يتمسك فيه بنظام حكم شبه إقليمي ويقدمه باعتباره نظاماً فدرالياً. كما إن نظام الحزب الواحد المطبق في السودان لا يؤهل السلطة باعتبارها طرفاً في مفاوضات مقبلة. وهذه الوقائع تحتم على مواطني جنوب السودان أن يهيئوا الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي بأن التعايش في إطار سودان موحد ضرباً من المستحيل. ودعوا القوى السياسية الجنوبية للبدء في التفكير الجاد في خياراتهم ومن بينها بناء (سودان جديد) وديمقراطي أو كخيار أخير العمل على تحقيق الانفصال.(56)

وكما هو متوقع لم تتوان مجموعة الناصر في الرد سريعاً على هذه المناشدة. واتهموا الموقعين عليها بالتحيز لدعم موقف العقيد قرنق. "لا يجوز عقلاً أن نحارب لإزالة مضطهدينا، لننصب مكانهم مضطهد آخر في ذات الوقت."(57) وتطرقوا إلى تغييب دور القيادة العليا للحركة، اللهم إلا من حيث الاسم فقط . وأن الأعضاء الذين وقفوا إلى جانب العقيد جون قرنق قد أجبروا على اتخاذ ذلك الموقف. وعددت المذكرة أسماء قادة الأنيانيا الثانية الذين انحازوا إلى جانب مجموعة الناصر ومن بينهم اللواء باولينو ماتيب نهيال قائد قوات الأنيانيا الثانية والعميد جون بوث تيني والعميد ريث قاى والعقيد قابريل تانق قينيا وجميعهم من حامية أيود في إقليم أعالي النيل. وفي بيان صحفي بتاريخ 17 سبتمبر1991 أشارت (مجموعة الناصر) إلى أن ثمة تحول طرأ على موقف العقيد قرنق حيث تطرق للمرة الأولى إلى تقديم عدة احتمالات لتسوية مشكلة الحرب الأهلية إما بأقامة نظام علماني وديمقراطي كأساس للوحدة ، وإذا لم يتسن ذلك فهنالك خيار الكونفدرالية (اتحاد بين دولتين ذات سيادة) أو حق تقرير المصير. وحتى ذلك الوقت كان موقف العقيد قرنق هو استبعاد انفصال الجنوب . "فماذا يظن الآن أمثال منصور خالد والتجمع الوطني الديمقراطي الذين تعجلوا الخطى وصبوا علينا جام غضبهم ... لاعتقادهم بأن قرنق سيكون "بسمارك" السودان.(58)

مؤتمر توريت يعيد النظر في إستراتيجية الحركة:

لم يقف فصيل الناصر عند حد التعاون العسكري مع القوات الحكومية لضرب فصيل توريت المناوىء باعتباره مصدر الخطر الأكبر، بل سعى إلى مد جسور الصلة السياسية مع الحكومة السودانية التي هرعت للاستفادة القصوى من حالة الانقسام التي أصابت الحركة الشعبية. وفي هذا السياق أبدت استعدادها للقبول بمنح الجنوب حكماً فيدرالياً يمهد إلى ممارسة حق تقرير المصير، كما ورد في اتفاقية فرانكفورت بين علي الحاج محمد ولام أكول أجاوين. هذه التطورات هدفت إلى سحب البساط من تحت أقدام فصيل توريت بقيادة العقيد جون قرنق. ولم يعد باستطاعته الاكتفاء بالشعارات العامة حول بناء السودان الجديد، وإغفال التحولات السياسية التي دفعت بها إلى المقدمة حكومة السودان وفصيل الناصر.

وفي سياق إعادة النظر في إستراتيجية الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان عقدت القيادة السياسية والعسكرية العليا (مجموعة توريت) سلسلة اجتماعات في الفترة مابين 6 إلى 12 سبتمبر1991 في مدينة توريت، وقررت "التوسل بالطرق السلمية لمعالجة الانقسام في صفوف الحركة والحفاظ على وحدة وتماسك نضال شعبنا."(59) وأن تسعى الحركة لتحسين العلاقة مع الحكومة الجديدة في إثيوبيا والاستعانة بجهد الدول الصديقة في هذا الصدد. والاهتمام بأوضاع اللاجئين في مناطق قمبيلا والناصر وفشلا وأكوبو وباكوك. وقد سبقت الإشارة إلى التعديل الذي طرأ على موقف الحركة من الخيارات المتاحة لتسوية مشكلة الحرب الأهلية. فالقرار رقم (3) نص على الآتي:" النظام المركزي للحكم في السودان الذي يستند على دعائم العروبة والإسلام مع إتاحة الحق بإقامة نظم لحكم محلي ذاتي أو دول فدرالية في الجنوب (أو أي أقاليم أخرى) تم تجربته ولكنه فشل فشلاً ذريعاً. ولذلك تأرجح السودان بين الحرب والسلام منذ الاستقلال ... وفي أي تسوية سلمية مستقبلاً سيكون موقف الحركة الشعبية هو وقف الحرب باعتماد نظام موحد وعلماني وديمقراطي، أو نظام كونفيدرالي أو تقرير المصير."(60)

في حين تضمن القرار رقم 6 التزام الحركة بالعمل مع قوى المعارضة السودانية المنضوية في التجمع الوطني الديمقراطي "حتى يتحقق السلام في إطار السودان الموحد، العلماني والديمقراطي."(61)

وبجانب التركيز الذي أولته القيادة السياسية والعسكرية العليا لإعادة ترتيب أوضاع الجيش الشعبي لمواجهة الضغط العسكري من جانب القوات الحكومية والوحدات

التابعة لمجموعة الناصر، تمت إعادة النظر في طريقة إدارة المناطق المحررة. بأعادة ترتيب العلاقة بين الإدارات المدنية وقيادات الجيش الشعبي من أعلى مستويات الإدارة في مجالس المدن والقرى والفرقان، وعلى حسب مقتضيات العمليات العسكرية، حيث يتولى القادة العسكريون مسئولية الإدارة في مناطق العمليات. وتحدد تقسيم المجالس بحيث يتراوح عدد سكان المجلس مابين خمسين ومائة وخمسين ألف نسمة . على أن يكون ذلك التقسيم أساس الإدارات المحلية في "السودان الجديد". وتقرر التوسع في تأهيل كوادر مدربة للنهوض بأعباء الإدارات المحلية عن طريق إنشاء معاهد لتدريب ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة والسجون وحرس الصيد والإدارة العامة ، ومعهد لإعداد الكوادر القضائية.(62)

يعتبر اجتماع القيادة السياسية والعسكرية العليا (مجموعة توريت) من أهم الاجتماعات التي عقدتها الحركة والجيش الشعبي منذ تأسيسهما في عام 1983 ، فقد تطرقت القيادة إلى مسائل عسكرية وإدارية واقتصادية وخدمات إغاثة تعتبر ترجمة لشعارات الحركة التي ظلت لأمد طويل حبراً على ورق. وفتحت الإجراءات المقترحة الباب على مصراعيه للخيارات الحرة بين الوحدة في إطار "سودان موحد وديمقراطي وعلماني، وشكل الحكم الكونفيدرالي ومطلب حق تقرير المصير. وكانت المناقشات الخاصة بالتنمية الاقتصادية خطوة أولية تعضد تلك الخيارات كيفما تحققت. فقد تطرقت القيادة السياسية والعسكرية العليا إلى تعديد الموارد الغنية والمتنوعة التي يزخر بها السودان، والتي تمثل أساساً للنهضة الاقتصادية بوتائر عالية . وفي ذات الوقت تبنت القيادة السياسية والعسكرية العليا مبدأ "الاقتصاد المختلط" القائم على المنافسة الحرة بين القطاع الخاص والقطاع التعاوني والقطاع العام، ومبدأ التوزيع العادل للثروة وفرص التنمية في الأقاليم. وتدعو الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان هيئات الاستثمار المحلية والعالمية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الثلاثة. وفي هذا الصدد سيتم إقرار تشريعات قانونية تكفل حق تحويل الأرباح (إلى أي جهة ما) بدون معوقات."(63) وفي ذات الصدد تم توجيه الدعوة للمؤسسات التجارية العالمية للعمل في مجالات الاستيراد والتصدير في المناطق المحررة.

وفي مضمار العلاقات الخارجية تبنت الحركة نهجاً متصالحاً لتمتين صلاتها مع دول الجوار خاصة إثيوبيا مصر ودول شرق إفريقيا. وتقرر إعادة النظر في تنظيم فروع الحركة بالخارج وإصدار بطاقات عضوية وجمع الاشتراكات والتبرعات بصورة مستمرة. وبأن تتاح

الفرصة لغير السودانيين ممن يقدمون مساعدات مميزة للحركة بالحصول على عضوية "إكرامية"، على أن ينال هؤلاء الأعضاء، حسب رغباتهم، الجنسية بكامل صلاحياتها عند إقامة (السودان الجديد). وامتدت المراجعة إلى برنامج الحركة (المانيفستو) وقانون عقوبات الجيش الشعبي لتحرير السودان . وذلك في ضوء ما استجد من تغيرات منذ عام 1983 . ولكن لم تصدر موجهات محددة تشير إلى التغيرات المنشودة . ولكن بالنظر إجمالاً إلى نتائج هذا الاجتماع فأن الالتزام الأولي بمبدأ (السودان الجديد) في إطار الوحدة قد شهد تراجعاً بفتح الباب أمام خيارات لم تكن في الحسبان من قبل. كذلك تمت مراجعة طرق إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة بتوسيع فرص المشاركة أمام السكان المدنيين. وبناء جهاز قضائي لتصريف العدالة ومنع التجاوزات على أيدي ضباط ومقاتلي الجيش الشعبي. وتقرر إدخال تعديلات في قانون عقوبات الجيش الشعبي لتحرير السودان لتحقيق الانضباط وصون أرواح وممتلكات المواطنين. وبسبب حملة الإدانة العالمية لسجل الحركة في مضمار حقوق الإنسان ، ومسألة تجنيد الأطفال دون سن السابعة عشر وضعت الحركة ضمن أولوياتها التقيد الصارم بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وكفالة الحريات المدنية لكل المواطنين المقيمين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وضمان حرية الاعتقاد ونشاط الهيئات الدينية وتشجيع الجهود لإقامة مجلس للكنائس السودانية ومجلس للدعوة الإسلامية في (السودان الجديد). والالتزام باتفاقية جنيف التي تحدد طريقة معاملة أسرى الحرب.

تطرق مؤتمر توريت إلى إعادة النظر في مسائل مهمة تتعلق باستراتيجية عمل الحركة والجيش الشعبي. غير أنه لم يتطرق إلى مسألة القيادة الجماعية بالقدر الذي تتيحه ظروف العمل العسكري من جهة، ومنع انفراد العقيد جون قرنق باتخاذ القرارات الكبيرة ، وضمان عقد اجتماعات دورية للقيادة السياسية والعسكرية. وقد ظلت هذه المسائل من أعقد المشكلات في عمل الحركة، وأسهمت في إبعاد أو ابتعاد عدد من القادة العسكريين والسياسيين المؤسسين عن الحركة. وبالنظر إلى أجواء التضامن التي سادت مؤتمر توريت الذي استمرت جلساته لبضعة أيام، واصطفاف القادة العسكريين خلف العقيد جون قرنق فقد أسهم على ذلك النحو بمنحه شخصياً ومجمل الحركة سنداً سياسياً وعسكرياً ومعنوياً في مواجهة المجموعة المنقسمة والهجمة العسكرية والإعلامية من جانب الحكومة.

ومن جانبها أقدمت (مجموعة الناصر) في ردها على نتائج مؤتمر توريت، بتكثيف اتصالاتها مع الحكومة. وتوصل لام أكول والوزير على الحاج إلى توقيع اتفاق مشترك بتاريخ 25 يناير 1992 في مدينة فرانكفورت بألمانيا الاتحادية. وكان الهدف المعلن هو دفع

عملية التسوية السلمية في السودان. والانطباع السائد أن الاتفاق قد اشتمل على بنود غير معلنة تتعلق بتنسيق العمليات العسكرية ضد الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان (مجموعة توريت). وصدر بيان ختامي تضمن النقاط التالية:

1- تحديد فترة انتقالية (يتفق عليها) من تاريخ التوقيع على الاتفاقية بين حكومة السودان والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان (فصيل الناصر). يتمتع خلالها جنوب السودان بوضع دستوري وسياسي في إطار السودان الموحد. بعد انقضاء الفترة الانتقالية يحق لسكان جنوب السودان ممارسة حقهم بحرية في اختيار الوضع السياسي والدستوري الذي يحقق تطلعاتهم القومية، بدون استثناء لأي خيار.

2- لتفادي اللجوء إلى المواجهة العسكرية مستقبلاً بين مواطني جنوب السودان والحكومة المركزية بهدف حل الخلافات الدستورية والسياسية يتم تحديد إجراءات يتفق عليها، تهيىء لممارسة الاستفتاء بغرض استطلاع رغبة مواطني جنوب السودان في تحديد الوضع الدستوري للجنوب بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

3- اتفق الطرفان على المشاركة في مؤتمر أبوجا للسلام في أقرب فرصة ممكنة.

4- ناقش الطرفان المسائل المتعلقة بنظام الحكم خلال الفترة الانتقالية، خاصة فيما يتعلق بتقاسم السلطة والموارد والإجراءات الأمنية والإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة التوطين والتعمير، وتقرر إخضاع هذه المواضيع لمزيد من المناقشات.

5- وفي السعي لتحقيق مناخ ملائم لإجراء الحوار السلمي والمفاوضات، يتم استباق مؤتمر أبوجا للسلام، بإعلان وقف لإطلاق النار في كل أنحاء الجنوب والمناطق الأخرى المتأثرة (بالعمليات العسكرية) في شمال السودان.(64)

وهكذا يتبين من هذا الاتفاق أن (مجموعة الناصر) قد تراجعت بأسرع مما كان في الحسبان عن هدفها الذي أعلنته بداية بتحقيق انفصال جنوب السودان. وبدت الشعارات المتعجلة التي أطلقتها (مجموعة الناصر) كمحاولة لكسب دعاة الانفصال في صفوف الحركة وخارجها. ولم يكن لهذا التحول أن يمر بدون اعتراض من مجموعات لازالت متمسكة بضرورة الانفصال. ففي 12 فبراير صدرت مذكرة إدانة بواسطة اثنين من القادة العسكريين ممن شاركوا لام أكول في التوصل إلى وثيقة الاتفاق مع الوفد الحكومي في فرانكفورت. عبر القائد المناوب دينق تيل ايون كور والقائد المناوب تيلار رينق تاكبيني دينق في مذكرة استقالتهما من (مجموعة الناصر) عن خيبة أملهم بسبب انحراف الحرب التي يخوضونها إلى تصفيات دموية بين القبائل وبتدخل مباشر من قوات الأنيانيا الثانية

ضد المواطنين العزل. وأبديا استياءهما من التصفية التي تعرض لها بعض الضباط الموالين لمجموعة توريت في الوقت الذي يسعى فيه كل طرف لإطلاق سراح معتقليه لدى الطرف الآخر. كما إن الاتفاقية التي قررا تقديم استقالتهما فضلاً عن الاشتراك في إقرارها "كانت عبارة عن تسليم لإملاءات علي الحاج الذي اشترط عدم تطرقنا إلى مطلب الانفصال أو حق تقرير المصير. وقد استسلم الدكتور لام أكول ووقع على مشروع الحكومة الخاص بالحكم الفيدرالي دون الرجوع إلى قيادته... وبالرغم من تأكيده لنا بأن مجموعتنا ستناضل لتحقيق انفصال جنوب السودان . علماً بأن هذا الهدف كان بمثابة نقطة الخلاف الأساسية التي حملتنا على الانسلاخ عن مجموعة توريت."(66)

ولاعتبارات متباينة قدم عدد من الضباط الذين انحازوا إلى (مجموعة الناصر) استقالاتهم. وكان من بين هؤلاء الدكتور بيتر أدوك نيابا، الذي أصدر في وقت لاحق كتاباً يدحض فيه موقف مجموعة الناصر، وعاد ادراجه إلى صفوف فصيل توريت.

المؤتمر القومي الأول للحركة الشعبية: SPLM/A First National Convention

كان مؤتمر توريت للقيادة السياسية والعسكرية العليا بمثابة تمهيد لإجراء تحولات سياسية وتنظيمية عميقة تتعلق باستراتيجية الحركة الشعبية والجيش الشعبي وتأهيلهما لبناء إدارة عسكرية ومدنية مستقرة في الأجزاء التي تسيطر عليها الحركة في جنوب السودان. وفي هذا السياق عقدت الحركة مؤتمرها العام الأول في أبريل 1994 في مدينة شقدوم. وترأس جلسات المؤتمر القائد يوسف كوة مكي، وشارك فيه ممثلون عن أقاليم الجنوب الثلاثة إلى جانب جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان. وبالرغم من أن المؤتمر لم يجز برنامجاً جديداً ليحل محل مانيفستو الحركة الصادر في عام 1983 ، إلا أنه أصدر بعض التعديلات الجوهرية بالإضافة إلى قرارات تنظمية وسياسية شاملة. فقد تقرر إعادة بناء قيادة الحركة والجيش الشعبي بحيث ألغيت عملياً (الهيئة السياسية والعسكرية العليا) القائمة منذ نشأة الحركة. وجرى تكوين (مجلس تحرير وطني) National Liberation Council(NLC) يضم في عضويته 28 ممثلاً عن الأقاليم المذكورة عاليه والتي قسمت بدورها إلى 28 محافظة. ويعتبر أعلى هيئة في بناء الحركة التنظمي ويملك سلطة اتخاذ القرارات وقيادة أجهزة الحركة في الفترة الواقعة مابين المؤتمرين. ويجري تمثيل الجيش الشعبي والقوات شبه العسكرية بثمانية وثلاثين عضواً بالإضافة إلى 15 يمثلن المرأة وعضوان يمثلان المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات العدو. ويجتمع مجلس التحرير الوطني مرة واحدة سنوياً. وفي حالات بعينها يحق لثلث أعضاء المجلس طلب انعقاده بصورة

استثنائية أو بموجب قرار يتخذه رئيس المجلس الوطني للتحرير ورئيس المجلس التنفيذي الوطني. (National Executive Council)

أما المجلس التنفيذي الوطني فهو عبارة عن حكومة الحركة. ويضطلع بقيادة وتوجيه عملها. ويضم حقائب وزارية سيادية للدفاع والخارجية والتخطيط الاقتصادي. ويتكون من رئيس الحركة والقائد العام للجيش الشعبي ويخضع لمحاسبة مجلس التحرير الوطني. وبالرغم من توسيع قاعدة المشاركة الجماعية في تصريف مهام الحركة إلا أن رئيسها يظل يحتفظ بحق إصدار قرارات مؤقتة نيابة عن المجلس الوطني للتحرير. وظلت هذه الصلاحيات محل نقد سافر ومستتر في مواجهات عديدة بين العقيد جون قرنق ومعاونيه. وإجمالاً يمكن القول بأن هذه الهيئات التي أقرها المؤتمر الوطني العام لم تباشر من الناحية العملية مهامها كما أريد لها.

أما بالنسبة لمانيفستو الحركة فقد أدخل تعديل يحدد أهدافها على النحو التالي:

1- هدف الحركة الشعبية هو التدمير الشامل للنظام القمعي في السودان القديم، وإحلال سودان حر وعادل وديمقراطي وعلماني محله.

2- تلتزم الحركة الشعبية بالنضال بتحقيق حق تقرير المصير في السودان الجديد للشعوب المضطهدة، وذلك بعد تقويض النظام القائم.

3- يظل الهدف الأسمى للحركة هو تحرير الفرد والمجتمع على أساس المساواة والديمقراطية وصيانة حقوق الانسان بصرف النظر عن الانتماءات الإثنية والدينية.

4- الوسيلة الرئيسة لبلوغ أهداف الحركة هي النضال المسلح الذي تخوضه الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. والتحام ذلك الأسلوب من أساليب النضال بالانتفاضة الشعبية مع قوى المعارضة السياسية السودانية. وفي نفس الوقت يتكامل هذا النضال بالدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة القائمة في الخرطوم وذلك تحت مظلة الوسطاء الإقليميين والدوليين. ولا يستثنى من ذلك المسعى الدبلوماسي و أي وسائل أخرى لبلوغ أهداف الحركة الشعبية. وإلى جانب التعديلات التي أدخلت على الهياكل التنظيمية للحركة الشعبية تم تكوين (مجلس عسكري عام) General Military Council (GMC)

كذلك قرر المؤتمر الوطني العام تكوين هيئة قضائية مستقلة تدرجت صلاحياتها من المحاكم الأهلية وحتى مستوى محكمة الاستئناف. ومعلوم أنه حتى ذلك التاريخ انحصرت الصلاحيات القضائية في الأجهزة العسكرية وأخضعت لسلطات رئيس الحركة والقائد العام

للجيش الشعبي. ومن الناحية الإدارية تقرر الفصل بين القضاء المدني والقضاء الجنائي والسلطات المعنية بالتشريع القانوني. كما ألغيت لائحة عقوبات الجيش الشعبي التي صدرت في عام 1984 وحل محلها القانون الجنائي للسودان الجديد لعام 1994، وقانون الإجراءات الجنائية لعام 1994، والقانون المدني للسودان الجديد لعام 1994، والتشريع القضائي للسودان الجديد لعام 1994، ولائحة محاسبة الجيش الشعبي لعام 1994، وقانون الشرطة والمحاكم والإجراءات العامة لعام 1994، وقانون الجوازات والجنسية لعام 1994، وقانون الحركة لعام 1994، وقانون حماية الحيوانات البرية لعام 1994 وقانون الخدمة المدنية لعام 1994، وقانون المنظمات الطوعية لعام 1994 . وللإشراف على تصريف هذه القوانين تقرر إنشاء لجنة مدنية عليا لمراجعة القوانين من حين لآخر في روح توجيهات وقرارات المؤتمر الوطني العام.

وفي المجال الخارجي تعهد المؤتمر الوطني الأول بإقامة صلات تفاهم وتعاون مع المنظمات والأقطار الأجنبية بهدف إلقاء الضوء على معاناة سكان المناطق المهمشة في السودان. كما تحدد الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان.

وفي المضمار السياسي قرر المؤتمر الوطني الأول للحركة الالتزام بالسعي لإيجاد تسوية سلمية ومبدئية بالدخول في مفاوضات مع النظام القائم في الخرطوم. وفي نفس الوقت تعمل الحركة على تمتين أواصر التعاون مع القوى السياسية والوسطاء الإقليميين والدوليين بهدف الوصول إلى تسوية سلمية للحرب الأهلية في السودان. وتؤكد الحركة بوضوح لكل القوى السياسية في السودان أن التسوية السلمية في إطار الوحدة لا تتحقق إلا بالقضاء على كل مظاهر الاستعلاء الإثني والديني والعدالة والتنمية المتوازنة وإلا فإن السودان الوطن سيتمزق ولن تزرف الحركة الشعبية دمعة واحدة عليه. باعتبار ذلك نتيجة لسياسة القوى المتمسكة بالسودان القديم.

وأقر المؤتمر الوطني الأول للحركة الشعبية مبدأ قيام نظامين كونفيدراليين للسودان القديم من جهة والسودان الجديد من جهة أخرى (الإستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان). يستمر هذا الترتيب بين الكونفيدراليتين لمدة لا تزيد على عامين يجري بعدها استفتاء للتعرف على رغبة مواطني السودان الجديد. ومن أهم القرارات كذلك تقرر اعتبار منطقة أبيي جزءً من إقليم بحر الغزال.

من هنا انتقلت الحركة الشعبية لتحرير السودان (فصيل توريت) إلى طرح البدائل السياسية المتعلقة بأقامة شكل حكم كونفيدرالي انتقالي يعقبه استفتاء عام لمواطني السودان الجديد حول مستقبل العلاقة الإدارية والدستورية مع بقية أجزاء السودان القديم. خاصة في المقابلة مع الجانب الحكومي وفي المنابر الإقليمية والدولية.

وفي إطار المؤتمر السابع لعموم إفريقيا (بان آفريكانيزم) الذي انعقد في أبريل 1994 في مدينة كمبالا، تحدث العقيد جون قرنق بتفاصيل أكثر عن الخيارات المتعددة التي تتمسك بها الحركة، باعتبارها رؤية (السودان الجديد) لحل المشكلة السوادنية. وحدد خمسة بدائل (موديلات) على النحو التالي:

أولاً: خيار الوحدة في نطاق السودان الديمقراطي - العلماني، حسب رؤية الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان . ويقوم هذا البديل (موديل) على أنقاض السودان (القديم) ويتيح لبناء مجتمع ديمقراطي - علماني يكفل العدالة ويتيح التعدد الثقافي واللغوي والديني والإثني. وهذا هو البديل الذي أسماه العقيد جون قرنق (بان آفريكان) ، أي الحل المنسجم مع مبادىء الوحدة الإفريقية.

ثانياً: البديل الثاني ينسجم أيضاً مع سابقه، وهو يؤسس لوضع وفترة انتقالية، وتطبيق إجراءات مؤقتة، كما عبرت عنه الحركة (فصيل توريت) خلال مفاوضات أبوجا (نيجريا) كتحالف كونفيدرالي، ويعني ذلك إنشاء اتحاد بين دول أو كيانات سياسية ذات سيادة ، يتم إنشاؤها بموجب معاهدة وربما تفضي إلى تبني دستور واحد، وربما حكومة مركزية واحدة تمارس مهاماً بعينها مثل الدفاع والشؤون الخارجية والعملة الواحدة وخلافه. وكما ذكر العقيد جون قرنق فأن هذا الموديل يهيىء لقيام اتحاد سياسي (مؤقت) بين كيانين هما السودان القديم، و(السودان الجديد) كما تراه الحركة الشعبية لتحرير السودان. وتهدف فكرة المرحلة الانتقالية إلى تمكين الكيانين المستقلين من وقف الحرب والتمهيد لإجراء استفتاء حر لكل السودانيين بشأن تقرير المصير، إما لصالح خيار الوحدة الطوعية في إطار ديمقراطي وعلماني أو لصالح الانفصال.

ثالثاً : هذا هو خيار الانفصال بين (السودان القديم) في الشمال من جهة و(السودان الجديد) الذي يضم أقاليم الجنوب وجبال النوبة والأنقسنا وأي مناطق مهمشة من الناحية الأخرى.

رابعاً: الخيار القائم في السودان حالياً يمثل رؤية المجموعات العربية - الإسلامية التي تتغاضى عن تطلعات وحقوق المجموعات السودانية الأخرى . وهذا هو خيار الانفصال بمعنى آخر.

خامساً : هنالك خيار افتراضي ولكنه غير مستبعد في نظر العقيد جون قرنق ، يستند إلى أن هنالك 69 % من سكان السودان من أصول إفريقية ، يقيمون في الشمال والجنوب، وربما يعن لهؤلاء إقامة دولة سودانية ديمقراطية وعلمانية ذات أصول وتطلعات إفريقية . وهذا الخيار لا يفضي إلى السلام. بل إلى تصعيد الحرب. ويؤدي في النهاية إلى تقسيم السودان.(67)

التحول الهائل في موقف الحركة والجيش الشعبي من التبشير بأقامة سودان جديد تتآخى فيه كل القوميات وتنصهر في بوتقة واحدة أخذ الكثيرين على حين غرة. وتسبب في إحداث ردود أفعال داخل السودان وبعض دول الجوار متفاوتة بين الحيرة والحرج والفزع من تبني الحركة لمطلب الكونفيدرالية. واعتبره البعض تنصلاً من قبل الحركة عن مواقفها السابقة، وخاصة إعلان أسمرا بحسبانه خارطة طريق للخروج بالسودان من وهدة الاحتراب والتمزق والعجز عن الإيفاء بمطالب المجموعات القومية المختلف.

وقد سعى العقيد جون قرنق أثناء زيارته لمصر في نهاية عام 1997 إلى تبديد تلك المخاوف. باعتبار موقفهم من الكونفيدرالية من مقتضيات إستراتيجيتهم في التفاوض مع حزب المؤتمر الوطني. وقلل من أهمية طرحهم لشكل الحكم الكونفيدرالي الذي يتيح متسعاً من الوقت للتوافق حول المطالب الأساسية بفصل الدين عن الدولة وتوسيع المشاركة في السلطة وغير ذلك. وسخر من منتقديه بأن موقف الحركة والجيش الشعبي أحسن حالاً من اتفاق المؤتمر الوطني وفصيل الناصر ومجموعات جنوبية أخرى بشأن إتاحة الفرصة لانفصال أقاليم جنوب السودان الثلاثة.

اتفاقية السلام السودانية (1997):

أطلق على هذه الاتفاقية اسم (اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان) وجرى التوقيع عليها بتاريخ 21 أبريل 1997 . وتولى التوقيع عن حكومة السودان اللواء الزبير محمد صالح وعن الفصائل الجنوبية التي شاركت بوفد موحد وقع عليها القائد دكتور ريك مشار تني درقون عن الجبهة الديمقراطية المتحدة للإنقاذ وحركة استقلال جنوب السودان، وعن الحركة الشعبية لتحرير السودان (المنشقة عن الحركة الأم) وقع القائد كاربينو كوانين بول وعن مجموعة جنوب السودان المستقلة الرئيس والقائد العام كواج مكوي كواج، وعن قوة دفاع الإستوائية الدكتور ثيوفلوس أوشانق، وعن تجمع الأحزاب الإفريقية السودانية صمويل أرو بول (الرئيس السابق لحزب سانو) ، كما وقع الرائد أروك طون أروك الرئيس والقائد العام لمجموعة بور. ومعظم هؤلاء القادة انشقوا عن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في منعرج أو آخر. وفيما يبدو أن كل الأطراف الموقعة على الاتفاقية قد اتحدت فوق قاسم مشترك يهدف إلى عزل الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان الأم وانتزاع المبادرة السياسية من بين أياديها خاصة بعد أن بلغت جهود السلام مرحلة متقدمة بتوقيع اتفاقية (إيقاد).

نصت اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان على إقرار فترة انتقالية لمدة أربع سنوات يجوز تمديدها بتوصية من مجلس تنسيق الجنوب لرئيس الجمهورية عند نشوء الحاجة لذلك. ويكون لبنود الاتفاقية بعد توقيع رئيس الجمهورية وإجازة المجلس الوطني لها قوة القانون.(68)

وتنص الاتفاقية على تقسيم السلطة على نحو يتيح للحكومة المركزية الاحتفاظ بكامل المهام السيادية وأهمها القوات المسلحة وشؤون الدفاع، الشؤون الخارجية، الميزانية الاتحادية والجمارك والتجارة الخارجية، والجنسية والجوازات والهجرة، وصلاحيات الطوارىء الخ. ويضطلع مجلس التنسيق بالصلاحيات التي لا تقع في نطاق مسئولية الحكومة المركزية مثل الأمن والنظام العام وجباية الضرائب الولائية والشؤون الثقافية وتنمية الصناعات والتجارة المحلية والمرافق العامة الخ. وتتكون مصادر الإيرادات للولايات الجنوبية من متحصلات الضرائب الولائية والرسوم المتحصلة من عائدات الإنتاج والرخص التجارية والدعم المالي من الخزينة المركزية والمعونات والتبرعات من المصادر الأجنبية، و حصة الولايات من الضرائب الاتحادية المفروضة على المشروعات والخدمات الاتحادية العاملة في الولايات الجنوبية.ونص ملحق الاتفاقية رقم (3) على توزيع العائدات على النحو التالي:

عائدات النفط تقسم بنسبة 25% للحكومة الاتحادية، و35% لمجلس التنسيق، و40% نسبة الولاية، وكذلك الحال بالنسبة لعائدات المعادن وعائدات المؤسسات العامة وأي عائدات أخرى ، ماعدا عائدات الضرائب الاتحادية التي نص البروتكول الخاص بتحديدها بنسبة 60% للحكومة الاتحادية و 15% لمجلس التنسيق و 25% للولاية. وقد أكدت أعمال التنقيب في تلك الفترة عن وجود ثروات نفطية في الأقاليم الجنوبية مما حفز الفصائل المقاتلة الجنوبية التي وقعت (اتفاقية السلام السودانية) على إبداء تنازلات سياسية مهمة على أمل أن تفضي فترة الانتقال القصيرة نسبياً إلى وضع أياديها على تلك المصادر. إلى جانب ذلك نصت الاتفاقية على أن يكون لأعضاء مجلس التنسيق خلال الفترة الانتقالية مخصصات تساوي مخصصات الوزراء الاتحادين.

ويكون مجلس التنسيق مسئولاً أمام رئيس الجمهورية، ويتولى رفع التقارير الولائية له. وفي هذا الصدد نجد بأن اتفاقية أديس أبابا للحكم الذاتي الإقليمي قد نصت على أن يتم تعيين رئيس المجلس التنفيذي بعد قيام مؤسسات الحكم الذاتي الإقليمي للمرة الأولى بواسطة رئيس الجمهورية. ومن ثم يتولى مجلس الشعب الإقليمي اختيار وعزل رئيس

المجلس التنفيذي العالي ويكون مسئولاً لديه. كما إن اتفاقية أديس أبابا تضمنت بنداً يحدد طريقة تعديلها وذلك بموافقة ثلثي سكان المديريات الجنوبية آنذاك. وهذا مالم تنص عليه اتفاقية السلام السودانية.

وفيما يختص بالحقوق السياسية نصت الاتفاقية على أن الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع، بينما أتيح للولايات "أن تسن قوانين مكملة للقوانين الاتحادية فيما يتعلق بخصوصيتها، وذلك إضافة إلى حق الولايات في التشريع فيما يليها من اختصاصات بما فيها العرف وتقنينه."(69)

ويمثل هذا البند تراجعاً عما تضمنه دستور السودان الدائم لسنة 1973 وكذلك الاتفاقيات المتتالية منذ مؤتمر أبوجا وإعلان واشنطن واتفاق مشاكوس الذي صار فيما بعد مرجعاً أساسياً لاتفاقية (نيفاشا) لعام 2005 . كذلك وقعت الأطراف المعنية على بروتكول منفصل لوقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار بين قوات دفاع جنوب السودان والقوات الحكومية. وفي هذا الإطار تم تكوين لجنة لتنفيذ ومراقبة وقف إطلاق النار. كما تم الاتفاق على منح القوات التابعة للجانبين حق الحركة في المناطق التي يسيطر عليها الطرف الآخر، سواء كان تحركهم في شكل وحدات عسكرية أو أفراد.

وفي سياق (اتفاقية السلام السودانية) اتفقت الأطراف الموقعة على أن يقوم رئيس الجمهورية بأصدار عفو عام، وغير مشروط عن جميع الجرائم التي ارتكبت في الفترة مابين 16 مايو 1983 وحتى نهاية عام 1997 ، ويجوز أن يشمل العفو العام الجرائم غير الجنائية التي ارتكبها أفراد من الجانبين على حد سواء. وبطبيعة الحال فإن ظروف الحرب والنزاعات الداخلية تنطوي وتحمل في طياتها تجاوزات جنائية جسيمة من قبل أطراف النزاع. وثمة ملاحظة أخرى بأن (اتفاقية السلام السودانية) لم تتضمن نصاً بتغليب خيار الوحدة ، واكتفت مقدمة الاتفاقية بالإشارة إلى أن الوحدة لا تقوم بالاستناد على القهر أو الإكراه بل بموجب الإرادة الحرة للشعب.

كما إن الأطراف الموقعة على الاتفاقية تبادلت التنازلات مع التركيز على تعزيز المواقف التفاوضية لكل من الطرفين في مساومات سياسية قادمة. الفصائل الجنوبية راهنت على نيل حق تقرير المصير الذي يتيح الفرصة للانفصال بعد انقضاء أربع سنوات فقط، وهي فترة قصيرة بالنظر لأهمية الترتيبات التي تهيىء لإجراء عملية الاستفتاء. بينما حصلت الحكومة على تنازلات دستورية أساسية تطمح إلى استخدامها كوسيلة للضغط في أي مفاوضات مقبلة مع الفصيل الرئيس للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

وكما هو متوقع أعلنت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان رفضهما للاتفاقية باعتبارها (عبثية) هدفها تعويق الجهود المبذولة لتحقيق السلام في إطار إعلان مشاكوس الذي تقدمت به، وإعلان مبادىء (إيقاد). وفي حقيقة الأمر كان (إعلان مشاكوس) بمثابة الإطار الأشمل من حيث محتوى وتفاصيل بنوده، وإحاطته بضمانات دستورية وإشراف إقليمي ودولي مباشر ، خاصة بعد دخول الولايات المتحدة وإيطاليا كأطراف فاعلة في صياغة هذا الإعلان. وفيما بعد أصبح (إعلان مشاكوس) مرتكزاً للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في مفاوضات السلام التي تكللت بتوقيع اتفاقية (نيفاشا).



الهوامش

1- راجع: محمد عبدالعزيز وهاشم أبورنات: أسرار جهاز الأمن في السودان. في كتاب عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان. القاهرة 2004 .

2- الحزب الجمهوري: هذا أو الطوفان 1984

3-Khalid ,M.,John Garang Speaks,op.cit. p 41
4-Ibid.p 5
5-Ibid.p 7

6-رسالة العميد عثمان عبدالله الى العقيد جون قرنق دى مبيور . مايو 1985

7- عبدالقادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية، مصدر سابق، ص 111

8- إعلان كوكادام ، 20 مارس 1986 .

9- وكالة السودان للأنباء ، جنوب السودان ومبادرات السلام ، مرجع سابق، ص 4

10- حوار بين الدكتور عبد الماجد بوب والدكتور جون قرنق دى مبيور.أديس أبابا يونيو 1988 (الملاحق)

11- الصادق المهدى: الديمقراطية عائدة وراجحة، الخرطوم 1990،ص 24 . راجع عبدالقادر إسماعيل. مفاوضات التسوية السلمية، مصدر سابق، ص 12

12-المصدر السابق، ص 127

13- الصادق المهدى: تحديات التسعينات، القاهرة، ص 176

14-Mahai,Ikhlas;The Historical Messages Between Mahadi and Dr. John Garang , p 23. Khartoum 2000
15- Ibid.,p 25

16- رسالة الصادق المهدى إلى د. جون قرنق دى مبيور، 1 مارس 2000

17- الحزب الشيوعي السوداني : المذكرة (3) إلى المجلس العسكرى الانتقالي وتجمع النقابات والأحزاب السياسية ، الخرطوم 17 أبريل 1985 .

18- المصدر نفسه.

19- الحزب الشيوعى السودانى: مشروع مبادرة لإنهاء الحرب الأهلية ولعقد المؤتمر الدستوري. صدر في 13 يونيو 1987(الملاحق)

20- المصدر نفسه.

21- المصدر نفسه.

22- حوار بين الدكتور عبد الماجد بوب والدكتور جون قرنق دي مبيور. أديس أبابا يونيو 1988 (الملاحق)

23- الحزب الشيوعي السوداني: مشروع مبادرة لإنهاء الحرب الأهلية ، مصدر سابق.

24- وكالة السودان للأنباء: جنوب السودان ومبادرات السلام ، مصدر سابق، ص 85

25- مذكرة موكب أمان السودان للسادة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء حول مبادرة الميرغني - قرنق ، 22 نوفمبر 1988

26-المصدر نفسه.

27- حوار بين الدكتور عبدالماجد بوب واللواء (م) جوزيف لاقو، لندن 25 يوليو 1988 (الملاحق)

28- مذكرة اللواء (م) جوزيف لاقو وابيل الير للرئيس جعفر نميري، 1994(الملاحق)

29- بيان مواطني جنوب السودان للشعب السوداني، الخرطوم، أبريل 1985 .

30- خطاب اللواء (م) جوزيف لاقو إلى العقيد جون قرنق ، لندن (بدون تاريخ)

31-عبد القادر إسماعيل:مفاوضات التسوية السلمية ،مصدر سابق ،ص 122

32. The National Islamic Front: The Sudan Charter. In: Deng, Francis & Gifford, Prosser: *The Search for Peace and Unity in the Sudan*. P.78. Washington. 1987

33- حيدر إبراهيم علي (محرر): الأستاذ محمود محمد طه: رائد التجديد الديني في السودان،الدار البيضا،1992،ص 136، راجع بيان الإخوة الجمهوريين في 25 ديسمبر1984

34. Fadlalla, Ali Suliman: The Search for A Constitution. In: Woodward, Peter: *Sudan Since Independence,* op. cit.,p. 45.

35-مذكرة موكب أمان السودان ،مصدر سابق.

36- المصدر نفسه.

37- مذكرة القوات المسلحة السودانية إلى مجلس راس الدولة، جريدة السياسة، الخرطوم 27 فبراير 1989

38- رد رئيس الوزراء ، السيد الصادق المهدي على مذكرة القوات المسلحة ، صحيفة السياسة ، الخرطوم 27 فبراير 1989

39- المصدر نفسه

40- خطاب الفريق عمر حسن أحمد البشير (تاريخه ومناسبته؟)

41. Garang, J:. Statement to the Sudanese People on the Current Situation in the Sudan. Radio SPLM/A. August 10, 1989

42. Ibid.

43- وكالة الأنباء الكويتية ، الكويت 20أغسطس 1989

44- جون قرنق ، محاضرة في مركز المؤتمرات الدولي بكمبالا، 30 أغسطس 1989

45-وكالة السودان للأنباء : جنوب السودان و مبادرات السلام، الجزء الثاني ،ص18

46- خطاب اللواء (م) بيتر سريليو في مؤتمر الحوار الوطني، 12سبتمبر1989

47-المصدر نفسه.

48. Ajawin, L. Akol: *SPLM/SPLA: Inside An African Revolution*. Khartoum. 2001. p 243

49. Ibid. p 247

50- بيان "سري للغاية" من قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الوحدات التابعة له،1يونيو 1991

51. Statement by the Chairman of the SPLM and Commander-in-Chief of the SPLA. Dr. John Garang De Mabior. July 31, 1991

52. SPLM/SPLA (Nasir Faction). Statement on the Split from Main stream SPLM/SPLA. August 1991

53. SPLM/SPLA: Statement by SPLM/SPLA Commanders in Support of Col. John Garang. August 31, 1991

54-بيان صحفي من مكتب إعلام الحركة و الجيش الشعبي لتحرير السودان،20 نوفمبر1991

55-مناشدة من مجموعة السياسيين والمثقفين الجنوبيين للقيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان،إدير -جمهورية أيرلندا 5 سبتمبر1991

56- المصدر نفسه.

57- المصدر نفسه.

58. SPLM/SPLA (Nasir Faction) Press Statement by the Provisional Executive Committee. September 1991

59-الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان،قرارات مؤتمر توريت 1991

60- المصدر نفسه.

61- المصدر نفسه.

62- المصدر نفسه.

63- المصدر نفسه.

64- بيان مشترك بوقيع الدكتور علي الحاج محمد و الدكتور لام أول أجاوين،فرانكفورت 25يناير 1992

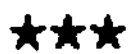
65-دينق تيل كور/تيلا رينق دينق، مذكرة إلى الجنة التنفيذية الوطنية (مجموعة الناصر) ،نيروبي - كينيا 12فبراير1992

66- المصدر نفسه.

67. Garang, John: Speech delivered at the 10th Pan African Congress. Kampala, Uganda. April 4th – 8th, 1994

68- رئاسة الجمهورية :اتفاقية الخرطوم للسلام،أبريل 1997 ،ص3

69- المصدر نفسه،ص 3-4 .



الفصل التاسع

المبَادَراتُ الإقليميَّةُ و الدَّوليَّةُ لإحْلالِ التَّسْويةِ السِّلميَّةِ في السُّودَان

السـلام لايعني وقف الحرب فـحسب ...إنه فـضيلة ، واسـتعـداد ذهني، ونزوع نحو الخير و الثقة و العدل.

سبينوزا

جنوب السودان من الفيدريشن إلى تقرير المصير

تنقل المسار الذي أفضى إلى توافق القوى السياسية والعسكرية إلى منح جنوب السودان حق تقرير المصير للاختيار مابين الوحدة أو الانفصال في عام 2011 تنقل عبر مراحل عديدة محفوفة بالشد والجذب، ثم الخذلان وخيبة الأمل، والمواجهة العسكرية التي راح ضحيتها ما يقدر بنحو مليون ونصف المليون من سكان جنوب السودان. فقد أتاح مؤتمر جوبا (1947) الفرصة الأولى للنظر في مستقبل العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب. وبعد أن استبعد المؤتمر الخيارات الداعية إلى ضم المديريات الجنوبية أو أجزاء منها إلى اتحاد دول شرق إفريقيا، تم الاتفاق على تكوين مجالس محلية تتولى اختيار ممثلي جنوب السودان في الجمعية التشريعية. ولكن تحت ضغط الحركة السياسية في شمال السودان وبمساندة حكومة مصر لم تحرص الإدارة البريطانية على إقامة المجالس المحلية، مخافة أن تستعدي الحركة السياسية في شمال السودان مما يدفعها إلى الارتماء في أحضان مصر وإتمام الوحدة بينهما. وهذا ما حمل الحاكم العام على قبول التوصيات التي أقرها مؤتمر جوبا انتقائياً، والاكتفاء بوضع بعض الضمانات التي طالب بها ممثلو الجنوب. بهدف "التأكيد على سلامة تنمية شعب الجنوب بصورة ثابتة..ولكن لم تتضمن تلك الضمانات أي إشارة للفيدرالية بوصفها كثيرة الكلفة."(1)

وكان السكرتير الإداري جيمس روبرتسون قد اعترض كذلك خلال مؤتمر جوبا على مطلب الفدريشن الذي سانده بعض الإداريين البريطانيين العاملين في الجنوب، قائلاً بأن "الناس لا يملكون حرية السير في أي اتجاه يعن لهم."(2)

وتواصل النقاش حول المستقبل الدستوري لجنوب السودان بعد قيام الجمعية التشريعية(1947) اكتنفته منذ البداية حالة من الريبة بسبب إنقاص ممثلي الجنوب من 15 شخصاً كما أقر مؤتمر جوبا إلى 13، مقابل 74 من باقي أجزاء السودان، و 6 من الإداريين البريطانيين. وساء ممثلو الجنوب أن قرارات الجمعية التشريعية قد حدد لها أن تصدر بالأغلبية البسيطة. ولم تحظ بالموافقة مطالبة السكرتير الإداري بتخويل الحاكم العام سلطات النقض لأي قانون يرى أن من شأنه الإضرار بمصالح الجنوب. وهذا ما دفع ببوث ديو الممثل الوحيد للجنوب في لجنة وضع مسودة الدستور برئاسة القاضي ستانلي بيكر (1951) إلى المطالبة بالفدريشن في إطار السودان الموحد. إلا أن ذلك المطلب لم يجد استجابة.(3)

وقد تعالت الأصوات المطالبة بالفدريشن بعد توقيع اتفاقية الاستقلال (فبراير 1952) وكان مؤتمر الحزب الليبرالي في أكتوبر 1954 بمثابة استفتاء لما يريده الجنوبيون في علاقتهم بشمال السودان. وقد حث بوث ديو أعضاء المؤتمر بعبارات مؤثرة لتبني ذلك المطلب قائلاً : "في حضرة هذا المؤتمر سأزرف الدمع. وإذا أقدمت على ذلك فأرجو أن لا يفاجئكم الأمر... فمثل هذا التصرف لا أرى مشاحة في أن يصدر من زعيم سياسي عند مناقشة موضوع يتسم بالحساسية. وهذا ما نحن بصدده الآن. هل لي أن ألفت نظركم، أيها الأعضاء الموقرون. والزعماء من كل القبائل والكبار بيننا وعامة المواطنين المشاركين في هذا المؤتمر وأدعوكم للإجابة على هذا السؤال: هل منكم من يود أن يكون عبداً، أم من الخير له أن يكون فقيراً مدقعاً ولكنه حر وسعيد. وأسألكم إذا ما كنتم تدركون معنى الفدريشن، كما تم شرحه لكم. والفدريشن لا يعني الانفصال، بل تطبيق القوانين الداخلية والنظام في إطار السودان الموحد، بما يكفل لكم حق إدارة شؤونكم بأنفسكم."(4)

والدعوة لتبني نظام الحكم الفيدرالي لم تكن قاصرة على ممثلي جنوب السودان، فقد تعالت أصوات في الشمال تؤيد ذلك المطلب. إلا أن هذه المواقف لم تلق حظاً من الاهتمام الجاد من قبل الجنوبيين أنفسهم. ففي عشية الاستقلال ضم الحزب الجمهوري برئاسة محمود محمد طه صوته للمطالبة بتطبيق شكل الحكم الفيدرالي في الجنوب. فكتب في ديسمبر 1955 : "إن اهتمامنا بالفرد يجعلنا نتجه، من الوهلة الأولى إلى إشراكه في حكم نفسه بكل وسيلة، وإلى تمكينه من أن يخدم نفسه ومجموعته في جميع المرافق، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك بتشجيع الحكم الذاتي... ولما كان السودان قطراً شاسعاً وبدائياً فأن إدارته من مركزية واحدة غير ميسورة. هذا بالإضافة على ما تفوته المركزية على الأفراد من فرص التحرر والترقي والتقدم بخدمة أنفسهم ومجموعتهم، ولذا نقترح أن يقسم السودان إلى خمس ولايات: الولاية الوسطى والولاية الشمالية والولاية الشرقية والولاية الغربية والولاية الجنوبية...ثم تقسم كل ولاية إلى مقاطعتين وتمنح كل ولاية حكماً ذاتياً.."(5)

كذلك كان حزب الجبهة المعادية للاستعمار مبادراً إلى تبني الدعوة لتأسيس مجالس محلية تتيح للمواطنين الجنوبيين تصريف شؤونهم. وقد صدرت بيانات في غرب الإستوائية تؤيد هذا المطلب، جرت ترجمتها إلى اللهجات المحلية. وقد قام وفد من الجبهة المعادية للاستعمار بطواف في عدد من مدن الجنوب في مطلع عام 1956 للترويج لمطلب الحكم الذاتي. وقد كان عضو الجبهة المعادية للاستعمار الطبيب مصطفى السيد صاحب القدح

المعلى في تنظيم العمال الزراعيين والصناعيين في مجمع أنزارا وأقام فرعاً للجبهة المعادية للاستعمار في مدينة مريدي القريبة. وإلى جانب ترويجه لمطلب الحكم الذاتي تمكن من رص العمال وبعض السلاطين خلف مطلب رفع أسعار القطن وتخفيض أسعار السلع الواردة من الشمال.(6)

كذلك تضمن برنامج الجبهة المعادية للاستعمار فقرة خاصة بالجنوب نشرت في جريدة (الميدان) آنذاك تطلب "حماية التجمعات القومية من القهر القومي وإعطاءها حق الحكم الذاتي وتنظيم قوانينها المحلية وفق إرادتها وفي نطاق وحدة البلاد ومصلحتها العامة."(7)

ولم يقتصر تأييد مطلب الفدريشن على الأحزاب السياسية في شمال السودان. فقد أصدر اتحاد العمال بعد أحداث التمرد في حامية توريت وعدد من مدن الجنوب (أغسطس 1955) بياناً طالب فيه الحكومة بضبط النفس "وكحق طبيعي للقوميات الجنوبية ولإشاعة الثقة لدى الجنوبيين واحترام إرادتهم أن يعلن البرلمان حق المديريات الجنوبية في الحكم الداخلي تحت إطار السودان الموحد لأن في ذلك ما يطور الجنوب ويطور بلادنا بشكل متكامل."(8)

وبالرغم من وعد الأحزاب السياسية الشمالية الرئيسة بالنظرة الجادة في مطلب الفدريشن للجنوب، إلا أن هذا الوعد أصبح نقطة البداية لما أسماه أبيل ألير تاريخ العهود المنقوضة بين الشمال والجنوب. وهنالك سوء فهم متعمد توافقت عليه باعتبار مطلب الفدريشن مرادفاً لدعاوى الانفصال. فقد تمت محاكمة مؤسس الحزب الفيدرالي، أزبوني منديري بالسجن سبع سنوات بذرائع مختلفة من أهمها اتهامه بالدعوة للانفصال. في المقابل اجتمعت أحزاب الأمة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي على إجازة دستور دائم يستند إلى تعاليم الشريعة الإسلامية. وبسبب ذلك فقد الحزب الوطني الاتحادي على وجه الخصوص كثيراً من التأييد الذي حظي به في المديريات الجنوبية، خاصة في أعقاب حملة الردع التي شنتها حكومة الأزهري العنان بعد تمرد حامية توريت (أغسطس 1955). وتهدم ما بقي من وشائج الصلة بين نواب الجنوب والأحزاب الشمالية بعد أن أعلن علي عبد الرحمن سياسة حزبه الرامية إلى بسط الثقافة العربية دون اعتبار لواقع التعدد الثقافي والإثني "إن السودان جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ... وكل من يحيد عن ذلك عليه أن يغادر البلاد."(9)

وبسبب عجز الحكومات المدنية التي تعاقبت على سدة الحكم بعد الاستقلال ، عن احتواء مطالبة النواب الجنوبيين وممثلي مؤتمر البجا وجبهة دارفور بحقهم في قسمة السلطة وصلت الأزمة السياسية إلى طريق مسدود. والحكم العسكري الذي نقل إليه رئيس الوزراء عبد الله خليل السلطة أعلن في مستهل على لسان الحاكم العسكري في الإستوائية علي بلدو بأن مطلب الفدريشن، ذلك الشعار العاطل ، قد ولى بدون رجعة مع أعضاء البرلمان الجنوبيين.

وبانقطاع سبل الحوار السياسي السلمي انتقلت الحركة السياسية في جنوب السودان إلى تبني العمل المسلح، وتحولت المطالبة من الفدريشن في إطار السودان الموحد إلى مطلب الانفصال. وقد حدد جوزيف أدوهو ووليم دينج موسسا حزب سانو وحركة انيانيا أهدافهم كما يلي: "إن الجنوب لا يحمل ضغينة ضد أي من إنجلترا أو الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، ولا يسعى إلا إلى تبادل المنفعة مع منظومة أمم العالم ، خاصة مع مصر التي يربطه بها نهر النيل. كما إن الجنوب لا يضمر سوءاً للشمال. ولا نطلب أقل من (حق تقرير المصير) وبعدها سنكون أصدقاء."(10)

وفي الجانب الآخر أيد الوحدة مع الشمال عدد من أبرز السياسيين الجنوبيين من بينهم بولين ألير بيور وسرسيو إيرو وستانسلاوس عبدالله بياساما ورودونتو اونتيزى فينسنتيو بازيا وثون آتير بار وداك داي وسانتينو دينج . وهذه المجموعة لا يستهان بها من حيث الثقل السياسي والتمثيل القبلي المتعدد، ولكن بسبب ضعف قيادتها وترددها أمام ضغط وإفساد الأحزاب الشمالية ، لم تتمكن هذه المجموعة من تقديم نفسها كتيار سياسي يؤبه له من جانب الأحزاب الشمالية فاكتسحها مجموعة السياسيين الشبان و الأكثر حمية وحماساً لدعوة الانفصال .

ومن منطلق آخر عارضت مجموعة صغيرة نسبياً بين المثقفين الجنوبيين الدعوة للانفصال وحق تقرير المصير معاً. وتمسكت بالدعوة للوحدة بين الشمال والجنوب على أساس الديمقراطية والمساواة. وقد عبر عن آراء هذه المجموعة جوزيف قرنق، الذي انسلخ عن المجموعة الموالية لبوث ديو وانتقل إلى صفوف الحزب الشيوعي ، وفي وقت لاحق أصدر صحيفة (أدفانس) السرية وعارض مطلب تقرير المصير للمديريات الجنوبية ، باعتبار الشرط الأساسي لذلك لا يتحقق إلا باكتمال نشأة القومية أولاً، الشيء الذي لم تهيىء له العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في جنوب السودان آنذاك. ورأى بأن وجود كيانات قبلية واسعة مثل الدينكا في السودان والباغندا في يوغندا واليوروبا والإيبو

في نيجريا لم يؤد إلى نشأة القوميات بسبب ضعف العلاقات الاجتماعية وتدني مستويات التقسيم الاجتماعي للعمل والتطور الاقتصادي الثقافي واللغوي. وخلص إلى أن علاقات الإنتاج السابقة للرأسمالية لم تهيىء لقيام حركة قومية في الجنوب ، بالمعنى المتعارف.

أما مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في مارس 1965 فقد كان من بين أهم قراراته السياسية استبعاد الدعوة للانفصال وكذلك الحكم المركزي على حد سواء. و تمسكت الأحزاب السياسية الرئيسة في الشمال برفض مطلب تقرير المصير. ورفضت في ذات الوقت مطلب الحكم الفيدرالي باعتباره دعوة مبطنة تؤدي لانفصال جنوب السودان. وكانت جبهة الميثاق الإسلامي وحزب الشعب الديمقراطي الأكثر تمسكاً بمبدأ الحكم المركزي والإبقاء على المديريات الجنوبية كوحدات إدارية قائمة بذاتها مخافة أن يقف الجنوب الموحد في طريق المد الثقافي الإسلامي العربي. وفي المقابل طرح الحزب الشيوعي مبدأ الحكم الذاتي الإقليمي الذي لقي حظاً أوفر من الإجماع خلال المؤتمر. ومن بين المفارقات آنذاك أن الأحزاب الشمالية بدت أكثر انفتاحاً على مطلب الحكم الذاتي . ويعد تزحزح الأحزاب السياسية في الشمال عن الحكم المركزي اختراقاً سياسياً .إلا أنه لم يحظ بنفس القدر من حرارة القبول والتأييد لدى الأحزاب الجنوبية . ولم يجد أصداء تذكر في أوساط المواطنين في المديريات الجنوبية . وقد ظلت الأحزاب السياسية الجنوبية منذ نشأتها تتوجس بسبب تغليب الفوارق الأيديولوجية بينها والحزب الشيوعي . ولم تأبه كثيراً باتخاذ مواقف عملية براغماتية منه والنقابات العمالية والمهنية التي بادرت بطرح الكم الذاتي داخل البرلمان على لسان النائب حسن الطاهر زروق، وكذلك في المنابر السياسية العامة. وعلى نفس المنوال اتخذ الحزب الجمهورى موقفاً مبكراً فى تقديم -الفدريشن- كحق مشروع للمديريات الجنوبية. ودعا المواطنين الجنوبيين إلى توحيد أياديهم مع رصفائهم فى الشمال لإقامة حكومة جمهورية، فيدرالية، ديمقراطية وإشتراكية. وهكذا فوت السياسيون الجنوبيون على أنفسهم سانحة مواتية لطرح مطلبهم. وذلك بسبب عجزهم عن بناء تحالفات سياسية مع الأفراد داخل الأحزاب الشمالية والأحزاب والمنظمات المؤيدة لهم. وقد أخطأ قادة الأحزاب السياسية الجنوبية بالانغلاق وتغليب الأحكام المسبقة التي حشرت المواطنيين وأحزابهم السياسية ومنظماتهم المختلفة في سلة واحدة.

ويحق القول كذلك بأن أقساماً واسعة من المواطنين فى شمال السودان قد تغاضوا عن تمييز المواقف والتعرف عن كثب على الآراء السائدة بين المواطنين فى المديريات الجنوبية وأحزابهم السياسية ولمهم فى سلة واحدة. وقد بدا جلياً قبل وأثناء انعقاد مؤتمر

المائدة المستديرة أن حزب سانو بقيادة وليم دنق قد سعى لاتخاذ موقف سياسي اتسم بالمرونة وتقديم وحدة السودان على الدعوة للانفصال. بالرغم من دلالات هذا الموقف، إلا أن تدني الثقة بين عامة المواطنين في الشمال وفي الجنوب صارت بمثابة حاجز نفسي صلد في طريق العمل المشترك لإحلال السلام، وبناء الثقة في إمكانية الالتقاء فوق قواسم مشتركة.

بعد انقلاب مايو 1969، انتقلت العلاقة السياسية بين الشمال والجنوب إلى مرحلة متقدمة، فقد أصبح مبدأ الحكم الذاتي الإقليمي برنامجاً للسلطة الجديدة. سعت إلى وضعه موضع التنفيذ في مواجهة عقبات موضوعية هائلة ، تطلبت قدراً من الصبر والجد لكسب الثقة والتأييد لدى السواد الأعظم من المواطنين في جنوب السودان . وداخل السلطة الجديدة نفسها، عارض عدد من الوزراء و أعضاء مجلس قيادة الثورة و البيروقراطيين العاملين في الجنوب منح المديريات الجنوبية حكماً ذاتياً. العسكريون داخل مجلس الثورة وبعض الوزراء المدنيين خاصة ذوى الإرتباطات بالمدارس الفكرية المتعددة للقومية العربية حاججوا بأن الحكم الذاتي الإقليمي سيلقي أعباءً مالية على إمكانات الدولة على شحها. بينما أفصح البعض الآخر عن مخاوفهم من أن يقف الجنوب الموحد وصلاحياته الدستورية بموجب قانون الحكم الذاتي الإقليمي، في وجه مشروع الوحدة العربية مع مصر وسوريا وليبيا. وبخلاف هؤلاء أبدى بعض العسكريون إصرارهم على إلحاق الهزيمة بحركة أنيانيا وكسر شوكتها مرة وإلى الأبد. وزاد من إصرار هذه الفئة القصيرة النظر أن بلدان المعسكر الاشتراكي آنذاك قد شرعت في تزويد القوات المسلحة بأسلحة متطورة. بالرغم من الدروس المستخلصة في مجريات الحروب الأهلية، وحرب العصابات على وجه الخصوص، التي تتصاعد وتأفل حسب تبدل موازين القوى، ولكن لا تنطفئ جذوتها تماماً. ولأسباب عديدة تطرقنا لتفاصيلها في فصل تقدم، ظل مبدأ الحكم الذاتي يراوح مكانه، بالرغم من الجهود المضنية التي بذلها الوزراء جوزيف قرنق وأبيل ألير.

ومع تبدل موازين القوى السياسية بعد إنقلاب 19 يوليو 1971 سعى نميري لسد الفراغ السياسي بكسب مساندة القوى السياسية في جنوب السودان. وفي هذا الصدد تحرك عبر مبادرات عديدة لوضع الأمر بين يدي مجلس الكنائس العالمية ومجلس عموم الكنائس الإفريقية. وقد تهيأت الأجواء بأسرع مما تصور المراقبون لتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي في مارس 1972 واختزلت الاتفاقية في جوهرها قرارات مؤتمر المائدة المستديرة، وإعلان الحكم الذاتي الإقليمي في يونيو 1969 مع وجود بعض الحذف والإضافات الجوهرية.

واتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي، كما أوردنا في موضع سابق، بالرغم من الثقوب التي حفلت بها ومآلاتها، أحدثت نقل دستورية مهمة في علاقة الشمال والجنوب. وفتحت نافذة أطل من خلالها مواطنو الإقليم الجنوبي الموحد على ما يتيحه الحكم الذاتي الإقليمي. والتجربة بكل ما اعتراها من تأرجح وعيوب، وبالرغم من ضعف السلطات الاقليمية في جنوب السودان في الحد من سطوة الحكومة المركزية ولجم محاولات الرئيس نميري في التعدي على بنود الاتفاقية، أكدت لمواطني الشمال رغبة أشقائهم في الإقليم الجنوبي في البقاء ضمن السودان الموحد على أساس المساواة والعدالة والمشاركة بموجب حق المواطنة. وأن مطلب الانفصال الذي رفعتها القوى السياسية في جنوب السودان كان بمثابة رد فعل غاضب على تغاضي الصفوة المدنية والعسكرية في الشمال عن استحقاقاتهم الدستورية.

لقد برزت تنظيمات سياسية جنوبية طرحت قيام دولة مستقلة في جنوب السودان، كخطوة أولى للانطلاق نحو الشمال وبناء دولة موحدة على أسس أكثر عدالة لكل السودانيين (حركة نام). ورغم ما تبدو عليه هذه الخطة من ضبابية، إلا أن الحركة الشعبية نفسها في مراحل نشأتها الباكرة طرحت في مانيفستو 1983 إمكانية الاستيلاء على مدينة جوبا في حالة مهاجمة القوات الحكومية لهم.(12) ومن ثم الاستعداد لخوض نضال مسلح طويل المدى لبناء (السودان الجديد). ولكن سرعان ما تبدى لها خطل هذه الفكرة وعادت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان لتبني شعارات الوحدة القائمة على دعائم الشراكة العادلة في السلطة والثروة. وفي سياق آخر أوردنا نماذج عديدة من مانيفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان وتوجهها إلى جعل مبدأ وحدة السودان خياراً أوحداً. كذلك راهنت الحركة على اجتثاث دعاة الانفصال في الجنوب والشمال معاً وبناء (السودان الجديد). وهذا الموقف لقي امتداداته من خلال مقررات مؤتمر كوكادام الذي شاركت فيه الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية باستثناء الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية لتمسكهما بالإبقاء على قوانين الشريعة الإسلامية السارية منذ 1983. و عاد الحزب الاتحادي الديمقراطي وانخرط في مساعي البحث عن السلام بتوقيع (اتفاقية السلام) في نوفمبر 1988. والجبهة الإسلامية القومية لم يكن بوسعها لأسباب (براغماتية) صرفة أن تقف بمعزل عن تلك التطورات السياسية فسارعت بفتح قنوات الحوار مع الحركة الشعبية.

الفترة التي أعقبت انقلاب الجبهة الإسلامية القومية في يونيو 1989 رغم تواصل المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان شهدت تسرب

اليأس في نفوس السواد الأعظم من المقاتلين وسكان الأقاليم الجنوبية. وبدت خيارات الحل الذي تمسكت به الحركة بعيدة المنال. ومن جانب آخر أفضت التداعيات السياسية الإقليمية والعالمية إلى حدوث انقسام مريع في صفوف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وتمخض ذلك عن قيام ما يعرف بفصيل الناصر الذي طرح مطلب الانفصال لسحب البساط من تحت أقدام الفصيل المناوىء لهم (فصيل توريت). وكان من بين ردود الفعل الأهم من جانب (فصيل توريت) أن عقدت القيادة السياسية العليا اجتماعها الأول في أبريل 1991 ، وكانت تلك الخطوة بحد ذاتها استجابة للنقد الذي وجهه، (فصيل الناصر) بأن القيادة السياسية والعسكرية العليا تفتقر الوجهة السياسية وتتمسك بشعارات الوحدة و(السودان الجديد) التي لا تعبر عن رغبة ومصالح سكان الأقاليم الجنوبية.

وبصرف النظر عن مشروعية تلك الانتقادات، فقد وجدت أصداءً واسعة بين المقاتلين في صفوف فصيلى الحركة وفى أوساط المثقفين الجنوبيين بشكل خاص. وهذا ما حمل العقيد جون قرنق والقيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان على تعجل الخطى لإعادة النظر في خياراتها السياسية لحل مشكلة الحرب الأهلية. والإصغاء إلى الأصوات التي تدعو إلى منح مطالب الأقاليم الجنوبية أولوية على ما عداها من الشعارات السياسية الإستراتيجية والصيغ الأيدلوجية التي لا تحظى باهتمام مواطني الجنوب.

وقد تمخض اجتماع القيادة السياسية والعسكرية العليا في مؤتمر توريت(1991) عن تحولات مهمة في إستراتيجية الحركة الشعبية والجيش الشعبي. وأصدر الاجتماع قرارات ذات أبعاد مهمة على برنامج الحركة وأدائها. ويهمنا في هذا الصدد أن أهم قرارات ذلك الاجتماع تمثلت في طرح خيارات جديدة لمستقبل التسوية السلمية للحرب، بعد أن تمسكت الحركة الشعبية والجيش الشعبي بخيار الوحدة لبضع سنوات. وفي نقلة سياسية ملحوظة قرر الاجتماع "أن خيار الحكم الفيدرالي الذي يتيح لإقامة وحدات فيدرالية تتمتع بقدر من الاستقلالية قد وضع في المحك العملي وانتهى إلى الفشل. ولهذا فموقف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان يدعو إلى حل مشكلة الحرب الأهلية بطرح خيارات الوحدة في إطار سودان علماني وديمقراطي أو إقامة حكم كونفيدرالي، أو إقامة اتحاد لدولتين كاملتي السيادة أو تطبيق حق تقرير المصير".(13)

فصيل الناصر من جانبه سعى إلى توسيع نفوذه السياسي بالمراهنة على الدعوة إلى فصل الأقاليم الجنوبية تارة، وإلى تحقيق مطلب تقرير المصير تارة أخرى، وهي بلا شك

شعارات سياسية ذات وقع وتأثير عميقين على أقسام كبيرة من مواطني جنوب السودان. في الجانب الآخر لوحت حكومة الإنقاذ على لسان ممثلها في مفاوضات فرانكفورت علي الحاج محمد بأمكانية منح الجنوب حق تقرير المصير، دون الإشارة إلى ذلك بعبارة صريحة. وتضمن البروتكول الختامي الموقع بينه ولام أكول أجاوين في 25 يناير 1992 النص الآتي:

"سوف تكون هنالك فترة انتقالية (يجري الاتفاق عليها) من تاريخ توقيع الاتفاقية بين حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، يتمتع خلالها جنوب السودان بوضع دستوري، وسياسي في إطار السودان الموحد. بعد انقضاء الفترة الانتقالية المحددة يحق لمواطني الجنوب أن يمارسوا حقهم في الاختيار الحر للوضع الدستوري والسياسي الذي يتفق وتطلعاتهم (القومية)، دون استثناء لأي خيار."(14)

وقد سعى وفد الحكومة في مفاوضات أبوجا الأولى والثانية إلى التراجع عما اتفق عليه علي الحاج محمد ولام أكول أجاوين بشأن تقرير المصير وطرح شكل الحكم الفيدرالي خياراً بديلاً عنه. وكانت العقبة الأساسية التي أوصلت المفاوضات إلى طريق مسدود هي مسألة علاقة الدين بالدولة ومسألة الهوية. وسوف نتناول في الأجزاء التالية دور القوى الإقليمية والعالمية في دفع محادثات السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية عبر جهود فردية وجماعية مكثفة توجت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل 2005.

مبادرة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر:

بالرغم من تصاعد حالة العداء بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بعد استيلاء الجبهة الإسلامية القومية على السلطة (يونيو 1989)، إلا أن كلا الطرفين لم يوصدا الباب تماماً أمام احتمالات التفاوض المباشر. فمجلس (الانقاذ الوطني) بنى مشروعية استيلائه على السلطة فوق اتهامه للحكومة المنتخبة التي أطاح بها، بأنها فرطت في أمن البلاد ، وعجزت عن وضع خطة محددة لحل مشكلة الجنوب، وفرطت في أمر العقيدة والوطن، وأدخلت البلاد في عزلة عن العالم. بينما نظرت الحركة الشعبية للانقلاب باعتباره لا يجسد رغبة المؤسسة العسكرية في حكم البلاد بل تم على يد تحالف بين الجبهة الإسلامية القومية وكوادرها المنظمة في صفوف القوات المسلحة، تنفيذاً لأيدلوجية بعينها تسعى لبسط هيمنتها على المجتمع. ولإثبات مشروعية استيلائها على السلطة أعلنت (حكومة الإنقاذ) للرأي العام السوداني والعالمي استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة وبدون شروط مسبقة مع الحركة الشعبية.

وكان رد الفعل من جانب الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوربية على الانقلاب سريعاً وحاسماً. فقرروا وقف كافة أنواع المعونات الاقتصادية، والامتناع عن بيع العتاد الحربي لحمل الحكومة على إحلال السلام في جنوب السودان، وطالبوا بعودة النظام الديمقراطي الشرعي، وكفالة حقوق الإنسان. وفي يونيو 1990 قام البرلمان الأوربي بوقف المفاوضات في إطار برامج الدعم المستقبلية في اتفاقية (لومي) بسبب انتهاكات حقوق الإنسان على يد الانقلابيين.(15)

وفي الجانب الآخر انقسمت مواقف الدول المجاورة للسودان إجمالاً بين مؤيد ومعارض. كانت مصر الأسرع إلى الاعتراف بالانقلاب العسكري وإلى دعمه وتقديمه لبقية دول العالم العربي والإسلامي. وفيما يبدو أن الدبلوماسية المصرية قد أخطأت قراءة الوضع السياسي في السودان وتوصلت إلى استنتاجات متعجلة وخاطئة سرعان ما انقلبت وبالاً على علاقتها معهم . وربما صدر رد الفعل المصري على الانقلاب من منطلق الجفاء التاريخي بينها وحزب الأمة الذي أطيح به من سدة الحكم. خاصة وأن الحزب الاتحادي الديمقراطي الموالي لها سبق أن انسحب من حكومة الصادق المهدي/حسن الترابي المدنية.

أما النظام الماركسي في إثيوبيا فلم يكن راغباً في مواجهة سياسية أو عسكرية مع الانقلابيين في الخرطوم حتى يضمن عدم انحيازه تماماً في مجريات الحرب الدائرة بينه والفصائل الإرترية الداعية للانفصال. فقام الرئيس منقستو هيلامريام بترتيب لقاء في أغسطس 1989 بين رئيس مجلس الإنقاذ الوطني ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان. وجرى فيما بعد تبادل نحو ثلاث رسائل بهدف بدء جولة من المفاوضات. وكان الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أول من قدم نفسه كوسيط لإحلال السلام. وفي هذا الإطار التقى رئيس الحكومة السودانية ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان في 18 نوفمبر 1989، وتم الاتفاق بينهما على بدء المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة. ولكن هذا الاتفاق تعثر لبعض الوقت بسبب اتهام حكومة السودان لإثيوبيا بالعمل مغ دولة إسرائيل لتقوية شوكة الجيش الشعبي لتحرير السودان بأمدادات حربية وخبراء عسكريين. كذلك أوردت الصحف المصرية خبراً مفاده أن إسرائيل قدمت دعماً عسكرياً وفنياً، وقامت بتدريب 35 من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما إنها أرسلت فريقاً ومعدات تنصت حديثة للحركة.(16)

وترددت نفس المعلومات في صحيفة (عكاظ) السعودية، ووكالة الأنباء القطرية. وبثت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) خبراً فحواه أن إسرائيل وإثيوبيا قد أعادا علاقاتهما

الدبلوماسية ، وبأنهما يخططان لإفشال مساعي إحلال السلام في السودان، وتأمين المسارات لتهجير اليهود الفلاشا من إثيوبيا إلى إسرائيل. ولكن بالرغم من تواتر هذه المعلومات لم تتوقف مساعي الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. فقد التقى كل من الرئيس عمر البشير والعقيد جون قرنق لتهيئة الأجواء للمفاوضات، فضلاً عن التعرف على المواقف الحقيقية للطرفين بعيداً عن أجواء المناورة التي تتسم بها المفاوضات العلنية. وحسب ما قال الرئيس كارتر فإنّه تلقى إشارات ايجابية حول استعداد الطرفين للتفاوض بحسن نية وجدية تتناسب والضرورة الملحة لوقف الحرب الأهلية.(17)

عقد اللقاء بين ممثلي حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في مدينة نيروبي: تكون وفد الحكومة برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة وعضوية السفير على نميري ودكتور عبد الله إدريس عميد كلية القانون جامعة لخرطوم وماثيو أوبور المنشق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان ووزير العدل دكتور عبد السميع عمر والعميد كمال علي مختار والعقيد حسن ضحوي من الاستخبارات العسكرية واللواء طيار عبد الخالق إبراهيم ودكتور غازى صلاح الدين وقايجوك وريجانق لوبايا وأندرو كواجي من إقليم الإستوائية وعبد الباسط سبدرات وصلاح محمد إبراهيم وأندرو ماليك من ولاية البحيرات وقسم السيد أبوقصيصة مسئول معتمدية اللاجئين ودكتور قلوباوي محمد صالح. وضم وفد الحركة الدكتورلام أكول أجاوين ودكتور منصور خالد وياسر عرمان وأحمد بازرعة وبرنابا أليجا ملو وجيمس دوكو ودانيال كودي. والتقت جهود الدولة المضيفة كينيا مع مصر وبعض دول القرن الإفريقي لإنجاح المفاوضات. وكان من رأي الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أن موضوع القوانين الإسلامية هو المعضلة الفاصلة بين طرفي المفاوضات. وسعى لانتزاع تعهد ملزم من الجانبين بتأمين انسياب المساعدات الإنسانية للمتضررين من الحرب الأهلية. وطلب من الجانبين الاتفاق على موعد لعقد المؤتمر القومي الدستوري باعتباره مفتاح الحل لبقية المشكلات المستعصية. وطلب الاستعجال في وضع دستور يحظى بقبول السواد الأعظم من السودانيين، ويؤسس لبناء دولة المواطنة.

وكان موقف الحركة أن مشكلة الحرب الأهلية نشأت بفعل أسباب سياسية، وأن الحل السلمي لا يمكن بلوغه إلا بالتدقيق في تلك الأسبابْ والتصدي لحلها. وأكدت على التزامها بوحدة السودان القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات بالنسبة لكل السودانيين. وطالبت بالحيلولة دون استخدام الدين كوسيلة للاستحواذ على امتيازات إضافية لأي مجموعة من المواطنين. وذكر لام أكول بأن "الدين شأن بين الإنسان وربه وإنه

قانون أخلاقي سام يحكم تصرفات الأفراد. وأن إقحامه في معترك السياسة لا يؤثر إيجابياً في إصدار التشريعات الدستورية."(18)

أما وفد الحكومة فقد قدم قرارات مؤتمر الحوار الوطني كأساس لحل مشكلة الحرب الأهلية. وأن الحكم الفيدرالي وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية هما خيار الشعب السوداني. وأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تملك حق الاعتراض على تلك الخيارات. وهكذا بدت الشقة أكثر اتساعاً من أن ينجح الوسيط الأمريكي بتجاوزها. وقد كرر الرئيس جيمي كارتر دعوته للحكومة بوقف العمل بقوانين سبتمبر لعام 1983 في الفترة مابين وقف إطلاق النار وانعقاد المؤتمر القومي الدستوري .

وتلخص موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان في رفض شكل الحكم الفيدرالي الذي يتيح للأقاليم الجنوبية استثناء نفسها من تطبيق القوانين الإسلامية، بالاستناد إلى الآتي:

1- ترى الحركة أن اعتماد الشريعة الإسلامية والعرف كمصادر للتشريع في السودان يحولان دون تحقيق المساواة بين المواطنين، ويحول دون تبوء غير المسلمين لمناصب بعينها في الدولة، بما في ذلك ولاية القضاء ورئاسة الدولة. باعتبار أن الشريعة الإسلامية لا تبيح ولاية غير المسلم على المسلمين.

2- ترى الحركة بأنها طرحت برنامجاً شاملاً لبناء السودان الجديد، ولا تقبل بالتراجع وحصر نفسها في تمثيل مصالح إقليم أو أقاليم أو مجموعات قومية بعينها.

3- تمسكت الحركة بضرورة إلغاء قوانين سبتمبر 1983 كمقدمة لوضع دستور علماني يتيح الفصل بين الدين والدولة وتحقيق المساواة بين السودانيين على أساس حق المواطنة.

أبدى ممثلو حكومة السودان عدم رضاهم عن الدور الذي قام به الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. واتهموه بعدم الإلمام بخلفيات الصراع القائم في السودان، وبالانحياز لصالح مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان. وهكذا انتهت أولى مبادرات التسوية السلمية إلى طريق مسدود. والرئيس جيمي كارتر بدوره ذكر بأن "حكومة السودان حرصت على مبادرته ولكنها لم تكن تمنح وفدها صلاحية الاتفاق حول إلغاء قوانين الشريعة. أما وفد الحركة الشعبية فقد جاء بصلاحيات تامة ولكنه لم يكن على استعداد لقبول خدمات الوساطة. وفي نهاية الأمر حرص كل جانب على تأكيد الاختلافات القائمة، وتأجيل اتخاذ خطوة عملية والاستمرار في خوض الحرب."(19)

وبقدر ما فشلت مبادرة الرئيس جيمي كارتر في تقريب وجهات النظر حول مصير قوانين الشريعة الإسلامية ، باعتبارها الحلقة الأساسية للخلاف، إلا أنه تمكن من انتزاع بعض التقدم هنا وهناك في قضايا فرعية حول عقد المؤتمر القومي الدستوري. وتكوين جيش وطني واحد يستوعب كل الانتماءات الدينية والإثنية والإقليمية. كما وافق الوفدان على تشكيل حكومة قومية تتولى التحضير للمؤتمر القومي الدستوري. ولكن الرئيس جيمي كارتر نفسه لم يرض عن حصيلة هذه الاتفاقات على محمل الجد، فقرر أن يطوي أشرعته ويعود إلى بلاده.

المبادرة الأمريكية الثانية:

لم تتأخر المبادرة الأمريكية الثانية لإحلال السلام في السودان طويلاً. ففي مارس 1990 تسلمت الحركة الشعبية مبادرة أمريكية قام بتسليمها جاك دافيدسون من وزارة الخارجية الأمريكية. وقد كانت هذه المبادرة والتي أعدها مساعد وزير الخارجية وليم كوهين أفضل إعداداً من سابقتها على يد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. وحددت المبادرة مبادىء عامة للتسوية السلمية. أكدت على ضرورة المحافظة على وحدة السودان في إطار دستوري يتيح التعدد الإثني والديني. ويؤكد على رفض الاستعلاء والتفرقة بين المواطنين بسبب المنشأ أو المعتقد أو النوع. وهذا الجزء من المبادرة يتفق مع إعلان كوكادام، ومطلب الحركة الشعبية بدستور علماني يسحب البساط من تحت دعاوى الانحياز الإثني أو الديني. وفي المقابل تضمنت المبادرة بنداً ينص على إقامة نظام ديمقراطي تعددي، وإقامة نظام الحكم على أساس النظام الفيدرالي. والبند الخاص بشكل الحكم كما جاء في المبادرة الأمريكية يلبي أحد مطالب الجانب الحكومي. ويذكر لام أكول الذي كلف آنذاك بأعداد ملاحظاته حول المبادرة بأن العقيد جون قرنق رحب بالمبادىء التي تضمنتها المبادرة. وذكر "بأنها ستقصر (طريق) النضال، وتجنبنا فقد الأرواح. ولكنه في ذات الوقت تخوف من أن بعض بنود الاتفاقية ربما يساء فهمها باعتبار أن الحركة قد سلمت بفصل الجنوب عن الشمال."(20)

كذلك تميزت المبادرة بتحديد أكثر دقة لأربع مراحل لتنفيذها، إلا أن الحيز الزمني لإنجازها اتسم بطابع العجلة. ولم يراع أهمية التدرج في اتخاذ خطوات ضرورية لبناء الثقة المتدنية وردم الهوة القائمة أصلاً بين الطرفين المتنازعين، وامتحان جدية الطرفين في تنفيذ بنود المبادرة. فالمرحلة الأولى حدد لها فترة ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع عليها. وتتضمن تكوين هيئة عسكرية من الطرفين تتولى الإشراف على "فصل القوات بطريقة بناءة وفي روح الإخاء ووحدة الأراضي السودانية."(21)

والمرحلة الثانية تضمنت بنداً يدعو إلى عقد لقاء بين ممثلي الحكومة والحركة في غضون 45 يوماً من تاريخ التوقيع على المبادرة الأمريكية لوضع برنامج لعقد المؤتمر القومي الدستوري.. والمبادرة لم تتطرق إلى القوى التي يتعين دعوتها لتشارك في المؤتمر الدستوري. وقد ترك الأمر للجنة التحضيرية وهذه المسألة تنطوي على جوانب ربما تتحول إلى عَظْمة تنازع في اللجنة التحضيرية. ويبدا الاستعجال المخل كذلك في تحديد فترة 75 يوماً لعقد المؤتمر القومي الدستوري. وهنالك قضايا ذات ارتباط وثيق بأمكانية إقامة المؤتمر الدستوري أغفلتها المبادرة. فالقوى المعنية بانعقاد المؤتمر القومي الدستوري ستطرح قائمة طويلة من المطالب لتهيئة الأجواء. فوجود نظام الإنقاذ بحد ذاته وتعطيل الدستور وسريان حالة الطوارىء واعتقال مئات المواطنين وإقصائهم عن المشاركة في الحياة السياسية ، كلها قضايا عصية على الاتفاق في المدى الذي اقترحته المبادرة. وفي الوقت الذي صمتت فيه المبادرة عن القوى التي تشارك في المؤتمر القومي الدستوري، حرصت المبادرة في المرحلة الرابعة على تضمين بند يدعو لتكوين قاعدة عريضة لتنفيذ قرارات المؤتمر القومي الدستوري وإجراء انتخابات عامة وحرة.

كذلك تضمنت المبادرة عدة ملاحق تتعلق بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار وفصل القوات وإحلال فريق من المراقبين من الدول الإفريقية. .على أن تنسحب كل القوات الحكومية إلى الشمال من خط عرض(..). على أن تتولى قوات مشتركة من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان مسئولية حفظ الأمن في العاصمة القومية. ويترك للحركة الشعبية مهمة تعيين حكام وإداريين مدنيين لمباشرة مهامهم في المناطق التي تقع تحت سيطرتها. ويلحظ أن الاتفاقية تضمنت جوانب مهمة لمعالجة الأزمة السودانية وفي مقدمتها مشكلة الحرب الأهلية. ولكنها في حقيقة الأمر أغفلت مسائل تفوق في أهميتها البنود التي تضمنتها. وبنظرة إيجابية لما أنجزته يتغين وضعها في إطار المسار الطويل والجهود التي عززت ضرورة تغليب مبدأ الحوار والسعي لتحقيق التسوية السلمية باعتباره الطريق الأجدى. فقامت الحركة بتسليم ملاحظاتها على المبادرة إلى السفارة الأمريكية في أديس أبابا، إلا أنهم لم يسمعوا بعد ذلك من الخارجية الأمريكية أو حكومة السودان عن مصيرها.

مفاوضات أبوجا الأولى والثانية:

في حقيقة الأمرلم تكن قنوات التفاوض بين الحكومة والحركة الشعبية لم تنسد تماماً. فقد أسندت منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) في دورة 1991 إلى رئيس دولة نيجريا الاتحادية مهمة الوساطة بين حكومة السودان والحركة الشعبية. وقد اشترطت حكومة السودان أن يتولى الرئيس النيجيري إبراهيم بابنقيدا تلك المهمة لا بوصفه رئيس دورة المنظمة الإفريقية، بل باعتباره رئيس دولة نيجريا الاتحادية. وفي حقيقة الأمر فقد رحبت الحكومة بانتقال الوساطة من أيدي الرئيس الكيني أروب موي إلى الرئيس النيجري الجنرال إبراهيم بابنقيدا. نسبة لما تحمله التجربة النيجرية من تشابه مع تجربة السودان الذي يسعى للحفاظ على وحدة أراضيه. فقد خاضت نيجريا حرباً ضارية في منتصف الستينات لمنع إقليم بيافرا من الانفصال. كما إن الجنرال إبراهيم بابنقيدا بخلفيته الدينية ربما يكون أكثر تعاطفاً مع موقف الحكومة السودانية وتطبيق الشريعة الإسلامية. أما الحركة الشعبية فقد وافقت على بدء المفاوضات في أبوجا بعد لقاء انعقد في عنتبي بيوغندا، بين الرئيس عمر البشير والعقيد جون قرنق بدعوة من الرئيس اليوغندي يوري موسفيني. ولم تخف الحركة الشعبية رغبتها في أن تتم المبادرة النيجرية على يد منظمة الوحدة الإفريقية.

وقد انعقدت الجولة الأولى من مفاوضات أبوجا في الفترة من 26 مايو إلى 4 يونيو 1992 تكون وفد الحكومة برئاسة عضو المجلس العسكري العقيد محمد الأمين خليفة وعضوية الدكتور علي الحاج محمد والدكتور حسين أبو صالح وعميد شرطة جورج كنقور حاكم بحر الغزال وأنجلو بيدا نائب حاكم الإقليم الإستوائي وبيتر شارلمان. بينما تكون وفد الحركة الشعبية (فصيل توريت) برئاسة الرائد وليم نيون باني وأليجا مالوك ودينج ألور وعبد العزيز آدام الحلو والدكتور جستن ياك أروب وريتشارد مولا ونيهال دينج نيهال ومارتن أوهوري أوكيروك والدكتور فيستو فاوستين كمبا . وتمثل (فصيل الناصر) المنشق عن الحركة الشعبية الأم برئاسة الدكتور لام أكول وباري وانجي وجون لوك جوك والدكتور شول ماريال دينق وبيتر عبدالرحمن سولي والدكتور كوستلو قرنق ريني وتعبان دينق اقاي وقتويش بيك رووم ودانيال كوت ماثيو.

انصبت المفاوضات في الجولة الأولى بين الوفد الحكومي ووفد الحركة على مسألة علاقة الدين والدولة والهوية . وطالبت الحركة بأجراء استفتاء لتحديد مصير القوانين الإسلامية. علماً بأن الرئيس عمر البشير قد أبدى هذه الإمكانية في خطاباته الأولى بعد

الاستيلاء على السلطة، بينما عارض الفكرة آنذاك العقيد جون قرنق. وقد سخر آنذاك من ذلك الاقتراح بقوله "عجباً، فالطغمة العسكرية التي نصبت نفسها في الحكم عنوة تمتلك الجرأة للحديث عن طرح قوانين الشريعة الإسلامية للاستفتاء العام، في الوقت الذي لم تتجرأ فيه بطرح مسألة استيلائها على الحكم لاستفتاء مماثل. وإذا تركنا مسألة شرعية النظام جانباً الآن، فإن أعوان عمر البشير في الجبهة الإسلامية القومية يتعين عليهم إفادته بأن شرع الله لا يخضع لإرادة البشر."(22)

وكما يتوقع المرء فقد ارتبطت قضيتا الهوية والدين ارتباطاً وثيقاً. وخلال مفاوضات أبوجا وضح أن الوفد الحكومي قد تفوق في توزيع الأدوار بين أعضائه وفي استخدام إستراتيجيات تفاوضية تفاوتت بين مواقف مغالية في التطرف والديماغوغية الصريحة لإرباك الطرف الآخر، وتارة أخرى يلجأ بعض أعضاء الوفد لطرح مساومات محسوبة تبدو أكثر اعتدالاً. ووفد الحركة الشعبية أضرت به حالة الانقسام القائم بين (مجموعة الناصر) و(مجموعة توريت) فسارع أفراد كل طرف أحياناً للمزاودة على الطرف الآخر. وفي أحيان كثيرة لم يكن من السهل التمييز بين انتماء بعض الأعضاء لهذا الفصيل أو ذاك.

عضوا وفد الحكومة حسين أبوصالح وعلي الحاج محمد قدما النموذج الأبرز للتطرف بإخضاعهما مشكلة الدين إلى واقع الحال وأن الإسلام هو دين الأغلبية. وأن الدين لا علاقة له بالمشكلات التي تفاقمت بين الشمال والجنوب .وفي مسألة الهوية كان موقف الجانب الحكومي إجمالاً أن السودان بلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات. ولكن الوفد لم يخطو للأمام ليحدد الوسائل والآليات التي تستخدم لجعل واقع التعدد ضماناً للعدالة والمساواة بين المواطنين الذين يشكلون تلك التعددية.

فصيلا الحركة الشعبية اتحدا في رفضهما لأي ترتيبات يتم بموجبها استثناء مجموعات بعينها من أحكام الدستور الإسلامي. وتوافقوا في طرح مطلب الفصل بين الدين والدولة على أساس دستور علماني. و لم يكن من السهل التمييز بين أعضاء فصيلي توريت والناصر من خلال وجهات النظر التي قدمها الأفراد.

طرح الوفد الممثل للحكومة صيغة الحكم الفيدرالي التي تبيح استثناء الأقاليم الجنوبية من تطبيق القوانين الإسلامية على أن يمتد هذا الاستثناء ليشمل المواطنين غير المسلمين في العاصمة الوطنية. وقد عارضت الحركة الشعبية مبدأ ازدواجية القوانين وأكد ممثل الحركة نيهال دينق بأن"الحركة الشعبية تقف وراء مطلب الدستور العلماني. والفصل

بين المسجد والكنيسة من ناحية والدولة من ناحية أخرى بتأمين حرية الاعتقاد والدعوة لكل الأديان بدون محاباة أو حجر على أحد.. فالمسلمين غير الأصوليين وغيرهم من المسلمين يملكون نفس الحق الطبيعي لإقامة دولة علمانية ..فالاضطهاد الديني في السودان سوف يقود إلى طلاق بين."(23)

الوفد الحكومي الذي اقترح في مرحلة سابقة عدم الإشارة إلى الدين الرسمي للدولة تلقى توجيهاً من الخرطوم للتراجع عن ذلك الموقف. وقد كان ذلك سبباً إضافياً لإثارة حفيظة وفدي الحركة الشعبية والوسطاء النيجريين. بينما رأى وفد الحركة الشعبية بأن الصمت عن تحديد موقف الدولة من الدين يفتح الباب على مصراعيه لتطبيق القوانين الإسلامية في كل مكان. والوفد النيجري اقترح بأن لا يتضمن دستور السودان إشارة إلى دين الدولة بتاتاً. ولكن الحركة الشعبية (توريت) عارضت الاقتراح النيجري لأنه يفتح الباب أمام الحكومة لفرض أحكام الديانة الإسلامية على كل المواطنين دون مراعاة لمعتقداتهم ودياناتهم... وهذا الصمت في نظرهم هو الذي قاد إلى إعلان قوانين سبتمبر 1983 ولذلك يتعين تضمين نص في الدستور يؤكد على أن ليس هنالك دين رسمي للدولة، ويكفل المساواة في العبادة والمعاملات لكل السودانيين على قدم المساواة.(24)

وعبر عن حالة الضجر التي أحسها ممثلو الحركة على لسان عضو وفد فصيل توريت، ريتشارد مولا بأن حكومة السودان إذا لم تقبل بتطبيق دستور علماني فذلك يعني أنها غير راغبة في الوحدة. أو أنها تريد فرض هذه الوحدة عنوةً.

وحتى لا تنتهي المفاوضات إلى فشل تام سعى الوسطاء النيجريون لحفظ ماء الوجه فمارسوا ضغوطاً كثيفة على الجانبين للإبقاء على مبادرتهم حية. وتمخض الأمر عن صدور إطار عام حول ما اتفق عليه في الآتي:

توحدت رؤى كل الأطراف المتفاوضة على أن مشكلة الحرب الأهلية لا تحل إلا بمواصلة الحوار والتوصل إلى تسوية سلمية. على أن تتواصل المفاوضات تحت إشراف الرئيس الجنرال إبراهيم بابنقيدا.

تم الاتفاق والتأكيد على أن السودان بلد متعدد الأعراق والألسن والثقافات والديانات والمعتقدات. وأجمعوا على ضرورة التوصل إلى شكل الحكم الذي يستوعب وينمي هذا التعدد.

والاتفاق على ضرورة اتخاذ ترتيبات مؤقتة تؤدي إلى نقل السلطة بما يساعد في بناء الثقة وإزالة حالة الخوف إلتي تستشعرها أقاليم السودان. وفي هذا الصدد طلبت كل

الأطراف إمهالها لإجراء مزيد من التشاور مع الجهات التي فوضتها فيما يتعلق بطبيعة تركيب ومحتوى الإجراءات المؤقتة.

وبما أن كل الأطراف اتفقت على ضرورة إعادة تقسيم الثروة بطريقة عادلة، فقد اتفقوا على إنشاء هيئة للدخل القومي للقيام بمهمة التوزيع العادل للسلطة. وفي هذا الأثناء أيضاً تم الاتفاق على أن تشرع حكومة السودان وهيئة الدخل القومي بمساعدة المجتمع الدولي في إعادة توطين وتأهيل النازحين واللاجئين بسبب الحرب والمجاعة.

حقيقة الأمر، لم يتضمن الإعلان النهائي شيئاً ملموساً غير تأكيد واقع التعدد في السودان وسبل استيعابه وإحاطته بضمانات دستورية. وإبداء حسن النية من جانب كل الأطراف للوصول إلى تسوية سلمية. والمهم في الأمر أن هذا اللقاء أتاح للأطراف المتفاوضة فرصة للتعرف على مواقف الطرف الآخر واستراتيجيته في التفاوض.

انعقدت الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا بعد عام من انتهاء الجولة الأولى. وبطبيعة الحال حدثت تغيرات هائلة في مجريات الحرب . فقد زاد التصعيد في المواجهات العسكرية، وتزايدت أعداد النازحين واللاجئين بسبب العمليات الحربية. وتقطعت السبل أمام المساعدات الإنسانية لأقاليم الجنوب. كذلك تمكنت قوات الحكومة من تحقيق تقدم كبير بعد هجوم كاسح اضطرت معه الحركة الشعبية بقيادة العقيد قرنق إلى إخلاء مدينة توريت مقر قيادتها. وبدت بعض الحقائق تطفو إلى السطح حول تعاون فصيل الناصر مع قوات الحكومة لمده بالعتاد والتنسيق الحربي معه بهدف هزيمة الفصيل المناوىء. كذلك فقدت الحركة إثنين من أبرز قادتها وممثليها في جولة مفاوضات أبوجا الأولى. فقد انسلخ كل من رئيس هيئة أركان الجيش الشعبي وليم نيون باني ومعه ريتشارد مولا وانضما إلى فصيل الناصر. وقد دفع فصيل الناصر في مقابل ذلك ثمناً باهظاً حيث توافقت الحركة الشعبية وحكومة السودان بمبادرة الرئيس يوري موسفيني على الدخول في جولة مفاوضات ثانية بين الطرفين واستبعاد فصيل الناصر عنها.(25)

وقد تواصلت مفاوضات أبوجا في جولتها الثانية بتاريخ 26 أبريل وحتى 17 مايو 1993 وقد جاء وفد الحكومة هذه المرة مكوناً من أفراد أقل وزناً وصلاحية في التفاوض من سابقيهم. وكان أبرز المتغيبين العقيد محمد الأمين خليفة المسئول عن ملف المفاوضات مع الحركة الشعبية. وهذا التغيير في وفد الحكومة كان مبعثاً للشك لدى وفد الحركة الشعبية، فاتهموا الجانب الحكومي بأنه غير جاد في المفاوضات المباشرة. وتعزز هذا الشك بسبب إصرار الوفد الحكومي على إجراء مفاوضات (غير رسمية) على هامش المؤتمر

وبحضور عدد أقل من ممثلي الطرفين، واستبعاد الوسطاء النيجريين. عارض وفد الحركة الشعبية مقترح المحادثات التمهيدية وأيده في ذلك الوسطاء. وهكذا لم يبق من خيار إلا العودة إلى طاولة المفاوضات الرسمية المباشرة لمناقشة الأجندة المقترحة من جانب الوسطاء. وفي مسعى لتطييب خاطر الوفد الحكومي أسقط الوسطاء النيجريون من الأجندة مسألتي الكونفيدرالية والاستفتاء. كذلك عارض الوسطاء مقترح الحركة الشعبية بدعوة مراقبين من دول إفريقية وغيرها. وكان ذلك مبعثاً إضافياً للرضي لدى الوفد الحكومي.

للمرة الثانية لم يكن بالإمكان وضع مسألة العلاقة بين الدين والدولة جانباً، فقد ألقت اتفاقية السلام بين الميرغني وقرنق بظلالها على المفاوضات، دون أن يلتقط الوسطاء ما ورد في تلك الاتفاقية بشأن (تجميد قوانين الشريعة الإسلامية) في فترة الترتيبات المؤقتة (الانتقالية). وقدموا نموذج دولة نيجريا الاتحادية ومن أهم دعائمه تأسيس الحكم الفيدرالي على مبادىء العلمانية، والنأي عن الإشارة في الدستور إلى دين رسمي للدولة. "وكفالة حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية. على أن يتم تجميد قوانين الشريعة الإسلامية خلال الفترة الانتقالية (5 سنوات) في الأقاليم الجنوبية، كما يستثنى منها الجنوبيون المقيمين في شمال السودان."(26)

وكما هو الحال في جولة المفاوضات الأولى في أبوجا فقد أصر ممثلو الجانب الحكومي على أن الشريعة الإسلامية لا علاقة لها بالحرب الأهلية الدائرة منذ عام 1955، حيث تأسست القوانين على دستور علماني. وأن جوهر المشكلة التي قادت إلى الاحتراب هي معضلة عدم المساواة وغياب العدالة. والمعارضة الأساسية لقوانين الشريعة الإسلامية (في رأيهم) نشأت في شمال السودان. وأن الأحزاب الشمالية سعت لاستغلال الحركة الشعبية لتنفيذ أجندتها الخاصة. كما إن اقتراح تجميد قوانين الشريعة الإسلامية يؤدي إلى حدوث فراغ دستوري ويفضي إلى حالة من الفوضى. وذهب علي الحاج محمد إلى الزعم بأن تطبيق الحدود لا يقتصر على الشريعة الإسلامية فالديانة المسيحية تضمنت تعاليم تؤسس لتطبيق الحدود مثل عقوبة الرجم وحد الزنا والسرقة. ورأى عضو وفد الحكومة عبد الوهاب الأفندي بأن اعتناق المواطنين في جنوب السودان للديانة المسيحية وممارسة طهارة الصبيان تقف دليلاً على قوة المثال في الإسلام. وانبرى الوفد للدفاع عن إعلان الجهاد باعتباره تكتيكاً دفاعياً لصد عدوان الحركة الشعبية المتحالفة مع قوى التجمع الوطني الديمقراطي ولصون وحدة السودان. وهنا يبدو أن الوفد الحكومي قد سعى لتصوير مسألة قوانين الشريعة الإسلامية وكأنها مقتصرة على العقوبات الحدية. بينما يرى وفد الحركة الشعبية

بأنها تشمل ميادين أخرى تتعلق بالحقوق المتساوية لكل السودانيين بموجب حق المواطنة. وهذا ما عبر عنه عضو وفد الحركة الشعبية كوول مانيانق بأنه في ظل الشريعة الإسلامية ستتحول أقسام كبيرة من المواطنين إلى مواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم. كما إن تطبيق نميري لقوانين الشريعة الإسلامية قد حدث بالفعل بعد قيام الحركة والجيش الشعبي إلا أن معارضة تلك القوانين قد تسبب في اندلاع الحرب الأهلية منذ عام 1955. وبذلك لا معنى للحديث بأن قوانين الشريعة الإسلامية قد أعقبت قيام الحركة والجيش الشعبي. وأضاف سيلفاكير ميارديت بأن حكومة السودان تقف عند مفترق الطرق. فليس أمامها إلا الاختيار بين تطبيق الشريعة الإسلامية أو الإبقاء على الوطن موحداً.

وقدم الوسطاء مقترحات تنم عن الضجر بامتداد الجدل حول العلاقة بين الدين والدولة. وأن المجتمع الدولي قد ضاق زرعاً باستمرار الحرب في جنوب السودان وازدياد معاناة النازحين واللاجئين الذين اضطرتهم الحرب الأهلية إلى الفرار"فالعالم قد تحول إلى قرية عالمية حيث أصبحت مصائر الأفراد والمجموعات السكانية محل اهتمام، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولن يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي دون فرض إرادته على الحكومات التي تقف في معارضة المبادىء العالمية لحقوق الإنسان والأقليات المضمنة في الاتفاقيات العالمية. وأن الوقت الذي تتزرع فيه بعض الحكومات بمبدأ السيادة على أراضيها قد ولى. وقد شهد العالم في الأعوام السابقة دولاً كانت ملأ السمع والبصر تتفتت إلى دويلات صغيرة كما حدث بالنسبة لبعض ولايات الاتحاد السوفيتي وجمهورية يوغسلافيا الفيدرالية سابقاً. وعبر عن رفض الوفد الحكومي لمقترح الدستور العلماني علي الحاج محمد، فذكر بأن أي محاولة لإلغاء قوانين الشريعة، تجعلنا "نستبدل (تمردكم) بتمرد آخر من جانبنا. فبإمكان المسلمين أن يدخلوا الأحراش... فلا تدفعونا لدخول الغابة."(27)

ومن ثم انتقلت الوفود إلى مناقشة محتوى الفترة الانتقالية أو ما أطلقوا عليه (الترتيبات المؤقتة). ففي الجولة الأولى طرح ممثلو فصيل الناصر مطلب الانفصال، بينما تمسك فصيل توريت بمقترح الفيدرالية المرنة أوالكونفيدرالية. واتفق الفصيلان على مطلب تقرير المصير. وانتهز وفد الحكومة فرصة عدم تمثيل فصيل الناصر فتجاهل مناقشة مطلب تقرير المصير. وأعلنوا عدم استعدادهم لمناقشة مطلب الكونفيدريشن (اتحاد بين دولتين تتمتعان بالسيادة). وأيدوا فكرة الفيدرالية كما طبقت في دولة نيجريا الاتحادية على أن تتم مناقشة مدى الصلاحيات المنقولة من المركز إلى الأطراف الفيدرالية (الإقليم/الولايات).

وكان من رأي أندرو ويو وهو سياسي مخضرم من حزب سانو سابقاً ولضمن وفد الحكومة بأن التطبيق الشامل للفيدرالية يجب أن يرجأ حتى إحلال السلام. وذكر بأن مقترح الوفد الحكومي للفترة الانتقالية يتيح للجنوب تطبيق نظام حكم قائم على مبادىء العلمانية بينما تطبق الشريعة الإسلامية في شمال السودان. وقد اتحد موقف الوفد الحكومي والحركة الشعبية في رفض مقترحات ويو. وكان من رأي الحركة الشعبية بأنهم يرحبون بتطبيق نموذج دولة نيجيريا الاتحادية لأنه يتم في إطار دستور علماني. وطرح وفد الحركة للمرة الأولى خلال المفاوضات ثلاثة خيارات هي الإبقاء على النظام المركزي المطبق آنذاك على يد حكومة الإنقاذ أو اعتماد نموذج الحكم الكونفيدرالي أو الانفصال التام وقيام دولتين منفصلتين تتمتع كلاهما بالسيادة التامة.

أما مسألة تقاسم الثروة فلم تجد حقها المستحق من النقاش. فقد طغت على المفاوضات القضية المركزية المتعلقة بعلاقة الدين والدولة باعتبارها مفتاح الحل لبقية النقاط المختلف حولها. وفيما يقارب التهديد والابتزاز الصريح تحدث عضو الوفد الحكومي عثمان عبد القادر بأن "الحرب الدائرة الآن مسرحها جنوب السودان. والأرواح التي تحصدها هي أرواح إخوتنا في الجنوب. والمزارع التي تمت إبادتها هي ثمرة جهد مواطنين جنوبيين. والمشافي والمؤسسات الثقافية القائمة في الجنوب هي التي تهدمت. وكل هذه المعاناة لا تصيبنا بقدر كبير."(28)

في مسعى أخير لإنقاذ المفاوضات من الانهيار ابتعث الرئيس الجنرال إبراهيم بابنقيدا أحد مساعديه لحث الرئيس عمر البشير لإبداء شيء من المرونة في القضايا المستعصية. غير أن مبعوثه عاد خالي الوفاض. ولم يتمكن من مقابلة الرئيس البشير أصلاً بسبب تواجده في حفل تخريج دفعات من مجندي الجيش الشعبي في ودمدني. وهناك أعلن بأنه لن يتنازل قيد أنملة لحركة التمرد. أما العقيد جون قرنق الذي حضر إلى أبوجا بدعوة من الرئيس بابنقيدا فقد أشار إلى موقف البشير باعتباره دليلاً على عدم رغبة الحكومة السودانية في دفع متطلبات السلام. وهكذا أسدل الستار على مبادرتي أبوجا، ولم يكن ذلك بحال من الأحوال لنقص في عزم الوسطاء النيجريين بل بسبب طبيعة القضايا المتنازع حولها، واستراتيجية كل طرف أثناء المفاوضات. فالجانب الحكومي رأى بأن هجومه العسكري الكاسح قد أدى إلى كسر شوكة الحركة والجيش الشعبي، بينما راهنت الحركة على أن أي انتصارات مؤقتة للجانب الحكومي لن تغير موازين القوى إلى أمد طويل. وهذا الموقف هو ما أكدت الأيام سلامته.

مبادرة مجموعة إيقاد

في الفترة مابين مارس وسبتمبر 1994 تحولت الأنظار إلى مبادرة جديدة أطلقتها مجموعة دول إيقاد الحكومات المشاركة في مكافحة الجفاف والتصحر برئاسة الرئيس الكيني أروب موي. ومجموعة إيقاد هذه تكونت في عام 1968 من دول جيبوتي والصومال وإرتريا وإثيوبيا وكينيا ويوغندا والسودان بهدف مكافحة المجاعة والكوارث الطبيعية التي تفشت بسبب الحروب الداخلية في تلك الدول. وانتخبت هذه الدول كل من إثيوبيا وكينيا ويوغندا وإرتريا كمجموعة عمل مختصة بإحلال السلام في السودان.

جرت المفاوضات في مدينة نيروبي بين وفدي حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وما يعرف بالفصيل المتحد وتحالف جديد ضم فصيل الناصر ومجموعة الرائد وليم نيون باني والرائد أروك ثون أروك وكاربينو كوانين بول الذي لم يتمكن من المشاركة بقسط كبير. وكل هذه المجموعات وقف على رأسها كبار مساعدي العقيد قرنق العسكريين وانسلخوا عنه تباعاً منذ أغسطس 1991 . وعلى عكس المفاوضات التي دارت في أبوجا فقد قدمت مجموعة إيقاد مبادرتها الخاصة وذلك بدعوة من الرئيس عمر البشير لقادة هذه الدول في سبتمبر 1993 . وتضمنت المبادرة مناقشة المبادىء الدستورية التي تؤدي إلى تسوية سلمية للحرب الأهلية في السودان. وكذلك الترتيبات السياسية والأمنية في الفترة الانتقالية. وقد طلب ممثل حكومة السودان في المفاوضات أن يقتصر النقاش على مسألة الترتيبات الانتقالية، حيث انتهت مفاوضات أبوجا. ويعجب المرء من موقف الحركة الشعبية(الفصيل المتحد) الذي أيد موقف حكومة السودان الرافض لمناقشة حق تقرير المصير للأقاليم الجنوبية. واتخذ الوفد الحكومي موقفاً متشدداً بالنظر للانتصارات العسكرية التي حققتها القوات المسلحة المدعومة بآلاف المتطوعين من الجيش الشعبي. وأعلن محمد الأمين خليفة رفضهم لمجرد مناقشة مطلب تقرير المصير، أو إلغاء أو تجميد الشريعة الإسلامية. وأن أقصى ما يمكن للحركة الشعبية أن تطمح إليه هو استثناء مواطني جنوب السودان من غير المسلمين.

وقد فاجأت مجموعة إيقاد وفدي حكومة السودان والحركة الشعبية بأن قدمت مبادرتها الخاصة دون أن تلج الأطراف المعنية في مفاوضات ماراثونية على شاكلة مفاوضات أبوجا. وتضمنت المبادرة البنود التالية:

أولاً: الحل الشامل لمشكلة الحرب الأهلية في السودان يتطلب من الأطراف المتحاربة أن تدرك بأن الحرب لن تؤدي إلى سلام دائم. ولذلك يتعين على كلا الطرفين الالتزام بجعل هذا الهدف غايته الأسمى.

ثانياً: التأكيد على حق مواطني جنوب السودان في ممارسة حق تقرير المصير في إطار الاستقلال الذاتي أو الحكم الفيدرالي.

ثالثاً: يتعين على الأطراف المتنازعة إعطاء مسألة وحدة السودان أولوية مقدمة. ويتطلب ذلك القبول بمبادىء التعددية الإثنية والدينية والثقافية في المجتمع. وضرورة إحاطة هذه التعددية بسياج من التشريعات الدستورية. والقبول بمبدأ المساواة سياسياً واجتماعياً بين كل المواطنين السودانيين.

رابعاً: القبول بمبدأ علمانية الدولة وديمقراطيتها والفصل بين الدين والدولة، وضمان حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر والطقوس الدينية.

خامساً: الوصول إلى صيغة عادلة لاقتسام الثروة، وصون حقوق الإنسان كما هي مضمنة في المواثيق الدولية، وضمان حيدة القضاء بتثبيت نص صريح على ذلك في الدستور.

سادساً: في حالة الفشل للتوافق على المبادىء الواردة أعلاه يحق للمواطنين المعنيين ممارسة الحق الذي يكفل لهم الاستقلال التام عن طريق الاستفتاء.(29)

وبينما سارعت الحركة الشعبية للموافقة على إعلان المبادىء، جاء رد فعل حكومة السودان غاضباً واتهم كل من إثيوبيا وإرتريا ويوغندا بالتواطؤ مع الحركة الشعبية لتمرير إعلان المبادىء. وحثت الرئيس أروب موي لمواصلة جهده منفرداً للتوسط بين الحكومة والحركة الشعبية. وفي الوقت الذي يممت فيه حكومة السودان وجهها صوب جنوب إفريقيا وزيمبابوي للتوسط بينها والحركة الشعبية وركزت جودها على ما أسمته تحقيق السلام من الداخل مما يعني تصعيد الحرب لسحق الحركة الشعبية وتمهيد الطريق لعقد اتفاقية سلام مع المجموعات والأفراد المنشقين والمناوئين للحركة الشعبية. في المقابل توجهت مجموعة دول إيقاد إلى استراليا وكندا والولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وإيطاليا لإلقاء ثقلها السياسي والمادي خلف إعلان المبادىء وحثهم على عدم اعتبار أي مبادرة بديلة. وظلت مبادرة إيقاد تراوح محلها حتى أقدمت الدول الأوربية والولايات المتحدة على إلقاء دعمهم السياسي والمادي خلفها.

ندوة واشنطن واتفاق فصيلي الحركة الشعبية حول تقرير المصير:

انتقلت المبادرة بعدئذ إلى العاصمة الأمريكية واشنطن حيث انعقدت ندوة في المعهد الأمريكي للسلام بمشاركة لجنة الشؤون الإفريقية في الكونجرس، وتحت رعاية رئيس اللجنة هاري جونسون. وشارك في الندوة ممثلون لفصيلي الحركة الشعبية والجيش الشعبي

المتناحرين وممثلون للتجمع الوطني الديمقراطي وشخصيات سودانية وأمريكية ذات اهتمامات أكاديمية وسياسية متعددة. وقد طرح الدكتور فرانسيس دينق حزمة مقترحات للتدرج على طريق الحل السلمي لمشكلة الحرب الأهلية في السودان. فدعا إلى اتخاذ عدد من الترتيبات تمتد من إجراءات تتم في إطار السودان الموحد، تحت مظلة الحكومة القائمة أو أي حكومة أخرى، أو قبول مقترح بتقسيم السودان. وقدم برنامج من عدة نقاط لإحلال السلام اشتمل على اتفاق بوقف فوري لإطلاق النار، وتسهيل مرور مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة من مجريات الحرب وتكوين إدارة مؤقتة في جنوب السودان ومن ثم عقد المؤتمر القومي الدستوري.

وقد تناول الدكتور تيسير محمد أحمد علي بعض الحلول المتداولة لإنهاء الأزمة السودانية بما في ذلك تطبيق حق تقرير المصير لجنوب السودان. وذكر بأن مطلب تقرير المصير ربما يمثل الخيار الأسهل، ولكنه حذر من أن يقود إلى اندلاع نزاعات ومواصلة للحرب بوسائل أخرى وإضافة أطراف لم تكن أصلاً طرفاً مباشراً في الحرب الدائرة حالياً. وخلص إلى أن الطريق الأجدى لوقف الحرب يتطلب عقد مساومة كبرى تضمن وحدة السودان وتستجيب في آن واحد لمطالب الأطراف الأخرى، خاصة الجوانب المتعلقة بمعالجة مسألة الهوية السودانية، على أساس الإقرار بالتعددية الثقافية والدينية والإثنية، وبتأكيد مبدأ الفصل بين الدين والسياسة بما يكفل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، والمساواة بين كافة المواطنين على أساس الانتماء للوطنية السودانية. في مقابل ذلك يتعين على الحركة السياسية في جنوب السودان الالتزام بوحدة السودان. في حين دعا الوزير السابق وأحد مؤسسي جبهة الجنوب سابقاً ، بونا ملوال إلى تركيز الأنظار على تطبيق مبدأ تقرير المصير كإطار عام يتم بعده مناقشة الخيارات الإدارية الأخرى التي تشمل الحكم الفيدرالي أو الكونفيدرالي أو الانفصال التام.

تمخضت ندوة واشنطن عن اتفاق العقيد جون قرنق والدكتور ريك مشارعلى إعلان وقف إطلاق النار والأعمال العدائية فوراً من قبل الجانبين. ولكن الإنجاز الأهم تمثل في توافق الطرفين على حق تقرير المصير الذي يشمل جنوب السودان وجبال النوبة والأنقسنا وجنوب كردفان. وكذلك وضع أجندة للسلام والمصالحة والوحدة والديمقراطية. والدعوة إلى حل مشكلة الحرب الأهلية بالوسائل التفاوضية والديمقراطية، ودعم المساعي الإقليمية لإحلال السلام والمصالحة والوحدة في جنوب السودان وجبال النوبة وغيرهما من المناطق المهمشة ، ومطالبة المجتمع الدولي بتأييد ودعم هذه الأهداف. كذلك اتفق الفصيلان على

تسهيل وصول مواد الإغاثة إلى المناطق المتضررة بالحرب الأهلية وكل إفرازاتها. ولقطع الطريق على أي تقارب مع حكومة الإنقاذ إتفق العقيد جون قرنق والدكتور ريك مشار على اعتبارها العقبة الرئيسة في تحقيق حق تقرير المصير للجنوب والمناطق المهمشة الأخرى.(30)

امتنع الدكتور ريك مشار عن توقيع الاتفاق النهائي احتجاجاً على قيام العقيد قرنق بالتوقيع باسم الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان بدلاً عن حصر صلاحيته كممثل لفصيل (توزيت). ولكن تلك العقدة لم تحول دون أن يتحول مطلب تقرير المصير إلى قاعدة انطلاق للفصائل الجنوبية المختلفة. وقد أصبح هذا المطلب أكثر قبولاً ومشروعية في ظل التغيرات العالمية والإقليمية وبعد ممارسة التشيك والسلوفاك لحق تقرير المصير بطريقة سلمية، وتمكن حركة شرق تيمور من انتزاع حق تقرير المصير من أندونيسيا بمبادرة من الوسطاء النرويجيين .

أما أحزاب المعارضة السودانية فقد تعين عليها أن تفيق من آثار تحول الحركة الشعبية لتحرير السودان من التمسك بمطلب الوحدة إلى فتح الباب على مصراعيه أمام خيارات تمتد من الوحدة إلى الحكم الكونفيدرالي، واحتمالات قيام نظامين سياسيين في دولة واحدة. ولكن بإعمال النظر الموضوعي لتحول ميزان القوى العسكرية والسياسية بعد انشقاق فصائل مؤثرة عن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان لم يكن أمام هذه الأحزاب إلا الانخراط في مجرى التحولات الحتمية والتسليم بمطلب حق تقرير المصير. فالمعارضة المنضوية في التجمع الوطني الديمقراطي تعلم علم اليقين أن أهم عناصر برنامجها لاستعادة الديمقراطية يعتمد على نجاحها في إقامة تحالفات سياسية مع القوى السياسية المؤثرة في جنوب السودان، وتحديداً الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي المقابل يصدق القول بأن الفصيل الذي يتزعمه العقيد جون قرنق يستند على الدعم السياسي في شمال السودان من خلال انضوائه ضمن التجمع الوطني الديمقراطي.

ابتداءً من عام 1991، وفي أعقاب انقسام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، أصبح مطلب تقرير المصير بمثابة الكلمة المفتاحية للحركة السياسية السودانية بمختلف توجهاتها. وقد اتحدت متغيرات محلية وإقليمية وعالمية لدفع القوى السياسية منفردة ومتحالفة لتبني مبدأ تقرير المصير كأحد الخيارات، إن لم يكن الخيار الرئيس ضمن خيارات أخرى لحل مشكلة الحرب الأهلية. وبطبيعة الحال تباينت الرؤى هنا وهناك حول المحصلة النهائية من تطبيق هذا المطلب. فسارعت الأطراف السياسية المعنية على رسم خطوط التمايز فيما بينها بإضافة أو استثناء بعض الشروط المتعلقة بتقرير المصير،

والمناطق التي يشملها تطبيقه، والفترة الانتقالية التي تفضي إليه، وكيفية جعل خيار الوحدة خياراً جاذباً لدى سكان المناطق التي تستفتى حول تقرير المصير. بينما رأى البعض بأن ممارسة حق تقرير المصير يجب أن لا يتضمن حق الانفصال. كما ارتفعت بعض الأصوات من بين أصدقاء الحركة الشعبية تحذر من أن تطبيق حق تقرير المصير بالنظر للروح السائدة في أقاليم جنوب السودان، سوف يؤدي إلى خيار محتوم وهو انفصال الأقاليم الجنوبية، ويفتح الباب لنشوب مشكلات أكبر وأدهى مما سعى خيار تقرير المصير إلى حلها.(31)

تواصل الدعم العالمي لمطلب تقرير المصير من منابر عديدة. فقد وقع الدكتور ريك مشار والعقيد جون قرنق في نيروبي في يناير 1994 اتفاقاً تحت إشراف دكتور كاري، رئيس أساقفة كانتربري اتفاقاً على وقف إطلاق النار وحق تقرير المصير.

وأعقبت ذلك ندوة المركز الإفريقي في لندن في يناير 1994 ، ثم اجتماع مجلس اللوردات البريطاني في فبراير 1994 لمناقشة مسألة تقرير المصير في جنوب السودان. ولم يتحقق خلال هذه الندوات اتفاق شامل من قبل القوى السياسية في شمال السودان. ومن ثم تواصلت الجهود بانعقاد دورة بوسطن في الولايات المتحدة بمشاركة ممثلين للحكومة والقوى السياسية الجنوبية والشمالية.

اتفاق شقدوم بين حزب الأمة القومي والحركة الشعبية:

في ديسمبر 1994 توصل ممثلو حزب الأمة، الدكتور عمر نور الدائم ومبارك الفاضل المهدي، والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ممثلة في القائد سيلفاكير ميارديت والقائد جيمس واني إيقا إلى اتفاق ثنائي ينص على إقرار مبدأ تقرير المصير لمواطني جنوب السودان عن طريق استفتاء عام بإشراف دولي. غير أن حزب الأمة تحفظ على أن يشمل حق تقرير المصير جبال النوبة وأبيي والأنقسنا ، باعتبار أنه لا يوافق على منح ذلك الحق إلا لمواطني جنوب السودان. علماً بأن البند الأول في هذا الاتفاق ينص على الاعتراف بحق تقرير المصير كأساس لحقوق الإنسان والشعوب بدون استثناء. وتضمن الاتفاق إلى جانب ذلك بنداً يحدد الفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء على حق تقرير المصير بما لا يقل عن سنتين ولا تزيد على عشر سنوات. ويجري الاستفتاء على خيارات الحكم الفيدرالي، والسودان الموحد أو استقلال الدولة الكونفيدرالية في الجنوب. وفي أثناء الفترة الانتقالية المنصوص عليها يحكم السودان باعتباره دولة موحدة وذات نظام فيدرالي للأقاليم الشمالية وعلى أساس الكونفيدرالية للأقالم الجنوبية. وتتولى لجنة فنية تحديد العلاقة بين أجهزة الحكم في الشمال والجنوب. وخلال الفترة الانتقالية يتم إقامة أجهزة

الرئاسة ومجلس الوزراء وتتولى إدارتها كل الأحزاب السياسية والقوات المسلحة والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان وممثلو منظمات المجتمع المدني. واتفق الطرفان على أن تحتفظ الحركة الشعبية بجيشها في إطار الدولة الكونفيدرالية وتحت إشرافها ووفقاً للإشراف العام من قبل قيادة الحكومة الكونفيدرالية.(32)

مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا 1995:

ما من شك في أن إعلان المبادىء الصادر عن مجموعة (إيقاد) قد هيأ المناخ الأرحب للأحزاب والمنظمات المنضوية في التجمع الوطني الديمقراطي للحاق بالقوى السياسية والعسكرية (الحكومة والحركة) التي سبقتها إلى الإقرار بحق تقرير المصير. ففي الفترة من 15 إلى 23 عام 1995 انعقد في مدينة أسمرا (إرتيريا) ما يعرف بمؤتمر القضايا المصيرية بمشاركة الحزب الاتحادى الديمقراطي، حزب الأمة، الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، تجمع الأحزاب الإفريقية السودانية، الحزب الشيوعي السوداني، النقابات، مؤتمر البجا، القيادة الشرعية للقوات المسلحة، قوات التحالف السودانية، وشخصيات وطنية. وبطبيعة الحال حازت قضية ممارسة حق تقرير المصير على الحيز الأكبر من الاهتمام إلى جانب القضايا المصيرية التالية:

1- حق تقرير المصير

2- علاقة الدين بالسياسة

3- شكل الحكم في الفترة الانتقالية

4- ترتيبات ومهام الفترة الانتقالية (33)

وحدد مؤتمر القضايا المصيرية أن الانتقال إلى تطبيق تقرير المصير كحق إنساني وديمقراطي وحق للشعوب يتم في إطار الشرعية. ومعنى ذلك أنه رهن الأمر بزوال الحكومة القائمة آنذاك. والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لم تشأ حينها طرح إمكانية تطبيق حق تقرير المصير كجزء من التحولات التي تضمنها (إعلان المبادىء) ونداء واشنطن في ظل الحكومة القائمة التي أعلنت التزامها بتلك المبادىء. والأحزاب والمنظمات الشمالية من جانبها عمدت إلى صياغة قرارات مؤتمر القضايا المصيرية على النحو الذي يؤدى إلى إحداث التحولات السياسية الشاملة وضمان مشاركة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي كقوة سياسية وعسكرية في بلوغ ذلك الهدف.

وتضمن القرار الذي ينص على منح حق تقرير المصير التزام أطراف التجمع بأن "تكفل كل الخيارات بما في ذلك الوحدة (فيدرالية/كونفيدرالية) أو الاستقلال، على أن

تعمل سلطة التجمع الوطني الديمقراطي، خلال الفترة الانتقالية، على بناء الثقة وإعادة صياغة الدولة السودانية حتى تأتي ممارسة حق تقرير المصير دعماً لخيار الوحدة."(34)

ونص القرار الخاص بتقرير المصير على أن يطبق في المناطق المتأثرة بالحرب ، وهي جنوب السودان ومنطقة أبيي وجبال النوبة وجبال الأنقسنا. باعتبار أن كفالة حق تقرير المصير جدير بتوفير الشروط اللازمة لإنهاء الحرب الأهلية. ولكن بالنسبة لجبال النوبة والأنقسنا بدا النص على ذلك النحو محاطاً بشيء من الإبهام المتعمد "فيما يخص مواطني جبال النوبة والأنقسنا، يؤكد (المؤتمر) على المعالجة السياسية الهادفة إلى إزالة كافة المظالم القائمة في هاتين المنطقتين على أن تنفذ تلك المعالجة الحكومة الانتقالية، ويستتبع ذلك إجراء استفتاء يتم عبره التأكد من المستقبل السياسي والإداري خلال الفترة الانتقالية."(35)

وربما يكون ذلك المستقبل في ظل الحكم الفيدرالي أو الذاتي، إذ أن حزب الأمة في اتفاقه الموقع مع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في ديسمبر 1994، وافق على منح حق تقرير المصير للجنوب بينما امتنع عن كفالة ذلك الحق لمواطني جبال النوبة ومنطقة الأنقسنا.

أما وقد وافقت حكومة الإنقاذ الوطني على (إعلان المبادىء) تعزيزاً لما تم التوافق عليه في ندوة واشنطن وغيرها من المنابر الأوربية والإفريقية فقد زال الحرج والأسباب التي حملت بعض الأحزاب السياسية المنضوية في التجمع الوطني الديمقراطي على الإحجام عن تأييد مطلب حق تقرير المصير والفصل بين الدين والدولة.

ولا جدال في أن قرارات مؤتمر القضايا المصيرية تمثل برنامجاً شاملاً للتحول الديمقراطي، وتحقيق المساواة في كل أوجه النشاط الإنساني لكل المواطنين وإضفاء شرعية على كفالة حقوق الإنسان "كل المبادىء والمعايير المعنية بحقوق الإنسان والمضمنة في المواثيق والعهود الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان وأي قانون أو مرسوم أو قرار أو إجراء مخالف لذلك يعتبر باطلاً وغير دستوري."(36)

أفردت القرارات حيزاً للنص على أن الدولة تحترم تعدد الأديان وكريم المعتقدات وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش والتفاعل السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان وكريم المعتقدات، وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان وتمنع الإكراه أو أي فعل أو إجراء يحرض على إثارة النعرات الدينية والكراهية العنصرية في أي مكان أو موقع في السودان.

ومرة ثانية تبادلت الأحزاب المنضوية في التجمع الوطني الديمقراطي من جهة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة أخرى تقديم التنازلات حفاظاً على الوحدة بينهما التي يحتاجها الطرفان كل من الآخر على نحو أو آخر. وما من شك في أن العقيد حون قرنق قد قصد إلى تهدئة مخاوف حلفائه ومؤيديه في السودان ومصر عندما تطرق إلى مسألة تقرير المصير التي نص عليها إعلان المبادىء ، بالتأكيد على أن الدعوة إلى ممارسة حق تقرير المصير أو خيار الحكم الكونفيدرالي لا يتعارضان مع قرارات التجمع الوطني الديمقراطي. وأثناء زيارته إلى جمهورية مصر العربية "تحدث الناس عن حق تقرير المصير، والكونفيدرالية، التي وردت ضمن قرارات (منظمة إيقاد) وكذلك في محادثات أبوجا في سنة 1993 . ووردت كذلك خلال عدة مناقشات أجريتها مع السلطات ومجموعات عديدة هنا في القاهرة. أنا شخصياً غير منزعج بشأن هذه المواضيع تقرير المصير، الكونفيدرالية وكما ذكرت بالأمس، إذا أخذت مسألة تقرير المصير مأخذ الجد فسوف أناقض نفسي."(37)

وبإفصاح وموضوعية أكثر ذكر العقيد جون قرنق بأن خيارات تقرير المصير والكونفيدرالية قد أملتهما الضرورة السياسية. وتطرق في هذا الصدد إلى أن الحركة الشعبية والجيش الشعبي قد طرحت هذين الخيارين بسبب عنت حكومة (الجبهة الإسلامية القومية) ورفضها لمطلب الفصل بين الدين والدولة. فالتسليم بقيام دولة دينية يوصد الباب أمام احتمالات تحقيق السلام والوحدة.(38)

اتفاقية السلام السودانية (1997) :

أطلق على هذه الاتفاقية اسم (اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان) وجرى التوقيع عليها بتاريخ 12 أبريل 1997 ، وتولى التوقيع عن حكومة السودان الفريق الزبير محمد صالح وعن الفصائل الجنوبية التي شاركت بوفد موحد وقع عليها القائد دكتور ريك مشار تني درقون عن الجبهة الديمقراطية المتحدة للإنقاذ وحركة استقلال جنوب السودان، وعن الحركة الشعبية لتحرير السودان (المنشقة عن الحركة الأم) وقع القائد كاربينو كوانين بول وعن مجموعة جنوب السودان المستقلة الرئيس والقائد العام كواج مكوي كواج وعن قوة دفاع الإستوائية الدكتور ثيوفلوس أوشانق وعن تجمع الأحزاب الإفريقية السودانية صمويل أرو بول (الرئيس السابق لحزب سانو) ، كما وقع الرائد أروك ثون أروك الرئيس والقائد العام لمجموعة بور. ومعظم هؤلاء القادة انشقوا عن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في منعرج أو آخر. وفيما يبدو أن كل

الأطراف الموقعة على الاتفاقيـة قد اتحدت فوق قاسم مشترك يهدف إلى عزل الحركة الشعبيـة والجيش الشعبي لتحرير السودان الأم وانتزاع المبادرة السياسيـة من بين أياديها خاصة بعد أن بلغت جهود السلام مرحلة متقدمة بتوقيع اتفاقية (إيقاد).

نصت اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان على إقرار فترة انتقالية لمدة أربع سنوات يجوز تمديدها بتوصة من مجلس تنسيق الجنوب لرئيس الجمهورية عند نشوء الحاجة لذلك. ويكون لبنود الاتفاقية بعد توقيع رئيس الجمهورية وإجازة المجلس الوطني لها قوة القانون.(39)

وتنص الاتفاقية على تقسيم السلطة على نحو يتيح للحكومة المركزية الاحتفاظ بكامل المهام السيادية وأهمها القوات المسلحة وشؤون الدفاع ، الشؤون الخارجية، الميزانية الاتحادية والجمارك والتجارة الخارجية والجنسية والجوازات والهجرة وصلاحيات الطوارىء إلخ. ويضطلع مجلس التنسيق بالصلاحيات التي لا تقع في نطاق مسئولية الحكومة المركزية مثل الأمن والنظام العام وجباية الضرائب الولائية والشؤون الثقافية وتنمية الصناعات والتجارة المحلية والمرافق العامة الخ. وتتكون مصادر الإيرادات للولايات الجنوبية من متحصلات الضرائب الولائية والرسوم المتحصلة من عائدات الإنتاج والرخص التجارية والدعم المالي من الخزينة المركزية والمعونات والتبرعات من المصادر الأجنبية، و حصة الولايات من الضرائب الاتحادية المفروضة على المشروعات والخدمات الاتحادية العاملة في الولايات الجنوبية.ونص ملحق الاتفاقية رقم (3) على توزيع العائدات على النحو التالي:

- عائدات النفط تقسم بنسبة 25 % للحكومة الاتحادية و 35% لمجلس التنسيق و 40 % نسبة الولاية. وكذلك الحال بالنسبة لعائدات المعادن وعائدات المؤسسات العامة وأي عائدات أخرى، ماعدا عائدات الضرائب الاتحادية التي نص البروتكول الخاص بتحديدها بنسبة 60% للحكومة الاتحادية و 15% لمجلس التنسيق و25 % للولاية.

وقد أكدت أعمال التنقيب في تلك الفترة عن وجود ثروات نفطية في الأقاليم الجنوبية مما حفز الفصائل المقاتلة الجنوبية التي وقعت اتفاقية السلام السودانية على إبداء تنازلات سياسية مهمة على أمل أن تفضي فترة الانتقال القصيرة نسبياً إلى وضع أياديها على تلك المصادر. إلى جانب ذلك نصت الاتفاقية على أن يكون لأعضاء مجلس التنسيق خلال الفترة الانتقالية مخصصات تساوي مخصصات الوزراء الاتحاديين.

ويكون مجلس التنسيق مسئولاً أمام رئيس الجمهورية ، ويتولى رفع التقارير الولائية له. وفي هذا الصدد نجد أن اتفاقية أديس أبابا للحكم الذاتي الإقليمي قد نصت على أن يتم تعيين رئيس المجلس التنفيذي بعد قيام مؤسسات الحكم الذاتي.الإقليمي للمرة الأولى بواسطة رئيس الجمهورية. ومن ثم يتولى مجلس الشعب الإقليمي اختيار وعزل رئيس المجلس التنفيذي العالي ويكون مسئولاً لديه. كما إن اتفاقية أديس أبابا قد تضمنت بنداً يحدد طريقة تعديلها وذلك بموافقة ثلثي سكان المديريات الجنوبية آنذاك . وهذا مالم تنص عليه اتفاقية السلام السودانية.

وفيما يختص بالحقوق السياسية نصت اتفاقية السلام السودانية على أن الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع ، بينما أتيح للولايات "أن تسن قوانين مكملة للقوانين الاتحادية فيما يتعلق بخصوصيتها ، وذلك إضافة إلى حق الولايات في التشريع فيما يليها من اختصاصات بما فيها العرف وتقنينه."(40)

ويمثل هذا البند تراجعاً عما تضمنه دستور السودان الدائم لسنة 1973، وكذلك الاتفاقيات المتتالية منذ مؤتمر أبوجا وإعلان واشنطن واتفاق مشاكوس الذي صار فيما بعد مرجعاً أساسياً لاتفاقية (نيفاشا) لعام 2005 . كذلك وقعت الأطراف المعنية على بروتكول منفصل لوقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار بين قوات دفاع جنوب السودان والقوات الحكومية. وفي هذا الإطار تم تكوين لجنة لتنفيذ ومراقبة وقف إطلاق النار. كما تم الاتفاق على منح القوات التابعة للجانبين حق الحركة في المناطق التي يسيطر عليها الطرف الآخر، سواء كان تحركهم في شكل وحدات عسكرية أو أفراد.

وفي سياق اتفاقية السلام السودانية اتفقت الأطراف الموقعة على أن يقوم رئيس الجمهورية بأصدار عفو عام، وغير مشروط عن جميع الجرائم التي ارتكبت في الفترة مابين 16 مايو 1983 وحتى 1997 . ويمكن أن يشمل العفو العام الجرائم غير الجنائية التي ارتكبها أفراد من الجانبين على حد سواء. وبطبيعة الحال فأن ظروف الحرب والنزاعات الداخلية تحمل في طياتها تجاوزات من قبل أطراف النزاع. وثمة ملاحظة أخرى بأن (اتفاقية السلام السودانية) لم تتضمن نصاً بتغليب خيار الوحدة، واكتفت مقدمة الاتفاقية بالإشارة إلى أن الوحدة لاتقوم بالاستناد على القهر أو الإكراه بل بموجب الإرادة الحرة للشعب.

كما إن الأطراف الموقعة على (اتفاقية السلام السودانية) تبادلت التنازلات مع تركيز دائرة النظر على ما يحمله المستقبل في طيات الاتفاقيات المتواترة. الفصائل الجنوبية راهنت على نيل حق تقرير المصير الذي يتيح الفرصة للانفصال بعد انقضاء أربع

سنوات فقط، وهي فترة قصيرة نسبياً بالنظر لأهمية الترتيبات التي تهيىء لإجراء عملية الاستفتاء. بينما حصلت الحكومة على تنازلات دستورية أساسية تطمح إلى استخدامها في طاولة المفاوضات المقبلة مع الفصيل الرئيس للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

وكما هو متوقع أعلنت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان رفضهما للاتفاقية باعتبارها "عبثية" هدفها الأساسي تعويق الجهود المبذولة لتحقيق السلام في إطار إعلان مشاكوس الذي تقدمت به، وإعلان مبادئ (إيقاد). و كان (إعلان مشاكوس) بمثابة الإطار الأشمل من حيث محتوى وتفاصيل بنوده، وإحاطته بضمانات دستورية وإشراف إقليمي ودولي مباشر ، خاصة بعد دخول الولايات المتحدة وإيطاليا كأطراف فاعلة في صياغة هذا الإعلان. وفيما بعد أصبح إعلان مشاكوس مرتكزاً للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في مفاوضات السلام التي تكللت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في مطلع عام 2005.

مقترح الدولة الواحدة بنظامين سياسيين مختلفين:

في يوليو 2000 قامت مجموعة عمل من أكاديميين وباحثين وناشطين سياسيين تحت مظلة مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن بأعداد دراسة وتوصيات لإدارة الرئيس جورج بوش (الابن) بهدف إنهاء الحرب في السودان. وقد تناوب على رئاسة مجموعة العمل الدكتور فرانسيس دينق ومدير المركز ستيفن موريسون. وتجمعت لدى مجموعة العمل نحو 50 ورقة عمل من أفراد ذوي انتماءات سياسية وفكرية متباينة، بما في ذلك ممثلين لمنظمات حقوق الإنسان ونواب في الكونغرس الأمريكي.

وتركزت التوصيات على ضرورة قيام الولايات المتحدة بدور مباشر بالتنسيق مع الدول الأوربية لإنهاء الحرب الأهلية التي تصاعد أوارها باضطراد منذ عام 1983 . وعددت الاعتبارات التي تضع السودان في دائرة اهتمام الإستراتيجية الأمريكية وفي مقدمتها حماية حقوق الإنسان، والأوضاع الإنسانية في مناطق العمليات العسكرية. إلى جانب الاعتبارات الأمنية. وانتقدت التوصيات سياسة الإدارة السابقة (بيل كلينتون) التي اتخذت منحىً انعزاليا، بدلاً عن المشاركة الاجابية لإنهاء الحرب.

ومن الناحية العملية خلصت التوصيات إلى ضرورة إعمال دبلوماسية جريئة وحازمة، بأشراك كل الأطراف المعنية، والربط الذكي بين حزمة من الحوافز والإجراءات العقابية، وتعدد المبادرات التي تتحد في مصب واحد.(41)

وتذهب التوصيات إلى أن المبادرات الإقليمية لا تحمل في طياتها ما يدعو للاطمئنان إلى جدواها. وهذا المأخذ يضيف إلى العوامل التي تحتم على الولايات المتحدة أن تلتقط زمام المبادرة وتقدم بدائل تضع في مقدمة أهدافها إنهاء الحرب. وتدعو التوصيات إلى تحقيق إجماع الأطراف المتحاربة على تطبيق (إجراءات مؤقتة) خلاصتها بناء سودان موحد، بنظامين. أي إقامة كيانين سياسيين إقليميين ديمقراطيين لكل من شمال السودان وجنوبه.(42)

وتقديم الحوافز التي تشجع الطرفين على التفاوض لإحلال السلام بحسن نية. وفي ذات الوقت تضطلع الولايات المتحدة بمبادرة لتوفير الدعم المادي للكيان القائم ذاتياً في جنوب السودان. والسعي للوصول إلى اتفاقات جزئية تعزز الثقة لدى الطرفين المتحاربين وذلك بتعزيز التزام الطرفين باحترام حقوق الإنسان، والإغاثة، ونسب تقاسم الثروة، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. وبناء على ذلك يتعين الإسراع بترفيع عمل السفارة الأمريكية في الخرطوم، واختيار دبلوماسي مقتدر وعلى دراية بخلفيات النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية، ومنحه صلاحيات واسعة للمبادرة الدبلوماسية. فإلى جانب الاعتبارات الإستراتيجية للولايات المتحدة، فقد تحول السودان لأعوام طويلة إلى ملاذ للمجموعات الإرهابية التي تعمل ضد أمن الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها في أجزاء من العالم، بما في ذلك أمن مصر وإثيوبيا، وكينيا، ويوغندا على وجه الخصوص.

لقد أدى اكتشاف النفط في السودان إلى تغيير ملموس في إدارة حكومة السودان للحرب، وفي إضافة عامل جديد في إستراتيجية الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبقدر ما يسارع جنوب السودان لدفع خيار التسوية السلمية، بقدر ما يوسع من فرص استغلالها الرشيد لتخفيف وطأة الدمار الذي ألحقته الحرب بكل مرافق الحياة هناك.

ذهبت التوصيات إلى أن سياسة الولايات المتحدة في فترة رئاسة بيل كلينتون قد اتسمت بالاضطراب، وعدم تحديد الهدف أو الأهداف الرئيسة لهذه السياسة. فقد بدا لبعض الوقت أن الولايات المتحدة قد استقرت على عزل حكومة السودان ومن ثم الإطاحة بها. وهذا الهدف إن صح فإنه لم يؤد إلى تحقيق الأهداف الموضوعة.

وأوصت مجموعة العمل بإشراك حلفاء الولايات المتحدة الأوربيين: بريطانيا، والنرويج وإيطاليا. والاستفادة من جهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، كوفي عنان والمسئولين في الاتحاد الأوربي. وفي ذات الوقت يتعين على الولايات المتحدة إجراء حوار صريح حول دور تلك الدول التي تعمل شركاتها في مجال استخراج النفط مثل كندا

والصين وماليزيا. وبعض هذه الدول ضالعة في مد حكومة السودان باحتياجاتها لمواصلة الحرب في جنوب السودان. وهنالك دول مثل فرنسا والنمسا تتطلع شركاتها العاملة في مجال التنقيب عن البترول و الذهب للحصول على جزء من كعكة المصادر السودانية الغنية. وحكومة السودان بدورها نجحت في تسخير الموارد النفطية المتوقع لها أن تتضاعف في الأعوام القادمة في نشاطها الدبلوماسي لكسر طوق العزلة السياسية والمقاطعة التجارية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة ضدها منذ عام 1996 .

وتؤكد التوصيات على ضرورة كسب تعاون الدول الإفريقية لصالح المبادرة الأمريكية. وفي نفس الوقت العمل على قطع الطريق على مبادرة ليبيا ومصر التي تسعى لتفادي لي يد الحكومة السودانية وحملها على قبول مطلب تقرير المصير.

واقترحت مجموعة العمل إعادة سفير الولايات المتحدة وكل طاقم السفارة إلى الخرطوم. والتدقيق في اختيار دبلوماسي مقتدر وعلى دراية بطبيعة النزاعات الداخلية في إفريقيا. فقد تضررت السياسة الأمريكية تجاه السودان وقدرتها على أن تمارس دوراً يتناسب مع مسئولياتها الدولية بسبب انقطاع سيل المعلومات بواسطة طاقم السفارة المكلف بذلك. كذلك دعت مجموعة العمل على مد جسور الصلة مع قوى المعارضة السودانية باعتبارها رقماً لا جدوى من إغفاله. كما إن أي مبادرة تطلقها الولايات المتحدة لابد أن تولي عناية لمطالب التجمعات القبلية المضطهدة في الأنقسنا وجبال النوبة.

وكما أكدت أحداث الأعوام اللاحقة فإن التوصيات التي قدمتها مجموعة العمل تم، اعتمادها كخارطة طريق للدبلوماسية الأمريكية التي اضطلعت بدور مباشر وحاسم في الضغط على الأطراف المتحاربة في السودان للوصول إلى تسوية سلمية تضمنتها اتفاقية السلام الشامل في يناير 2005 .

إعلان مشاكوس:

في إطار مبادرة مجموعة إيقاد جرى التوقيع على إعلان مشاكوس في 20 يوليو 2002 ومثل حكومة السودان الدكتور غازي صلاح الدين العتباني ووقع نيابة عن الحركة الشعبية القائد سيلفاكير ميارديت . وقد تضمن إعلان مشاكوس الاتفاق على الخطوات التالية: -

1- يتفق الطرفان في نطاق السودان الموحد على حق سكان جنوب السودان في ممارسة حق تقرير المصير وعلى توزيع السلطة وتحديد مهام الفترة الانتقالية.

2- يمارس الحكم في السودان على أساس دستور اتحادي علماني، يتضمن ترتيب

العلاقات وتقاسم السلطات في كل مستويات الحكم في السودان. ويحدد ترتيبات تقاسم السلطة والثروة فيما بينهما.

3- يتكون السودان من ولايتين في الشمال والجنوب ، تتمتع كل منهما بحكومتها المنصوص عليها دستورياً، على أن تتكون الولاية الشمالية والولاية الجنوبية من أقاليم لكل منها حكومته المنصوص عليها دستورياً، وتضم الولاية الجنوبية المناطق الواقعة في بحر الغزال وأبيي والإستوائية وأعالي النيل وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق.

4- قيام حكومة اتحادية ذات تمثيل واسع. ويكون مقرها الرسمي في مدينة يتفق عليها الطرفان، على أن تنهض الحكومة الاتحادية بمسئوليتها وتصدر القوانين في حدود الإطار الذي تنص عليه اتفاقية السلام.

5- قيام هيئة تشريعية تتكون من مجلسين. المجلس الأعلى ويتكون من ممثلين للولايات. ويضطلع بالمحافظة على مصالح الولايات ومشاركتها في ممارسة شؤون الحكم في السودان، والمشاركة في صياغة التشريعات المتعلقة بالولايات. وينص إعلان مشاكوس كذلك على قيام مجلس أدنى يتم انتخاب أعضائه عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر، ويحدد الدستور صلاحيات المجلسين وعلاقة كل منهما بالآخر والتشريعات المتعلقة بتصريف مسئولياتهما.

6- يكون لكل ولاية حكومتها القائمة على أسس ديمقراطية وتمثيلية ، وتتولى تصريف المهام التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإدارة شؤونها خلال الفترة الانتقالية.

7- يكون لكل من الولاية الشمالية والولاية الجنوبية دستورها الخاص، على أن لا يتعارض ذلك الدستور مع اتفاقية السلام والدستور الاتحادي.

8- يكون نظام الحكم على المستوى الاتحادي علمانياً وديمقراطياً، يقوم على أساس الفصل بين السلطات، وسيادة حكم القانون، والخضوع للمحاسبة والشفافية والتناغم مع احتياجات المواطنين، وتصريف مهامه بأقل كلفة وأكثرها جدوى.

9- في مضمار تقاسم السلطة نص إعلان مشاكوس على مسئولية الحكومة الاتحادية ومسئولية حكومتي الولايتين الشمالية والجنوبية في إتاحة فرص التعبير الحر لمواطني جنوب السودان عند ممارسة حقهم في تقرير المصير.

بالإضافة إلى البنود أعلاه تضمن إعلان مشاكوس بروتكولات إضافية مهمة تتعلق بتقاسم الثروة.(43)

لقد كان التوقيع على (إعلان مشاكوس) أمرًا مفاجئاً بالنظر إلى تباين الرؤى بين وفد حكومة السودان ووفد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان . وقد ظل العقيد قرنق حتى أمد وجيز من التوقيع على الإعلان يؤكد بأن الشقة أبعد مما يمكن عبورها في ذلك الوقت. وفيما بعد تبين أن الوسطاء الأوربيون مارسوا ضغطاً مكثفاً حمل الجانبين حملاً على تخطي نقاط الخلاف والتوقيع على إعلان مشاكوس. وقد كان رد الفعل من جانب شركاء الحركة الشعبية لتحرير السودان في التجمع الوطني الديمقراطي يتراوح بين الترحيب والارتباك والانتقاد الصريح والتوجس ، و يمكن إيجازه في الآتي:

1- يرى التجمع الوطني الديمقراطي بأن (بروتكول مشاكوس) احتوى على معالجات إيجابية في اتجاه وقف الحرب الأهلية، ويعتبر ذلك اختراقاً مهماً للمناخ السياسي السائد في السودان.

2- يأخذ التجمع الوطني الديمقراطي على البروتكول أنه يقوم على أساس منهج المعالجة الجزئية لأزمة شاملة، تعتبر الحرب الأهلية واحدة من إفرازاتها ، وهذا المنهج هو الذي أدى إلى فشل اتفاقية أديس أبابا من قبل.

3- إن الخيار الأمثل لمعالجة جزئية الاتفاق يتطلب مشاركة كافة القوى السياسية السودانية. فقضية الحرب والسلام لاتستقيم مناقشتها بمعزل عن قضايا التحول الديمقراطي في السودان.

4- يتعين على الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتمسك بضرورة إشراك ممثلي التجمع الوطني الديمقراطي والقوى السياسية الأخرى إشراكاً تاماً في المفاوضات القادمة.

5- ضرورة تضمين الاتفاقات القادمة نصاً على مبادئ الحريات الأساسية والديمقراطية التعددية وكفالة حقوق الإنسان حسبما تضمنتها المواثيق العالمية والإقليمية.

6 - بالرغم من أن بروتكول مشاكوس قد استند على مبادىء مجموعة إيقاد ، إلا أنه في عدة مواضع تناقض معها. خاصة تلك البنود المتعلقة بالتأكيد على قيام سودان موحد تؤسس فيه الحقوق والواجبات على مبدأ المواطنة والقوانين الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويصان فيه استقلال القضاء والنص على وحدة وشمولية وعمومية الدستور.

في الأسبوع الأول من شهر أغسطس 2002 عقد التجمع الوطنى الديمقراطى اجتماعاً إنصب جل اهتمامه على مايمكن عمله في وجه التطورات التي شهدتها المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، ومحاولة إعداد خطة للتوافق مع

الأحداث السياسة المتسارعة. وقد شارك في ذلك الاجتماع مندوب عن حزب الأمة الذي انسحب من التجمع الوطني الديمقراطي من قبل، ونقل للمجتمعين رغبتهم في التنسيق خلال الفترة المقبلة. ولكن ذلك لم يسعف كثيراً فقد وصلت المفاوضات حول بروتكول مشاكوس مرحلة متقدمة لم يعد بالإمكان التأثير على نتائجها بشكل جذري.

أصابت الحيرة المشاركين في اجتماع التجمع الوطني الديمقراطي، وتباينت الآراء بين الدعوة إلى بعث الحياة في المبادرة المصرية - الليبية وإلى تصعيد العمليات العسكرية لفصائل التجمع في الجبهة الشرقية، وتارة أخرى لبذل جهود مكثفة بهدف إقناع الوسطاء في المفاوضات بين الحكومة والحركة بأهمية توسيع المشاركة لتشمل القوى السياسية السودانية، أو القبول بوساطة حكومة إريتريا التي أبدتها لعقد لقاء بين الحكومة السودانية والتجمع الوطني الديمقراطي. وهكذا أسس اتفاق مشاكوس إطاراً عاماً للاتفاق النهائي الذي أفضى إلى توقيع السلام الشامل في السودان.

ومن جانب الأحزاب السياسية السودانية في تقويم اتفاق مشاكوس أبدى الحزب الشيوعي السوداني ترحيبه به لإقراره بوجود أزمة وطنية شاملة، وتأكيد على مبدأ الوحدة الطوعية وحق تقرير المصير وإعطاء الأولوية لوحدة السودان، والاهتمام بمشكلات المناطق المهمشة وأهمية الانتباه لمشكلات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. كذلك فقد "فتح الاتفاق أفقاً للسلام، وبعث تفاؤلاً مشروعاً لدى أهل السودان في الشمال والجنوب على السواء..ولكن استشراف تلك الآفاق وترجمتها إلى سلام يمشي على الأرض بين الناس، مازال بعيداً ويتطلب نضالاً شعبياً وسياسياً متواصلاً، وإرادة وطنية جامعة، وحركة يومية من أجل الحريات والحقوق السياسية والنقابية. وهذا ما تعمد إغفاله مهندسو الاتفاق."(48)

وكذلك تطرق موقف الحزب الشيوعي إلى مآخذ على اتفاق مشاكوس، حيث حصر التفاوض في طرفين هما الحكومة والحركة الشعبية، وتجاهل القوى السياسية الأخرى الجنوبية والشمالية، تارة بحجة أنها قوى غير فاعلة، وتارة أخرى بأن أبواب الإيقاد موصدة أمام أطراف إضافية. كما إن الاتفاق ركز دائرة الاهتمام بشكل أساس في مناطق بعينها مثل جنوب السودان وجبال النوبة والأنقسنا. ولم يولِ اهتماماً متكافئاً لمناطق تعاني بنفس القدر من التهميش مثل دارفور وكردفان وشرق السودان، وتلك المناطق التي أصابها الجفاف والتصحر. ودعا الحزب الشيوعي إلى "توسيع مظلة الإيجابيات ليشمل هذه المناطق يصب في مصلحة توسيع المشاركة في قواعد المجتمع وينتقل بالاتفاق من منهج الحل الجزئي إلى الحل الشامل."(49)

كذلك أخذ الحزب الشيوعي على الاتفاق إغفاله لمهمة التحول الديمقراطي، بتفكيك النظام الشمولي، وليس بتوسع المشاركة فيه. وهذه القضية في نظره لا تقل أهمية عن قضية إحلال السلام وتعتبر الشرط الأساس لإحلاله وتثبيت أركانه. وانتقد الحزب الشيوعي استثناء قوى سياسية شمالية وجنوبية من المشاركة في وضع اتفاق مشاكوس. فقد استند مهندسو الاتفاق على الإطار التفاوضي الذي اقترحه مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية في واشنطن. حيث تضمن تكوين محور داخلي يضم الرئيس الكيني إلى جانب ممثلي الحكومة السودانية والحركة الشعبية. وتتفرع منه دائرة ثانية تضم الوسطاء من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج. وهنالك دائرة ثالثة تضم مصادر احتياطية للضغط إذا لزم الأمر، وبها مواقع شاغرة لمصر وأي دولة أساسية أخرى، وربما مندوب من منظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي. أما الدائرة الرابعة فقد خُصصت للتجمع الوطني الديمقراطي وحزب الأمة ومنظمات المجتمع المدني. وأخيراً هنالك دائرة خامسة للاستشارات تضم معهد ماكس بلانك (ألمانيا الاتحادية) ومؤسسة مبادرة حوض النيل التابعة للبنك الدولي، ثم مؤسسة النهضة الإفريقية.

وانتقد الحزب الشيوعي مقترحات معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية باعتبارها تنطلق من الرغبة لخدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة، حيث تتطلع شركات البترول الأمريكية للحصول على موطىء قدم في مجال التنقيب واستخراج النفط السوداني. أما مسألة التحول الديمقراطي وإرساء دعائم السلام في كل أنحاء السودان، وتحقيق المشاركة العادلة في تقاسم الثروة والسلطة، فإنها لم تكن في مقدمة اهتمام الإدارة الأمريكية.

اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا):

في مطلع يناير 2005 وقعت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقية السلام الشامل وقد عرفت اختصاراً باتفاقية نيفاشا ، المدينة الكينية التي أجريت فيها المفاوضات . وهكذا أسدل الستار على أطول الحروب في تاريخ القارة الإفريقية وأشدها ضراوة ودماراً. مات في أتونها نحو مليوني مواطن في المديريات الجنوبية لأسباب تتعلق بمجريات الحرب وتداعياتها الأخرى. واضطر الملايين إلى النزوح أو الهجرة عبر حدود السودان بحثاً عن ملاذات آمنة. وبهذا المعنى استشرف السودان بتوقيع اتفاقية نيفاشا فترة من أهم فترات تطوره منذ نيل الاستقلال. وفي خطابه بمناسبة توقيع اتفاقية السلام الشامل وصف العقيد جون قرنق الحدث بأنه يمثل نهاية مانسميه الجمهورية الأولى

التي استمرت لمدة 49 عاماً مابين 1 يناير 1956 إلى 31 ديسمبر 2004 ، وبهذا "ندشن بداية الجمهورية الثانية في السودان الجديد. ومن هذه النقطة سوف يكون السودان للمرة الأولى وطن الوحدة الاختيارية حيث تتحقق العدالة والعزة والشرف .. لمواطنين متساويين في الحقوق. وإذا فشل السودان في النهوض بهذه المهمة فسوف نفترق بسلام وتراض من خلال آلية تقرير المصير بعد نهاية العام السادس من الفترة الانتقالية."(50)

واستقبل المجتمع الدولي الاتفاقية بالترحيب والدعم. رئيس مجلس الأمن لشهر فبراير 2005، جويل أديجي (بنين) وصف الاتفاقية بأنها "لحظة تاريخية تهيأت فيها سانحة للسودان يتعين على مواطنيه أن يسعوا لالتقاطها وتوجيه التطور اللاحق في المجرى الذي يؤدي إلى سلام دائم."(51)

وبناء على توصية الأمين العام للأمم المتحدة وافق مجلس الأمن بموجب الفصل السادس من لائحته على إرسال قوات متعددة المهام قوامها 10130 من المراقبين والجنود والضباط والشرطة (المدنية) لمساندة عملية إحلال السلام . كذلك قرر المجلس عقد مؤتمر للمانحين تستضيفه حكومة النرويج بهدف الإسراع بعملية إعادة تأهيل النازحين واللاجئين، واستيعاب أفراد الجيش الشعبي فى الحياة المدنية وإعادة بناء هياكل القوات المسلحة ومهام الشرطة.

واشتملت الاتفاقية النهائية على سبعة بروتكولات تقع في ثلاثمائة صفحة تم التوقيع عليها تباعاً على امتداد الفترة منذ توقيع برتكول مشاكوس فى فبراير 2002 . وقد اتفق الجانبان على أن لا تدخل البروتكولات الجزئية حيز التنفيذ إلا بعد التوصل إلى اتفاق شامل. تولى التوقيع النهائي عن حكومة السودان النائب الأول لرئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه وعن الحركة الشعبية لتحرير السودان رئيسها والقائد العام لجيشها العقيد جون قرنق. كذلك وقع على البروتكولات المتفق عليها أربع عشرة دولة ومنظمة حيث وقع الرئيسان الكيني واليوغندي نيابة عن مجموعة دول إيقاد ووزير خارجية مصر ونائب وزير خارجية إيطاليا والمبعوث الخاص لملكة هولندا ووزيرة التعاون النرويجية ووزير التنمية الدولية البريطاني ووزير خارجية الولايات المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي وممثل الاتحاد الأوربي، ومنتدى شركاء إيقاد، وأمين الجامعة العربية وممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

بروتكول تقاسم السلطة :

يمثل بروتكول ماشاكوس الموقع في يوليو 2002 إطاراً عاماً للاتفاق الموقع في 26 مايو 2004 في نيفاشا والذي ينص على اعتبار المناطق الجنوبية بحدودها القائمة في 1 يناير 1956 كياناً جغرافياً وإدارياً وسياسياً واحداً، يتمتع بالحكم الذاتي لمدة ست سنوات. تقرر المناطق الجنوبية بعد انقضاء هذه الفترة، وعبر استفتاء عام تحت رقابة دولية ما إذا كانت تريد الانفصال أو البقاء في إطار السودان الموحد.

استناداً على بروتكول مشاكوس (20 يوليو 2002) وفيما يختص بتقاسم السلطة اتفقت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على تشكيل هياكل الحكم خلال الفترة الانتقالية على النحو التالي:

1- المستوى القومي للحكم، ويمارس السلطة بما يحمي ويعزز السيادة الوطنية ورفاهية الشعب
2- المستوى الخاص بمناطق جنوب السودان ويمارس السلطة بالنسبة لمواطنى تلك المناطق
3- مستوى ممارسة السلطة فيما يختص بالولايات في عموم أنحاء السودان بهدف تقديم الخدمات العامة ونقل السلطة إلى المواطنين
4- مستويات الحكم المحلي في كل أنحاء السودان

وقد اتفق الجانبان على الاعتراف بمبدأ سيادة الشعب وتطبيق الحكم الذاتي في المناطق الجنوبية وفي بقية الولايات الأخرى. مع مراعاة إشراك مواطني جنوب السودان في كل مستويات الحكم وفي المؤسسات القومية باعتبار ذلك تجسيداً للوحدة الوطنية في السودان. وإعلاء مبادىء المحاسبة والشفافية والديمقراطية وحكم القانون. وترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي بتشريع قوانين انتخابات عادلة بما في ذلك حرية تكوين الأحزاب السياسية، والمشاركة في العملية الانتخابية لكل من يستوفي شروط الأهلية في كل مستويات الحكم. كذلك أجاز الطرفان فيما بعد دستورالسودان الانتقالى لسنة 2005، باعتباره السلطة المرجعية الأساسية لممارسة السلطات، على أن يخضع لها دستور جنوب السودان، وكل القوانين التي تجيزها الولايات ومؤسسات الحكم المحلي. وتسعى كل الأطراف إلى تغليب روح التعاون المتبادل، وتسوية النزاعات فيما بينها بالوسائل الودية واحترام استقلالية كل طرف وحدود صلاحياته (51)

كذلك نصت وثيقة تقاسم السلطة على احترام المواثيق الدولية التي تصون حقوق الإنسان بما في ذلك حق الحياة والحرية الشخصية، وتحريم الرق، وكافة أنواع التعذيب،

وصون حرمات الأفراد من تغول السلطة وأجهزتها. وحماية حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وحرية الضمير، والتعبير والتجمع والانضواء في جمعيات تتفق والاختيار الحر للأفراد. واعتبار كل متهم بريء إلى أن يثبت العكس أمام محكمة علنية وعادلة ، كما نصت عليها وثيقة الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وكافة الاتفاقيات التى وقعت عليها حكومة السودان، وتلك التي تعتبر ركناً أساسياً لحماية حقوق الإنسان والمجموعات القومية. وتثبيت الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة في كل المناشط السياسية والثقافية والدستورية. وتتولى الإشراف على تأمين هذه الحقوق مفوضية لحقوق الإنسان في السودان يتم تكوينها حسب النص الوارد في اتفاقية نيفاشا.

وتم الاتفاق على إجراء انتخابات عامة في كل مستويات الحكم بنهاية السنة الرابعة عقب توقيع اتفاقية نيفاشا. وبإشراف مراقبين دوليين. وفي الفترة السابقة لإجراء الانتخابات العامة يتم توزيع مقاعد المجلس الوطني على النحو التالي:

1- حزب المؤتمر الوطنى يحصل على 52 % من جملة المقاعد

2- الحركة الشعبية لتحرير السودان تحصل على 28 % من جملة المقاعد

3- القوى السياسية فى شمال السودان تحصل على 14 % من جملة المقاعد

4- القوى السياسية الجنوبية تحصل على 6 % من جملة المقاعد(53)

ويتولى المجلس الوطني ومجلس المديريات توزيع الموارد ومصادر الدخل. ويتولى المجلس الوطني إجازة الميزانية السنوية. وتنص الاتفاقية على أن لا تعدل أي من بنودها إلا بموافقة الطرفين الموقعين عليها. وتتكون السلطة التنفيذية المركزية من مؤسسة الرئاسة (رئيس الجمهورية ونائباه) إلى جانب مجلس الوزراء المركزي. وتتخذ القرارات في مجلس الرئاسة في روح المسئولية المشتركة لحماية اتفاقية السلام . وتلزم الاتفاقية رئيس الجمهورية بالتشاور مع نائبه الأول في المسائل الآتية:

1 - إعلان حالة الطوارىء أو إلغائها

2 - إعلان الحرب

3 - التعيينات للمناصب الوارد ذكرها في اتفاقية نيفاشا

4 - دعوة المجلس الوطني للانعقاد أو تعليق أو تأجيل جلساته

أما بالنسبة لتكوين مجلس الرئاسة ففي حالة انتخاب رئيس الجمهورية من شمال السودان يتعين أن يجيء النائب الأول من جنوب السودان والنائب الآخر من شمال السودان.

وفي حالة انتخاب رئيس الجمهورية من جنوب السودان يتعيين أن يكون نائبه الأول من شمال السودان والنائب الآخر من جنوب السودان. وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يقوم بتصريف أعبائه مجلس رئاسة يتكون من رئيس المجلس الوطني بالإضافة إلى النائب الأول والنائب الآخر لرئيس الجمهورية.

كذلك نصت اتفاقية نيفاشا على أن تكون الخرطوم العاصمة القومية لجمهورية السودان، وتجسد التعددية والوحدة القومية. وفي أثناء الفترة الانتقالية تدار العاصمة القومية على نحو متساو بين الطرفين الموقعين على اتفاقية نيفاشا. ويحرص الطرفان على صون المعتقدات الدينية والعادات الخاصة بمختلف المجموعات التي تقيم في العاصمة القومية وإزكاء مشاعر التعاون واحترام الطرف الآخر من سكانها. ويتم توزيع الحقائب الوزارية في حكومة الوحدة الوطنية بنفس النسب المقررة للأطراف المختلفة عند تكوين المجلس الوطني. أما بالنسبة للخدمة المدنية فقد نصت الاتفاقية على ضرورة توخي العدالة ورفع الظلم الذي حاق بالمجموعات التي أضيمت من قبل . كذلك اعتبرت اللغة العربية اللغة الأوسع استخداماً على النطاق القومي، وإلى جانبها تعتبر اللغة الإنجليزية وسيلة للمعاملات الرسمية وفي مؤسسات التعليم العالي . ولايضام أي شخص بسبب استعماله لأي من اللغتين.

ولتثبيت دعائم الحكم الديمقراطي تضمنت اتفاقية السلام مبدأ سيادة حكم القانون واستقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. كذلك تقرر إنشاء محكمة دستورية تتمتع باستقلالية تامة عن نظام المحاكم واللجان القضائية، وتختص بمعالجة النزاعات التي تنشب بين مؤسسات الحكم في الشمال والجنوب وفيما بينهما، وتُقرر بشأن دستورية القوانين في كل مستويات الحكم. وفي غضون ستة أسابيع بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل تتولى لجنة قضائية مكونة من ممثلي الشمال والجنوب وضع مسودة دستور السودان الانتقالي التي تنسجم مع نص وروح اتفاقية السلام الشامل باعتبارها المرجع الرئيس الذي يعتد به في حالة بروز تناقض ما بين الاتفاقية(نيفاشا) والدستور الانتقالي.

كما قضت الاتفاقية بتشكيل حكومة وحدة وطنية مع إنشاء إدارة لا مركزية. وتتولى الحركة الشعبية لتحرير السودان إقامة إدارة شبه مستقلة في الأقاليم الجنوبية التي لا تطبق فيها قوانين الشريعة الاسلامية المطبقة في الشمال، ويصبح زعيم الحركة جون قرنق النائب الاول للرئيس السوداني. كذلك تقرر إجراء انتخابات عامة في نهاية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية. وستعتمد اللغتان العربية والانجليزية لغتين رسميتين، وسيحظى الجنوبيون بثلاثين في المائة من الوظائف الحكومية على المستوى الوطني.

وبموجب بروتوكول اتفاق تم توقيعه في 6 يناير 2004 توصل الطرفان إلى تقاسم عائدات نفط الجنوب مناصفة بين الحكومة المركزية وحكومة الجنوب بعد إعطاء 2 % من هذه الموارد للولاية التي توجد فيها الآبار النفطية (54)

على أن يكون لسكان المناطق التي سيستخرج منها النفط وغالبيتها في الجنوب كلمتهم في تحديد عقود الاستخراج. وستشكل لجنة وطنية للنفط تتألف من ممثلين عن الحكومتين المركزية والإقليمية لوضع السياسة النفطية والتفاوض حول عقود الاستثمار. كما إن العائدات غير النفطية في الجنوب المتحصلة خصوصاً من الضرائب والرسوم والتي تتحصلها الحكومة المركزية ستعطى لحكومة الجنوب تحت إشراف لجنة مشتركة.

بالنسبة للنظام المصرفي فقد تم الاتفاق على أن يكون نظاماً إسلامياً في الشمال أي غير ربوي ، ونظاماً مصرفياً (حراً) في الأقاليم الجنوبية ، مع إنشاء فرع خاص للمصرف المركزي في الجنوب. ويقوم بنك السودان بأصدار عملة جديدة برسومات تعبر عن التعدد الثقافي والإثني في السودان.

وبموجب بروتوكول اتفاق موقع في سبتمبر 2003، ينسحب أكثر من مائة ألف جندي من الجيش الحكومي يتمركزون في الجنوب، إلى شمال البلاد بينما ينسحب مقاتلو الجيش الشعبي المتمركزون في جبال النوبة (وسط) وفي ولاية النيل الازرق الجنوبية (وسط) إلى الجنوب. وسيتم سحب هذه القوات تحت إشراف دولي على أن تنشأ قيادة مشتركة من الطرفين بالتنسيق بينهما. وخلال المرحلة الانتقالية يشارك الطرفان بعدد متساو في الوحدات العسكرية المشتركة التي ستنتشر في الشمال والجنوب. ويجري نشر هذه القوات المشتركة بمعدل 24 الف جندي من الجيش الشعبي في جنوب السودان، وستة آلاف في جبال النوبة وستة آلاف في ولاية النيل الأزرق وثلاثة آلاف في العاصمة الخرطوم.

ونصت الاتفاقية على تقسيم السلطات التشريعية والتنفيذية بين الجكومة المركزية من جهة وحكومة الإقليم الجنوبي من جهة أخرى على النحو التالي :

أولاً: السلطات الممنوحة للسلطات التشريعية والدستورية القومية

1 - الدفاع والأمن القومي وحماية الحدود القومية

2 - الشؤون الخارجية والتمثيل في المؤسسات الدولية

3 - الجنسية والجوازات والتأشيرات

4 - الهجرة وشؤون الأجانب

5 - إصدارالعملة ومراقبة تبادلها

6 - المحكمة الدستورية والمحاكم المختصة بتطبيق القوانين ذات الطبيعة القومية

7 - إدارة الشرطة بما في ذلك التحقيق الجنائي والمسائل الجنائية على النطاقين الإقليمي والدولي ، وتحديد برامج التدريب لشرطة العاصمة القومية

8 - خدمات البريد والطيران المدني والشحن البحري، والمياه الإقليمية والملاحة، والأراضي والموارد الواقعة تحت مسئولية الحكومة المركزية

9 - البنك المركزي، ومؤسسة البنوك الوطنية وإصدار العملة

10- الموازين والمكاييل وتاريخ سريانها

11 - الإرصاد الجوي

12 -تشييد وإدارة السجون القومية وصيانتها

13- الجمارك وتحديد التعريفة الجمركية

14- حقوق الطبع وتسجيل الاختراعات

15 - العلم الوطني وشعار الدولة وسلامها الجمهوري

16 - الديون القومية والقروض

17 - التعداد السكاني والإحصاءات القومية

18 - أعمال الطوارىء القومية

19 - النقل الدولي والعابر للولايات والمطارات والممرات المائية والموانىء

20- المتاحف والمواقع الأثرية

21 - الاقتصاد والتخطيط القومي

22- مفوضية مياه النيل وإدارتها وتسوية النزاعات الإقليمية أو فيما بين الولايات الشمالية والجنوبية

23 - الإعلام والنشرالقومي ووضع لوائح المواصلات اللاسلكية

24 - الميزانية القومية وزيادة الدخل

25 - لوائح الانتخابات العامة والإشراف عليها بواسطة مفوضية الانتخابات

26 - إصدار الوثائق الثبوتية القومية

ثانياً: السلطات الممنوحة لحكومة جنوب السودان

1 - إجازة وتعديل دستور حكومة جنوب السودان (بالتوافق مع دستور السودان)

2 - الشرطة والسجون وحرس الصيد

3- القوات المسلحة (خلال الفترة الانتقالية) وأجهزة الأمن حسب الاتفاق بشأن ترتيبات الأمن

4 - إصدار التشريعات المتعلقة بتشكيل حكومة جنوب السودان وتصريف مهامها على كل المستويات

5 - تنمية مصادر الدخل لحكومة جنوب السودان

6- ممارسة السلطات المنقولة إلى حكومة جنوب السودان من قبل الحكومة المركزية أو أي ولاية أخرى، أو ممارسة أي سلطات ترى حكومة الجنوب ضرورة ممارستها بغرض تحقيق كفاءة أعلى لحكومة جنوب السودان

7 - إجراء الاستفتاء فيما يتعلق بمسائل ذات صلة بحكومة جنوب السودان

8 - فرض الضرائب والإجراءات المتعلقة بزيادة دخل حكومة جنوب السودان

9 - إجازة ميزانية جنوب السودان، حسبما ورد في بروتكول تقاسم الثروة

10 - الخدمات العامة (مياه، كهرباء الخ)

11- عَلم حكومة جنوب السودان وشعارها

12 - إشراف وإدارة حكومة جنوب السودان لوسائل الإعلام والنشر وأجهزة الإعلام ومرافق الاتصال

13 - رعاية العجزة والمتقاعدين بسبب الحرب الأهلية، والأيتام والأرامل وأسر شهداء الحرب الأهلية

14 - المسائل ذات الصلة بالأعمال التجارية وإصدار الرخص وشروط إدارة الأعمال التجارية

15 - الغابات والمصادر الطبيعية

16 - تخطيط المدن والأرياف

17 - المطافىء وخدمات الإسعاف

18 - السجون والمؤسسات الإصلاحية التابعة لحكومة جنوب السودان

19 - إصدار تراخيص لحيازة الأسلحة النارية

20 - التعداد السكاني وأعمال الإحصاء الواقعة ضمن صلاحيات حكومة جنوب السودان

21 - المنشئات الرياضية ودور الاستجمام التابعة لحكومة جنوب السودان حسب اتفاقية نيفاشا

22 - إصدار الوثائق الثبوتية ورخص قيادة السيارات

بروتكول تسوية النزاع في ولايات جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق:

كذلك نص البروتكول الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على إنشاء مفوضية بأمر من رئيس الجمهورية تتولى تقويم سير تنفيذ عملية السلام في ولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق. وترفع المفوضية تقاريرها إلى الحكومة القومية وحكومات الولايتين المعنيتين. وبمجرد إجازة اتفاقية السلام يعتبر ذلك بمثابة تسوية نهائية للنزاع هناك.

بروتكول تسوية نزاع منطقة أبيي:

حددت اتفاقية نيفاشا الحدود الجغرافية لمنطقة أبيى بالمساحة التى تقطنها تسع من نظارات قبائل الدينكا نيجوك. تحدها من الشمال المنطقة التي يسكنها المسيرية والنوبة، ويحدها إلى الجنوب بحر العرب. ومعلوم أن منطقة أبيى قد ضمت إلى مديرية كردفان فى عام 1905 . وبالنسبة لعدد سكان المنطقة فإن الطرفين يشككان في دقة الإحصاء الذي تم على أساس عينات عشوائية في عام 1956 وحدد بأن عدد المسيرية الحُمر يبلغ 63000 نسمة والمسيرية الزرق 59000 والدينكا 30000 . وأي إحصاء في الوقت الراهن لايعتد به في نظر قبائل الدينكا لأن أعداداً هائلة منهم قد اضطروا للنزوح في اتجاهات مختلفة بسبب أهوال الحرب الأهلية. ووفقاً لتقديرات منظمة يونسيف فإن أعداد الذين واصلوا الإقامة فى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية يقدر بنحو 50000 نسمة. وسوف تكون نتائج الإحصاء المقرر في عام 2008 هي المقياس الذي يعتد به.

وقبائل الدينكا من جانب والمسيرية من جانب آخر تعايشا جنباً إلى جنب طوال حقب ممتدة يرجعها بعض المؤرخين إلى القرن التاسع عشر على أقل تقدير. وفي سعيهم وراء الماء والكلأ يرتحل المسيرية من مناطقهم في نواحي بابنوسة جنوباً إلى بحر العرب في حوالي أكتوبر/نوفمبر بعد نهاية فصل الخريف. وفي المقابل ترتحل قبائل الدينكا بعد موسم الحصاد فى يناير وحتى شهر مايو من كل عام. وبالنسبة لكلا الطرفين فإن مسارات

الترحال قد تحددت عبر الحقب. كذلك ترسخت تقاليد حسم النزاعات بين أفراد القبيلتين ابتداءً من المنازعات الخفيفة مثل الإضرار بحيوانات الأفراد أو السرقات إلى تسوية قضايا الدم وفق أعراف راسخة. وإجمالاً يمكن القول بأن هذه القبائل قد تعايشت في وئام وأمان.

وتشير التقارير التي صاغها الإداريون الإنجليز إلى أن منطقة أبيي كانت حتى عام 1905 تابعة إدارياً إلى مديرية بحر الغزال. وحتى في ذلك الوقت ظلت منطقة أبيي منطقة رعي مشترك بين قبائل الدينكا والمسيرية. وفي عام 1930 أجرت الإدارة الاستعمارية تعديلاً إدارياً تم بموجبه إعادة منطقة أبيي إلى مديرية بحر الغزال. وقد فضل السلطان كوال أروب البقاء إدارياً كجزء من مديرية كردفان. و سار ابنه دينق ماجوك على نفس المنوال وفضل الإبقاء على منطقة أبيي ضمن الوضع الإداري القائم. وعندها ارتفعت بعض الأصوات من جانب السلاطين في بحر الغزال مطالبة بعودة منطقة أبيى إلى مديريتهم. وبالنظر إلى تاريخ تلك الحقب يتبين أن الحكومات الوطنية المتعاقبة قد اتسمت بقصر النظر الذي حال دون تطوير منطقة أبيي باعتبارها نموذجاً مصغراً للإخاء والوحدة بدلاً عن بذر بذور الشقاق والعداوة. وفي هذا الصدد أورد الباحث محمد عبدالرحيم محمد صالح في كتاب الصراع والانهيار: الرعوية في القرن الإفريقي، الملاحظة التالية: "لوكان مسلك الأحزاب السياسية مسلكاً مسئولاً ووجد دينكا نقوك طريقهم إلى مسرح السياسة القومية لهلل الناس للناظر دينق ماجوك باعتباره أب التكامل القومي بين الشمال والجنوب. فبفلسفته السياسية كزعيم جنوبي آثر البقاء في الشمال، كان أبعد نظراً من كل قيادات الشمال والجنوب في ذلك الوقت."(55)

وفي عام 1972 حوت اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي (أديس أبابا) بروتكولاً خاصاً ينص على إجراء استفتاء لاستطلاع رغبة سكان أبيي في تحديد وضعهم الإداري. هذا البروتكول ظل حبراً على ورق. فالجانب الحكومي لم يرغب في إجراء الاستفتاء والحكومة الإقليمية برئاسة أبيل ألير لم تجرؤ على المطالبة بتنفيذ ما اتفق عليه بشأن منطقة أبيي.

أما اتفاقية السلام الشامل فقد منحت منطقة أبيي وضعاً إدارياً خاصاً، يتمتع بمقتضاه سكانها بحق المواطنة المزدوجة في ولايتي غرب كردفان وبحر الغزال. ويتم تمثيلهم في الهيئات التشريعية في الولايتين معاً. وتدار منطقة أبيي بواسطة مجلس تنفيذي محلي يجري انتخابه بواسطة سكانها. وخلال الفترة الانتقالية يتم توزيع الدخل من عائدات استخراج النفط على النحو التالي:

الحكومة القومية تحصل على 50 % من إجمالي الدخل

حكومة جنوب السودان تحصل على 42 % من إجمالي الدخل

إقليم بحر الغزال يحصل على 2 % من إجمالي الدخل

إقليم كردفان يحصل على 2 % من إجمالي الدخل

منطقة سكن قبيلة الدينكا نيجوك تحصل على 2 % من إجمالي الدخل

منطقة سكن قبيلة المسيرية تحصل على 2 % من إجمالي الدخل (56)

ونصت الاتفاقية على تواجد فريق من المراقبين الدوليين لمراقبة سير تنفيذ الاتفاقيات المضمنة في بروتكول تسوية النزاع في منطقة أبيي. ويُدلي مواطنو أبيي بأصواتهم عند انتهاء الفترة الانتقالية للاختيار بين وضعها الإداري كجزء من شمال السودان أو الانضمام إلى إقليم بحر الغزال. وسكان أبيي جرى تحديدهم بأنهم أفراد قبيلة الدينكا نيجوك والمواطنون السودانيون المقيمون في تلك المنطقة. ويتم تكوين مفوضية خاصة بموجب أمر يصدره رئيس الجمهورية للقيام برسم حدود منطقة الدينكا نيجوك التي تم ضمها إلى مديرية كردفان في عام 1905، وتضم المفوضية خبراء وممثلين لمجلس تنفيذي أبيي.

التوافق والتباين بين اتفاقيتي أديس أبابا ونيفاشا:

بين اتفاقيتي الحكم الذاتي الإقليمي في مارس 1972 واتفاق السلام الشامل في يناير 2005 أوجه شبه ومواضع اختلاف عديدة وعميقة. وبالطبع يتعين النظر إلى كل اتفاقية في سياق الظرف التاريخي الذي وقعت فيه، وطبيعة المشكلات القائمة آنذاك، والأطراف التي توافقت على التفاوض بشأنها، وجملة الأوضاع السائدة في السودان وجنوبه على وجه التحديد وفي المحيط الإقليمي والعالمي بشكل إجمالي. فاتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي واتفاق السلام الشامل كلاهما جرى التوقيع عليه بين أنظمة حكم عسكرية من جهة ومنظمات سياسية وعسكرية ذات أهداف متباينة من الجهة الأخرى. وبالطبع هنالك تباين في تكوين القوى المتفاوضة آنذاك تبايناً عميقاً. وبينما شارك مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس عموم إفريقيا وبقدر أدنى مجلس الكنائس السودانية (حديث التكوين) بدور توفيقي باعتبار هذه المنظمات ذات أهداف إنسانية، فقد تغيرت الظروف العالمية والإقليمية بالقدر الذي أتاح للقوى الأجنبية القيام بدور مباشر وفعال في تحديد مسار ونتائج اتفاقية السلام الشامل وتقديم الضمانات لتقييد الطرفين بتنفيذها. وبلغ الأمر إلى حد إرسال قوات عسكرية ومراقبين دوليين لمراقبة تنفيذ الاتفاقات الموقعة. وتحددت آليات لفض النزاع حول بنود الاتفاقية مستقبلاً بما في ذلك النصوص التي جرى تضمينها في دستور السودان الانتقالي. ودور أجهزة الحكم فيى مختلف المستويات ابتداءً

من أعلى الهرم في مجلس الرئاسة. والمحكمة الدستورية إلى دور الأجهزة الإدارية في الولايات والمناطق ذات الوضع الخاص مثل منطقة أبيي.

وبالنسبة لاتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي فقد افتقرت إلى الضمانات الملزمة لتنفيذها واعتمدت بشكل أساس على حسن النية التي وضعها المفاوضون باسم حركة أنيانيا في الرئيس جعفر نميري. وفي هذا السياق تتعين الإشارة إلى أن حكومة نميري هي التي سعت لملء الفراغ السياسي بعد الصدام الدامي مع حلفائهم في الحزب الشيوعي السوداني واليسار السوداني العريض، وانطلاقاً من الاعتقاد السائد في أوساط المعارضين للحرب الأهلية بأن حركة التمرد آنذاك كانت في أضعف حالاتها مما يسهل مهمة الحكومة في إملاء شروطها للتسوية. وكما تطرقنا لذكره في الجزء الخاص باتفاقية الحكم الذاتي، فإن المفارقة بدت في أن حركة انيانيا قد تهيأت لها فرصة الدخول في مفاوضات للتسوية بفضل توحد أطرافها تحت قيادة جوزيف لاقو. ولم يجد منازعاً له عندما أقدم على التفاوض مع حكومة السودان.

في الجانب المقابل فقد حُملت حكومة الإنقاذ حملاً بواسطة مجموعة دول إيقاد وشركائهم الأوربيين والأمريكيين لتقديم التنازلات التي تضمنتها اتفاقية السلام الشامل. وهنالك من يجادل بأن طبيعة المرحلة التي اجتازها نظام الإنقاذ قد أتاح إقامة تحالف طويل المدى مع الحركة الشعبية يؤمن بقاءهم في الحكم إلى مدىً طويل ويؤدي إلى عزل بقية القوى السياسية المنافسة لهم في الشمال أو إضعافها على أقل تقدير. وثمة عامل آخر يتعين أخذه في الاعتبار، فالحرب الأهلية قد بلغت أقصى مداها من التصعيد وهدر الموارد البشرية والمادية، وتأكد للإطراف المتحاربة أن لا مناص من التوصل إلى تسوية سلمية. وأن الحرب مهما طال أمدها لا بد أن تنتهي إلى توافق بين أطرافها.

اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي حملت بذرة فنائها في جوفها وذلك بافتقارها إلى الضمانات الدستورية وإلى المقومات الاقتصادية لإنجاحها. فالقيادة السياسية لحركة أنيانيا نال منها الرهق بسبب سنوات الحرب وحياة الأحراش القاسية وعدم وجود بوادر في الأفق لاحتمالات تسوية سلمية أفضل مما تهيأ لها من فرصة لنيل حق الحكم الذاتي الإقليمي. ولم تكن قيادة انيانيا تمتلك رؤية سياسية وتلاحماً تنظيمياً يعتد به عند إقدامها على المفاوضات في عام 1972 ، والأفراد المفاوضون باسمها لم تكن لهم نقاط مرجعية تحدد سقف مطالبهم، والحد الأدنى لما يمكن القبول به. فرئيس وفد حركة أنيانيا في المفاوضات، إزبوني منديري لم يكن يخف هدفه في تحقيق الانفصال، بينما سعى ممثلا

الحركة في بريطانيا وفرنسا للوصول إلى تسوية سلمية في إطار السودان الموحد. وكان لمستشار وفد أنيانيا، سير دينجل فوت تأثيراً قوياً لحمل وفد أنيانيا على قبول صيغة الحكم الذاتي الإقليمي. كما إن وجود شخص في مكانة أبيل ألير ونفوذه على رأس الوفد الحكومي المفاوض كان له أثراً نفسياً وسياسياً أسهم في قطع الطريق على دعاة الانفصال، وبدا جلياً أن رؤى أبناء الجنوب أنفسهم غير متطابقة.

على العكس من ذلك، خطت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل وهي في أفضل حالات التماسك الداخلي، ووضوح الأهداف عبر مراحل تفاوض طويلة ودقيقة، وبمساندة إقليمية وعالمية قوية وبدعم قوى سياسية سودانية لمطلب تقرير المصير. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن مسودة دستور السودان (المؤقت)، الذى يهيىء السند الدستورى للاتفاقية، ويمهد الطريق لتحولات ديمقراطية في النظام السياسي القائم على التعددية، وكفالة الحريات ،ووضع دستور خاص بجنوب السودان يتسم بطابع علماني وديمقراطي. وتمكنت الحركة الشعبية من الاستئثار بالامتيازات العسكرية والسياسية والاستحواز على قسمة مجزية في السلطة السياسية القومية،ونصيب كبير من الثروة القومية. أما في عام 1972 فقد تسابق أعضاء أنيانيا لإزكاء النزعات القبلية والإقليمية والسياسية القديمة بين مؤيدي حزب سانو وجبهة الجنوب سعياً لكسب ولاءاتها.

وبالنظر لاتفاقية الحكم الإقليمي الذاتى، فقد أغفلت الإشارة إلى دور الاتحاد الاشتراكي السوداني. بينما وقعت اتفاقية السلام الشامل بين الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان كتنظيم سياسي وعسكري، وتمثل الطرف الآخر بواسطة حكومة السودان ووردت إشارات في مواضع عديدة خاصة بشأن التمثيل في الأجهزة التشريعية والتنفيذية إلى الدور الذي اضطلع به حزب المؤتمر الوطني، باعتباره الحزب الحاكم.

تطابقت اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي واتفاقية السلام الشامل في المطالبة بتحديد الوضع الدستوري لمنطقة أبيي. ولكن في الحالة الأولى لم يقو المجلس التنفيذي العالي ومجلس الشعب الإقليمي على حمل الحكومة المركزية على تنفيذ الاستفتاء الخاص بمنطقة أبيي. أما اتفاقية السلام الشامل فقد تضمنت بروتكولاً خاصاً بترسيم حدود منطقة أبيي وآلية إجراء الاستفتاء بشأنها. وقد اكتسبت معالجة وضع منطقة أبيي عند توقيع اتفاقية السلام الشامل أهمية قصوى بسبب أعمال التنقيب عن النفط. وجرى الاتفاق على تكوين لجنة محايدة لإعداد تقرير بشأن الوضع الإداري لمنطقة أبيي.

و يلزم تكرار القول بضرورة الأخذ في الاعتبار أن اتفاقية أديس أبابا واتفاقية نيفاشا قد تم توقيعهما في ظروف سودانية وإقليمية وعالمية شديدة التباين. فالحركة الشعبية تبنت في برنامجها (مانيفستو) الصادر في أغسطس 1983 الدعوة لتحرير كل السودان وتحقيق المشاركة العادلة في السلطة والثروة للقوى المهمشة في كل أنحاء السودان. وقد وجدت هذه المطالب سنداً عالمياً نسبة لتزايد الوعي بضرورة صون حقوق الأفراد والأقليات القومية كما حدث في تيمور الشرقية (جزء من إندونسيا سابقاً) وكذلك بروز دويلات مستقلة عن جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية والاتحاد السوفيتي سابقاً. بينما حاربت حركة تحرير جنوب السودان (أنيانيا) بهدف تحقيق الانفصال. وهذا المطلب اصطدم بمعارضة ضارية من قبل زعماء حركة التحرر الوطني الإفريقية ومنظمة لوحدة الإفريقية آنذاك. وساد انطباع عام بأن الدعوة لنيل حق تقرير المصير للتجمعات القومية الإفريقية من شأنها أن تقود إلى تأجيج النعرات الضيقة وتهدد وحدة قيام الدولة الإفريقية حديثة الاستقلال. ولأسباب عديدة وقف أبرز زعماء إفريقيا من أمثال الإمبراطور هيلاسلاسي وكوامي نكروما وقادة نيجريا وقفة حازمة أمام مطالب تقرير المصير للتجمعات القومية على أرضها.

كذلك فقد توصلت اتفاقية (الحكم الذاتى الإقليمى) إلى توقيع بروتكول مع حكومة السودان يحدد الترتيبات الخاصة بقوات أنيانيا التى تقرر استيعابها في صفوف القوات المسلحة (6000 مقاتل) . وكانت تلك أولى الخطوات نحو تجريدها من سندها المسلح. و قبل أن ينقضي العام الثالث بعد البدء في تنفيذ الاتفاقية اضطرت الحكومة الإقليمية بسبب شح مواردها المالية لتسريح أعداد كبيرة من غير المستوعبين الذين تحولوا في السنوات التالية إلى نواة لمجموعات متمردة . كذلك جرى بموجب اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي الاتفاق على جدول زمني للانتهاء من عملية الانصهار التام للمستوعبين من مقاتلى انيانيا. وهذه العملية وضح فيما بعد أنها انطوت على صعوبات لم يوضع لها حساب. وقد تطرق اللواء (م) صديق البنا، قائد الفرقة الأولى (جوبا)سابقاً، ضمن مذكراته يشير إلى جملة الأخطاء التي تضمنها بروتكول استيعاب أفراد أنيانيا في القوات المسلحة. حيث تم حشد أفراد من قبائل بعينها في حاميات عسكرية مما تسبب في خلق صداع دائم للقائمين بأمر تنفيذ الاتفاقية. وفي الجانب الآخر يرى اللواء (م) جويف لاقو أن بروتكول استيعاب قوات أنيانيا لم يتضمن اتفاقاً بنقل القوات للشمال. ومعلوم أن عملية نقل القوات من الجنوب إلى حاميات في الشمال قد أدى مرات عديدة إلى حالات من العصيان والتمرد.

أما (اتفاقية السلام الشامل) فقد نصت على قيام جيشين جنباً إلى جانب في الفترة الانتقالية (ست سنوات)، على أن تنسحب وحدات القوات المسلحة السودانية إلى خارج الأقاليم الجنوبية. وترابط قوات مشتركة في منطقة أبيي المتنازعة. على أن تنسحب فصائل الجيش الشعبي من شمال السودان وشرقه ومن جنوب النيل الأزرق وشرق السودان. على أن ترابط فصائل من الحركة الشعبية في العاصمة القومية. كذلك ترابط قوات تحت مظلة الأمم المتحدة لأداء مهام محددة لتسهيل تطبيق اتفاقية السلام الشامل.

وبالنسبة لاتفاقية السلام الشامل فقد منحت الحركة الشعبية لتحرير السودان الحق في التمثيل بنسب معلومة مع حزب المؤتمر الوطني في الهيئات التشريعية والتنفيذية في ولايات السودان الشمالية، والاحتفاظ بقواتها في العاصمة القومية، والحق في تقاسم عائدات النفط وفي مضمار التجارة الخارجية، وفتح مكاتب لها في الدول الأجنبية، والاحتفاظ بعلمها وشاراتها. وبهذا القدر فقد تضمنت اتفاقية السلام الشامل في الفترة الانتقالية صلاحية دستورية واسعة مقارنة باتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي.

مرة ثانية يتعين قراءة ما أنجزته اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي (أديس أبابا)، واتفاقية السلام الشاملة (نيفاشا) كلٌ في سياقها التاريخي، والأخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية والدستورية بالنسبة للحركة السياسية في جنوب السودان وشماله والتغيرات العالمية والإقليمية وتزايد الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للشعوب والأقليات القومية.

الانتقادات الموجهة لاتفاقية نيفاشا:

أجمعت القوى السياسية في السودان على أهمية الإنجاز الذي تحقق بتوقيع (اتفاقية السلام الشامل) بين حكومة السودان/المؤتمر الوطني والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وتجسد هذا الموقف بمشاركة ممثلي هذه الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والإعلام في مراسم توقيع الاتفاقية في مطلع عام 2005 . وفيما بعد توالت التقويمات الأكثر عمقاً لإبراز إيجابيات الاتفاقية ونواقصها. وقد رأى التجمع الوطني الديمقراطي أن الاتفاقية أدت إلى إحلال السلام، ومهدت الطريق للتحول الديمقراطي كمقدمة (لتفكيك) نظام الإنقاذ، وخلقت واقعاً مواتياً لمواصلة الصراع السياسي بالوسائل السلمية. كما إنها احتوت على بروتكولات تنص على الالتزام بالتحول الديمقراطي، وكفالة حق تقرير المصير لجنوب السودان وإمكانية جعل الوحدة خياراً طوعياً جاذباً لمواطني الجنوب.

وانتقد التجمع الوطني الديمقراطي الطابع الثنائي للاتفاقية وحصر المشاركة فيها على حكومة السودان من جهة والحركة الشعبية لتحرير السودان من جهة أخرى. وكما ورد في تقويم الحزب الشيوعي السوداني للاتفاقية "فلا الحكومة تمثل كل شمال السودان ، ولا الحركة الشعبية تمثل كل جنوبه. كما إن حاصل جمعهما لا يمثل كل السودان."(57) ومن جانبه دعا التجمع الوطني الديمقراطي إلى عرض الاتفاقية في خطوة تالية على مؤتمر وطني لكل القوى السياسية السودانية يتولى إجازتها ويحقق الإجماع الوطني حولها وضمان تنفيذها. واعتبر أن الضمانة الحقيقية لصون الاتفاقية لا تتوافر إلا بمشاركة الجماهير في الشمال والجنوب. وكانت بعض أطراف التجمع الوطني الديمقراطي قد ألحت في وقت سابق على العقيد جون قرنق للإصرار على إشراكهم في المفاوضات مع حكومة السودان. إلا أن هذا المطلب كما هو متوقع اصطدم بمعارضة شديدة من جانب حكومة السودان. كما إنه لم يلق تعاطفاً من قبل وسطاء (إيقاد) وشركائهم الأوربيين. وقد سعت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى التقارب مع مطلب التجمع الوطني الديمقراطي بأن فتحت قنوات الحوار المتواصل معه. ووافقت على فكرة عقد المؤتمر الجامع للقوى السياسية السودانية بهدف توسيع السند الشعبي للاتفاقية وضمان استمرارها وتنفيذها تنفيذاً تاماً. خاصة والاتفاقية تضمنت قضايا تمس حاضر ومستقبل السودان الدستوري والسياسي.

كذلك طالب التجمع بتوفير الأجواء الضرورية لوضع مشروع قومي للإجماع الوطني، تلتزم به كل القوى الوطنية، ويحكم الفترة الانتقالية، وينبني على أساس التراضي، لتهيئة المناخ لمصالحة وطنية يتحقق شرطها الأساس بأقرار وتنفيذ المحاسبة والمساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، والفساد المالي والإداري خلال السنوات السابقة لتوقيع الاتفاقية .(58)

كذلك انتقد التجمع الوطني الديمقراطي اتفاقية السلام الشامل لتغاضيها عن تضمين بعض الحقوق الأساسية الواردة في المواثيق العالمية لحقوق الإنسان. وعدم التطرق إلى ضرورة إعادة بناء أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية وأجهزة الأمن بما يؤكد طابعها القومي وحيادها، ويعبر عن التعددية وتكافؤ الفرص في المجتمع السوداني.

حزب الأمة القومي الذي انسلخ عن التجمع الوطني الديمقراطي قبل بضع سنوات من توقيع اتفاقية السلام الشامل رحب ببعض ما انطوت عليه بنودها. غير أنه في سياق نفس التقويم تنبأ بفشلها مثلما حاق باتفاقية أديس أبابا 1972 و اتفاقية السلام من الداخل الموقعة بين الحكومة وعدد من الفصائل المسلحة والسياسية المناوئة للحركة والجيش الشعبي

لتحرير السودان. وعزى ذلك إلى غياب المشاركة الجماعية للأحزاب السودانية الرئيسة إلى جانب طرفي الاتفاقية. وأخذ حزب الأمة القومي على الاتفاقية عدم النص على إنشاء مفوضيات متخصصة تعنى بمراجعة التشريعات الإسلامية التي تجافي الوجدان السليم لأغلبية المسلمين، و لاتحظى بموافقتهم. وطالب بأقامة مفوضية للنظر في الخروقات التي طالت الدستور وحكم القانون والفساد المالي والإداري والجرائم التي تتعارض مع مواثيق حقوق الإنسان والتعديات الفظة التي يتعين محاسبة كل من تورط فيها. وطالب حزب الأمة القومي بإنشاء مجلس وطني يتكون من ممثلي الحكومة، والحركة الشعبية، والأحزاب السياسية التي تمثلت في برلمان ماقبل انقلاب الجبهة الإسلامية القومية في يونيو 1989، وأقسام القوات المسلحة التي شاركت في مقاومة نظام الإنقاذ، إلى جانب الشخصيات الوطنية. "ويتمتع هذا المجلس بصلاحية التصديق على اتفاقية السلام الشامل، وتكملة البنود التي تغاضت عنها الاتفاقية. ويكون لهذا المجلس مراقبين من دول إيقاد وشركاء إيقاد ومصر وليبيا ونيجريا وجنوب إفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ودولة الفاتيكان وأسقفية كانتربري."(59)

حكومة الإنقاذ عارضت مشاركة أحزاب ومنظمات التجمع الوطني الديمقراطي، وكما هو متوقع، أن تقبل بمشاركة تلك الأقسام من القوات المسلحة التي أسهمت في مقاومة نظام الإنقاذ.

في شهر مايو 2005 أصدر الصادق المهدي ورقة عمل بعنوان " اتفاقية السلام الشامل في الميزان". قدم فيها نقداً مفصلاً لكل جوانب الاتفاقية. وهي بلا شك تتضمن ملاحظات ناقدة جديرة بالاعتبار. وقد تطرق إلى تقويم الاتفاقية والدستور الانتقالي الذي أجازته بشكل أساس مجموعة (7+7) من ممثلين عن الحكومة والحركة. وكلاهما مكمل للآخر.

وقد لفت الصادق المهدي النظر إلى الخلل الكبير في إخضاع الدستور للاتفاقية وليس العكس. بحسبان "أن الدستور هو أساس الحكم الملزم لكافة المواطنين، ولمؤسسات الدولة، ولأجهزة الحكم، وللمعارضة. إنه أبو النظام السياسي وأبو القوانين.."(60)

ووجه الصادق المهدي نقداً صائباً للبند الخاص بأجازة الدستور الانتقالي، حال التصديق عليه بواسطة المجلس الوطني الذي يهيمن عليه طرفا الاتفاقية إلى جانب مجلس التحرير الوطني. مما يعني تكريس الثنائية في مسألة من صميم مقومات الحقوق الأساسية لكل المواطنين باختلاف انتماءاتهم السياسية. ويهزم هذا البند أحد الأهداف الرئيسة

لاتفاقية السلام الشامل التي نصت على الممارسة الديمقراطية وكفالة الحقوق السياسية المتساوية لكل المواطنين في الجنوب والشمال باعتبارها من مستوجبات حقوق الإنسان المتعارفة بنص المعاهدات الدولية. فالحركة الشعبية لا تمثل كل ألوان الطيف السياسي في الجنوب، كما إن المؤتمر الوطني لا يمثل كل ألوان الطيف السياسي في أجزاء السودان الأخرى.كما أن تكريس قبضة المؤتمر الوطني في الشمال سوف يؤدي إلى إقصاء المواطنين الجنوبيين وحفزهم على تأييد مطلب الانفصال. وبنفس القدر يصبح جنوب السودان، تحت هيمنة الحركة الشعبية، طارداً للمواطنين من أجزاء السودان الشمالية. وهذا ما سعت الاتفاقية لتفاديه على أقل تقدير في الفترة الانتقالية.

كذلك عارض الصادق المهدي البند الوارد في اتفاقية السلام الشامل والذي ينص على أن يلتزم أي شخص يرشح نفسه في الانتخابات المقررة ببنود اتفاقية السلام ويلتزم بها وبتنفيذها. ويعني ذلك في مضمار الممارسة العملية أن يجرد أي شخص يعارض الاتفاقية من حقه الدستوري في الترشيح والترشح والانتخاب ، وهما من صميم الحقوق الدستورية الأصلية. كذلك تطرقت وثيقة الصادق المهدي للتناقض الذي إنطوت عليه الإشارة الواردة في الاتفاقية إلى ترك مهمة دمج قوات الحركة والقوات المسلحة كأساس لجيش السودان الوطني إلى مرحلة مابعد الفترة الانتقالية و تساءل ما إذا كان بالإمكان "دمج قوتين مرحلياً إحداهما تقوم على مبدأ جهادى قتالي (الجيش الشعبى) والأخرى (القوات المسلحة) على مبدأ علماني؟ وكيف يكون المبدأ قومياً ومؤلفاه حزبان."(61)

النقد الموجه لاتفاقية السلام الشامل لم يقتصر على القوى السياسية التي استُبعدت من المفاوضات، بل تعالت أصوات من داخل صفوف حزب المؤتمر الشريك الأساسى في الاتفاقية. وصدرت انتقادات صريحة من القياديين النافذين غازي صلاح الدين العتباني وقطبي المهدي بسبب ما أعطته الاتفاقية -حسب رأيهما - للحركة الشعبية ورأوا في ذلك تفريطاً في غير محله يتحمل المسئولية فيه المفاوض الأساسي، علي عثمان طه. ولكن مثل هذه الانتقادات ربما لا تخلو من تعبير عن الشد والجذب بين أطراف السلطة. علماً بأن الدكتور العتباني هو الذي تولى التوقيع على بروتكول مشاكوس في 20 يوليو 2002 نيابة عن حكومة السودان. وهذا البروتكول يمثل أهم المرتكزات الاساسية لاتفاقية السلام الشامل، بما في ذلك حق تقرير المصير وقيام حكومتين تعملان كل وفق دستور خاص بهما. أما قطبي المهدي، المستشار السياسي لرئيس جمهورية السودان آنذاك، فقد كان بدوره قريباً من مركز صنع القرار و ولم يتناهى للرأي العام شيئاً عن اعتراضه على اتفاقية

السلام الشامل. وما من شك في أن اتفاقية السلام الشامل في مختلف مراحلها قد أخضعت على نحو أو آخر لمناقشات وتبادل الرؤى في أجهزة حزب المؤتمر وأجهزة الحكم المختلفة في السودان. ومامن شك في أن اتفاقية السلام قد حظيت عند توقيعها بتأييد واحتفاء واسع في كل المستويات والأوساط. وبطبيعة الحال لا يتوقع أحد أن يكون كل أعضاء الحزب الحاكم والحكومة على قلب رجل واحد لمواجهة متطلبات السلام. بعد أن توضع الاتفاقية موضع التنفيذ ويشرع كل طرف في تنفيذ الشروط المتفق عليها. وفي ذات الوقت فإن منتقدي اتفاقية السلام الشامل يدركون بأنها اتفاقية ملزمة ومشهود عليها بواسطة الهيئات العالمية والإقليمية وحكومات عديدة. ومن هنا يتعين قراءاة انتقادات المنتقدين في سياقها ومقاصدها الحقيقية. فربما تنبع مثل هذه الآراء الناقدة عندما يتبين كل طرف غلظة التنازلات والالتزامات التي أقدم عليها، دون تقدير حقيقي للبدائل الأخرى التي تنطوي على عواقب وخيمة للأطراف المتحاربة.

ويأخذ البعض على اتفاقية السلام الشامل أنها فتحت شهية الحركات الإقليمية في أجزاء أخرى من السودان للمطالبة بقسمة أعدل في السلطة والثروة. وهذه النظرة تتغاضى عن الحق الطبيعي للحركات الإقليمية ومطالبها المشروعة وقد تهيأت أجواء محلية وعالمية مواتية لتحقيقها. فالنزاعات الداخلية لم يعد بالإمكان حصرها في نطاق مسئولية الدولة المركزية، بل اتجه المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في مسئوليته تجاه الأقليات القومية. ولا تنحصر هذه المسئولية في نطاق الشجب المعنوي والسياسي بل تتعداه إلى منح المجتمع الدولي حق التدخل المباشر بموجب المواثيق الدولية. وقد يصل هذه التدخل إلى حد التدخل العسكري (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) بكل ماينطوي عليه من تبعات جسيمة.

وبما أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد انتزعت مطالبها السياسية والدستورية عنوة عبر فوهة البندقية، فماذا يمنع التجمعات القومية الأخرى من النزوع إلى العنف لإزالة الغبن والضيم الذي أصابها على أيدي الحكومات المدنية والعسكرية المتعاقبة منذ استقلال السودان في عام 1956 .



الهوامش

1- محمد أحمد عبدالقادر: مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة جنوب السودان 65 والأقليات فى القانون الدولى العام. ص 185 الجزائر 2001

2. See: Kok, Peter Nyot: Government and Conflict in the Sudan , 1985 – 1995: Analysis, Evaluation and Documentation. Mitteilung 53. 1996. p. 211

3. Albino, Oliver: The Southern Sudan ,op. cit. p. 30

4- الملاحق: مؤتمر الحزب الليبرالى 18 اكتوبر 1954 جوبا.

5- الحزب الجمهورى: أسس دستور السودان، لقيام حكومة جمهورية فدرالية ديمقراطية اشتراكية، ديسمبر 1955

6- راجع التقرير الإدارى للجنة القاضي توفيق قطران حول الاضطرابات في جنوب السودان.

7- الميدان: العدد 72 بتاريخ 14 أبريل 1955

8- جريدة الصراحة العدد 561 بتاريخ 23 أغسطس 1955

9. Albino, Oliver: The Sudan : A Southern Viewpoint. Op. cit. p. 38

10. Oduho, J. and Deng, William: The Problem of the Southern Sudan . London . 1963. p. 60

11. Garang, Joseph: On Economics and Regional Autonomy. In: Wai, Dunstan:The Southern Sudan . Oxford . 1972. pp. 84-85

12- راجع مانيفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان.

13. The SPLM/A Torit Resolution, 1991. Resolution (3.2)

14. Protocol Issued By Dr. Ali Alhaj Mohammed and Dr. Lam Akol Ajawin. Frankfurt , 25/1/1992

15- راجع: عبدالقادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية. ، مصدر سابق، ص 256

16- صحيفة الجمهورية ، القاهرة 8 نوفمبر 1989

17- راجع مبادرة الرئيس الأمريكى جيمى كارتر.

18- وكالة السودان للإنباء . جنوب السودان ومبادرات السلام . الجزء الثانى ، ص 41 . يونيو 1992

19- المصدر نفسه

20. Akol, Lam: SPLM/A: Inside an African Revolution. p. 300

21. Ibid. p. 302

22- خطاب العقيد جون قرنق للشعب السودانى ، أغسطس 1989

23. Wondu, Steven & Ann Lesch: Battle for Peace in Sudan : An Analysis of the Abuja Conferences 1992 – 93. p. 42 New York

24. Ibid. p. 43

25. Ibid. p. 93

26. See: Article 2 (ii) of Nigeria 's Peace Initiative for Sudan . The Secretariat, Sudan Peace Conference, Political Affairs Office, The Presidency, Lagos , 10 September 1992

27. Wondu. Steven. Op. cit. 115

28. Ibid. 11

29- مبادرة إيقاد: مسودة إعلان المبادىء، أبريل - مايو 1994 انظر الملاحق

30 -راجع إعلان ندوة واشنطن 21 اكتوبر 1999 الملاحق

31- راجع حديث تيسير محمد أحمد علي في ندوة واشنطن 21 أكتوبر 1993

32. Press Statement by the Umma Party and the SPLM/A on their Political Agreement. Nairobi , Kenya . 13 December, 1994

34-راجع التجمع الوطني الديمقراطي :مؤتمرالقضايا المصيرية ،البيان الختامي ،أسمرا 23 يونيو1995

34- المصدر السابق

35-المصدر السابق

36. Press Statement by the Umma Party and the SPLM/A on their Political Agreement. Nairobi , Kenya . 13 December, 1994

37- التجمع الوطني الديمقراطي :مؤتمرالقضايا المصيرية ،ابيان الختامي ،أسمرا 23 يونيو1995

38- المصدر السابق

39- المصدر السابق

40- المصدر السابق

41. Kameir, Elwathig (ed.) John Garang: The Vision of the New Sudan , Questions of Unity and Identity. Cairo . 1998. P. 73

42. Ibid. p. 76

43- رئاسة الجمهورية : اتفاقية الخرطوم للسلام - أبريل 1997 ،ص 3

44- المصدر السابق

45. Report of the CSIS Task Force on US-Sudan Policy: US Policy to End Sudan 's War. Co-chairs: Francis M. Deng and J. Stephen Morrison. Feb. 2001

46. Ibid

47- راجع الملاحق: مقترحات الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في مشاكوس حول هياكل الحكم والأطر الدستورية والقانونية فى الفترة الانتقالية

48- الحزب الشيوعي السوداني، الخرطوم بتاريخ 9 أغسطس 2002

٤٩- المصدر السابق

50. The South Sudan Nation: John Garang's Speech at the signing ceremony in Nairobi on January 9, 2005

51. United Nations Security Council: Press Release SC/8306.08/02/2005

52- اتفاقية السلام الشامل: وثيقة تقاسم الثروة السلطة ،نيفاشا ، يناير 2005

53- المصدر السابق

54- بروتكول تقاسم الثروة والسلطة ،يناير 2005

55- أسامة عبدالرحمن النور: أركاماني: مجلة الآثار والأنثروبولوجيا السودانية. كوش الجديدة، ص 5 سبتمبر 2004

56- بروتكول فض النزاع في منطقة أبيي، يناير 2005

57- الحزب الشيوعي السوداني :بيان حول أعلان مشاكوس، فبراير 2002

58- راجع منصور خالد: عامان من السلام: حساب الربح والخسارة (15). المصالحة الوطنية والمطالب التعجيزية، صحيفة الرأى العام ، الخرطوم ، التاريخ غير معلوم

59- اتفاقية السلام الشامل: برتكول تقاسم الثروة والسلطة، نيفاشا- كينيا 2005

60- الصادق المهدى: اتفاقية السلام الشامل فى الميزان، القاهرة، مايو 2005،ص 3

61- المصدر السابق، ص 10



الملاحق

الملحق (1)

مذكرة عام 1946 بشأن السياسة تجاه الجنوب

مكتب وزير الداخلية

الخرطوم في 16 ديسمبر 1946

الموضوع : السياسة المتبعة فى جنوب السودان

(سري)

السيد /وزير المالية

السيد/وزير العدل

السيد/القائد

السيد/مدير الزراعة والغابات

السيد مدير الاقتصاد والتجارة

السيد/مدير التعليم

السيد/مدير الخدمات الصحية

السيد/مدير عام سكك حديد السودان

السيد/مدير الطب البيطري

السيد/حاكم المديرية الإستوائية

السيد/حاكم أعالي النيل

- نرجو الرجوع إلى الخطاب السري رقم 89 الصادر من الخرطوم في 4 أغسطس 1945، والذي أرسلت لسيادتكم (أو لمن يشغلون المنصب قبلكم) ، نسخاً منه بصفة شخصية تحت هذا الرقم .

- تجدون في الفقرة الثانية من هذا الخطاب إشارة إلى احتمالات ثلاثة لمستقبل الوضع السياسي . في جنوب السودان . والعبارة الرئيسة في هذه الفقرة أنه: لن يمكن إعداد هذه الشعوب للوقوف على قدميها في المستقبل، إلا عن طريق التنمية الاقتصادية والنهضة التعليمية. سواء مصيرها سيرتبط آخر الأمر بالشمال أو بشرق إفريقيا (أو بتقسيم جنوب السودان بينهما).

-اتخذت منذ كتابة ذلك الخطاب ومنذ إقرار السياسة التي تضمنها، قرارات أخرى بشأن السياسة المتبعة في الجنوب. نرفق هنا بياناً بها. كما طرأ تغير كبير على النظرة السياسية إلى هذه البلاد بأسرها. ومهما تكن النتيجة التي ستنتهي إليها المفاوضات الحالية، فيما يتصل

بالأوضاع في داخل السودان، فإن من المؤكد أن العمل سيستمر لإعداد شمال السودان للحكم الذاتي. وما يتطلبه ذلك من إنقاص عدد الموظفين الإنجليز بالتدريج، وزيادة الاهتمام بمسألة جنوب السودان. ولذا أصبح من الضروري أن تتبلور السياسة المقررة للجنوب في أقرب وقت ممكن. وأن تتم بلورتها في صورة يمكن شرحها للجماهير، والدفاع عنها. وذلك بأن تكون قائمة على أسس اجتماعية واقتصادية سليمة، وأن تكون هذه الأسس قادرة على الصمود أمام اعتراضات المجموعات السياسية المختلفة. كما ينبغي أن تكون قادرة على كسب تأييد أبناء شمال السودان المهينين لتقبل وجهة النظر المنطقية والليبرالية، وعلى تبديد مخاوف السياسيين والموظفين الإنجليز، المهتمين بمصالح السودان.

- يتضح من الفقرة السابقة، إنني لا أريد أن يتأثر مصير مليونين من سكان الجنوب بمحاولة قد تبذل لإرضاء ساسة شمال السودان، ممن لم يصلوا إلى مرحلة من النضج، أو لم تتوافر لديهم المعلومات الكافية. غير أننا لايمكن أن نغفل بأن أبناء السودان شمالاً وجنوباً هم الذين سيعيشون في هذه البلاد. وفي وضع سياسة لايكفى أن تكون سليمة في حد ذاتها، بل ينبغي ايضاً أن تكون مقبولة لدى كل الوطنيين السودانيين ذوي الاتجاهات المعتدلة من أبناء الشمال والجنوب معاً، بل وأن يتولوا في آخر الأمر تنفيذها بأنفسهم.

- إلى جانب التطورات السياسية السريعة التى طرأت فى الشمال فى الفترة الأخيرة حدثت مجموعة من التطورات المتصلة بالجنوب، منذ إرسال خطاب فخامته فى عام 1945، نشير إليها فيما يلي:

بالإشارة إلى ملحق (أ) بالخطاب، المادة (7)، الفقرة الأخيرة ثبت أنه لن يكون من الممكن عملياً تنفيذ الخطط التي سبق ووضعتها شرق إفريقيا لتحسين المواصلات بينها وبين جنوب السودان، وأن خطوط المواصلات المقترحة ستكون ملاصقة لخزان بحيرة ألبرت. وعلى كل حال فمهما يكن من احتمالات تنمية التجارة بين جنوب السودان وشرق إفريقيا، ليس هنالك مايدعو للتردد بين تنمية التجارة في هذا الاتجاه أو تنميتها بين جنوب السودان وشماله. فاحتمالات النجاح أمامنا تتوقف على هدف واحد هو تنشيط التجارة داخل الجنوب وتنمية التجارة بين الجنوب والشمال.

(ب) فيما يتعلق بالتعليم، قد يكون من حق الجنوب أن يأمل أن تنشأ فيه مدرسة ثانوية، ولكنه لايملك الموارد اللازمة لإقامة تعليم يتجاوز المرحلة الثانوية. واعتقد أن أبناء الجنوب يمكن أن يتلقوا هذا النوع من التعليم فى كلية غردون التذكارية، حيث لاتعد اللغة العربية مادة أساسية. ولكن ربما كان من الأفضل أن تدرس هذه اللغة للجنوبيين ابتداءً من المرحلة الثانوية.

(ج) إن التفرقة في الإجور وغيرها من شروط التوظيف، والقواعد المصطنعة الموضوعة لتشغيل الجنوبيين في الشمال، والمحاولات التي تبذل للتفرقة الاقتصادية وغيرها من أنواع التمييز بين الشمال والجنوب، لم تعد تلائم الأوضاع القائمة. إذ أن الطلب المتزايد على تشغيل الشماليين في مشروعات التنمية بالجنوب، والزيادة المضطردة في الاتصالات والأسفار بين الشمال والجنوب، بل وتطبيق سياسة النهوض بالجنوب ، هذه العوامل جميعاً ، سوف تؤدي إلى القضاء على العزلة السابقة لمديريات الجنوب، وتقلل من الفوارق بينها والشمال.

- إن هذه الفقرات السابقة تمثل محاولة من جانبي لتوضيح الأسباب التي تدعوني إلى الاعتقاد بضرورة اتخاذ قرار جوهري، بشأن السياسة المتبعة في الجنوب في الوقت الحاضر. وقد حان موعد تقديم التقرير الذي يرفع كل عامين إلى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية (وموعده هو بداية العام القادم) وإني إذ أنتظر ملاحظاتكم على هذه الرسالة، اعتزم أن اقترح على فخامته أن يضمن تقريره إلى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية طلباً للموافقة على استبعاد احتمالين من الاحتمالات التي تضمنتها الفقرة الثانية المشار إليها آنفاً، على أساس أن تنفيذهما غير مستطاع في الوقت الحاضر. وقد يتبين في المستقبل أن من مصلحة بعض القبائل المقيمة في أقصى الجنوب (مثل قبيلة أوباري أو قبيلة كاجوكاجي) أن تنضم إلى أبناء جلدتها في يوغندا. وقد يزداد التأييد للفكرة الموجودة الآن بين عدد قليل من أبناء الشمال المتزنين ممن يرون أنه لايجوز مطالبة الشمال إذا ما تولى حكم نفسه، أن يتحمل الأعباء المالية والاجتماعية التي سيفرضها عليه جنوب السودان باستمرار بحيث تصبح هذه الفكرة نقطة جوهرية في سياستهم . غير أننا ينبغي أن نعمل الآن على افتراض أن السودان سيبقى موحداً، سواء في إطار حدوده القائمة اليوم، أو مع إدخال تعديلات طفيفة عليها إذا لزم الأمر. وينبغي أن نعيد رسم سياستنا المقررة للجنوب على هذا الأساس، وأن نعلن هذه السياسة، وأن تنص على مايلي:

"إن سياسة حكومة السودان تجاه الجنوب تقوم على أساس التسليم بأن شعوب جنوب السودان شعوب إفريقية وزنجية بغير شك. غير أن العوامل الجغرافية والاقتصادية تتضافر (بقدر مايظهر في الوقت الراهن) لربط هذه الشعوب بالتطور المقبل بشمال السودان الذي تسوده اللغة العربية وحضارة منطقة الشرق الأوسط ، لذا فعلينا أن نضمن تزويد هذه الشعوب، عن طريق التنمية الاقتصادية والنهضة التعليمية ، بالوسائل اللازمة لها للوقوف في المستقبل على قدم المساواة، في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، مع أبناء الشمال الذين سيكونون شركاءها في السودان في أيامه المقبلة.

- اعتقد أن إدخال بعض التعديلات في التفاصيل في كافة نواحي النشاط الحكومي في الجنوب سيكون أمراً ضرورياً عقب إقرار هذه السياسة وإذاعتها. وأرجو أن أتلقى منكم في أقرب فرصة أهم النقاط التي تشيرون بها في هذا الصدد.

- أرجو أن تولوا هذا الموضوع اهتماماً كبيراً. وأن تستشيروا كبار موظفيكم (وعلى الأخص بطبيعة الحال من سبق لهم العمل في الجنوب) وأن اتلقى أراءكم في أقرب وقت، كما يسعدني أن اتلقى أي آراء للعاملين معكم ترون إرسالها على انفراد مع تعليقكم عليها .

واعتقد أنه يمكنكم أن تطلبوا رأي بعض كبار السودانيين ممن تثقون في سداد رأيهم وحكمتهم.

- وأود أخيراً أن تعيدوا قراءة المذكرة التي وجهها المرحوم السير دوقلاس نيوبولد إلى المجلس بتاريخ 1944/4/3 ، وهي المذكرة التي أضيفت إلى الخطاب (كملحق ب) . وأرجو أن تراعوا أن الاستعجال هو الأمر الأكثر إلحاحاً بالنسبة لهذه القضية، إذ لم يعد لدينا الوقت اللازم لمحاولة الوصول إلى الحل الأمثل، بل ينبغي أن نعمل أفضل مانستطيع لضمان مصلحة شعوب الجنوب في ظل الأوضاع الراهنة.

وزير الداخلية

ج . و. روبرتسون

صورة إلى حاكم النيل الأزرق

دارفور

كسلا

الخرطوم

كردفان

المديرية الشمالية

وإلى مدير وكالة السودان بالقاهرة

إلى مدير وكالة السودان بلندن

الملحق (2)

تعليق نائب حاكم بحرالغزال
على السياسة المقترحة للجنوب في عام 1946
واو، في 6 يونيه 1947

السيد حاكم المديرية الإستوائية

بالإشارة إلى الخطاب المؤرخ 23 ديسمبر (1946)

1- تلقيت الآن ردوداً من مراكز بحر الغزال الأربعة. وإنه لمن المؤسف أنه لا يتوافر لدينا الوقت الكافي لتبادل الآراء وإجراء بعض المشاورات مع أشخاص من أبناء السودان. ومن الواضح أنه لا يتيسر الوصول إلى الصورة الحقيقة للرأي المشترك دون إجراء مناقشات كافية. ويبدو أن الموضوع يثير عدداً من الخلافات الحادة، ولعل السطور التالية تلخص رأي بحر الغزال بقدر الإمكان.

2- يوافق الجميع على الفكرة الرئيسة الواردة في رسالة وزير الداخلية والقائلة بضرورة ارتباط الجنوب بالشمال، وإنه لا بد من بقاء القسمين معاً ليؤلفا بلداً واحداً.

3- يتفق الجميع على أنه لاخوف من الإرتفاع بمستوى الوعي السياسي لأبناء الجنوب، وإننا يجب أن نهتم بتربيتهم السياسية والمدنية.

4- هناك شعور عام بأن الفوارق في الأجور وظروف العمل بين الموظفين الشماليين والجنوبيين ليس لها مايبررها، وأن هذه الفوارق تجعل منهم فريقين متمايزين، وتثير لدى أبناء الجنوب شعوراً مشروعاً بالظلم، وإنه لابد من قبول مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

5- يتفق الجميع على ضرورة إلغاء القيود المفروضة على التجار الشماليين، وعدم وضع أية عراقيل في طريق انتقال الجنوبيين للعمل في الشمال إذا رغبوا في ذلك.

6- يتفق الجميع على أنه لا بد من الكف عن التمييز بين السودانيين على أساس الدين وهو أمر كان موجوداً وإن كان غير معترف به.

7- لا شك في أنه لا بد من استخدام موظفين من أبناء الشمال للعمل في الجنوب. غير

أن هنالك خلافاً في هذا الصدد. فبينما يميل مفتش مركز أويل إلى اختيار كوادر من أبناء الشمال وتدريبهم كاخصائيين في علم الأجناس، والكف عن التعاقد مع الإنجليز، ومراعاة استخدام الشماليين لفترات طويلة، ومحاولة تزويدهم بالروح التبشيرية والأبوية التى تميز الموظفين الإنجليز، نجد رأياً آخر ، وهو الرأي الذي أميل إليه ، يعتقد أن الجنوب يختلف عن الشمال اختلافاً جوهرياً، وأن استخدام الشماليين هنا إنما يتم نظراً للحاجة المؤقتة إليهم، وحتى يتوافر المؤهلون ليحلوا محلهم.

8- يوافق الجميع على أنه ينبغي للجنوب أن يستخدم (كلية غردون) وأن يتخرج الموظفون الفنيون لديه في مدرسة البوليس ومدرسة كتشنر وأمثالهما. لكن الاتفاق ليس كاملاً بشأن وسيلة التعليم. فبينما يرى مفتش إقليم البحيرات أن اللغة العربية هي اللغة الدارجة والعربية المنطوقة في المدارس المسائية، يرى مفتش مركز أويل أن تعليم اللغة العربية والإنجليزية في جميع المدارس يجب أن يسير على قدم المساواة (وهو اقتراح يحتاج لمزيد من التفسيرات) ويرى غيرهما ، وهو الرأي الذي أؤيده بقوة ، أن السياسة التي نسير عليها الآن سياسة سليمة، وأن اللغة الدارجة واللغة الإنجليزية يجب أن يكونا هما الأساس حتى المستوى الثانوي ثم تُدرس العربية بعد ذلك كمادة من المواد.

9- كانت مسألة الضمانات اللازمة لسلامة الجنوب هى المسألة التى ينبغى أن تناقش بالتفصيل فى سبيل الوصول إلى موقف موحد، وقد أوضحت آرائي الخاصة في رسالة منفصلة، وهى تميل إلى توفير قدر من الاستقلال الذاتي، والسير فى طريق الاتحاد الفيدرالي بين وحدتين بينهما خلافات ظاهرة، على أساس المساواة، وبشرط أن يصدر تصريح من جانب بريطانيا بأنها سوف تتولى حماية الجنوب إلى أن يصبح في غير حاجة إلى حماية. ويبدو أن رأي مفتش مركز نهر الجور يتفق في الكثير مع هذا الرأي، وكذلك يتجه مفتش المركز بالمنطقة الغربية نفس الاتجاه. أما مفتش مركز البحيرات فلم يبد رأيه في الموضوع. بينما يبدو أن لمفتش مركز أويل رأياً آخر، إذ أنه يأمل في أن يسود الشمال موقف إيثاري تجاه الجنوب، ولذا فإنه يميل إلى منح الشمال حرية الإدارة فى الجنوب(بما يعني أن يتولى حكم الجنوب برلمان سوداني في الخرطوم؟؟) لكنه يريد أيضاً إعلان الجنوب "منطقة تحت حماية" الحكومتين البريطانية والسودانية (أى إيجاد حكم ثنائى جديد) ومنح الجنوب حق تقرير المصير فى آخر الأمر. وقد أكون أسأت فهم آرائه، وكنت أتمنى أن أجد فرصة أوسع لمناقشته.

10- قدمت مجموعة متفرقة من الآراء ألخصها فيما يلي:

(أ) مستر ماكوماس يرى ضرورة إتاحة الفرصة لأبناء الشمال للتجول في الجنوب لمساعدتهم على التخلص من بعض الأفكار الخاطئة بشأن الجنوب.

(ب) ضرورة مكافأة الوكلاء العاملين في المحلات التجارية في قرى الجنوب على أساس نظام المنحة (البونص) وتشجيعهم على ادخار رأس مال خاص وإنشاء متاجر خاصة بهم.

(ج) يرى مستر ستوباس ضرورة فتح سلم الترقية في قوة الدفاع الجنوبية أمام أبناء الجنوب كما هو الحال مع أبناء الشمال.

(د) الميل إلى استخدام لقب "مستر" تكريماً للموظفين من أبناء الجنوب.

(هـ) يرى المستر بير ضرورة توحيد الإجازات الحكومية في كل أنحاء السودان.

(و).ضرورة التنسيق بين أندية كرة القدم وفرق الكشافة وأمثالها في الشمال والجنوب.

(ز) ضرورة إجراء مسح اقتصادى للجنوب يشترك فيه ممثلون للشمال والجنوب معاً.

(ح) ضرورة منح أبناء الشمال بعض امتيازات التنقيب عن المعادن والتصاريح بإنشاء مزارع واسعة. (مع تنفيذ تشريعات العمل تنفيذاً دقيقاً).

(ط) رأي مستر ويلسون هو ضرورة زيادة أجر العمل وعدم اللجوء إلى أي وسائل مصطنعة للإبقاء على مستوى المعيشة منخفضاً.

(ى) كذلك لايجوز استخدام وسائل مصطنعة للاستمرار في خفض أسعار المنتجات والسعى لإيجاد التناسب بينها وبين الأسعار فى السوق العالمية.

(ك) ضرورة إصدار إعلان واضح بأننا لا نعتزم الاستيطان في الجنوب، إذ أن مشروع الزاندي أشعر الجنوبيين خطأ بأننا في طريقنا إلى الاستيطان في تلك المنطقة.

واعتقد أنه في قضية بهذه الخطورة ينبغي أن تطلعوا على ردود جميع مفتشي الأقاليم وهآنذا أرسلها مرفقة مع الخطاب (ملحق 8).

نائب حاكم مديرية بحر الغزال

الملحق (3)

كلمة السكرتير الإداري - جيمس روبرتسون
في افتتاح مؤتمر جوبا 17 يونيو 1947

أيها السادة،

أود أولاً أن أعرب عن اغتباطي، إذ أراكم مجتمعين هنا اليوم. وأود باسم جميع من يعدون ضيوفاً على جوبا، أن أشكر الحاكم السيد ماروود وزملائه المقيمين في جوبا، على الحفاوة والترحاب الذي لاقونا به.

لقد نشأت فكرة عقد هذا المؤتمر نتيجة للتطورات الأخيرة التي طرأت على الإدارة والسياسة في شمال السودان. وقد دعا الحاكم العام سير هوبرت هدلستون إلى عقد مؤتمر في الشمال في العام الماضي من أجل إشراك السودانيين في حكم بلادهم بصورة أوفى. وأنتم تعرفون أن شمال السودان قد شهد خلال السنوات الثلاث الماضية قيام مجلس إستشاري. وكان من بين التوصيات التى تقدم بها المؤتمر العمل على جعل المجلس الاستشاري هيئة أكثر نفوذاً ومسئولية. يكون من حقها إصدار القوانين والإشراف على أعمال الإدارة إلى حد ما.

ولم يكن المجلس الاستشاري يملك سلطة معالجة أمور المديريتين الجنوبيتين: الإستوائية وأعالي النيل. بما أنه لم يكن بين أعضاء المجلس أحد من أبناء جنوب السودان، غير أن تقرير المؤتمر الذي أذيع في الأيام الأخيرة يوصي بأن بعث جنوب السودان بمندوبين عنه إلى الجمعية التشريعية المقترح إنشائها. وقد جاءت هذه التوصية وأسبابها في الفقرتين 12 و 13 من ذلك التقرير.

ينبغي أن نوجه اهتماماً خاصاً للأسباب التي بني عليها هذا الاقتراح، وأول هذه الأسباب أن السودان، وإن يكون بلداً شاسعاً إلا أنه فقير من حيث الثروة والسكان. وإذا أردنا أن يتولى السودان حقاً حكم نفسه، وأن يعتمد على موارده فلا بد أن لا ينقسم إلى وحدات صغيرة وضعيفة.

ويعتقد واضعو التقرير أنه كل ماعجل أبناء السودان الجنوبى والشمالى بالتعاون والعمل المشترك، عجل ذلك من اندماجهم وتآزرهم في سبيل تقدم وطنهم. والكثيرون من أبناء الشمال والجنوب يؤيدون هذا الرأي باخلاص، ويأملون أن يؤدي دخول أبناء جنوب السودان الجمعية التشريعية القادمة إلى التعجيل بعملية الوحدة. وإني على ثقة من أن توصيات هذا الفريق يعتمد على حسن النوايا، ولا أظن أنهم يريدون استغلال القبائل الجنوبية المتخلفة في الجنوب.

وإذا كان المؤتمر المنعقد في الخرطوم لم يضم ممثلين للجنوب، إلا إني دعوت حاكمي المديرية الإستوائية وأعالي النيل لحضور المؤتمر، حتى يتاح لهما التعرف على الاقتراحات المقدمة، وحتى يتمكنا من إطلاع المجتمعين على الأوضاع والمشاعر السائدة في الجنوب. وقد أديا هذه المهمة على خير وجه.

والآن بعد أن قدم المؤتمر تقريره إلى حكومة السودان، وأصبح من المتوقع أن تتخذ الحكومة قرارتها إزاء توصياته، فقد دعوت إلى عقد الاجتماع الحالي الذي يضم أشخاصاً من أبناء الشمال والجنوب لدراسة مسألة توحيد قسمي البلاد. وأسمحوا لي أن أشرح لكم سياسة الحكومة الحاضرة إزاء الجنوب:

لقد حددت هذه السياسة في عام 1945 بالعبارات التالية:

"إن التنمية الاقتصادية واتعليمية هي السبيل الوحيد الذي سيمكن هذا الشعب من الوقوف على قدميه في المستقبل، سواء تقرر أن يرتبط في آخر الأمر بشمال السودان أوبشرق إفريقيا أو أن يتقسم بينهما"

وقد حدثت في السودان منذ عام 1945 تطورات عديدة، شملت الجوانب الاقتصادية والتعليمية. واعتقد أنه بات من الواضح أم جنوب السودان بحكم التاريخ والجغرافيا والاعتماد على النهر في المواصلات وغير ذلك من الأسباب - لا مفر من أن يتجه إلى الشمال أكثر مما يتجه نحو يوغندا أو الكنغو. واعتقد أن سياستنا آزاء هذه المناطق ينبغي أن تصاغ صياغة جديدة كما يلي:

"إن سياسة حكومة السودان تجاه الجنوب هي التسليم بأن شعوب جنوب السودان، شعوب إفريقية وزنجية بغير شك، لكن العوامل الجغرافية والاقتصادية (بقدر مايبدو منه في الوقت الراهن) تعمل على الربط بينهما وبين الشرق الأوسط والعرب المقيمين في السودان الشمالي بروابط لا تنفصم. ولذا فأن سياسة حكومة السودان تعمل عن طريق التنمية الاقتصادية والتعليمية على تهيئة الظروف الكفيلة بتمكينها من الوقوف في المستقبل، في الناحيتين الإجتماعية والاقتصادية، على قدم المساواة مع السودانيين شركائهم في مستقبل السودان."

فأذا كانت هذه هي سياسة الحكومة المقررة إزاء جنوب السودان، فأني أود أن أتعرف على آراء الحاضرين في هذا الاجتماع بشأن نقطة أو أكثر لهم أهمية عاجلة.

وقد وزعت عليكم جميعاً نسخ من المذكرة التي أعدت لتمكنكم من الرجوع إليها في هذا الاجتماع. وقد أتيحت لكم الفرصة لدراستها، وتكوين آراء بشأنها.

الملحق (4)

أسماء الأعضاء المشاركين فى مؤتمر جوبا

يونيو 1947

حضر الاجتماع السادة الآتية أسماؤهم:

جيمس و. روبرتسون - وزير الداخلية - رئيساً

ف. د. كينجدون - حاكم مديرية أعالي النيل

ب. ف. ماروود - حاكم المديرية الإستوائية

ج. هـ. بارتر- مدير الأشغال

م. ف.. أ. كيين - نائب وزير الداخلية

ت. ر. هـ. أووين - نائب حاكم بحر الغزال

محمد صالح الشنقيطي

الدكتور إبراهيم أفندى بدري

كاميانجى أبابا

الجاويش فلمن ماجوك

كلمنت امبورو

حسن فرتاك

جيمس طمبرة

السلطان ثير ريحان

السلطان شير كيرو

القس أندريا أبابا

السلطان أكوما بازيا

أدوارد أدوك

بوث ديو

السلطان لادو لوليك

السلطان لابونيا

الأب جويدو آكو

سرسيو ايرو
السلطان تيتي
السلطان لووث آياك
حسن أفندى عثمان
دكتور حبيب عبدالله
الشيخ سرور محمد رملي

الملحق (5)

مناشدة من قادة الرأي في يامبيو
إلى الحاكم العام

الموضوع: الاتفاقية الموقعة بين الحكومة المصرية والأحزاب الشمالية

يامبيو في 2 دسمبر 1952

صاحب السعادة

الحاكم العام للسودان

القصر، الخرطوم

صاحب السعادة،

نود أن ننقل لسعادتكم مشاعرنا ومخاوفنا بسبب ماورد في اتفاقية القاهرة حول إلغاء البند الذي ينص على سلطتكم ومسئوليتكم تجاه جنوب السودان.

لايوجد شخص في الجنوب يرغب في هذه اللحظات أن يرى اتفاقية القاهرة توضع موضع التنفيذ. وإذا جاز لهذه الاتفاقية أن تسلب الضمانات الممنوحة لنا والموضوعة في شخص الحاكم العام، فإننا نطلب من سعادتكم أن تعلموا بأنه لن يكون أمامنا خيار آخر غير المطالبة بالحكم الفيدرالى مع الشمال. وإذا لم يتحقق ذلك فإننا نرى الخيار الوحيد المتاح لنا هو المطالبة بتعيين مندوب سامي من وزارة الخارجية البريطانية لإدارة الجنوب، وتحت وصاية الأمم المتحدة، حتى يحين ذلك الوقت لإدارة شؤوننا بأنفسنا.

نحن لازلنا لا نثق في الشماليين. وتاريخ الشمال والجنوب لا يمثل إلا تجارة الرقيق التي تم إلغاءها بعد معركة أمدرمان. ولا يوجد جنوب واحد اليوم لا يحمل ذكرى الممارسات البشعة من قبل الشماليين، وهم بدورهم لا ينسون تلك الممارسات. واتفاقية القاهرة سوف تعيد تجارة الرقيق في الجنوب ومزيد من الاستغلال. ومثل هذه الممارسات تواصلت حتى في ظل اتفاقية الحكم الثنائي. وقليل من الشماليين يمكن أن يقولوا بأمانة بأن الجنوبيين متساوون معهم.

نود أن نعبر عن تأييدنا لموقف إخواننا في جوبا كما عبروا عنه في رسالتهم لسعادتكم

بتاريخ 17 توفمبر 1952 فما هو السبب الذي حال دن دعوة ممثل واحد من الجنوب للمشاركة في اجتماع اللواء (محمد) نجيب للمشاركة في الاجتماع الذي دعا له الأحزاب الشمالية؟ نحن بشر ولهذا يحق لنا أن نحدد مستقبلنا، وهذه الحقيقة المهمة لم يدركها اللواء المصري. وبما أن الجنوب لم يكن ممثلاً (في المفاوضات) فإننا نستميحكم عذراً بأن نؤكد بأننا في حل من التقيد بتلك الاتفاقية إذا لم يتم تمثيلنا.

نحن خدام سعادتكم المطيعين

قائمة الأشخاص الموقعين:

أنتونى تيكيتو

تينديل بلال

اقابيتو لورومو

س. جيمس طمبرة

س. يونا كاكا

اليسابانا

برونو على

فيتو أكوار

السلطان ندومو

السلطان ريمباسا

برنابا توروبو كيسانقا

أليسا بيرنيا

ماسيمو

فينانسيو لورو

بانقراسيو

إنسنتو لاقو

رينزو

إدوارد دورو

يوريما قامو

تيماتيو بآتى

سرافينو

مايكل

فيليب ج. كيموبانقى

لونق جون رومبيك

يريمايا

تر. فيليب

مايكل بافقبى

نارتسيو فتيس

صمويل أبوجون

السلطان باسيا أوكوا

السلطان باسيبانقوا

السلطان باسوكانقابى

ناتانا بيتيا

لازروس تومبى أمين

باولينو أنتونى

دانيال دود

موستا أبينى

هوسيا صالح

كامليو باولو

ميترى مابو

بوكسى

سابونى نياكى

إزاكيل

أموسا

كليوبوا

الملحق (6)

مناشدة من سكان ياي إلى الحاكم العام
بخصوص الاتفاقية بين الحكومة المصرية والأحزاب الشمالية
في 5 ديسمبر 1952

سعادة الحاكم العام للسودان

القصر-الخرطوم

نسبة لحالة التوتر السائدة في السودان، فأننا مطالبون لإبداء الرأي حول مستقبل السودان، وخاصة ما يتعلق بالمديريات الجنوبية. فدستور السودان المجاز مؤخراً بواسطة الجمعية التشريعية في السودان، والذي وافق عليه الحاكم العام وجد الترحيب في المديريات الجنوبية الثلاث. ونحن كجزء من السودان، لنا كل الحرية في إبداء آراءنا في الشؤون السياسية في بلادنا. وإذا كان للجنوب أن يتمتع بحقوق مماثلة للشمال، فأن حقوقنا يجب أن لا تلقى تجاهلاً.

وعند سماع نبأ توقيع الاتفاقية بين حكومة صاحب الجلالة في مصر ومختلف الأحزاب السياسية السودانية، وخاصة الحزب الاشتراكي الذي يعارض صلاحيات الحاكم العام ومسئوليته تجاه الجنوب. والجنوبيون يشعرون بأن هذه الاتفاقيات قد تم التوصل إليها دون تمثيلهم. ولذلك فأننا لا نقبل بها. وإذا لم تبد حكومة صاحب الجلالة المصرية العزم على إلغاء تلك القرارات (الواردة في الاتفاقية) وتعديلها بما يراعي مصالح جنوب السودان، فأننا سنضطر للمطالبة بأقامة حكومة فيدرالية منفصلة تحت وصاية الأمم المتحدة.

نحن نثق بأن حكومة صاحب الجلالة المصرية، والأحزاب السياسية الشمالية لن يتغاضوا عن مناشدة ملايين المواطنين فى جنوب السودان ورغبتهم في العيش في ظل إدارة واحدة.

ونحن في خدمة سعادتكم

نيابة عن سكان مدينة ياي:

بنجامين لوكى

غوردون سورو

يعقوب ديدينيا

مناسى إ. كالا

مثود أ. نيخاى

فيليب يانجى

كليتو أشاقا

خميس لوبارى ريحان

أندريا أميا

صمويل لاسو

بول ج. جامبى سون

أقيا أما

السللطان يعقوب عالوما

جوزيف لاكى

بانقى لوبارى

حسين مرجان

ميلكورى أنجى

أبوقا لاسويا

مارونى أوليا

جوليان دونقالى

ماناسى لوبانق

فيكتور ماندى

إيبوليتو فى

يسايا كبارى

بنديرى رزق الله

لوميى كينى

أبوقا بيرنجى

وانى بيسا

ياسونا لواتى

أليقو سواكونا

بارابا يا

ميشا أوقا
أندريا بادولا
توما فيليب
حاج النول آدم
تادايو ميلا
جورج مودى
حسن جمعة
صورة إلى مديري جوبا وملكال وواو
صورة إلى اللجنة السياسية في جوبا وملكال
صورة صحيفة سودان ستار
صورة إلى صحيفة السودان الجديد
صورة إلى صحيفة الرأي العام
صورة إلى صحيفة الصراحة
صورة إلى صحيفة النيل مايكل

الملحق (7)

رسالة من مايكل واتا أليقو بارابا

إلى: رؤساء الوزراء المصرين والبريطانيين

الموضوع: التمثيل البرلمانى لجنوب السودان

التاريخ: 17 فبراير1953

السيد رئيس وزرراء الحكومة الملكية المصرية، القاهرة
وزير خارجية الحكومة البريطانية، لندن
حضرات السادة،

نحن شعب جنوب السودان نشكركم على مجهوداتكم لإحلال تقرير المصير في هذه البلد الذي أحيا هذه المناسبة قبل ثلاثة أيام.

وبما أن هذا الحدث يمثل بداية صفحة جديدة بالنسبة لنا في جنوب السودان، فإنه يتعين علينا أن نبدي بعض أراءنا حوله. فبينما قابل المواطنون في الشمال هذا اليوم بمظاهر الاحتفال، فقد سادت حالة من الصمت والحزن في كل أنحاء الجنوب.

لقد تطرقتم إلى سلطة النقض للحاكم العام وذلك لحماية المناطق الأقل نموأ ومن بينها جنوب السودان. ولكنكم تقاضيتم عن ضرورة التمثيل النسبي للجنوب في البرلمان القادم. فالحاكم العام سيغادر يوماً ما، بينما يبقي لدينا حقنا في التمثيل النسبي. وسوف نقوم بابتعاث ممثلينا للبرلمان، ولكن يتعين علينا أن نفيد حكوماتكم بأن الجنوب الذي يسكنه ثلث سكان السودان من حقه أن يمثل بثلث مقاعد مجلسي النواب والشيوخ.

وبالرغم من أن مباحثات الاستقلال قد تمت بدون مشاركتنا، فإنه ينبغي علينا أن لا نترك هذه المناسبة تمر بدون أبداء اعتراضاتنا على الحقائق الواردة أعلاه.

نتمنى أن تجد المسائل التى أثرناها موضع تعاطفكم.

وتقبلوا احترامنا.

الموقعون:

حزب الجنوب (الرئاسة في جوبا) -التوقيع: السكرتير العام (الفخري)
مايكل واتا أليقو بارابا ص. ب. 114 الخرطوم.

صورة: إلى صاحب السيادة الحاكم العام
السفير البريطاني - القاهرة
مديرى المديريات الجنوبية
لجان حزب الجنوب في المديريات الجنوبية

الملحق (8)

قادة ومؤسسو حزب الأحرار الجنوبي (1953)

الاسم	المديرية
بوث ديو	أعالي النيل
بنجامين لوكي	الإستوائية
غردون ايوم	أعالى النيل
ستانسلاوس بيساما	بحر الغزال
عبدالرحمن سولى	الإستوائية
الفريد دي برجوك	أعالي النيل
بنجامين اورنجيت	الإستوائية
ماركو روم	الإستوائية

الملحق (9)

محضر جلسات المؤتمر الأول لحزب الجنوب الليبرالي

ـــ عقد في أكتوبر مؤتمر الحزب الليبرالي في مدينة جوبا. وحضره أعضاء الحزب الليبرالى ورؤساء القبائل من المديريات الجنوبية الثلاث، وممثلو الجنوبيين المقيمين فى الخرطوم، والأعضاء الجنوبيين في الحزب الوطني الاتحادي ومواطنون شماليون ذوو أصول جنوبية.

الجلسة الأولى لمؤتمر جوبا

18 اكتوبر 1954

الزمان: العاشرة صباحاً

اليوم الأول لانعقاد المؤتمر خصص لاستكمال الإجراءات التحضيرية للمؤتمر. وفي هذا الإطار جرت عملية انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر.

1 - رئيس المؤتمر السيد بنجامين لوكى	نال 61 صوتاً
السيد بوث ديو	" 49 "
السيد عبدالرحمن سولى	" --- "
السيد أندريا قورى	" 8 "
الزعيم دينج شول	" 10 "

وحسب نتائج التصويت أعلاه تم انتخاب السيد بنجامين لوكى رئيساً لمؤتمر جوبا، بعد أن حصل على 61 صوتاً.

2- نائب الرئيس:

كان من رأي بعض أعضاء المؤتمر المتواجدين في القاعة آنذاك أن يتم انتخاب نائب رئيس المؤتمر فوراً حتى يبدأ المؤتمر في مناقشة المسائل المضمنة في جدول أعماله. بينما رأي البعض الآخر بأن يرجىء التصويت حتى يكتمل وصول أعضاء المؤتمر من مديرية بحر الغزال، مخافة أن ينشأ اعتقاد بأن المؤتمر قد اقتصر على ممثلى مديريات الإستوائية وأعالي

النيل. وكان من رأي رئيس المؤتمر أن لا يضيع الأعضاء وقتاً في تثبيت الانتماءات الإقليمية في الجنوب والتركيز على هويتهم المشتركة كجنوبيين.

وبذلك انتقل المؤتمر إلى البند الخاص بانتخاب نائب رئيس المؤتمر .

تم ترشيح الآتية أسماؤهم:

1 - السيد بنجامين بيل	نال 40 صوتاً
2 - الزعيم دينج شول	" 70 "
3 - السيد صمويل كاجبارا	" 11 "

وبذلك تم انتخاب الزعيم دينج شول كنائب للرئيس

سكرتارية المؤتمر:

1 - سيمبليسيو أتاكسى	نال 7 أصوات
2 - ماركو ر. مورغان	" 100 صوتاً
3 - صمويل كاجبارا	" 12 "
4 - فالوروما بيرج	" 6 أصوات

وبذلك تم انتخاب ماركو ر. مورغان سكرتيراً أول ، وصمويل كاجبارا سكرتيراً ثانياً للمؤتمر.

المترجمون:

السيد لينو تومبي	لغة الباريا
السيد يوريا قامو	لغة الزاندى
السيد أدليو أمارينج	لغة اللاتوكا
عضو مجلس الشيوخ ويليام قرنق	لغة الدينكا
" " " باولو لوقالى	اللغة العربية

ثم تأجلت جلسات المؤتمرحتى اليوم التالي (19 اكتوبر 1954)

الجلسة الثانية لمؤتمر جوبا بتاريخ 19 اكتوبر 1954

الثلاثاء الساعة العاشرة صباحاً:

افتتح جلسة المؤتمر السيد الرئيس بنجامين لوكي، وناشد في مستهلها السادة الأعضاء بأن يحكموا عقولهم عند مناقشة القضايا المطروحة أمامهم، وبتغليب روح التفاهم والوفاق لإنجاح المؤتمر الأول في تاريخ المديريات الجنوبية ونضال السودان من أجل الاستقلال وحق

تقرير المصير. ومن ثم قرأ على المؤتمرين ملخص المداولات التي دارت في اليوم السابق. وانتقل بعدها إلى عرض الأجندة المقترحة لجلسة اليوم الثاني . وهي كما يلي :

1 - المستقبل السياسي للسودان بكامله

2 - المستقبل السياسي للجنوب فى إطارالسودان الموحد

3- مناقشة المقترحات الداعية للوحدة مع مصر، التي تبناها الحزب الوطني الاتحادي الحاكم

4 - التطور الاقتصادي والتعليمي في جنوب السودان

بعد ذلك أعلن رئيس المؤتمر بدء المداولات. وكان أول المتحدثين:

الزعيم كول كول (مركز بور):

قبل أن نبدأ في المناقشة ، أود أن ألفت نظركم بأنه قبل وصول الحزب الوطني الاتحادي إلى الحكم، خضع السودان للاستعمار بواسطة دولتين. وقد انتهى ذلك العهد وحزم المستعمرون حقائبهم وولوا. وإذا كان ذلك هو الحال، فلماذا تحاول مصر إقامة وحدة من نوع جديد مع السودان. ويتعين على المصريين ترك الحكم في السودان لأبنائه. وفيما يبدو أن الحزب الحاكم (الوطني الاتحادي) والمصريين قد اتفقوا على إقامة تلك الوحدة. وأنا أتحدث نيابة عن أبناء منطقتي، وهؤلاء لا يعلمون شيئاً عما يخطط بشأن الوحدة بين مصر والسودان. وإذا تمت هذه الوحدة فإننا سنطالب بالانفصال.

الحاج محمد سليمان داؤود :

توجه بسؤال لرئيس المؤتمر يستفسره عن طبيعة الدولة المزمع إقامتها بعد نيل استقلال السودان. هل ستكون ذات نظام جمهوري أم نظاماً ملكياً.

الرئيس: لا يمكن أن أجاوب على سؤالك بشأن مستقبل الحكم في السودان فالوقت لازال مبكراً. وكل شيء سيتوقف على مانقوم به معاً. والمهم الآن أن ينال السودان استقلاله وممارسة حق تقرير المصير. وبعد ذلك نتطرق إلى شكل الحكم في السودان.

السيد بوث ديو:

أنا أوافق على السؤال الذي طرحه السيد داؤود. ومن الأهمية بمكان أن نعلم منذ الآن مستقبل الحكم في السودان وأي النظم السياسية نتطلع إليها. لقد حان الوقت لإبداء الرأي للاختيار بين النظم التالية:

1 - الاستقلال

2 - النظام الملكي

3 – الوحدة مع مصر

وهذه الخيارات يتعين على أعضاء المؤتمر من زعماء ومواطنين عاديين أن يتداولوا بشأنها بجدية، وتحد شكل الحكم الذى نريده.

الزعيم بانقاسو (منطقة الزاندى)

أنا أؤيد كل ماقاله المتحدث السابق. وأؤكد على ضرورة أن ينال السودان استقلاله. ولا أؤيد الوحدة مع مصر، لأنها سوف تؤدي إلى تفتيت السودان. وكذلك أكرر القول بأننا لانريد نظاماً ملكياً في السودان. لافرق إذا كان النظام الملكى محلياً أو أجنبياً. وأنا أعلم بأن الحكومة الحالية تسعى لإقامة وحدة مع مصر. وأرفض ذلك بشدة، وسوف أناضل لكي يكون السودان مستقلاً.

الزعيم سورو (منطقة الزاندى)

أؤيد المتحدث الأخير. يجب أن يكون السودان مستقلاً. ويتعين وضع الصداقة والصلات جانباً. وإذا كان للسودان أن يبحث عن حلفاء له، يجب ترك هذا الأمر للمستقبل. وأنا أعارض الوحدة مع مصر.

السيد ستانسلاوس بياساما (بحر الغزال)

أعود لسؤال العضو المحترم الحاج محمد سليمان داؤود. وسؤاله فى غاية الأهمية . وإذا كان السودان ينشد الاستقلال فينبغي أن تكون له قيادة.

السيد حسن بيلي (عضو جنوبي من منطقة الخرطوم)

تابعت باهتمام ما قاله عضو مجلس الشيوخ الموقر (ستانسلاوس) ولنطرح الموضوع بجلاء. إذا كان السودان يتطلع لنيل استقلاله، فلا بد من بروز قيادة له. من الشمال أو الجنوب. وأنا أرى بأن تكون القيادة من جنوب السودان، وعلى المؤتمر أن يناقش هذه المسألة. وحتى الآن أرى بأن إخوتنا الشماليين لا يأبهون كثيراً بعلاقة الإخوة هذه. لذلك يجب أن نختار قيادتنا لتمثل مصالحنا وتقود خطانا. وخلال ثلاثين عاماً قضيتها في شمال السودان، تعلمت الكثير عن الشماليين. وأنا متأكد الآن بأن الجنوب قد برز إلى العالم.

الزعيم كوندو (منطقة ياي)

بالنظر لتاريخ السودان في سياق هذه المناقشة، يتعين أن نضع في اعتبارنا بأن البريطانيين لم يدخلوا جنوب السودان إلا بدعوة من مصر، بسبب عجزهم عن حكم

السودان. وبما أن بريطانيا ومصر قد قررا أن يغادرا السودان معاً ، فلا أرى سبباً في سعي مصر لإقامة وحدة مع السودان. هل الدخول في اتفاق مع شمال السودان يمثل محاولة جديدة لمواصلة حكمهم للسودان. وإذا كان الأمر كذلك، أرى أن هذا التكتيك موجه ضد جنوب السودان. وفي هذه الحالة أعرض، وأحبذ أن نفض وحدة السودان .

السيد جمعة (منطقة بور)

اقترح إجراء التصويت على الاقتراحات التالية:

1 - الاستقلال

2- الوحدة مع مصر

جاءت نتيجة التصويت على النحو التالي:

1 - الاستقلال نال 217 صوتاً

2- الوحدة مع مصر لا شيء

3 - النظام الملكي لا شيء

4- النظام الرئاسي نال 217 صوتاً

وهكذا أقر المؤتمر باجماع الأصوات اعتماد مطلب الاستقلال، وإقامة نظام رئاسي للحكم.

في الساعة الثانية إلا ثلثاً بدأت المناقشة حول النقطة التالية في الأجندة:

المستقبل السياسى لجنوب السودان في إطار السودان الموحد

السيد أتيليون أتور(منطقة الشلك - أعالي النيل):

في رأيي أن الحكومة الحالية قد فشلت في تلبية مطالب الجنوب. وعلينا الآن معالجة مسألة رئيسة واحدة لتحقيق أهدافنا وحماية مصالحنا. وأقول بوضوح بأن الهدف الوحيد الذي يحمي الجنوب من الاستغلال يتوقف على تطبيق نظام حكم فيدرالي في الجنوب وفي إطار وحدة السودان.

السيد يونو لومانقا (منطقة ياي):

أؤيد ماقاله المتحدث الأخير. ومطالبنا لن تمنح لنا كما تبين لي من خطاب رئيس الوزراء. والسبيل الوحدة لحل المشكلة يكمن في تطبيق الحكم الفيدرالي في نطاق السودان الموحد. فهل يأمل أي من أعضاء هذا المؤتمر المحترمين بأن ننال مطالبنا من إخوتنا الشماليين والحكومة القائمة - فذلك الهدف لن يتحقق. وإنما سيحكمون السودان لمدة 55

عاماً أخرى، كما تم في عهد الاستعمار السابق. ويمكن التيقن من هذا الاتجاه في التوازن القائم داخل الحكومة الحالية، وإقصاء الجنوبيين عن المشاركة. والفدريشن هو السبيل الوحيد لحل كل هذه المشكلات.

السيد عوض سوميت (منطقة جوبا):

أنا أعارض الفيدريشن وأويد نظام الحكم القائم. وإذا كان هدفكم (المؤتمر) هو تطبيق الفيدريشن فإنكم تعملون ضد السودان وخاصة ضد جنوب السودان. ولكن يجب أن نقدم مطالبنا للحكومة الحالية، فالجنوب لا يمكن أن يقف لوحده. ولن يكون باستطاعتنا إدارة شؤونه.

السيد نكودومو قوري (من أعيان منطقة جوبا):

أعود لمناقشة البند الأول في جدول أعمال المؤتمر. ولا أرى سبباً يدعو لمناقشة مسألة السودان بشكل عام في الوقت الذي لا تمثل فيه وجهة النظر الشمالية في هذا المؤتمر.

رئيس الجلسة:

نقطة نظام. هذه المسألة خارج موضوع المناقشة. وبما أن الجنوبيين هم جزء من السودان فيحق لهم أن يقرروا في أمورهم بأنفسهم قبل أن يتم تمثيلهم. أيها السادة يجب على المؤتمر أن يسعى لتفهم الأفكار السائدة في الجنوب بشأن مستقبل السودان.

السيد عبدالرحمن سولي (زعيم الحزب الليبرالى)

أنا سعيد لأن هذا المؤتمر ضم ممثلي سكان القرى في كل أنحاء الجنوب ومن كل القبائل. وأنا أثق بأنهم سيعالجون بحكمة مشكلة الجنوب.

رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والنصف نهاراً على أن يعاود المؤتمر الانعقاد فى اليوم التالى 20 أكتوبر 1954 في الجلسة الثالثة.

مؤتمر جوبا الجلسة الثالثة بتاريخ 20- الأربعاء اكتوبر 1954 الساعة العاشرة صباحاً

تواصل النقاش حول مستقبل الجنوب في إطار السودان الموحد. وقد حث الرئيس بنجامين لوكى المؤتمرين على مواصلة النقاش بتركيز وحسن نية. ودعا عضو مجلس الشيوخ، السيد ستانسلاوس بياساما (بحرالغزال) لشرح معنى الفيدريشن لأعضاء المؤتمر. فتحدث السيد بياساما باستفاضة عن معنى الفدريشن وتطرق لتجارب بلدان أخرى مثل إنجلترا واسكوتلندا، وتجارب الولايات الثمانية والأربعين في الولايات المتحدة وكذلك نظم الحكم في هولندا وفنلندا، حيث توجد ولايات أو أقاليم متعددة يضمها برلمان موحد لمناقشة المسائل العامة التي تهم كل بلد على حدة. واقترح أن يحصل الجنوب على وضع يشابه

ولاية كلفورنيا.

تمت ترجمة الشرح المقدم من السيد بياساما إلى كل اللغات المتداولة في الجنوب بما في ذلك اللغة العربية. واستغرق الشرح والترجمة نحو ساعتين وربع. وقد كان الشرح وافياً، بناءً على ما أعقبه من نقاش مطلع حول الموضوع.

بعدها دعا رئيس الجلسة المؤتمرين لتكوين لجان تمثل القبائل المختلفة لتبادل الرأي حول مسألة الفيدريشن قبل مواصلة المناقشة. وقد تواصلت الجلسة في نحو الساعة الواحدة ظهراً، واقترح الرئيس على المؤتمر بأن الوقت قد حان لمناقشة مسألة الفدريشن. وأن من رأيه أن الأعضاء قد أصبحوا في وضع مطلع للمناقشة.

استهل المناقشة الزعيم فحل أوكاندا:

خلال مؤتمر جوبا لعام 1947 اتفق الشمال والجنوب بشأن وحدة السودان. وتم الاتفاق آنذاك على أن يكون السودانيين في الشمال والجنوب متساوون في التعليم والتدريب والأجور. ومنذ ذلك الحين لم تتح الفرصة لاستيعاب أعداد كافية من الجنوبيين لتبوء مناصب في أجهزة الحكومة:

(أ) الإدارية

(ب) العسكرية

(ج) التعليم الطبي

(د) الزراعة والوظائف الفنية

والفشل الذي لحق بقرارات مؤتمر جوبا (1947) وتنصل الشماليين من التزاماتهم هو الذي استوجب عقد هذا المؤتمر. وأنا سعيد بأن أكون شاهداً على ذلك . لقد حنث الشماليون بالوعود التي قدموها أثناء ذلك المؤتمر. ولكن الجنوبيين لم يتنصلوا عن أي من الاتفاقيات التى التزموا بها حتى الآن. وهذا ما يبعث على الاعتزاز. ونحن الجنوبيين اضطررنا إلى توجيه أصبع اللوم للشماليين بسبب أخطائهم .

في كل أفرع الدولة تم تجاهل الجنوبيين ، ولم يتم إشراكهم في إدارة شؤون وطنهم ، كما ينبغي . ويسرني أن هذا التجاهل قد أيقظ مشاعر الثورة السياسية في كل أنحاء جنوب السودان . وأنا شديد الاعتزاز بمواطني الإستوائية الذين بادروا بالدعوة لهذا المؤتمر الذي يشارك فيه ممثلون لكل المديريات وكل القبائل . والآن يمكن إنقاذ آخر أنفاس الجنوب . ويمكن إطلاع العالم بأن الجنوبيين قد تعرضوا للإهمال بواسطة الحكومة الحالية وتركوا في

العراء . لقد انقضت عشرة شهور منذ أن تولت هذه الحكومة مقاليد الأمور ، فلم يزدد الأمر إلا سوءاً. وهذا يدعو لأن نزرف دموع الأسى. فقد استكبر إخوتنا الشماليون عن الإيفاء بوعودهم والاستجابة لمطالب الجنوبيين. والوزراء الجنوبيون الثلاثة في الحكومة الحالية تسببوا كذلك في إلحاق الضرر بالجنوب.

فقد ارتكبوا جرائم بسبب إهمال الجنوب وعدم إسناد أي مسئوليات للجنوبيين. وبصفتي كعضو في هذا المؤتمر وممثل لمواطني بحرالغزال، أقول باسمهم أن علينا أن نتخذ التحضيرات اللازمة لتخفيف وطأة الاستغلال في الجنوب والعمل لتحقيق مطلب الفدريشن في إطار السودان الموحد. وأنا شخصياً أؤيد مطلب الفدريشن، لأنني لا يمكن أن أنسى الأفعال السابقة من جانب إخوتنا الشماليين. وكل ما أنظر إلى الماضي تدمع عيناي. ولذلك ونيابة عن المواطنين الذين حملوني مسئولية تمثيلهم في هذا المؤتمر أساند الدعوة للفدريشن.

ولي من الأسباب ما يحملني على اتخاذ هذا الموقف. وفي مقدمة ذلك الاتفاقية التي وقعت في القاهرة في 12 فبراير 1953 . وهذه الاتفاقية تمخضت عنها الحكومة الحالية في السودان. وفي تلك الاتفاقية لم يتم إشراك الجنوبيين بالرأي. وذلك التصرف المستفز تكرر مرة ثانية في إهمال الجنوبيين. والحكومة الحالية تسعى لفرض القانون على مواطني وقبائل الجنوب. ولم تصغ إلى صراخهم، وذلك بسبب عدم تمثيلهم في اتفاقية عام 1953 . وهذا ما حفز أعداداً من الشماليين أن يتدفقوا على الجنوب لسلب أراضينا. وباسم مواطني بحر الغزال أعارض استبدال الموظفين الأجانب بموظفين من الشمال بدلاً عن إتاحة الفرص أمام الجنوبيين للتدرب على إدارة شؤونهم. وهذا الوضع إذا استمر فسوف يؤدى إلى الإضطرابات والفوضى فى الجنوب. ولإنقاذ الموقف يتعين منح الجنوب حكماً فيدرالياً يحميهم من تغول الهيمنة المصرية بمعاونة الشماليين. ولذلك فأنا سعيد بأن منحنا مواطنو الإستوائية هذه الفرصة للتفاكر حول هذا التوجه المهم. فماضي الشماليين وحاضرهم يبعث على الحزن .... هذه سنوات الثورة السياسية في الجنوب وسوف يقف العالم شاهداً عليها. وإذا اعترضت دولتي الحكم الثنائي على مطلب الفدريشن فسوف أدعو باسم مواطنينا إلى الانفصال. والجنوب غير مرتبط بأي معاهدة. وأنا أثق بأن الأمر إذا اقتضى فسوف يؤيد المشاركون في هذا المؤتمر تفكيك وحدة السودان. وهذه الخطوة سوف تنقذ الجنوب من الاسترقاق والاستغلال. وللحيلولة دون الخيار الأسوأ يتعين تحقيق الفدريشن. وهذا هو

السبيل الوحيد لحماية الجنوب من الضياع، ومن أن نزرف عليه دموع الحزن والحسرة.

الزعيم بانقاسو (منطقة الزاندي):

يا حضرات السادة، إن حديثكم الطويل له فائدة عظيمة. وأنا أدعو للتصويت على الاقتراح المطروح للمناقشة.

كان لحديث الزعيم فحل أوكندا وقعاً مؤثراً على أعضاء المؤتمر، وطالب بعضهم بمواصلة المناقشة.

السيد نكودومو قورى (من وجهاء منطقة جوبا)

أريد ايضاحاً للمصطلحات التالية:

(أ) الفدريشن

(ب) المطالب الجنوبية

فأذا قدر لنا أن نحصل على حق الفدريشن فمن أين لنا بالأشخاص المؤهلين لإدارته؟ وكيف يمكن تمويل الحكم الفيدرالى؟

السيد بوث ديو (أعالى النيل):

حضرات السادة، والمواطنين والزعماء والوجهاء من كل القبائل، نحن هنا لمناقشة المستقبل السياسي لجنوب السودان. ولذلك سأزرف الدمع متوسلاً لديكم للتناول هذا الموضوع من حيث فائدته أو عدمها بالنسبة لمستقبل أبنائنا وأحفادنا في الجنوب . وفي حضرة هذا المؤتمر سأزرف الدمع. وإذا أقدمت على ذلك فأرجو أن لايفاجنكم ذلك... فمثل هذا التصرف لا مشاحة في أن يصدر عن زعيم سياسي عند مناقشة موضوع يتسم بالحساسية. وهذا ما نحن بصدده الآن. هل لي أن ألفت نظركم، أيها الأعضاء الموقرين والزعماء من كل القبائل والكبار بيننا وعامة المواطنين المشاركين في هذا المؤتمر وأدعوكم للإجابة على هذا السؤال: هل منكم من يود أن يكون عبداً، أم من الخير أن يكون فقيراً مدقعاً ولكنه حر و سعيد. وأسألكم إذا ماكنتم تدركون معنى الفدريشن، كما تم شرح ذلك لكم. والفدريشن لا يعني الانفصال، بل تطبيق القوانين الداخلية والنظام في إطار السودان الموحد، بما يكفل لكم حق إدارة شؤونكم بأنفسكم.

وسوف يكون ذلك من صميم فائدتكم وفائدة أبنائكم ومصلحة الوطن المتماسك. أنا أعلم علم اليقين بأنكم تتطلعون لتولي المسئولية وليس للثراء. ورسالتكم يجب أن توجه إلى الحكام في المديريات الجنوبية، ومفتشي المراكز ومساعديهم وضباط الجيش وغيرهم . وأنا

متأكد من أن مطالبكم لن يستجاب لها، فقد سعينا بكل الوسائل والحيل، ولكننا لم ننجح في انتزاع مطالبكم. وقد حملت نفس أفكاركم في وقت ما. وهذه ليست المرة الأولى التي أطالب فيها بحق الفدريشن للجنوب، وكان ذلك في مقدمة همومنا كممثلين لكم في الجمعية التشريعية. وكان ذلك هدفنا لضمان سلامتكم. ولحماية القوانين القائمة على العادات والأعراف في الجنوب من تغول القوانين التي يتم تطبيقها مستقبلاً وتتعارض مع القوانين السائدة هنا. وأنا واثق من أن الحكومة الحالية إذا أقدمت على تطبيق قوانين لاتتماشى مع رغبات الجنوبيين فإن ذلك ربما يؤدي إلى الاضطرابات وزعزعة الأمن في البلاد. وتطبيق الفيدريشن - كما أراه- يحمي مصالحكم. والآن أيها السادة، إذا نال السودان استقلاله كما أجزتم في التصويت الذي أصدرتموه بأغلبية 217 مقابل سبعة أصوات لصالح الوحدة مع مصر، فسوف يكون أي قرار يصدره البرلمان ضد مطلب الاستقلال لا قيمة له. وسوف يكون الموضوعين المعروضين أمام الاستفتاء عند تقرير المصير هما:

(أ) الاستقلال

(ب) الوحدة مع مصر

وأنا سعيد بأن الدعوة للوحدة مع مصر قد هزمت بأغلبية ساحقة. ولن تقف أي قوة ضد مطالبكم. وأنا أرى بأن الخيار الأوحد هو الفدريشن. والسيد المحترم نكودومو قوري تطرق إلى مسألة إدارة الجنوب بواسطة أبنائه إمكانية وتمويله. وأنا راض عن مسار المناقشات في أمر مستقبل الجنوب، بهذه الحمية. ولا شك عندي أن هذا المؤتمر قد حزم أمره بشأن مطلب الفدريشن واستقلال السودان. ونحن في موضع الخيار بين الحياة والموت. وإذا كان هذا هو واقع الحال فربما لزم الأمر أن يفضل العضو المحترم أن يكون فقيراً وسعيداً في آن واحد، فضلاً عن أن يكون غنياً وتعيساً ... وحقيقة لم أفهم الجزء الثاني من سؤال العضو المحترم نكوديمو قوري وهو سؤال غائم ولا أساس له، بالنظر إلى وجهة وحمية المناقشات الدائرة. أما بالنسبة للجزء الأول من سؤالك فإنه من صميم مسئوليات الحكومة أن تنظر في طرق إدارة نظام الحكم القائم على الفدريشن، حتى لا تواجه بخيار انفصال الجنوب، وإذا عجزت الحكومة فبإمكاننا إدارة بلادنا بعد الانفصال. وهذا مايدور في ذهن هذه الحكومة، كما يبدو لي. وثمة كلمة ختامية لصديقي العزيز نكوديمو، نحن هنا من أجل الفدريشن وليس المال. وهذا لا يعني بأنني أود أن أحمل أعضاء المؤتمر حملاً لتبني خيار الفدريشن، وهذا حقهم وحدهم ليقرروا ماشاءوا.-هذا المؤتمر وحده هو الجهة التي ستقرر في نهاية الأمر أن توافق أو ترفض (مطلب الفدريشن).

الزعيم عبدالله (منطقة توريت ــ كترى).

لقد فشلت إدارة الحكم الثنائي في فترة حكمهم في السودان أن يطوروا جنوب السودان. وهذا ماحدا بالشماليين أن يطالبوا بالحكم الذاتي. و(شمال) السودان في قرارة نفسه يود الهيمنة على الجنوبيين، ويكونوا أسياداً عليهم بدلاً من إخوة لهم. وهذا يبدو بوضوح في تعيين إداريين شماليين في المديريات الجنوبية. وخطتهم للهيمنة على الجنوب خطة فاشلة لن يقبلها الجنوبيون في المديريات الثلاث، وكذلك سكان جبال النوبة والفور والفونج. وإذا كانت مسألة تنمية الجنوب تعني أي شيء بالنسبة لهم، فعليهم النظر بعناية في خيار الانفصال. وأنا متأكد من أن المواطنين السود في كل أنحاء السودان، يجتازون مرحلة معاناة صعبة في ظل هذه الحكومة. لقد ترملت النساء في مناطق الفونج وجبال النوبة ودارفور، ولا أمل لهم في الزواج ثانية. وعلى سكان تلك المناطق أن يتفكروا جيداً في أوضاعهم في ظل الحكومة القائمة. وفي الجنوب خيارنا الأوحد هو الفدرشن. وأنا أمثل منطقتي التي انضمت للمسيرة المطالبة بالفدريشن. وانضم في ذلك إلى ستة من رفقائي زعماء القبائل الكبيرة والصغيرة. وباسم قبيلتي أطالب بالفدريشن بقوة من أجل إنقاذ إخوتنا في جنوب السودان.

عضو مجلس الشيوخ ستانسلاوس بياساما (بحرالغزال):

أنا لا أوافق المتحدث السابق. وأعلن تأييدي لمطلب الفدريشن وأفضل أن يتم تطبيقه بعد خمس سنوات من الآن. فالوقت الآن مبكراً.

عضو مجلس الشيوخ بيتر ماروبل (بحرالغزال):

أنا أعارض ماقاله السيد ستانسلاوس، وأطالبه بمزيد من الإيضاح، فجميع المشاركين في هذا المؤتمر يمثلون قبائل مختلفة من مختلف مديريات جنوب السودان. وأرجو من السيد ستانسلاوس أن يحدد للمؤتمرين أي قبيلة يمثلها في هذا المؤتمر.

في هذا المنعطف احتدم النقاش، وتطلع الناس إلى سماع رد السيد ستانسلاوس.

السيد ماتايو شامبى (منطقة رومبيك):

أنا أؤيد المتحدث الأخير. وأطلب من رئيس الجلسة أن يوجه السيد ستانسلاوس بسحب حديثه من المحضر، بحسبانه ممثلاً ضمن مجموعة الموفدين من مديرية بحرالغزال. ونحن هنا نمثلهم بصورة جماعية.

هنا تعالت أصوات الاحتجاج، من قبل أعضاء وفد بحر الغزال. وتدخل رئيس الجلسة لإعادة النظام. وطلب من السيد ستانسلاوس بياساما أن يأخذ الفرصة للتحدث لمدة خمس

دقائق فقط.

الزعيم فرانسيس كباكيا أبوشاكا:

أنا واحد من الأعضاء السبعة الممثلين لمديرية بحر الغزال. وأطلب تسجيل آرائي لأنني أمثل أمل بقية رفقائي من زعماء القبائل. وأنقلوا عني، إنني هنا للمطالبة بالفدريشن لا أكثر ولا أقل، وسوف أصوت لصالح هذا القرار. وسوف أكون جد ممنون لو تفضل رئيس الجلسة بتوجيه السيد ستانسلاوس لسحب حديثه، واعتباره رأياً شخصياً.

في هذه الأثناء تقدم السيد ستانسلاوس إلى المنصة بكل حزم وطلب من رئيس الجلسة اعتبار آرائه آراءً شخصية.

السيد موسى بشير (ممثل المواطنين السود فى الخرطوم)

أنا أمثل 25000 من الجنوبيين ومواطني جبال النوبة والفور والفونج المقيمين في الشمال، والذين يدعمون مطلب الفدريشن. وأنا هنا لا أمثل قبيلة بعينها، بل كمواطنين بلون معين. وهنالك للحقيقة، مناطق في الشمال أكثر تخلفاً عن جنوب السودان. ولذلك أتحدث هنا باسم السود الذين يطالبون - مثلكم - بالفدريشن.

السيد رئيس الجلسة :

بسبب احتدام المناقشة سوف ننتقل إلى التصويت على الاقتراحات المطروحة أمامنا وهي كالآتي:

(أ) الفدريشن: نال 227 صوتاً

(ب) ضد الفدريشن: لا شيء

(ج) سبعة من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي ظلوا محايدين

بناءً على نتائج التصويت فأن خيار الجنوبيين هو الفدريشن. وإذا لم يتحقق ذلك نطالب بأبداء الأسباب، وإلا سيكون الخيار البديل هو الانفصال.

بعد ذلك رفعت الجلسة إلى التاسعة والنصف من صباح اليوم التالى

الجلسة الختامية لمؤتمر جوبا يوم 21 أكتوبر 1954

السيد بنجامين بيل (من أعيان منطقة رومبيك)

قبل بدء مداولات الجلسة الرابعة تقدم إلى المنصة، وشكر رئيس الجلسة لحسن إدارته لجلسات المؤتمر.

أنا سعيد بأن مطلب الفدريشن قد فاز بأجماع الأصوات. وأنا لا أود أن أفتح الآن نقاشاً

جديداً بهذا الصدد. ولكني أؤيد ذلك القرار من صميم قلبي بالرغم من أنني قد فوجئت بفوز قرار الفدريشن وكنت اتوقع تبني قرار الانفصال. وهذا هو ماتطلع إليه الناس الذين أوفدوني إلى هذا المؤتمر.

تحدث رئيس الجلسات قائلاً: أيها السادة، نحن نجتمع في الجلسة الأخيرة للمؤتمر، وقد أنجزنا معظم المهام يوم أمس. ولا اعتقد بأمكاننا اليوم أن نناقش بقية القضايا المتعلقة بالآتي:

(أ) التعليم

(ب) التنمية الاقتصادية

ولن يكون بأمكاننا مناقشة قضية التعليم، إلا بعد الإحاطة التامة بعجز الحكومة عن تطوير هذا المرفق في المديريات الجنوبية. والنوع الوحيد من فرص التعليم المتاحة هو ماتقدمه الهيئات التبشيرية، بالرغم من أنها توظف جل وقتها للتوعية الدينية. وإذا نظرنا إلى سجل الخمسة وخمسين عاماً في ظل الاستعمار سنجد بأن المديريات الجنوبية قد عانت من الإهمال والتخلف في هذا المضمار. والتردي المريع في حقل التعليم تتحمل مسئوليته إدارة الحكم الثنائي. فشكراً لمدارس الهيئات التبشيرية.

لقد فضلت إدارة الحكم الثنائي أحد أجزاء السودان على الآخر. وإذا نظرنا إلى الجنوب فأننا نجد سبعة مدارس فقط قامت بأمرها الهيئات التبشيرية والحكومة مؤخراً. والمدارس الابتدائية لا توفي بالإقبال المتزايد على مناهج التعليم لدينا التي ارتبطت بدول شرق إفريقيا. ونحن نرى أن أغلب أبنائنا ينتقلون لمواصلة تعليمهم فى تلك الدول. وهذه السياسة خاطئة وتتحمل الإدارة الاستعمارية مسئولية ذلك. وكذلك التعليم الذي تقدمه الهيئات التبشيرية تعرض للرقابة الصارمة، وهي الأقدر على تقديم تعليم جيد. وإذا تأملنا جيداً فسنجد أن المسئولية كاملة تقع على عاتق دولتي الحكم الثنائي. ويتحملون مسئولية جسيمة في الإبقاء على الجنوب في حالة من التخلف بحسبانه "مزرعة احتياطية" لهم. وهنالك بعض الأجزاء في الجنوب حصلت على قدر من التطور، بينما بقيت الأجزاء الأخرى في الظلام. والحكم الثنائي كان يخطط لبرامج طويلة المدى.

وبسبب تزايد الضغوط السياسية داخل وخارج السودان بدأت الحكومة في التوسع في بناء المدارس في الجنوب. وفي الحقيقة، لا يمكن للحكم السابق (الحكم الثنائي) أن يتنصل من مسئولياته التاريخية والأخطاء التي ارتكبها.

ونفس هذه الأخطاء قامت بارتكابها الحكومة الحالية، عندما أقدموا على توقيع اتفاقية الاستقلال في 12 فبراير 1954 وقد رفعنا أصواتنا بالاحتجاج على عزلنا من تلك المحادثات، ولم نجد آذاناً تصغي. ولهذا فإن الجنوب غير ملزم بتلك الاتفاقية. وأختم حديثي بالقول، إذا شاء الإنجليز أن يغادروا، فهذا شأنهم، ولم يكن لنا يد في ذلك . وفي نفس الوقت طالما قرر الشماليون التفاوض على إنفراد مع دولتي الحكم الثنائي ، فلن يكون أمامهم أي مسوغ ليأتوا لحكم الجنوب محل البريطانيين .

وأود هنا أن أوضح للمؤتمر، بأن الحكومة الحالية قد ارتكبت خطأ فادحاً بوضعنا ضمن قائمة المناطق الأكثر تخلفاً في شمال السودان. وهنا يتجلى خطأهم الفادح. وفي هذا الصدد، فإننا أبعد شأواً في التقدم، منه لدى بعض القبائل في شمال السودان. وهاكم مثلاً قبائل البجا والهدندوة والبقارة. هذه القبائل لا يمكن مقارنتها بأوضاعنا. نحن خرجنا إلى العالم، ونطالب بأن ينظر إلى وضعنا على هذا الأساس. وفي الجنوب - على سبيل المثال - تعالت الأصوات المطالبة بالتوسع في التعليم، بأكثر مما تقدر علية وزارة التعليم.

السيد باولو يندا (ممثل النقابات):

الجنوب لم يكن متخلفاً في يوم من الأيام.

الملحق (10)

بيان من السيد رئيس الوزراء ووزير الدفاع والداخلية

عن الحالة في الجنوب

الذي سيلقيه في البرلمان في جلسة الخميس إثنين نوفمبر ألف وتسعمائة وخمس وخمسون

منذ البيان الذي أدليت به في يوم ستة وعشرين أغسطس ألف وتسعمائة وخمس وخمسون عن الأحوال بالجنوب، تم الاتفاق بين القائد العام وضباط من المتمردين بالتسليم . فدخلت القوات الشمالية توريت. ولكنها وجدتها خالية، واستمر المتمردون في التسليم في جماعات وتم ترحيل الذين سلموا من توريت إلى جوبا. كما تم توزيع القوات الشمالية على البر الشرقي والغربي وأعالي النيل. واستمرت الإمدادات إلى أن وصلت ثمانية عشر بلكاً. وقد أصدر السيد مدير الإستوائية إنذاراً للسلاطين والمتمردين بالتسليم حتى يوم عشرين من شهر سبتمبر ألفاً وتسعمائة خمسة وخمسون. وبدأت عمليات التفتيش والاعتقال يوم الحادي والعشرين سبتمبر عام ألف وتسعمائة تسعة وخمسون . وتواصل قوات الجيش عملياتها بنجاح لاعتقال المتمردين واسترداد الأسلحة والدخائر والمهمات الحكومية، واستعادة ممتلكات الأفراد المنهوبة. وقد بلغ عدد الدين سلموا حتى الآن من جنود الجيش تسعمائة وتسعة وخمسون جندياً فقط. وقد أرسلنا إثنين من كبار ضباطنا لمفاوضة حكومة يوغندا لتسليم المتمردين الذين رفضوا العودة. وقد سلمتنا معداتهم وأسلحتهم. وعاد من الأقطار المجاورة على نفقة الحكومة جميع من قرر العودة من اللاجئين.

أما الذين رفضوا العودة من المتمردين من رجال الجيش والبوليس والسجانة ومن المدنيين المتهمين الذين يرفضون العودة طواعية سنعمل على إعادتهم لتنفيد ما ضدهم وإعادتهم إلينا وفقاً للنظم واللوائح القانونية الدولية المتبعة.

وقد كونت لجنة التحقيق الإدارية للتحري في حوادث الجنوب، وتقديم تقرير عنها. وباشرت عملها أولاً بالخرطوم حيث استمعت إلى أقوال الذين استجابوا لندائها ممن كانوا في مسرح

الحوادث ومن كانوا على صلة بها. ثم سافرت إلى الجنوب وزارت مراكز الإستوائية.

كما تكونت لجنة تحقيق عسكرية ومجلس عسكرى. وقد أرسلت قوات من البوليس للإشراف على سير التحقيق والأمن. ومن المؤسف أنه قد ظهر أثناء التحقيق أن مسلك البوليس الجنوبي أثناء التمرد كان سيئاً للغاية. وأن معظم حوادث النهب والقتل كانت بواسطة البوليس الجنوبى، وأن فئة قليلة من ضباط البوليس هناك أبدوا إخلاصاً لا ينسى في تأدية أعمالهم مما ساعد على حفظ الأمن واكتشاف المجرمين.

وأرسلت القوات الشمالية إلى بحر الغزال. وتكونت لجنة إدارية للبحث فى الأسباب التى أدت إلى خروج مدير بحر الغزال وزملائه دون تعليمات الحكومة المركزية. وسافرت اللجنة إلى هناك وعادت ورفعت تقريراً بنتائج بحثها، الذى هو قيد النظر.

وقد اقتضت الظروف إرسال مدير جديد ونائب مدير جديد لبحر الغزال، وكان لإرسالهم أثره المقصود..

وقد أصبحت الحالة هادئة الآن في جميع المديريات الجنوبية حتى في الأماكن التي كانت مسرحاً للحوادث المشؤومة. وبدأت الحياة تعود رويداً رويداً إلى مجراها الطبيعي. وابتدأت المحاكم تباشر أعمالها وتصدر أحكامها. كما بدأت تحقيقات البوليس في كل مكان من مديريتي أعالي النيل وبحر الغزال فى القضايا التي اتهم فيها بعض رجال البوليس والسجانة، ومن حاولوا إثارة الفتنة والاضطرابات أثناء حوادث الإستوائية. واستؤنفت المواصلات النهرية منذ مدة مع المديريات الجنوبية، كما أعيدت حركة المواصلات بين الإستوائية ويوغندا منذ تسعة وعشرين اكتوبر الماضي.

أما المواصلات الجوية فقد ظلت مستمرة، وذلك باستثناء مطار جوبا الذي اقتضت الظروف قفله أمام الطائرات الدولية لفترة قصيرة، وأعيد فتحه أمامها الآن.

وأخذت المصالح الحكومية تبعث بموظفين جدد خلفاً لمن استشهدوا في الحوادث، وبالموظفين القدامى إلى مراكز أعمالهم لاستئناف العمل بأسرع مايمكن، وذلك عن طريق إعطائهم منحة مالية أو سلفيات ريثما يتحدد الموقف.

وتعمل الحكومة على إعانة العائلات المنكوبة ومن فقدوا رزقهم لمواجهة ظروف الحياة. وقد حثت الحكومة مصالحها على بحث حالات من استشهدوا من موظفيها وعمالها، توطئة للنظر في الأمر على جناح السرعة .

والمأمول أن ترفع حالة الطوارىء في أقرب وقت ممكن.

إسماعيل الأزهرى

الملحق (11)
بيان الفريق إبراهيم عبود
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
عن مشكلة جنوب السودان

إن ما قوبل به قرار جمهورية السودان بأبعاد القساوسة الأجانب من الترحاب والتأييد وماتلا ذلك من نقاش حي وتوصيات في المجلس المركزي ليكشف عن اهتمام الرأي العام البالغ ورغبته الأكيدة في وضع حد بأسرع مايمكن لما تكرر في بعض الجهات من المديريات الجنوبية من مظاهر القلاقل والاضطرابات والقلق .

وهذا الترحيب وذلك التأييد لم يصدر عن عاطفة متسرعة أو وطنية ضيقة بل أن مصدرها اقتناع الرأي العام السوداني بعد تفكير وروية بأن الحكومة قد مدت في حبال الصبر وفي تغليب النوايا الحسنة، وإنما التجأت أخيراً لهذا القرار عندما ثبت لديها بما لايدع مجالاً للشك، مع تواتر الأدلة من إصرار على إثارة الفتنة وإشاعة الفوضى والكراهية بين أبناء الأمة في ذلك الجزء من الوطن. وقد نفذت الحكومة قرارها هذا حرصاً على صيانة الأمن الذي هو أول واجباتها، بأسلوب إنساني بعيد عن التشفي أو إثارة العداء ضد المبعدين أو المقيمين من القساوسة.

إن حوادث اليوم هي ثمار خطة رسمت وشرع في تنفيذها منذ أول القرن عندما خضع السودان للاستعمار. فقد كانت فكرة تقطيع أوصال البلاد وتقسيمها إلى وحدات متباينة شرقاً وغرباً وشمالاً على رأس جميع الأهداف الاستعمارية وتحقيقاً لتلك المرامى أدخل الاستعمار المنظمات الكنسية المختلفة واقتطع لها مناطق معينة وقرر لها السند المالي في شكل امتيازات في السفر وتسهيلات إدارية لا حصر لها . وفي الوقت نفسه قسم البلاد إلى مناطق مقفولة بموجب قوانين تمنع انتقال أي مواطن من جهة إلى أخرى دون تصريح مكتوب . كما حرم بالقوة انتشار لغة مشتركة، وحرمت أيضاً المساواة في الأجور. وماكان الاستعمار ليفعل ذلك لولا أن الكنيسة كانت وماتزال في تقديره رأس الرمح في الزحف الاستعمارى في كثير من البلاد الإفريقية.

وعندما تمت السودنة، وبدا وشيكاً استقلال السودان بحكومة موحدة وبوحي من الاستعمار، أشعل المتآمرون النيران على عجل، ولم تتم خطتهم. وأقاموا في تلك المديريات مذبحة عام 1955 ، التي ذهب ضحينها مئات من الأبرياء والمخدوعين شيباً وشباباً، نساءاً ورجالاً.

عالجت الحكومات الوطنية المتعاقبة تلك الحوادث المؤسفة بكل ما وسعها من سماحة وضبط نفس باعتبارها ظاهرة فردية عابرة ، ولم تأخذ الكنيسة أو المبشرين بالظنون أوالشبهات على كثرة تواترها، إلتزاماً من الحكومة بأدق الشكليات من المخارج القانونية. ولذلك أبقتهم على كثير من مما كانوا يتمتعون به من إمتيازات. كما إنهم من جانبهم ورغبة فى التضليل إلتزموا حدود واجباتهم الدينية البحتة، ولفترة قصيرة عادوا بعدها إلى نشاطهم القديم وسدروا فى أساليب التحريض والنداءات بأسم الإضطهاد المسيحى والعنصرى. وكذلك خدعوا الأفراد فانتزعوهم من آمالهم المشروعة المفيدة ومناصبهم الرسمية ذات المسئولية وأعدوا لهم الجوازات المزورة وأمدوهم بالأموال لرحلات إلى أوربا وأمريكا ، وأفسحوا لهم المجال في الصحافة ودور النشر ، لنشر الأباطيل والأكاذيب .

وقد تجاهل هؤلاء وأولئك أن ليس فى ماضى الحكومات الوطنية على قصره مايشين فتخفيه أو تخشى نشره بين العاملين بل أن صحائفها ناصعة البياض، تدعو إلى الفخر والإعتزاز وقد إلتزمت جميعها عدم التفرقة العنصرية أو الدينية فى إدارة البلاد وسارت بها قدماً فى طريق التقدم والعمران. وفي العهد الحاضر بذلت عناية خاصة في هذا الاتجاه فألغي قانون المناطق المقفولة ووحد الجهاز الإداري قانون المديريات لعام 1962 توسع فى سياسة اللامركزية وأقامها على نظريات ومبادىء تكفل لسكان الأقاليم ممارسة مهام الحكومة فى أقاليمهم والانفراد بالإشراف على كل مايتصل به من الخدمات الاجتماعية والإصلاحية والإدارية. كما توسعت فى الخدمات وساوت الأجور كل ذلك من غير أن تغل الحكومة يد الكنيسة أو المبشرين عن واجباتهم الدينية المشروعة.

والمراقب لسلوك الخارجين على القانون ومحرضيهم يتبين أنهم مخدوعون سادرون فى سلوك التخريب والتشويش على الأمن من غير وعي تنفيذاً لخطط لم يتبينوا مراميها أو يمعنوا النظر فى أهدافها .

فالخلافات العنصرية أو اللغوية أو الدينية لم تنهض حائلاً دون قيام أمة متماسكة في

كثير من الأقطار في العالم، لاسيما في إفريقيا بالذات. هذا إذا افترضنا جدلاً أن بين المديريات الجنوبية الثلاث وحدة عنصرية أو دينية أو لغوية الأمر الذي تنفيه الحقائق العلمية، بل إنها تنفى وجود مثل هذه الوحدة النظرية الصرفة حتى في المديريات الأخرى من مديريات السودان.

فإذا كان الهدف هو صيانة استقلال السودان من النفوذ الأجنبي وتحقيق الإخاء والرخاء والتضامن وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وهو مانفترضه فى المواطن الصالح، ففى مقدور هؤلاء أن يعملوا بالطرق المشروعة فى جميع أجهزة الحكم المختلفة، وأن يرفعوا أصواتهم فى المجالس المشرفة على الإدارة وتحقيقاً لما يرونه من مبادىء . ولديهم فى قرار الحكومة بالعفو فرصة قانونية تؤهلهم لذلك. هذا القرار الذى أكده معالى الرئيس عدة مرات ، وأخيراً من منبر منظمة الوحدة الإفريقية يوم ....

إما إثارة الاضطرابات والخروج على القانون في أعمال غير وطنية ، بل غير إفريقية، بل هي أفكار وخطط إجرامية بحتة ستكون نتيجتها إزهاق الأرواح البريئة. وستظل الحكومة تعالجها وفق القانون في صبر وأناة، وفي حزم وإصرار صيانة للأمن وحماية للأرواح، ولاشك أن الحكومة قادرة على ذلك. وهذا السلوك أيضاً يتعارض مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومبادئها التي قررتها الدول الأعضاء وتعاهدت على الالتزام بها نصاً وروحاً.

وقد دفع هذا السلوك الخاطىء بعض إخواننا في المديريات الجنوبية وكثيراً من المفكرين في المديريات الأخرى إلى خواطر لاتقل عنه خطأ، وهي المناداة بالتخلى عن السطحية المدسوسة. ولكن فات هؤلاء أن خطأ هذه الخواطر يتبين من سهولة إعلانها، وسهولة تنفيذها. والواجب علينا طردها والصبر على ماتثيره من مضار، وفاءً بعهد الأقدمين الذين يفرض علينا بناء سودان موحد الفكر والوجدان ، مؤمن بواجباته نحو العالم . ومن أهمها أن يصبح النموذج المثالي للتلاقي الأفريقي المتحرر من رواسب الماضي، وعقده ورعاية لمسئوليتنا الحاضرة كحكومة ومواطنين لكي لاتنتكس هذه المنطقة ووحدتها القبلية قروناً إلى الوراء، وتندفع في حروب قبلية لاتزال أعراضها تبرز من وقت لآخر وتقع أخيراً فريسة سهلة في شباك الاستعمار القديم أو الحديث.

وإيماناً من الحكومة بضرورة تفرغ هذا الجيل من السودانيين لهذه الواجبات وعلى رأسها الإنشاء والبناء ومحاربة التخلف الاقتصادي الاجتماعي، قررت قيام هيئة وطنية

بالصلاحيات الآتية:

دون المساس بالهيكل الدستوري وبمبدأ الحكومة الموحد تدرس الأسباب التي تعترض الانسجام في شمال السودان وجنوبه، وتوصي بالحلول التي تدعم الثقة وتحقق الاستقرار الداخلي والوحدة.

للهيئة أن تستنير بآراء من تشاء من المواطنين لاسيما من أبناء المديريات الجنوبية.

تقدم الهيئة تقريرها بعد إعداده إلى وزير شؤون الرئاسة.

وتتكون الهيئة من الآتية أسماءهم:

السيد أحمد محمد يس

السيد أجانق دوت

السيد إدوارد آمون

اسيد أقدير أديل

السيد أمين الكارب

السيد بشير محمد سعيد

السيد جيرفس ياك

السيد جيمس بول كارمان

السيد حسن محجوب

السيد زكريا جامبو

السيد سرالختم الخليفة

السيد سرسيو إيرو

السيد صمويل لوباى

السيد على محمد خير

السيد عيسى فرتاك

السيد فلمن ماجوك

السيد لوليك لادو

السيد محمد أحمد السلمابى

السيد محمد طه الملك

السيد محمد محمود الشايقى

السيد محمد يوسف مضوى

السيد مكاوى سليمان أكرت

السيد يحي الفضلى

السيد يوسف إيكو

السيد يوسف الملك حسن عدلان

السيد فيليب رياك

السيد الدكتور علي بدري

رئاسة مجلس الوزراء

جمهورية السودان

الخرطوم - عشرين أغسطس ألف وتسعمائة أربعة وستين

***

الملحق (12)

رسالة من الاتحاد السوداني الوطني الإفريقي
إلى رئيس وزراء السودان بشأن العلاقات بين الشمال والجنوب
نوفمبر 1964

مكتب المهاجرين من جنوب السودان:

ص. ب 20054 كمبالا ــ يوغندا

ص. ب 23865 ليوبولدفيل

جمهورية الكنغو

السيد رئيس الوزراء

نحن ممثلي الاتحاد السوداني الوطني الإفريقي في المنفى ، وهو الاتحاد الذي سنشير إليه اختصاراً باسم (سانو) إذ نعبر عن الآمال السياسية لأبناء جنوب السودان، نوجه الشكر إليكم وإلى حكومتكم وإلى الأحزاب السياسية السودانية وإلى جامعة الخرطوم وإلى القضاء السوداني. ونهنيء أنفسنا والشعب السوداني كله الذي عمل بمختلف الوسائل لاستعادة الحرية السياسية والحياة الديمقراطية التي تعرضت للخطر في ظل الحكم العسكرى. وإننا نرحب بهذا الحس السياسي السليم لدى الشعب السوداني، الذي تمكن من إحداث هذا التغيير الحاسم في حكم بلادنا.

ونحن إذ نأسف لفقد الأرواح العديدة التي قدمها الشمال والجنوبمعاً من أجل تغيير الأوضاع، فإننا نجد أن الموقف يسمح مع ذلك بأن نوجه تحيتنا إلى الرئيس إبراهيم عبود لما أبداه من شجاعة وحكمة فى التسليم برضاء وشرف للإرادة الشعبية التي أبداها الشعب السوداني.

كما نرحب بالأنباء الواردة من حكومتكم بشأن إجراء انتخابات عامة في وقت قريب لن يتجاوز شهر مارس عام 1965 ، والأنباء التي تتردد عن إطلاق سراح السجناء السياسيين، قبل هذا التاريخ.

وتعلمون بغير شك، بأن هناك أعداداً كبيرة من اللاجئين من جنوب السودان، يبلغ عددهم بضعة آلاف قد هاجروا إلى كثير من بلدان إفريقيا وخاصة يوغندا والكنغو ليوبولدفيل وإثيوبيا وإفريقيا الوسطى وكينيا وتنزانيا (تنجانيقا) حيث منحوا حق اللجوء السياسى. وهؤلاء اللاجئون يمثلون شريحة من أبناء جنوب السودان. فبينهم عدد من القادة السياسيين في الجنوب، وعدد من أصحاب الحرف والفنيون ورؤساء القبائل والطلبة. وقد هاجر بعضهم بعد الهبة الأولى في الجنوب

في عام 1955، أيام قيام الحكومة السودانية الأولى بعد الاستقلال. لكن أغلبيتهم اضطرت إلى مغادرة البلاد أثناء الحكم العسكرى في الفترة المنقضية بين 1958 ووقت استلام الحكومة الجديدة السلطة في 1964 وفي تلك الأيام كانت السياسة التي تتبعها الحكومة العسكرية أشبه بالسياسة التي تتبعها الدول الإستعمارية في البلدان المستعمرة، وهو الأمر الذي عرض مستقبل السودان لأعظم الأخطار.

وإننا لننتهز هذه الفرصة لنتقدم بالشكر إلى جميع الحكومات الإفريقية، وإلى هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية التي ساعدت في رعاية اللاجئين، والتي مازالت تقدم لهم المساعدات. وقد اتخذت الأمم المتحدة قرارها بمساعدة اللاجئين في مايو 1964، وكان ذلك في جنيف عند انعقاد الاجتماع الحادي عشر للجنة التنفيذية لشؤون اللاجئين، وهي اللجنة التي يشترك في عضويتها كثير من الدول الإفريقية والعربية مثل أوغندا وتنزانيا والجمهورية العربية المتحدة (مصر) والجزائر.

واليوم بعد أن عاد السودان جمهورية ديمقراطية تحت قيادتكم، فإننا نود أن نعرب عن رغبتنا في العودة إلى وطننا، وذلك بالشروط التالية:

(أ) أن تعلن الحكومة العفو العام عن جميع اللاجئين. ونحن نعتقد أن معظمهم سيوافقون على العودة إلى السودان.

(ب) الاعتراف (بسانو) كحزب سياسي يشترك في الانتخابات العامة القادمة على أساس الدعوة إلى قيام نظام فيدرالي في السودان. ولما كان سانو لا يختلف مع الحزب الليبرالي الجنوبي في مسألة الاتحاد الفيدرالي، فإن الحزبين يمكن أن يندمجا ويشكلا حزباً واحداً يمثل جنوب السودان.

(ج) أن تقدم حكومتكم تأكيداً كتابياً بأنها لن تعاقب أحداً من اللاجئين أو من قادة (سانو). وأن تودع هذا التعهد لدى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك.

(د) الدعوة إلى عقد مؤتمر للمائدة المستديرة، يضم كافة الأحزاب السياسية السودانية وممثلين للهيئة القضائية والجامعة والنقابات لمناقشة الخطوط العامة للعلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب. ويمكن أن تحضر المؤتمر السكرتارية العامة لمنظمة الوحد الإفريقية وممثلون للدول الإفريقية المجاورة، ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة، بصفتهم مراقبين ومستشارين.

(هـ) إلغاء القوانين الاستعمارية التي تحد من حرية دخول غير الجنوبيين والأجانب إلى الجنوب، مثل (لائحة المناطق المقفولة). وإذا كنا نسلم بضرورة تنظيم دخول الأجانب إلى السودان عن طريق القوانين المتعارفة للهجرة، فإننا لا نوافق على القول بضرورة وجود لائحة المناطق المقفولة أو قانون 1962 بشأن هيئات المبشرين. فهذا القانون يحد من الحرية الدينية للمسيحيين ويتعارض مع

المبادىء الواردة في إعلان حقوق الإنسان، وليس من الحرية الدينية في شيء أن يطالب الإنسان بالحصول على تصريح للمعمودية من جانب حكومة مدنية كما ورد ذلك في القانون.

(و) التسليم بأن السودان دولة إفريقية عربية. لها شخصيتان متمايزتان وثقافتان ومزاجان، أحدهما زنجية والأخرى عربية، وذلك أمر لا يرتبط بأى شكل بموضوع الدين واللغة. فلن يستطيع الإسلام أو المسيحية أن يوحد السودان، ولن تستطيع ذلك اللغة العربية، وهي أمور حدثت مبالغة في أهميتها في السنوات الأخيرة. فالوحدة في نطاق الاختلاف هي الحل لمشكلة الجنوب. وهو الحل الذي يمكن أن يتجسد في دستور فيدرالى. وإن كفاح الجنوب الذي يغلب عليه الطابع السياسي ليشمل الجنوبيين على اختلاف معتقداتهم: مسيحيين ووثنيين وغيرهم.

ولا يجوز أن نخشى الوحدة الفيدرالية التي ساعدت على إبقاء الوحدة بين الشعوب المختلفة في مناطق كثيرة فى العالم. وأكبر دولتان في العالم اليوم وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تقومان على أساس فيدرالي. ولدينا في إفريقيا مثال نيجريا. أما اللجوء إلى السيطرة على الجنوب بالقوة واستخدام الأساليب الاستعمارية البالية في التسويف والاحتواء فهي أضمن سبيل لتحطيم وحدة الوطن.

(ز) التسليم بأن الشمال والجنوب ورثا علاقات تاريخية سيئة، ولم تبذل أى جهود في السنوات الأخيرة لإثبات أن التاريخ لن يعيد نفسه. والسودان بلد فسيحة الأرجاء (نحو مليون ميل مربع) إلى حد يجعل من المتعذر على أي دولة في العالم أن تفرض عليه الوحدة بالقوة. ولن يمكن لشيء أن يبقى السودان موحداً غير المساواة المطلقة والفرص المتكافئة والثقة المتبادلة. فلن يجدي اندماج الثقافات على غير إرادة أصحابها. بل لابد من إتاحة الفرصة أمام تلك الثقافات المختلفة لتعبر عن نفسها بحرية كاملة. فذلك أمر ضروري لتحقيق الذات ولإرضاء الذات، وهما مطلبان جوهريان لضمان الولاء، والنهوض بواجبات المواطن الصالح.

وخير من يدافع عن حدود السودان الشمالية بالتعاون مع الدول العربية الأخرى كالجمهورية العربية المتحدة وليبيا والمملكة العربية السعودية، هم عرب السودان أنفسهم. وخير من يدافع عن الحدود الجنوبية للسودان بالتعاون مع الدول الإفريقية الأخرى هم مواطنو الجنوب، إذا كانوا راضين عن وضعهم كمواطنين. ولذا لا جدوى من ترحيل الجنوبيين المتعلمين إلى الشمال لأسباب سياسية وإحلال شماليين فى أمكانهم. و لاجدوى من فرض التجار العرب على المجالس الجنوبية أو اختيارهم لتمثيل الجنوب في البرلمان، كما حدث بل استيلاء الجيش على الحكم في نوفمبر 1958

وكذلك فأن تعيين أحد العملاء الجنوبيين في منصب وزاري رفيع، أو في منصب حاكم إحدى المديريات لا يحل المشكلة. فليس مايريده الجنوبيون هو إشباع حاجات القلة التي اختارت أن تبحث عن مصالحها الخاصة، بل مايريده هو وضع ضمانة دستورية عامة تجعل المناصب العليا في

الحكومة وفي دوائر الأعمال حقاً لا منحة. ومن المهم أيضاً أن يكون الوزير الجنوبي متمتعاً بثقة أبناء الجنوب. فبغير هذه الضمانة الدستورية يمكن أن يتحول أي جنوبي يشغل أي منصب من المناصب إلى ساع يعهد إليه بالأعمال الدنيا بمجرد فشله في تحقيق المصالح السطحية غير الدستورية لمن يستخدمونه.

(ح) وهناك سياسة استعمارية أخر ينبغي التخلي عنها، وهي سياسة (فرق تسد). فأبناء الشمال يطلقون على الكثير من أبناء الجنوب المتعلمين وصف أنصاف المتعلمين من (صبي الإرساليات). كما إن الحكومة تؤثر رؤساء القبائل الجنوبيين المحليين ممن لايملكون نصف هذا التعليم وتكلفهم بأداء أعمال ليسوا مؤهلين لأدائها. ومن الأمثلة على ذلك لجنة ال 2 التي شكلتها حكومة الفريق عبود منذ فترة قصيرة لدراسة مشكلة الجنوب، إذ كانت تتألف من 13 من خيرة مثقفي الشمال بينما كان الأعضاء الاثني عشر الجنوبيين يتألف نصفهم من رؤساء القبائل الذين لا يكادوا يحسنون كتابة أسمائهم، ولا يمكن لأحد أن يتوقع منهم القدرة على متابعة الإجراءات المعقدة. أفلا يعد ذلك خداعاً؟ إن بريطانيا وهي الدولة الاستعمارية قد أدانت في الفترة الأخيرة سوء استخدام رؤساء القبائل في روديسيا الجنوبية لتحقيق أغراض سياسية.

ونحن نتقدم بهذه النقط مدركين تماماً أننا أيضاً بشر ولسنا معصومين من الخطأ. ولكننا نتقدم بها تحدونا الرغبة الصادقة في الوصول إلى حل دائم للنزاع السياسي بين الشمال والجنوب. ونحن لسنا عنصريين. لأننا ندرك أن العناصر قد تمازجت عبر القرون، مما لا يتيح إلا لقلة من البشر أن ترجع بعنصرها حقاً إلى مصادره الأصلية. ونحن نؤمن بأن العدالة الدستورية هي الركيزة الرئيسة التي يمكن أن تقوم عليها الأمم.

وينبغي أن يدرك الشماليون أيضاً أن الجنوب لم يتمتع أبداً بحق تقرير المصير في علاقته بالشمال، وهو حق تمتع به الشمال دائماً في علاقته بمصر. ولم يكن الجنوب ممثلاً في اتفاقية القاهرة المعقودة في فبراير 1953 والتي مثلت فيها كافة الأحزاب السياسية في الشمال وأبدت موافقتها على الدستور الذي أطلق عليه في حينه اسم (لائحة الحكم الذاتي) إلى إعلان الاستقلال في 1956 .

وكأنما أرادت أحزاب الشمال أن تعوض أبناء الجنوب عن حرمانهم من التمثيل في اتفاقية القاهرة، فاتخذ البرلمان قراراً بالإجماع في 19 ديسمبر 1955 أكد فيه أن مسألة الاتحاد الفيدرالي سوف تلقى (اهتماماً كاملا) من جانب الجمعية التأسيسية التي ستضع مشروع الدستور الدائم. ولم توف الأحزاب الشمالية بوعدها في الجمعية التاسيسبة، إذ لم تتمكن من الاتفاق بشأن الاتحاد الفيدرالي. وبعد فترة سادتها الفوضى والاضطراب استولى الفريق عبود على السلطة في الانقلاب السلمي الذي وقع في 17 نوفمبر عام 1958 ، ومن المفهوم أن بعض

الأحزاب تواطأت مع الجيش لإتمام الانقلاب حتى يتمكن من تصفية قضية الجنوب. لكن التجربة المرة كشفت الغشاوة عن أعين المخدوعين.

لقد ألزمنا الجيش بالتنحي، وها قد عدنا إلى حيث كنا في عام 1958 ، ونحن نطبق الآن الدستور المؤقت الذي وضع في عام 1956 وشرعنا في الاستعداد لانتخاب الجمعية التأسيسية لتضع الدستور الدائم. وكل هذا حسن، ولكن هل ستتوفر لدينا الشجاعة اللازمة للخروج من هذه الحلقة المفرقة؟ لا شك في أن الشمال يستطيع أن يعيش منفصلاً عن الجنوب. كما يستطيع الجنوب أن يعيش منفصلاً عن الشمال، ولكننا نستطيع أن نتجنب هذا الحل المتطرف إذا فكرنا تفكيراً سليماً وبقدر من الأمانة، إذ ينبغي أن تشكل حكومة مركزية تتولى أمور السياسة الخارجية والدفاع والنقد، بينما تتولي حكومتان محليتان بقية السلطات. وبذلك يكف التجار الشماليون الموجودون في الجنوب، والذين يتصورون في ظل الوضع القائم أنهم حكام صغار، عن الاشتغال بالسياسة ويتفرغون للاهتمام بالشؤون الاقتصادية. وسوف يعرفون في ظل النظام الفيدرالي أن رؤساءهم موجودون في الجنوب لا في الخرطوم.

أما القول بأن الجنوب لا يستطيع أن ينضم إلى اتحاد فيدرالي لافتقاره إلى الموارد الاقتصادية وإلى التعليم، فقول لم يعد يستند إلى أساس إذا ما أخذنا بالمستويات السائدة الآن في أماكن أخرى من إفريقيا. وقد وضعت التقارير المعتمدة للخبراء الاقتصاديين جنوب السودان بين الدول الإفريقية التي تملك إمكانيات اقتصادية هائلة. غير أن هذه الإمكانيات تحتاج إلى تنمية، وهذه بدورها لن تكون ممكنة بغير تسوية القضايا السياسية. ولم يعد أبناء الجنوب في حاجة لأن يبلغهم أحد عما إذا كانوا يملكون الثروة أم لا يملكونها لأنهم أصبحوا يعلمون الحقيقية فى هذا الشأن، وإن كان هناك قول مأثور يؤكد أن (الحرية لا تقدر بثمن). وإننا لعلى ثقة من أن أبناء الجنوب يؤثرون الحرية مع الفقر على العبودية مع الرخاء. وكان من دواعي فقدان الثقة خلال فترة البرلمان الأخير الذي حله الانقلاب العسكري، أن نرى أعضاء البرلمان الجنوبيون يوضعون تحت مراقبة البوليس عندما يعودون إلى الجنوب في فترات الإجازة البرلمانية. وهو أمر يحدث مثله لإقرانهم في الشمال.

وأخيراً فإننا نود أن نضيف أن موقفنا لا ينطوي على أي تعصب ضد الوحدة الإفريقية، أو ضد التعاون الوثيق بين الإفريقيين والعرب. وليس بيننا من يشك في أهمية الخطوات التي حققتها الكتلة الإفريقية الآسيوية في الأمم المتحدة. بل أن حرصنا على الوحدة هو الذي يحدونا إلى السعي لاستبعاد الأخطاء التي تعرض الوحدة للخطر. وقد رأينا مما سبق أن الوحدة أيضاً يمكن أن تقوم على أساس فيدرالي.

أما إذا لقيت كلماتنا المتواضعة إهمالاً من جانب الحكومة المدنية الجديدة التي طال انتظارها،

وبعد أن شرحنا موقفنا للعالم كله، فإننا على استعداد لشد الأحزمة على البطون ومواصلة الكفاح. سنواصل لفت أنظار الدول العربية والإفريقية إلى قضية السودان، كما سنتجه إلى الأمم المتحدة. وإذا رفض طلبنا بالاشتراك اشتراكاً كاملاً في حكم بلادنا فسوف نصبح عاجزين من منع المتطرفين من اللجوء إلى المقاومة المسلحة عندما يتملكهم اليأس. وعند ذلك سينشأ وضع يمكن أن يضر بالعلاقات السياسية والتقدم الاقتصادي في الدول الإفريقية وخاصة الدول المجاورة.

فعلى من تقع مسئولية ذلك؟ إنها لاتقع بأي حال من الأحوال على عاتق أبناء جنوب السودان. لذا نأمل أن تولوا فخامتكم ما أبديناه من آراء قدراً من اهتمامكم، وأن تردوا على رسالتنا في أقرب وقت ممكن.

صدر عن الاتحاد الوطنى الإفريقي
السوداني (سانو)

صورة مرسلة إلى:
الرئيس إبراهيم عبود ــ الخرطوم
جميع الأحزاب السياسية في السودان
رئيس قضاة السودان
نائب مدير جامعة الخرطوم
اتحاد طلبة جامعة الخرطوم
كافة الدول الإفريقية
السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية

كما أرسلت صور للعلم إلى كل من:
سكرتير عام الأمم المتحدة - نيويورك
مندوب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - جنيف
لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف
رئيس القسم الخاص بحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة - نيويورك

الملحق (13)

مشكلة جنوب السودان

مؤتمر المائدة المستديرة 2 مارس 1965

خطاب السيد أقري جادين

السيد الرئيس

السيدات والسادة

هذا الاجتماع اليوم اعتراف بما درجنا على تسميتها بمشكلة الجنوب ، التي أصبحت الأكثر أهمية بين المشاكل التى تواجه شقي القطر . ونجاح هذا الاجتماع يتوقف على مدى استعداد شمال السودان للتصالح مع رغبته في الهيمن على جنوب السودان ورغبتنا في الاستقلال السياسي . وبوصفي جنوبياً ، على أي حال ، يتعين أن أوجه إشارة تحذير بأن حل مشكلة الجنوب ستواجه أحتمال الفشل إذا لم تقر بمبدأ حق تقرير المصير لأربعة ملايين مواطن من سكان المديرية الإستوائية ، وأعالي النيل ، وبحر الغزال .

إن مطلب جنوب السودان للاستقلال السياسي مطلب بسيط وصريح . لقد أكدنا من قبل ، ونؤكد الآن بأن شمال السودان لا يملك حقاً ضمنياً لحكم جنوب السودان . ومؤتمر جوبا في عام 1947 لا يمكن الاعتداد به كشيء ملزم بالنسبة لجنوب السودان . ومطلب مواطني جنوب السودان للاستقلال السياسي مطلب عادل ، ويجد قبولاً متزايداً في شمال السودان . والحرية وحدها هي التي تبدد مخاوف الجنوبيين من الاستغلال الاقتصادي .

التنمية الاقتصادية في الجنوب :

بالنظر إلى سياسة الحكومة ، لا يملك الجنوبيون إلا الاستنتاج بأن مناطقهم ستظل متخلفة . والحكومة الاستعمارية كانت بطيئة جداً في تطوير الجنوب . ولكن منذ الاستقلال لا يمكن رصد أي تقدم .

(أ) لقد سمح للمنشآت الاقتصادية الخاصة بالعمل في الجنوب منذ الاستقلال - ونعني شركة التبغ الأمريكية - البريطانية . وهذه الشركة تعمل في زراعة وتجفيف التبغ في منطقة نيمولي (مديرية الإستوائية) .

(ب) امتدت المفاوضات لأمد طويل بخصوص إقامة مصنع لورق البردي قرب ملكال (مديرية أعالي النيل) . وحتى الآن لم يتم إصدار الترخيص اللازم (لبدء العمل) .

(ج) الزمن طويل عرضت شركة بوكسال (المحدودة) لتعاون مع الحكومة في إنشاء مزارع كبيرة ومصنع لتكريرالسكر في منقلا (مديرية الإستوائية) وامتدت المفاوضات لسنوات . وأخيراً أقيم المشروع في منطقة الجنيد قرب الخرطوم . تم هذا ، علماً بأن المنطقة حول منقلا توفر إنتاجاً يصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف إنتاج الجنيد ، حسب تقدير خبير هندي مرموق في هذا المجال .

(د) المجمع الصناعي الذي شيده الإنجليز في منطقة الزاندي (الإستوائية) تم إغلاقه كلياً . ونقل مصنع النسيج في عام 1961 . وقبل ذلك أغلق مصنع السكر.

(هـ) مصنع تعليب الفاكهة شيدته الحكومة في الجنوب (مدينة واو) ، وعلى بعد مائتين ميلاً من أقرب شجرة فاكهة في المديرية الإستوائية .

(و) الجنوبيون يتقاضون مرتبات أدنى عن الشماليين في وظائف مختلفة .

التظلمات السياسية :

عاش جنوب السودان علاقة غير طيبة مع شمال السودان . ولم يكن له أي صوت في تحديد مصيره، أو في السياسات التي تهم الوطن بكامله . لقد فرض الإنجليز على جنوب السودان قبول الوحدة ، وباشرت الحكومات بعد الاستقلال هذه الوحدة على نحو لا يقره الجنوبيون بتاتاً.

(أ) القرار الخاص بوحدة السودان إتخذته الإدارة البريطانية في دسمبر 1946 ، دون استشارة الشعب .

(ب) مؤتمر جوبا في 12 و 13 يونيو 1947 يجري تفسيره أحياناً بأنه دليل قبول الجنوبيين بمبدأ السودان الموحد . وهذا خطىء كبير . فالوحدة لم تكن هي الموضوع ، بما أن أمرها قد حسمته الإدارة البريطانية من قبل . بجانب ذلك ، فالأشخاص الذين حضروا هذا المؤتمر تم تعيينهم بواسطة الإدارة (البريطانية) . ولم يملكوا تفويضاً من شعب الجنوب ، ولم يكن ضمن صلاحيتهم إلزام الجنوب بأي شيء . أكثر من ذلك ، لم يكن هنالك وقت كاف لمناقشة المسائل الدستورية ، إذ أن المؤتمر استغرق يومين فقط . وإذا سلمنا جدلاً بأن المسائل الدستورية قد نوقشت ، فالأشخاص الذين حضروا المؤتمر لم تكن لهم سعة الأفق والدراية للبت فيها . كثير منهم زعماء قبائل ، بعضهم لم يحظ بقدر من التعليم والخبرة .

(ج) اتفاقية الاستقلال في سنة 1953 بين بريطانيا ومصر بخصوص الاستقلال تمت بموافقة الأحزاب السياسية الشمالية - ولكن لم تتم استشارة أي جنوبي . وبالطبع هذا ما جعل الجنوبيين مترددين ومتشككين بالاستقلال الموعود . بالرغم من ذلك ، فقد كانوا متفائلين بتحقيق تقدمهم بالوسائل السياسية .

(د) كانت نتائج السودنة صدمة كبيرة لمن يؤمنون بالسياسة . وقد وعد سياسيون مرموقون في قيادة الأحزاب السياسية الشمالية بأن السودنة تعني أن يحل الجنوبيون محل البريطانيين ، ولكن

شيء من هذا لم يتحقق . والسياسيون الجنوبيون بدورهم كشفوا عن عجزهم وحيرتهم في القيادة ، بسبب الرشاوى وضعف الشخصية وبسبب قلة خبرتهم . وهم أنفسهم أدركوا بأنهم خدعوا عندما رأوا أمام أعينهم نتائج عملية السودنة في سنة 1954 . وكثيرون أصابتهم الحيرة ولم يدركوا ما العمل . أما الأفراد الغاضبون في الفرق العسكرية الجنوبية فقد أخذوا المسئولية بأيديهم وتمردوا في الإستوائية في عام 1955 . وكان التمرد محاولة فاشلة . وكذلك (فشلت) السياسة .

(هـ) بالرغم من ذلك ظل الجنوب يطمح إلى تسوية سياسية . كان هدفها وشعارها (الفدريشن) لدرء هيمنة الشمال ووقف الإساءات والإضطهاد . وناضل الجنوبيون من أجل ذلك منذ عام 1954 ، ولكن ذلك لم يتحقق .

(و) في نوفمبر 1958، عندما استولى الجيش على السلطة تم تعطيل كل النشاطات السياسية . وكان هنالك دستور ولكن البلد اخضعت لقانون الطوارىء . ووضع النواب الجنوبيون السابقون تحت الإقامة الجبرية . وحرم استخدام كلمة "فدريشن" . وكل من تجرأ على ذكرها تعرض للعقاب . حتى أن مناقشة السياسة في المجالس الخاصة أصبح أمراً محظوراً ومحفوفاً بالخطر بسبب انتشار رجال البوليس السري . كذلك تمت مصادرة حق التعبير الحر بالنسبة للصحف . وفي واقع الأمر جرى عزل جنوب السودان عن العالم الخارجي . وهذا ما وضع الحكومة في موضع القوة في جنوب السودان ، وساعد في تطبيق سياسة "أسلمة" الجنوب. مما يعني بأن ثلث سكان السودان قد عزلوا عن مهمة بناء الأمة . وتركوا تحت رحمة الحكومة المركزية والإداريين المحليين ، دون أن يكون لهم حق إبداء الرأي .

السودان ينقسم بشكل حاد إلى منطقتين ، من الناحية الجغرافية والمجموعات العرقية (الإثنية) والنظم الثقافية . فشمال السودان يسكنه هجين من العنصر العربي الذين توحد بينهم اللغة المشتركة ، والثقافة والديانة . وهم يتطلعون إلى العالم العربي لتمتين صلاتهم السياسية والثقافية . ولهذا السبب أصبح السودان عضواً في جامعة الدول العربية بعد نيل الاستقلال مباشرة . وسكان جنوب السودان ، في المقابل ، ينتمون إلى العنصر الإفريقي في شرق إفريقيا ، وبهذا المعنى فهم لا يختلفون عن الهجين العربي في نظم الحياة وحسب ، بل في كل ماتحمل الكلمة من معنى .

وبالنظر لواقع التجزئة فهناك حقيقة "سودانان" ، والشئ الأهم أن ليس هنالك أي أساس للوحد بينهما . وما من قاسم مشترك بين تلك الأجزاء ، أو معتقدات مشتركة ، أو مصالح مشتركة ، أو دلائل على الوحدة ، وفوق كل ذلك عجز السودان عن تكوين مجتمع واحد . ومطالبة شمال السودان بالوحدة تستند على "مصادفة تاريخية" اتخذها ذريعة لفرض هيمنته السياسية على جنوب السودان . لهذا السبب فأن جنوب السودان كان من الجائز أن يمثل جزءاً من وسط أو شرق

إفريقيا . وأجزاء السودان القائمة لن تتحد رؤيتهم حتى ولو فرضت هذه الرؤيا عن طريق بسط الديانة والثقافة عن طريق الإكراه . فالعرب في شمال السودان ينظرون بإستعلاء للمواطنين في جنوب السودان ، ويطلقون عليهم لفظة "عبيد" .

وسكان الجنوب ينظرون إلى الهجين العربي في الشمال بشيء من الريبة ويسمونهم "مندوكورات" ، وهو مصطلح ينم عن التحقير ولا يعرف مصدره أو إستخداماته المختلفة .

وشمال السودان ، من الناحية التاريخية ، هو ذلك الجزء من السودان الذي تعرض للمؤثرات العربية . وأغلب هذه المؤثرات إسلامية . وجنوب السودان هو الشق الإفريقي من السودان ، وقد ظل سكانه ، حتى وقت قريب "وثنيون" . وفي أزمان ماضية كانت بين شمال السودان وجنوب السودان صلات محدودة . والعلاقات التي نشأت لم تكن علاقات ودية .

وبعد احتلال السودان بواسطة محمد علي (خديوي مصر) جرى استغلال بشع لجنوب السودان طلباً للرقيق ، وبنى إمبراطورية شاسعة امتدت من بحر الغزال إلى داخل الكنغو للحصول على الرقيق . وبالرغم من تكرار المحاولات للقضاء على تجارة الرقيق ، إلا أن هنا لم تحقق إلا نجاحاً مؤقتاً . وفي عام 1855 تم إجلاء (الأتراك) من السودان وتحقق الاستقلال على يد (محمد أحمد) المهدي . إلا أنها لم تكن فترة استقلال بالنسبة لجنوب السودان . وتواصل استغلاله على نفس المنوال الذي كان عليه في عهد الحكم التركي . وهذا الأمر سبب غبناً بين شمال السودان وجنوب السودان ، لم يكن بالإمكان نسيانه حتى هذا اليوم . وهنالك أشخاص لا زالوا أحياء ويتذكرون جيداً أيام تجارة الرقيق . والشماليون أنفسهم يحتفظون بهذه الذكرى . ويبدون احتقارهم للأفارقة السود بأطلاق لفظة "عبيد" عليهم .

الوضع القائم في جنوب السودان اليوم :

سيدى الرئيس

السيدات والسادة ،

الوضع في جنوب السودان متوتر للغاية . فالجنوبيون يرفضون الإدارة العربية في الجنوب ، خاصة وأن هذه الإدارة يدعمها وجود وحدات عسكرية عربية محتلة . وفي نظر كثير من الجنوبيون فأن الاستقلال قد كان بمثابة استبدال استعمار أجنبي باستعمار عربي همجي . وكانت النتيجة الحتمية هي الفشل فيى كسب ثقة المواطنين الجنوبيين . فبدلاً من تحويل النظام الاستعماري الوحشي أقدم شمال السودان على فرض هيمنته السياسية على جنوب السودان . وبسبب عجزهم عن تسيير أمورهم ، لم يكن أمام الجنوبيين ثمة خيار غير مقاومة القهر . ولم يكن سهلاً ، في ظل وجود قوات الاحتلال العربي ، والمستوطنين والمزارعين العرب ، أن تنمحي مشاعر الحقد والكراهية العميقة المتبادلة بين الطرفين .

مسئولية شمال السودان عن الوضع الراهن :

السيد الرئيس

السيدات والسادة ،

في أغسطس 1955 تفجرت أعمال تمرد في جنوب السودان . وقد أنحى تقرير لجنة التحقيق بالمسئولية في تلك الأحداث على الإداريين ، وضباط الجيش والمستوطنين من شمال السودان. وظلت زيول تلك الأحداث تسمم العلاقات بين شمال السودان وجنوب السودان . ولإخماد التمرد لجأت قوات الإحتلال العربية إلى إستخدام العنف ، والإبادة ، والضرب المبرح . وأدى تسبيب الأذى والمعاناة لمواطني جنوب السودان إلى هربهم من السودان طلباً للجوء في الدول المجاورة . ففي العام الماضي أعلنت يوغندا عن إغلاق جدودها ، إذ لم يكن باستطاعتها إيواء نحو خمسين ألفاً من لاجيء جنوب السودان فوق أراضيها .

هذه الصعوبات تواصلت نتيجة لعدم مبالاة شمال السودان وفشله في إزالة أسباب الاحتكاك بين شطري القطر . .. وشمال السودان وقف عائقاً أمام رغبة مواطني جنوب السودان في التطور السياسي.

والسياسة القائمة منذ نيل الاستقلال في يناير 1956 لا يمكن وصفها إلا بأنها كارثة فى مضمار التطور. وبالرغم من أن السودان يمثل في حقيقة الأمر بلدين (قطرين) فقد شن العرب حملة لأسلمة الجنوبيين ضد رغباتهم . وفي الوقت الذي تمت فيه حماية الإسلام من جهة ، أقدموا على الحد من ممارسة الشعائر المسيحية . وفرض استخدام الأسماء الإسلامية بواسطة الجنوبيين . وأبعدت الهيئات التبشيرية من جنوب السودان شيئاً فشيئاً ، بهدف محو آثار المسيحية . وبدا الخطل وسوء التقدير فيى فرض اللغة العربية كوسيلة للتعليم في مدارس جنوب السودان . وهذا ما أثار حفيظة المواطنين . إن مطالبة شمال السودان بالوحدة تقوم على أساس أن له مصالح مشروعة وواسعة في جنوب السودان. ونحن لا ندري ماهي تلك المصالح المشروعة ! وكل ما نعلمه نهر النيل يوحد بواسطة المصالح المشتركة تلك المساحات التي ينساب عبرها . ومصر قد حققت فوائد جمة من مياه النيل دون أن تتشبث بالوحدة مع شمال السودان . وبنفس القدر فإن شمال السودان له مصالح حيوية في جنوب السودان ، إلا أنه فشل في تحقيق الاستقرار والتقدم في تلك المناطق .

إن تبعات المواجهة العنيفة قد أفضت إلى تسميم العلاقات بين البلدان المتجاورة . ففي إثيوبيا أحرقت القرى ، وكذلك الحال فى يوغندا والكنغو . وهذه الوقائع تبين لنا خطورة مشكلة جنوب السودان . فبجانب تهديدها للسلام فى إفريقيا ، فإن مشكلة جنوب السودان تحمل في طياتها بذورالدمار للعلاقات العربية - الإفريقية . وتفادياً لكل ذلك فإننا نكرر بأنه يجب منح جنوب السودان استقلاله

الملحق رقم (14)

خطاب السيد إسماعيل الأزهري عن الوطني الاتحادي في مؤتمر المائدة المستديرة (مارس 1965)

السادة المحترمون،

إنه حقيقة من بواعث الشرف والسرور أن أحييكم نيابة عن الحزب الوطني الاتحادي. ونقدم شكرنا الحار للسيد رئيس الوزراء لنجاحه الباهر في عقد هذا المؤتمر التاريخي، الذي يتصدى لحل واحدة من أهم المشكلات الرئيسة التي تواجه بلادنا.

كذلك أود أن أعبر عن شكري وتقديري لرئيس هذا المؤتمر وسكرتاريته على تكبدهم متاعب جمة لتسهيل عقد هذا المؤتمر بهذا المستوى الرفيع. وكذلك أشعر بالسعادة والضرورة الملحة لتبادل المشاعر الطيبة التي أبداها ممثلو الدول الافريقية الشقيقة التي ابتعثت لنا بعض أبنائها كمراقبين لهذا المؤتمر. وأتمنى من صميم القلب أن ينقلوا عن هذه المؤتمر تلك الصورة المشرقة، والجهد والمداولات العميقة التي سادت هذا المؤتمر، الذي اتمنى أن يكلل بالنجاح التام. ولا يخالجني شك في جهدهم الذي بذلوه معنا، وسعيهم لتفهم قضايانا، وتقديرهم لأهمية الحفاظ على الوحدة التي تضم أبناء هذه القارة. ونحن نشكرهم على كل ذلك.

السادة الاجلاء،

هذا هو أكبر تجمع وطني في تاريخ السودان الموحد. وهو تجمع ملأ قلوبنا بالأمل، وجدير بالاحتفاء والمباركة، مهما تمخضت عنه من نتائج. فقد عكس قناعتنا الراسخة، باختلاف أصولنا في الشمال أو في الجنوب. وادراكنا للمسئولية التاريخية تجاه وطننا، وأظهر قناعتنا بضرورة وحدة السودان. ولن يجد ذلك تعبيراً أصدق من التقاء كل الأحزاب حول طاولة المفاوضات في إطار هذا المؤتمر في السعي لايجاد أنجع الوسائل لتنمية مشاعر الصداقة والمحبة بين أبناء هذا الوطن. وقد عبر عن ذلك بطريقة مقتدرة السيد وليم دينج. فقد ذكر بأن مسئولية بناء الأمة السودانية يجب أن لا يكون حكراً على المواطنين في الجنوب أو في الشمال، بل يتعين أن يكون رصيداً مشتركاً ملكاً لنا جميعاً.

وإذا جاز للمرء أن يعود للوراء للنظر في طيات تاريخ هذه البلد، فسوف يتأكد جلياً بأنه ورغماً عن مساعي الاستعمار المتواصلة، تحقق لنا أن نحمي وحدة السودان، وأن نجذب إلى دائرته كل من يرغب في الانتماء إليه. وهذا البلد المترامي الأطراف يحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم، من حيث المساحة. وتسكنه سبع مجموعات قبلية. أربع منها تقطن شمال السودان وثلاث مجموعات تقيم في جنوب السودان. وهذه المجموعات القبلية الرئيسة تضم في جوفها ٥٠٠ قبيلة، إلى جانب أفرع قبلية صغيرة.

كذلك يتحدث السودانيون بما يزيد عن مائة لغة ولهجة إلى جانب اللغات الاوربية والآسيوية. وبسبب هذه التعددية الإثنية واللغوية لم يكن ثمة مهرب من بروز النزعات الاقليمية التي تطفح من حين لآخر في كل أجزاء السودان. وربما يكون أسوأ العلل التي عانى منها السودان أثناء القرن العشرين، هو فرض السياسة الاستعمارية التي خططت لفصل جنوب السودان عن شماله. ولهذا الغرض صدرت تشريعات تمنع هجرة المواطنين من منطقة لأخرى. وعطلت النمو الطبيعي للاقتصاد فى الجنوب بهدف توسيع الشقة بين شمال وجنوب السودان. وكذلك أججت مشاعر الكراهية وتهديم الثقة بترويج الاشاعات وبذر بذور الشقاق بين الاشقاء. بل ذهبت إلى أبعد من ذلك باعداد الخطط للانفصال. ولكن مخططاتهم باءت بالفشل بسبب الروح الوطنية التى أبداها القادة وزعماء القبائل فى الجنوب فى مؤتمر جوبا (1947) وقبل إعلان الاستقلال. وهذه الخطوة أبطلت مفعول مخططات الاستعمار، وعززت مشاعر الوحدة فى السودان.

وفي أثناء ذلك عكف القادة السياسيون (في الحكم) لمناقشة ومراجعة الترتيبات الدستورية للجنوب. وقد تمخضت المداولات عن اتفاق تاريخي ينص على الآتي: " إنه من رأي هذا المجلس أن يمنح طلب الاعضاء الجنوبيين لنيل شكل الحكم الفيدرالى للمديريات الجنوبية الثلاث اعتباراً تاماً بواسطة الجمعية التأسيسية."

الحزب الوطني الاتحادي، مثل بقية الاحزاب الشمالية التزم بهذا الاتفاق، الذى صار ميثاقاً ملزماً للجميع. ولكن ماأن شرعنا في رسم الخطوط العريضة للدستور الدائم، حتى وقع الانقلاب العسكري الذي استولى على مقاليد السلطة، وأطاح بالحكومة الشرعية، ونصب محلها ديكتاتورية عسكرية في كل أنحاء السودان. واليوم نعلن انتصارنا على نير التسلط والقهر. وها نحن نلتقي مرة أخرى في هذا المنعطف التاريخي لنجدد التزامنا الذي أعلناه في عام 1955 للنظر في مطلب (الأخوة) الجنوبيين لتطبيق الفدريشن في المديريات الجنوبية الثلاث.

أود هنا أن أتوقف برهة عند أحداث التمرد الذي قام به أفراد قوة دفاع جنوب السودان في حامية توريت في خريف عام 1955 . ولم تكن للحكومة الوطنية يد في تلك الاحداث أو ثمة مسئولية في القصور الذي أدى إليها. في حقيقة الامر بمجرد أن وقعت الاحداث، وفر المتمردون من مواقعهم حركت الحكومة قوات من كل أنحاء السودان. وبالرغم من حلول فصل الامطار الذي وقتَ المتمردون خططهم للاستفادة من تلك الظروف مما أعاق تحرك العربات الكبيرة والصغيرة لدخول الجنوب، تمكنت القوات الحكومية من الوصول جواً وقامت باسترداد حالة الأمن الطبيعية.

وقد وجهنا القوات بتعليمات محددة تمنع إطلاق أي رصاصة على أي مواطن. و كل من جرى التحقيق معه هيأنا له فرصة الاستعانة بالقانونيين للدفاع عن نفسه أمام المحكمة. وذهبت الحكومة إلى أبعد من ذلك بتكليف محامين لتولي الدفاع عن المتهمين غير القادرين على ذلك. وانعقدت المحاكم، وكثير من المتهمين تمت تبرئتهم.

السيد الرئيس،

غني عن القول أن هنالك نماذج متعددة للحكم الفيدرالي، بما أن أي من أشكال الفيدرالية قد أملتها الظروف السائدة في البلد المعين. وهذا لا يلغي القول بأن شكل الحكم الفيدرالي يعيق عمل الاجهزة الحكومية، ويضيف أعباء مالية باهظة بالمقارنة مع نظام الحكم في ظل الوحدة. علاوة على ذلك فإن الحكم الفيدرالي لا يمكن أن ينجح، مالم تحيط به مشاعر وطنية عميقة تربط بين مختلف أجزاء الوطن وتقوي لحمته وأواصر الصلة بينها.

وحقيقة أن كل الظروف تؤكد بما لايقبل الجدل أو الشك، أن الحكم الفيدرالى ينبع من ضرورة الربط بين ما يمكن أن نسميها دول تسود بينها مصالح متنافسة فيما بينها. وتتوافق هذه الدول لتبنى الحكم الفيدرالى كمخرج من ذلك الواقع يتيح لها التعايش فى إطار الوحدة، مع إتاحة الفرصة لابداء بعض التحفظات فى مواضع الاختلاف. ويمكنني أن أؤكد بأن أحداً منا لم يسمع في كل العالم عن دولة بدأت مسارها موحدة ومن ثم أخذت في التفكك إلى وحدات فيدرالية. ونحن غير مستعدين تحت أي ظرف من الظروف بأن نسمح لأي جزء من بلدنا أن يتعرض إلى التمزق. وأنا أؤكد من فوق هذه المنصة، بأن ذلك سيكون من سابع المستحيلات.

السيد الرئيس،

إنني أعبر في هذا الملتقى بالتزامي واعتزازي بأصولي العربية، وعروبتنا وإسلامنا. فقد جاء العرب إلى هذه القارة كطلائع لنشر الثقافة الحقيقية، وتطوير مبادىء سليمة أشاعت النور في كل إفريقيا. في الوقت الذي غاصت فيه أوربا في دياجير الظلام، والجهل وتخلف الحركة الثقافية والفكرية. لقد كان أجدادنا حملة مشاعل التنوير، وقادة قوافل التحرر والتقدم. وهم الذين هيأوا للاغريق والفارسيين والهنود وعاءً للانتهال من كل ماهو نبيل فى الثقافة العربية ومدوا جسور الصلة مع كل من رغب في توثيق الروابط الثقافية.

وهذه حقائق لا جدال حولها كنت مضطراً لايرادها بسبب الحملات المسمومة التي أطلقها أنصار الهجمة الصليبية والفلسفة التي ينتمون إليها. وتمثل في نظري عائقاً هائلاً في طريق العلاقات بين الشمال والجنوب. وأسهمت الصحف الأوربية في شحن قرائها بمعلومات خاطئة وسطحية لا تلقى إلا تأييد مروجيها، وتعكس ذلك الدرك السحيق من الانحطاط الذي انحدروا إليه.

نحن فخورون بلغتنا لأنها اللغة الوحيدة في إفريقيا التي يجري التخاطب بها في طلاقة في عدد من بلدان إفريقيا. وهي وسيلة للتخاطب بين أصحاب اللهجات المختلفة. ومهما قيل للتقليل من شأن اللغة العربية بواسطة أولئك الافراد الذين تستهويهم اللغات الاوربية، التي استخدمها حكامهم الاوربيون ممن ساموهم العذاب والقهر. وهذا ما حملهم إلى مورد الخطأ الشائع بأن هنالك لغة فوق اللغات. والحقيقة أن منظمة الوحدة الافريقية التي تجمع كل الدول الافريقية قد اتخذت قراراً باعتبار اللغة العربية لغة أصيلة في افريقيا، ولذلك قررت اعتمادها كلغة معتمدة في

معاملاتها. (وقد أجاز هذا القرار اجتماع رؤساء الحكومات الافريقية في المادة التاسعة من بين قراراته)

والإسلام نفسه هو دين تسامح وقيم دينية سامية ومن ناحية عملية يعتبر امتداداً للمعتقدات المسيحية العظيمة. ومحمد خاتم الرسل جاء ليتمم مكارم الاخلاق الواردة من قبل ضمن تعاليم الديانة المسيحية والتي أضاءت طريق البشرية.

والنقطة التي أود التركيز عليها هي تلك الحملات الصليبية ودعاوى التعصب منذ العصور الوسطى بهدف قهر افريقيا ونهب مواردها. وأعجب من اعتقاد البعض بعد تجارب حقب طويلة امتدت حتى النصف الاخير من القرن العشرين، وبعد حقب وقرون من الاستعمار، أن بامكانهم أن يصرفونا عن بلوغ أهدافنا. هذا النمط من التفكير يتسم بالجهل بحقائق الاشياء وضار إذا جاز له أن يسود. وينطوي على مخطط مدروس يهدف إلى بذر بذور الفرقة بين الأشقاء. ولن تغيب عن بالنا تجربة الاسترقاق التي روجها المستعمرون كتجارة رابحة.

ورؤساء الدول العربية في الجمهورية العربية المتحدة والجزائر الذين تعرضوا لهجمات الصحف الغربية ونقدها الجائر لهم يقفون اليوم كأقوى دعاة ومناصرين لاستقلال إفريقيا، بنفس القدر الذي حمل به أجدادهم مشاعل الوعي في إفريقيا.

الويل للاستعمار من العرب وويل له من العروبة والاسلام. والويل له من أنصار التحرر في كل إفريقيا، الويل للبلجيك في الكنغو. وللبرتقاليين في أنقولا وموزمبيق. وللبريطانيين والهولنديين من الفيضان الكاسح لحركة تحريرالشعوب العربية والافريقية.

إن النضال من أجل تحرير إفريقيا قد بلغ ذروته، وهذا ما يعزز من أهمية التعاون العربي - الافريقي لا كضرورة اقتضتها الظروف الحالية، وإنما كهدف نبيل يتطلع إليه أنصار الحرية في كل أنحاء العالم.

السيد الرئيس،

إننا جميعاً نسعى بإخلاص للوصول إلى اتفاق مع أشقائنا الجنوبيين لتحقيق السلام والمحبة بين الجميع. إننا لن نتردد في القبول بطيب خاطر وسرور أي حل يؤدي بنا إلى ذلك الهدف. ولا يهم في شيء إذا سمي ذلك الحل فدريشن، أو حكم محلي أو إقليمي. وأنا على ثقة تامة بأنه لا يوجد فرد في هذه البلد يرغب في أن يرى أي من أقاليم السودان يدعو للانفصال عن بقية أجزاء الوطن. ولأننا كأفارقة نعي تماماً ونقدر قرارات منظمة الوحدة الافريقية التي تنص على احترام حدود البلدان الافريقية القائمة عند نيل الاستقلال. والفلسفة وراء هذا القرار أن أي دولة إفريقيا إذا سمحت بحق الانفصال على أساس الفوارق الجغرافية أو الاقتصادية أو قبلية فأن تلك الدولة سوف تنزلق في وحل الحروب الاهلية والدمار الذي يطال كل إفريقيا. وينبغي أن لايغيب عن بالنا أننا لم نكن الدولة الافريقية الوحيدة التي تواجه مشكلات داخلية، وهي في حقيقة الأمر لا

تختلف عنها في بلدان إفريقية أخرى. وربما نكون في وضع أفضل من غيرنا لأننا أقدمنا على الاعتراف بشجاعة بوجود مشكلة جنوب السودان واتخذنا خطوات عملية لحلها.

ومن أول المهام التي تحظى باهتمامنا هي مسألة إعادة استتباب الأمن والنظام وتعزيز مشاعر الثقة المتبادلة. وبدون ذلك لن يكون بأمكاننا أن نحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتيح لجنوب السودان اللحاق بركب التقدم خطوة بخطوة مع شمال السودان. وهذا نابع من قناعتنا بأن المديريات الجنوبية الثلاث تقع ضمن أفقر المناطق وأكثرها تخلفاً في مضمار التنمية في إفريقيا. إن التنمية الاقتصادية تتطلب ضمن أشياء أخرى تحسين مختلف وسائل المواصلات بين الشمال والجنوب وفي نطاق الجنوب نفسه. ونحتاج إلى تركيز انتباهنا وطاقتنا والإعداد لإنشاء مشاريع تنموية بمساعدة الخبراء والفنيين لتحقيق هذا الهدف. ونحتاج إلى أن نوفر رأس المال اللازم من المصادر الرسمية والخاصة في السودان. وسوف نمد أيدينا لطلب العون من البنك الدولي والامم المتحدة ومن كل الدول الصديقة خاصة في مجال الاقتصاد والتكنلوجيا.

ويتعين علينا الإسراع بأنشاء المؤسسات التعليمية في كل المستويات ومحاربة الأمراض المعدية وغير المعدية عن طريق توسيع الخدمات الصحية.

السيد الرئيس،

وأود أن أشير مرة ثانية لما سبق أن ذكرته في مستهل حديثي بأنني اعتبر الهدف الرئيس لهذا المؤتمر هو تنمية العلاقات الودية بين مواطني هذه البلد. وأضيف إلى ذلك بأن كل زملائنا، ممثلي الاحزاب والمجموعات وكل مواطني السودان سوف يرتقون إلى مستوى المسئولية التي يتطلبها الموقف لبناء سودان المستقبل فوق قاعدة الاحترام المتبادل والثقة بين الجميع.

حضرات السادة،

قبل أن أنهي كلمتي، أود أن ألفت النظر إلى رغبتي المخلصة في أن أرى ممثلي تلك المجموعات المؤيدة لوحدة السودان، ممثلة في هذا المؤتمر. وأشير كذلك بأن التغطية الإعلامية العالمية لهذا المؤتمر ومتابعة العالم لمجريات مفاوضاتنا تضع على عاتقنا مسئولية إضافية لتحمل مسئوليتنا التاريخية والتحلي بنكران الذات من أجل الوصول إلى قرارات جماعية تؤمن وحدة السودان وتعزز مكانته بين الامم وتقدم مثالاً يحتذى لحل المشكلات المماثلة في بلدان أخرى بالوسائل السلمية والديمقراطية وبمنأى عن العنف والقهر. ونحن في مواجهة مشكلات بلادنا نظهر للعالم بأننا نرتفع لمستوى الثقة الملقاة على عاتقنا. نحن أبناء هذا الجيل والأجيال السودانية اللاحقة.

فليوفق الله خطانا ويكلل جهدنا بالنجاح المطلوب.

الملحق رقم (15)

خطاب الحزب الشيوعي السوداني في مؤتمر المائدة المستديرة (مارس 1965) قدمه السكرتير العام عبد الخالق محجوب

السيد الرئيس،

الضيوف الاعزاء

هذا المؤتمر يسجل انتصاراً جديداً للديمقراطية ومبادىء ثورة أكتوبر الظافرة. دعونا في هذا المقام أن نمجد شهداء ثورة اكتوبر، الذين مهدوا الطريق بدمائهم الغالية لانعقاد هذا المؤتمر، وكذلك نمجد الضحايا الابرياء للحوادث الدموية في الجزء الجنوبي من بلادنا. فلتكن ذكرى الشهداء والضحايا المدنيين تضيء طريقنا في هذا المؤتمر الذي يعلق عليه شعبنا آمالاً عريضة، لوقف مزيد من هدر الدماء، وإعادة الأمن، وللحد من نشاط عملاء الامبريالية ومخططاتهم لتمزيق وحدة بلادنا وتقديمها لقمة سائغة لإغراضهم.

في مستهل خطابي يتعين عليَّ أن أعبر عن امتناني وتقديري لأشقائنا الافارقة الذين قدموا إلينا في روح الوحدة الافريقية الأصيلة، لمراقبة مساعينا لتسوية قضية طال عليها الزمن، ويتحمل الاستعمار مسئولية هذه المشكلات في عدد من الدول الافريقية حتى تتهيأ له فرص التدخل بعد إستقلال هذه البلدان. ولكن لا يساورنا أدنى شك بأن جهودنا وجهود أشقائنا الافارقة سوف تحبط المستعمرين وسحقهم في ميدان المعركة الذي حددوه - ولكن بالسلاح الذى نختاره - سلاح التضامن والعمل المشترك. (تصفيق)

ليس هنالك ثمة ضرورة للتنبيه إلى عظم المسئولية على عاتق أعضاء هذا المؤتمر. فالشعب الذي انتزع استقلاله وأسقط ديكتاتورية عسكرية، لن يعجز عن حل مشكلاته الداخلية. وجماهير الشعب تنتظر من قادتها السياسيين، بمختلف انتماءاتهم الايدلوجية، أن ينهضوا إلى مستوى المسئولية، ويوحدوا جهودهم بنفس العزم الذي تحقق في ثورة اكتوبر، حيث هبت رياح اكتوبر العاتية واطاحت بالديكتاتورية العسكرية المتغطرسة، والمؤسسات التي تجاوزها التاريخ. وبنفس القدر ضخت دماءاً غزيرة في شرايين المجتمع وملأتها حيوية تدفعنا إلى مواجهة الصعوبات والعقبات والتغلب عليها.

وفي طيات هذه التحولات في بلادنا تزايدت معدلات الوعي والاستنارة في كل الدوائر السياسية وارتفع صوت العقل بعد سنوات من المعاناة والارهاب والقهر الفظ وإراقة الدماء. وتعززت قناعة جماعية تقر بوجود مشكلة في جنوب السودان وضرورة حلها حلاً ديمقراطياً باعتباره المنقذ الوحيد. (تصفيق)

كم تمنينا لو شملت رياح التغيير بعض إخوتنا ممن يحبذون نعتنا (أحفاد الزبير باشا). حسناً نحن أحفاد الزبير باشا (ضَحِكٌ) فإننا لا نتوارى من تاريخنا، ولكننا ننتقده بموضوعية وبدون مرارات. نحن نتعلم درساً من كل ذلك. فالرق لم يزدهر إلا بتشجيع الاستعمار الاوربي لخدمة مصالحه. فالعار لكل من ساهم في تجارة الرقيق في تلك الأيام. وهذه حقائق أولية من حقائق التاريخ ولكننا نود أن نعيد إلى أذهان من ينظرون إلى هذا الجانب المظلم من تاريخنا، بأن أشقاءنا الافارقة قد تم اقتيادهم عبر آلاف وملايين الأميال إلى مزارع القطن في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة بواسطة تجار الرقيق. والزنوج الأمريكيون حتى يومنا هذا يتعرضون لأحط أنواع العنف والارهاب والتقتيل في قارعة الطرقات، كما حدث لمالكولم اكس، ومنعهم من ممارسة حقوقهم المدنية، التي ينعم بها سكان إفريقيا في بلدانهم المستقلة، ومن بينها السودان. (تصفيق)

وإذا أعدنا النظر بمرارة ومن زاوية واحدة، لما تهيأت لنا هذه المناسبة لنرى أشقاءنا الضيوف الاعزاء بيننا. فأحفاد الزبير تقدموا مع خطى الزمن لبناء السودان الجديد، ومؤسساته التقدمية ومن بينها الحزب الشيوعي السوداني.

مشكلة جنوب السودان ترجع جذورها إلى الفوارق الاثنية والجغرافية، كما هو الحال في بلدان أخرى. ومثل هذه المشكلات، على أي حال، لم تقف عائقاً في طريق تعايشهم في دولة واحدة تجسد تطلعاتهم ومصالحهم. والشرط الأساسي هو أن تنعقد روابطهم على أرضية صلدة للتفاهم واحترام كل مجموعة للحقوق المشروعة للمجموعات الأخرى. وللمشكلة كذلك جذور عميقة مردها إلى السياسة الاستعمارية عندما سعى لعزل جنوب السودان وتسخيره كنقطة انطلاق لتهديد الحركة الديمقراطية في الشمال، وكقاعدة لمخططاته في قلب إفريقيا. وكل هذه العوامل نقربها الآن وبعد تجارب مريرة وتبديد جهود وآلاف الارواح. ولكن هنالك عوامل مهمة أخرى يتعين علينا آخذها فى الاعتبار واختبارها بتمعن وتؤدة وبعقل مفتوح، إذا توفرت لدينا الرغبة ــ ولا شك فى ذلك ــ للوصول إلى تسوية ديمقراطية وسلمية.

ومن بين عوامل الفشل التي تقع مسئوليتها على الشمال لحل مشكلة جنوب السودان في الفترات الماضية تتمثل في تطبيق ديمقراطية شائهة في الفترة الانتقالية ومنذ الاستقلال. وبالرغم من أننا نجحنا في بناء مؤسسات الحكم بطريقة صحيحة بمجلسين للنواب والشيوخ ومجلس وزراء مسئول أمام البرلمان، إلا أن القوانين الاستعمارية استمرت كما هي، وسلبت شعبنا من حقوقه الاساسية. وبقيت المؤسسات الاقتصادية الاستعمارية دون أن تطالها يد التغيير أو الإصلاح، وكذلك الحال بالنسبة لجهاز الدولة العتيق. وكنتيجة لكل ذلك لم يأت الاستقلال بأي تغييرات مادية لصناع الاستقلال، وبقي جهاز الدولة غريباً ومتسلطاً على الشعب ومعاد له. كل ذلك

نتيجة لغياب قيادة سياسية قادرة على التخطيط للمستقبل بصبر ونكران ذات ومؤهلة لإحداث تنمية حقيقية وتغييرات عميقة في المجتمع.

معلوم أن الحكومات السودانية المتعاقبة افتقرت إلى برامج سياسية لحل المشكلات الاساسية التي تواجه الشعب، وفي مقدمتها مشكلة جنوب السودان. والسياسة الاستعمارية الضارة جرى استبدالها بسياسة قصيرة النظر لم تعترف أصلاً بوجود مشكلة الجنوب. وكلا الوصفتين السياسيتين متساويتان في إحداث أضرار عميقة وتعميق الغبن وتهديم للثقة بين الشمال والجنوب.

ومن الأهمية بمكان في ذات الوقت تلك الأخطاء التي يتحمل مسئوليتها السياسيون الجنوبيون. فمنذ بداية فترة الحكم الذاتي في عام 1954 وحتى يومنا هذا أظهرت قيادة الحركة السياسية في جنوب السودان افتقاراً للرؤية الواضحة وطرح برامج للتغيير الاقتصادي والثقافي والتنمية الاجتماعية في جنوب السودان. بدلاً عن ذلك استمر الزعماء السياسيون الجنوبيون في ترديد نفس الشعارات والافكار الغائمة التي افتقرت الأصالة وكشفت مجافاتها للواقع في حالات كثيرة. وهذا ما أدى إلى عجزها عن امتلاك زمام أمرها في مقابل المؤثرات الخارجية والهيئات الكنسية الاجنبية والعصبية القبلية. وقد تجلى ذلك في السلوك المضطرب لأعضاء البرلمان الجنوبيين، ومعهم بعض الاعضاء الشماليين الذين أداروا ظهورهم لمسئولياتهم الملقاة على عاتقهم بواسطة ناخبيهم. وتحولوا إلى سلعة تباع وتشترى على أيدي الاحزاب السياسية الشمالية في البرلمان. وهنالك عامل آخر وغير مستبعد حال دون تقديم حل مقبول لمشكلة جنوب السودان يتمثل في ضعف وربما غياب الحركة التقدمية في جنوب السودان. ومن خطل الرأي أن نتصور إحراز أي تقدم معتبر بواسطة أي حركة سياسية في إفريقيا بدون إبداء الجرأة واتخاذ خطوات فعالة ضد الاستعمار بمختلف أشكاله القديمة والحديثة وبدون تمتين التضامن الافريقي. وهذا يعزز من أهمية تعزيز أواصر التضامن الافريقي.

إن الرجوع لتناول أخطاء الماضي يصبح أمراً مُلحاً إذا صدق عزمنا لبدء صفحة جديدة في تاريخ أمتنا ومحاربة العادات البالية والتخلي عن إيجاد الذرائع. أما عن التخلف في الجنوب فمن الصعب أن نتناول هذا الواقع بمعزل عن واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي في بقية أنحاء السودان. فعندما يتحدث الاخوة الجنوبيون عن التخلف في مناطقهم، فربما يحسب البعض بأن شمال السودان قد أصبح مثل فرنسا أو أمريكا أو الاتحاد السوفيتي. (ضحك)

لقد أثقلت الهيمنة الاستعمارية وشبه الاقطاعية كاهل الشعب. وتتحمل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال مسئولية التطور غير المتوازن فى كل قطاعات الاقتصاد الوطني والاقاليم المختلفة. فالمشاريع العمرانية التي نشهدها اليوم قد أُنجزت فى عهد الديكتاتورية العسكرية، وتظهر

بجلاء وجهة التطور التي أرادها الاستعمار الحديث ومؤسساته، مثل المعونة الامريكية والديون الخارجية، أكثر منها مؤشراً للتقدم. بل هما سببان مباشران للازمة الاقتصادية فى السودان، جنوبه وشماله على قدم المساواة.

وفي واقع الامر فأن تسوية مشكلة الجنوب تعتمد على اجتثاث التخلف الاقتصادي والاجتماعي في كل مناطق السودان. والحلول التي نقترحها لا تهدف إلى إنهاء التخلف، وتحريك عجلة التقدم الاقتصادي فوراً. ولكنها تؤكد عزمنا على تغيير منهج التنمية، بعد أن تأكد فشل السياسة التقليدية التي ورثناها من الادارة الاستعمارية. إن الاشتراكية هي الطريق الأسلم لتنمية بلادنا وإنهاء الاستغلال.

وإذا كان الزعماء الجنوبيون يرغبون رغبة حقيقية في تنمية ذلك الجزء من الوطن الذي يمثلونه، فيتعين عليهم أن يطرحوا علينا برامجهم المحددة. وفى المقابل يتعين على الأحزاب الشمالية الوصول إلى ترتيبات سياسية تلقى تجاوباً وقبولاً من جانب الأحزاب الجنوبية، وتعهداً منها بأن المواطن الجنوبي العادى لن يتعرض للهيمنة والاستغلال الاستعمارى. وهذا يتطلب إعادة النظر في كل السياسية فى كل مناطق السودان.وهنالك حقيقة لا مراء فيها بأن العبء الأكبر من الاستغلال تمارسه وتتحمل مسئوليته الشركات الاجنبية والعواصم الامبريالية بدون إستثناء، يضاف إلى ذلك مساوىء الاستغلال الذي مارسه صغار التجار والوكلاء المحليين أنفسهم. وإذا صح القول بان الجنوب لم يشهد تقدماً - كما يرى الزعماء الجنوبيون - بسبب إحلال الاداريين الشماليين محل الاداريين الانجليز، فمن منا يجرؤ على التنبؤ بما يمكن أن يطرأ على أحوال المواطنين الجنوبيين البسطاء إذا حل إداريون جنوبيون محل رصفائهم البيروقراطيين من شمال السودان. فربما تسوء أحوال الموطنين الجنوبيين. وهذا ماحدث لغمار الناس في شمال السودان عندما حل إداريون شماليون محل الإداريين الانجليز. (ضحك)

هذه المسألة على قدر كبير من الاهمية وتتطلب إنتباها وعمل عاجل، لأن مصير المواطن الجنوبى هو الأجدر بأن يكون فى مقدمة إهتمامنا. ونحن في الحزب الشيوعي السوداني ننظر للأمر من هذه الزاوية ونعمل لإعادة تقويم المقترحات المطروحة لحل مشكلة جنوب السودان. وأولئك الذين يطالبون بالفدريشن - على سبيل المثال - لم يقدموا لنا مقترحاتهم وبرامجهم لانتشال الجنوب من وهدة التخلف. ونحن نرى بأن المطالبة بالفدريشن لاتستجيب لمتطلبات التقدم، لأن شكل الحكم الفيدرالي بالرغم من الضجة التي ترافقه لا يحمل مضموناً عملياً وحلاً تلقائياً لمشكلة التقدم الاقتصادي والرفاهية في الجنوب. ولكي نقدم حلاً حاسماً لتلك المشكلات يتعين علينا وضع قضية التقدم في الجنوب والشمال معاً في مقدمة الاهتمام. خاصة وقد تأكد فشل طريق التنمية الرأسمالية والسياسة الاستعمارية التي ورثناها. وتطبيق الفدريشن يتطلب إيجاد مصادر

مستقلة للاعتماد الذاتي. ولكن في الظروف السائدة في الجنوب الآن تتحمل الحكومة المركزية سنوياً تغطية العجز في ميزانيات المديريات الجنوبية الثلاث. وتجربة البلدان حديثة الاستقلال، خاصة في افريقيا، تؤكد ضرورة الدعم بواسطة الحكومة المركزية لقيادة الاقتصاد الوطني، وتوجيه بقية مؤسسات القطاع العام.

ولتطبيق الفدريشن في الجنوب في ظل الظروف السائدة الآن لن يجد الجنوب مفراً من اللجوء إلى المعونات والقروض وفتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبي. وهذا ما أورد بلدان إفريقية عديدة إلى الانهيار وفتح أعين دول نالت استقلالها حديثاً لتفادي ذلك الخيار.

والدعوة للانفصال تعني بالنسبة لنا تسليم الجنوب لقمة سائغة للاستعمار الحديث. خاصة في ظروف ضعف القوى السياسية من عمال ومزارعين وطبقات وسطى ومثقفين. ومصادر الجنوب المادية لا تزال مغمورة، وكل ما يتم تسخيره منها سوف يذهب إلى خزائن الشركات الاجنبية المتحكمة في اقتصادنا الوطني.

إن الحل الأجدى لكل مشكلة يجب أن يستند على حقائق الماضي والحاضر وآفاق المستقبل. ويأخذ في الاعتبار كل الظروف المحيطة بالمشكلة المعنية. وعندما يقترح الحزب الشيوعي السوداني شكل الحكم الذاتي الاقليمي كحل لمشكلة الجنوب، فأننا نتخذ هذا الموقف بعد دراسة متواضعة شملت مستقبل التطور الوطني الديمقراطي في السودان وحقوق الاقليات القومية في إطار حر ومُتحدْ، إلى جانب مسئوليتنا تجاه بناء الوحدة الإفريقية التقدمية. وكذلك فأن إنشاء مجلس ديمقراطي لممثلي الجنوب، تتمثل فيه القبائل المختلفة ويتولى هذا المجلس تكوين هيئة تنفيذية تحت إشرافه لتسيير شؤون الجنوب في مضمار التعليم والصحة والطرق..الخ. بينما تحتفظ الحكومة المركزية بسلطات تخطيط وتوجيه الاقتصاد الوطني والسياسة المالية والامن الوطني والقوات المسلحة وتوزيعها على مناطق السودان، والعلاقات الخارجية ..الخ. ويكون مثل هذا المجلس عاملاً لتمتين وحدة الوطن، ويلبي تطلعات ومصالح مواطني الجنوب. وفي ذات الوقت يسد الطريق في وجه مخططات الاستعمار لتقسيم السودان، وتمهد الطريق لبناء سودان جديد وديمقراطي.

الحزب الشيوعي السوداني يأخذ في اعتباره الوضع الخاص في السودان باعتباره جسراً وملتقىً للثقافات العربية- الاسلامية والزنجية. ونعتقد بأن هنالك طاقات كامنة لدى شعبنا يمكن تسخيرها إذا أولينا عناية كافية لنهضتنا الديمقراطية والبعث الثقافي ومحاربة الامية والخرافة والسحر وتنمية مراكز البحث العلمي والتنقيب الموضوعي لوضع تاريخنا في سياقه الصحيح، وتشجيع المواطنين الجنوبيين لتنمية تراثهم بكل الاحترام لعاداتهم وتقاليدهم.

هذا الحل يمكن الجنوبيين من تطوير مناطقهم وتحسين أحوال قبائلهم وأسرهم ويقربهم أكثر وأكثر

من تقاسم المسئولية الوطنية لبناء إقتصادنا، وكذلك تسريع خطى التناغم في مستويات التنمية بين الشمال والجنوب فى إطار مشروع واحد. هذه وغيرها من نقاط الاتفاق التى نتوافق عليها فى هذا المؤتمر لن تكون ذات جدوى إلا في ظل ديمقراطية حقيقية ورحبة على أيدي حكومة تقدمية وديمقراطية تُمثل العمال والمزارعين والقوى الاجتماعية الاخرى غير المرتبطة بأي ممارسات استغلالية بحق مواطني الجنوب أو الشمال.

وبداية لكي نجعل مثل هذا الحل ممكناً لا بد من أن يحل السلام في الجنوب.وبالنسبة لنا فأن معضلة السلام في الجنوب لم تعد مشكلة داخلية بل مسألة تؤثر على استقلال الشعب السوداني خاصة في ظل الاستفزاز والتهديد الذي يمثله تشومبي (الكنغو) والقوى الاستعمارية لتعويق استقلال بلادنا. ومن هذه الزاوية فإن أي تهديد لأمن السودان يعتبر خطراً يتهدد كل الدول الافريقية التي استقلت حديثاً، وتتأهب لانتهاج سياسة تقدمية ومعادية للاستعمار. ويصح القول أيضاً بأن بعض الاخطاء قد جرى ارتكابها ووقعت تجاوزات مارستها القوات المسلحة في جنوب السودان. ومثل هذه الاخطاء والتجاوزات - بالمناسبة نحن نتعرض لالقاء قنابل علينا في هذه الايام. (ضحك) - هذه حقائق نقر بها لأننا لا يمكن أن نخاتل في إقرار الحقيقة. وتبقى مسألة أخرى بأن القوات المسلحة اليوم تواجه مسئولية حماية سيادة الوطن. وتتعدى مسئوليتهم في حفظ الامن الداخلي في الجنوب. ويقع على عاتقهم عملياً واجب حماية سيادة استقلال كل جزء من أجزاء الوطن،المتآخي والمتحد في وجه تهديدات الاستعمار. ولا نتغاضى هنا عن مسئوليتنا جميعاً في مساندة القوات المسلحة على النهوض بمسئولياتها ورفع معنويات أفرادها. وهذه مسئوليتكم في الجنوب قبل أن تكون مسئوليتنا فى الشمال. وغني عن القول بأنه مهما كان خياركم في المستقبل، الفدريشن أو الانفصال أو أي شكل آخر لا يلغي مسئوليتهم (القوات المسلحة) في حماية الامن والاستقلال. لأن أي حل نستقر عليه سيصبح عديم المعنى، مهما بدا صائباً، إذا لم نقف على أرضية الاستقلال. ويمكنكم سؤال أشقائنا الأفارقة وجيراننا ثوار الكنغو عن المآسي والآلام نتيجة لتقسيم بلادهم وفقدان سيادتهم على أرضهم. ولا يوجد شخص عاقل يتمنى للسودان أن يتحول إلى كنغو آخر. (تصفيق)

يتحدث بعض الناس وكأن الحكم العسكري لازال قائماً فى الجنوب. وربما وجدنا لمثل هؤلاء بعض العذر إذا بعثوا رسائل من الخارج، ولكن إطلاق مثل هذه الاحكام من وسط الخرطوم ومن مبنى البرلمان يبدو عصياً على الفهم! فاستمرار حالة الطوارىء فى الجنوب هو نتيجة لإستمرار العنف، وهى مسئولية كل من يتحكم فى موضع مسئولية فى الحركة السياسية فى الجنوب. وهى بين أيديكم وحدكم يازعماء الجنوب لالتقاط المبادرة لتنظيم حركة سياسية فى الجنوب ووقف العدائيات فى الجنوب. وكجزء من مسئوليتنا فى الشمال، ونؤكد لكم موقفنا، بان القوى

الديمقراطية من العمال والمزارعين والمثقفين وكل الاحزاب ذات التوجه الوطنى ستعمل على تمتين الوحدة والاخاء والتعاون لصون وحدة السودان وأمن السودان من تهديدات تشومبى ومن يقفون وراءه.

الزعماء الجنوبيون يتحملون إذاً المسئولية في المطالبة بوقف إطلاق النار واستتباب السلام الداخلي. والمواطنون في الشمال وفي كل مكان هبوا في وجه الديكتاتورية العسكرية. وقدموا تضحيات هائلة، ومن بينهم مواطنون من الجنوب، من أجل تمهيد الطريق لهذا المؤتمر ومن أجل حل سلمي وديمقراطي لمشكلة الجنوب. ويحق لنا اليوم أن ندعو القادة الجنوبيين لانهاء أعمال العنف عاجلاً. ونقترح بأن نوقع جميعاً على ميثاق ينبذ العنف والارهاب وسياسة الشقاق الاثني ونزعة الانتقام حتى يتهيأ المناخ للحل الديمقراطي الذي نتطلع إليه.

ويتعين علينا الأخذ في الاعتبار أن الحل الديمقراطي لن يتحقق بضربة لازب. ولذلك نقترح بأن يعتمد المؤتمر خطوات عملية لتطبيق الحل الديمقراطى. لقد عانى الجنوب من أهوال الدمار وتدني الانتاج في السنوات الأخيرة، فضلاً عن حالة التخلف السائدة أصلاً. وفي اعتقادنا أن هنالك مهمة عاجلة تتطلب تكوين مجلس يضم ممثلين للجنوب والشمال للتخطيط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في جنوب السودان. مما يمهد الطريق لحل بعض المشكلات العاجلة. كما إننا نرى بأن هنالك فرصاً لا حصر لها لتأهيل مواطنين سودانيين لمهام التبشير المسيحي. ونضيف إلى ذلك الإسراع بإنشاء معاهد لتأهيل مواطنين من جنوب السودان في المجالات الفنية. ويتعين على الدولة أن تنظر في إمكانية تولي مسئولية المشاريع الإنتاجية وربطها بصناعات ملائمة حتى نخطو في اتجاه إقامة قطاع عام إنتاجي يتحمل مسئولية المشاركة في النهوض بأعباء التنمية في الجنوب. والاستفادة من تقاليد العمل الجماعي في حياة مواطني الجنوب.

ختاماً، فإننا نقترح توقيع ميثاق تنمية يصبح بمجرد التوقيع عليه ملزماً لتنمية الجنوب ويجري تنفيذه على مراحل محسوبة.

السيد الرئيس،

الضيوف الكرام،

المواطنون الأعزاء،

إننا نقف في مفترق الطرق، فيما يتعلق بتسوية مشكلة جنوب السودان. إننا لا نرغب في انتهاج الطريق القديم ، طريق العنف والارهاب والاخطاء، بينما طريق الحل الديمقراطي المؤدي للسلام سهل منساب أمامنا، بفضل ما حققته ثورة اكتوبر. دعونا نجعل من هذا المؤتمر منطلقاً لنجاحات إضافية بابتداع السياسات والبرامج الديمقراطية .التي ترسخ التطور الديمقراطي في بلادنا ويعزز مكانة الجنوب كقلعة للتحرر والتضامن وسياجاً مانعاً ضد النفوذ الاستعماري وملاذاً ضد المجازر والمؤامرات ضد أمن السودان والسلام في كل القارة الإفريقية. (تصفيق) شكراً جزيلاً!

الملحق (16)

قرارات مؤتمر المائدة المستديرة بشأن قضية الجنوب
الخرطوم فى الفترة من 16 إلى 29 مارس 1965

إننا نحن مندوبي الأحزاب والهيئات السياسية التالية:

1- جبهة الميثاق الإسلامي
2- الحزب الوطنى الاتحادي
3- حزب الشعب الديمقراطي
4- الجبهة الوطنية للهيئات
5- الاتحاد الوطنى الإفريقي السوداني "سانو"
6- الحزب الشيوعي السوداني
7- جبهة الجنوب
8- حزب الأمة

وقد حضرنا مؤتمر المائدة المستديرة لدراسة قضية الجنوب ، وقد عقد هذا المؤتمر جلساته فى الخرطوم ، فى مبنى البرلمان ، فى الفترة مابين 16 إلى 29 مارس عام 1965 ، ودرسنا قضية الجنوب من جميع جوانبها ، نعلن مايلي :

1- أن المصالحة الوطنية ضرورة حتمية
2 - وأن الخلافات في الرأي لا تستعصي على الحل
3 - وأن تسوية هذه الخلافات لا يمكن أن تتم إلا بالطرق السلمية . لذا فأننا نقرر :

أولاً : أن تتخذ الحكومة الخطوات التالية لإعادة الوضع في الجنوب إلى حالته الطبيعية :

1- تنفيذ الاتفاق المعقود بين حكومة يوغندا وحكومة السودان بشأن اللاجئين وبذلك تتم إعادة توطينهم .

2- الاتصال بحكومات الدول المجاورة الأخرى من أجل الوصول إلى إتفاقات مماثلة بشأن اللاجئين .

3- إعادة توطين النازحين بالداخل ممن فقدوا مساكنهم وأملاكهم .

4- يطلب من الحكومة :

(أ) تخفيف المجاعة فى المناطق التى تأثرت بها فى الجنوب

(ب) بحث الأسباب الجذرية للمجاعة والفيضانات فى الجنوب وإتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهتها.

5- إعادة نقل جميع المدارس الجنوبية من الشمال إلى الجنوب .

ثانياً : اتباع هذه الخطوط السياسية :

1 - اختيار عدد أكبرمن الجنوبيين وتدريبهم لشغل المناصب التالية :

(أ) ضباط السجون والشرطة

(ب) رجال الإدارة

(ج) ضباط الجيش

(د) رجال الصحة ومساعدوهم

(هـ) مهندسو الغابات

(و) المسئولون عن الصيد ومصائد الأسماك

2 - تعيين الجنوبيين فى مناصب الإدارة والبوليس والسجون والإستعلامات ، كلما وجد أبناء الجنوب المؤهلون لشغلها . وعندما لايتوفر العدد الكافي من أبناء الجنوب تتخذ الخطوات اللازمة للتعجيل بتدريبهم وترقيتهم .

3 - تكافؤ الفرص في التوظيف ، والمساواة في الإجور ، وألا يكون هناك تمييز بسبب المعتقدات الدينية أو اللغة أو العنصر .

4 - حرية الأديان ، وحرية النشاط التبشيري في حدود القانون .

5 - السماح للأفراد والهيئات الخاصة بفتح المدارس بشرط مراعاة القانون .

6 - حرية الحركة والتنقل .

7 - إنشاء جامعة في الجنوب .

8- إنشاء مدرسة ثانوية للبنات ومدرسة زراعية في ملكال .

9- إعادة إنشاء مدرسة يامبيو الزراعية ومركز التدريب في جوبا والمركز البيطري في ملكال

10 - يتولى رئاسة جميع المدارس في الجنوب جنوبيون مؤهلون . ولايجوز حرمان أحد من الترقية إلى منصب ناظر بسبب عدم معرفته باللغة العربية .

11 - إيجاد فرص عمل للعاطلين .

12 - تشكيل مجلس إقتصادى فى الجنوب . يتولى هذا المجلس دراسة المشروعات التفصيلية التى أعدتها فرقة البحث فى عام 1954 وغيرها من المشروعات فى كافة مجالات التنمية ، وتتخذ القرارات بشأن تنفيذها . وينبغي للحكومة أيضاً أن تدرس إحياء مشروع الزاندي .

13- إعطاء الأولوية للسكان المحليين فى استغلال الأراضى ويمنحون كافة التسهيلات .

ثالثا :

يعلن المندوبون المشتركون في هذا المؤتمر تصميمهم على رفع المظالم التي حاقت بالجنوب وتطبيق السياسة المشار إليها آنفاً ، ويعلنون استعدادهم لإرسال وفد للسلام يطوف أنحاء الجنوب لتهدئته وإعادة الأوضاع فيه إلى حالتها الطبيعية . ويدركون أنهم سيستخدمون كل مايتوفر لديهم من وسائل لإنهاء الصراع القائم خلال شهرين .

رابعاً :

1 - قام المؤتمر بدراسة بعض أشكال الحكم المقترحة للسودان ، ولكنه لم يصل بشأنها إلى قرار إجماعي كما تقضي لوائح المؤتمر.

2- ولذا عين المؤتمر لجنة تضم إثني عشر عضواً لدراسة مسألة التنظيم الدستوري والإداري الذى يحمي المصالح الخاصة للجنوب ، كما يحمي المصالح العامة للسودان . وتتولى اللجنة بالإضافة إلى ذلك المهام التالية :

(أ) تعمل كلجنة للرقابة على تنفيذ الخطوات السياسية المتفق عليها .

(ب) تضع الخطط اللازمة لتهدئة الوضع في الجنوب ، وتدرس الخطوات اللازمة لإلغاء حالة الطوارىء وفرض حكم القانون .

(ج) تقدم اللجنة نتيجة أعمالها إلى المؤتمر الذي ستدعو له الحكومة للانعقاد خلال ثلاثة أشهر.

خامسا :

نعتقد بأن المؤتمر قد نجح بالإضافة إلى هذه المنجزات في تحقيق مايلي :

1- إتاحة الفرصة للقادة السياسيين في الشمال والجنوب لأول مرة منذ ست سنوات للالتقاء في جو ودي وتبادل الرأي حول قضية الجنوب .

2- إتاحة الفرصة للدول الإفريقية الشقيقة التي دعيت لحضور المؤتمر للتعرف على المشكلة وبذل جهودها في سبيل حلها .

3 - إزالة المخاوف والشكوك التى كانت قائمة بين السياسيين الشمال والجنوب وإيجاد أساس متين للتفاهم والتعاون .

4- إتاحة الفرصة لشعبنا فى الجنوب والشمال لمعرفة الحقائق وبالتالى إدراك أبعاد المشكلة ورؤيتها فى حجمها الحقيقى .

وفى إعتقادنا أن هذا الإدراك وحده هو السبيل الذى سيمكن شعبنا من السير إلى الأمام واستخدام طاقاته وموارده من أجل بناء المستقبل ، وهو السبيل الذى يمكننا من تحويل آمالنا فى السلام والمحب والثقة إلى حقيقة واقعة .

سادساً:

إننا نعرب عن شكرنا العميق :

1- لرئيس المؤتمر للدقة والنزاهة التي أدار بها جلسات المؤتمر فأسهم بذلك في نجاحه .

2- للسادة المراقبين وحكوماتهم وشعوبهم لاهتمامهم البالغ بشؤون السودان وللجهود التي بذلوها لتحقيق المصالحة الوطنية ولإسهامهم الكبير فى نجاح المؤتمر .

3- للسكرتير العام للمؤتمر ولسكرتارية المؤتمر للجهود المخلصة التي بذلوها قبل إنعقاد المؤتمر وأثناء جلساته ، ما أسهم في نجاح أعماله .

لحكومة السودان لمبادرتها باتخاذ سياسة متقدمة أدت إلى عقد المؤتمر وللتأييد المعنوى والمادي الذي قدمته بسخاء .

الملحق (17)

دستور جبهة الجنوب

1- الاسم:

تسمى المنظمة جبهة الجنوب وتعرف إختصاراً بالجبهة.

2 - الأهداف:

تعمل الجبهة لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) توحيد وجهات النظر الجنوبية من أجل تحقيق تطلعات الجنوبيين على وجه السرعة، ويعنى ذلك تحقيق التحرر السياسي والإقتصادى والثقافى والإجتماعى من الهيمنة العربية. ولبلوغ هذا الهدف تعمل الجبهة فى كل الأوقات لتوعية الرأى العام الجنوبى عن طريق المحاضرات والسمنارات والنشرات ونشر المعلومات الخاصة بالحركة الجنوبية والحركات المتشابهة فى إفريقيا وآسيا،

(ب) إستنفاذ كل الوسائل السلمية والدستورية لحل مشكلة الجنوب،

(ج) المراقبة ورفع الحذر ضد ضد تدخل أى قوى أجنبية وسياستها بهدف إحداث التخريب مما يحول دون دون تحقيق حل مرضى لمشكلة الجنوب، أو إلحاق الضرر بمكتسبات الجنوب وإفريقيا بشكل عام،

(د) الإنتماء إلى حركات التحرر الوطنى فى إفريقيا والمساهمة فى بناء الوحدة الإفريقية خاصة فى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتعليمية والفنية،

(هـ) محاربة القبلية والمحسوبية والفساد والتعصب الدينى،

(و) مواصلة الجهد بعد حل مشكلة الجنوب كقوة ضاغطة ومتفانية لنشر الوعيوتوجيه الرأي العام نحو المصالح الوطنية والتحذير من السياسات التي تضر بهذه الجهود على المدى القريب والبعيد. وتهتم الجبهة بشكل خاص بتقديم مقترحات مناسبة في مضمار السياسة الخارجية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وكل البرامج التي تساعد على الإسراع بوتائر التطور لمصلحة المواطنين في جنوب السودان،

3 - عضوية الجبهة:

العضوية في الجبهة متاحة لكل شخص يؤيد ويتفانى في تطويرسياسات الجبهة ويلتزم بلوائحها. على أن لا يتم تسجيل طالب العضوية قبل بلوغ سن الخامسة عشر، وبعد أن تتم تزكيته بواسطة ثلاثة من أعضاء الجبهة، على أن يكون من بينهم عضو واحد عل الأقل من أعضاء اللجنة التنفيذية في المنطقة التي يتقدم فيها طالب العضوية بطلبه،

4- الهيكل التنظيمى للجبهة:

يتكون الهيكل التنظيمي لجبهة على النحو التالي:

(أ) المؤتمر الوطني

(ب) اللجنة التنفيذية المركزية

(ج) اللجنة التنفيذية للمديرية

(د) اللجنة التنفيذية للمركز

(هـ) اللجنة التنفيذية للقرية

5 - اللجنة التنفيذية فى العاصمة المثلثة تعادل اللجنة التنفيذية للمركز

6 - المؤتمر القومى:

ينعقد المؤتمر القومى (يسمى فيما يلي المؤتمر) على الأقل مرتين في السنة فى واحدة من عواصم المديريات الجنوبية.

7- يتكون المؤتمر القومي من أعداد متساوية من الممثلين من كل مديرية (جنوبية) . على أن يتحدد عدد ممثلى المديريات الشمالية وفقاً لعدد الأعضاء المسجلين في المديرية المعنية.

8 - يملك المؤتمر القومي السلطات الآتية:

(أ) مراجعة سياسات الجبهة ، ويقوم بوضع سياسات بديلة أو جديدة فى محل السياسات القائمة،

(ب) انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية ، على أن يتم انتخاب أعضاء هذه اللجنة كل إثني عشر شهراً،

(ج) تعديل دستور الجبهة، على أن تجاز التعديلات بأغلبية ثلثي الأعضاء،

(د) التصرف بشأن أي مسائل أخرى ذات صلة بعمل الجبهة،

(هـ) الحق في إعادة عضوية أي شخص تم فصله، والنظر في أي شكاوى يقدمها أي من الأعضاء بحق هيئات الجبهة،

(و) يتحدد نصاب المؤتمر بحضور ثلثى الأعضاء،

(ز) فيما عدا مانصت عليه المادة الخامسة ،

(ح) تجاز قرارات المؤتمر بواسطة الأغلبية البسيطة،

(ك) يتولى المؤتمر انتخاب رئيساً له.

9- اللجنة التنفيذية المركزية:

اللجنة التنفيذية المركزية (تسمى المركزية التنفيذية فيما يلي) هي أعلي سلطة تنفيذية للجبهة، وتتمتع بالصلاحيات الآتية:

(أ) تشرف على تنفيذ السياسات الموضوعة بواسطة المؤتمر أو بواسطتهنا على أن تتطابق مع قرارات المؤتمر،

(ب) تشرف على تنفيذ سياسات الجبهة فى المديريات بواسطة اللجان التنفيذية،

(ج) تشرف على نشاطات الجبهة بشكل عام فى كل أنحاء السودان،

10 - تتكون اللجنة المركزية التنفيذية من واحد وعشرين عضواً بما فيهم رئيسها،

11- اللجنة التنفيذية المركزية هى السلطة المخولة بتفسير مواد وبنود دستور الجبهة،

12 - (أ) يتكون النصاب فى اللجنة التنفيذية المركزية من ثلثى الأعضاء،

13- (ب) تجاز القرارات فى اللجنة التنفيذية المركزية بواسطة الأغلبية البسيطة.

14 - يتكون مكتب اللجنة التنفيذية المركزية من الآتى:

(أ) الرئيس،

(ب) نائب الرئيس،

ج) السكرتير العام،

(د) أمين الخزينة،

(هـ) سكرتير الإعلام،

(و) السكرتير السياسى،

(ز) سكرتير العلاقات العامة،

(ك) مساعد السكرتير العام،

(ل) سكرتير التعليم.

15 - يحق لعضو اللجنة التنفيذية المركزية أن يستقيل إذا تقدم باستقالته كتابة. فى حالة استقالة الرئيس يتقدم باستقالته إلى نائب الرئيس.

16- مهام الرئيس:

(أ) رئاسة اجتماعات اللجنة التنفيذية المركزية،

(ب) دعوة المؤتمر للإنعقاد بعد التشاور مع اللجنة التنفيذية المركزية واللجان التنفيذية فى المديريات،

(ج) يحق له بمشاركة السكرتير العام وأمين الخزينة التصرف فى مالية الجبهة،

(د) القيام بكل المهام المتعلقة بمسئولية الرئيس.

17 - يتمتع الرئيس بحق إلقاء الصوت الفاصل (فى حالة تعادل الأصوات)

18 - مهام نائب الرئيس:

يتولى نائب الرئيس مساعدة الرئيس فى تصريف مسئولياته، والقيام بمهامه فى حالة غيابه.

19 - مهام السكرتير العام:

(أ) الأشراف على تصريف المهام التنفيذية المتعلقة باللجنة التنفيذية المركزية،

(ب) التحضير لاجتماعات اللجنة التنفيذية المركزية ويتولى المراسلات مع اللجان التنفيذية فى المديريات،

(ج). تنسيق عمل المكاتب المختلفة التابعة للجنة التنفيذية المركزية،

(د) إطلاع الرئيس على سير العمل اليومي،

(هـ) دعوة اللجنة التنفيذية المركزية للاجتماع إذا رأى ضرورة لذلك، والقيام بتسجيل محاضر الاجتماعات.

20 - مهمة مساعد السكرتير العام هي مساعدة السكرتير العام في تصريف مسئولياته، والقيام بمهامه في حالة غيابه.

21- مسئولية أمين الخزينة:

(أ) استلام كل الأموال نيابة عن الجبهة وتحرير إيصال استلام لها،

(ب) تقديم كشف بالحسابات كل عام يتضمن ايصالات الاستلام والمنصرفات، بمعاونة مراجع عام،

(ج) يكون إلى جانب الرئيس والسكرتير العام اللجنة المالية.

22 - مساعد أمين الخزينة يقوم بمساعدة أمين الخزينة في تصريف مهامه وينوب عنه في حالة غيابه.

23- مسئوليات سكرتير الإعلام:

(أ) تقديم معلومات للجمهورعن مسائل سياسية أو خلافها في عمل الجبهة،

(ب) استلام كل المعلومات التي تتعلق بهيئات سياسية أو غير سياسية.

24- مؤتمر المديرية:

(أ) يتكون مؤتمر المديرية من أعداد متساوية تمثل مختلف المراكز،

(ب) يتوفر النصاب بحضور ثلثي أعضاء المؤتمر،

(ج) لا يقل عدد أعضاء اللجنة التنفيذية للمديرية عن تسعة أعضاء،

(د) تتخذ قرارات المؤتمر بالأغلبية البسيطة.

25- مؤتمرات المراكز والقرى:

يتم إنتخاب اللجنة التنفيذية للمديرية بواسطة أعضاء المؤتمرمن المراكز المختلفة،

26 - اللجنة التنفيذة للقرية يتم انتخابها بواسطة مؤتمر القرية،

27 - يتم إنتخاب اللجان التنفيذية للمديريات والقرى كل إثنى عشر شهراً على الأقل.

28- (أ) . يتكون الصاب لمؤترات المديريات والقرى من ثلثي الأعضاء،

29- (ب) تجاز كل القرارات بواسطة الأغلبية اليسيط، ماعدا الحالات التي يتضرر عندها أي من أعضاء الجبهة. في هذه الحالة تتخذ القرارات بواسطة ثلثي الأعضاء .

30 - العقوبات:

يتعرض عضو الجبهة للعقوبة إذا أخل بفعله أو عدم فعله بسياسة الجبهة أو لوائحها أو دستورها.

31- يمكن تطبيق أي من هذه العقوبات بموجب المادة 30:

(أ) التوبيخ

(ب) الايقاف من نشاطات الجبهة بمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر

(ج) الفصل

32- يتم فرض العقوبات أعلاه بواسطة اللجنة التنفيذية المخولة بذلك حيث ينتظم العضو المعنى.

33- العضو الذي تتم معاقبته موجب المادة 31 يحق له التقدم باستئناف إلى الجنة التنفيذية المركزية باعتبارها السلطة النهائية للفصل فى لاستئناف المقدم.

34- عضو اللجنة التنفيذية المركزية الذى يتعرض للعقوبة بموجب المادة 27 يحق له التقدم باستئناف للجنة التنفيذية المركزية.

35- المؤتمر القومي للجبهة أو أى لجنة يختارها، أن تنظر فى شكاوى أى عضو من أعضاء الجبهة ورفع توصية بذلك.

36 - يحق للمؤتمر القومى إعادة العضوية لأى عضو تمت معاقبته بالفصل.

37- فقدان العضوية:

(أ) فى حالة الوفاة

(ب) الاستقالة من الجبهة وقبول استقالته

(ج) بموجب الفصل

(د) فقدان القدرة العقلية

38- المهام:

يتعين على أي عضو من أعضاء الجبهة الالتزام بوسائل الدعاية المشروعة عند تنفيذ أهداف وسياسات الجبهة، والعمل على جذب أشخاص من غير أعضاء الجبهة إلى قبول آراء الجبهة.

39- يعمل العضو على تنفيذ مهامه المحددة بواسطة هيئات الجبهة المنتخبة.

40 - كل عضو من أعضاء الجبهة يقوم بدفع اشتراكاته وأي التزامات مالية أخرى.

41 - يلتزم عضو الجبهة بالنأى عن استخدام أي عبارات مسيئة لزملائه الأعضاء أو منافسيه في الأحزاب الأخرى.

42 - الحقوق والامتيازات:

(أ) الاشتراك في انتخاب شاغلي أي مناصب في الجبهة،

(ب) الترشح لشغل أي منصب فى مكاتب الجبهة

(ج) التعبير عن شكاواه وأضراره بواسطة اللجنة التنفيذية المركزية الخاضع لها.

(د) توجيه النقد البناء للجبهة أو أي من هيئاتها التنفيذية على أن يتم تقديم النقد كتابة وبواسطة اللجنة التنفيذية المركزية الخاضع لها. على العضو الالتزام برأي الأغلبية.

43-المصادر المالية:

(أ) رسوم تسجيل الأعضاء

(ب) رسوم اشتراكات الأعضاء

(ج) التبرعات والهدايا

(د) أي مصادر أخرى بما في ذلك الدخل المتوفر من بيع مطبوعات الجبهة وشاراتها

44- رسوم تسجيل الأعضاء هي خمسون قرشاً والاشتراكات الشهرية هي خمسة وعشرين قرشاً. تدفع الاشتراكات في نهاية كل شهر.

45- يكون لكل لجنة تنفيذية فى كل المستويات لجنتها المالية المكونة من الرئيس والسكرتير العام وأمين الخزينة وعضوين إضافيين.

46 - مهام اللحنة المالية:

(أ) التصديق على المنصرفات من مالية الجبهة،

(ب) استلام التبرعات والهدايا، واشتراكات الأعضاء ورسوم تسجيلهم نيابة عن الجبهة.

47 - تلتزم كل لجنة تنفيذية للمركزوالقرية بتقديم تقارير مالي كل شهرين إلى اللجنة التنفيذية للمديرية ومرفق معها ايصالات الاستلام والمنصرفات . تقوم اللجنة التنفيذية للمديرية برفع تقاريرها المالية الدورية إلى اللجنة التنفيذية المركزية لمراعتها وإقرارها.

48 - يكون هنالك مسئول خزينة مركزي للجبهة ترسل إليه كل الايصالات.

49 - يخضع المسئول المركزي للخزينة لإشراف مسئول الخزينة المركزية في اللجنة التنفيذية المركزية.

50 - تلتزم اللجان التنفيذية الفرعية بأرسال كل الأموال التي تجمع شهرياً بعد خصم المنصرفات المصرح بها بواسطة الهيئة التنفيذية المعنية.

51- يحق للجنة المالية التابعة للجنة التنفيذية المركزية مراجعة السياساة المالية للجبهة والتصرف بما يحقق مصلحة الجبهة.

52 - تسجيل العضوية:

تحتفظ كل اللجان التنفيذية بأسماء الأعضاء المسجلين في كشوفاتها وتقدم تقريراً شهرياً يتضمن زيادة عدد الأعضاء أو تدنيهم.

53 - يرفع التقرير الشهري المذكور في المادة 52 إلى اللجنة التنفيذية في الهيئة العليا حسب الهيكل الدستوري للجبهة. كل هذه التقارير يتم حفظها لدى اللجنة التنفيذية المركزية.

تعريفات:

(أ) مصطلح هو أو أي من تصاريفه المستخدمة في الدستور تعني كذلك مصطلح هي أوكل تصاريفها.

ب) كلمة الجبهة المستخدمة في الدستور تعني جبهة الجنوب.

الملحق (18)

حزب جبهة الجنوب

بيان صحفي رقم 32

بهذا تود جبهة الجنوب أن تعلن للرأي العام في السودان موقفها من الأحداث الجارية في هذه البلد، وذلك في أعقاب حادثة طالب معهد المعلمين العالي بأمدرمان الذي أشيع بأنه تفوه بعبارات بذيئة ومحطة للإسلام والرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم). وجبهة الجنوب تؤيد بدون تحفظ اتخاذ الإجراء القانوني الملائم ضد الطالب المعني وضد أي شخص يسيء للمعتقدات الدينية للآخرين.

ونحن لا نسعى لكسب ممالاة الحزب الشيوعي أو التوسل إليه نسبة لما يكنه للجنوب من حقد، ولا يتورع عن تأليب الرأي العام في الشمال ضد الجنوب، ويسعى لاستغلال قضية الجنوب نقطة إنطلاق لتحقيق أغراضه الخاصة.

ولكن، من منطلق الإنصاف، يصعب علينا أن نلمح أي صلة بين تصرف الطالب المعني من جهة ونشاط الحزب الشيوعي من جهة أخرى. خاصة وقد أعلن الحزب الشيوعي أن لاصلة له بذلك الطالب. وكذلك فأن التشجيع الذي أبداه الأشخاص في موضع المسئولية الحكومية لتسيير التظاهرات التى تطالب بحل الحزب الشيوعي يتعين وضعه في سياقه الصحيح. وينم عن وجود مخطط غير مستساغ من قبل الحكومة الائتلافية في تعاملها مع المعارضة بهدف تصفيتها. هذا هو الإسلوب الذي تنتهجه الحكومة الائتلافية تجاه جنوب السودان، حيث جرى حرق القرى ودمرت الممتلكات وعوقب وقتل إناس كثيرون، لاتهام أقارب لهم بالانتماء لحركة الأنيانيا.

بالرغم من إننا نختلف مع الفكر والوسائل التي يتبعها الحزب الشيوعي تجاه بعض القضايا. وبسبب التزامهم العقائدي، لازلنا نرى بأن الطريقة التي انتهجتها الحكومة في معالجة حادثة معهد المعلمين العالي هي الأسوأ، وتمثل اعتداء على الحريات الأساسية والنظام العام. ويهمنا هنا التصدى لحماية الديمقراطية وليس الدفاع عن الشيوعية. ولا يخفى علينا بأنه في بعض البلدان حيث تولت أحزاب شيوعية الحكم لا يسمح لأحزاب أخرى بمزاولة عملها. وربما يلجأ الشيوعيون هنا لنفس الأسلوب إذا وصلوا إلى السلطة.

الحزب الشيوعي عاود نشاطه العلني بعد ثورة اكتوبر (1964) التي أطاحت بالديكتاتورية وإعادة الحريات الديمقراطية. وبناء على ذلك، يعتبر الأمر إجهاضاً للديمقراطية إذا أقدمت الحكومة على مصادرة نشاط الحزب الشيوعي وفي نهاية المطاف جبهة الجنوب كذلك. وموقفنا ثابت في

اعتبار الانتخابات الحرة الوسيلة الديمقراطية الوحيدة لإقصاء أي حزب في المنافسة السياسية.

ولهذا فإننا ندين ونستهجن الاقتراح المعروض أمام الجمعية التأسيسية بواسطة الأحزاب الحاكمة لإجازة قانون يحظر نشاط الحزب الشيوعي. والاقتراح المقدم غير دستوري ويمثل تعدياً فظاً على الحريات الفردية وخاصة حق تكوين المنظمات السياسية. وإذا قدر لهذا الاقتراح أن يجاز فإن هذه الخطوة ستقوض أركان المبادىء العظيمة لثورة اكتوبر التي أعادت لنا الديمقراطية.

وجبهة الجنوب تناشد الرأى العام السودانى أن يقطع الطريق على الأفراد الذين إنطلقوا فى اتجاه تأجيج المشاعر الدينية لبلوغ أهداف حزبية أوشخصية دنيئة. والإجراء غير الديمقراطي المبيت ضد الحزب الشيوعي هذه المرة سوف يختط سابقة ضد جبهة الميثاق الإسلامي نفسها وربما ضد الإسلام نفسه في مناسبة أخرى إذا لم يحزم الشعب أمره وينهض لحماية المبادىء الديمقراطية.

وتود جبهة الجنوب أن تؤكد للمواطنين احترامها العميق لكل الأديان. لا عجب، فنحن نضع القيم الدينية في موضع يعلو على الانتماء السياسي ولهذا حرى بها أن لا تزج في خضم الصراعات السياسية.

صدر عن المكتب المركزي – جبهة الجنوب

الخرطوم

الملحق (19)

بيان عن مشكلة الجنوب
أذاعه اللواء جعفر محمد نميري
رئيس مجلس قيادة الثورة في 9 يونيو 1969

مواطني الأعزاء ..

أبادر فأهنئكم أحر التهاني، وأعبر لكم عن أطيب الأمنيات في هذه اللحظات التاريخية التي يعيشها شعبنا العظيم في ظل ثورته المظفرة.

لا شك أنكم الآن على علم بأهداف الثورة التي أعلنتها وأعلنها السيد رئيس مجلس الوزراء صبيحة 25 مايو الخالد. ولا شك أنكم تدركون أيضاً أن ثورتكم هذه هي امتداد لثورة الحادي والعشرين من اكتوبر . تعمل من أجل البعث الجديد لبلادنا من أجل التقدم الاجتماعي وتبديل حياة البؤس والشقاء التي ظلت تعانيها جماهيرشعبنا في ظل الأوضاع البائدة. إن ثورة مايو هي ثورة ضد الاستعمار والإمبريالية، تمد يدها في صدق وإخلاص لحركات التحرر والانعتاق في البلدان العربية والإفريقية وفي العالم بأسره.

الأبعاد الحقيقية للمشكلة :

إن الثورة تدرك الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب. وهي مصممة على المضي قدماً لإيجاد تسوية نهائية لتلك المشكلة التي تحملت أعباءها جماهير شعبنا في جنوب البلاد وشمالها. إننا جميعاً ندرك الجذور التاريخية لقضية الجنوب والتركة المثقلة التي ألقاها على كاهلنا جميعاً الاستعمار البريطاني الذي درج عن قصد وتدبير على رسم خطة التطور غير المتكافيء بين شقي البلاد في الجنوب والشمال . لقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك التخطيط الاستعماري أن وجد إخواننا الجنوبيون أنفسهم عشية استقلال بلادنا في وضع غير متكافيء مع إخوانهم فى الشمال في كل المجالات.

لقد فشلت القوى التقليدية التي تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال أن تجد حلاً لمشكلة الجنوب. وقد استغلت هذه القوى سلطة الدولة للإثراء الحرام ولخدمة المصالح الحزبية الضيقة، وتجاهلت المصالح الحقيقية لجماهير شعبنا سواء كان ذلك في الجنوب أو في الشمال.

ولعله غني عن الذكر أن أقول أن معظم القادة الجنوبيين أنفسهم قد أسهموا بقدر وافر في تدهور الأحوال في ذلك الجزء العزيز من بلادنا وعبر السنين. ومنذ سنة 1950 وحتى يومنا هذا ظل معظم أولئك القادة يتحالفون مع القوى الرجعية في الشمال ومع الدول الاستعمارية صاحبة المصلحة في بقاء المشكلة دون حل نهائي . وكان رائدهم الكسب الشخصي .

إن أعداء الشمال هم في الوقت نفسه أعداء الجنوب . إن عدونا المشترك الذي يجب أن نوحد جهدنا جميعاً لسد الطريق أمام مخططاته ومؤمراته هو الإمبريالية والاستعمار الذي يستغل الشعوب العربية والإفريقية ، ويقف حجرعثرة في سبيل تقدمها. وفي الداخل فأن لنا عدواً مشتركاً هو القوى الرجعية التي تمثل قوام الثورة المضادة وتقف سداً أمام انطلاق بلادنا شمالاً وجنوباً نحو التقدم والرخاء والاشتراكية .

إن ثورة الخامس والعشرين من مايو ليست كانقلاب نوفمبر 1958 الذي خططه الاستعمار مع العناصر الرجعية فى داخل القوات المسلحة وخارجها لضرب الحركة الجماهيرية الهادفة للإصلاح الاجتماعي والديمقراطية الحقة في جنوب البلاد وشمالها . إن ثورة الخامس والعشرين من مايو هي النقيض لانقلاب نوفمبر سنة 1958 . إنها ثورة ضد الاستعمار وضد الدوائر التقليدية والأحزاب الفاسدة ، التي خربت مصالح الشعب في جنوب البلاد وشمالها ، وأجهضت ثورة اكتوبر بهدف تصفية الحركة التقدمية ، فوضعت نظاماً ديكتاتورياً رجعياً .

إن حكومة الثورة لا تتهيب الاعتراف بالواقع . إنها تدرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب . وتؤمن إيماناً أكيداً أن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية. إن من حق شعبنا في الجنوب أن يبني ويطور ثقافته وتقاليده في سودان اشتراكي موحد .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عقد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء اجتماعات مشتركة، وبعد مناقشات بناءة ومستفيضة قرر العمل عل خلق الحكم الذاتي الإقليمي في نطاق السودان الموحد.

إننا نرى من الأهمية بمكان عظيم نمو حركة اشتراكية دمقراطية في الجنوب تضع يدها على يد الحركة الثورية في الشمال، على قدم المساواة والإخاء ، وفي سبيل تحقيق أهدافنا التقدمية المشتركة، ولتتقلد تلك الحركة الديمقراطية فى الجنوب زمام السلطة فى هذه الرقعة العزيزة من بلادنا ، لوقف النشاط الاستعماري كشرط أساسي في سبيل التطبيق العملي السليم لمبدأالحكم الذاتي الإقليمي .

في سبيل حكم ذاتي إقليمي :

ومن أجل الأعداد لليوم الذي يستطيع فيه شعبنا ممارسة حقه في الحكم الإقليمي فقد قررت ثورتكم:

1- استمرار ومد فترة قانون العفو العام .

2- وضع برنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي للجنوب .

3- تعيين وزير لشؤون الجنوب .

4- تدريب كادر متمرس لتولي المسئولية .

وسوف تنشىء الحكومة أيضاً لجنة للتخطيط الاقتصادي في الجنوب. كما سوف تعد أيضاً ميزانية خاصة بالجنوب تستهدف رفع مستواه ليقف على قدميه في وقت قريب . .

إخواني الأعزاء: مواطني بالمديريات الجنوبية:

لا شك أنكم تدركون أنه من الضرورة القصوى أن يستتب الأمن والسلام في الجنوب، وترفرف الطمأنينة في ربوعه، وتعود الجماهير إلى مسارها الهادىء بعد طول العناء ، حتى نتمكن من تنفيذ هذه البرامج، وهذه مسئوليتكم الأولى. وعليه فإننا نناشدكم بكل ما نملك من إخلاص وفي كل مكان تتواجدون فيه أن تحافظوا على الأمن وتتعاونوا معنا يداً واحدة، وأهدافاً مشتركة واحدة لنبني معاً سوداناً جديداً ديمقراطياً متحداً. وندعو إخواننا الموجودين الآن بالخارج أن يعودوا إلى وطنهم ليتعاونوا معنا في سبيل الوصول إلى هذه الغايات السامية.

الملحق (20)

وثائق مجلس الشعب الخامس

انعقاد المجلس فى هيئة لجنة للحوار حول المركزية واللامركزية فى الجنوب

الاجتماع الثانى

الثلاثاء: 18 ربيع أول: 1405 الموافق: 11 ديسمبر 1984

(بدأت اللجنة اجتماعها برئاسة السيد عزالدين السيد رئيس المجلس وذلك فى تمام الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحاً)

السيد عزالدين السيد - رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

تبدأ اللجنة اجتماعها الثانى للنظر في اللامركزية فى الأقاليم الجنوبية وسيفتح باب النقاش اليوم السيد جوزيف لاقو نائب رئيس الجمهورية.

السيد جوزيف لاقو

نائب رئيس الجمهورية:

شكراً سيدي الرئيس لإعطائي هذه الفرصة لأشارك في مناقشة اللجنة الموقرة، المكونة من أعضاء المجلس.

السيد الرئيس، بالنسبة لي فإن الاشتراك في مثل هذا النقاش يوجب على أن أتقدم بنبذة تاريخية حول جذور المشكلة منذ إتفاقية أديس أبابا. فعندما قمنا بتوقيع أديس أبابا، صدرت الأوامر للأنيانيا بالتوقف عن إطلاق النار. وذلك حسب الأوامر التي أعطاها رئيس الجمهورية للقوات المسلحة لوقف إطلاق النار. وبعد التوقيع على تلك الاتفاقية، أنا شخصياً كان على أن أطمئن جميع أهل السودان، بأن توقيع الاتفاقية لم يكن حبراً على ورق فقط. ولذا قررت أن آتى إلى الخرطوم لعل أمراً فى الخرطوم كان يعنى شخصى فى المقام الأول. ولكن لم يحدث شىء من هذا القبيل. ثم رجعت للجنوب وأخبرتهم بأن الخرطوم جادة فى هذا الأمر لبناء سودان جديد. وكان هذا الأمر مقنعاً لهم ولي بأن حكومة السودان جادة في هذا الأمروأن المسألة ليست مسألة أكاذيب وخداع. فلقد وثقنا وصدقنا أخانا أبيل أليرالذى أعرفه منذ أمد طويل عندما كنا زملاء فى الدراسة وظللنا رفقاء دراسة في رومبيك وافترقنا فى الخرطوم عندما إلتحق بجامعة الخرطوم والتحقت بالكلية الحربية. وكان بامكانى دخول كلية القانون لوكنت وددت ذلك. وكل منا يعرف مستقبل الآخر. وكل منا يعرف صدق الآخر. وإننى أحب أن أذكر أنه وطني جنوبي. وبهذه الخلفية وفي نفس الوقت فإن من جاءوا للسلطة في الخرطوم كان منهم أصدقاء. ولقد كنت أعرف

(الرئيس) القائد فى الخرطوم، حيث كنا فى ميز الضباط وكان فى الدفعة التى سبقتنى فى الكلية الحربية. إن هذا الأمر قد أثر على مجريات الإمور فى ذلك الوقت بصورة كبيرة. هذه الخلفية مهمة للغاية.

ولو لم أكن أعرف أبيل ألير لكان الأمر مختلفاً. ولكن الحق إننا رفقاء لمدة طويلة. ونحن أعضاء فى نفس الكنيسة. ولذلك درجة الخلاف بيننا محدودة . فليس هو خلاف ناجز أو تام . لقد تم تكوين القوات المسلحة السودانية على أن يكون حوالى 50 %من الأنيانيا و 50 % من القوات المسلحة السودانية فى الشمال. ولسوء الحظ عندما جاء هذا الأمر للتطبيق لم نستطع إقناع جنودنا بصورة تامة أنه يتوجب عليهم الإنضمام والدخول نهائياً فى هذا الأمر.

لقد كانت تكنات الجنود كل على حده. ولقد أخذ هذا منا وقتاً طويلاً لإقناعهم، ولم تمر تلك الفترة بدون أحداث. فالحدث الأول كان حادث أكوبو عام 1975 والحادث الثانى فى عام 1976 فى جوبا والحادث الثالث كان فى واو عام 1976 وهذه الحوادث كانت عبارة عن مقاومة لاندماج القوات المسلحة بعضها مع بعض، فلم يكن أمراً سهلاً. ولكن معالجة الأمور كان أجدر بالدبلوماسية بدلاً عن الحلول العسكرية، وتطبيق الأوامر العسكرية الصارمة لنتجاوز كثيراً من النقاط حتى تنصهر هذه القوات.

أود أن أتكلم عن بعض الشخصيات التى تعرفونها، والتى رجعت إلى الغابة وهى الآن تقود الحركة الجديدة (الحركة الشعبية لتحرير السودان). من هؤلاء القادة جون قرنق. وكان أول عهدى بمعرفته فى سبتمبر 1970 وقد جاء من تنزانيا بعد أن تخرج من أحدى الجامعات)الأمريكية). وجاء إلى تنزانيا للقيام ببحث من مؤسسة أمريكية. ومن ثم التحق (بوند بول). وتم تقديم جون قرنق لى بواسطة لواء أفريقى له علاقة معه (اكوت أتيم) الذى كان معنا أيضاً، وقد سمعتم به. وقد أحببت جون لأنه كان مناضلاً، حيث أن تلك الحركة)الأنيانيا) لم تكن باستطاعتها أن تتقدم إلا إذا انضم إليها شباب سودانى متعلم. لقد قال لى فى ذلك الوقت إن حركتنا (الأنيانيا) حركة هوجاء. وأنه لا يريد أن ينضم إلى حركة تحاول أن تقسم بلداً إفريقياً. وأن مثل هذا التقسيم لن يجد أى عون من أى قطر أفريقى. ثم تركنا ورجع إلى تنزانيا. ثم جاء بعد ستة أشهر يطلب الإنضمام إلينا. فقلنا له كيف تنضم إلينا نحن الرجعيين. فقال إننى لا أومن بالإنفصال أو تقسيم السودان، ولكن لدينا حقوقاً وواجبات يجب أن ننالها وأن الضغط العسكرى يمكن أن يكون عاملاً فى تحقيق هذه الإمور. وإننى سودانى، وفى هذا الأمر أنا موجود معكم .

قلنا حسناً واهلاً. ثم أخذته معى وكان ذلك فى عام 1970 وقد قمنا بالتدريب العسكرى الأولى له. ثم أرسل إلى منطقة بور، وأعطيته رتبة نقيب. وكان يريد أن يعين فى رتبة رائد. وطلبت منه أن يكون متواضعاً ويقبل برتبة نقيب. وقد بدأت بعد ذلك فى محادثات السلام، ثم وقعنا إتفاقية أديس أبابا . وتم تعيينه فى الجيش السودانى برتبة نقيب فى منطقة بور، مسقط

رأسه، التى ظهرت فيها بعض المشاكل. وبدأنا فى مفاوضات الاستيعاب ثم نقلته. وفى عام 1974 ذهب مع اللواء فضل الله (حماد) قائد القيادة الجنوبية فى ذلك الوقت .. واعتقد أنكم سمعتم بأن صمويل قايتوت (من كبار ضباط أنيانيا المستوعبين) قد أثار بعض المشاكل فى ذلك الوقت. وكان يقاوم مسألة الإستيعاب والتمازج وأخرج مسدسه لقتلى. ثم أصدرت الأوامر باعتقاله. وبعد ذلك كونت له محكمة عسكرية. وقد أردت أن يحاكمه أحد الضباط الجنوبيين حتى لا نزيد من الحساسيات (مع الشماليين). وتم ذلك. وتقرر فصله من الجيش السودان . وعندما تم فصله قدم عبدالله شول إستقالته تضامناً مع صمويل قايتوت. وبعد ستة أشهر تحدثت مع أبيل ألير أن يتم إستيعابهم فى الإدارة. وكما كان الحال فى الغابة فانك لاتحطم أخاك تحطيماً كاملاً. فقد تحتاج له فى المستقبل. وكان الأداء فى الإدارة حسناً،فقد كانت لدى مخاوف فى ذلك الوقت من أن مقاومة الإستيعاب قد تبدأ.

وفى نفس ذلك العام، فى واو كانت هناك حركة ضد الإستيعاب. وفى القيادة ذكر العميد عبدالماجد حامد خليل أن لديه بعثات للخارج. وإذا كان هناك ضباط جيدون تعطى أسماؤهم لإرسالهم إلى أمريكا. فأعطيته إسم جون قرنق حتى نتمكن من إستبعاده من التأثير على عملية الإستيعاب فى الجنوب. قصدنا من إرساله إلى أمريكا أن ينال دراسة عليا، ليعود كمواطن صالح. وقد تخرج بشهادة جيدة. وكان متقدماً على أربعة أشخاص. ومن أمريكا أحضر جراراً وقد تطور هذا الأمر لاهتمامه بالزراعة.

قلت له:

"لا أود أن أقف فى طريقك. إذهب وإذا ما وافقوا على ذهابك إلى أمريكا سأقول لك مبروك."

وذهب إلى القيادة العامة ونال مايريد.. وذهب إلى أمريكا لمواصلة دراسته الأكاديمية ثم جاء مرة أخرى بنتائج ممتازة وأتصلى بى بعد تعيينى نائباً للرئيس وشكرنى. وكتب رسالته حول قناة جونقلى ونال الدكتوراة وعمل كمحاضر فى جامعة الخرطوم وكضابط فى القيادة العامة. جون لم يخطط للخروج وقبل أن يذهب فى الإجازة كان قد إشترى عربة مستعملة. وقد ذهب فى إجازته العادية وأحداث بور وجدته هناك. كان فرداً فى تلك الكتيبة من قبل ولم تخطره القيادة العامة بأى شيء. ومن ثم خرج معها وأى شخص فى محله كان سيتخذ نفس القرار إذا ما قيل له أنه تم الإعتداء عليهم. وإذا رفض كانوا سيقتلونه. ولم يكن يملك تأكيدات بأن القوات القادمة من جوبا ستبقى على حياته حياً. ويبدوا أن هذا أحسن تصرف كان بامكان جون إتخاذه. ومن ثم رحل معهم. هذا كل ما أعرفه عن جون. لم يكن من دعاة إنفصال الجنوب. وناقض نفسه عندما عارض الإستيعاب، لأنه لا يمكن يكون لديك جيش منفصل لنفس الوطن. وكان ذلك محل تناقضه، ولكن بعد ذلك وافق.

لم يفعل ذلك بصورة عنيفة كصمويل قايتوت. وهكذا إختلفا فى الغابة. جون كان يقول أنه يقاتل من أجل تحرير السودان وليس الإنفصال. صمويل قايتوت واكوت اتيم ووليم شول يقولون أنهم يقاتلون من أجل انفصال الجنوب عن الشمال. وهنا اختلفوا. صمويل واكوت كانا دائماً انفصاليين منذ أن كانوا معنا فى الغابة. وليم عبدالله شول يمكن أن نصفه ببساطة بأنه "جوكر". لأن شول عندما اختار الذهاب لم يكن قد ارتكب ذنباً، وإنما صمويل هو الذى تم فصله. وقال شول إذا فصلتم صمويل فأنا ذاهب معه. إن وليم شول ليس له ثبات على مبدأ. وغير مقتنع بأى أفكار. وهو جوكر فقط كما قلت. وصفه أحدهم فى إحدى المجلات بأنه مغامر. هذا قد يكون صحيحاً وودت إعطاءكم معلومات عن هؤلاء الأشخاص الذين تسمعون عنهم. فى اعتقادى أن أتيم وقايتوت قد لاقا حتفهما. وشول موجود هناك. ومن الأشخاص البارزين فى الحركة الآن هو الأخ جوزيف أدوهو. وقد إضطرته الظروف للذهاب. وإننا نحن الجنوبيين لم نتعلم إحترام قادتنا وأبطالنا. وبعد أن فشل فى الإنتخابات لم يجد تعاطفاً عملياً. وصارت الحياة صعبة بالنسبة له مع إعتقاله مرة هنا فى كوبر. فقد خرج جوزيف أدوهو ربما لم يكن يعتقد ذلك وليس مرتاحاً لأنه من منطقتى وتضمنا عوامل السن وإن من معه وحوله ليس فى سنه. وليس هو سعيداً معهم ولن يتقبل قيادة من هم أصغر منه سناً. قصدت من كل هذا إيجاد مداخل إيجابية للتحدث مع هؤلاء الناس وكسبهم يجب أن نعرف خلفياتهم. إضافة إلى هذه الخلفيات التى ذكرتها إود أن أتطرق إلى بعض العوامل والخلفيات والمقاومة التى كان يبديها بعض الأنيانيا السابقين الذين تم إستيعابهم فى الجيش. هناك عوامل جاءت مؤخراً بين أغلب السياسيين الجنوبيين وبعضهم هنا الآن. هناك شعور بخيبة الأمل أنه منذ توقيع إتفاقية أديس أبابا 1972 لم يتم تحرك جاد من الشمال لتنمية الجنوب. أغلب مشاريع التنمية فى الجنوب الموضوعة فى البرنامج لم تنفذ. كما قال الأخ قسم الله (عبدالله رصاص) بالأمس. بينما نجد أن المشاريع المشابهة فى الشمال قد بدأت العمل والإنتاج. وهناك شعور بالخيبة والإحباط بالنسبة لأغلب المواطنين الجنوبيين على أساس أن الشمال ليس جاداً فى تنمية الجنوب. وقد يفكر فى الحرب مرة ثانية. إننا نبحث عن حل ولما كنا نبحث عن حل يجب علينا أن نتحدث فى كل المواضيع بصراحة وبعقل. ولسوء الحظ العملية التى تسمى بالكشة هذه قد تضرر منها أبناء الجنوب أكثر من غيرهم. وقد أثرت هذه على أبناء الجنوب والغرب. وقد تأثرت بعض القبائل النيلية بصورة شديدة. وهذه القبائل النيلية كانت تتجه شمالاً بحثاًعن العمل، بينما نجد القبائل الإستوائية تتجه إلى شرق إفريقيا بحثاً عن الإستخدام. قليل منهم جاء إلى الشمال. هذه القبائل النيلية كانت دائماً تتطلع إلى الشمال وكانت دائماً وحدوية وضد كل الإتجاهات لتقسيم السودان. وهم دائماً ينظرون إلى الخرطوم على أساس أنها عاصمتهم. ثم رجعوا بهذا الإحباط. وهذا الشعور بالخيبة من عاصمتهم. الحاكم اليوم فى إثيوبيا يقوم ببعض مشاريع التنمية على الحدود بيننا وبينهم ويقولون أن حكومة هيلاسلاسى

لم تعمل لهم شيء. وإنما الحكومة الآن أحسن. ومن ثم يخضعون لهم وهم يرون التنمية والأجزاء من قبائلهم الموجودة فى إثيوبيا. وكذلك الجنود من مرتكبى حادث أكوبو متواجدون فى تلك المنطقة. فكان لهم كل ما لم يحصلوا عليه من الشمال. وقطعاً مثل هذا قد أثر فيهم جداً. ولا نعرف الدعاية في ذلك الجانب الآخر من الحدود الذى يقابل هؤلاء الشبان الذين كانوا يعملون هنا كعمال بناء. هؤلاء يمثلون القوة الجبارة فى الجيش الشعبى لتحريرالسودان أو أنيانيا رقم (2). كان يمكن تجنب ذلك الأمر. هذه عوامل وحقائق وددت إيضاحها لكم.

فى أثناء زيارتي للجنوب بعد تعييني نائباً لرئيس الجمهورية وصلنى تقرير من المحافظ فى ملكال للسيد الرئيس حول ماحصل وما سيترتب على هذه المنطقة. وإنه ليس من مصلحتنا. إن هؤلاء الشبان الذين تعرضوا "للكشة" لا يرجعون إلى مناطقهم وإنما للحدود. ولقد كتبت ذلك فى تقريرى للأعضاء. بعد توقيع إتفاقية أديس أبابا كان هناك وجود كاف ومريح للجنوبيين فى الحكومة المركزية. بعد عام 1980 بدأ هذا الوجود يقل إلى الوقت الذى صار فيه ألدو (إجو) وحيداً. جالساً وحده فى مجلس الوزراء. هذا هو أحد العوامل. وأنا أذكر هذا بكل صراحة. وهنالك بعض الجوانب الإدارية التى شكلت صعوبات. وينبغى على أن أذكر هذه الحقائق للمجلس ومنها نقل القوات الجنوبية من الجنوب إلى الشمال فقد تمت مقاومتها لعدة أسباب. وبعض هذه الأسباب منطقية وقد شرحت ذلك لزميلى قسم الله رصاص بكل إسهاب. وهنالك ظروف إجتماعية فى المقام الأول. وتلك الظروف خلقت نوعاً من الشك والريبة فى النفوس. خاصة فيما يفكر فيه الإخوة فى الشمال. وخاصة نقل القوات من بانتيو بعيداً عنها وإحلال قوات من الشمال محلهم. وإذا لم تكن ثقة متبادلة لماذا يتم هذا النقل. اللامركزية إذا كان لى أن أتحدث، ليس هى أحد المسببات. وقد تمت معارضة تلك اللامركزية من قبل أربعة من المديريات خاصة من قبل القبائل النيلية. لا لأنهم يودون السيطرة على الإستوائية. ليس ذلك فحسب، ولكن لأن الإستوائيين غير راضين عن الأوضاع فى تلك المنطقة. وكانوا يرون إستبعاد الإستوائية سيكون سبباً فى تدهور موقفهم. وهذا الشعور بالإنتماء ليس وارداً بالنسبة لإخواننا فى الإستوائية، لأننا قد طردنا من الشمال. وهكذا تم البحث عن الولاءات الجديدة وينبغى على أن أكون صريحاً فى هذه الناحية، خاصة إذا كنا نرغب فى تهدئة النفوس للبحث عما جرى فى تلك المنطقة وليس الأمر هو الهيمنة على الإستوائية. وقد عرفت ذلك مؤخراً. والناس يعتقدون أن الإقليم الشمالى عاملهم بكثير من الغش والخداع خاصة فى مجالات الزراعة. وإذا كنا لا نرغب فيهم فعليهم أن يبحثوا عن منافذ أخرى وعن إنتماءات أخرى. وهذه هى الفكرة التى شعر بها الإخوة فى الجنوب وهى سبب كثير من الميل والتقارب مع إثيوبيا. وخلال العهد الإستعمارى كانت اللغة الإنجليزية هى السائدة وكانت هنالك كثير من الأشياء المشتركة مع الشمال. ولكن النظرة تغيرت الآن. وبدأت النظرة إلى إثيوبيا تتبلور. خاصة بعد أن عرف (النيليون) أن إخوانهم فى الإستوائية لا يرغبون

فى تواجدهم هناك. هذا هو أيضاً الوضع بالنسبة لتطبيق الشريعة الإسلامية. هى ليست السبب فى بداية التمرد ولكنها أدت إلى إستفحال الأمر. إن تطبيق الشريعة الإسلامية ساعد فى تدهور الإمور. والشىء الذى أدى إلى تفاقم الإمور وتصاعده خاصة بين القبائل النيلية والمجموعات الأخرى. قضية الشريعة الإسلامية مهدت الطريق إلى التصالح فيما بين الإخوة فى الإقليم الجنوبى خاصة بين الإستوائيين والقبائل النيلية. وبالرغم من كل تلك المشاكل فان الإخوة فى الجنوب يحتاجون إلى بعضهم البعض. وبعد شهرين من تطبيق الشريعة الإسلامية كان هنالك الكثير من التخوفات من التقسيم ومن إضعاف تلك الجبهة. وهذا الأمر جعل المواطنين فى الأقاليم الشمالية وليس الإستوائية فقط فى حالة من التوجس. ولكن المواطنين فى الإقليم الجنوبى بكل ولاءاتهم ينضمون إلى بعضهم البعض، ويتكتلون لمواجهة تلك التطورات الجديدة.

هذا ما أود أن أقوله فى مناقشة هذا الموضوع الهام بكل صراحة وبكل وضوح. وذلك لتمكينكم من معرفة مايجرى هناك (فى الجنوب) ومن ثم نبحث عن الحلول. إننى أرجو من زملائى من الإقليم الجنوبى فى هذه الندوة أن يواصلوا النقاش، وأن يوضحوا الحقائق للمواطنين، وأن يتركوا تلك المرارة جانباً وخاصة أنه ينبغى أن لا يلوموا شخصى والسيد أبيل ألير.

الملحق رقم (21)

نص الحوار بين د . عبدالماجد بوب والعقيد الدكتور جون قرنق دى مبيور أديس أبابا فى الرابع من يونيه 1988

بوب : دكتور جون .أنا سعيد جداً بأن ألقاك وأود أن أشكرك على هذه الفرصة للحديث والحوارمعك، رغم معرفتي بأن لديك ارتباطات كثيرة خاصة في هذه الأيام .

قرنق : لماذا لا تبدأ بتسجيل هذه الكلمات ؟

بوب : د . جون . لقد قوبلت اتفاقية أديس أبابا عند توقيعها بمعارضة من جهات عديدة ومتباينة . فقد كان في اعتقاد البعض أن الاتفاقية لم تحقق بما فيه الكفاية تطلعات أهل جنوب السودان . بينما اعتبرها البعض الآخر مساومة خاسرة مع حركة أنيانيا الانفصالية . حسب علمي كانت لديك بعض التحفظات على الاتفاقية عند توقيعها . فهل تفضلت بالحديث عن أوجه القصور في الاتفاقية والتداعيات التى أفضت إلى تقويضها ؟

قرنق : شكراً لك . هذا الحوار يعود بي إلى عهد الأكاديميات ، بينما أنا الآن من رجال الأحراش . لقد مررت على خطتك للبحث (المتعلق بالحركة الشعبية لتحرير السودان) . وربما يمكننا مناقشتها بعد أو قبل هذه المقابلة .. فيما يتعلق بسؤالك الأول . صحيح كانت لدي أكثر من تحفظات . بل كانت معارضة . لقد انضممت للأنيانيا في وقت ما ، في أوائل عام 1970 . وكنت قد فرغت للتو من دراستي الجامعية في الولايات المتحدة عام 1969 . حضرت لإجراء بحث لجامعة دارالسلام ، خلصت منه ، وهو عن التنمية الريفية ، وبقيت لي ستة أشهر من الوقت لاقضيها حسبما أشاء . لذلك قررت أن أذهب إلى الغابة . كنت في حقيقة الأمر ذاهب إلى بيركلي وهي الجامعة التي تعتزم أنت التوجه إليها . فقد سبق أن حصلت على قبول في كلية الاقتصاد بجامعة كلفورنيا في بيركلي ، لإعداد دكتوراة . ولكن لحسن الحظ أولسوء حصلت على منحة أكاديمية وهي زمالة توماس ج . واطسون ، التي تمنح سنوياً لحوالي 48 طالباً جامعياً في الولايات المتحدة . وقد أتاحت لي هذه المنحة المجيء إلى تنزانيا ، ثم تبقت لي تلك الأشهر الستة . وبذلك جئت إلى الغابة . وصلت إلى مقر القيادة . ذهبت أولاً لزيارة عدة معسكرات لحركة أنيانيا ، ثم انتهى بي المطاف في مقر العقيد جوزيف لاقو . وقد ناقشت معه أهداف الحركة . ولقد كان من الواضح لي أن الأنيانيا حركة انفصالية . ولم أخف معارضتي لذلك . لقد رفضت الجانب الانفصالي في الحركة . وقلت له (العقيد لاقو) ذلك . وهو في الحقيقة روى هذه الواقعة في وقت ما . وهنالك شريط بهذا الصدد في إحدى برلمانات غيري ، حيث تحدث لاقو في عام 1984 تقريباً . هذا شريط مهم ، إذا تمكنت من الحصول عليه. لأنه يحتوي على تقييم محايد نوعاً ما . وهو تقرير

عن آرائي المعروفة عن حركة أنيانيا. (ملحوظة : تفضل اللواء صديق البنا وأمدني بهذا الشريط الذي نورد أجزاء منه ضمن الوثائق المرفقة - بوب)

اختلفت مع العقيد لاقو ، وأصابتني خيبة أمل ، فعدت أدراجي إلى جامعة دارالسلام لقضاء الثلاثة أشهر المتبقية من إجازتي . لم يكن لدي شيء آخر أود عمله . حيث قضيت الأشهر المتبقية اتصفح وأطالع في المكتبة . ولم تكن مواعيد ذهابي إلى بيركلي قد حانت بعد. وخلال هذه الأشهر الثلاثة ، وبعد تفكير عميق قررت أن أعود إلى معسكر أنيانيا بدلاً من الذهاب إلى بيركلي . ذهبت وقدمت نفسي للجنرال لاقو ، وقلت له إنني في المرة السابقة التقيتك وتناقشنا واختلفنا . ولكنك قلت لي أن الحركة تحتاج إلى مايسمون بالمثقفين ، فهآنذا أعود لتقديم نفسي وخدماتي لحركة أنيانيا .. وكنت لا أزال معترضاً على الدعوة للانفصال . ولكن بدلاً من ترك أنيانيا للانفصاليين ، شعرت بأنه من الضروري الانضمام إليها ومحاولة تغييرها من الداخل . وكان ذلك أمراً شاقاً ، ولكن كانت تلك هي النتيجة التي توصلت إليها. وطبيعي فأن محاولة تغيير حركة رجعية من الداخل مهمة ليست سهلة . ولكن ذلك هو ما دعاني للانضمام إلى حركة أنيانيا . وعليه فأنني لم أذهب إلى بيركلي . وحتى الآن لم أذهب مرة أخرى إلى جامعة بيركلي . فقد بقيت وأكملت تدريبي العسكري مع أنيانيا. حتى عام 1972. حينما تم التوصل إلى توقيع اتفاقية أديس . وكان من المفترض أن أذهب إلى أديس ضمن وفد أنيانيا . فقد استدعانى الجنرال لاقو ، وتناقشنا مرة أخرى ، ومرة أخرى اختلفنا . وقد تفهم آرائي ، ولكنه رأى بأنني إذا ذهبت إلى أديس فسوف أعوق المفاوضات وأفشلها . وعليه فقد طلب مني أن أضع أفكاري وتوصياتي كتابة حتى يمكن تقديمها إلى الوفد المسافر إلى أديس أبابا. وتلك أيضاً وثيقة أخرى مهمة . وقد فعلت ذلك وانصرفت . تم نقلي إلى أعالي النيل كقائد مناوب . في تلك الوثيقة التي أشرت إليها دعوت لبناء سودان جديد معافاً من الطائفية الدينية ، والعرقية أو من أي منطلقات آخرى . وكانت تلك وثيقة تتكون من ثلاثة إلى أربعة أوراق . ويمكنك أن تتحصل عليها في الولايات المتحدة من الدكتور دومنيك محمد في ميامى ، أو لدى شخص كندي الأصل هو س . ماكول . والوثيقة بتاريخ 24 يناير 1972 ، وهي ستعطيك تقييماً صحيحاً لحالتي الذهنية آنذاك . وقد انقضى الآن ستة عشر عاماً منذ ذلك الوقت . وهكذا فأن تقييمي لحركة أنيانيا في ذلك الوقت بأنها حركة انبثقت للتعبير عن شعور حقيقي بالظلم لدى السودانيين الجنوبيين ، خاصة الصفوة الجنوبية التي استشعرت الضيم الذي أصابها . وهذه الفئة شعرت بأنه من العدالة أن يحصلوا على حصة أكبر من (الكعكة) التي تهيأت باتاحة الفرص في الوظائف الإدارية ، نعني الوظائف الإدارية في الدولة (الكولونيالية) (جهاز الدولة المتوارث من فترة الاستعمار البريطاني) . وعليه فقد انخرط المثقفون الجنوبيون في صفوف حركة أنيانيا وحاربوا

لتحقيق تلك الأهداف . وقد تهيأت تلك الفرصة بتوقيع اتفاقية أديس أبابا . وهذا هو التقويم الذي ضمناه في (مانيفستو) الحركة الشعبية لتحرير السودان . وطبيعي أن أي حركة تحارب حتى تبلغ أهدافها . ولكن ما أن تحققت تلك الأهداف بعد سبعة عشر عاماً من الحرب . ولم يكن أمراً مفاجئاً أن يتم التوصل إلى اتفاقية أديس أبابا . وكل ماكنا نحتاجه آنذاك أن يوجد شخص في الخرطوم يتقدم بمثل هذه العروض التي تلبي تطلعات الصفوة الجنوبية . وكان ذلك الشخص في الشمال هو الجنرال نميري ونظام مايو. وفي الواقع فإن إعلان ٩ يونيو الذي أسهمت في صياغته القوى التقدمية و الذي نال الجنوب بمقتضاه حكماً ذاتياً إقليمياً اعترضنا على ذلك . مجموعتنا داخل حركة أنيانيا كانت معارضة لهذا النوع من البرامج قصير النظر. وكنا مقتنعين بأنه من الضروري أن يحدث تغيير جذري ، في جسد (النظام) السياسي في السودان . كانت اتفاقية أديس أبابا صفقة بين صفوة أنيانيا والصفوة في الخرطوم التي تمثل الدولة (الكولونيالية) . وعليه فإن الاتفاقية خدمت مصالح صفوة الجنوب وصفوة الشمال معاً، كل حسب تطلعاته الخاصة . أما مصالح الجماهير في جنوب السودان ، ومصالح الشعب السوداني عامة فلم تؤخذ بعين الاعتبار . ولا عجب إذن ، فإن هذا الوضع سيقود حتماً إلى خرق ماتم الاتفاق عليه . فالصفوة في الشمال ستحاول النكوص بالوضع إلى ماكان عليه قبل توقيع الاتفاقية . وستحاول الصفوة الجنوبية بعد أن قامت بتسريح محاربي أنيانيا العمل على إثراء نفسها . وسوف يتكالب أفرادها على الوظائف التي تهيأت . وهذا بالضبط ماحدث . كان تصورنا لحركة أنيانيا أن يتم تحويلها لكي تكون حركة (قومية) . تنشأ في الجنوب بمقتضى الحال ، وتكون جاذبة للجماهير في كل أنحاء السودان حتى نتمكن من تغيير الوضع بأكمله . كنا نريد سوداناً جديداً . فنحن نعتبر السودان دولة في مرحلة التكوين (القومي) وليس كأمة مكتملة التكوين ، أو حتى كدولة قومية . إنها دولة في طور التكوين القومي . والأمم تتكون من الحركات التاريخية للشعوب . ولأسباب وظروف تاريخية فإن تكوين الأمة السودانية لم يكتمل . وكان تصورنا لها أن تكون هذه العملية وفق حقائق الواقع السوداني الملموسة . وسأعطيك مثلاً لتوضيح هذه النقطة . فالولايات المتحدة دولة قومية . وفي مسيرة تكوينها تداخلت قوميات كثيرة : إنجليز ، ألمان ، إيطاليون ، وأفارقة . وكان الإنجليز هم الأغلبية التي ذهبت إلى هناك . وكان على الإنجليز الذين ذهبوا إلى أمريكا أن يقاتلوا ضد الإنجليز الذين بقوا في إنجلترا كي ينالوا استقلالهم . ووفقاً لذلك تشكلت من هؤلاء الإنجليز ومن الآخرين شخصية قومية جديدة . فيها ملامح إنجليزية ولكنها ليست إنجليزية . وهكذا تشكلت الأمة الأمريكية (الدولة القومية الأمريكية) . أما في حالتنا نحن في السودان فهنالك تعدد في المجموعات القومية والموروثات . فهنالك الأثر الشرق أوسطي ، والأثرالعربي. وكذلك الموروثات الإفريقية ، والثقافات الإفريقية . ولكننا لم نتطور باتجاه شخصية جديدة تحمل

كل تلك الخصائص والموروثات ، كشخصية ما ، ككائن تاريخي . ولأننا فشلنا في ذلك يممنا وجهنا إلى العالم العربي . وأصبحنا أكثر عروبة من العرب أنفسهم. وحينما فشلنا ، نحن أولئك الذين لا ينتمون إلى العروبة ، توجهنا بأنظارنا إلى الأفارقة . وهكذا حدثت المواجهة ، والتجاذب في تحديد محتوى هويتنا . حدثت الأزمة . فالأمر في حقيقته ، وكما نرى ليس مواجهة بين العروبة والإفريقية ، بقدر ما هو عجز عن بلورة الشخصية السودانية الجديدة ، وبالتالي الدولة القومية السودانية الجديدة . لهذا السبب أقدمت على الانضمام إلى حركة أنيانيا . وكان في نظري أن اتفاقية أديس أبابا لا تلبي هذه الضرورة ، بل تكرس ما يعرف بالسودان القديم . وهي محاولة لتمديد عمرالسودان القديم . وكان رأيي دائماً أن مشكلتنا الرئيسة هي الدولة (الكولونيالية) بعناصرها العرقية والاستعلاء الديني الذي ورثناها ، وعملنا على إطالة عمره . علماً بأن تلك هي مشكلتنا الرئيسة . العنصرية والاستعلاء الديني هما الأدوات التي تستخدمها الدولة (الكولونيالية) لتثبيت أركانها .. هكذا كان ارتباطي بحركة أنيانيا، وأنا أعترض على اتفاقية أديس . ولم يكن بعيداً عن توقعي كل تلك التداعيات التي حدثت مؤخراً ، وأزمات أخرى كنا نتحسب لها . ولكن لم يكن بوسعنا الحيلولة دون وقوعها . فالكثير من المقاتلين رحبوا بالاتفاقية بسبب حالة الإرهاق التي أصابتهم . أما الصفوة الجنوبية ، فقد رأت أن تحقيق مصالحها أصبح قاب قوسين أو أدنى . وسرعان ما رأينا هؤلاء يهرعون لارتداء ملابس الجيش السوداني ، فهذا ميجور (رائد) وهذا كولونيل (عقيد) وهذا جنرال (لواء) . ولتلافي الأمر جلس بعضٌ منا وكتبوا مذكرة ، قالوا فيها إنهم موافقون على الاتفاقية ، ولم نكن في الحقيقة موافقون . ولكن كما ذكرت سابقاً أصبحنا أمام الأمر الواقع . وعليه باركنا ماتم التوصل إليه في أديس أبابا . والوثيقة التي كتبناها آنذاك ربما تكون بحوزة المخابرات الإنجليزية . فأنا في أعالي النيل لم أرها بعد ذلك . كنا قد وزعناها في بحر الغزال ، والإستوائية ، وأعالي النيل . ووزعناها على كل وحدات أنيانيا . نادينا بالرجوع إلى توريت والتجمع هناك لعقد مؤتمر للتفاكر في الطريقة التي ندخل بها إلى النظام السوداني القائم في ذلك الوقت . وكانت الأجندة كالآتي :

1 - اختيار الستة ألف من الضباط وصف الضباط حسبما نصت عليه إتفاقية أديس أبابا . وكانت الاتفاقية قد نصت على استيعاب ستة ألف من مقاتلي أنيانيا في الجيش السوداني ، وثلاثة ألف في الشرطة ، واعتقد ألف منهم في السجون ، وألف لحرس الصيد . كنا نريد اختيار هؤلاء بطريقة مبدئية وباعتبارنا تنظيم موحد .

2 - العمل على تشكيل حكومة انتقالية في جوبا . وحصيلة النقاش في هذين النقطتين نقوم برفعها إلى طرفي الاتفاقية (حكومة السودان وقيادة أنيانيا) لتبنيها والتوقيع عليها . وهذا هو محتوى الوثيقة التي كتبناها في عام 1972 . وأرسلت مع جوهانس ، وهو آنذاك كابتن (نقيب)

، إلى الإستوائية ليحمل إليهم هذه الوثيقة . وأرسلنا شخصاً اسمه بيتر، إلى بحر الغزال . وأرسلنا شخص آخر إلى قيادة أعالي النيل . كنا ننطلق من بور في ذلك الوقت . لم يكن لدينا ماكينات رونيو ، ولهذا لم نتمكن من إصدار نسخ كثيرة . وقد ألقي القبض على جوهانس في الإستوائية بواسطة ساترنينو أريجا . وهذا شخص آخر عليك أن تتحدث معه . يلقبونه بالعملاق (ويعمل حالياً إدارياً بمنطقة توريت) وقد أصبح ساترنينو أريجا محافظاً لشرق الإستوائية . وهو الذي اعتقل جوهانس وصادر الوثيقة منه وسلمها إلى اللواء جوزيف لاقو . وكان لاقو في ذلك الوقت قد تم استيعابه في الجيش السوداني وترقيته إلى رتبة لواء . وقام لاقو بدوره بتسليمها للمخابرات السودانية . عليه اعتقد أن هذه الوثيقة موجودة الآن بمكان ما لدى المخابرات السودانية . هذه إذن صلتي ونشاطي فيما يتعلق بانضمامي لحركة أنيانيا ، واعتراضاتي على الاتفاقية ، والمحاولات التي قمنا بها لعمل ما يمكن عمله تجاهها . ولا أدرى إن كنت قد أجبت على سؤالك ؟

بوب : قبل تكوين الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان كانت هناك حركات سياسية عديدة ، بعضها ذات توجهات انفصالية وأخرى إشتراكية وخلافه ، على سبيل المثال حركة التحرير الكامل لجنوب السودان ، وحركة العمل الوطني (نام) وحزب العمال والفلاحين الخ . فهل أسهمت أي من هذه الحركات في صياغة برنامجكم السياسي ، مانيفستو ؟

قرنق : لم يكن لهم إسهام فيما يتعلق ببرنامجنا السياسي . ولكن أسهموا في تصعيد الموقف في الجنوب ، بمعنى أن هذه الحركات التي ذكرتها نشطت في التحريض في الجنوب . وهنا أرى إسهامهم . لكن بعد تمرد حامية بور (1983) عندما جلسنا لكتابة (مانيفستو) الحركة لم يكن لمثلي هذه التنظيمات دور . وانحصرت المسئولية في الخلايا التي كوناها داخل القوات المسلحة . ولكننا لا ننكر دور هذه التنظيمات في التحريض وزيادة وعي الجماهير في الجنوب. ونحن لم نكن على اتصال معهم. كنا نعلم بوجودهم وقرأنا نشراتهم . ولكنهم لم يكونوا على علم بنا . ونحن لم نكشف أنفسنا لهم ، ولم نسع إلى الاتصال بهم . وفي حقيقة الأمر ، فيما يتعلق بالبرنامج السياسى - كما فهمت من سؤالك - استطيع القول أن دور هذه التنظيمات كان طفيفاً وفي حدود العموميات لا التفاصيل .

بوب : ماهي المصادر الفكرية التي استمديتم منها الأفكار الرئيسة لصياغة (مانيفستو) الحركة؟

قرنق : فيما يتعلق بهذا السؤال لدي تعليق لأن هنالك إشارة وردت في مكان ما في خطة بحثك ، لا أجدها الآن . لكن هنالك إشارة حول الأصل أو من أين (استلفنا) .. وكلمة استلفنا هذه هي التي اتحفظ بشأنها . حسناً السؤال جاء بحسن نية ، لكنه لا يسعني عقلياً تحديد من أين استلفنا . وأنا لا استطيع الإجابة على مثل هذا السؤال فيما يتعلق بمسألة من أين استلفنا أو من أين

تأثرت . كلنا نولد في وسط ما ونذهب إلى المدرسة ، ونتعرض لتأثيرات شتى، وفي الطريق نلتقط أفكاراً هنا وهناك من الصعب أن نضع أصبعنا بالتحديد ، إلا إذا كان هنالك بالطبع مانسميه بالوحي حينما تسمع صوتاً من السماء ويكشف لك عن أشياء ما . وحينها نستطيع أن نقول في هذا المكان وفي هذا التاريخ تحديداً أوحي إلي بهذه الأشياء . ولكن المصطلحات والتصنيفات دائماً ماتكوم محملة بمعان ينسبها إلينا إناس مختلفون حسب وجهات نظرهم . لذلك يمكن لأحدهم أن يتحدث عن الاشتراكية .. ولا تنسى أن نميري نفسه كان اشتراكياً ، حتى أنه ذهب إلى أنه سيجعل من السودان (كوبا) إفريقيا. ومهما كان مايعنيه بذلك فقد طاف بعد ذلك على كل ألوان الطيف العقائدية . وتقدم بطلب في وقت ما لكي يصبح عضواً في الحزب الشيوعى ، ثم انتهى به الأمر بأعلان نفسه إماماً للمؤمنين . عليه فعندما نتحدث عن الاشتراكية ، ربما يعني ذلك أشياء مختلفة لإناس مختلفين في داخل حركتنا وخارجها . ولكننا في البداية نتحدث عن بناء السودان الجديد . ويتضمن هذا إشاعة الديمقراطية ، ذلك لأن السودان القديم قام أساساً على الطائفية والنفوذ الأسري وما إلى ذلك . لذلك فأن عملية إشاعة الديمقراطية في المجتمع هي لتجديد أسسه . وهي تعني مفارقة القديم، وربما جاز لنا في هذا السياق أن نتحدث عن ديمقراطية ثورية بدلاً عن التحدث الآن عن الاشتراكية . وبمجرد أن نؤسس هذه الكينونة ، أي هذه الشخصية السودانية ، وهذه عملية ديناميكية وجدلية .. ومن ثم نتوجه إلى تحديد الطريقة التي ننظم بها مجتمعنا ، وننمي بها بوب: هل بالإمكان أن تحدثنا عن تصورك للنظام الاجتماعي الذي تتطلعون إلى تطبيقه في نطاق (السودان الجديد) ؟

قرنق: فيما يتعلق بالطريقة التي سننظم بها مجتمعنا وننمي بها مواردنا البشرية والمادية معاً. ومن ثم وكما نرى الأمر، فأن هذه الموارد الضخمة والوضع العالمي ، كما سبق وأشرت ، مع آليات الدول النيوكلونيالية (الاستعمارية) التي يتعين علينا أن نحرر اقتصادنا من قبضتها . ونبدأ بتنظيم الإنتاج على أسس عصرية . نحن الآن نتحدث عن الاحتياجات الأساسية لجماهير الشعب وتطلعاته . الناس يريدون الكهرباء (ولو توافرت في المناطق الريفية فلا بأس) . وأنا لا أرى مستثمراً بمفرده يشيد خزاناً مائياً للكهرباء يوفر هذه الطاقة لمناطق الريف ، ولكن باستطاعة المجتمع ككل أن ينجز هذه المهمة . وهذا هو تنظيم للاقتصاد على أسس اشتراكية. فالمجتمع ككل هو الذي يستطيع تشييد الخزانات وتوفير الكهرباء ، وهو الذي يستطيع تشييد الطرق . ففي إنجلترا السائرة على طريق التصنيع الحديث كانت منشآت مثل القنوات (المائية) تشق بواسطة مستثمرين أفراد . وحتى السكك الحديدية في الولايات المتحدة تم تشييدها بواسطة مستثمرين أفراد . وفي مثل ظروفنا الحالية لا يوجد العديد من الأفراد لديهم رؤوس أموال تكفي للقيام باستثمارات ضخمة في مجالات الخدمات الضرورية . عليه ولكي نخرج أنفسنا من التبعية

، وعلاقات التبعية التي خلفها الاستعمار ، والتي انتهت بنا إلى (مصيدة) الديون . لكي نتحرر من هذه العلاقات ونتمكن من تطوير مواردنا ، ونحقق مصالحنا كأمة ناشئة في (السودان الجديد) في إفريقيا والعالم ، فهذا الهدف يتطلب ثورة . وكل هذه الأشياء تؤشر في اتجاه تطور اشتراكي . ليس باستطاعتي ، ولا اعتقد أنه باستطاعة أي شخص آخر أن يحدد بشكل قاطع أن هذه اشتراكية من هذا النوع أو ذاك . ولكنني استطيع أن أحدد برنامجاً يمكن بواسطته الخروج من التحكم الاستعمارى الجديد . ثانياً سيمكنا مثل هذا البرنامج من تطوير مواردنا بوتائر سريعة حتى نتحول إلى مجتمع ودولة زراعية – صناعية . والحصيلة النهائية لهذا البرنامج يمكن وصفها كبرنامج اشتراكي . وربما يمكن أن أسميه البرنامج (س) لمصلحة جماهير الشعب وذلك لأن كلمة اشتراكية أصبحت محملة بشتى المضامين . عليه فهو برنامج الاشتراكية (س) .

بوب : لقد أصبحت الحركة والجيش الشعبي بوتقة لانصهارقوى اجتماعية ، إثنية ودينية وسياسية وإقليمية مختلفة . لأي حد يتوافق برنامج الحركة مع كل هذه القوى والشرائح المختلفة؟

قرنق : بالتأكيد لا نتوقع أن يكون (مانيفستو) الحركة مقبولاً لدى الجميع . وسوف يكون من غير الواقعي من جانبنا أو من جانب أي أحد أن يتوقع أن يكون موافق عليه من قبل الجميع . ولكن وصف الحركة والجيش الشعبي ببوتقة الانصهار يعتبر وصفاً موفقاً . نريد للبوتقة أن تتسع وللانصهار أن يزداد توهجاً . نريد للحركة الشعبية أن تكون بوتقة انصهار لكل السودان. وفي الحقيقة في أجندتنا أن تكون لنا حركة وجيش شعبيان أو قل بأي اسم كان . المهم أن تكون حركة تشمل كل الوطن .. وتؤدي بنا إلى (السودان الجديد) . وتتبلور الشخصية السودانية الجديدة التي نتحدث عنها والتي يكون فيها عنصر عربي وغير عربي وعنصر إفريقي وغير إفريقي . ولكن هنالك هذا التمازج والتحوير . وهذا التحوير يقارب بشكل أو آخر بوتقة الانصهار التي تتحدث عنها أنت . لقد بدأنا بالطبع في الجنوب وهنالك بيننا مجموعات إثنية ودينية . والحركة الشعبية بصورة إجمالية تشبه مظلة جامعة . نريد لكل هذه المجموعات أن تلتقي تحت هذه المظلة حتى لا يتبلل أحد بالمطر . وحتى يتشكل بذلك (السودان الجديد) . فعندما بدأنا في 1983 كانت أولى مشاكلنا تحديد الوجهة التي تتجه إليها الحركة الشعبية . كان صراعنا الأول في داخل صفوفنا قبل أن نطلق رصاصة واحدة في اتجاه الجيش السوداني . فقد كان في صفوفنا أولئك الذين يدعون إلى أن يكون خيارنا الانفصال ، وتأسيس دولة قومية (جنوبية) منفصلة في جنوب السودان . نحن عارضنا هذا الاتجاه . وكان هنالك نقاش مكثف من مايو حتى سبتمبر 1983 . وقد اقتضى الأمر أربعة أشهر لاجتثاث الأفراد الداعين للانفصال . وانتصر اتجاهنا الداعي لبناء السودان الموحد (السودان الجديد) . بدأنا إذن بخلافات ونحن أساساً حركة قومية ديمقراطية . هنالك بعض الناس في الخرطوم يعتقدون أنهم بفضل منشأهم العائلي أو تواصلهم مع الإله ، أن

هذا السودان خلق من أجلهم . وكان هؤلاء يُسيرون دفة الحكم في البلاد ، يفسدون الحكم ، ويستحوزون على كل خيرات البلد طيلة إثنين وثلاثين عاماً الماضية . لذلك فنحن بصدد بناء (سودان جديد) . وهذه الرؤية ربما لا يشاركنا فيها إناس كثيرون . ولكن نحن نعتقد أن هذا في طبيعة الأشياء في هذه المرحلة ، والاختلاف في الرأي شيء مشروع . أما نحن فقد حددنا بأن خيارنا الذي يؤدي إلى قيام (السودان الجديد) . أما إذا رجعنا للتمييز العرقي ، فأنا لا أدري كيف يمكن أن أجد موضعاً لنفسي كإنسان مستقل ومتحرر ، كإنسان في القرن العشرين. أو قل أي شخص آخر . كيف يمكن أن يكون لي موضع في ذلك (السودان القديم). وأنا غير متأكد ما إذا كان بالإمكان استيعاب كل الناس الذين يتفقون مع هذه الآراء ، وأعني أستيعاب هذا (التخليق) و(التحوير) و (التهجين) في إطار (السودان الجديد) وتبلور القومية السودانية التي تجعلنا نعتقد فيما يؤدي إلى الحل ويستبعد احتمالات الانقسام . لا أدري مالذي يمكن إضافته لذلك . هل هذا هو جوهر سؤالك .

بوب : حسناً دعنا نطرح السؤال بصورة مغايرة . إلى أي مدى يتسع صدركم لقبول الاختلافات الإستراتيجية لمصلحة التوحد حول الأهداف الآنية لحركتكم ؟

قرنق : أنا مستعد مائة بالمائة . وكما قلت سابقاً ، نريد للحركة أن تكون (بوتقة انصهار) التي تحدثنا عنها من قبل . ليس في الجنوب فقط ، وإنما في السودان ككل . عليه فكلما كبر الإناء (البوتقة) بحيث تتسع لإناس كثيرين . فكلما كبر الإناء كان ذلك أفضل للحركة . لذا يجب على الحركة أن تكون أكثر مرونة وأكثر نضجاً ، لاسيما في مستوى القيادة ، حتى نستطيع الترحيب بمجموعات لها وجهات نظر مختلفة . ونعمل على تقريب الفجوة التي تباعد بين وجهات النظر وتنصهر في بوتقة واحدة تماثل ما نطمع إليه من بناء (السودان الجديد) . وهذا لن يتم بفرض مواقف معينة تمليها الدولة . ولا بد لنا أن ندرك بأنه لا يوجد شيء ثابت . فكل الأشياء في ديمومة و تغير مستمر . وهذا الموقف هو الذي مكننا من البقاء على قيد الحياة خلال الخمس سنوات الماضية ، وبالرغم مما يريده أعداؤنا . فقد ظل كثيرون منذ أيام نميري يتوقعون أن يتحلل الجيش ويتحول إلى فرق متناحرة . وتتحلل الحركة الشعبية كذلك . ولكن اتسمنا بهذا التسامح ، ولهذا تمكنا من البقاء موحدين . ولا ننكر بأن هنالك أشياء كثيرة ليست في صالحنا فيما يتعلق بالوضع العام الأشمل . فقد بدأت حركتنا في الجنوب ، وهذا على نحو ما كان مثيراً للحيرة والتوجس تجاه أهدافنا . فلو أن الحركة انطلقت من شندي، أو الأبيض أو القضارف أو من مكان ما في الشمال ربما كان بإمكاننا تحقيق أهدافنا . وهكذا تعين علينا أن نصارع ضد المشاعر السلبية المتأصلة بدعوى أننا انفصاليون . ولكن لا عجب فحتى في الجنوب لم يصدقنا أحد . وهكذا لا في الجنوب ولا في الشمال يصدقنا أحد. كنا نصيح بأعلى أصواتنا بأننا لا نسعى

للانفصال . وإننا لانعادي العرب لأن العنصر العربي والإفريقي من خصائص الوضع في السودان .
وإن مانحتاجه هو مانسميه بالتحوير أو التمازج. ولكن هذا النداء كان من الصعب سماعه وقبوله
والاحتفاء به . وهنالك مسألة يتعين ذكرها ، بأن على الحركة أن تبدي قدراً عالياً من المرونة .
حتى أنه في بعض الحالات اتُهمنا بأننا نفتقر إلى الحزم والضبط . ولكن نسبة لخصوصية وضعنا
فإن علينا أن نتحلى بأقصى درجات المرونة حتى نستطيع أن نستوعب الجميع ، ثم نسعى لصهر
وجهات النظر المتعددة والمختلفة حتى يولد ذلك الطفل الجديد .

بوب : سؤالي التالي يتطرق إلى كيفية ترتيب العلاقة بين الجيش الشعبي من جهة والحركة
الشعبية من جهة أخرى . هل هما شيء واحد؟

قرنق : هذا السؤال أو هذه المعضلة رزئنا بها في السابق ، أي في عام 1983 . وقد تمت مناقشة
هذه المسالة باستفاضة داخل الحركة لتحديد العلاقة بين الجناح السياسي والجناح العسكري للحركة
الشعبية لتحرير السودان . وقد أراد البعض أن تكون العلاقة على نحو يضع الحركة الشعبية في
موضع القيادة السياسية ويأتي الجيش في المرتبة الثانية وخاضعاً لقيادتها . وفي مشروع برنامجنا
الجديد الذي لم ينشر بعد ناقشنا في الأساس تبني إستراتيجية تؤدي إلى صهر وتحويل الجيش
الشعبي والحركة الشعبية معاً إلى حركة تحرر وطني حقيقية - جرى تفصيلها في البرنامج
السياسي في الفصل الثامن. أتمنى أن تطلع عليه لمزيد من التفصيل .

بوب : حسناً . كيف تتخذ القرارات المتعلقة بالقضايا الأساسية ؟

قرنق : بواسطة القيادة السياسية والعسكرية العليا في الحركة .

بوب : هل تفضلت بألقاء الضوء على البناء التنظيمي للحركة الشعبية ؟

قرنق : بكل تأكيد . أعلى هيئة تصنع القرارات وتشرف على تنفيذها هي القيادة السياسية
والعسكرية العليا للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان معاً . وهي تتكون من إثني عشر
شخصاً: هم أنا ، وكاربينو ، ووليام نيون باني ، ثم سلفا وأروك وجون كولانق . وأحد أعضاء
هيئة القيادة استشهد ، بالإضافة إلى لام أكول ، وجيمس واني إيقا ، يوسف كوة وريك مشار
وهذا يأتي في مقدمة كل هؤلاء . وهو يلي جون كولانق ويليه لام أكول وبول ميانق ومارتن دانيال
. تلك كانت أعلى هيئة تشريعية أي أنها تقرر السياسات . كما إنها تعتبر هيئة تنفيذية في آن
واحد . بعد هيئة القيادة تأتي قيادات المناطق . وقادة المناطق أمثال لام أكول وهو قائد المنطقة
الشمالية في أعالي النيل . وريك مشار قائد لمنطقة غرب أعالي النيل - بانتيو ، ثم يليه دانيال
أويل أكوت الذي يقود منطقة شمال بحر الغزال وهكذا ! وتخضع تحت إمرة قادة المناطق كلاً من
الجيش والإدارة المدنية للمنطقة . ولمزيد من الإيضاح لما سألت عنه . العداوات الشخصية والتناحر
القبلي أشياء لا محيد عنها سواء في الجيش الشعبي أو في أي حكومة قائمة في إفريقيا . هذه

النزعات الذاتية الضيقة لا مهرب منها . فالاحتمالات بقيام دولة وإتاحة فرص العمل في تلك الدولة يحرك في البعض النزعات والتطلعات الفردية . ولكن المبدأ الذي نهتدي به هو منح الاستحقاق بعدالة وبغض النظر عن الانتماء القبلي أو الإقليمي . ولكن ليس هذا بالطبع مبدأ نستهين بصعوبة تطبيقه في الواقع العملي . والحركة الشعبية لتحرير السودان شأنها شأن كل كائن حي برزت في ظل ظروف تاريخية معينة . لذلك وجد أشخاص عديدون لهم تطلعات فردية . وهذا أمر لا مناص منه . وشيئاً فشيئاً وبمرور الزمن تغلبنا على تلك المشاكل . وفيما يتعلق بالقوميات في الحركة وتعجيل انصهارها . بدأنا بقومية النوير ومثلوا الأغلبية آنذاك في الجيش الشعبي . وكون هؤلاء النواة الأولى لكتائب (تايقر (النمر) وتمساح . وكانت نسبة من أفراد هذه الكتائب تنحدر من قبيلة النوير . وشيئاً فشيئاً جاءت قبائل أخرى . جاء أبناء الدينكا ، وخاصة أبناء منطقة بور جاءت في الفوج الثاني . ثم بعد ذلك جاء أبناء دينكا بحر الغزال . بعد ذلك جاء الإستوائيون . وبعدهم جاءنا أبناء النوبة . ثم بعد ذلك جاء أبناء الإنقسنا. لذلك من المهم أن نراعي بأن كل مرحلة بعينها ينشأ فيها انطباع بأن الحركة تسيطر عليها مجموعة قومية معينة . فمثلاً في 1983 كان الانطباع هو أن الحركة يهيمن عليها أبناء النوير . وهذه الاعتبارات خلقت لنا صعوبات ومشاكل كثيرة . ومن ناحية ثانية كان يأتينا ضمن كل فوج أشخاص انتهازيون يحاولون استغلال وزنهم العددي أما لاختطاف الحركة وحرف مسارها . أو السيطرة عليها أو لفرض أهواءهم . ولكن ثباتنا على أهدافنا وحزمنا ، وحرصنا على شمولية أهدافنا ، ولكوننا على الدوام منصفين للجميع فقد استطعنا محاصرة الانتهازيين من مختلف المجموعات القومية . القلاقل التي أثارها أولئك المتحفزون لتدميرنا تم احتوائها ... وكذلك واجهنا الاتهامات من خارج صفوفنا بأن الحركة خاضعة لهيمنة أبناء الدينكا وخاصة أبناء منطقة بور . ولو كان الأمر كذلك ، ماكان بأمكاننا أن نكون الآن في الإستوائية. وماكنا إستولينا على كبويتا . وما تمكنا من التمدد في غرب الإستوائية حيث يتولى القيادة الرفيق جيمس واني إيقا . ولما استطعنا أن نكون في جبال النوبة التي يتولى القيادة فيها الرفيق يوسف كوة . ولما ذهبنا إلى شمال أعالي النيل حيث يتولى القيادة الرفيق لام أكول . وعليه فقد نجحنا في احتواء هذه المشكلات التي تطرقنا إليها في البداية ، لأننا بقينا على الدوام ثابتين ومتيقظين . وهنالك مشاكل تنتظر الحل وسوف تكون هنالك دائما مشاكل .

بوب : أسمح لي أن أعود إلى سؤال آخر تطرقنا إليه بطريقة عابرة . فإلى أي مدى يعكس تشكيل القيادة للحركة الشعبية والجيش الشعبي التعددية أو ذلك التنوع المعقد في الحركة ؟

قرنق : إن ذلك يحدث باضطراد مع مرور الزمن وتطور الحركة ، ذلك أنه ليس بأمكاننا أن نقوم باستجلاب شخص ما من أقصى الشمال في حين أن مثل هذا الشخص غير موجود . هذان شيئان

مهمان يجب مراعاتهما لعكس التعددية ، حيث أن ذلك لا يتعين أن يكون ميكانيكياً . أي أن تأتي بنميري من الشمال ليصبح عضواً في الهيئة السياسية والعسكرية للحركة لأنه من الشمال . بالطبع هذا لا يجوز عقلاً . لأنه يجب أن تكون هنالك معيير للكفاءة والالتزام بمبادىء الحركة ، مثلما أن مراعاة التمثيل ومراعاة التعددية أمران مهمان . وعليه فنحن لا نقبل بأي شخص لمجرد أنه ينحدر من هذا المكان أو ذاك . ..وإذا كنا في البداية بسبب ضمور الحركة غير قادرين على وضع اعتبار للتعددية وعدالة التمثيل في القيادة، فنحن الآن نملك حركة واسعة وبذلك أصبح بإمكاننا تمثيل القوميات المتعددة شيئاً فشيئاً . لذلك كانت هيئة القيادة تتكون من شخصي وكاربينو ووليام وكان هنالك سيلفا وكان هناك أروك ثون أروك . وهذا الوضع فرضته الظروف . لم يكن بأمكاننا أن (نستعير) أشخاصاً آخرين . كما لم يكن بأمكاننا أن (نصنعهم) (يضحك) . مع مرور الوقت جاء أولئك المقاتلون من الإستوائية . وعليه أصبح جيمس واني في قيادة الحركة . لام أكول في الحقيقة كان عضواً في القيادة منذ نشأة الحركة في عام 1983 . لذلك فهو في القيادة العليا لا بسبب انتمائه القبلي ، ولكن لأنه عمل لحسابنا في الداخل ، أي في الخرطوم . ومن ثم حققنا بعض التقدم في عكس التعددية في مستوى القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة . جاء الرفيق يوسف كوة ثم ريك مشار . عليه يمكنك أن ترى بأن التعددية في قيادة الحركة في تطور دائم . إذن فمسألة التمثيل التي سألت عنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوسع الحركة .

بوب : لقد ظلت الحركة تخاطب في المقام الأول أهالي المناطق الأقل نمواً . فما هو مدى استجابة سكان المناطق هناك في دارفور والبجا وشمال السودان وجنوب كردفان ؟

قرنق : هذه إحدى أنواع تصنيف التهميش عن طريق الإقليمية . ففي مقابل هذا التصنيف نستخدم مصطلح الهامش بصورة أكثر شمولاً لتضم من هم في هامش المدينة . وهكذا سيشمل إناس في الخرطوم نفسها ، فإذا فصلنا مصطلح الهامش ليقتصر على الانتماء الإقليمي فهنالك كثيرٌ من الناس المضطهدين والمستغلين (بفتح الغين) حتى في الخرطوم نفسها، نتوجه إلى هؤلاء بمشروعنا المتعلق بالتهميش في أحزاء أخرى من السودان . وقد أنشأنا قواعد للجيش الشعبي في جنوب النيل الأزرق وهي خارج منطقته الأصلية ، أي في جنوب السودان . ونحن نحاول جهدنا أن نفعل الشيء نفسه في دارفور. ولكن ليس لنا وجود هناك حتى الآن . كذلك حاولنا إيجاد موطىء قدم في الجزيرة ، لكن تلك المحاولة أجهضت . ونحن نواصل . لكن لا يزال الناس حتى الآن لا يحملوننا على محمل الجد . فهم لا زالوا ينظرون إلينا كجنوبيين . لكن حالما يتزحزح (جماعة الواثق كمير) عن أوهامهم عندها سنخطو عدة خطوات إلى الأمام . فهذا الفشل ليس بسببنا . ذلك أن الفشل هو فشل القوى التقدمية في الشمال . فلقد تقدمنا بشكرنا ومددنا أيادينا عدة مرات باصرار واتساق ولكن كما يقول المثل الإنجليزي فإن (الأفكارلا تزول بسهولة)

لذلك فأنا لا أحس بخيبة أمل تجاه ما تمكنا تحقيقه من نجاح في المناطق التي سألت عنها .

بوب : وردت الإشارة في مانيفستو الحركة إلى خطة تبناها بعض قادة الأنينانيا السابقين ومجموعات سياسية أخرى في بداية نشأة حركتكم ، ويتلخص مضمونها في الدعوة للاستيلاء على مدينة جوبا وإقامة دولة اشتراكية تكون قاعدتها في الجنوب في بداية الأمر ومن ثم تستخدم هذه القاعدة كنقطة انطلاق لتحرير بقية أجزاء السودان . بناءً على ماتقدم وفي ظل توازن القوى العسكرية والسياسية القائم في السودان ، هل ترى أن هذا السيناريو ممكن أن يكون أحد خيارات الحركة الشعبية لتحرير السودان في وقت ما ؟

د . جون : لا . ليس هذا الخيار وارداً الآن . ولم يكن خيارنا في السابق . وقد ناقشنا هذا السيناريو قبل عام 1983 . وكانت هنالك آراء متعددة في هذا الشأن . لم يكن من الممكن آنذاك إقامة دولة اشتراكية مصغرة في جوبا ، في الإطار العام للدولة الرجعية في السودان ككل . وعندها لن يكون بالإمكان الحفاظ على السودان موحداً أو تحويل الوضع في الشمال وتوازن القوى لصالحنا . ولكن السيناريو الذي تطرقت إليه تبناه أشخاص عديدون في ذلك الوقت . أي قبل 1983 ، خاصة في أوساط العسكريين داخل حركتنا . وكانت تضم في الأساس أعضاء سابقين في حركة الأنيانيا ممن تم استيعابهم في القوات المسلحة السودانية . وتعود إصول هذا التفكير أو السيناريو إلى حقيقة أن أعضاء الأنيانيا السابقين كانوا قد خاضوا حرباً أهلية مرهقة لسنوات طويلة ، وبعضهم حارب لمدة سبعة عشر عاماً . لذلك كان التفكير في خوض حرب جديدة أمر غير محبب . وصار الخيار الأنسب في نظرهم هؤلاء أن يحاربوا من الداخل . بمعنى أن يسعوا للاستيلاء على السلطة في جوبا ومن ثم ينتقلوا للتأثير على الوضع القائم في الخرطوم . وخطل مثل هذا الرأي أنه يصب في مصلحة العناصر الانفصالية في صفوفنا . وقد كان هؤلاء بالفعل هم الذين وقفوا وراء طرح هذا السيناريو . ولربما كانت تلك محاولة انفصالية مموهة . أما بالنسبة لي فقد كنت معارضاً تماماً لهذه النزعة الانفصالية على طول الخط ، وحتى قبل توقيع اتفاقية أديس أبابا (1973) . عليه توصل أعضاء الحركة آنذاك إلى حل وسط هو الاستيلاء على جوبا بداية كنقطة انطلاق لتغيير الأوضاع في البلاد . وأنا كنت أرى بأن ذلك الخيار ليس عملياً . ولهذا وضعنا خطة بديلة في حالة فشل الاستيلاء على جوبا أن ندخل الغابة ونكون جيش عصابات لخوض حرب تحرير مسلحة وطويلة المدى . وهذا هو الخيار الذي استقرت عليه حركتنا في نهاية الأمر . وكنت أرى أن السيناريو الأول غير ممكن وغير واقعي في عام 1983 . ولنفس الأسباب فإن هذا الخيار غير مقبول الآن وغير واقعي . ولكن يمكن أن أتصور خياراً عملياً في الظروف الراهنة نتمكن بواسطته من التأثير على الوضع في الخرطوم ، من أي مكان في البلاد . فنحن تعودنا التفكير بطريقة تسلم بأن مركز القوى في الخرطوم . وهذا هو التفكير التقليدي (الأورثوذكس) بالنسبة لأولئك الذين يفكرون في تغيير الحكومات بواسطة انقلابات عسكرية .

ولكن من ناحية عملية الآن يمكن الاستيلاء على جوبا والاستيلاء على الأبيض ثم الانطلاق للتأثير على الأوضاع في الخرطوم نفسها . وهذا ماحدث في بلدان أخرى مثل إثيوبيا (تحت قيادة منقستو هيلا مريام). فيمكن لبعض الوحدات مثل الهجانة أن تقول لنترك الخرطوم جانباً ، أو أن يتقدموا بمطالب مماثلة لما حدث أيام الانتفاضة (أبريل) 1985 . أي أن تبدأ الاضطرابات وترفع مطالب اقتصادية ثم تتطور هذه الاضطرابات حتى تصل إلى الانتفاضة ومن ثم إسقاط الحكومة . شيء من هذا القبيل يمكن أن يحدث وسط الجيش في أي مكان . لذلك في مثل هذا السياق المحدد لممارسة الضغط والوضع بكامله ، إذا توافرت الظروف الملائمة ، فإن ذلك ممكناً من الناحية العملية.. ولكن لم أر فيه خياراً حقيقياً في ذلك الوقت ، ولا أراه خياراً معقولاً اليوم. لأن الخيار العملي في مثل ظروف الجنوب يمكن له أن يحمل دلالات انفصالية . وهذا ما يمكن أن يفسر ذلك باعتباره مسعى انفصالياً . وأنا لا أريد لذلك أن يحدث . ولنفس الأسباب في السابق والحاضر أنا لا أؤيد ذلك السيناريو الذي تطرقت إليه حتى لا نضع أنفسنا فيى مزالق سياسية . أما إذا إذا نشأ وضع يشمل كل السودان ويكون بمثابة انطلاق للاستيلاء على السلطة ، فلا بأس . وعندها لن تكون لدينا تحفظات . لا أدري إن كنت قد أوضحت لك موقفي بجلاء تام ؟

بوب : عندما تنتصر الحركة والجيش الشعبي في تحقيق أهدافها ، إي إذا وصلتم إلى السلطة فكيف يكون موقفكم من الجيش السوداني ؟

قرنق: في الحقيقة أنا لا أرى بأن الحركة ستنتصر بمفردها ، أي أن تتمكن من سحق الجيش السوداني .. لا . ويكون سؤالك ذا مغزى لوكان هذا هو تصوري أو مفهومي لجدلية الوضع . ولكن أرى أن نتحدث في إطار الحد الأدنى للبرنامج فيما يتعلق ببناء السودان الجديد الذي نتحدث عنه وبلورة الشخصية السودانية الجديدة ، وقيام الدولة الوطنية السودانية . ومثل هذا التحول والتحوير لا يمكن أن تقوم به الحركة بمفردها . فهذا أمر غير عملي . دعنا نتحدث بالأحرى عن برنامج الحد الأدنى الذي يشمل إقامة دولة ثورية يمكنها أن تنهض بهذه التغيرات. وانسجاماً مع هذه الدولة الثورية ، يجب أن يكون هنالك جيش ثوري . وهذا هو أبسط ما يمكن القيام به . أي أن نقيم دولة ثورية وجيش يكون منسجماً مع خصائصها ، أي جيش ثوري. وهذا الجيش الثوري الذي نتحدث عنه سيتبلور خلال عملية التئام وتمازج . وقد ظللت أدعو لهذه الفكرة خلال السنتين الماضيتين ، أي خلق التئام بين الجيش الشعبا لتحرير السودان وقوى أخرى ثورية وديمقراطية في السودان ، بما في ذلك الجيش السوداني (الجيش السوداني الحالى). عليه فأنا أرى الجيش القائم الآن سيكون في طريقه للاضمحلال وأنا أعني الجيش كمؤسسة ، وذلك ببروز الجيش الثوري الذي يتكون من عناصر في الجيش الشعبي لتحرير السودان وأقسام من الجيش السوداني يتفقون مع وظيفته الجديدة وهذه الآراء هي الثورية وبالطبع ليس كل أفراد الجيش السوداني ثوريون . ولدينا

عناصر رجعية في صفوف الجيش الشعبي أيضاً ، وعناصر رجعية في الجيش السوداني . وأنا لا أرى في انتصار الجيش الشعبي ما يبرر سحق الجيش السوداني. ولكن أرى أنها عملية توليف ثوري . إذا جازت العبارة . نحن نريد تكثيف العملية الثورية لقيام نمط جديد للجيش الذي يكون أداة من أدوات بناء النمط الجديد للدولة التي نتطلع لإقامتها .

بوب : يرى البعض بأن حركتكم تميل إلى تغليب العمل العسكري على المجهود السياسي ؟

قرنق : صحيح . هذا مايبدو لبعض الناس . وأنا أفهم منشأ هذا الاعتقاد . فالطريقة التي يدار بها العمل السياسي في الخرطوم ، لا تنطبق على واقع النضال الثوري ، أي النضال المسلح . وهنالك حتى الآن عدم فهم لطبيعة العلاقة بين الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان ، كما تحدثنا من قبل . حرب العصابات هي وحدة متكاملة . فهي تخوض الحرب الثورية ، وهي حكومة بحد ذاتها (تمارس مهام الإدارة المدنية - بوب) ، وهي جيش ، وشرطة وقضاء وهي جهاز تنفيذي والذراع المقاتل . والناس يتحدثون أن الجيش انقض على هذا الموقع واحتل ذلك الموقع . وهذه بالطبع عناوين مثيرة في صدر الأخبار . ولهذا فإني استطيع أن أفهم منطلقك عند طرح هذا السؤال . فالجانب السياسي لتلك الأسباب يبدو ضئيلاً بالمقارنة مع العمل المسلح . ولكن في حقيقة الأمر ، العكس تماماً هو الأصح لأن العمل المسلح هو أداة العمل السياسي . إنه الأداة لبلوغ الأهداف السياسية . وهذا الانطباع لدى البعض بأن الخيار المسلح هو أكبر وزناً ، تمليه طبيعة المرحلة التي نناضل فيها ، حيث تتجسد التكتيكات السياسية فيما يمكن تحقيقه عن طريق النضال المسلح . وفي مناقشاتنا عند بداية نضالنا في عام 1983 قررنا بناء الحركة الشعبية لتحرير السودان في مجرى النضال المسلح . ولكن بالنسبة للناس الذين اعتادوا على نوع العمل السياسي التقليدي بوجود لجنة مركزية وسكرتارية يبدو الأمر على النحو الذي ذكرته . نحن بحكم طبيعة المرحلة التي نناضل فيها لدينا (قيادة سياسية وعسكرية عليا) تجسد وحدة العمل السياسي والعسكري .

بوب : إلى أي مدى أنتم جادون في التوصل إلى تسوية سلمية للحرب الأهلية ؟

قرنق : نحن جادون . نحن جادون للغاية ، ولكن مرة ثانية يتعين أن نتفق على تعريف ما نريده من وراء الحوار والتسوية السلمية . فنحن عندما نتحدث عن التسوية السلمية نتحدث عن إمكانية وضرورة بناء السودان الجديد ، كما تطرقنا لتعريفه سابقاً . فإذا كان هدف المفاوضات هو احتواء الحركة الشعبية لتحرير السودان وتدجينها في إطار (السودان القديم). فهذا الخيارلا يحفزنا للتفاوض لأنه يتناقض مع أهدافنا ، ومع منطلقاتنا . فبالنسبة لنا القبول بمبدأ التفاوض السلمي يعنى تهيئة الظروف لقيام السودان الجديد . ولا أدري ، إذا كان مثل هذا الخيار هو ماتراه أنت كذلك كشرط مقدم على الاعتبارات الأخرى لبدء التفاوض السلمي . وهذه مسألة

أدعوك لتأملها وأخذ وجهة نظري في الاعتبار. ومرة ثانية نحن جادون في الوصول إلى تسوية سلمية . وهذه ليست مجرد عملية تمويه، أو دعاية . نحن نريد للبوتقة أن تتسع . وللانصهار أن يسير بخطوات كبيرة وللسودان الجديد أن يبرز إلى الوجود .

بوب : دكتور جون . هل ترى بأن توازن القوى السائد الآن يتيح للوصول إلى مثل هذه التسوية السلمية؟

قرنق: ربما تتاح تلك الظروف التي تشجع على الحوار بهدف تحقيق التسوية التفاوضية . فمن ناحية ، توسع نشاط الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق لم تكن مسرحاً لعملنا المسلح . وفي الجانب الآخر نأمل أن تتحد قوى سياسية أخرى للالتحام مع جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان . وهذا ما أراه شرطاً أساسياً . وأنا اتطلع لتلاحم عملنا المسلح مع نشاط الجماهير والقوى الديمقراطية خصوصاً عن طريق الانتفاضة الشعبية . وإذا تكاملت هذه الشروط وتلاحمت تلك القوى فسيتحقق توازن القوى الذي يسمح ببناء جيش جديد ، ودولة ثورية ، وسودان جديد . ماعدا ذلك ، فسيتم احتواء طرف من قبل الطرف الآخر وهذا هو ما يؤدي إلى إطالة الأزمة القائمة الآن .

بوب : لقد لجأت الحركة الشعبية لاستخدام الوسائل السياسية والمسلحة بسبب إقدام نميري على سد قنوات الحوار ومحاولة الحل عن طريق القوة . مما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية . الآن وقد زال حكم نميري فهل تُقدم الحركة الشعبية لتحرير السودلن على العمل في إطار النظام السياسي التعددي ؟

قرنق : هذا السؤال يحمل في طياته افتراضات عديدة . وأرى أن السؤال ينطلق من افتراض أن الحرب قد اندلعت بسبب إقدام نميري على سد قنوات الحوار . فما هي أطراف هذا الحوار؟ وإذا توافرت هذه القنوات فمن يحاور من ياترى؟ وطرح السؤال على هذا النحو يعيدنا إلى الاعتقاد بأن الأزمة هي بين الشمال والجنوب . السؤال يرجع بنا إلى أن نكون أسيرين في نطاق السودان القديم . فالنضال المسلح اندلع لأسباب ثلاثة وهي تتمثل في مشكلة استمرار الدولة (الكولونيالية) بعد الاستقلال . وهذه معضلة في كل بلدان إفريقيا حديثة الاستقلال ، والوضع في السودان ليس استثناءً . والسؤال الذي طرحته يعني بصريح العبارة وجود افتراض بأنه إذا أمكن احتواء الجنوبيين في إطار السودان القديم تتهيأ فرص الحوار . وهذا الفهم يتعارض مع فهمنا وقناعاتنا . فالحرب لازالت دائرة بعد سقوط نميري لأن السودان القديم لازال سائداً . وربما أكثر تكريساً مما عهدناه في أيام نميري ، وذلك بسبب اطلاق العنان للتعصب والاستعلاء الديني . ولهذا فالأسباب التي أدت إلى الحرب جرى تكريسها على نحو أشد حدة . ولا أدري ما إذا كنت قد أوضحت لك موقفنا وأننا نرى الأشياء من هذه الزاوية؟

بوب: وكيف تجادل بعض الناس ممن يرون بأن الحريات الأساسية قد تم توفيرها بعد زوال نميري مما هيأ مناخاً أفضل للحوار؟

قرنق : لا جدال فقد تم توفير بعض الحريات وبنفس السرعة سيتم تقليصها وحجرها . (فالرب يعطينا . والرب يستعيد ما أعطى) . فإذا كانت الدولة الكولونيالية قائمة ، والتعصب والاستعلاء الديني قائمان . فهذه هي القوى المحركة لكل شيء . وهي من تعطي . وهي من تأخذ منا ما أعطت ! . ففي الوقت الراهن يجري إعداد مسودة لنشاط الأحزاب . ولكن لن يتمخض هذا عن شيء جديد غير تعزيز هيمنة قوى السودان القديم . وبهذا المعنى لا أرى أساساً موضوعياً لوقف الحرب ... أما عن إمكانية حل مشكلة الحرب في إطار النظام التعددي . فمن الناحية النظرية لا أرى ما يمنع ذلك . فهل هذا ما تعني؟

بوب : توقع الناس عودتكم للخرطوم للمشاركة في العملية السياسية بعد انتصار الانتفاضة الشعبية وزوال نميري؟

قرنق: صحيح كانت هنالك افتراضات من هذا النوع . كانت تلك رغبة لدى البعض .. وقد أوضحت من قبل لماذا لم يمكن بالإمكان أن نذهب إلى العاصمة . ونحن لم نكن متواجدين في عاصمة أخرى . فلما انتصرت الانتفاضة .كنت في أعماق السودان . وعندها كذب ذلك النظام بأنني في طريقي إلى الخرطوم . وإذا لم يكن الأمر يعنيني شخصياً ، لصدقت هذه الفرية . والمجلس العسكري الحاكم والأحزاب التقليدية لا زالوا يقولون لو كان دكتور جون جاء إلى العاصمة لتغير كل شيء . ولكن هذه العناصر كانت آنذاك مشدوهة في التكالب على المناصب والفوز بالمغانم ، ولم يكن في مقدمة همومهم ما إذا كانت الحركة الشعبية ستقدم على المشاركة أم لا ... ومرة ثانية أنا لا اتسم بالجمود ، بمعنى أن أقول بأن هذا الشيء أوذاك يجب أن يكون على نحو بعينه . فكل موقف تمليه الظروف الموضوعية المتاحة أمامنا ، فعلى سبيل المثال أقدم نميري على إنشاء الاتحاد الاشتراكي بجرة قلم ودون مراعاة الظروف الموضوعية في السودان ، فما أن سقط نميري حتى تهاوت من بعده كل التنظيمات الوهمية التي أقامها ، ولم يراع فيها واقع الحال في السودان .

بوب: في العام الماضي (1987) وسعتم عملياتكم الحربية باحتلال الكرمك وقيزان . ولا شك وقفتم على ردود الفعل الغاضبة في شمال السوداني . فكيف تقيس ماتحقق من تلك العملية بحساب الربح والخسارة؟

قرنق : أولاً نحن حركة ذات طبيعة (قومية) كما نقول . وغلك الحق في توسيع عملياتنا المسلحة في أي جزء من أجزاء السودان . وإذا كان باستطاعتنا التوسع حتى نشمل الأبيض أو شندي فلن نتردد . ولا تحدنا أي حدود جغرافية في الجنوب أو الشمال . وبعض الناس لازالوا أسرى في نطاق

التفكير القديم . وفي كل الأوقات نحن نأخذ في حسباننا الاعتبارات والضرورات السياسية . ولن نرضى بأن نبقى في نطاق السودان القديم . ونحن لا زلنا في جنوب النيل الأزرق ونقوم بتجنيد المواطنين هناك للانخراط في الجيش الشعبي لتحرير السودان . وكان ذلك واحد من الأسباب التي أملت ضرورة العمليات العسكرية في تلك المناطق . ويقع هذا في خانة الربح . وفي الجانب الآخر قمنا بتعرية النزعة العنصرية والدينية التي لجأت إليها القوى السياسية القديمة ، قوى السودان القديم . وهذا أيضاً من بين أهدافنا .

بوب : دكتور جون ، شكراً جزيلاً .

الملحق(22)

حوار بين الدكتور عبد الماجد بوب واللواء (م) جوزيف لاقو القائد السابق لحركة أنيانيا ونائب رئيس جمهورية السودان الديمقراطية لندن فى يوليو 25 عام 1988

بوب: سيد لاقو، أشكرك بحرارة على إتاحة هذه الفرصة لي لاستوضحك في بعض المواضيع ذلت الصلة بالأزمة السياسية الحالية في السودان. إذا بدأنا باتفاقية أديس أبابا، فلدى توقيعها في عام 1972 واجهت هذه الاتفاقية بعض النقد والمعارضة من عدة جهات. بعضهم وخاصة فى الجنوب اعتبروا أن الاتفاقية لم تعطهم الكثير مما كانوا يطمحون إليه. فى شمال السودان، اعتبروا بأن الاتفاقية باعت الجنوب للإنفصاليين. من منظور اليوم، كيف تقوم اتفاقية أديس أباباوكيف تنكبت الطريق، وكيف تقوم إنجازاتها وإخفاقاتها بعد ستة عشر من توقيعها؟

لاقو: حسناً، كما قلت إنت، قوبلت الاتفاقية بمشاعر مختلفة من الجانبين. فالسودانيون الجنوبيون شعروا بأنها لم تكن كافية وافية. لم تكن هي ما حاربوا من أجله. الكثير من المقاتلين والمناضلين وسط السودانيين الجنوبيين كانوا يطمحون إلى انفصال تام عن باقي السودان. لذلك فالاتفاقية بالنسبة لهم كانت بمثابة مساومة على تطلعاتهم. لكنها لم تلق معارضة قوية من قبل عامة الشعب وسط السودانيين الجنوبيين. في الشمال كما أشرت، تلك الفئة من الناس كانت تود أن تحكم الجنوب وتواصل التسلط عليه. لذلك شعروا بأن الاتفاقية باعت جنوب السودان للانفصاليين وأن الجنوب سيفلت من قبضتهم. السوداني الذي يقف في موقف وسط في الجنوب والشمال على السواء رأى أن الاتفاقية خففت الأزمة وأوقفت الاحتراب بين أبناء الوطن الواحد. هنالك قطاع من الناس في الشمال يعتبرون الجنوب جزء من وطنهم ويعتبرون الجنوبيين أشقاءهم. هذا القطاع ليس لديه أهداف للسطرة على الجنوب، أو للذهاب إلى هناك كحكام. وهم ينظرون للجنوبيين كمواطنين على قدم المساواة مثلهم. هذه الفئة من الناس رحبت بالاتفاقية. في جنوب السودان، الناس الذين أدركوا أن هذا العالم يسير نحو التوحد. وأن الانقسام والانفصال لا يفيد. وأرادوا أن يبقوا ضمن دولة كبرى بها دويلة صغيرة رحبوا بتلك الاتفاقية والتي استمرت كماتعلم لحوالى إثنتي عشر عاماً سارت خلالها الامور بشكل جيد.

إن إخفاقات الاتفاقية كما ننظر إليها من زاوية الجنوب هي أن الاتفاق الاقتصادى لم يكن موفقاً. ذلك كان ماخبرنا عندما جئنا للتولي حكم الجنوب. كان علينا أن نتحصل على كل مليم من الخزانة المركزية لدفع أجور العاملين، وهكذا. الاتفاق الاقتصادي بدا لنا غير موفق. ومالم يطبق

من الاتفاقية، ومالم يؤخذ به حرفياً، كما دلت التجربة، أسهم في عودة التناحر القومي. وكان انعدام الجدية من جانب الحكومة المركزية وهي حكومة يهيمن عليها الشمال. خاصة فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع التنمية التي كانت في الجنوب. معظم مشاريع التنمية بدأت في الشمال والجنوب في آن واحد، أنجزت تلك المشاريع في الشمال بينما لم تنجز مشاريع مماثلة في الجنوب. حقيقة، ما أنجز منها قليل وفي نطاق ضيق، ويشك معظم السودانيين الجنوبيين الذين رحبوا بالاتفاقية بأنه سيستمر. هذا ما استطيع أن أقوله في الإجابة على سؤالك.

بوب: لدى توقيع الاتفاقية كانت هنالك أصوات معارضة لها من داخل صفوف حركة أنيانيا. فهل لك أن تلقي الضوء على بعض هذه المجموعات. أعتقد أن قائد الجيش الشعبى لتحرير السودان (جون قرنق) كان من أوائل المعارضين للاتفاقية.

لاقو: مرة أخرى، وكما قلت، كان هنالك أولئك السودانيون الجنوبيين الذين يتطلعون إلى الانفصال. هؤلاء عارضوا الاتفاقية، وقد أنفقت بعض الوقت لإسكات هذه الأصوات. وهنالك بعض السياسيين الذين رفضوا تماماً الذهاب لأديس أبابا للمشاركة في المفاوضات. بعد توقيع الاتفاقية ارتفعت بعض الأصوات وسط (المحاربين من أجل الحرية) بأن الاتفاقية باعت الجنوب. وجل هؤلاء من بين أبناء الدينكا بحر الغزال وكان قائدهم السياسي غوردون مورتات وهو لايزال حتى الآن مقيماً خارج السودان. وبعض هؤلاء قالوا بأنهم لن يلتزموا بالاتفاقية. وقد قلت لهم بأننا وقعنا الاتفاقية، وإذا كانوا غير راغبين في الالتزام بها فيتعين ليهم أن يبحثوا لهم عن قاعدة لهم في مكان آخر. هذا ماقلته لهم في وجههم. وقلت لهم إذا عادوا للحرب فليعدوني من بين أعدائهم الذين يحسب لهم ألف حساب.

بعض هؤلاء أحنوا رؤوسهم حتى تنجلي الأمور ولم يكن بوسعهم غير ذلك في تلك الظروف. ولكن ما أن بدأنا في تنفيذ الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ حتى بدأوا في إثارة المتاعب هنا وهناك. بدأ جون قرنق في توزيع المنشورات المضادة للاتفاقية في مايو. أي بعد شهرين من توقيع الاتفاقية. ودعا أفراد أنيانيا إلى رفض الاتفاقية ودعاهم للتجمع في معسكرات في (وينجيبول) التي كانت مقراً لقيادتي سابقاً. وجون أصلاً من منطقة بور. وبدأ في توزيع هذه المنشورات هناك. وعندما أخبروني بأمره، أمرته بالحضور لجوبا وكلمته بأنه إذا لم يتوقف فسوف أضطر لفصله. ولن يعنيني أمره من بعد. ولكن يكون بوسعه أن يدعو الناس للتجمع في (وينجيبول). وإذا أراد فليجمعهم في بور أو أي مكان آخر.

هكذا كنت واضحاً معه وأمرته بالتزام الهدوء وأن يبتعد عن إثارة القلاقل. وبعد ذلك نقلته إلى ملكال. وبعدها بشهور قليلة بدأ في قلاقل في أعالي النيل مما اضطرني لفصل ضباط برتب عالية منهم صمويل قايتوتمن. لأنه كان على رأس القلاقل. عقدت له مجلس محاسبة عسكرية أصدر

توصية بفصله. وبعد ذلك جاءني ضابط آخر وقال بأن حيستقيل إذا لم نعيد قايتوت للخدمة. وهكذا قدم هذا الضابط وهو وليم عبدالله شول إستقالته. وكان ردي عليه، أن قلت له حسناً. سوف أقبل إستقالتك. وذهب هو الآخر. جون بقي هادئاً لبعض الوقت. ربما كان بيعمل في الخفاء لكنه لم يرفع رأسه. كنت أشك في أمره، لذلك قمت بنقله إلي واو. وهناك وجد نفسه وسط الدينكا المعارضين للإتفاقية. وربما كانت تلك الخطوة خطئاً من جانبي. لم أكن أعرف. ومن ثم إنتقلت القلاقل من ملكال غلي واو. كانت هنالك مشاكل من حين لآخر.. لكن جون لم يبرز على راس تلك الفئة المعارضة في واو. وبعد ذلك فكرت في إرساله إلى خارج البلاد بالمرة أول ماتسنح الفرصة. لم أقدم على فصله وهو مازال صغيراً وخاصة فقد سبق أن فصلت ضابطين من مديريته هما صمويل قايتوت ووليم عبدالله شول. كنت أخشى أن يؤدى ذلك لتعقيد المشاكل.

كانت هنالك دورات تدريبية خارج السودان وقد أوصيت بأن يبعث جون في واحدة منها. وهنا أتيحت الفرصة لإبتعاثه إلى أمريكا في دورة لمدة تسعة أشهر. وخلال ذلك الوقت أحرزنا بعض التقدم في خطوات الإندماج بين قوات أنيانيا والجيش السوداني. وكان كل شيء يسير بهدوء وانسياب. وعندما رجع جون حاول أن يحافظ على ولائه لي. وهو إنسان يجيد العمل بيديه. وقد أحضر معه تراكتور اشتراه من أمريكا وأحضره معه. وكان يريد أن يحصل على قطعة أرض يقوم بزراعتها. قلت له حسناً ولكن الأمر صعب في مطقة جوبا فالسكان الباريا سوف يثيرن القلاقل في وجهنا. والمكان الوحيد الذي يمكنك فيه غستخدام تراكتورك بشكل أفضل هو موطن أهلك. وسأقوم بنقلك إلى بور.

وبالفعل قمت بنقله إلى هناك. حيث أقم مزرعة نموزجية كانت بالفعل مثالاً يحتذى. وقد ظل هادئاً لمدة عامين. وحينما كنت قائداً للقيادة الجنوبية في جوبا جاءني جون وأبدى رغبته في مواصلة دراسته في أمريكا. وكنت أحس بأنه أبع مواالياص جداً. لذلك صدقت له بذلك. وذهب بالفعل إلى أمريكا لمدة ثلاث سنوات عاد بعدها بدرجة الدكتوراة التي كتبها عن مشروع قناة جونقلي.

لدى عودته من أمريكا كنت آنذاك نائباً لرئيس الجمهورية في الخرطوم. وقد زارني وشكرني وأهداني نسخة من رسالته. وبعد ذلك تم تعيينه بائباً لقائد قسم الأبحاث العسكرية. بجانب ذلك كان بيعمل كمحاضر غير متفرغ في جامعة الخرطوم وأكاديمية نميري. وتقديري فان جون كان سعيداً جداً. وأنه ترك حركاته الإنفصالية والتحريضية. بعد ثلاثة أشهر سافر في إجازت السنوية. أما فيما يتعلق بالقلاقل التي حثت في بور، فالمتسبب فيها ليس هم أنيانيا أو الجنود الجنوبيون بل القيادة العامة للجيش. هنالك وسط ضباط الجيش البعض من ذوي الأفكار الرجعية وكانوا أصلاً ضد إتفاقية أديس أبابا. هؤلاء لم تعجبهم التدبيرات الأمنية المتفق عليها في أديس أبابا، وظلوا على الدوام معارضين لها وسعوا لتعديلها.

فالتدبيرات الأمنية المتفق عليها تنص على أن يكون نصف القوات المسلحة المرابطة في الجنوب من السودانيين الجنوبيين بينما يكون النصف الآخر من باقي أجزاء السودان. الضباط الرجعيون في القوات المسلحة لم تكن تعجبهم هذه الترتيبات وظلوا يعملون لتعويق الاتفاقية والحط من شأنها. وقد استطاعوا في أوائل الثمانينات إقناع الرئيس وخاصة في أعقاب اكتشاف البترول في منطقة بانتيو الذي يقع أكثره في الجنوب. بدأوا يثيرون الشكوك في الضباط الجنوبيين. وكان لهم تأثير كبير على الرئيس للحد الذي دفعه إلى تعديل وخرق التدبيرات الأمنية لاتفاقية أديس. ولإصدار الأوامر بنقل القوات بما فيها القوات الجنوبية. وكان ذلك متعارضاً مع بنود الاتفاقية. حيث نصت على أن بقاء القوات الجنوبية في الجنوب ولا يذهبوا للشمال إلا في حالة تعرض حدود السودان لاعتداء من قبل عدوان خارجي. وحتى في مثل هذه الحالة فأن ذهابهم للشمال يرتبط بالقتال وتظل قواعدهم في الجنوب. وهنا حدث خرق للاتفاقية. ثم أن الرئيس (نميرى) أمر بتنفيذ أمر نقل القوات بدون اعتبار لطبيعة تلك القوات وانتمائها للشمال أو الجنوب.

بالطبع فأن الجنود الجنوبيون سياسيون قبل أن يكونوا محاربين. وقد كان الدافع السياسي وراء حملهم للسلاح. وقد فهموا من نقلهم للشمال أنهم لم يعودوا محل ثقة. وهكذا رفضوا تنفيذ الأوامر ومن هنا نشأت القلاقل في بور. ولم يكن ذلك بتدبير من قرنق ولم يخطط لها. وقد تصادف وجوده في إجازته السنوية في بور. وأنا قلت ذلك مراراً وتكراراً لكن بالتأكيد عندما وقعت الواقعة فأنها أيقظت أحلامه القديمة. وعندما عبر الحدود الإثيوبية فأن الأثيوبيين كانت لديهم مشكلات مع السودانيين. فرحبوا به ومعه لواء بحاله. وقد سقطت بين يدي أثيوبيا هذه الهبة من السماء. ونجح الإثيوبيون في استخدامها إلى أقصى مد. هل هذا يكفي للإجابة على سؤالك.

بوب: اطلعت في بعض مداولات مجلس الشعب في السودان على حديث لك عن العوامل التي أدت إلى تجدد الحرب الأهلية في جنوب السودان. وقد تحدثت أنت بالتحديد عن الحركة الشعبية وقائدها د. جون قرنق، وعن ظروف انضمامه فيما مضى لحركة أنيانيا، وعن خلافاته مع قيادتك. فهل لك أن تقدم مزيداً من التوضيح؟

لاقو: نعم. هذا صحيح.

بوب: ماهي المسائل التي اختلفتم بشأنها. هل تضمن ذلك آراءه حول بناء السودان الجديد؟

لاقو: لا. سودانه الجديد شيء جديد. جاءني جون وربما كان في نيته أن ينضم إلينا وكان ذلك في سبتمبر 1970 في ذلك الوقت علمت بأنه جاء لزيارة خاله أكوت أتيم الذي كان معنا ضمن قادة أنيانيا. حينها حضر جون وشاهد التدريبات في معسكراتنا، وقد انبهر بذلك. وأبدى رغبة في الانضمام إلينا وطلب مقابلتي. وقد أحضره إلى مقر قيادتي رئيس هيئة القيادة آنذاك برايان

ماقوت. وقال لي بأن هذا الشاب يود مقابلتي وأنه إبن أخت أكوت أتيم. لم تكن هنالك حواجز بيني وبين المقاتلين في معسكري في تلك الأيام. وكان المعسكر مفتوح ، وكنا نستقبل المقتلين كل يوم. حينما جاءني جون سألته عن رأيه في الحركة وماشاهده في معسكرنا. فكان رده بأنه أعجب بمستوى التدريب. فسالته إذا كان يرغب في الانضمام إلينا. أجاب: حسناً، كما ترى (يو سي)أنكم تتحدثون عن الانفصال. والإنفصال دعوة غير مقبولة في إفريقيا وتعتبر اتجاهاً رجعياً. وأنا متردد في الانضمام لحركة رجعية تود تقسيم بلد أفريقي. قلت له هل سمعت ذلك مني. ربما سمعت ذلك من آخرين. لكن هل سمعت ذلك مني شخصياً؟ القادة الذين سبقوني دعوا إلى ذلك. نعم وأعطوا الحركة أسماء جنوبية. الراحل الأب سترنينو لوهري ووليام دينق وجوزيف ادوهو سموا الجنوب أزانيا. ومورتات (غردون) مورتات سماه دولة النيل. وأنا رجعتَ لاسم جنوب السودان. يعني أنا احتفظت باسم السودان. وإذا ما أبدى الشمال اتجاهاً معقولاً وبعض المرونة فأنا على استعداد للوصول إلى اتفاق معهم.

أنا لم أعط الجنوب اسماً جديداً وإنما احتفظت باسم السودان. نحن سودانيون جنوبيون، لذلك لا تضعني في عداد أولئك الأشخاص الذين تقول عليهم رجعيين. ذلك ماقلته لجون، وبعدها انتهت محادثتنا. ومن ثم رجع إلى تنزانيا.

بوب: إذن كان بينكم اختلافات.

لاقو: حسناً. بعدما قلت لجون ماقلت لم يَرد على وبعدما ما عاد إلى تنزانيا جاءنا مرة ثانية بعد ستة أشهر. وبدا مستعداً للانضمام إلينا. فسألته وقلت له يا جون إنت قلت حركتنا رجعية فماذا حدث. قال بأن توضيحي كان كافياً. فرحبنا به. وكان ذلك حوالى عام 1971، فى بداية عام 1971 ألحقناه بالتدريب وبعد ذلك أعطيته رتبة نقيب في الجيش السوداني. وكان يرغب في أن نمنحه رتبة رائد. وقد ظل معنا لحوالي ستة أشهر بعد أن أكمل تدريبه. ثم جاء السلام. هذه خلفية ما حدث. وبالفعل حدثت بيننا مناقشة حامية.

بوب: هل أوضح لك جون في ذلك الوقت آراءه حول بناء السودان الجديد؟

لاقو: لا لم يفعل. لكن إذا قرأت المقابلة الصحفية التي أجريت معه في نيروبي فقد كشف فيها بغباء وإهمال بعض أسراره حيث قال إنه انضم إلى بنية أحداث تغييرات. ويمكنك استنتاج الكثير من ذلك اللقاء. يبدو أن الناس في السودان شديدوا الكسل. فذلك اللقاء عمله في نيروبي ونشر في السودان. ولكن لم يلتفت له أحد. وكان علي أن أرسل نسخ منه لبعض الأشخاص هنا. وقد تحدث جون في ذلك اللقاء كثيراً وأفشى العديد من أسراره مما يدل على إنه لايزال محارب هاوي. فالمحارب المحترف لا يبوح بأسراره بينما هو لايزال في خضم الحرب. ولم يبلغ هدفه. وهو لا يستطيع إلحاق الضرر برجل مثلي. وحديثه بأنه خدعني يدل على الغفلة في حين أنه يعلم بأنه لا

يزال في استطاعتي أن أحمل السلاح وأحارب (يضحك).

بوب: نسب إليك تصريحاً في إحدى الصحف السودانية حديثاً مفاده بأن اتفاقية أديس لا تزال بامكانها أن توفر إطاراً لتسوية المشكلة الحالية في البلاد. إن كان هذا الحديث دقيقاً، هل بإمكانك أن تسترسل بعض الشيء فى ذلك الافتراض؟

حسناً. ساستفيض وسأعطيك إحدى الأوراق التي قمت بأعدادها. نعم في اعتقادى أنني قلت هذا الكلام لجون (قرنق) لدى زيارتي له. وفي رسالة مطولة كتبتها له. وقلت له بأن هدفه لتحرير السودان مجرد هراء. ولا أحد يوافقه عليه. فحديثه لا يعجب أهل الشمال، حيث أنهم لا يعتقدون بأنه سوف يحررهم. ولا يعجب أهل الجنوب كذلك، حيث أنهم غير راغبين في حكم الشمال. إن كان يريد أن يكون معتدلاً فعليه أن يواصل فيما يطمع إليه الجنوب. ويبدأ من حيث وقفت عنده حركتنا (أنيانيا).

أن اتفاقية أديس أبابا لا يزال بأمكانها أن تقدم أساساً لتسوية جديدة. وماكان ينقصها، ومالم نستطع تحقيقه أو بلوغه في أديس أبابا فقد طرأت ظروف جديدة تتيح لإنجازه وتسويته. وخاصة الترتيبات الاقتصادية. وتقوية جوانب الاتفاق حول المسائل الأمنية وما إلى ذلك.

بوب: ماذا تعني بتقوية الجوانب الأمنية في الاتفاق مستقبلاً؟

لاقو: فيما يتعلق بتقوية الإجراءات الأمنية، نحن نعتقد بأن الجيش السوداني ظل دائماً أداة تستخدم للأغراض سياسية في يد الحكومات المختلفة. لذلك لم تعد لدينا ثقة في هذا الجيش، وإذا كنا سنواصل التوحد مع الشمال فلا يمكنا أن نضع مصير أمننا بين يديه. فمنذ الاستقلال ظل الجيش السوداني كأداة تستخدم من قبل الشماليين ضد الجنوب. ولم يخض هذا الجيش أي معركة مع عدو خارجي. وهو ليس جيشاً قومياً. وإنما أداة سياسية في يد حكومات الشمال لا أكثر ولا أقل، وبذلك لم تعد لدينا ثقة في هذا الجيش.والتدبيرات الأمنية في أي اتفاق قادم يجب تقويتها بحيث يقوم الجنوب بمهام الدفاع عن الحدود في الجنوب. وإذا حدث اعتداء خارجي فباستطاعة الجنوب أن يطلب تعزيزات من الشمال. وبنفس الطريقة سنذهب إلى الشمال إذا ما تعرضت الحدود هناك للانتهاك. هذا ما قصدته بالضبط.

بوب: هل تعني إذن أن يكون للجنوب جيشه الخاص ويتم التجنيد له من بين أبناء الجنوب فقط؟

لاقو: بالتأكيد. نعم. وإذا حدث اعتداء واسع على الجنوب لايقدر على صده فسوف يطلب الجنوب تعزيزات من الشمال. والعكس كما إذا تعرض الشمال إلى عدوان أكبر من طاقته. لا أن ترابط قوات شمالية في الجنوب في زمن السلم فهذا الوضع لم يعد مقبولاً لأن هذه القوات لا تأتي إلا لتقتيلنا. هذا ماتعلمناه في الإثني وثلاثين عاماً الماضية.

بوب: هل هذا هو تصورك للاتفاقية البيلة لاتفاقية أديس أبابا؟

لاقو: نعم. بالضبط. نحن مستعدون للبقاء ضمن دولة وحدة ولكن ليس لدينا ثقة في الجيش الشمالي.إذا تمعنت في تجارب التاريخ فإن كل مشاكلنا بما في ذلك أحداث 1955، وتجد أن الجيش هو الذي بدأها، وأن ضابطاً شمالياً قام بأطلاق الرصاصة الأولى التي أضرمت النار.

بوب: دعنا نرجع لسؤال مشابه. ماهي الأسباب الحقيقية في نظرك التي أدت إلى استشراء حالات العصيان ومن ثم إلى تجدد الحرب في جنوب السودان؟

لاقو: كما ذكرت لك من قبل هنالك عناصر وسط الجنوبيين لم يكونوا راضين عن الاتفاقية (أديس أبابا). وظل هؤلاء يثيرون المتاعب هنا وهناك. وقد قمت في بعض الأحيان بتسويتها وإخماد النيران في حالات كثيرة مخاطراً بحياتي. فعندما حدث التمرد في أكوبو طرت إلى هناك بدون حماية أو مرافقة. وكانت تلك مجازفة حيث فقدنا ضابطاً جنوبياً رفيع الرتبة وإسمه أبيل شول. ثم وقعت إضرابات مماثلة في واو. تدخلت فيها وفقدنا فيها ضابط جنوبي آخر برتبة رفيعة. تمكنا من إخماد هذه الإضرابات أثناء تولي أبيل الير رئاسة المجلس التنفيذي عالي وكنت أنا قائد الفرقة الأولى في الإقليم الجنوبي. حينها كنت موضع ثقة وقد قمنا بتعزيز هذه الثقة بتفانينا في عمل كل شيء لاستتباب الأمن.

غير أن الوضع تغير في الشمال بعد عام 1980 حيث لم يعودوا يثقوا فينا. وسأعطيك مثلاً ثاني. فبعد اكتشاف البترول هنا (بانتيو) كانت القوات التي تتولى حماية المنطقة تابعين لحامية ملكال وفجأة صدرت أوامر من القيادة العامة وكنت وقتها رئيساً للمجلس التنفيذي العالي بعد إحالتي للتقاعد من الجيش. صدرت الأوامر بأن تأتي قوات من الشمال (كادقلي) لتحل محل القوات المرابطة من قبل. فتلك المنطقة (بانتيو) تقعْ ضمن مديرية أعالي النيل وكان السودان قد قسم إلى قيادات فلماذا إحضار ناس من الشمال وإبعاد القوات الجوية؟

لماذا جاءت قوات من كادقلي وهي جزء من مديرية كردفان بينما تقع هذه المنطقة ضمن حدود القيادة الجنوبية وهي جزء من الجيش السوداني. هذه المهام جزء من مهام حامية ملكال. تلك كانت إشارة وأنا لم أبق طويلاً كرئيس للمجلس التنفيذي العالي. ففي أعقاب خلاف لم يستمر طويلاً بيننا في الجنوب أرغمت بواسطة رئيس الجمهورية على تقديم استقالتي. لم يعد يثق في لذا أجبرني على الاستقالة وطلب مني المجيء للعيش في الخرطوم. كان ذلك أشبه بسجن مفتوح. وقد كنت الشخص الوحيد الذي يستطيع السيطرة على كل تلك الأعمال (التمرد). وعندما أحسست بأنني لم أعد موضع ثقة خلدت إلى الراحة ولم يعد ضمن مسئوليتي عمل أي شيء لمنع الاضطرابات.

أما الرجل الذي تسب في كل هذه المشاكل فهو (اللواء) صديق البنا. وكان حينها قائد كلية الأركان في أم درمان وقد أطلق على أحدى عمليات التدريب لطلبته اسم (لاقو جرى). وهي

عبارة عن خطة لحماية آبار البترول في مواجهة متمردين جنوبيين بقيادة جوزيف لاقو! فتصور كيف يكون إحساسك إن كنت واحداً من ضباطي السابقين الذين حضروا هذه الدورة. كيف يكون شعورك. وهذه أشياء حدثت بالفعل. وقد حدثت عبد الماجد (حامد خليل) بعد تعيينه وزيراً للدفاع. وقلت له هنالك بعض ضباط هم الذين تسببوا في إشعال هذه الحرب. وكلمت الصادق المهدي خلال زيارتي الأخيرة للخرطوم بأن الجيش الشمالي هو الذى أثار الاضطرابات.
وبعد كل العناء الذي تحملته وأنا أعمل لحمل السودانيين الجنوبيين على قبول الاتفاقية. وهم ماعادوا يثقون في قدرتي. إذا كان بامكان ضابط أن يطلق على خطة عسكرية (عملية لاقو جرى). هذا الضابط نقل فيما بعد لقيادة القيادة الجنوبية في جوبا، وهو المسئول عن إشعال نيران الحرب.
بوب: وهل نقلت آراءك تلك لرئيس الجمهورية؟
لاقو: نعم. هذا ماقمت به. فأنا لم أكن مجرد تابع للرئيس، بل كنت دائماً أجهر برأيي. وقد أدى بي هذا الموقف إلى تحمل المسئولية عندما فصلني نميري مرتين. في عام 1983ضقت ذرعاً وقلت له، لماذا لم تُعين حتى الآن نائباً لرئيس الجمهورية من بين الجنوبيين؟ هل تعتبرنا مواطنين من الدرجة الثانية؟ قلت هذا في اجتماع لمجلس الأمن القومي كان يرأسه اللواء عمر محمد الطيب في سبتمبر عندما أعلنت قوانين الشريعة. وقلت بأن الرئيس لم يكن صادقاً معنا. ولم يعد رئيساً قومياً. فلو كان كذلك فكيف تفسر لي ياعمر أن الرئيس لم يعين حتى الآن جنوبياً في منصب نائب رئيس الجمهورية. وهذا هو أبيل الير وهو شديد الولاء للرئيس ولكن تم تخطيه أربع مرات. وأنت واحد ممن تخطوه ياعمر. كيف تفسر ذلك.
وقد غضب عمر من حديثي، وكان الرئيس وقتها في زيارة رسمية إلى الولايات المتحدة. فأرسل عمر أبو ساق (الدكتور محمد عثمان أبوساق) ليلاقي نميري هنا (في لندن) ليبلغه بأن نميري قال هذا. وعندما سمع نميري بذلك سافر مباشرة إلى نيروبي لإحضار كلمنت أمبورو حتى يتمكن بعد ذلك من عزلي وتعيينه مكاني. ويبدو أن بعض من حوله قد نصحوه بأن لايفعل ذلك. ثم مات الموضوع.
في مارس (بعد انتفاضة ابريل) عندما ذهبت إلى القاهرة قلت لنميري "لاتلوم إلا نفسك على سقوط حكمك، يا سيد الرئيس. فقد أخطأت في هذا وذاك. وقد حاولنا جهدنا أن نتحمل معك المسئولية. ولكن منذ أن عينت الباقر أحمد نائباً أول للرئيس متخطياً بذلك أبيل الير حتى أدركت بأنك لست صادق معنا. قلت له هذا في وجهه في القاهرة. لم أكن أخفي مشاعري. وكنت واضحاً دائماً معه.

بوب: برزت مسألة تقاسم السلطة التي تحدثت عنها كواحدة من القضايا في مؤتمر كوكادام. وأنت الآن تتقدم باقتراح لوقف الحرب. فكيف تعالج مسألة تقاسم السلطة. ماهو فحوى مبادرتك في هذا الصدد؟

لاقو: أقول لك مرة أخرى بأنني أوضحت لجون قرنق في رسالتي إليه والتي اعتبرها بمثابة (مانيفستو) بالنسبة لي. لو وجدت نسخة إضافية لدي فسأعطيها لك. والأسباب وراء أي أزمة سياسية في أي مكان تكمن في تقاسم السلطة. وحسب فهمي حتى الآن فإن القادة السياسيين في الشمال ومنذ مغادرة البريطانيين يعتبرون الجنوب منطقة ورثوها منهم، ولا يقرون بالحقوق السياسية المتساوية للجنوبيين. هذا خطأ، لابد من تصحيحه. وقد أبنت هذا في رسالتي (لقرنق) والتي بعثت بنسخة منها إلى الصادق المهدي. قلت له أسمع. لن نقبل بعد اليوم بأن يكون رأس الدولة شخصاً واحداً. لنرجع إلى النقطة التي بدأنا منها. وليكن لنا مجلس لرأس الدولة. يتكون من خمسة أشخاص بسلطات متساوية. ولتكن الرئاسة متداولة بصورة دورية كل شهر برئاسة أحد الأعضاء. وليكن تمثيلنا في الجنوب بشخصين. فنحن نمثل 5/1 (خمس) السكان وربما أكثر من ذلك. وتأخذوا أنتم الباقين.

وبالنسبة لنا في الجنوب هنالك مجموعتان من السكان. المجموعة السكانية المستقرة، وهؤلاء مزارعون. ولهم طريقة حياة مختلفة عن حياة الرعاة وشبه الرحل. لذلك سنجعل لمجموعة السكان المستقرين ممثلاً وممثل آخر لمجموعة الرعاة. وسيكون عليكم في الشمال أن تفكروا في الطريقة التي تتقاسمون بها ممثليكم الباقين. إذا شئتم قسموه بين سادتكم. بأن يكون لكل طائفة ممثل. وحسب علمي فإن هذه الطوائف متأصلة في مجتمع الشمال. وتكون سيادة الدولة مستقرة في مجلس رئاسة الدولة.

بهذا نعتقد بأن المساواة ستتحقق. ثم ننتقل لأمر آخر. رئيس الوزراء يتم اختياره من حزب الأغلبية. ولا يهم كثيراً من أي حزب يأتي. طالما أن السيادة قد تم تأمينها في مجلس واسع التمثيل لكل أقليم السودان. ويكون على رئيس الوزراء إدارة شؤون الدولة اليومية.، مع قيام حكومات إقليمية أو حكومات ولايات. وقد اقترحت أن تعمم المكاسب التي حققناها عن طريق اتفاقية أديس أبابا على الأقاليم الأخرى. بل إنني رحتَ إلى أبعد من ذلك واقترحت بأنه في حالة تطبيق ذلك أن نرجع إلى التقسيمات الإدارية السابقة عندما نال السودان استقلاله – أي وجود تسع مديريات (ولايات/محافظات) تتمتع باستقلال ذاتي. وفي هذا الصدد نحذو حذو دولة نيجريا الفيدرالية. وفي نيجريا وبصرف النظر عن الحزب الحائز على الأغلبية، لا بد له من إختيار وزيراً واحداً من كل ولاية من الولايات المختلفة. فإذا فاز حزب معين في السودان. هب أنه حزب الأمة فيتعين عليه اختيار ثلاثة جنوبيين بمعنى وزير عن كل إقليم من الأقاليم الثلاثة.

ثم نأتي بعد ذلك لمهام تسيير الولايات. ففي نيجريا فإن الخدمة المدنية توافقوا أيضاً على أن يكون فيها تمثيلاً عادلاً للأقاليم وذلك بقدر الإمكان. وعند شغل المناصب في الخدمة المدنية الفيدرالية، لا بد من مراعاة تمثيل كل الأقاليم. ربما لم يكن ذلك ممكناً في السودان في الفترات السابقة، لأن التعليم كان محصوراً فيما اسماه بعض الكتاب بالمثلث الذي يشابه حرف (تي) المقلوب باللغة اللاتينية. وذلك ماأن تأتى منحدراً من النيل إلى كوستى فإن أحد أجزاء التاء اللاتينية يمتد ليصلك إلى الأبيض بينما الجزء الآخر يؤدي إلى مدني والقضارف. وقد استمتع سكان هذه المنطقة المثلثة بامتيازات تفوق بقيية أجزاء القطر وذلك على مر السنين. بسبب تمركز التعليم والخدمات هنا. ولكن لم يعد الحال كذلك الآن، حيث يمكنك أن تجد سودانيون بكل أشكالهم وسحناتهم في كل أرجاء السودان. وهكذا فإن تدني التأهيل لم يعد حجة قاصرة على فئة بعينها. وقد حان الوقت لكي تكون عناصر الولايات ممثلة في كل المناصب الحساسة في الدولة. وإذا ما طابقنا ذلك فإن أي خلافات بشأن السلطة وقسمتها تكون قد انتفت من الناحية النظرية وتهيىء المجال لكي يعم الانسجام في البلاد. وهنا تصوري للأمر.

بوب: دعني اتطرق لموضوع كان في مقدمة هموم السودانيين عند الاستقلال. وذلك هو موضوع الدستور الدائم. فهل تقدمت ضمن مقترحاتك بأي آراء حول هذه المسألة للخروج بالبلاد من حالة الجدل المحتدم حول هذه القضية؟

لاقو: الأفضل للبلاد هو الدستور العلماني. لكن إذا لم يكن ذلك مقبولاً للمسلمين بحجة أن الإسلام في صميم حياتهم ولا يمكن فصله عن السياسة، وكل ديانات العالم تقول نفس الشيء. ففي المسيحية كانت التجربة عبر السنين أن أسباب الشقاق دائماً محورها الاستقطاب الديني. ذلك ما حدث في تجربة المسيحية نفسها. لذلك رأى العديد من رجال الدولة أنه من الأفضل إبعاد النفوذ الديني عن السياسة وهي شأن للبشر يخطئون ويصيبون فيه. هذا إذا كنا راغبين في الاستقرار والسلام. لهذا يتحدث الناس في العالم الغربي عن الدولة العلمانية. وهنا يعتقد الناس بأن المقصود فلسفة الحكم الإسلامي فقط. ليس الإسلام وحده هو المعني. فهذه الأوضاع توجد في بلدان كثيرة. وأوربا اجتازت هذه التجربة. وخاض الناس حروباً مريرة. وكما ترى، مازالت هذه المشكلات مستمرة حتى يومنا هذا بين أيرلندا الشمالية وبريطانيا. لكي يكون لنا دولة يعمها السلام لابد من فصل الدين عن الدولة.

بوب: هل أبنت هذه الآراء حول علاقة الدين والدولة في مذكرتك ولقاءاتك؟

لاقو: نعم فعلت. تحدثت إلى الصادق المهدى وإلى محمد عثمان الميرغنى وكذلك للترابي. وقلت لهم، إن كنتم مصرين على أن هذا هو طريقكم في الحياة فنرجوكم احتفظوا بها لأنفسكم، ولاتجعلوا منها امتيازاً لكم على الآخرين. فنحن نفهم أن دوافعكم من وراء تطبيق الشريعة هي أن

تعطوا أنفسكم امتيازاً لأنكم في الماضي وبعد رحيل البريطانيين كنتم الأكثر تعليماً ولم يكن هنالك ما تخشونه. والسبب الذي أبقى الجنوب بعيداً عن مركز السلطة هو إننا لك نكن متعلمين كفاية. ولكن الآن لحقنا بكم. ثم تقولون هنالك مسألة اللغة العربية. لكن الكثيرين من بيننا في سبيل اللحاق هنا أيضاً. وبعد هذا ستأتون بشيء آخر. لكنه طمعكم. ويمكننا تتبعه. ليس لديكم من سبب آخر غير هذا الطمع لكي تحافظوا على تلك الامتيازات التي وضعتم أيديكم عليها. وما أشرت إليه من قبل بخصوص التاء اللاتينية المقلوبة أصبح الآن مثل الهلِب. وهو فعلاً يبدو مثل الهلِب. هذا الحمل الثقيل لابد أن يرفع عن أكتافنا حتى يصبح السودان بلداً حراً. لكنكم تريدون الإبقاء على الهلِب لفائدتكم. وليس هنالك سبب آخر. فحتى هذا الإسلام الذي تنادون به لا يدعو لحرمان الآخرين. خاصة إلغاء آلهة الآخرين. لأنكم لو فعلتم ذلك فانتم تدعون الآخرين لإلغاء آلهتكم. هذا مايقوله دينكم. إن تمس عقيدتي فلا بد لك أن تتوقع بأن أنقلب عليك. وقد حذركم نبيكم من ذلك. إن كنتم تفهمون ماتقوله عقيدتكم ماكنتم ستقدمون على ذلك. أنتم تعلمون بأن ذلك سيؤدي إلى استثارة غضب الآخرين. أليس كذلك؟ هل تتوقعون مني أن أقبل ذلك؟ هذا أمر مؤلم بالنسبة لي. تأخذون منا كاثيدرائيتنا الكبيرة في الخرطوم وتتوقعون منا أن نهلل فرحين بذلك؟ سيأتي اليوم الذي ستصادر فيه مساجدكم في الجنوب. وقد حذركم نبيكم محمد من مثل هذا. لا تفعلوا ذلك، لأنكم إن أقدمتم عليه فإنكم تدعون الآخرين ليفعلوا نفس الشيء بكم. إذا لم تعيدوها لنا (الكاثيدرائية) فسنقوم، حينما يسمح لنا الوضع، بتحويل مساجدكم إلى أنادي يشرب فيها الناس المريسة. لماذا؟ لأنكم البادئون. كنا نسير قدماً وبهدوء، فلماذا أثير هذا الأمر؟ أنتم تعلمون أنه سيؤدي إلى إشعال النيران بدلاً من أن يؤدي إلى تهدئة الحال. كان السودان يسير قدماً وبصورة حسنة. وكما ذكرت لإحدى المجلات هنا (في بريطانيا) لولا اكتشاف البترول في الجنوب ولولا بروز فكرة الشريعة هذه في ذلك الوقت لما كانت بيننا مشاكل.

بوب: إذن أنت تضع هذه المسألة بين أسباب الرجوع إلى الحرب؟

لاقو: نعم. هو كذاك. (يضحك)

بوب: مارأيك إذا استثنى الجنوب من تطبيق الشريعة؟ هل تعتقد أن هذه الوصفة تمثل حلاً لمعضلة الدين والدولة في السودان؟

لاقو: أنا لا أعترض على ذلك. وقد جهرت بآرائي هذه للجنوبيين أيضاً. طالما سيتم تطبيق قانون عام لا يعطى المسلمين امتيازاً، لا اعتراض على ذلك. وطالما أن العاصمة ... لو أن الشريعة تطبق في كل مناطق الشمال ماعدا الخرطوم. إن كنتم تريدون الخرطوم كعاصمة قومية، هناك حلان: الأول، وهو الأفضل، أن تعتبروا الخرطوم منطقة علمانية حيث يوجد بها سودانيون من مختلف المعتقدات. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فليكن تطبيق الشريعة في الخرطوم على المستوى الشخصي. معنى ذلك أن يسري حكمها على المسلمين وتستثني غير المسلمين.

وقلت لقرنق، لا تحارب للآخرين حربهم. وإنشغل بشؤونك الخاصة. هناك بعض الناس في الشمال لايريدون تطبيق الشريعة ولكنهم لا يبذلون جهداً في معارضتها. وهم يريدون أن يفعل لهم الجنوبيون ذلك ويجاهرون بالعداء للشريعة. لا. نحن لسنا منهم. أنتم أيها السودانيون الشماليون المسلمون، إن كنتم لا تريدون الشريعة فجاهروا بذلك. ولا تلزموا الصمت. يا لاقو تعال حارب لينا و يا قرنق تعال حارب من أجلنا. لا حنترك الشريعة جاثمة فوق صدوركم. هذا ما تقول به دياناتكم، وطالما أنها لا تطالني. (يقهقه)

بوب: وماذا عن مصير غير المسلمين الذين يختارون العمل والعيش في مناطق معظم سكانها من المسلمين؟

لاقو: هؤلاء الناس في يقيمون مثل هذه المناطق بسبب انعدام فرص كسب العيش في مناطقهم. ولو أقيمت مشاريع اقتصادية ذات جدوى في مناطقهم فانهم لن يقدموا على الهجرة، والمقيمين منهم في الشمال سينسحبوا من مناطق إقامتهم ومرة ثانية يكون الشمال هو الخاسر، باصراره على تطبيق الشريعة.

عليه، إذا تم تطبيق الشريعة على هذا النحو ففي رأيي أن لا تكون هناك شريعة في الأقاليم الجنوبية، وبقتصر تطبيقها على الشمال. وسيكون من الضرورة للناس أن يسكنوا فى الجنوب. وفيما يختص بالعاصمة القومية فقد أبنت رأيي من قبل. وإذا كان المسلمين لا يرغبون في ذلك فعلينا أن نترك الخرطوم لهم وننشىء لنا عاصمة جديدة في مكان آخر. ولن نكون أول دولة تقدم على ذلك. وهاهي نيجريا تنقل عاصمتها لأسباب أخرى من لاغوس إلى أبوجا. وكذلك الحال في تنزانيا وفي ملاوي. ولن نكون أول دولة تُقدم على هذه الخطوة. ولكن السؤال المهم: من الذى سيعاني؟ عندما ننقل العاصمة بعيداً عن الخرطوم فسيتوقف العمران وتتراجع الخدمات التي نستمتع بها الآن. وستصبح مباني الخرطوم الحالية مرتعاً للقطط والفيران. وعندما تقام مشاريع اقتصادية في مناطق أخرى في الجنوب فأن الجنوبيين المقيمين في مدن الشمال سعياً وراء تحسين أحوالهم، سينسحبون عائدين. وستعاني مشاريع التنمية مثل سكر كنانة من نقص الأيدي العاملة. وسيدفع الشماليون المسلمون هذا الثمن لأنهم يريدون الشريعة.

بوب: وهل تعتقد بأن تطبيق الشريعة سيضير في شيء؟

نعم. وهذا ما أرفضه. ما أنادي به هو أن تكون هنالك ضمانات كافية لكي لا يحدث مساس بوضعي كمواطن. بالنسبة لي إذا صارت الرئاسة في مجلس رأس الدولة الذي يمثل السيادة دورية، وأصبح للمحافظات استقلال ذاتي، وأصبحت تحكم نفسها بنفسها، أو أصبح لنا نظام فيدرالي، فلا أرى سبباً لأن يتأثر وضعي.

بوب: هنالك دعوة إلى تطبيق قوانين الشريعة حسب رغبة الأغلبية في الإقليم المعين. هل هذه الفكرة مقبولة لديك؟

لاقو: أنا لا أعتراض لي على ذلك، طالما يتم تطبيقها في المناطق المسلمة في السودان. وإذا كان المسلمون لا يقبلون بذلك فلنقسم البلاد حتى نعيش في سلام. وأكون أنا في سلام مع نفسي. وإذا كنتم تريدون المحافظة على السودان موحداً فيتعين عليكم نسيان قوانين الشريعه هذه. ولتكن لنا دولة علمانية. أما إذا تمسكتم بها لأنفسكم وفي مناطقكم فأنا لن اعترض، طالما هي لكم ولا تمس مصالحي. وما أن تضر بمصالحي فأنا سوف أتدخل. وإذا أنت هاجرت من نمولي إلى دنقلا مثلاً بحثاً عن عمل هناك، فعليك أن تقبل بتطبيق الشريعة. عليك أن تقبل بالجلد. وإذا جاء جلابي للجنوب وارتكب جريمة فإنه سيعاقب وفقاً للقانون الساري هناك. هكذا نعيش في الجنوب اليوم. فقبائل الجنوب المختلفة لها أعراف مختلفة ومعتقدات مختلفة وعادات مختلفة: فإذا جاء واحد من أشولي ليعيش في منطقة المادى فإنه لا يحاكم وفقاً لأعراف أشولي بل وفقاً لأعراف المادي. وسيصدر الحكم عليه بواسطة سلطان قبيلة المادي. الأمر واضح. وسيكون هذا الحق متاح لأي سوداني في العيش والإقامة في أي مكان كما يشاء. ولكنه سيخضع للقوانين السارية في تلك المنطقة. إذا كنت لاتريد أن تخضع لها فلا تذهب إلى هناك. بكل بساطة.

بوب: دعنا ننتقل لموضوع آخر. هل لمست تجاوباً من جانب رئيس الحركة الشعبية ورئيس الوزراء على مذكرتك؟

لاقو: أبدت الحركة الشعبية لتحرير السودان استعداداً للحوار. هم مستعدون للتحدث مع المسئولين في السودان في أي وقت. ويرغبون في فتح حوار معهم. من لقاءاتي في الخرطوم لمست تجاوباً لفكرة المحادثات من جانب المسئولين. وهذا أمر مشجع.

بوب: هل لك أن تتوسع قليلاً في ويشيء من التحديد في طرح ردود الفعل التي تلقيتها؟

لاقو: همي هو وقف نزيف الدم الذي لا طائل منه. وهذه هي رسالتي. لنعمل معاً لوقف القتال. ولنتحدث مع بعضنا البعض لإيجاد طريقة للعيش المشترك. ونحن لا نحتاج إلى سفك دماء السودانيين لكي نصل إلى هدفنا. هذا هو جوهر ندائي للأطراف المتنازعة.

بوب: هل تعتقد بأن الحركة الشعبية صادقة في دعوتها وسعيها للسلام؟

لاقو: اعتقد ذلك. اعتقد ذلك. اعتقد أن الإرهاق بسبب الحرب قد أصاب الجانبين. واعتقد بأن الدعوة للسلام صادقة. وأنا شخصياً وحسب علمي أنهم يريدون إيجاد طريقة للخروج من هذه الأزمة. هذا هو انطباعي.

بوب: مما تقدم، كيف ترى سيناريوهات (احتمالات) المستقبل؟

لاقو: لن تكون هنالك تنمية طالما استمرت هذه الحرب. وإذا كنا ننشد التنمية فلا بد أن نتعايش معاً. وإذا كان ذلك هدفنا فلا بد من إشراك الجيران من حولنا في الحوار الواسع. فقد كان السودان مرتبطاً بزعزعة الاستقرار في إثيوبيا. وإثيوبيا الآن ترد الصاع بالصاع. كذلك تدخل السودان في

الصراع السياسي في تشاد. وهاهم التشاديون يردون بطريقة ما. وسيعود السلام للسودان متزامناً مع عودته للبلدان المحيطة بنا. وإذا كنا ننشد سلاماً حقيقياً وسلاماً مستديماً فلا بد أن يكون ذلك هدفنا. إذا أردنا أن ننعم بالسـلام في بلدنا فعلينا أن نرفع أيدينا عن الآخـرين. وعلينا أن نشجعهم بصدق لتحقيق السلام. سلام كهذا سيصمد. أما إذا استمرت الاضطرابات من حولنا، فسيكون هنالك منشقون عن صفوفنا. وسيبحث هؤلاء المنشقون عن مأوى ودعم بالسلاح. فالسلام المستدام في السودان لابد أن يأتي متزامناً مع السلام فى البلدان الأخرى المجاورة.

بوب: كيف تنظر لدور القوى الخارجية في المشكلة السودانية؟

لاقو: السـودانيـون هم الذين قدموا الدعـوة لهذه القـوى الأجنبيـة. فعلى سبيل المثـال إذا لم يقم الجيش بمهاجمة أولئك العساكر في بور، لما قام هؤلاء باللجوء إلى إثيوبيا. أنتم أرسلتم رجالكم إلى هناك وأنتم تعلمون بأنكم ستتلقون دعماً من العرب الذين يرغمونكم على تحويل بلادكم إلى نقطة انطلاق لزعزعة الاستقرار في إثيوبيا. لذلك فإن إثيوبيا ترد عليكم. هذا التدخل الأجنبي جاء بدعوة من السودانيين. مثلاً السودان في أزمته مع ليبيا أو تشاد كان هو البادىء بالذهاب إلى هناك. فقد كانت للسودان دائماً أيادٍ مع هذا الجانب أو ذاك في تشاد. وقد كنت شاهداً على ذلك عندما كنت في الحكومة. وقد حذرت المسئولين آنذاك من مسـألة إرتريا وقلت لهم ماذا تكسبون إذا نالت إرتريا استقلالها. لكنهم لم يصغوا لحديثي. وهكذا انقلب الأمر علينا. يتعين على السـودان أن ينفض أياديه من كل هذا. ويتجه لحل مشـاكله أولاً. وأن يساعد الآخرين على حل مشاكلهم. فعندما يجىء السلام سيحل علينا جميعاً فى المنطقة.

بوب: هل تقبل بالرأي القائل أن الحركة والجيش الشعبي وأنيانيا الثانية ينفذون إستراتيجيات قوى أجنبية؟

لاقو: لا. لقد بدأت الأزمة داخلياً وبعد ذلك ذهبنا وأُرغمنا على الذهاب للبحث عن دعم خارجي، تماماً مثلما اضطر المسئولون الحكوميون لأن يهرعوا طلباً للسلاح من ليبيا أو يوقعوا معاهدة مع مصر ليحاربوا في الجنوب أو يذهبوا إلى العراق. فكما تلجأون لهذه الدول، يلجأ الآخرون إلى كينيا أو إثيوبيا. أما إذا توقفتم عن ذلك فسوف نتوقف نحن كذلك. الأمر بهذه السهولة. ففى أزمـات بسيطة، مثل أزمـة الكرمك. فـيالغبـاء بعض الناس! هل كانت هنالك ضرورة لكل هذه الضجة. وإذا ما أعطتكم ليبيا أو العراق شيئاً هل كان هنالك داعٍ للتباهي بذلك. وإن كنتم تتباهون بذلك، ماذا تتوقعون. فقرنق أيضاً سيذهب إلى كينيا أو سيذهب إلى زامبيا وما إلى ذلك. لماذا لا تلزموا الصمت إن أعطتكم ليبيا شئياً أو إذا أعطاكم العراق شيئاً ما. الشماليون السـودانيـون هم الذين تباهوا بذلك. إذا كنتم تلجأون إلى العـراق أو مصـر، أتتـوقعـوا ألا يكون للجنوب أصدقاء؟ سيذهب الجنوبيـون إلى كينيا وإثيـوبيـا وكوبا. وسيـذهبـون إلى إسرائيل،

سيذهبون إلى أي مكان. فليس حكراً عليكم الذهاب طلباً للعون الخارجي حتي في أبسط الحالات. فالآخرون أيضاً سيفعلون ذلك، وباستطاعتهم دائماً أن يجدوا أصدقاء. هل فهمت ما أرمي إليه. لماذا توقعون معاهدات عسكرية خارجية لحل أزماتكم الداخلية. لماذا يوقع السودانيون معاهدات مع مصر وليبيا لمحاربة الجنوب الذي يعتبرونه جزءاً من بلادهم؟

بوب: ولكن توقيع هذه المعاهدات تم في عهد نميري وقد كنت أنت أحد نوابه آنذاك. فماذا كان دورك تحديداً للحيلولة دون توقيع تلك المعاهدات؟

لاقو: نعم. أعلم أنني كنت نائباً للرئيس في عهد نميري عندما وقع هذه الاتفاقيات مع قذافي، وبمقتضى ذلك ساعده قذافي في قمع المعارضة الداخلية. لكني لم أكن نائباً للرئيس عندما وقع اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر. وقتها كنت بلا عمل في الخرطوم. كان ذلك حينما تم إقصائي من المجلس التنفيذي العالي، وعدت إلى الخرطوم. ولعلمك فقد تم تعييني نائباً للرئيس عام 1983 لكن مع ذلك لم ألزم الصمت حيالها. لقد انتقدتها. وذكرت لقرنق في رسالتي المطولة إليه أن هذه المعاهدات خطأ. لا قيمة لهذه المعاهدات. فهي إما لدعم أياً من كان في السلطة ولقمع المعارضة السياسية في الشمال، أو لاستخدام قوى أجنبية لإخضاع الجنوب. وليس هذا من شأن المعاهدات العسكرية. فالمعاهدات العسكرية توقع بين بلدين للحماية ضد أي عدوان خارجي. ولكن المسئولين في الخرطوم يعقدونها من أجل قمع المعارضة الداخلية ولخوض حرب الجنوب.

بوب: هل طلبت من رئيس الوزراء الصادق المهدي فض هذه المعاهدات العسكرية؟

لاقو: لست أنا الذي يفاوض الحكومة. قرنق هو الذي يدير هذه المفاوضات مع الحكومة. وأنا لا أملي عليه ما يناقشه وما لايناقشه مع الحكومة؟

بوب: في السنوات الأخيرة أخذت أعداد متزايدة من الإستوائيين في الانضمام للجيش الشعبي لتحرير السودان. لماذا تعتقد بأنهم ظلوا بمنأى عنها طوال الفترة الماضية؟ ما الذي حملهم على الاندفاع تجاه مواقع الجيش الشعبي؟ وهل ترى بأن أهداف الحركة تبدو مقبولة لديهم؟

لاقو: حسناً. لايهم كيف ستكون إجابتك وسوف أكون صريحاً معك. يعتقد الإستوائيون أن السبب الأساس لذهاب الكثير من شباب الدينكا لأديس أبابا للانضمام للحركة هي الأخطاء التي ارتكبتها حكومة السودان، وتسببها في إشعال الحرب في جنوب السودان. فالأهداف الحقيقية للقبائل النيلية هي أن تجد طريقاً للعودة إلى جوبا. وعليه فأن هذه الحركة (الشعبية لتحرير السودان) ليست حركة وطنية ذات طابع قومي. وهي ليست كما يدعي قرنق بأنها لتحرير السودان بكامله. بل هي غطاء لأهدافه الحقيقية فقط. وهدفه هو العودة إلى جوبا والاستيلاء على الحكومة هناك. وإذا كان الأمر كذلك فليس للإستوائيين شأن به. ولقد اعتقد الإستوائيون دائماً بأن الدينكا هم الأكثر قرباً وقبولاً لدى الشماليين والأكثر توافقاً معهم. لذلك لم يصدقوا بأن الدينكا الآن في

صدارة حرب مع الشمال. هذا مجرد هراء. هذا ماكان يعتقده الإستوائيون. لذلك حملوا السلاح ووقفوا في جانب قوات الحكومة. وقد إكتشفوا بأن الحكومة أضعف من أن تقدم لهم الحماية. كما أنها لاتثق فى الإستوائيين. لذلك قالوا فلنكون مليشيا خاصة بنا لندعم الجيش الحكومي في الإستوائية. ولكن الحكومة المركزية في المقابل قامت باحالة بعض الضباط في الإستوائية للتقاعد وهم من يشغلون مناصب حساسة ومن يعملون على إبقاء الجيش الشعبي بعيداً عن الإستوائية. وهكذا فإن الحكومة تسببت في تغيير موقف الشباب الإستوائيين باعتبار أن الشماليين لايثقون فيهم.

وهكذا صار شباب الإستوائية بين مطرقة الشماليين وسندانة جيش قرنق. فقالوا لماذا لا نذهب بدورنا للحصول على السلاح لضمان أن لا يأتى هؤلاء الدينكا ويجثموا على صدورنا، حينما يتسرب الإرهاق إلى الجيش الحكومى، ويضطر للانسحاب عن الجنوب. فلنعد عدتنا منذ الآن لحماية أرضنا الإستوائية. وإذا لم تتوفر لنا مصادر للسلاح، فلنأخذ السلاح من جيش الحكومة. فلا يمكنا نحن الإستوائيين أن نربع أيدينا وننتظر. لذلك يجب أن نسعى للحصول على السلاح من أى مصدر وبأى وسيلة.

بوب: بكلمات أخرى، هل تقصد بأن تحالفاً إستراتيجياً قد تبلور بين القبائل الإستوائية والنيلية لخوض الحرب ضد القوات الحكومية؟

لاقو: نعم . قلت لك مرات عديدة، بأنني حتى عندما كنت نائباً للرئيس قلت بأن السودان في طريقه للفوضى. وأنا لم أسكت حيال هذا. وقلت هذا للرئيس عندما تقدم بالقوانين الإسلامية. حتى في مقابلات صحفية مع صحف عربية حينما كنت نائباً للرئيس. قلت له أنت بذلك تفتح الباب (للبننة السودان). وبكل أسف السودان متجه نحو ذلك. ماآراه الآن أنه في حالة فشل مبادرات السلام هذه فإن السودان سيتحلل. يعني في طريقه للتفكك. ولن يقف الأمر عند حد دولتين. فالجنوب لن يستمر موحداً. فالإستوائيون لن يكون باستطاعتهم التعايش مع الدينكا والقبائل النيلية. والدينكا فى بحر الغزال لن يتعايشوا مع الدينكا من أعالى النيل.

وإذا فشلت كل هذه الجهود لإحلال السلام فيمكنني التنبوء بأن السودان سيتشظى إلى أكثر من ثلاث دويلات. ففي الجنوب ستكون هنالك دولة على شكل هلال. ستكون مناطق الإستوائية التي تمتد من غرب بحر الغزال والمورلي رقعة على شكل الهلال. يمكن أن تتحول إلى دولة ثم تكون هنالك مناطق القبائل النيلية هنا. والله وحد يعلم، ما إذا كان النوير سيقبلون بالتعايش المشترك مع الدينكا. ثم ستكون دارفور في مقدمة الأقاليم التي تسعى للانفصال من باقي الشمال. ومن ثم تكون المشكلة هي تفكك الدولة السودانية، ولن يبقى إلا الجزء الذى يضم منطقة النيلين إي إلغاء الجزء الذي على شكل حرف (تي) اللاتينية، التى أشرت إليها سابقاً. هذا إلى جانب أن

المصريين لم يتخلوا بعد عن مطامعهم في السودان. وبحسب اهتمامهم بالمنطقة الواقعة شمال الخرطوم فسيمارسون ضغوطاً كي لا يجري استغلال للمياه هنا حتى تكون أية مياه تعبر منطقة الخرطوم من نصيبهم. سيضغط المصريون جنوباً، ويضغط الليبيون من جهة دارفور، وتضغط إثيوبيا من منطقة البجا. وسوف لن يبقى السودان بالصورة التي نعرفها الآن على الخارطة.

بوب: لقد كنت أحد الذين طالبوا بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم. كيف تقييم تلك المطالبة من منظور اليوم؟

لاقو: لاتزال فكرة صائبة. اعتقد أن أفضل تقسيم إداري للسودان هو الذي خلفه البريطانيون. أي نظام التسع مديريات. واعتقد كذلك أن لهذا التقسيم مقومات لخلق ولايات أو جمهوريات فيدرالية. ولقد إكتشفنا من خلال تجربة الإثني عشر عاماً بعد تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي الإقليمي (أديس أبابا) أنه من الحكمة الإبقاء على المديريات الجنوبية الثلاث كوحدات قائمة بذاتها. فقد طورت كل مديرية خصائصها الذاتية وعناصر قوميتها وانسجامها الداخلي. لذلك لا يمكن الآن إنكار لوجود هذه القواسم المشتركة. وليكن في علمك بأن الجنوب لم يخضع أبداً لإدارة واحدة إلا بعد إتفاقية أديس أبابا. فالنظام الذى إتبعه البريطانيون هو سياسة الجنوب أي أن يكون للجنوب وضع سياسي وإداري متميز ولكن لم يحدث أن دمجوا مديرياته على بعضها البعض لتكون كياناً إدارياً واحداً. ولا أنكر، بأنه لاتزال هنالك مصالح مشتركة بين مديريات الجنوب. فإننا لانرغب فى التعريب هنا. احتفظوا بالتعريب في الشمال. أبقوا على الإسلام في الشمال ومن ثم نرجع لوحداتنا الإدارية الأصلية كما رآها الإنجليز. وعليكم أنتم فى الشمال أن تدركوا بأنه من الأفضل بأن يكون لأهل دارفور والجنوب والبجا وشرق السودان وحدات قائمة بذاتها. ومن ثم نلتقي جميعاً فى الخرطوم، بدون إمبريالية داخلية أو استعمار حديث داخلي.

بوب: حضرة اللواء لاقو. كفانا هذا القدر من المعلومات القيمة. وأشكرك على صبرك وكرمك في استقبالنا وعلى صراحتك في إبداء آرائك.

الملحق (23)

مبادرة السلام السودانية

ديباجة:

انطلاقاً من فهمنا العميق لكل معاناة جماهير شعبنا السودانى الصبور والتوافق للسلام، وإيماناً منا بوحدة البلاد شعباً وتراباً، ورفضاً لكل السياسات البالية التي ترمى إلى تصعيد الحرب والدمار والشقاء بكل أشكالها والتي تؤدي إلى تفريق وحدة الصف، وإيماناً منا بضرورة العمل المتواصل لإثراء وتركيز الحياة الديمقراطية في ربوع السودان الحبيب، واقتناعاً تاماً بين الطرفين بأن السلام الحقيقي لايمكن تأطيره في مشكلة الجنوب بل لابد من النظر إليه على أساس أن مشاكلنا قومية في الأصل وعليه لايمكن حلها إلا عن طريق الحوار الجاد الواضح والمتواصل بين كافة القوى السياسية السودانية على أساس من المساواة في المؤتمر القومي الدستوري المرتقب.

فإن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان والحزب الاتحادي الديمقراطي بعد حوار وطني صريح ومخلص توصلا في هذا المنعطف الخطير في مسيرة بلادنا إلى إبرام هذا الاتفاق وإعلانه إلى جماهير شعبنا السوداني كافة.

(أ) بما أن قيام المؤتمر الدستوري ضرورة وطنية ملحة توجب على كافة القوى السياسية السودانية العمل الدؤوب والمخلص لتهيئة المناخ الملائم لقيام المؤتمر توصل الطرفان إلى الاقتناع التام بأن العوامل الأساسية والضرورية لتهيئة المناخ الملائم هي:

1- بما أن الموقف الثابت للحركة هو إلغاء قوانين سبتمبر 1983 واستبدالها بقوانين 1974 إلا أنها وفي هذه المرحلة وانطلاقاً من حرصها على قيام المؤتمر القومي الدستوري تتفق مع الحزب الاتحادي الديمقراطي وإلى حين قيام المؤتمر القومي الدستوري على تجميد مواد الحدود وكافة المواد ذات الصلة المضمنة في قوانين سبتمبر 1983 وإلى أن تصدر أية قوانين تحتوي على مثل تلك المواد وذلك إلى حين قيام المؤتمر الدستورى والفصل نهائياً في مسألة القوانين.

2- إلغاء كافة الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى والتي تؤثر على السيادة الوطنية.

3- رفع حالة الطوارىء.

4 - وقف إطلاق النار.

(ب) تُشكل لجنة تحضيرية قومية لتقوم بالتمهيد والإعداد لانعقاد المؤتمر القومي الدستوري، ولوضع مشروع جدول أعماله وتحديد مكانه وإجراءات انعقاده. وتعقد اللجنة اجتماعها الأول حال تشكيلها.

(ج) اتفق الطرفان على ضرورة انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في مكان تقرره اللجنة التحضيرية القومية حيث تتوفر كل الضمانات الأمنية التى ترضى الأطراف المعنية.
(د) اتفق الطرفان على ضرورة انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في تاريخ 1988/12/31 في حالة تنفيذ البنود الوارد ذكرها في هذا الاتفاق بما يرضي الأطراف المعنية.
(هـ) يناشد الطرفان كافة القوى السياسية السودانية الانضمام الفوري لهذا الجهد الوطني المخلص من أجل السلام واستقرار البلاد.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في أديس أبابا في اليوم السادس عشر من شهر نوفمبر 1988م.

محمد عثمان الميرغنى - الحزب الاتحادي الديمقراطي

العقيد الدكتور جون قرنق دي مبيور - الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان

الملحق (24)

الحركة الشعبية لتحرير السودان
الجيش الشعبي لتحرير السودان
قرارات مؤتمر الحركة الشعبية لتحرير السودان - توريت 1991

عقدت القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان سلسلة من الاجتماعات. ابتداء من 6 سبتمبر 1991 واستمرت إلى 12 سبتمبر 1991 وقد انتهت هذه الاجتماعات بأصدار القرارات التالية:

القرار الأول: إدانة (الانقلاب النظرى) لمجموعة ريك/لام أكول

1- تدين القيادة السياسية والعسكرة العليا بشدة (الانقلاب النظرى) لمجموعة الناصر بقيادة ريك/لام باعتباره يشجع الانقسام الذي يؤدي للخراب، ولايستفيد منه غير العدو.

2- ستواجه الحركة الوضع الناجم بالوسائل السلمية، وبالسعى للوصول إلى حل ودي ومقبول حتى يمكن الحفاظ على وحدة وتماسك شعبنا.

القرار الثاني:

1- تسعى الحركة لتحسين العلاقات مع الحكومة الإثيوبية الجديدة. وستطلب من البلدان الصديقة المساعدة فى ذلك.

2- ستعمل الحركة على إقامة علاقات جيدة ومتميزة مع سكان وإدارات منطقة جمبيلا فى إطار سعيها لتحسين العلاقات مع الحكومة الإثيوبية.

3- يبدو واضحاً أنه قد أصبح من غير الممكن الإبقاء على اللاجئين العائدين في المناطق التي يصعب الوصول إليها في الناصر وفشلا واكوبو. ويوصي المؤتمر بتسهيل ظروف العائدين وتقديم الخيارات التالية لهم:

(أ) إعادة التوطين الطوعية في قراهم الأصلية في السودان

(ب) العودة الطوعية لمعسكرات اللاجئين فيى إثيوبيا

(ج) إعادة توطينهم طوعياً في معسكرات اللاجئين فيى كينيا

(د) إعادة التوطين الطوعية في معسكرات للنازحين في مناطق أخرى آمنة، ويسهل الوصول إليها من المناطق المحررة تحت سلطة الحركة

القرار الثالث: حول مبادرات السلام الحالية

3 - 1 منذ تكوينها في عام 1983 التزمت الحركة والجيش الشعبي بالحل السلمي لحل مشكلة الحرب بالطرق السلمية، وعليه فقد دعت الحركة في مارس 1985 إلى عقد مؤتمر قومي. وفي عام

1986توصلت الحركة إلى قرارات كوكادام التي تؤيد الدعوة إلى المؤتمر القومي وكذلك في نوفمبر عام 1988 وقعت الحركة على مبادرة السلام المشتركة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي. ودخلت الحركة منذ عام 1989 في مفاوضات السلام مع الطغمة العسكرية الحاكمة حالياً. وبنفس هذه الروح ستسعى الحركة والجيش الشعبي بطريقة جادة نحو الحل السلمي للأزمة مع حكومة الخرطوم والقوى السياسية الاخرى.

2-3 نظام الحكم المركزى في السودان القائم على أساس الانتماء العربي والإسلامي مع حكم ذاتي للأقاليم، أو فيدرالية تمنح للجنوب أو أي إقليم آخر قد تمت تجربته فى السودان وانتهى إلى الفشل والإدانة مما أدى إلى تطويح البلاد بين الحرب والسلام منذ الاستقلال، حيث استمرت الحرب ل 25 عاماً من أصل 36 عاماً من الحكم بعد الاستقلال. لذلك سيكون موقف الحركة والجيش الشعبى تجاه أى مبادرات مستقبلية للتفاوض وفيما يتعلق بنظام الحكم، هو حل مشكلة الحرب من خلال تطبيق نظام حكم علمانى، ديمقراطى، قائم على الكونفيدرالية. تحالف دولتين مستقلتين أو حق تقرير المصير.

القرار رقم 4 : التجمع الوطنى الديمقراطى

إن تواصل الحركة عضويتها في التجمع الوطني الديمقراطي، والعمل بثبات ومثابرة في البحث عن السبل والوسائل التي تؤدي إلى تقويته وتدعيمه حتى يلعب دوره كاملاً يى التوصل إلى السلام في إطار السودان الموحد، العلماني، الديمقراطي.

القرار رقم 5: العمليات العسكرية

حجب هذا القرار لأسباب معلومة

القرار رقم 6: الإدارة العسكرية

حجب عن النشر لأسباب معلومة

القرار رقم 7: الإدارة المدنية

1-7 بعد تحرير مساحات واسعة نشأت ضرورة عاجلة لإقامة وترقية إدارة مدنية فاعلة على مستوى القاعدة مثلما فعلنا من قبل في شرق وغرب الإستوائية وفي محافظة جونقلي السابقة. وستكون الوحدة الإدارية الأساسية المستقلة للحكومة المحلية هي المحلية. وستنقسم كل محلية إلى أحياء وفرقان.

2-7 على مستوى المحلية حيث لا تجرى عمليات عسكرية نشطة ستنشأ إدارة مدنية منفصلة عن الجيش الشعبي. وحيث تدور عمليات عسكرية فان شكل الإدارة و هياكل الإدارة سيبت فيها بواسطة القيادة العسكرية للجبهة وبعد الحصول على موافقة رئيس الحركة والقائد العام.

3-7 تعين أن يكون عدد السكان فى المحلية 50 ألفاً فما فوق. على أن لا يتجاوز العدد 150 ألفاً.

7-4 ستكون الإدارة على مستوى الأحياء والفرقان مدنية الطابع ومستقلة عن الجيش الشعبى فى كل الحالات. على إنه من صلاحيات قائد الجبهة استبدالها بإدارات عسكرية حيثما تقتضي الضرورة.

7-5 يقسم مسرح العمليات إلى عدة جبهات وتكون كل محلية واقعة ضمن الجبهة المحددة تحت إدارة قائد الجبهة يعاونه فريق عمل إلى جانب أفراد الإدارة المدنية في المحلية.

7-6 لتحسين أداء وفعالية الإدارة المدنية والإسراع بوتائر التطور الاقتصادي والاجتماعي تفتح الحركة والجيش الشعبى الباب أمام المواطنين السودانيين المؤيدين لها داخل السودان وخارجه للمساهمة في تطوير المناطق المحررة. ولكن يكون التدريب أو الإنخراط في الجيش الشعبي شرطاً لنيل عضوية الحركة.

7-7 سيكون النظام الحالي للإدارة المدنية المكونة من المحليات والأحياء والفرقان هو الأساس الذي ستقوم عليه نظم الإدارة العامة في السودان الجديد. وسيجري العمل على تطويره لمواكبة التوسع في الأراضي المحررة وتراكم الخبرات التي تكتسبها الإدارات في المناطق المجررة حالياً.

7-8 يتم تكوين لجنة لتنظيم وتطوير الإدارة العامة تحت رئاسة أحد أعضاء القيادة القيادة العليا التى تقوم بعرض نتائج أعمالها على اجتماع هيئة القيادة السياسية والعسكرية العليا .

7-9 تعيين الضباط وضباط الصف والجنود السابقين والمؤهلين من الشرطة والسجون وحرس الصيد والإدارة العامة بعد المعاينة والتدقيق لتولي مسئوليات في المواقع المناسبة في الإدارة العامة. ويتم اختيار ضباط مناسبين آخرين للتدريب ومن ثم التعيين في هذه الوظائف الإدارية وفى إدارات التعليم والزراعة والصحة ..الخ

7-10 يقوم رئيس الهيئة السياسية والعسكرية العليا للحركة والقائد العام بتعيين لجان لاختيار مرشحين للقيادات المختلفة (الجيش والشرطة والسجون وحرس الصيد والإدارة المدنية ومعهد الشؤون القانونية ..الخ) وتقوم هذه اللجان برفع توصياتها إلى لجنة التنظيم وتطوير الإدارة المدنية للمراجعة ومن ثم رفعها إلى رئيس الهيئة السياسية والعسكرية العليا والقائد العام لطلب الموافقة النهائية.

ولا بد من التأكيد مرة أخرى بأن الحركة والجيش الشعبى فى حالة حرب وأن مهمتها الأولية هى تدمير القدرات القتالية للعدو. ومن ثم يتعين الحذرمن أن لا يؤثر فصل السلطات المدنية والعسكرية على الأداء القتالى للجيش الشعبى، بل يسهم فى مساعدة وتسهيل مهمته.

8- القرارات الاقتصادية:

فى جلسة المؤتمر فى يوم 8 سبتمبر 1991 تبنت هيئة القيادة السياسية والعسكرية العليا القرار التالى:

1-8 يتمتع السودان الجديد بثروة هائلة من الموارد الطبيعية، معظمها لم تمتد له يد بعد. ففى مجال الزراعة لدينا ما يزيد على 200 مليون (هكتار) على الأقل كأرض خصبة لاتزيد المساحة المستغلة منها عن 10% . وهنالك إمكانات طيبة للاستثمار فى القطاع التجارى للبن والشاى والسمسم والفول السودانى وبذور عباد الشمس والذرة الشامية والأرز والقمح والسكر والفواكه ومنتجات الغابات ..الخ. وفى مجال تربية الحيوانات هنالك فرص جيدة للاستثمار فى اللحوم والألبان. وبالنسبة لصيد الأسماك هنالك ملايين الأطنان من الأسماك فى المياه العذبة للأنهار والبحيرات والبرك، خاصة فى جنوب السودان. وبالإضافة إلى الثروة السمكية فان هذه الأنهار تشكل مصدراً كامناً للطاقة الكهرومائية التى يمكن إنتاجها بواسطة محطات ضخمة أو صغيرة. وفى مجال التعدين فان بلادنا غنية بالبترول والذهب والنحاس واليورانيوم والأسمنت والحديد. وأخيراً فان ثروتنا الهائلة والنادرة من الحيوانات الوحشية والمزايا الطبيعية توفر مصدراً وفرصاً مهمة للاستثمار فى السياحة والفنادق. وهنالك أيضاً فرصاً للاستثمار فى البنوك والنقل النهرى والطرق والسكك الحديدية والطيران وبناء المساكن. وقد رأت القيادة السياسية والعسكرية العليا أن لاوجود لضرورة تقتضى الانتظار إلى أن تنتهى الحرب تماماً حتى يتم البدء فى إستغلال هذه الموارد المتاحة حالياً. وعليه فان الحركة الشعبية تناشد رجال وشركات الأعمال محلياً وعالمياً للشروع فى استثمار الموارد المتاحة فى المناطق التى تخضع لإدارة الحركة والجيش الشعبى. وندعو المستثمرين للبدء فى إعداد دراسات الجدوى.

2-8 ستسعى الحركة إلى وضع السياسات والوسائل الكفيلة بتسريع الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد المذكورة لمنفعة شعبنا والبشرية جمعاء. وفى هذا الصدد فأن الحركة الشعبية ستتبنى سياسة (الاقتصاد المختلط)، التي تقوم على المزج بين القطاع الخاص الحر التنافسى والقطاع التعاونى والقطاع العام. ما تقوم على أسس التوزيع العادل للدخل والثروة وفرص الاستثمار والتنمية على الأقاليم المختلفة. وستسعى الحركة إلى تشجيع رؤوس الأموال المحلية والعالمية للإستثمار فى أى من القطاعات الاقتصادية الثلاثة. وستصدر الحركة التشريعات المناسبة التى تسمح للاستثمار الأجنبى بسحب أرباحه خارج البلاد دون معوقات غير منطقية.

3-8 تقوم اللجنة الاقتصادية القومية بدور الهيئة الاستشارية للقيادة السياسية والعسكرية العليا فى الشؤون الاقتصادية. وستقوم بتشجيع الشركات الخاصة المحلية والأجنبية للاستثمار فى المناطق المحررة، كما ستصدر القوانينولوائح الرقابة التى تنظم النشاطات الإستثمارية. وتخضع هذه الهيئة لإشراف رئيس الحركة والقائد العام للجيش الشعبى.

4-8 تسرى العملة السودانية وعملات البلدان المجاورة للتداول النقدى القانونى فى المناطق المحررة إلى أن تصدر فيه العملة الخاصة بالسودان الجديد. وتتولى اللجنة الإقتصادية مسئولية الاستشارات والتوجيه فى شؤون أسعار تحويل العملات التى تقع ضمن اختصاصاتها. ويسمح كذلك بالمقايضة.

القرار رقم 9: السياسة الخارجية ومكاتب الحركة الشعبية فى الخارج

فى الجلسة المنعقدة يوم 9 سبتمبر 1991 قررت القيادة السياسية والعسكرية العليا الآتى:

9-1 تسعى الحركة لإقامة علاقات صداقة وتفاهم متبادل وعلاقات تعاون وتبادل للمصالح مع كل البلدان والمنظمات التى تتعاطف مع أهداف الحركة وقضية شعبنا العادلة.

9-2 توجه الحركة إهتماماً خاصاً لإقامة علاقات جيدة مع الأقطار المجاورة وبلدان القارة الإفريقية. وفى هذا الصدد سنسعى لترميم وتحسين العلاقات التاريخية مع إثيوبيا ومصر ودول شرق إفريقيا.

9-3 تشجع القيادة السياسية والعسكرية العليا مؤيدى الحركة والمتعاطفين معها بالخارج وتدعوهم إلى الانضمام إليها وتكوين فروع لها فى البلدان التى يقيمون ويعملون فيها، والمساهمة إسهاماً تاماً فى تحرير وتقدم شعبهم. وستصدر الحركة كروت عضوية لهذا الغرض على أن يدفع طالب العضوية تبرعات واشتراكات شهرية كل حسب قدرته.

9-4 يجوز للحركة منح العضوية الفخرية لمواطنى الدول الأخرى وذلك بتوصية من فروع الحركة فى الخارج وبعد موافقة رئيس الحركة والقائد العام. ومن الممكن لهذه العضوية الفخرية أن تُرفع فى المستقبل إلى جنسية إذا رغب العضو المعنى ذلك.

القرار رقم 10: العون والإغاثة

فى جلستها الرابعة المنعقدة بتاريخ 9 سبتمبر 1991 قررت القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة والجيش الشعبى مايلى:

10-1 تعتبر الحركة العون والإغاثة للمدنيين الأبرياء ممن يقعون كضحايا للحرب والكوارث الطبيعية حقاً من حقوق الإنسان. وستعمل الحركة على تسهيل مرور الإغاثة للمناطق المتضررة فى المناطق التى تخضع لإدارة الحركة أو تلك التى تخضع لإدارة الحكومة.

10-2 وفى هذا الصدد تناشد الحركة منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية لمضاعفة جهدها فى الإغاثة والعون لإعادة توطين وتأهيل وتنمية المناطق التى تخضع لإدارة الحركة. وبينما تظل عمليات الإغاثة ذات ضرورة قصوى طالما استمرت الحرب، فان الحركة تدعو لمنح عمليات إعادة التوطين والتأهيل والتنمية اهتماماً رئيساً. وحتى الوقت الراهن ظلت التنمية تزحف - إذا قدر لها أن تزحف أصلاً - من الشمال إلى الجنوب ترى الحركة ضرورة بروز وضع جديد حيث تتحرك فيه التنمية من النوب إلى الشمال، حتى تكون عاملاً أساسياً لضمان وحدة واستقرار السودان. وقد حان الوقت لبدء هذه التنمية الآن، يد بيد فى إطار عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية التى تتوفر فى المناطق المحررة.

10-3 كل المساعدات المحلية والعالمية وإعادة التأهيل وجهود التنمية سوف تنظم وتدار من خلال المنظمة السودانية للمساعدات وإعادة التأهيل بوصفها منظمة ذات أهداف إنسانية، وتتمتع

بالاستقلال فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة والجيش الشعبى وفى المناطق المتنازعة مثل جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وجنوب دارفور فى مناطق العمليات رقم 2

10-4 هنالك إثبات يقين بأن بعض الأفراد العاملين في مضمار المساعدات الإنسانية قد تورطوا واشتركوا بنشاط فى (الانقلاب النظرى) بقيادة ريك ولام. وذلك باستغلال طائرات الإغاثة وأجهزة الراديو والاتصالات وتسخير موظفين عاملين في المنظمات الأجنبية للعمل بالوكالة فى (الانقلاب النظرى) الفاشل لمجموعة الناصر.

10-5 الحركة والجيش الشعبى سيقومان بتصنيف أى فرد ضمن فرق الإغاثة يثبت تورطه فى نشاط لا يتفق مع مهمته الأصلية باعتباره شخص -غير مرغوب فيه-. ويشمل الإبعاد الأفراد المعنيين بالمخالفة ولكن لن يطال المنظمات التعابعين لها إجمالاً، اللهم إلا إذا كانت المنظمات التى يعملون بها قد تورطت بمجملها فى إرتكاب مخالفات لا تتفق وطبيعة مهامها الأصلية.

القرار رقم 11: مصادر الآليات الحربية

تم حجب هذا الجزء لأسباب معلومة

القرار رقم 12: القضاء

فى الجلسة الرابعة بتاريخ 9 سبتمبر 1991 قررت القيادة السياسية والعسكرية العليا الآتى:

12-1بعد أن تم تحرير وإدارة أراض واسعة، أصبح من الضرورى تأسيس حكم القانون والقضاء المستقل. والأجهزة القضائية فى المناطق التى لم يؤسس فيها من قبل سيتم البدء فى تأسيسها فى كل المستويات، ابتداءً من مستوى الفرقان وحتى أعلى المستويات فى رئاسة الحركة.

12-2 يتم الفصل بين القوانين المدنية والقوانين العسكرية. وتقوم هيئة قضائية من قضاة وضباط شرطة وسجون وضباط سابقين وغيرهم من الأشخاص المؤهلين لوضع تعديلات على القوانين السارية حالياً. ويتولون وضع مسودة لقوانين جديدة للموافقة عليها بواسطة القيادة السياسية والعسكرية العليا.

12-3 بما أن الحركة لا تملك فى الوقت الراهن العدد الكافى من القضاة المؤهلين مهنياً فسوف تكون مهمة تأسيس معهد للإدارة القانونية يتولى تقديم الكورسات المكثفة لأعضاء الحركة بما فى ذلك السلاطين حتى يتمكنوا من تصريف مهام القضاء بكفاءة.

القرار رقم 13: العمل الأيدلوجي والسياسى

13-1 أيدلوجية أى حركة تمثل الفلسفة السياسية التى تشمل المبادىء والأهداف الأساسية للحركة. و(مانيفستو) الحركة الذى صدر فى 31 يوليو 1983، كان بمثابة المرشد للحركة خلال الأعوام الثمانية الماضية. ولكن لوضع المحلى والعالمى شهدا تغيرات ومستجدات إستوجبت إعادة النظر والمراجعة فى مانيفستو الحركة بهدف استيعاب تلك التغيرات والمستجدات التى تخدم أهداف الحركة.

2-13 العمل السياسي وسط المواطنين المدنيين والعسكريين سوف يتم توجيهه بموجب التعديلات التى ستطرأ على مانيفستو الحركة. وفى هذا الأثناء سيتم فوراً تعطيل بعض أجزاء (مانيفستو) الحركة التى لم تعد مواكبة للمستجدات. ويستمر العمل وفق (مانيفستو) الحركة بعد إضافة التعديلات الثمانية عشر التى أقرها هذا الاجتماع.

3-13 تقوم اللجنة المكلفة بمراجعة (مانيفستو) الحركة بتقديم مسودة تعديلاتها المقترحة لاجتماع القيادة السياسية والعسكرية العليا، ومن ثم طرحه للمناقشة العامة والإجازة.

القرار رقم 14: لوائح عمل وسلوك القيادة السياسية والعسكرية العليا

1-14 تقرر إنشاء لجنة من بين أعضاء القيادة السياسية والعسكرية العليا والأجهزة الدنيا حتى مستوى الفرقان للقيام باعداد مسودة تحدد سلوك زطريقة عمل القيادة السياسية والعسكرية العليا.

2-14 تقدم اللجنة مسودة اللوائح المقترحة إلى القيادة السياسية والعسكرية العليا بمناقشتها وإجازتها.

القرار رقم 15: حقوق الإنسان وطريقة معاملة أسرى الحرب

1-15 الحركة والجيش الشعبي هما حركة تحرير تعمل لتحقيق العدالة والمساواة والحرية والديمقراطية والرفاهية وكرامة الإنسان. وسوف يلتزمان بالقواعد والإتفاقيات الدولية المتعارفة لحقوق الإنسان لكل الأشخاص المقيمين في الأراضي المحررة بدون تمييز بسبب الانتماء القبلي أو الإثني أو الديني أوبسبب النوع (ذكر/أنثى)

2-15 الحركة والجيش الشعبي يلتزمان بصون حقوق الإنسان. ويؤمنا بأن الهدف من المعارك الحربية هو تعطيل قدرات العدو الحربية. وبذلك فان أي جندى من قوات العدو يتم تجريده من السلاح وأسره يعامل كأسير حرب يحافظان على حياته ومراعاة عدم إذلاله أو الحط من كرامته حسبما تنص المواثيق الدولية لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب.

القرار رقم 16: حقوق ومشاركة النساء

أصدرت القيادة السياسية والعسكرية العليا في اجتماعها بتاريخ 11 سبتمبر 1991 القرارات الآتية:

1-16 كل البلدان كما هو الحال في بلدنا فان النساء يكون مايزيد على 5 % من إجمالى السكان. وفى نفس الوقت يتحملن معاناة ومختلف أشكال الاضطهاد فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا لسبب ما إلا لكونهن نساء. وقد ساءت أوضاع النساء فى السودان بشكل فظيع ويرجع ذلك لاضطهادهن في مجالات التنمية وبسبب الفقر وتطبيق القوانين المجحفة لهن مثل قوانين سبتمبر 1983 وتراكم العادات والتقاليد البالية. الحركة الشعبية تؤكد التزامها بتوفير المساواة للنساء مع الرجال وحماية حقوق الأطفال، وستعمل كل ما فى وسعها لفتح الفرص

أمام النساء فى مختلف اوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

2-16 بما أن النساء قد عانين تاريخياً من الاضطهاد والقهر فإن الحركة والجيش الشعبي يلتزمان بتبني تطبيق الإجراءات التفضيلية للنساء. ويشجعان النساء لتنظيم صفوفهن والاستفادة من السياسة التقدمية للحركة ونضالها من أجل تحقيق حقوق وكرامة النساء.

القرار رقم 17: الحيوانات البرية والبيئة

أصدرت القيادة السياسية والعسكرية العليا فى إجتماعها بتاريخ 11 سبتمبر 1991 القرارات التالية:

1-17 الحكومات السودانية السابقة لم تغفل فقط، بل ساعدت على إساءة استغلال موارد الحيوانات البرية والبيئة الطبيعية إلى الحد الذى إنغمس فيه موظفو الحكومة فى عمليات الصيد غير المرخصة باستخدام طائرات وهيلكوبترت القوات المسلحة لصيد الأفيال ووحيد القرن والجاموس مما أدى إلى فقدان أعداد كبيرة من هذه الحيوانات باصطيادها أو إجبارها على النزوح إلى بلدان مجاورة. بالإضافة إلى ذلك فقد تسببت ثمان سنوات من الحرب الدائرة الآن فى خلق أوضاع أدت إلى تزايد معدلات حمل السلاح بواسطة أشخاص غير مرخص لهم ذلك ، مما أضر أيضاً بموارد الحيوانات البرية. الحركة والجيش الشعبى يؤكدان إهتمامهم بهذا المورد وسيعملان بكل الإمكانات المتوفرة لديهم للمحافظة على هذا المورد والمحافظة عليه وتنميته لنا وللأجيال القادمة.

2-17 كما ورد فى لوائح الحركة والجيش الشعبى الخاصة بالعقوبات التأديبية لعام 1983 والخاصة بحماية البيئة والحيوانات البرية، وبعد تكوين الإدارات المدنية وإقامة حكم القانون فى المناطق المحررة فان الحركة والجيش الشعبى قد أصبحا الآن فى وضع يمكنهما من تطبيق قوانينها لحماية البيئة والحيوانات البرية فى المناطق المحررة. وتناشد القيادة السياسية والعسكرية العليا كل المواطنين وأجهزة الحركة بمراعاة وحماية الحيوانات البرية والبيئة. وعلى كل الهيئات المكلفة أن تطبق هذه القوانين بكل حزم لمعاقبة مرتكبى هذه الجرائم والمخالفات.

3-17 سوف يتم إصدار قوانين إضافية لحماية مصادر الحيوانات البرية والبيئة. وسنتوجه لطلب المساعدات من المنظمات العالمية لحماية البيئة من خطر إزالة الغابات وخطر الحرائق ووقف تآكل البيئة.

القرار رقم 18: الإشارة إلى القرارات أعلاه

فى جلستها المنعقدة بتاريخ 12 سبتمبر 1991 فى مدينة توريت أنهت القيادة السياسية والعسكرية العليا اجتماعاتها وقررت الآتي:

1-18 القرارات الثمانية عشر التى أجيزت بواسطة القيادة السياسية والعسكرية العليا فى الفترة مابين 6 إلى 12 سبتمبر فى مدينة تريت التاريخية تجرى الإشارة إليها باسم "قرارات توريت لسنة 1991"

القيادة السياسية والعسكرية العليا

توريت فى 12 سبتمبر 1991

الملحق (25)

المبادرة الأمريكية - مارس 1990

إعلان مشترك بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان

(مسودة)

اتفاق حول إطار الحل السلمى للنزاع فى السودان

(أ) مبادىء عامة للتسوية:

1 - الحفاظ على وحدة السودان ، فى إطار دولة ذات تعدد قومي وتعدد دينى . لا يجوز ممارسة الاضطهاد والتفرقة بين المواطنين بسبب العرق أو الدين أو النوع أو المنشأ .

2- إقامة نظام فيدرالى للحكم .

3 - يقوم النظام السياسى على أساس الديمقراطية التعددية .

4 - فض النزاعات العسكرية باتخاذ خطوات بناءة لفصل القوات بواسطة مراقبين دوليين .

5 - مساعدة السودانيين النازحين على العودة الطوعية إلى ديارهم .

6 - إعطاء أولوية قصوى للتعاون فى ترحيل وتوزيع مواد الإغاثة إلى ضحايا الجفاف والمجاعة والحرب .

(ب) . التوصل إلى التسوية خلال أربع مراحل:

المرحلة الأولى:

- يتم إنجازها في ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع على هذا الإعلان .
- فصل القوات بطريقة بناءة وفي روح الوحدة وسيادة الأراضي السودانية .
- وصول المراقبين الدولين المتفق عليهم بواسطة الطرفين ، وتوزيعهم فى المناطق المعنية .
- يتضمن هذا الإعلان ملحقاً خاصاً بالإجراءات البناءة لفصل القوات .
- تكوين هيئة عسكرية مشتركة لتطبق إجراءات فصل القوات على نحو بناء ووفقاً للإجراءات المضمنة في ملحق هذا الإعلان . وتجتمع الهيئة في مكان يتم الاتفاق عليه بين الطرفين .

المرحلة الثانية:

اجتماع ممثلي الطرفين لوضع برنامج لعقد المؤتمر القومي الدستوري . على أن ينعقد الاجتماع التحضيري في ظرف خمسة وأربعين يوماً ، من تاريخ هذا الإعلان .

المرحلة الثالثة:

ينعقد المؤتمر القومي الدستوري في فترة خمسة وسبعين يوماً ، من تاريخ توقيع هذا الإعلان .

المرحلة الرابعة:

تكوين حركة ذات قاعدة عريضة لتنفيذ قرارات المؤتمر القومي الدستوري وإجراء انتخابات عامة وحرة.

الملاحق:

إجراءات فصل القوات في السودان بطريقة بناءة:

1 - يتم الإعلان عن وقف فورى لإطلاق النار لتسهيل فصل القوات بطريقة بناءة .

2 - يتم سحب كل القوات الحكومية إلى الشمال من خط عرض 13°

3- وقف تحليق الطائرات الحربية الحكومية جنوب خط عرض 13°(ماعدا طائرات النقل في إجواء فضائية متفق عليها)

4- تكوين فرقة مراقبة إفريقية ، يتفق عليها بين الطرفين .

5 - يتولى فريق المراقبة الإشراف على تنفيذ إجراءات فصل القوات بطريقة بناءة ، كما تضمنته هذه الوثيقة .

6- تتولى قوات من الجانب الحكومي ومن جانب الجيش الشعبى لتحرير السودان مراقبة المنطقة التى تنشط فيها مجموعات النهب المسلح ، وكذلك مباشرة مهام الشرطة المحلية ، باشراف فريق المراقبين الدوليين .

7 - تتولى قوة (مشتركة) من الجيش الحكومي والجيش الشعبى لتحرير السودان مسئولية حفظ الأمن فى العاصمة القومية .

8 - فى موازاة عملية الفصل البناء للقوات، تتولى الحركة الشعبية لتحرير السودان تعيين حكام وإداريين

مدنيين لمباشرة مسئولية الإدارة المدنية فى المناطق الخاضعة لسيطرتها . يتم إختيار هؤلاء الأشخاص بواسطة الحركة الشعبية لتحرير السودان من بين ذوى الكفاءة من أعضاء الحركة أو خارجها ، المقيمين داخل السودان أو خارجه .

مارس

الملحق (26)

استقالة من وفد فصيل الناصر للمصالحة

الدكتور ريك مشار دورقون

رئيس اللجنة الوطنية التنفيذية المؤقت (الناصر)

الموضوع: استقالة من وفد فصيل الناصر للمصالحة

رفيقنا في السلاح، الأخ الدكتور ريك مشار دورقون. منذ أن تم اختيارنا ضمن الوفد المذكور أعلاه في سبتمبر من العام الماضي، سعينا للعمل باخلاص من أجل وحدة حركتنا باعتبارها الأمل الوحيد لشعبنا المضطهد في جنوب السودان. لقد أيدنا تحرك فصيل الناصر استناداً لسلامة الأهداف التي أعلنها. وبما أن تلك الأهداف قد أعلنت بواسطة اثنين من أبناء الجنوب المخلصين هما شخصك والدكتورلام أكول أجاوين، باعتباركما من المشهود على وطنيتهما التي لا يطالها الشك في نظرنا. وهنالك اعتبارات إضافية إلى ذلك، فقد عملنا قبل ذلك تحت قيادتك لمدة ستة أعوام. وبسبب ثقتنا لم نطالب بالانتقال إلى موقع آخر.

سوف نناقش في هذا السياق موضوع الانفصال فقط، وهو الموضوع الوحيد محل الخلاف بيننا وفصيل توريت. وقد أعلنا في مقدمة أهدافنا العمل لتحقيق ذلك الهدف. ولهذا السبب نفسه نتقدم اليوم باستقالاتنا.

في تاريخ الأحزاب السياسية في شمال السودان هنالك حزب واحد من بينها وهو الجبهة الإسلامية القومية ، الذي وافق على النظر في مطلب انفصال جنوب السودان، إذا كانت تلك هي رغبة الجنوبيين. ولهذا انتهز فصيل الناصر الفرصة لطرح مطلب الانفصال أمام حكومة الجبهة الإسلامية القومية، بما أنها أبدت استعداداً لمنحه بطريقة سلمية. ولم يكن ذلك أمراً مستحدثاً فقد تحقق الانفصال سلمياً لعدد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً. وفي يوغسلافيا تحقق ذلك بعد حرب لم تدم طويلاً. وكان من رأينا أن ننتهز الفرصة ونحاول حمل حكومة الخرطوم على قبول انفصال جنوب السودان. ولكن في نفس الوقت كان ينبغي الأخذ في الاعتبار تجربة جنوب السودان مع سائر الأحزاب الشمالية التقليدية. وهو تاريخ ملىء بالغش ونقض المعاهدات. وكان ينبغي على فصيل الناصر أن يؤكد عزمه على خوض الحرب لانتزاع حق الانفصال، إذا لم تف حكومة الجبهة الإسلامية القومية بالتزامها. ولم تكن هنالك ثمة مسألة حظيت بالجدل والمناقشات

أكثر من مطلب الانفصال. وبرزت أسئلة عديدة حول طريقة تحقيق ذلك الهدف. هذه الأسئلة لازالت تنتظر الإجابة. وكان الدكتور لام أكول على الدوام يؤكد لنا بأننا سنحارب إذا رفضت حكومة الجبهة الإسلامية القومية منحنا حق الانفصال بالوسائل السلمية.

في اكتوبر 1991 التقى وفدنا مع شخص اسمه الدكتور علي الحاج محمد الذي نقل لنا رغبة الحكومة في مناقشة مشكلة الجنوب مع فصيل الناصر. وأخبرنا بأن الحكومة ستنظر في طلب الانفصال. وطلب منا أن تستمر المفاوضات في جو من السرية المطلقة، وأن الحكومة لن تعلن موافقتها على الانفصال بشكل صريح ومباشر. وواصل الدكتور علي الحاج محمد والدكتور لام أكول أجاوين لقاءآتهم، وعقب كل اجتماع كان دكتور لام يطلعنا على ماتمت مناقشته.

أثناء تواجدنا في لندن أخبرنا دكتور لام أكول بأننا ستتوجه إلى ألمانيا للاجتماع مع وفد يمثل الحكومة. وصلنا فرانكفورت يوم 21 يناير 1992 ، وفي اليوم التالي وصل الدكتور علي الحاج محمد وبرفقته وفد حكومي. ونزلوا في فندق آخر. وأخبرنا دكتور لام فيما بعد بأننا سنلتقي وفد الحكومة في محل إقامتهم. وقبل ذلك سألنا دكتور لام عن تفويضنا بواسطة رئاسة فصيل الناصر للدخول في تلك المناقشات. وقد ذكر لنا بأن دكتور ريك مشار على علم بكل شيء. ومن ثم ذهبنا للاجتماع مع الدكتور علي الحاج محمد والوفد المرافق له في محل إقامتهم. وفي البداية قدموا لنا ورقة عمل تحوي وجهات نظرهم حول قضايا النقاش. وكان برنامجهم المقترح هو منح الجنوب حكماً فيدرالياً. أي بمعنى آخر إبقاء الوضع على ماهو عليه. وقمنا بدورنا بمنحهم ورقة عمل بوجهات نظرنا وبينا لهم موقفنا الحازم في المطالبة بالانفصال. وقام دكتور علي الحاج بأملاء الشروط علينا. وذكر بأن مصطلحات مثل تقرير المصير والانفصال يجب أن لاترد ضمن الاتفاقية. والإشارة إلى الانفصال يجب أن تذكر في عبارات معممة.

1 - يتمتع جنوب السودان بصلاحيات دستورية وسياسية خاصة في إطار السودان الموحد.

2 - دون استثناء أي وجهة نظر أخرى (راجع البيان المشترك) فالوثيقة أقرب إلى صيغة يمليها الجانب المنتصر على الجانب المستسلم. وكان ذلك مثاراً للألم في نفوسنا. وكان من بيننا ثلاثة قانونيين تعين عليهم قبول مثل تلك الصياغات المبهمة.

بعد توقيع دكتور لام على تلك الاتفاقية عبر إثنان منا عن عدم رضائهم عن الاتفاقية. واقترحنا قبل تأييد إمضائه أن نؤجل الاجتماع لإجراء مزيد من التشاورحول فحوى الاتفاقية. ولكن دكتور لام أكول ذكر بأن الوقت لا يسمح بذلك إذ أن سفرنا قد تحدد له اليوم التالي.

ذكرالأخ لام أكول بأننا لن نتدخل فيما عرضه وفد الجبهة الإسلامية القومية ولذلك لم نتطرق إلى مسألة قوانين الشريعة الإسلامية. ذكر دكتور علي الحاج بأن علينا أن نبدأ من مرحلة انتقالية في ظل نظام فيدرالي يتحدد مداها فيما بعد. وعندما اقترحنا أن تكون الفترة الانتقالية خمس سنوات. اعترض دكتور علي الحاج بأن تلك الفترة قصيرة جداً. وطلب تمديدها حتى تتمكن

مشاريع التنمية من تحقيق عائدها في الجنوب مما يؤكد جدية حكومة الجبهة الإسلامية القومية في تعمير الجنوب. وهذا مما يساعد في تغليب الرغبة لدى الجنوبيين بقبول الوحدة.

تقرر أن يعقد اجتماع سري آخر لتحديد السلطات المتقاسمة بين الحكومة المركزية والولايات. وهذه النقاط كانت مصدر انزعاج بالنسبة لنا لأنها أكدت ضعف موقفنا التفاوضي.

لم نفلح في تأجيل المفاوضات كما ينبغي بهدف إجراء مشاورات مع رئاسة فصيل الناصر. فمطلب الانفصال تم رفضه واستبدل بعبارات فضفاضة.

3 - عندما اقترح دكتور لام أكول تطبيق وقف إطلاق النار على الوفد الحكومي، أخبرنا دكتور علي الحاج بأنه موافق على ذلك الطلب ولكن القوات المسلحة لها إستراتيجيتها الخاصة.

4 - الإصرار على سرية المفاوضات كان مطلب الوفد الحكومي

5 - دارت المفاوضات في الفندق الذي يقيم فيه الوفد الحكومي. وكان علينا أن نهرع إلى هنالك في كل مرة. لم نتمسك بأن تتم المفاوضات في مكان محايد، ولم نتمسك بحقنا في أن يبادلنا وفد الحكومة الانتقال بين مكان إقامتنا ومكان إقامتهم.

6 - الدكتور لام أكول المفاوض الصلب الذي تعرفنا على قدراته وكانت مصدر فخر لنا أثناء مفاوضاته مع فصيل توريت اتسم بالضعف والخوار والاستسلام لشروط دكتور علي الحاج.

كان عرضنا لاقتراح بوقف إطلاق النار بعد أن تراجعت حكومة الجبهة الإسلامية القومية عن مسألة الانفصال، أظهر لنا بأن الدكتور لام أكول لم يكن يطلعنا على الحقيقة. وكان يطمئننا دائماً بأننا سنقاتل من أجل الانفصال. ولذلك فقد اهتزت ثقتنا بشكل عنيف في أخينا الدكتور لام أكول.

لذلك نحن نتقدم بكل أسف باستقالتنا من وفد فصيل الناصر لمحادثات المصالحة. الوثيقة التي وقعها دكتور لام أكول في فرانكفورت تركتنا في حالة حيرة وتمزق عاطفي. فبينما كان مطلب الانفصال هدفنا الرئيس والذي شكل مصدر الاختلاف الأساس مع فصيل توريت فكيف يتسنى لنا الآن تقديم المبررات لموقفنا المستسلم للدكتور علي الحاج. كان مطلبنا أن يرجع إلينا الدكتور لام أكول لمناقشة وتوضيح نقاط الاختلاف قبل الانتقال إلى المرحلة التالية للمفاوضات. والاجتماع الذي انعقد سراً تسربت أخباره وسرت بين الناس مثل سريان النار في الهشيم. لم يعد أمامنا من خيار إلا تقديم استقالاتنا من الوفد المذكور أعلاه. وهنالك أعضاء أخرون في وفد المفاوضات يشاركوننا هذه الآراء حول الوثيقة السرية.

الإمضاء

القائد المناوب دينقتيل آيون كور	القائد المناوب تيلار رينق تاكبيني دينق
نائب رئيس الوفد لمحادثات نيروبي	المتحدث باسم وفد المحادثات في نيروبي

الملحق (27)

الجيش الشعبي / الحركة الشعبية لتحرير السودان و السودان الجديد في الإطار العام لحركة البان أفريكانزم

الخطاب الذي ألقاه الدكتور جون قربق دي مبيور الرئيس و القائد العام للجيش الشعبي / الحركة الشعبية لتحرير السودان في المؤتمر السابع لحركة البان أفريكانيزم ،كمبالا ، يوغندا 4-8 أبريل 1994م

السيد رئيس و مقرر المؤتمر السابع لبان أفريكانيزم الرفيق الكولونيل كاهيندا أوتافيري ؛ سعادة الرئيس يوري موسوفيني رئيس جمهورية يوغندا و راعي المؤتمر. السادة رؤساء الدول و رؤساء الوفود ؛ الحضور و الضيوف الكرام ؛ الإخوة الأفارقة ؛ سيداتي سادتي.

يشرف الجيش الشعبي و الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تكون مدعوة لهذا المؤتمر التاريخي السابع لحركة البان أفريكانيزم و نيابة عن الجيش الشعبي / الحركة الشعبية لتحرير السودان و كل الشعب السوداني لدعوتهم ؛ كما أشكرهم على مجهوداتهم التي لا تكل لنجاح هذا التجمع.

إن انعقاد هذا المؤتمر السابع لهو إشارة واضحة بأن أفريقيا قد بدأت بعد سبات تخرج من القمقم. إنني أحي و أهنيء راعي هذا المؤتمر الرئيس موسوفيني للقرار الثوري لانعقاد و استضافة هذا المؤتمر على التراب الأفريقي و في الوقت الملائم بعد كل هذا الكسوف الطويل؛ لذلك يبقى هذا الأمر أمراً جديراً بالإشادة. إن عصا القيادة التي كانت قد سقطت تم التقاطها هنا في كمبالا فدعونا لا نلقي بها ثانية.

أنا مناضل و محارب من أجل الحرية و لذلك سأصل لنقطتي بشكل مباشر. إن رسالة الحركة الشعبية للمؤتمر السابع للأفريقانية (البان أفريكانزم) هي أن بقاء أفريقيا يعتمد على و حدتها. إن على أفريقيا أن تتحد ليس كقارة و لكن كأمة و هنا تكمن مسألة بقائنا الفردي و الجماعي كبشر. إننا فشلنا في أن ندرك معاني كلمات النبوءة التي جاءت من رجل الأفريقانية العظيم كوامي نكروما و ما تنبأ به هو الآن طاعون أفريقيا. و قد قال كوامي نكروما في الوحدة:

" إذا لم نضع خططنا للوحدة و نتخذ خطوات عملية لتشكيل وحدة سياسية سنتقاتل و نتحارب عاجلا بين أنفسنا. و سيبقى المستعمرون و الامبرياليون واقفين خلف الستار يسحبون خيوط مختلفة ليجعلونا نمزق رقاب بعضنا البعض من أجل أهدافهم الوحشية في أفريقيا."

الرفيق الرئيس؛

يجب أن يأتي هذا المؤتمر برؤى صادقة ، بخطط و استراتيجيات أو ببرامج تقود إلى وحدة أفريقيا سياسياً و اقتصادياً ؛ و إلا ستؤول دائماً كل المجهودات من نوع فريق إطفاء الحرائق إلى

إدارة و إعادة هيكلة الفقر و البؤس دون تغييرهما. الرسالة الثانية للحركة الشعبية تتعلق بأخوتنا و إخواننا الأفريقيين الذين تسللوا منا منذ قرون مضت و الآن هم في الشتات. إن الأفارقة في الشتات ساهموا في حركة الأفريقانية خاصة أيام نشأتها الأولى. منهم أسماء مثل دبليو إي بي؛ دي يو بولس ؛ ماركوس قارفي؛ و حديثاً مالكوم إكس ؛ و بوب مارلي؛ على سبيل المثال لا الحصر.

إن دولة اسرائيل مدعومة إلى حد كبير بدرجة أو أخرى بقليل من ملايين اليهود الموجودين في الشتات. ليس لديّ بيدي الآن احصاءآت متوفرة ؛ لكن يمكن القول بأن هناك مئات الملايين من الأفارقة في شمال و جنوب أمريكا. و رغم أنهم فقراء لكنهم كثيرون ؛ و إذا تنظموا بشكل فعال و استغلوا شعارات المؤتمر و لم يستمرئوا المعاناة، سيكون للأفارقة في الشتات تأثير أساسي على حركة الأفريقانية على المستويين الفكري و المادي.

سيدي الرئيس؛

يجب على هذا المؤتمر أن يقوي و يمتن الوحدة أو لعله التوحيد بين الأفارقة في القارة و أولئك الذين في الشتات. لابد لهذا المؤتمر أن ينادي على الأفارقة في شمال و جنوب أمريكا ليلعبوا دوراً فعالاً في نهضة و بناء الأمة الأفريقية. و نذهب أبعد من ذلك لننادي على هذا المؤتمر بأن يطور نماذج فعالة و آليات ملموسة و عملية رفد دور الأفارقة في الشتات ؛ ويشمل ذلك مغامرة الحركة في مجال التجارة و الأعمال لتتمكن الحركة من تمويل بعض نشاطاتها.

الرفيق الرئيس:

فيما يتعلق بتطوير و تنمية نماذج فعالة لحل المشكلة الأفريقية نقول إن الحركة الشعبية و الجيش الشعبي قد نمّى نماذج لحل مشكلة الحرب الأهلية السودانية. هذه النماذج تقوم على مبادىء و مُثل الجامعة الأفريقية للتغيير الجذري في الوحدة و النهضة الوطنية. ليس لدينا هنا الوقت الكافي للخوض في تاريخ السودان و تاريخ الحركة الشعبية و الجيش الشعبي لتحرير السودان. لكن دعوني أأكد لهذا المؤتمر الأفريقي المهيب بأن الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان ملتزمان و مخلصان لمبادىء و مُثُل الجامعة الأفريقية و لذلك الهدف النهائي الذي تسعى لتحقيقة هو تحقيق الوحدة الأفريقية و هذا ينعكس في أهداف و استراتيجيات و تكتيكات الجيش الشعبي / الحركة الشعبية. و عليه أسمحوا لي أن أربط بين الاستراتيجية السودانية و نضال الحركة الشعبية و حركة الأفريقانية (البان أفركانيزم).

إن تاريخ الشعب السوداني كان دائماً متميزاً بالنضال و الصراع بين المضطهِدين و المضطهَدين، و بين الغازي و المغزو، و بين المستغِلين و المستغَلين. فمنذ تاريخنا القديم و إلى يومنا هذا ظل الشعب السوداني يناضل من أجل الحرية و العدالة و الكرامة و من أجل حياة أفضل.

إن نضالنا الثوري الحاضر بريادة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي التي قامت بتشكيل و انطلاق النضال المسلح في عام 1983م هي جزء لا يتجزأ و استمرارية لنضال شعبنا في الماضي. إن لجوء الحركة الشعبية للنضال المسلح في عام 1983م هو استئناف للحروب السابقة التي حدثت خلال الاستعمار و بعد خروجه 1955م ـ 1972م. كل هذه الحروب و النضالات هدفت و تهدف دائماً لاستعادة الكرامة الأفريقية و الوطنية التي شُوِّهت خلال قرون و حقب طويلة.

إن بلدنا السودان هو نتاج لم يكتمل في ظل عملية تاريخية طويلة. لأنه تعرض لعمليات تشويه مستمرة خلال التاريخ. تغيرت فيها الهوية و المحتوى من وقت إلى آخر حسب تفاعل و روابط القوة و سط القوى السياسية و الاجتماعية و التاريخية عند منعطف تاريخي لدى أي فترة محددة.

إن حضارات كوش و مصر الفرعونية و المسيحية المبكرة و الدولة الإسلامية و الكولونيالية الاستعمارية ظهرت و اختفت في تراب أرضنا العظيمة: السودان. و عليه إذا زرنا دهاليز التاريخ من عهد بابل و كوش إلى وقتنا الحاضر سنجد أن السودان و نحن السودانيون كنا دائماً هناك. إنه من الضروري أن نؤكد و على السودانيين أن يذكّروا أنفسهم بأننا شعب تاريخي. و ذلك لأن هناك مجهودات متواصلة و متصلة لتدفعنا خارج مجرى التاريخ.

ليس هناك كتاباً مهماً منذ العصور القديمة لم نُذكَر فيه أو لم تُحكَ فيه عظمتنا و غنَى حضارتنا. في الكتاب المقدس الجزء 18: نحن أرض كوش أرض السود خلف جبال أثيوبيا ؛ أرض الشجعان ذوي الرهبة و القوة و أصحاب البشرة الناعمة الذين هزموا المصريين و دفعوا بهم إلى فلسطين و لم تصدهم عن آسيا إلا جيوش الآشوريين و الهكسوس مجتمعة. و روما القديمة أطلقت علينا اسم أفريقيا: أرض السود. و عند مؤرخي الإغريق نحن أثيوبيا و تعني أيضاً أرض السود و هم أيضاً أطلقوا علينا مصريين و تعني أرض الناس ذوي الشعر المجعد و هي تعني نفس معنى السود. و في العصور التالية أطلق أهل الجزيرة العربية على بلدنا بلاد السود و تعني أرض السود. و منها خرجنا نحن باسم بلدنا السودان. و دون مواربة اسم السودان أو كما يسميه العرب بلاد السودان ببساطة يعني أفريقيا. و بالنسبة إلى القدماء الأسماء أثيوبيا ، السودان، مصر تعني ايضاً ببساطة: أفريقيا؛ تلك القارة غير المنقسمة و دون حدود داخلية تفصل بينها. إنه فقط خلال الحواجز التي بناها الاستعمار أثناء احتلاله لأفريقيا تم تشكيل القارة وفقَ حدود مرسومة و بذلك فقدت أفريقيا أسماءها الدالة. و هكذا صار السودان و أثيوبيا يعنيان الآن البلدين اللذين قام الاستعمار بترسيمهما. و الأسوأ من ذلك أن اسم أفريقيا فقد دلالته الأصلية التي تعني الإنسان. و صار بشكل مضطرد يعني القارة بدل الأمة. إنني أنادي على مؤتمركم الجليل هذا أن يُعيد لاسم أفريقيا معناه الحقيقي الذي يعني الأمة الأفريقية بدلاً من القارة الأفريقية. دعونا نسأل أنفسنا ماذا يعني بالنسبة إلى حركة الأفريقانية (البان أفريكانزم) أن تتوحد القارة؟. أنتَ توحّد أمة و ليس قارة.

إن مفهوم الأمة الأفريقية يجب أن يلصق بالأذهان و يبقى السلاح الايديولوجي لوحدة الشعوب الأفريقية. إن مفهوم الأمة الأفريقية ذات رسالة تاريخية و مصيرية يجب أن يُدرّس في كل المدارس ابتداءً من مرحلة الطفولة. و يجب أن يقوم الطلاب و الشباب الأفارقة بالمظاهرات ضد القادة الأفارقة الذين لا يروّجون لهذا المفهوم بشكل فعّال.

إن الحدود الاستعمارية التي ورثتها دولٌ مستقلة حديثاً تعبِّر عن الحواجز التي تفصل مناطق النفوذ الاستعماري من بعضها البعض هي لا تمثل أمماً أو دولاً وطنية تطورت بأفريقيا من أجل الأفارقة. لم تعرف أفريقيا حدوداً قبل الاستعمار. لم تعرف أفريقيا قبل المستعمر جوازات السفر و لا بطاقات الهوية و التعريفات الجمركية و لانقاط التفتيش. إن المستعمرين قد حطموا أفريقيا و بهم آلت إلى شتات. و عشية الاستقلال مثلت أو شكلت الحدود أمة أفريقية مجزأة إلى بانتوات متوازية. يمكن للواحد منا أن يرسم خطوط متوازية بين بانتوات سُلْطة البيض (الأباراثيد) في جنوب أفريقيا و المستعمرين الجدد و بَلْقَنة أفريقيا لما يزيد عن ٥٠ دولة متستقلة أو أمم أفريقية متجزأة. وسيأتي اليوم الذي ستنخفض فيه هذه الحدود مثلما اختفت بانتوات الأباراثيد في جنوب أفريقيا أمام أعيننا كما يحدث اليوم و ذلك رغم مقاومة زعماء القرى. هذا هو واجب و عمل حركة الأفريقانية (البان أفريكانيزم) في أن تزيح الحواجز الاستعمارية. هذه الحواجز و الحدود التي صُمِّمَتْ لخدمة المستعمر و ليس الأمم الأفريقية يجب ان تذهب و يذهب معها زعماء القرى و أعوانهم المماثلون الذين يستفيدون من هذه البانتوات الأفريقية المستقلة. و لكن برغم دورات النمو القصيرة للأمة الأفريقية هناك قادة و زعماء أفارقة أيما قادة. إنهم وطنيون حاولوا جهْدَ طاقتهم أن يجمعوا هذه الأجزاء المتناثرة. و قد قاموا بتحليل الحالة بشكل صحيح و عرفوا ما يجب القيام به أو عمله. و قد ركزوا على موضوع البناء الوطني و وضعوه أولى أولياتهم. و قد عرفوا أن الدولة الموروثة من الاستعمار يجب أن توضع في قالب قابل لتطبيق مفهوم الدولة الوطنية و من ثم ركزوا على أهمية الوحدة الأفريقية. إن خير آبائنا المؤسسين دون استغراب هم البان أفريكانيست و الأسماء التي تحضر الذاكرة تشمل: كوامي نكروما و يوليوس نايريري و جومو كنياتا و جمال عبد الناصر ؛ لقد ذكرنا القليل منهم و نحن فخورون بهم و ستحتفي بهم دائماً الأجيال القادمة. و لكن بناء و تكوين الأمة و وحدتها صار في أغلب الأحيان مجرد شعارات جوفاء لأن الأمة الأفريقية لا تتطور خلال مسارها هي بل خلال نمطٍ مفروض من الخارج. نمطٍ يجعل تكوينها حالةً من الأمة الأفريقية المحطمة و المجزأة.

لقد مكنت حالة الأمة الأفريقية المجزأة و المحطمة عشية الاستقلال بصورة طبيعية ، أو لنقل قَصدَ لها ، أن تُمَكِّن لصفوة محلية سيئة السمعة عديمة المبادىء من قُطاع الطرق لتستولي على السلطة متنكرين في زي الوطنية و قد حشدوا شعوبهم المحرومة بالتعاون مع أولئك الذين أعدوهم و وضعوهم على قمة السلطة. إن أمثال عيدي أمين دادا و بوكاسا الامبراطور و هما اللذان خدما

في الجيش البريطاني: الأول عريف و الثاني رقيب سرعان ما صارا بشكل طبيعي قادة للدولة الحديثة بعد الاستقلال . إنه ليس من المستغرب أن تمضي عشرون سنة لينعقد هذا المؤتمر السابع للبان أفريكانزم اليوم .

قطاع الطرق من شاكلة عيدي أمين و بوكاسا يُعْرَفون بشكل جماعي بـ " الجلابة " في بلدنا السودان. من هم هؤلاء الجلابة؟ الجلابة هم قطاع اجتماعي أو مجموعة اجتماعية تطورت في السودان منذ القرن الخامس عشر من عناصر تجار أجانب و محليين و قد تشمل تجار الرقيق الذين أقاموا لأنفسهم مراكز تجارية تحولت فيما بعد إلى مراكز حضرية و مدن مثل الدويم و أم درمان و سنار. و الجلابة هم هجين من المحليين و المهاجرين من العرب و الأتراك الاغريق و الأرمن و قد اتصلوا و تزاوجوا خلال عمليات تاريخية حدثت بصورة رئيسية في شمال السودان النيلي. و نسبة لوضعهم الاقتصادي و الاجتماعي القوي مقارنة بالمجموعات الأخرى كان الجلابة أكثر استعداداً ليرثوا السلطة السياسية و سلطة الدولة حينما مُنحَ السودان استقلاله في عام 1956م. هذا بالإضافة إلى أن فئة الجلابة تطورت و تم دعمها بواسطة النظام الاستعماري و تم إعدادهم بشكل مباشر و غير مباشر ليستولوا على السلطة عند سقوط الاستعمار المباشر.

إن آخر تعداد سكاني قام به المستعمر إبان الحكم الثنائي في عام 1955م يوضح أن الجلابة الذين سجلوا أنفسهم كعرب يمثلون 31% من مجمل تعداد سكان السودان في حين سجل 61% كأفارقة و بقية الـ 8% تم تصنيفها كأخرى. في الحقيقة هم من غرب أفريقيا و عليه تكون نسبة المجموعة الأفريقية حوالي 69%. لقد وجد الجلابة أنفسهم أقلية حاكمة ذات امتيازات و تبنوا أيديولوجية العروبة و الاسلام السياسي ليحصنوا و يحموا امتيازاتهم الاقتصادية السياسية و وضعهم الاجتماعي في المجتمع السوداني. إن تراجيديا الجلابة كفئة اجتماعية هي نظرتهم العروبية الاسلامية الضيقة و فشلهم الكلي في النظر إلى أبعد من مقايسي العروبة و الإسلام كعوامل توحيد لأعراق كل السودان. و بهذه الرؤية المغبشة غير الواضحة كان لا بد لفئة الجلابة في أن تعجز في قيادة الشعب السوداني نحو انجاز العمل التاريخي في تكوين الأمة و التحرر الوطني.

هذه النظرة التحليلية القصيرة للحالة السودانية تعكس تعقيداتها. بعض المحللين قارنوا السودان بالأبارثيد في جنوب أفريقيا و وصفوا المشكلة السودانية تحديداً بالعنصرية العربية أو عنصرية العروبة المزيفة. و آخرون وصفوا السودان بذلك الذي يعاني من الاستعمار المحلي أو الأهلي.

آخرون وصفوا السودان بذلك الذي مازال فيه "استعمار محلي" حيث تكون فيه جلابة الشمال هم المستعمرون و أهل جنوب السودان هم المستعمَرون و إن الحل يكمن في يتحرر الجنوبيون من استعمار الشمال و ينالون بذلك استقلالهم. و آخرون أيضاً سموها مشكلة دينية اتصفت بهجمة أو

حملة إسلامية لأسلمة الجنوب و جبال النوبة و مناطق أخرى مشابهة في الشمال. بينما عبر آخرون بأن مشكلة السودان المركزية هي أزمة الهوية. هل السودان بلد عربي أم أفريقي أفريقي ؛ أم عربي أفريقي؛ أم عربي أفريقي؟. هذه الأسئلة من الواضح تلخص تعقيد المشكلة. في إحدى المرات سألتُ أحد القادة السياسيين الشماليين عما إذا كان يعتبر نفسه سوداني عربي أو عربي سوداني؟ لقد وجد سؤالي محيراً لأصف حاله بصورة مُلطَّفة.

توجهت الحركة الشعبية في تطوير مفهوم السودان الجديد كحل للأزمة السودانية و الحرب الأهلية. و قد عرفت الحركة الشعبية السودان الجديد كتحول اجتماعي سياسي يخرج من نفق السودان القديم إذا كان للسودان أن يُنقذ و يبقى كبلد واحد. و هكذا يوسع مفهوم السودان الجديد أهداف حركة البان أفريكانيزم إذا ما كان الحل تحت نظام سياسي يعتمد المركزية الإقليمية و الفندرالية أو الكونفدربالية يجب علينا أن نتحرك بوضوح بعيداً عن مقاييس السودان القديم في عنصرية طائفية سياسية أصولية دينية قبلية و ما يستتبعها من أنهيار اقتصادي و حروب و عدم استقرار و أن يطور السودان الجديد شخصية سودانية سياسية اجتماعية جديدة. نتعهد له بولائنا غير المنقسم بغض النظر عن العنصر أو الدين أو القبلية أو النوع. إنها الكلية السودانية الجديدة غير المتجزئة التي تسعى لتضم لا أن تستبعد. إنه تدبير سياسي جديد و رابطة سودانية تمنح فرصاً متكافئة لكل سوداني لأن يتطور و ينمو و يحقق إمكاناته أو إمكاناتها.

إن الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان قد درس بعمق المشكلة السودانية و جذور أسبابها و تطور اتجاهاتها و آثارها. و بناء على هذه الدراسة و الا حليل قام بتطوير رؤية السودان الجديد. و أيضاً قد درسنا و عملنا كل الحلول الممكنة لنضع هذه الرؤية موضع التنفيذ و لنتمكن من تحقيقها في أرض الواقع مع إدراج كل الاحتمالات الأخرى في النموذج المفهومي.

موضوعياً هناك خمس نتائج محتملة في حل الأزمة السودانية و قد صورتُ هذه الحلول المحتملة في خمسة نماذج مفاهيمية لتسهيل إدراكها فكما يقال صورة واحدة تعادل أكثر من ألف كلمة. هذه النماذج تم عرضها في الصفحة الأخيرة.

1- النموذج (5):

هذا النموذج يمثل حصيلة سودان جديد ديمقراطي علماني كما تتصوره الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي. هذا النموذج يستلزم التحطيم الكامل و اختفاء السودان القديم ليقوم على أنقاضه سودان عادل متحد ديمقراطي علماني متعدد الأعراق و الثقافات و اللغات و الأديان : و هذا الذي نسميه السودان الجديد.

الرفيق الرئيس أنا أقدم هذا النموذج أعلاه باعتباره نموذج بان أفريكاني .

2- النموذج (3):

و هذا أيضاً نموذج بان أفريكاني و هو يمثل حالة انتقالية تتضمن ترتيبات مرحلية و فترة مؤقتة و قد قدمت الحركة الشعبية / الجيش الشعبي هذا النموذج في أبوجا 2 عام 1993 في نيجيريا ككنفودرالية سودانية و يتضمن النموذج أن يبقى النظامين متعايشين بشكل مؤقت ـ السودان القديم و السودان الجديد في عملية التكوين؛ بحيث يظل السودان القديم يعمل في تلك المناطق من السودان التي لم تتطور بعد مقاومتها له في شكل صراع دموي حاد أو حرب أهلية. في حين أنه يمكن أن يعمل السودان الجديد في كل المناطق الأخرى التي تدور فيها حرب. الهدف من هذا التعايش هو لوقف الحرب حالاً و الحصول على السلام و الحصول على السلام لنفاذ الشروط الواجبة حتى يتمكن أهل السودان من تقرير مصيرهم خلال استفتاء لتقرير المصير حتى يقرروا و بطريقة سلمية مستقبل السودان: إما أن يتفقوا على سودان موحد ديمقراطي علماني لا مركزي (كونفودرالي) أو لا يتفقوا ؛ و عندها تفترق سبلهم مما يتأتى عنه الخيار الثالث التالي.

3 -النموذج (4):

هذا هو نموذج الوجود المنفصل أو نموذج الاستقلال الكامل الذي يكون فيه السودان القديم في الشمال و السودان الجديد في الجنوب و جبال النوبة و الأنقسنا و أي مناطق مهمشة أخرى قررت أن يكون لها طريقتها المختلفة.

و كما هو واضح من الرسم البياني النموذج 3 و النموذج 1 و النموذج 2 كلهم يمكن أن يفضوا إلى النموذج 4 للأسباب الواضحة.

4- النموذج (1):

هذا هو نظام الخرطوم الإسلامي العربي الحالي. و هو أيضاً في الأساس نموذج انفصالي لأن غير العرب و غير المسلمين لا يتوقع أن يقبلوا سودان عربي إسلامي إلا إذا تم اخضاعهم . إنه نموذج حرب.

5- النموذج (2) هو نموذج افتراضي و لكنه لا يبعد كثيراً عن الحقيقة إذا أخذنا في الاعتبار نسبة الـ 69 % من السودانيين الذين سجلوا باعتبارهم أفارقة في تعداد 1955 . و إذا بإمكان العرب المناداة بسودان عربي موحد فيبقى ليس هناك من سبب أن يستبعد السودانيون الأفريقيين السود في كل من الشمال أو الجنوب إذا ناديت بسودان علماني ديمقراطي أفريقي أسود. و هذا أيضاً نموذج انفصال لأن العرب لا يتوقعون أن يقبلوا الانتماء لسودان أفريقي أسود على الرغم من أن المسلمين الأفارقة يمكن أن يقبلوا هذا النموذج و مثل النموذج الأول هذا أيضاً نموذج حرب.

الرفيق الرئيس؛

الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان قد قدم هذه الحلول و النماذج للجنة السلام في منظمة الإيقاد. و نسأل المؤتمر السابع للبان أفريكانيزم أن يدعم نموذج البان أففريكانية و ذلك هو النموذج 3 و كذلك دعم استفتاء لتقرير المصير منظم و مشرف عليه دولياً. و ذلك بعد الفترة المؤقتة التي يتضمنها هذا النموذج. يجب أن تلعب دول الإيقاد و منظمة الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة دوراً في هذه العملية .... نهاية للحرب [ص12].

إن الحركة الشعبية و الجيش الشعبي لتحرير السودان تدرك بشكل كامل بأن لا أحد من هذه الخيارات يمكن أن يقدم على طبق من فضة مجاناً من قبل المجموعات الحاكمة في الخرطوم أو من قبل أي شخص آخر. هذه الخيارات ليست سؤالاً اختبارياً و عليه لأجل الحصول على رأي من هذه الخيارات لا بد لنا من النضال لأنه لايمكن الحصول على تحرر حقيقي ديقراطي عادل و بكرامه .... [12] دون النضال كان ذلك في كل أو جزء من بلدنا. إنه نضالنا الذي سيكون العامل الحاسم عند نهاية المطاف. و لكن التضامن و الدعم المعنوي من قبل حركة البان أفريكانيزمخاصة في دعم النموذج (3) و (5) هو واجب كل أولئك الذين يحبون العدل و الحرية.

الرفيق الرئيس:

إنني أيضاً أسأل المؤتمر السابع للبان أفريكانيزم أن يتبنى و يوصي بالنموذج (1) و (3) لكل الأقطار الأفريقية المستقلة كأنموذج للكونفيدرالية في أفريقيا لتمثل مرحلة انتقالية تقود تلقائياً لوحدة كل أفريقيا سياسياً. إن المجهودات الحالية على صعيد التكامل الاقتصادي و السياسي مثل المحاولة لبعث مجموعة شرق أفريقيا الـ بي تي إيه : و كوميسا و الايقاد و إس إيه دي سي : اسكوماس إلخ: . كل هذه المجموعات مطلوبة و يجب تمتينها و لكنها ليست كافية. إنني أحث بشدة هذا المؤتمر السابع للبان أفريكانيزم بتبني الكونفيدرالية كمرحلة تالية للتكامل السياسي الأفريقي و الذي سيقود تلقائياً لتحقيق الأمة الأفريقية.

و أخيراً الرفيق الرئيس سادتي ، الإخوة المؤتمرون؛ أنتهز هذه الفرصة لأحيطكم علماً بأن الحركة الشعبية / الجيش الشعبي تختتم الآن مؤتمرها الوطني الأول و الذي بدأ انعقاده من 1-28 مارس 1994م و كان عدد الوفود التي جاءت لحضور المؤتمر 558 من 828 وفداً متوقعاً و مصداقاً لرؤيتنا حول السودان الجديد فقد جاء لحضور المؤتمر ممثلون من الشمال و الجنوب.

عرب المسيرية على سبيل المثال شمل وفدهم 12 في حين جاء 60 من جبال النوبة و 12 من الأنقسنا. إنها لمصادفة تاريخية سارة تبعث على الفخر أن يتزامن بقيام المؤتمر الوطني الأول للحركة الشعبية الجيش الشعب لتحرير السودان قيام المؤتمر السابع للبان أفريكانيزم.

هل لي في الختام أن أشكر و أهنيء القائمين على هذا المؤتمر و على رأسهم السيد الرئيس يوري موسوفيني و هل لي أيضاً أن أهنيء مرة أخرى السيد رئيس المؤتمر السابع للبان أفريكانيزم و

سكرتاريبه لهذا الانجاز المتقن. و هل لي أخيراً أن أأكد للجميع التزام الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان بمباديء و أهداف حركة البان أفريكانيزم و أخيراً أتمنى لحركة البان أفريكانيزم و الأمة الأفريقية تحت التكوين كمال العافية و النمو.

نيابة عن الحركة الشعبية / الجيش الشعبي أشكركم كل الشكر.

- عاشت حركة البان أفريكانيزم.
- عاش نضال كل المضطهدين.
- عاشت الأمة الأفريقية.

أدناه نماذج الحل

نماذج الحل للصراع السوداني

في سياق حركة البان أفريكانيزم

النموذج (٥)

الملحق (28)

مجموعة دول إيقاد

إعلان مبادىء

نحن ممثلو حكومة جمهورية السودان ، المشار إليها لاحقاً كحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان ، والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان (المتحدة) المشار إليهما لاحقاً كفصيلي الحركة الشعبية لتحرير السودان:

آخذين بعين الاعتبار حصيلة محادثات السلام السابقة بين حكومة السودان من جهة وفصيلى الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة ثانية ، خاصة المحادثات التى انعقدت فى أديس أبابا في أغسطس 1989 ، ونيروبي في ديسمبر 1989 ، وأبوجا في مايو/يوليو 1992 ، ثم أبوجا الثانية في أبريل/مايو 1993 ، ونيروبي في مايو 1993 ، وفرانكفورت في يناير 1992 ،

إدراكاً لإهمية الفرصة التي تهيأت باطلاق دول إيقاد لمبادرة السلام بغرض الوصول إلى حل تفاوضى وسلمى للنزاع فى السودان . وذلك من منطلق الاهتمام باستمرار المعاناة الإنسانية والبؤس في المناطق المتأثرة بالنزاع ،

بهذا نعلن الاتفاق على إعلان المبادى الذى يمثل أساساً لإنهاء النزاع في السودان :

1 - أى حل شامل للإزمة السودانية يحظى بقبول تام من جانب كل أطراف النزاع والالتزام به

1-1 تاريخ وطبيعة النزاع الدائر فى السودان ، تؤكد بأن الخيارالعسكرى لن يفضى إلى تحقيق السلام والاستقرار للسودان ،

1-2 يجب أن يكون الحل السلمى والعادل هدفاً عاماً لكل أطراف النزاع ،

1-2 يجب التأكيد على حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان لتحديد وضعهم فى المستقبل عن طريق الاستفتاء ،

2-2 الحفاظ على وحدة السودان يجب منحه الأولوية من جانب كل الأطراف ، شريطة أن تتوافر الضمانات الآتية في المضمار السياسى والقانوني والاقتصادي والاجتماعى في السودان،

1-3 التأكيد على أن السودان مجتمع متعدد الأعراق والأجناس والديانات والثقافات ،

2-3 توفير الضمانات القانونية لتحقيق المساواة السياسية والاجتماعية لكل شعوب السودان،

3-3 تأكيد الحقوق الأساسية لممارسة حق تقرير المصير على أسس الحكم الفيدرالى ، الحكم الذاتي الإقليمي ..إلخ . للشعوب المختلفة في السودان ،

3-4 يشترط إقامة دولة علمانية وديمقراطية في السودان . وضمان حرية العقيدة والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية لكل المواطنين السودانيين . الأحوال الشخصية والأسرية يتم ترتيبها على أساس الديانة والعادات (التي ينتمي لها الأفراد) ،

3-5 تحقيق القسمة العادلة للثروة بين مختلف شعوب السودان ،

3-6 تعتبر حقوق الإنسان المتعارفة عالمياً جزءاً لا يتجزأ من هذه الترتيبات ، ويتم تضمينها في الدستور ،

3-7 النص على استقلال القضاء

4- إذا تعذر الاتفاق حول البنود 3,1 و 3,7 عندها يحق للشعوب المعنية (حق) تحديد مستقبلها بما في ذلك الاستقلال عن طريق الاستفتاء ،

5- يتم الاتفاق على إجراءات مؤقتة ، تتحدد مدة سريانها ومهامها بموجب اتفاق بين الأطراف المعنية،

6- تناقش الأطراف المعنية وقف إطلاق النار ووضعه موضع التنفيذ كجزء من التسوية الشاملة للنزاع في السودان .

نيروبي 20 مايو 1994

ماهي مجموعة دول إيقاد (IGAD)

هي سلطة إقليمية لمجموعة دول شرق إفريقيا للتنمية . وتضم في عضويتها سبع دول في القرن الإفريقي هي : كينيا ، يوغندا ، إثيوبيا ، إرتريا ، جيبوتي ، الصومال والسودان . وقد قامت هذه المجموعة في نوفمبر 1993 بتكوين مجموعة مصغرة تضم أربع دول هي كينيا ويوغندا وإثيوبيا وإرتريا لتحقيق السلام في السودان .

أصدرت هذه المجموعة المصغرة (إعلان المبادىء) الذي يحتوي على ستة بنود كأساس للتفاوض بين أطراف النزاع في السودان . وقد رفضت حكومة السودان بدايةً التوقيع على إعلان المبادئ ، وانسحبت من منظمة إيقاد في عام 1994 . ولكن عادت وتراجعت عن ذلك الموقف في يوليو 1997 . ووافقت على إعلان المبادىء كأساس للتفاوض مع فصيلي الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان .

الملحق (29)

قانون سلام السودان

وقعّ الرئيس جورج بوش اليوم على القانون هـ . ر . 5531 (قانون سلام السودان) . وقد أجاز مجلس النواب هذا القانون يوم 7 أكتوبر 2002 بأغلبية 359 صوتاً مقابل 8 أصوات . وأجازه مجلس الشيوخ نفس الصياغة بأجماع الأصوات يوم 9 اكتوبر 2002 . يهدف القانون إلى الآتي:

يسعى إلى تسهيل التسوية الشاملة للحرب فى السودان على أساس إعلان المباذىء الصادر فى 20 يوليو 2002 .

يشيد بجهود المبعوث الخاص للرئيس (بوش) لتحقيق السلام فى السودان السناتور دانفورث والفريق المساعد له .

يطالب باستخدام وسائل متعددة وآليات اقتصادية ودبلوماسية لحمل حكومة السودان على الدخول بنية صادقة فى عملية السلام ، ودعم التحولات الديمقراطية فى المناطق التى تقع خارج سيطرة الحكومة ، ودعم مساعى المصالحة بين المواطنين السودانيين فى الأجزاء التى تقع خارج سيطرة الحكومة، وتعزيز آليات توصيل المساعدات الإنسانية ، والتكون الشامل لتحقيق هذه الأهداف .

يشجب الخروقات فى مجال حقوق الإنسان بالنسبة لكل أطراف النزاع ، ويدين سجل الحكومة فى مراعاة حقوق الإنسان ، والهجمات لأغراض تجارة الرقيق والقصف الجوى للأهداف المدنية .

التصديق على الاعتمادات المالية لصالح المناطق خارج سيطرة الحكومة

يخول هذا القانون اعتماد مائة مليون دولار للأعوام المالية 2003 و 2004 و 2005 لمساعدة المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة ، بهدف تهيئة المواطنين للسلام والحكم الديمقراطي ، بما في ذلك دعم الإدارات المدنية ، المواصلات وبناء الهياكل التحتية ، والتعليم والصحة ، والزراعة .

التصديق على الإجراءات

يتعين على رئيس الولايات المتحدة في غضون ستة أشهر من صدور هذا القانون وفى فترة كل ستة أشهر تالية التثبت من أن حكومة السودان والحركة الشعبية ماضيتان فى المفاوضات بحسن نية . والتحقق من جدوى إستمرارالمفاوضات . وإذا ثبت للرئيس بموجب هذا القانون وبعد التشاور مع الكونجرس بأن حكومة السودان لا تدير هذه المفاوضات بنية حسنة ، أو تعدت بدون مسوغات مقبولة على عمليات الإغاثة ، يتعين على الرئيس تطبيق الإجراءات التالية :

مطالبة مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة باصدار قانون ينسط على فرض حصار على إمدادات السلاح لحكومة السودان

يوجه المديرين التنفيذيين الأمريكيين بالتصويت ومعارضة تقديم أى قروض أو إئتمانات أو ضمانات بواسطة المؤسسات المالية الدولية

اتخاذ الإجراءات الضرورية للحيلولة دون حصول حكومة السودان على عائد النفط لضمان أن هذه الأموال لا تستخدم في الأغراض العسكرية

النظر فى تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي أو تعليقه

عدم تطبيق أي من الإجراءات الواردة أعلاه ، إذا ثبت بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا تفاوض بحسن نية

فى حالة صدور شهادة من الرئيس بأن حكومة السودان لا تلتزم بنصوص اتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان ، يتعين على الرئيس بعد التشاور مع الكونجرس تطبق الإجراءات الواردة أعلاه

وكما هو الحال بالنسبة للتشريعات المماثلة ، هذه التشريعات الصادرة اليوم تتم صياغتها بطريقة تنسجم مع السلطات الدستورية المخولة للرئيس لإدارة العلاقات الخارجية

شروط تقديم تقارير

في خلال ستة أشهر من صدور هذا القانون وفي كل عام بعد ذلك يتعين على وزير الخارجية أن يقدم تقريراً بشأن النزاع فى السودان ، يشتمل على التطورات فى السودان ، وطريقة توظيف موارد النفط، ورصد مدى توفير التمويل المقدم بواسطة الولايات المتحدة أوبمشاركة مواطنيها، وشرح أبعاد الضربات الجوية التى تشنها الحكومة ، ورصد المعوقات التى تضعها الحومة وقوى أخرى لمنع إنسياب المساعدات الإنسانية أو الاستيلاء عليها .

تقرير كل ثلاثة أشهر بواسطة الرئيس حول مسار عملية السلام ، وإذا قدم الرئيس شهادة - على النحو المنصوص عليه - بأن السودان توقف عن المفاوضات لمدة أربعة عشر يوماً .

تقرير نصف سنوى بواسطة وزير الخزانة يعدد الخطوات من جانب الولايات المتحدة ضد تقديم قروض أو سلفيات أو ضمانات ، إذا تم تقديها بالرغم من معارضة الولايات المتحدة .

تقرير بواسطة الرئيس خلال خمسة وأربعين يوماً من إتخاذ إجراءات لمنع حكومة السودان من الحصول على مصادر النفط ، وتقديم خطة سامله لتنفيذها

المساعدات الإنسانية

يتعين على الرئيس أن يعمل على إبطال قدرة السودان على استخدام -حق النقض- أو التأثير على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة بواسطة عملية شريان الحياة .

يتعين على الرئيس العمل على زيادة استخدام منظمات خارج نطاق عملية شريان الحياة في مضمار المساعدات الإنسانية في جنوب السودان . ويُشترط تقديم تقرير تفصيلي عن مستوى التقدم الذي يتحقق في هذا الصدد .

يتعين وضع خطط اضطرارية لضمان انسياب أكبر قدر من المساعدات الإنسانية المقدمة بواسطة الولايات المتحدة ، والمساعدات المقدمة من هيئات خاصة لكل المناطق المتضررة في السودان ، في حالة قيام السودان بفرض تعطيل تام أو جزئي أو متدرج لعملية شريان الحياة بواسطة النقل الجوي.

جرائم الحرب

يتعين على وزير الخارجية جمع المعلومات عن حوادث تقدم عليها الأطراف المتنازعة ويحتمل أن تمثل جرائم ضد الإنسانية ، أو الإبادة ، وجرائم حرب ، وخروقات أخرى ضد القانون الدولي المعني بالمسائل الإنسانية .

يتعين على وزير الخارجية أن يقدم تقريراً في غضون ستة أشهر من صدور هذا القانون وخلال كل عام فيما بعد بصدد المعلومات التي جمعت وأي حقائق أو استنتاجات يتم التوصل إليها ، شريطة المحافظة على المصادر الحساسة أو أي مصالح قومية أخرى .

الملحق (30)

التجمع الوطنى الديمقراطى

مؤتمر القضايا المصيرية

قرار حول: قضية تقرير المصير

ديباجة:

التزاماً راسخاً بانهاء عجلة النزاع المسلح الراهن عبر تسوية عادلة ودائمة .

وإدراكاً بأن تحقيق تلك التسوية العادلة والدائمة يتطلب أن تتحلى قيادته بالشجاعة السياسية والحنكة وبعد النظر،

وأخذاً فى الإعتبار أ تسوية النزاع السوداني يتطلب اقتراباً متفهماً من قضية تحقيق السلام والعدلً لكافة أهل السودان المهمشين وبناء السودان الجديد،

وإدراكاً كاملاً بأن وحدة السودان الدائمة لا يمكن أن تستند على القوة والقهر وإنما على العدل والقبول الحر من جانب كل المجموعات في السودان،

ووعياً تاماً بوجود قضايا ومشاكل أخرى تتعلق بحاجات القبائل وتداخلها في المناطق التماس ، تلك القضايا التي ستتم معالجتها والبت فيها فى المؤتمر القومى الدستورى مع سائر القضايا المصيرية الأخرى :

يقرر التجمع الوطني الديمقراطي :

أولاً: أن خيار التجمع الوطني الديمقراطي المفضل هو وحدة الوطن المؤسسة على التنوع والاعتراف بأن السودان بلد متعدد الأعراف والديانات والثقافات واللغات ، وأن تلك اوحدة ستقوم على حق المواطنة وعلى المساواة في الحقوق والواجبات وفق المعايير المضمنة في المواثيق العالمية لحقوق الإنسان.

ثانياً: أن السلام الحقيقي في السودان لا يمكن تحقيقه في إطار حل مشكلة الجنوب ، وإنما انطلاقاً من أن مشكلتنا قومية الأصل.

ثالثاً : إن مشاكلنا القومية لا يمكن حلها إلا عبرحوار ديمقراطي واضح وجاد ومتواصل بين كل التكونات القومية السودانية.

رابعاً: أن طبيعة وتاريخ النزاع السوداني قد برهنا على أن الوحدة والسلام والاستقرار لبلادنا لا تقوم إلا على الطوع والاختيار والإرادة الحرة بعيداً عن الاحتراب والاقتتال والحل العسكري.

خامساً: الالتزام بالسلام العادل والديمقراطية والوحدة القائمة على الإرادة الحرة لشعب السودان

وحل النزاع الراهن بالوسائل السلمية عبر تسوية عادلة ودائمة . . ولتحقيق هذه الغاية فإن التجمع الوطني الديمقراطي يدعم إعلان المبادىء الصادر عن مجموع الإيقاد كأساس عملي للسوية العادلة والدائمة .

سادساً: إن حق تقرير المصير هو حق إنساني ديمقراطي أساسي للشعوب ، ويحق لأي شعب ممارسته.

سابعاً: إن حق تقرير المصير يجب أن يمارس في مناخ من الديمقراطية والشرعية وتحت إشراف دولي وإقليمي .

ثامناً: الاعتراف بأن ممارسة حق تقرير المصير توفر حلاً لقضية إنهاء الحرب الأهلية الدائرة وتيسر استعادة الديمقراطية فيى السودان وتعزيزها وإتاحة فرصة تاريخية فريدة لبناء سودان جديد قائم على العدالة والديمراطية والاختيار الحر.

تاسعاً : إن المناطق المتأثرة بالحرب هي جنوب السودان ومنطقة أبيي وجبال الأنقسنا .

عاشراً: إن شعب جنوب السودان (بحدوده القائمة في أول يناير 1956) سيمارس حقه في تقرير المصير قبل انتهاء الفترة الانتقالية .

حادي عشر: إن التعرف على آراء أهل منطقة أبيي فيما يتعلق برغباتهم أما بالبقاء داخل الحدود الإدارية لإقليم كردفان وإما بالانضمام إلى إقليم بحر الغزال سيتم عبر استفتاء ينظم خلال الفترة الانتقالية ولكن قبل ممارسة الجنوب لحق تقرير المصير . وإذا ما أظهرت نتيجة الاستفتاء رغبة أكثرية أهل هذه المنطقة في الانضمام إلى إقليم بحر الغزال فإنهم سيمارسون حق تقرير المصير كجزء من شعب جنوب السودان .

ثاني عشر: إنه فيما يتعلق بجبال النوبة والأنقسنا فإن الحكومة الانتقالية ستسعى للتوصل إلى حل سياسي لتصحيح الظلامات التي عانى منها أهل تلك المناطق ، وستنظم استفتاءاً لمعرفة آرائهم حول مستقبلهم السياسي والإداري خلال الفترة الانتقالية .

ثالث عشر: تتخذ قوى التجمع الوطني الديمقراطي موقفاً موحداً إزاء الخيارات التي ستطرح للاستفتاء في الجنوب ، وهذه الخيارات هي:

(أ) الوحدة (الفيدرالية أو الكونفيدرالية)

(ب) الاستقلال .

رابع عشر: يضمن التجمع الوطني الديمقراطي أن تخطط السلطة المركزية ، خلال الفترة الانتقالية ، وتضع موضع التنفيذ التدابير اللازمة لبناء الثقة وإعادة بناء هياكل الدولة على النحو المطلوب والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ومناهج الأداء بحيث تقود ممارسة حق تقرير المصير إلى دعم خيار الوحدة .

إن التجمع الوطني الديمقراطي يعقد العزم على قيادة الشعب السوداني لمواجهة مظفرة مع هذا التحدي التاريخي .

التوقيعات :

الحزب الاتحادي الديمقراطي

حزب الأمة

الحركة الشعبية/والجيش الشعبي لتحرير السودان

تجمع الأحزاب الإفريقية

الحزب الشيوعي السوداني

القيادة الشرعية

النقابات

مؤتمر البجة

قوات التحالف السودانية

الشخصيات الوطنية

* ملحوظة: راجع بيان قرار التجمع حول شكل الحكم بخصوص الجنوب ، فإنه ينص على أن الفترة الانتقالية أربع سنوات.

الملحق (31)

بيان من الحزب الشيوعى السودانى
اتفاق مشاكوس والصراع السياسى

1- أفادنا مندوبنا في أسمرا، قبيل انعقاد الجلسة الأولى لاجتماع هيئة التجمع، أن كل الفصائل متمسكة بوحدة التجمع وتطوير أدائه، ورافضة لصيغة المشاركة في المفاوضات بوظيفة مستشار .. وبهذا الموقف من فصائل التجمع ينتقل التعامل مع اتفاق مشاكوس من حيز التحليل السياسى إلى حيز الصراع السياسي. ومن جانبنا نثق أن الصراع السياسي الجماعي المنظم يمكن أن يبدل ويعدل الاتفاق، بحيث يؤدي إلى سلام مستقر وديمقراطية واعدة ووحدة طوعية وتنمية مستدامة. وللصراع السياسي دوره في تحرير نص الاتفاق من نسيجه المعقد ومن الغموض والتكرار.

2 - فتح الاتفاق آفاقاً للسلام، وبعث تفاؤلاً مشروعاً لدى أهل السودان في الشمال والجنوب على السواء. فالسلام يظل أمنية عزيزة لدى كل الشعوب. لكن استشراف تلك الآفاق وترجمتها إلى سلام على الأرض يمشي بين الناس مازال بعيداً ويتطلب نضالاً شعبياً وسياسياً متواصلاً ، وإرادة وطنية جامعة، وحركة يومية من أجل الحريات والحقوق السياسية والنقابية. وهذا ماتعمد إغفاله مهندسو الاتفاق. وأصبح نقطة ضعفه الأساسية ، حيث حصر التفاوض في طرفين: الحكومة والحركة، وتجاهلوا القوى السياسية الأخرى، الجنوبية والشمالية، إما بحجة أنها قوى غير فاعلة، أو أن أبواب الإيقاد مقفلة على طرفين. ليس لنا رغبة في لجاج المجادلات الشكلية . نترك للزمن امتحان تلك الفرضيات. لكن معطيات الواقع تؤكد أن القوى الموصوفة بعدم الفاعلية تحملت أعباء ومسئوليات الإطاحة بدكتاتورية الفريق عبود (1958) الطاغية نميرى(1969). وما هدم أسوار أريحا في التاريخ القديم يمكن أن يفتح أبواب الإيقاد لتوسيع المشاركة لأطراف أصيلة في الصراع وليست في مقاعد المستشارين. وأخيراً وليس آخر أن تلك القوى صمدت في مواجهة إرهاب وبطش حكومة الإنقاذ، التي يسعى مهندسو الاتفاق أن يمهدوا لها أرض المطار من أجل هبوط هادىء!

لوكانت المفاوضات محصورة في قضايا ومسائل وقف إطلاق النار، والترتيبات اللوجستية الخاصة بفصل القوات وبرمجة مراحل الوصول للسلام، ربما كان مقبولاً حصرها في الحركة والحكومة، لكن مهندسي المفاوضات أرجأوا هذه القضايا، وتجاوزوها إلى قضايا الدستور ونظام الحكم وتقرير المصير الخ ، كأنما المدخل كان مقايضة تقرير المصير للحركة والشريعة للإنقاذ.

3 - احتوى الاتفاق مبادىء عامة إيجابية: مثل الاعتراف بالأزمة الوطنية العامة، ومبدأ الوحدة

الطوعية وتقرير المصير ، ووحدة السودان ، وقطاع المناطق المهمشة، وتصور حل شامل يعالج التدهور الاقتصادى الاجتماعي ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وخطة للتوطين والاستقرار والتعمير .. لكن منهج المعالجة الجزئية حد من فاعلية الإيجابيات لأنه فصلها على مقاس الجنوب وجبال النوبة في حين يفتقر إليها دارفور، كردفان، البحر الأحمر، جنوب الفونج ومنطقة حلفا القديمة وحلفا الجديدة معاً ، وكل المناطق التي ضربها الجفاف والتصحر. توسيع مظلة الإيجابيات ليشمل هذه المناطق يصب في مصلحة توسيع المشاركة في قواعد المجتمع وينتقل بالاتفاق من منهج الحل الجزئي إلى الحل الشامل.

وعموماً لكيما يتجاوب الناس مع الطابع الإيجابي للعموميات التي طرحها الاتفاق فأنهم ينتظرون ولو بارقة أمل لحل مشاكلهم ومما لحق بهم من مظالم منذ 30 يونيو 1989 مثال ذلك جيش المسرحين من القوات النظامية بكل أفرعها والدبلوماسيين .. ماذا يعني السلام لهؤلاء وهم يبحثون عما يقيم الأود.

4 - لم يوفق المشروع في إغفاله قضية التحول الديمقراطي عبر تصفية النظام الشمولي وليس بتوسيع المشاركة فيه. وهذه قضية تحتل ذات المكانة والأهمية مع قضية السلام، وتفترض نصوص الاتفاق حول الدستور إلى الوضوح القاطع فتطرح تارة ثلاثة دساتير وتشير في فقرة أخرى إلى إنشاء هيئة تسمى المفوضية القومية لمراجعة الدستور. ويتعين أن توافق رغبة حكومة السودان والحركة الشعبية. وهكذا يمتد عزل القوى السياسية الأخر حتى من حقها في المشاركة في صياغة الدستور، وحقها في الموافقة عليه أورفضه. ولا يبقى لها سوى المباركة.

5 - المشروع الذي أصبح اتفاقاً (إطارياً) ليس جديداً، إنما تعود جذوره لورقة مركز الدراسات الإستراتيجية - واشنطن . وعرفت بورقة فرانسيس دينق، وتنسيق الجهد بين ذلك المركز مع مركز إدارة الأزمات فى بروكسل، ومعهد النهضة الإفريقية الذي تموله وزارة الخارجية الإمريكية ومعهد ماكس بلانك - ألمانيا ، وتدعمه دول الاتحاد الأوربي، وكلها مراكز لصيقة بمواقع القرار الأمريكي وظلت تقدم حصيلة دراستها ورؤاها حول الأزمة السودانية لمصادر القرار. وظلت تعقد الندوات والحلقات الدراسية وتستقطب الأكاديميين والمختصين السودانيين والعرب والأفارقة للاستنارة برأيهم وتصوراتهم. وقد تضمنت النشرة الدورية لمركز إدارة الأزمات في 27 يونيو 2002م رسماً إيضاحياً لتشكيل هيئة مفاوضات مشاكوس، يتمحور حول دائرة داخلية (نواة) تضم مندوب الرئيس الكيني مع مندوبي حكومة السودان ومندوبي الحركة، وتتفرع منه دائرة ثانية تضم المراقبين: الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وتتفرع منها دائر ثالثة لمصادر احتياطية للضغط إذا دعت الضرورة وبها أماكن شاغرة لمصر وأي دولة أساسية أخرى، واحتمال مندوب من هيئة الأمم والمنظمة الإفريقية تليها الدائرة الرابعة الاستشارية مخصصة للتجمع وحزب الأمة ومنظمات

المجتمع المدني، وأخيراً دائرة خامسة للاستثمارات تضم معهد ماكس بلانك ومؤسسة مبادرة حوض النيل التابعة للبنك الدول ثم مؤسسة النهضة الإفريقية.

6 - في الوثيقة الصادرة من دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في أغسطس 2001م وردت الفقرة التالية:"تصدير البترول وخام الذهب والاستثمارات المتوقعة من الخامات المعدنية الأخرى، تضع السودان في خريطة مناطق الصراع الدولي حول مصادرالطاقة والمعادن."

ظلت احتكارات البترول الأمريكية تتابع بقلق وحذر، دخول الصين وماليزيا سوق البترول السوداني، الذي بادرت باكتشافه شركة شيفرون الأمريكية. أما بعد أحداث 11 سبتمبر وتعاون حكومة الإنقاذ مع الولايات المتحدة بأكثر مما كانت تتوقع في محاربة الإرهاب، شرعت الاحتكارات الأمريكية في الاستعداد للعودة للبترول السوداني، ضمن مشروعها للسيطرة على النفط الإفريقي من تشاد والبحيرات حتى أنقولا. لهذا أصبح من مصلحتها البدء بأسبقية مناطق البترول في الجنوب ، وماعدا ذلك يأتي في مرتبة ثانية بما في ذلك الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

لأمريكا مصالحها وحساباتها، ولشعبنا مصالحه وحساباته، وسيواصل نضاله لتحقيق السلام والتحول الديقراطي.

خامساً: عندما نطالب بإشراك كل القوى السياسية، لا نطمع في قطعة السلطة أو المال أو الجاه، إنما نحتكم لتجارب شعبنا المريرة، وملخصها أن القضايا المصيرية في السودان لن تحل إلا بالإجماع الوطني.

وفي مقبل أيامنا نطرح رأينا في تفاصيل ومفردات أبواب الاتفاق وبنوده، وتبقى معضلة المعادلة المستحيلة بين إجراء انتخابات حرة نزيهة متكافئة الفرص، وآخر جنيه من العملة السودانية في عصمة رجال الجبهة الإسلامية ونسائها ... وبجناحيها.

الخرطوم 2002/9/8

سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

الملحق (32)

قائمة بأسماء حكومة جنوب السودان فى مرحلة ما بعد الحرب

الرئيس : سعادة الفريق سيلفا كيير ميارديت

نائب الرئيس : سعادة الفريق الدكتور ريك مشار

وزراء في مجلس الرئيس : دكتور لوكا بيونق

مستشارو الرئيس

المستشار السياسي: لوال دينق كينقا

مستشار الشئون الدينية: الأب جورج كينقا

مستشار الشئون الدبلوماسية: باقان أموم

العلاقات (الجندرية) وحقوق الإنسان: أويت دينق

الوزارات : الوزراء ووكلاء الوزارات

1- التنمية: آغنس لوكودو

2- الإسكان والأراضي والمرافق العامة: الوزير: الدكتور ريك مشار تيني

وكيل الوزارة : السيد ريموند بيتيا

3- شؤون مجلس الوزراء: الوزير: دكتور جستين ياك آروب

الوكيل: ....

4- الشؤون البرلمانية: الوزير: جبرائيل شانقسون شانق

الوكيل: ....

5- المالية والاقتصاد والتخطيط :الوزير: السيد آرثر أكوين شول

الوكيل : السيد آيزاك ماكور آتير

وكيل الاقتصاد والتخطيط: السيد فرانسيس لاتيو

6- التعاون الإقليمي: الوزير: دكتور برنابا ماريال بنجامين

وكيل الوزارة: دكتورشيرينو هيتنق أوفوهو

7 -الشؤون القانونية والتطور الدستوري :الوزير: مولانا مايكل ماكوى لويث

وكيل الوزارة: مولانا ماجوك مادينق

8- التربية والعلوم والتكنولوجيا :الوزير: ميخائيل ميلى حسين

وكيل الوزارة: السيد وليام أتير ماشيك

9- الصحة :الوزير: دكتور ثيوفيليس أوشانق لوتى

وكيل الوزارة: دكتور ماجوك ياك

10- الصناعة والتعدين : الوزير: السيد ألباينو أكول أكول

وكيل الوزارة: شور دينق مارينق

11- التجارة والتموين : الوزير: السيد انثونى لينو ماكانا

وكيل الوزارة: دكتور مارك زانقابيو

12- الإعلام والإذاعة والتلفزيون: الوزير: دكتور سامسون ل. كواجى

وكيل الوزارة: السيد قرنق دينق شول

13- المواصلات اللاسلكية وخدمات البريد :الوزير:جير كوانق الونق

وكيل الوزارة: السيد جمعة ستيفن لوقا

14- المواصلات والطرق : مدام ربيكا ن. دى مبيور

وكيل الوزارة: د. دانيال وانى

15- البيئة والثروة الحيوانية: الوزير: جيمس لورو سيرسيو

وكيل الوزارةالفريد أكوش

16- الزراعة والغابات : الوزير: دكتور مارتن أليا لومورو

وكيل الوزارة: الزراعة : السيد وراجاك جاتلواك

الغابات : جادين أميليو تونجون

17- الثروة الحيوانية والأسماك : الوزير: دكتور فوستو كومبو

وكيل الوزارة: دكتور ماكوى مالوال كآنق

18- العمل، المرافق العامة وتطوير الموارد البشرية : الوزير: ديفيد دينق آثوربى

وكيل الوزارة: دكتور أندرو ماجاك

19- الثقافة والشباب والرياضة :الوزير: السيد جون لوك جوك

وكيل الوزارة: السيد بيتر بابتيست أبكر

20- التعاون والتنمية الريفية : الوزير: بروفسير فيليب يونا

وكيل الوزارة: السيد بورتل مورى نيومبى

21- العلاقات الجندرية والتنمية الاجتماعية والشؤون الدينية : الوزيرة: السيدة مارى كيدين

وكيل الوزارة: بيتر سوكول بونى

22- المصادر المائية والرى :الوزير: جوزيف داير جواكوك

وكيل الوزارة: السيد أيزاك ليابويل

حكام الولايات الجنوبية

وسط الإستوائية: كلمنت وانى

شرق الإستوائية: أليشيو أوميرو

البحيرات: دانيال أويت أكوت

جونقلى: فيليب ثون ليك

شمال بحر الغزال: مادون بيار

غرب أعالى النيل: تعبان دينق قاى

إعالى النيل: داك دوك ماشار

واراب: أنتونى بول مادوت

غرب بحرالغزال: مارك نيبوك

غرب الإستوائية: صمويل أبوجون

الملحق (33)

لواء السودان الجديد البدايات والمآلات

* مدخل

لواء السودان الجديد يمثل مشروعاً مهماً في مسيرة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان وتستحق دراسة عميقة في كل جوانبه فكرته وتطوره والدور الذي لعبه عملياً سياسياً وميدانياً واجتماعياً - نجاحاته والصعوبات التي واجهت مسيرته .. وربما تناول بعض الباحثين هذا المشروع ولكنه كان تناولاً عاماً أو جزئياً ويبقي من المهم تشجيع وإثارة الأفراد الذين تتبعوا المسيرة منذ أن كانت نطفة اضافة للذين شاركوا في بنائه ليكتبوا عن بدايات الفكرة ولكن يمكن تتبع هذا المشروع منذ اللحظة التي أصدر فيها د. جون قرنق أمر تأسيسه بتاريخ ....

وعن البدايات يقول د.منصور خالد في كتابه (قصة بلدين) {وفي أوائل التسعينات روج قرنق لفكرة لواء السودان الجديد كواحد من وسائط التغيير السياسي والأجتماعي ودعى لتنظيم منتدي عام للحوار بغرض اجتذاب العقول للحوار حول مفهوم السودان الجديد} وان نظر اليه د. منصور كأحدى الوسائط فقط، لكني أرى فيه أيضاً مشروعاً ليس قائماً بوحده وانما مكملاً لمشروع الحركة الشعبية خاصة لشمال السودان ومفهوم السودان الجديد كمشروع ثقافي اجتماعي اقتصادي سياسي تبنته الحركة الشعبية منذ بدايات تكوينها في ثمانيات القرن الماضي وتبناه التحالف الوطني السوداني/قوات التحالف السودانية في منتصف التسعينيات والذي تؤرخ له مع تكوين حركة اللواء الأبيض 1924م ويستند اليها التحالف كمرجعية فكرية وتاريخية لمشروع دولة السودان الجديد.

ويبقي لواء السودان الجديد إحدى الأليات والمشاريع المهمة في صراع التشكل والتخلق بين دولة التنوع والتعدد الدولة المدنية الديمقراطية الموحد وبين دولة الشمول والتعصب الأحادية دولة الاسلام السياسي.

* البدايات

في اوائل عام 1995م بدأت المعلومات تصل شحيحة عن مشروع لواء السودان الجديد الذي تتبناه الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان - وهي نفس الفترة الزمنية التي بدأت فيها قوات التحالف السودانية الانتقال من مشروع نظري إلى عملي بمعنى الذهاب إلى الميدان حيث كانت أول مجموعة مكونة من أربعة أفراد تصل الميدان في أبريل 1995م.

وفي الأول من مايو 1995م سافر وفد من التحالف مكون من (عبد العزيز خالد-عبد الرحمن

عبد المطلب) لمقابلة د. جون قرنق ومناقشته حول فكرة لواء السودان الجديد ومعرفة تصوراته -وأيضاً في امكانية ضم المشروعين (قوات التحالف/لواء السودان الجديد) في مشروع واحد منذ البداية مع ملاحظة أن الحركة الشعبية كان عمرها النضالي السياسي العسكري وقتها (12) عاماً والتحالف في أولى خطواته- وكنا نحاول أيضاً تجنب اختلافات ميدانية أو سياسية مستقبلية أو على الأقل تجنب الاحتياج إلى تنسيق أو توحيد تتطلبها بالضرورة وحدة قوى السودان الجديد وهو ما حدث بالفعل لاحقاً.

ذكر د.جون في الاجتماع أن فكرة لواء السودان الجديد طرحها الشماليون داخل الحركة وأنها لم تتبلور نهائياً بعد ولكنه يتبناها وهي فكرة تستحق التجريب ... ولكنه وعد بمناقشة المسألة مستقبلاً بين الطرفين وبالتالي كانت نتيجة الاجتماع نقاش مشروع لواء السودان الجديد - والمرحلة التي وصلتها قوات التحالف السودانية وأهدافها ووسائلها.

وبعد أقل من شهر في يونيو 1995م كان مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية وقبل نهاية الاجتماعات وصل لواء السودان الجديد إلى الجبهة الشرقية وبدأ في تجهيز معسكره في (هايكوتا) بالقرب من مدينة تسني على الحدود مع السودان.وبدأت القوة في إعادة التدريب رغم أنها وصلت قوة جاهزة تنظيماً وتدريباً ودفعت بمجموعات إلى القري الحدودية (السودان/اثيوبيا) للتجنيد والتعبئة. وكان يشرف على تلك القوة أحد أبرز قيادات الحركة الميدانيين الكماندور (جيمس هوس) نائب رئيس الأركان للامداد الآن. إضافة إلى ممثل الحركة في ارتريا المقيم باسمرا الكماندور ياسر عرمان والذي تزامن نشاطه مع نشاط الميدان مركزاً على السودانيين في مدن إرتريا المختلفة سياسياً وإعلامياً وتعبوياً.

* تطور لواء السودان الجديد

استراتيجياً

أحدث نقل قوات من الجنوب إلى الحدود السودانية الإرترية تحت مسمي لواء السودان الجديد تطوراً إستراتجياً مهماً للحركة الشعبية لتحرير السودان - فأقليمياً فتح علاقات جديدة مع دولة إرتريا الجديدة ، فعلاقات الحركة كانت في السابق مع إثيوبيا منقستو عدو الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكمة في إرتريا ، بل وأن التحالفات بين الإنقاذ الخرطوم/ والجبهة الشعبية أسمرا في الفترة من (1991-1994م) أدت إلي أن تساهم القوات الأرترية في طرد قوات الحركة الشعبية من منطقة الكرمك ودفعها إلى داخل جنوب السودان.

وإن كانت إثيوبيا قد أعادت علاقاتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وسمحت لقوات الحركة -بل وساهمت في عودتها لتحرير الكرمك مرة أخرى (يناير 1997م)- إلا أنها لم تكن ترى ضرورة لوجود لواء السودان الجديد على الحدود الإرترية السودانية وكانت تفضل أن تترك

هذه المنطقة إلى البندقية الشمالية .. وتكتفي الحركة بنشاطها في مناطق جنوب النيل الأزرق حيث حدود شعب الجنوب السوداني مع دولة أثيوبيا.

الحركة الشعبية في منتصف العام 1995م كانت قد استعادت جزء من عافيتها بعد الهزائم التي تعرضت لها جنوباً في عمليات الانقاذ التي أطلقت عليها (صيف العبور)، فخرجت مرهقة كما جيش الحكومة، ولذا شهدت المسارح الجنوبية الثلاثة هدوءاً بسبب الإرهاق (الاستوائية/ اعالي النيل/ بحر الغزال)- ولذا كان تواجد لواء السودان الجديد شرقاً مكسباً إستراتيجياً عسكرياً - فجبهات العدو أصبحت شاسعة - ولكن الأهم حرمان العدو من المرونة الميدانية بنقل قوات أو آليات من الجبهة الشرقية لدعم قواته بالجنوب، وقد يضطر الجيش الحكومي إذا تطورت العمليات شرقاً أن ينقل بعض قواته من الجنوب خاصة التي أكملت فترتها وتم غيارها فبدلاً من نقلها إلى مناطق هادئة في الشمال وجدت هذه القوات نفسها في مسرح عمليات جديد وهي مرهقة ضعيفة المعنويات.

بعض قادة الاقليم (أثيوبيا/يوغندا) كانوا يعتقدون أن مجرد فكرة دفع قوات من الجنوب إلى الشرق (الحدود الإرترية) لم يكن له داع ويخلق صعوبة - سيطرة على قوات الحركة - كما أن بعض قادة الحركة الشعبية خاصة ذوي التوجهات الانفصالية كانوا يرون أن دفع قواتهم شرقاً يعني موت جنودهم من أجل الجلابة - وأن تواجد هذه القوات المكاني يعني الدفع في اتجاه الوحدة - ولكنهم تناسوا أن لواء السودان الجديد شرقاً خفف عنهم العمليات جنوباً.

ويمكن القول إن وجود لواء السودان الجديد في الجبهة الإرترية سودانية خدم إستراتيجية د. جون ودعوته إلى السودان الجديد وأعطى الطمأنينة بل وأدى إلى توازن معقول بين التيار الوحدوي والانفصالي (1995-2000م).

دولياً ساعد وجود لواء السودان الجديد شرقاً في دعم تحالف دول الطوق (1995-1999م) المشكل من (إثيوبيا-إرتريا-يوغندا) ضد السودان ودفع دول كالولايات المتحدة الأمريكية إلى تشديد الحصار خلال (3) جبهات، ولولا الحرب الأثيوبية الأرترية وتغير التحالفات الإقليمية لآل نظام الانقاذ إلى السقوط.

سياسياً:

سعي لواء السودان الجديد إلى لعب دور سياسي في المنطقة الشرقية وفي ذلك كان محدوداً - فقد اصطدم بتواجد عدد من التنظيمات أهمها التحالف الوطني السوداني/ قوات التحالف السودانية ومؤتمر البجا- إضافة إلى طبيعة السكان وثقافاتهم المختلفة ولكن الأهم كان الأثر السياسي داخل التجمع الوطني الديمقراطي - ويمكن أن يرى الباحث ذاك الأثر السياسي للحركة الشعبية في كل قرارات ومواقف التجمع هذا صحيح- ولكن الصحيح أيضاً أن التواجد الجغرافي

الميداني ساهم في التقارب السياسي وتنسيق المواقف بين التنظيمات الميدانية إضافة إلى دعم الدولة المضيفة السياسي استناداً إلى تجربتهم التي تقول أن الاثر السياسي يوازي الأثر الميداني.

ونشير إلى أن لواء السودان الجديد ساهم في نقل الحركة الشعبية من تخندقها جنوباً إلى انفتاح سياسي عملي شمالاً - وبالمقابل أخرج الأحزاب والتنظيمات الشمالية من تخندقها شمالاً الالتقاء وجهاً لوجه في ساحة سياسية منفتحة وفتح منافذ للحوار والتعايش ليس نقاشاً فوقياً وإنما وسط القواعد ليس بين الصفوة وإنما بين البندقية السياسية ويمكن القول أن الأثر السياسي كان متبادلاً.

ربما توقع البعض للتأثير السياسي بعداً أقوى وأعمق ولكن المحدودية كانت للأسباب الآتية:

- السودان الجديد كان شعاراً ولم يكن واضحاً حتى عند (ل.س.ج.) مما خلق ضبابية سياسية، ولربما لم ترغب الحركة في توضيحه والجهة التي انزلت الشعار إلى بعض التفاصيل كان التحالف الوطني السوداني.
- الاسم (لواء) سودان الجديد لم يكن جاذباً للشمالين وهم القطاع الأساسي المستهدف، فارتباط اسم اللواء عندهم بلواء التشكيل المقاتل واللواء الرتبة واللواء العقلية الأمنية خاصة الجانب النسوي الشمالي.
- لم تتجه الحركة الشعبية لخلق بؤرة ثورية في الجبهة الشرقية -ولكنها ذهبت في اتجاه تكوين مسرح عمليات سادس (Zone 6) [المسارح الخمسة/ ثلاثة بالاقاليم الجنوبية بالاضافة إلى جبال النوبة والنيل الأزرق]- بؤرة ثورية بمعنى مساعدة قويي السودان الجديد لتفجير طاقاتها الثورية وتوحيدها بدلاً من منافستها بعقلية دمجها فيها.
- اعتبار (ل.س.ج.) آلية بدلاً من مشروع كامل والابتعاد عن خلق حلف سياسي لقوى جديدة بمشروع جديد .. حركة واحدة وتنظيمات متعددة (One Movement -Multi Organizgation)
- رغم المحاولات التي بذلت لتسويق (ل.س.ج.) سياسياً إلا أن الحقيقة تظل انحصاره /وانسحاره في الجبهة الشرقية بشكل أساسي.
- التداخل والتعدد وازدواج المهام للقادة الأساسين (السياسي/العسكري) بين نشاط الحركة الشعبية و(ل.س.ج.) لذا فشلت قيادة الحركة في إبراز أي قيادات خارج صلبها فظهر (ل.س.ج.) مثله وأي وحدة قتالية للحركة الشعبية في أي من مسارح العمليات الأخرى.
- لم يكن هناك برنامج سياسي لـ(ل.س.ج.) يميزه من الأطروحات السياسية للحركة الشعبية، بمعنى برنامجاً يعكس تياراً داخل الحركة .. ماركة خاصة.

عسكرياً

- الدور العسكري كان أكثر وضوحاً وأهم إنجازات (ل.س.ج.) ففي عمله منفرداً بدأ العمليات متأخراً رغم كونه أكثر جاهزية مقارنة بقوات التحالف السودانية التي ابتدرت العمليات في أبريل 1996م وذلك لأسباب لا تتعلق بالجاهزية بل بالمواطن في المنطقة وقبوله العمليات وترحيبه بها ومساندتها بدلاً من الاتجاه إلى جيش الحكومة .. وترغيبه بدلاً عن تخويفه لأن (ل.س.ج.) كان يحتاج لفترة عمل سياسي/ تنظيمي في منطقة تختلف ثقافياً عن الجنوب وتأقلم جنوده على مسرح مختلف.

- نفذ (ل.س.ج.) عمليات كثيرة في الجبهة الشرقية ومعظمها كان ناجحاً عدا بعض العمليات ، ولكن مردودها السياسي للحركة الشعبية كان ضعيفاً في حين أن مردودها السياسي على التجمع كان كبيراً- ولكن المهم التأثير العسكري على الانقاذ كان محورياً - فقد ساهم في استنزافه وإرباكه وإضعافه - وأهم العمليات هي تحرير همشكوريب الأولى والثانية وعملية دخول كسلا والتي خطط لها ونفذها منفرداً وساهمت قوات التحالف في مرحلة انسحابه ولولا ذلك لكانت خسائره أكبر من الخسائر التي تحملها. عملية دخول كسلا تعتبر عملية فيها كثير من المخاطرغير المحسوبة وكان يمكن أن تكون عملية مشتركة ولو حدث ذلك لكانت نتائجها مذهلة ولكنها حققت نتائج جزئية (المفاجأة-امكانية اختراق العدو في رئاسته - إرباكه لدرجة أن الجيش السوداني عقد مجالس محاكمة لقيادته). واذا نفذت العملية مشتركة لتم تغطية نقاط ضعف الحركة الشعبية بشكل عام و(ل.س.ج.) بشكل خاص وهي الضعف في التدريب والتنفيذ في حرب المدن اضافة إلى عدم قبول المواطنين لتواجد الحركة بكسلا لدرجة أن عدد من المواطنين وقف إلى جانب الجيش ويمكن إضافة عدم معرفتهم بمداخل ومخارج المدينة.

- التنسيق والعمل المشترك كان أحد هواجس التنظيمات الميدانية منذ الفترات الأولى ففي منتصف 1996م عقد اجتماع ثلاثي استمر لعدة أيام في مدينة تسني بين (ل.س.ج.)، قوات التحالف السودانية ومؤتمر البجا وكان الوفد تواليا بقيادة (سلفاكير، عبد العزيز خالد والشيخ طه) وأهم نتائجه تكوين سرية مشتركة كنواة لوحدة للثلاثة التنظيمات. وتطورت محاولات الوحدة هذه من السرية المشتركة إلى (ضباط اتصال-التنسيق-القيادة المشتركة) وقمة العمل المشترك كان تشكيل لواء بقيادة الشهيد سليمان ميلاد وفي قمة نجاحاته العسكرية والسياسية تم تحطيمه ليس بواسطة العدو وإنما الحلفاء ، وليس بسبب فشله ولكن بسبب النجاح. مآلات الوحدة كانت الفشل رغم قرارات التجمع الفوقية وتباين وأساليب ونوايا التنظيمات الميدانية وفي هذا يتحمل (ل.س.ج.) النسبة الأكبر. فلواء السودان الجديد كان نسخاً لتجربة النيل الأزرق وجبال النوبة لكن يلاحظ عدم نجاح (ل.س.ج.) في الاستقطاب من السكان المحليين كما حدث

في منطقتي النيل الأزرق وجبال النوبة واستعاض عن ذلك بعملية جلب قوات من الجنوب إلى الشرق سواء في عمليات غيار قواته أو استعواض الخسائر وبالتالي ظل في عيون وعقل حلفائه الاسم الأصل وبدأ يختفي الاسم (لواء السودان الجديد) من شعارات مقاتليه وتحولت من (لواء سودان جديد حديد) إلى SPLA ويي).

تجربة لواء السودان الجديد واجهتها كثيراً من الصعاب أشير إلى بعضها :

- الانتقال من مسرح عمليات إستوائي غابات أمطار .. الخ لمسرح صحراوي يبحث فيه الفرد عن نقطة ماء ولذلك ربما كان عدد الوفيات بسبب اختلاف المناخ والأمراض أكثر من بسبب العمليات.
- فقدان الانسجام بين القبائل الجنوبية (دينكا-نوير-استوائي) دع عنك المجموعات التي تنتمي إلي قبائل النوبة والغرب.
- البعد عن الأهل فمقاتل الحركة في منطقته يشعر بالأمان وهو وسط أهله بل وكثيراً ما يترك الميدان في راحة استجمامية بقريته يقاتل ويرعي أسرته وبقره .. هذا عامل مهم في الروح المعنوية الايجابية.
- اختلاف ثقافات السكان شرقاً مما خلق توتراً مستمراً بين السكان ومقاتلي (ل.س.ج.).
- اختلاف أساليب القتال التي استخدمها (ل.س.ج.) نقلاً من الحركة الشعبية ولم يستطع تغيرها والتي تعتمد على القوة العددية وتفتقر إلى التنظيم العالي وتهتم بنجاح العملية أكثر من الخسائر في الأفراد ... ربما يعود ذلك إلى حجم القوة، لكنه اسلوب كان يختلف عن اساليب عمل قوات التحالف نموذجاً.
- التعبئة التي اعتمدت على العنصر (العدو الجلابي) ثم وجد الضباط والجنود أنفسهم في خندق واحد مع حلفاء جلابة .. كانت عملية اهتزاز نفسية صعبة.

اجتماعياً - إنسانياً

استفادت التنظيمات جميعها من علاقة الحركة الشعبية بالمنظمات الإنسانية وبسبب تواجد (ل.س.ج.) في المنطقة وصلت المنظمات التالية :

International Rescue Committee (IRC)

Semmaritans Burs

N.C.A التي تنشط فيها البارونة كوكس.

ومن المنظمات التي تتبع إلى بعض التنظيمات وتعاملت معها التنظيمات الأجنبية :

- منظمة أمل للرعاية الاجتماعية (التحالف).
- منظمة البجا.
- منظمة شرا (د.منصور خالد).

بالرغم من أن المنظمات المذكورة لم تغط الاحتياجات الطبية /الصحية الفعلية إلا أنها ساهمت لحد معقول ويمكن أن يضاف هذا الجهد الإنساني التي قامت به المنظمات إلى النقاط الايجابية إلى (ل.س.ج.).

خلافاً إلى التعليم الذي لم تهتم به المنظمات ولا (ل.س.ج.) وتلاحظ أن معظم الجنود أميين وكان يمكن التركيز علي فصول محو الأمية ويمكن القول أنه إحدى نقاط الضعف البينية في (ل.س.ج.) إنها ليست من اهتمامها.

* المآلات

الفشل والنجاح يرتبط بالاهداف التي من أجلها نبعت فكرة لواء السودان الجديد وقد أشرنا إلى مواقع النجاح والفشل إلا أن المآلات هي أيضاً كفيلة بترجيح كفة الفشل وأعتبر أن اهمها:

- تجربة التحالف في الوحدة كانت مع الحركة الشعبية وليس (ل.س.ج.) وأذكر أن أحد قيادات الحركة (هاشم بدر الدين) قال لي: لو طلبتم أن يكون الطرف الموقع (ل.س.ج.) لاحرجتم قيادة الحركة.
- أثناء مفاوضات نيفاشا تم الاتفاق علي وقف اطلاق النار بين الحركة والانقاذ، فكان (ل.س.ج.) يسري عليه الاتفاق.
- عادت قوات (ل.س.ج.) التي تحول اسمها إلي قوات الحركة الشعبية براً ضمن برنامج الاتفاق الأمني مع الانقاذ مثلها وقوات الفتح وقوات البجا وقبلهم قوات الأمة.
- فشل (ل.س.ج.) في استقطاب شماليين (هدفه الرئيسي)- فيما نجح د.جون بشخصيته الكارزمة في كسب عضوية مقدرة، إضافة إلي المتعاطفين والمهمشين- فذهب شماليوا السودان الجديد إلي الحركذ رأساً دون وساطة اللواء.
- دخل (ل.س.ج.) في سوق المنافسة الاستقطابية الحادة مع الفصائل والتنظيمات التي كانت متواجدة بالجبهة الشرقية وخلقت بعداً نفسياً سالباً بدلاً من خلق بؤرة ثورية لقوي التغيير تدفع في اتجاه التغيير.

عبد العزيز خالد
حلفاية الملوك
24 إبريل 2007م



المحتويات

الموضوع	الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

دار عـــزة للنـشر- الخـرطوم

ت: ٨٣/ ٧٨٧٢٠٠ فاكس: ٠٠٢٤٩/٨٣٧٩٧٠٨٤ – ٠٠٢٤٩/٨٣٧٨٧٢٠٠

الرقم	الكتاب	المؤلف	نوع الكتاب	السعر بالجنيه	السنة
١	ليل المغنين	عمر الدوش	شعر	٧	٢٠٠١
٢	السنبلاية	محجوب شريف	شعر	٧	٢٠٠٢
٣	لوحة وطن في عيون طفلة	قاسم أبو زيد	شعر	٦	٢٠٠٢
٤	نار الزغاريد	أمير تاج السر	رواية	٦	٢٠٠١
٥	ملامح من علم الجمال	محمد عثمان مكي	فلسفة	٨	٢٠٠٢
٦	The Domed Tombs of Eastern Sudan	صلاح عمر الصادق	دراسة	٢٠	٢٠٠٤
٧	دفاع أمام المحاكم العسكرية	عبد الخالق محجوب	دراسة	٨	٢٠٠٧
٨	الجرح والغرنوق	د. عبد الله علي إبراهيم	مسرحية	٥	٢٠٠٤
٩	الرحيل في الليل	عبد الرحيم أبو ذكرى	شعر	٧	٢٠٠٣
١٠	الماركسية ومسألة اللغة في السودان	د. عبد الله علي إبراهيم	دراسة	٧	٢٠٠٣
١١	أقاصي شاشة الإصغاء	الصادق الرضي	شعر	١٠	٢٠٠٣
١٢	حوار حول النزاعات المادية	محمد إبراهيم نقد	دراسة	٨	٢٠٠٣
١٣	تاريخ الفور الاجتماعي	تاج السر عثمان الحاج	تاريخ	١٠	٢٠٠٢
١٤	الماركسية والثقافة	فرامشي ت: الجنيد علي عمر	دراسة	٥	٢٠٠٣
١٥	تداعيات – الجزء الثاني	يحيى فضل الله	مقالات	١٠	٢٠٠٢
١٦	علاقات الأرض في السودان	محمد إبراهيم نقد	دراسة	٨	٢٠٠٤
١٧	آراء وأفكار حول فلسفة الأخوان المسلمين	عبد الخالق محجوب	دراسة	١٠	٢٠٠٢
١٨	الإرهاق الخلاق	د. عبد الله علي إبراهيم	مقالات	٧	٢٠٠١
١٩	أوراق للذاكرة	عبد الله ميرغني الميري	دراسة عن المسرح	٨	٢٠٠٢
٢٠	أوراق شوق الخرطوم	عالم عباس	شعر	٧	٢٠٠١
٢١	عشائر الآفات الحشرية	د. تاج السر بشير	علم النبات	٢٥	٢٠٠٢
٢٢	إصلاح الخطأ في العمل بين الجماهير	عبد الخالق محجوب	دراسة	٨	٢٠٠٤
٢٣	مبادئ وموجهات	محمد إبراهيم نقد	دراسة	٨	٢٠٠٤
٢٤	قصص سودانية	عبد الماجد عليش	مجموعة قصص	٧	٢٠٠٣

٢٥	عفواً سادتي لا تقلقوا الزجاج	عثمان عبد الله	مجموعة قصص	٨	٢٠٠٢
٢٦	منطقة مروي المظهر والجوهر	فاطمة أحمد علي	دراسة	٥٠	٢٠٠٥
٢٧	أزرق اليمامة	بشرى الفاضل	قصص قصيرة	٨	٢٠٠١
٢٨	حكاية البنت التي طارت عصافيرها	بشرى الفاضل	رواية	٨	٢٠٠١
٢٩	رسالة من جكا	محمد يعقوب	قصص قصيرة	٧	٢٠٠٢
٣٠	الأطفال والعساكر	محجوب شريف	شعر	٧	٢٠٠١
٣١	مقالات و خواطر	حسن كفاح	مقالات	١٠	٢٠٠٢
٣٢	مبادئ فيزياء الجوامد	د. أحمد خوجلي	علوم	٢٠	٢٠٠٢
٣٣	قضايا الديمقراطية	محمد إبراهيم نقد	دراسة	١٠	٢٠٠٢
٣٤	روائع حقيبة أمدرمان	محمد حسن علي (الجقر)	دراسة	٢٠	٢٠٠٦
٣٥	مأزق السلطة الرابعة	د. فتح الرحمن محجوب	إعلام	١٥	٢٠٠٣
٣٦	الخندق	عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	١٥	٢٠٠٣
٣٧	أصل الفونج	ترجمة: عثمان أحمد عبد الرحيم	دراسة	١٢	٢٠٠٣
٣٨	حوار حول الدولة المدينة	محمد إبراهيم نقد	سياسة	٨	٢٠٠٣
٣٩	تقنيات مكافحة الآفات بالمبيدات	محمد المصطفى حسن	علوم	٥	
٤٠	قوارض السودان والشرق الأوسط	محمد المصطفى حسن	علوم	٨	٢٠٠٣
٤١	حورية مريس	عبد الباسط آدم مريود	مجموعة قصصية	٨	٢٠٠٣
٤٢	أساسيات علم المحاصيل	أ.د يس إبراهيم دقش	علوم	١٥	٢٠٠٣
٤٣	فيض الذاكرة	الطيب محمد الطيب- عبد الله علي إبراهيم – صلاح عمر الصادق	أحاديث في الأدب والثقافة	١٥	٢٠٠٥
٤٤	الأمثال السودانية	صلاح عمر الصادق	دراسة	٢٠	٢٠٠٣
٤٥	أنشوطة الشيطان	خليل عبد الله الحاج	مجموعة قصصية	١٠	٢٠٠٣
٤٦	مقدمة في الاتصال الجماهيري	د. محمود محمد قلندر	إعلام	١٢	٢٠٠٣
٤٧	الدعابة والمرح في الشعر السوداني	عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	١٠	٢٠٠٣
٤٨	من رواد أدب الفكاهة في السودان	عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	١٠	٢٠٠٣
٤٩	معاً لكشف مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية	فريق شرطة كمال عمر بابكر	دراسة	٣٥	٢٠٠٣
٥٠	داء السكر وآثاره الجلدية والجنسية	د. عادل حامد حسن	دراسة	٧	٢٠٠٣
٥١	الفكاهة في الشعر السوداني	عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	١٠	٢٠٠٣
٥٢	هوامش من سيرة حمال نوبي	محمد خلف الله سليمان	مجموعة قصصية	٧٠٠	٢٠٠٣

٥٣	مساهمة في حل أزمة العقل العربي المسلم	طه إبراهيم	دراسة	٢٠	٢٠٠٥
٥٤	الضفة الأخرى	أبكر آدم إسماعيل	رواية	١٥	٢٠٠٢
٥٥	خنساوات السودان	عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	٨	٢٠٠٤
٥٦	درب المحبة	محمد علي أبو قطاطي	شعر	٨	٢٠٠٢
٥٧	بربارة والمجذوب	فاطمة محمد عمر عتباني	مجموعة قصصية	٦	٢٠٠٣
٥٨	المسئولية التقصيرية عن فعل الغير في الفقه الإسلامي المقارن	أ. د سيد أمين	دين	٢٠	٢٠٠٤
٥٩	الأدب في عصر العلم	ج. ليفي ترجمة عبد الخالق محجوب	أدب	١٥	٢٠٠٢
٦٠	الشيوعيون السودانيون والديموقراطية	كمال الجزولي	دراسة	٨	٢٠٠٣
٦١	رجال مجنحون	د. أشرف مبارك محمد صالح	قصص	٦	٢٠٠٣
٦٢	مارتجلو	أحمد محمد ضحية	روية	١٠	
٦٣	العلمانية والإسلام	د. كامل إبراهيم حسن	سياسة	٨	٢٠٠٢
٦٤	حول البرنامج	عبد الخالق محجوب	سياسة	٧	٢٠٠٢
٦٥	حسن روكسي	عبد الماجد عليش	قصص	٥	٢٠٠٢
٦٦	الاقتصاد القياسي	د. بسلم يونس إبراهيم- د. أنمار أمين حاجي- أ. عادل موسى يونس	اقتصاد	٣٥	٢٠٠٣
٦٧	قانون التأمين المقارن	أ. د سيد أمين	قانون	٦	٢٠٠٢
٦٨	قضايا ما بعد المؤتمر	عبد الخالق محجوب	سياسة	٧	٢٠٠٥
٦٩	حكاوي بربندي مأمور شندي	كامل إبراهيم حسن	مقالات	١٠	٢٠٠٥
٧٠	مناقشات حول الديمقراطية والوحدة الوطنية في السودان	محمد علي جادين	سياسة	١٠	٢٠٠٢
٧١	دعوة للتفلسف	محمد عثمان مكي	فلسفة	٨	٢٠٠٢
٧٢	خلاصة الميراث	أ.د سيد أمين	قانون	٨	٢٠٠٢
٧٣	المبادئ الأساسية للقانون المقارن	أ.د سيد أمين	قانون	١٠	٢٠٠٢
٧٤	النيابة عن الغير في عقد الزواج	أ.د سيد أمين	قانون	١٠	٢٠٠٢
٧٥	نبض الخاطر	صلاح يوسف	مقالات	١٠	٢٠٠١
٧٦	أيام في مملكة بلقيس	محمد محي الدين عبده	مقالات	١٢	٢٠٠٤
٧٨	أمثال الشايقية	محجوب كرار	دراسة	١٠	٢٠٠٥
٧٧	صحو الكلمات المنسية	النور عثمان أبكر	شعر	٧٠٠	٢٠٠٣
٧٨	كادقلي ومسيرة السلام	عميد ركن (م) محمد الطيب فضل	دراسة	١٥	٢٠٠٤
٧٩	المعاملات الشرعية	أ.د سيد أمين	قانون	١٠	٢٠٠٢

٨٠	إسماعيل حسن القيثارة الخالدة	عبد الحميد محمد أحمد	قانون	١٠	٢٠٠٣
٨١	تاريخ السودان من منظور فرنسي	بروفسير محمد علي مختار	تاريخ	٦	٢٠٠٥
٨٢	حكواتي نبته	عبد العظيم حمدنا الله	مسرح	٦	٢٠٠٣
٨٣	النبات الاقتصادي	أ. د يسن محمد إبراهيم	علوم	٢٥	٢٠٠٣
٨٤	أمراة من حليب البلابل	مبارك الصادق	رواية	٦	٢٠٠٤
٨٥	الجامع المسبوك بين الساسة والدبوك	د. كامل إبراهيم حسن	مقالات	١٠	٢٠٠٣
٨٦	الفكر وتطوره عند المسلمين	بروفسير محمد علي مختار	تاريخ	٥	٢٠٠٣
٨٧	علاقات الرق في المجتمع السوداني	محمد إبراهيم نقد	دراسة	٢٠	٢٠٠٣
٨٨	أختبئ لأبحث عنك	عيسى الحلو	مجموعة قصصية	١٠	٢٠٠٣
٨٩	التي بعد البرجل	أمير شمعون	شعر	٨	٢٠٠٤
٩٠	مجموعة نورا	محمد حسن سالم حميد	شعر	٨	٢٠٠٣
٩١	تفاصيل ما حدث	محمد حسن سالم حميد	شعر	٨	٢٠٠٣
٩٢	اقتصاديات النقل في السودان	د. عبد الرحيم أحمد إبراهيم	اقتصاد	١٥	٢٠٠٤
٩٣	الإبداع في الشعر الشعبي السوداني	د. فرح عيسى محمد	دراسة	١٥	٢٠٠٣
٩٤	حكاية الإنسان والبلدة	مبارك عبد الرحيم صباحي	رواية	٧	٢٠٠٥
٩٥	أستاذ الأجيال - عبد الرحمن علي طه	د. فدوى عبد الرحمن	سيرة	٢٥	٢٠٠٤
٩٦	التأويل الصوفي للحداثة في الإسلام	د. بكري خليل	دراسة	١٥	٢٠٠٤
٩٧	أصول الأدب السوداني الحديث	د. مختار عجوبة	دراسة	١٠	٢٠٠٤
٩٨	رجل شفاف	أحمد فضل	مجموعة قصصية	٨	٢٠٠٣
٩٩	جنوب السودان	ابيل الير	سياسة	٢٥	٢٠٠٥
١٠٠	الاندابة	الطيب محمد الطيب	دراسة	١٥	٢٠٠٤
١٠١	أيام صفاتا	محمد بشير عتيق	شعر	١٥	٢٠٠٤
١٠٢	نحو مشروع مستقبلي للإسلام	محمود محمد طه	دراسة	٢٠	٢٠٠٥
١٠٣	ممارسة السياسة وغياب الوعي الأمني	حسن بيومي	دراسة	٢٥	٢٠٠٣
١٠٤	وضاحة	أزهري محمد علي	شعر	٧	٢٠٠٣
١٠٥	تاريخ النوبة الاقتصادي الاجتماعي	تاج السر عثمان	دراسة	١٠	٢٠٠٣
١٠٦	كلكم	عصام الدين بشير	دراسة	١٥	٢٠٠٤
١٠٧	علم الاجتماع السياسي	د. عمر يوسف الطيب	اجتماع	٢٠	٢٠٠٤
١٠٨	الديمقراطية والهوية	عبد العزيز حسين الصاوي	سياسة	٨	٢٠٠٥
١٠٩	وطن تاجوج وعزة	عبدالله النجيب	شعر	٦	٢٠٠٤

١١٠	مملكة الجعليين الكبرى	جعفر حامد البشير	دراسة	١٠	٢٠٠٥
١١١	انتظري	هاشم صديق	شعر	١٠	٢٠٠٤
١١٢	أوراق سودانية	شوقي ملاسي	سياسة	١٠	٢٠٠٤
١١٣	أدب الزنوجة	محمود موسى تاور	أدب	٨	٢٠٠٤
١١٤	تطورات العقد الاجتماعي في السودان	عبد الرحمن قسم السيد	دراسة	٢٠	٢٠٠٤
١١٥	هذه هي الحقيقة	د. يوسف عبدالله	دراسة	٢٠	٢٠٠٤
١١٦	قانون الاجراءات المدنية	بروفسير محمد الشيخ عمر	قانون	٢٥	٢٠٠٦
١١٧	شرح القانون الجنائي السوداني	بروفسير يس عمر يوسف	قانون	٢٠	٢٠٠٦
١١٨	ذهب مروي	صلاح عمر الصادق	آثار	١٥	٢٠٠٥
١١٩	المجموعة الشعرية الكاملة	جعفر حامد البشير	شعر	٢٠	٢٠٠٦
١٢٠	أزمنة الشاعر الثلاث	عبدالله شابو	شعر	١٠	٢٠٠٥
١٢١	البحر القديم	مصطفى سند	شعر	٦	٢٠٠٥
١٢٢	أفريقيا لنا	محي الدين فارس	شعر	٦	٢٠٠٥
١٢٣	كادان والجدول الرابع	المكاشفي محمد بخيت	دراسة	٨	٢٠٠٥
١٢٤	آفاق جديدة	عبد الخالق محجوب	دراسة	٨	٢٠٠٥
١٢٥	اضاءات على جسد الموت	جون اورليواوكج	مجموعة قصصية	٧	٢٠٠٥
١٢٧	زهور ذابلة	استيلا قايتانو	مجموعة قصصية	٧	٢٠٠٥
١٢٨	أدب الصيد القنص في السودان	محمد حسن الجقر	أدب	١٥	٢٠٠٥
١٢٩	رجع الصدى	أبو بكر وزيري	إعلام	٨	٢٠٠٦
١٣٠	القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في السودان	د. عبد الرحيم أحمد بلال	دراسة	٢٠	٢٠٠٥
١٣١	الشايقية	اخلاص محمد عثمان	دراسة	١٥	٢٠٠٥
١٣٢	قبائل دارفور	سبيل آدم يعقوب	دراسة	١٥	٢٠٠٦
١٣٣	الضريبة على القيمة المضافة	د. حسن بشير محمد نور	اقتصاد	١٢	٢٠٠٥
١٣٤	أم درمان حقيقة الفن لماذا	عبد الحميد محمد أحمد	أدب	١٥	٢٠٠٥
١٣٥	التصوير البيئي للميعاد	د. بحر الدين عوض	دراسة	١٥	٢٠٠٥
١٣٦	الإنسان واللسان السوداني	عبد الحميد محمد أحمد	أدب	١٥	٢٠٠٥
١٣٧	فقه الإثبات	د. صديق عبد الباقي	قانون	٢٥	٢٠٠٥
١٣٨	تحليل الوعي	متوكل علي محمدين	علم نفس	١٠	٢٠٠٥
١٣٩	تاريخ الفلسفة ١-٢	محمد عثمان مكي	فلسفة	٨٠	٢٠٠٦
١٤٠	يوميات الحركة الإسلامية	عبد الماجد عليش	سياسة	٣٥	٢٠٠٥

١٤١	المسيد	الطيب محمد الطيب	دراسة	٢٠	٢٠٠٥
١٤٢	ملامح من المجتمع السوداني	حسن نجيلة	تاريخ	٣٠	٢٠٠٧
١٤٣	ذكرياتي في البادية	حسن نجيلة	مذكرات	١٥	٢٠٠٥
١٤٥	الإدارة الهندسية	د. الأمين عبد الجليل	هندسة	١٠	٢٠٠٥
١٤٦	الأمير عثمان جانو	لخلاص محمد علي حمد	تاريخ	٢٠	٢٠٠٥
١٤٧	سلطنة دارفور	النور عثمان ابكر	تاريخ	١٥	٢٠٠٦
١٤٨	المخدوعة	أحمد محمد الحسن عثمان	شعر	٧	٢٠٠٤
١٤٩	أروى رنة الفرح المهاجر	بابكر عوض الكريم	شعر	٨	٢٠٠٤
١٥٠	مصابيح السماء الثامن وطشيش	محمد حسن سالم حميد	شعر	٨	٢٠٠٤
١٥١	المجموعة الشعرية الأولى	محمد حسن سالم حميد	شعر	٢٥	٢٠٠٤
١٥٢	لم يبقى إلا الاعتراف	عمر عبد الماجد	شعر	٦	٢٠٠٥
١٥٣	المجموعة الشعرية الكاملة ج ٢	المعز عمر بخيت	شعر	١٥	٢٠٠٣
١٥٤	رجعنا مع النادرات إلى خط الاستواء	مصطفى سند	شعر	٦	٢٠٠٥
١٥٦	الفيلسوف وقصص أخرى	محمد عبد الهادي	قصص	٧	٢٠٠٥
١٥٧	رحيل النوار خلسة	د. محمد عثمان الجعلي	مقالات	١٥	٢٠٠٣
١٥٨	ديوان الشيخ حياتي	الطيب حياتي	مديح	٢٥	٢٠٠٤
١٥٩	امرأة من كمبو كديس	عبد العزيز بركة ساكن	قصص	٧	٢٠٠٥
١٦٠	اللغويات لتصحيح اللغة	جعفر حامد البشير	أدب	١٠	٢٠٠٥
١٦١	القهوة في السودان	عبد الحميد محمد أحمد	أدب	٦	٢٠٠٥
١٦٢	أدبيات الشاي في السودان	عبد الحميد محمد أحمد	أدب	٧	٢٠٠٥
١٦٣	ذكريات الصراحة	جعفر حامد البشير	مذكرات	١٠	٢٠٠٥
١٦٤	دوباي ود كاهل	الطيب عبد الله	أدب	٧	٢٠٠٥
١٦٥	السودان في القرية والمدينة	جعفر حامد البشير	أدب	١٠	٢٠٠٥
١٦٦	الحج	علاء الدين محمد بابكر	دين	٨	٢٠٠٥
١٦٧	قضايا الفلسفة الاجتماعية	عبد المتعال زين العابدين	فلسفة	٢٠	٢٠٠٥
١٦٨	الاقتصاد الجزئي	عبد الله الشريف الغول	اقتصاد	١٥	٢٠٠٥
١٦٩	أساليب التقويم الاقتصادي	حسن بشير محمد نور	اقتصاد	١٠	٢٠٠٥
١٧٠	قضايا التنمية المستدامة	د. شريف الدشوني	اقتصاد	١٥	٢٠٠٥
١٧١	Transportation in Sudan	D. A .A.rhaim. A	اقتصاد	١٥	٢٠٠٥
١٧٢	جنسية المرأة المتزوجة	الطيب عبد الجليل	قانون	٢٠	٢٠٠٥
١٧٣	الحضارات السودانية	صلاح عمر الصادق	آثار	١٠	٢٠٠٥

١٧٤	الديمقراطية والتربية في السودان	محمد علي حمد	تربية	٢٥	٢٠٠٥
١٧٥	متغيرات العصر	محمد إبراهيم نقد	سياسة	٧	٢٠٠٥
١٧٦	الصراع السياسي الثقافي في القرن الأفريقي	د. موسى محمد عمر	سياسة	٢٠	٢٠٠٦
١٧٧	المراعي والعلف	محمد إبراهيم دقش	زراعة	٢٠	٢٠٠٥
١٧٨	إنتاج المحاصيل	محمد إبراهيم دقش	زراعة	٢٠	٢٠٠٥
١٧٩	حجر الدغش	محمد حسن سالم حميد	شعر	٦	٢٠٠٥
١٨٠	الرجعة للبيت القديم	محمد حسن سالم حميد	شعر	٨	٢٠٠٣
١٨١	يوميات سودانية	نصر الدين شلقامي	مذكرات	٨	٢٠٠٥
١٨٢	المدارس الاشتراكية في أفريقيا	عبد الخالق محجوب	سياسة	٨	٢٠٠٦
١٨٣	مؤتمر البجا	محمد اوهاج ادروب	سياسة	١٥	٢٠٠٦
١٨٤	جغرافيا الميعاد	د. بحر الدين عوض	دراسة	١٠	٢٠٠٥
١٨٥	الحرب الأهلية وفرص السلام	إبراهيم علي إبراهيم	دراسة	٢٠	٢٠٠٢
١٨٦	نظريات اجتماعية معاصرة	عمر عبد الجبار محمد أحمد	اجتماع	١٠	٢٠٠٢
١٨٧	المرأة الأفريقية	د. فاطمة بابكر	دراسة	٢٥	٢٠٠٦
١٨٨	حرب الموارد	د. محمد سليمان	دراسة	٢٥	٢٠٠٧
١٨٩	برشت قصائد من الألمانية	د. محمد سليمان	شعر مترجم	١٠	٢٠٠٤
١٩٠	علاقات السودان الخارجية	عبد الحميد محمد أحمد	سياسة	٥	٢٠٠٦
١٩١	دراسات سودانية في الآثار والفولكلور والتاريخ	صلاح عمر الصادق	آثار	٢٠	٢٠٠٦
١٩٢	دراسات في الفلكلور السوداني	د. نصر الدين سليمان	فلكلور	١٥	٢٠٠٦
١٩٣	اقتصاد الانقاذ	محمد عبده كيم	اقتصاد	١٠	٢٠٠٦
١٩٤	المويه عطشانة	محجوب الحاج	شعر	٨	٢٠٠٦
١٩٥	أنا عطبرة	الحاج عبدالرحمن أحمد	شعر	٧	٢٠٠٦
١٩٦	الجناية فيما دون النفس	د. صالح أحمد التوم	قانون	٢٠	٢٠٠٦
١٩٧	الجرائم المعاقب عليها بالقتل	د. صالح أحمد التوم	قانون	٢٥	٢٠٠٦
١٩٨	قباب شرق السودان	صلاح عمر الصادق	آثار	٢٠	٢٠٠٦
١٩٩	أضواء على الملكية الفكرية	محمد عزت بابكر	دراسة	٥	٢٠٠٦
٢٠٠	Excesses in human Right	ابيل الير	قانون	١٥	٢٠٠٧
٢٠١	الأديب السوداني أحمد المبارك عيسى	د. عبد الحميد محمد محمد حسن	أدب	١٥	٢٠٠٧
٢٠٢	القاموس الاقتصادي	د. علي محمد سليمان	اقتصاد	٢٥	٢٠٠٧
٢٠٣	تاريخ عمال السكة حديد والحركة النقابية في	علي محمد بشير	تاريخ	١٥	٢٠٠٧

	السودان				
٢٠٤	آفات المخازن الحشرية	د. تاج السر بشير	زراعة	١٠	٢٠٠٧
٢٠٥	يوميات من الواحة	محمد سيد أحمد عتيق	سياسة	١٠	٢٠٠٧
٢٠٦	عطر نسائي	عماد بركة	رواية	١٥	٢٠٠٧
٢٠٧	الخريف يأتي مع صفاء	أحمد الملك	رواية	١٥	٢٠٠٧
٢٠٨	نورا ذات الضفائر	أحمد الملك	قصص	١٥	٢٠٠٧
٢٠٩	الفكاهة ليست عبثاً	الصادق المهدي	أدب	٢٠	٢٠٠٧
٢١٠	متى يأتي الخريف للجزيرة	د. كامل إبراهيم حسن	رواية	١٠	٢٠٠٧
٢١١	حول منهج عقلاني لفهم التراث	د. كامل إبراهيم حسن	دراسة	١٠	٢٠٠٧
٢١٢	ملامح من الوجه القديم	مصطفى سند	شعر	٦	٢٠٠٧
٢١٣	أنها بردة الجمال	مصطفى سند	شعر	٦	٢٠٠٧
٢١٤	أمة كلها إبداع	محجوب حسن	أدب	١٠	٢٠٠٧
٢١٥	ساري الليل (جراد الشجر)	محمد مصطفى حسن	زراعة	٨	٢٠٠٧
٢١٦	أولاد الترابي (الانكار والتنكر)	عبدالماجد عليش	سياسة	٢٥	٢٠٠٧
٢١٧	إدارة الوقت في السودان	شاكر شريف	زراعة	٢٠	٢٠٠٧
٢١٨	الطنبور وأغاني الشايقية	إخلاص محمد الحسن	سياسة	١٠	٢٠٠٧
٢١٩	تطور المرأة السودانية وخصوصيتها	تاج السر عثمان	إدارة	١٠	٢٠٠٧
٢٢٠	تشريح العقل العرفي	د. منتصر الطيب	أدب	١٠	٢٠٠٧
٢٢١	ترانيم الحصار	عمر عبدالله محمد	دراسة	٨	٢٠٠٧
٢٢٢	التراث السياسي الممتد	د. عبد الحميد محمد أحمد	دراسة	٨	٢٠٠٧
٢٢٣	قصة كفاح ونجاح(مذكرات شرطي)	أبو حميد حسن إبراهيم	مذكرات	٢٠	٢٠٠٧
٢٢٤	تاريخ وجغرافية السودان	نعوم شقير	تاريخ	١٠٠	٢٠٠٧
٢٢٥	اقتصاديات النقل النهري	د. محمد عثمان خضر	اقتصاد	١٥	٢٠٠٧
٢٢٦	المرشد إلى المنظمات الدولية	أحمد الصافي	إدارة	٥٠	٢٠٠٧
٢٢٧	صراع السلطة والثروة في السودان	ترجمة الفاتح عثمان- محمد علي جادين	اقتصاد	٢٠	٢٠٠٧
٢٢٨	Traditional in Sudanese Medicine	أحمد الصافي	طب	٨٠	٢٠٠٧
٢٢٩	مشارطات إيجار السفن	محمد حسب الرسول	قانون	٢٠	٢٠٠٧
٢٣٠	تصبحين على وطن	د. طارق مطيع	رواية	٧	٢٠٠٧
٢٣١	صولجان من خشب	سارة شرف الدين محمد	رواية	٧	٢٠٠٧
٢٣٢	القرين وقصص أخرى	اسامة عبدالحفيظ محمد	مجموعة قصصية	٨	٢٠٠٧

٢٣٣	استنباط آيات القرآن الكريم (يحيى الموتى	م. علاء الدين محمد بابكر	دراسة	١٥	٢٠٠٧
٢٣٤	فرنيب في بلاد موديبا انطباعات عن جنوب أفريقيا	د. كامل إبراهيم حسن	مقالات	١٥	٢٠٠٧
٢٣٥	في سبيل تحسين العمل القيادي	عبد الخالق محجوب	سياسة	٨	٢٠٠٧
٢٣٦	المترجمة	ليلى أبو العلا	رواية	١٥	٢٠٠٧
٢٣٧	الفكر الإسلامي وقضية المرأة	د. عمر القراي	دراسة	١٥	٢٠٠٧
٢٣٨	غلام الله بن عايد وآثاره في السودان	د. سمير محمد عبيد نقد	دراسة	١٥	٢٠٠٧
٢٣٩	آذان الأنعام	د. عماد محمد بابكر م. علاء الدين محمد بابكر	دراسة	٢٠	٢٠٠٧
٢٤٠	الحركة النقابية	من الله عبد الوهاب	دراسة	٢٠	٢٠٠٧
٢٤١	الصادق المهدي والانكفائية ودعاوى التجديد	د. عمر القراي	سياسة	١٥	٢٠٠٧
٢٤٢	العمارة في السودان	الجمعية الهندسية	هندسة	٢٥	٢٠٠٧
٢٤٣	صباحات زاهي مساء الجنرالات	محمد الفكي سليمان	رواية	١٠	٢٠٠٧
٢٤٤	السيف والنار	سلاطين باشا	تاريخ	٣٥	٢٠٠٨
٢٤٥	الأم	مكسيم جوركي	رواية	٢٠	٢٠٠٨
٢٤٦	تحفة العروس			١٥	٢٠٠٨
٢٤٧	السرة بت عوض الكريم	محمد حسن سالم حميد	شعر	٧	٢٠٠٧
٢٤٨	انجيلا تمثال الصمت	عبدالله الزين	نص	٨	٢٠٠٧
٢٤٩	سقراط	د. موسى عبدالله حامد	دراسة	١٥	
٢٥٠	استقلال السودان	د. موسى عبدالله حامد	سياسة	٤٠	٢٠٠٧
٢٥١	مغيب الشمس	د. موسى عبدالله حامد	رواية	١٠	٢٠٠٧
٢٥٢	بعض هذا القرنفل	نور الدين الصادق	رواية	١٥	٢٠٠٧
٢٥٣	الإسلام والسلام	خالد الحاج عبدالمحمود	سياسة	٣٠	٢٠٠٧
٢٥٤	صدى السنين – أيام الجامعة	د. موسى عبدالله حامد	مذكرات	٢٥	٢٠٠٧
٢٥٥	الثروة الحيوانية في السودان	محمد سليمان محمد	اقتصاد	٢٠	٢٠٠٧
٢٥٦	التسمم الغذائي	محمد المصطفى حسن	علوم	١٠	٢٠٠٧
٢٥٧	أليس منكم رجل رشيد	محمد المصطفى حسن	مقالات	١٠	٢٠٠٧
٢٥٨	المقاييس المنطقية للأخلاق	متوكل محمدين	دراسة	١٥	٢٠٠٧
٢٥٩	وجهة الضبط ومفهوم الذات علاقتهما بالإكتئاب لدى المسن المعاشي	د. مي عز الدين عثمان	علم نفس	١٥	٢٠٠٧
٢٦٠	عصافير بلا أجنحة	هيثم مامان	شعر	١٠	٢٠٠٧
٢٦١	بعض أحاديث ما دار	مجاهد بابكر	شعر	٨	٢٠٠٧

٢٦٢	من ذاكرة الريح	عبدالرحيم عبدالحليم	شعر	١٠	٢٠٠٧
٢٦٣	أساسيات علم الفطريات	د. محجوب حسن عبدالله	أحياء	٢٠	٢٠٠٧
٢٦٤	الدايوكسين أكياس البلاستيك	آدم إسماعيل	كيمياء	١٥	٢٠٠٧
٢٦٥	قم للمعلم	د. عبدالرحيم محمد بابكر	تربية	١٠	٢٠٠٧
٢٦٦	أساسيات ومبادئ حفظ الأغذية	آدم إسماعيل	كيمياء	١٥	٢٠٠٧
٢٦٧	صهوة العمر الشقي	عبد الاله زمراوي	شعر	١٠	٢٠٠٧
٢٦٨	من أجل مشروع قومي لمناهضة التعذيب	د. جعفر محمد صالح	دراسة	٦	٢٠٠٧
٢٦٩	علي فضل شهيداً	د. عبدالقادر الرفاعي	دراسة	٢٥	٢٠٠٧
٢٧٠	أسرار جهاز الأسرار	عميد هاشم أبورنات – محمد عبدالعزيز محمد	دراسة	٢٠	٢٠٠٧
٢٧١	أعاصير استوائية	عبد الرحمن فضل	رواية	١٥	٢٠٠٧
٢٧٢	بناء أمة	د. عبدالرحيم محمد بابكر	دراسة	١٠	٢٠٠٧
٢٧٣	تقويم نقدي لتجربة الحزب الشيوعي	تاج السر عثمان	سياسة	١٠	٢٠٠٧
٢٧٤	موسم الهجرة إلى اليمين	صدقي كبلو	سياسة	٨	٢٠٠٧
٢٧٥	حول النخبة والطبقة الجهوية	صدقي كبلو	سياسة	٧	٢٠٠٧
٢٧٦	حول نظرية الثورة السودانية	صدقي كبلو	سياسة	٧	٢٠٠٧
٢٧٧	السياسة الاقتصادية للدولة والثورة المهدية	صدقي كبلو	سياسة	١٠	٢٠٠٧
٢٧٨	الماركسية وقضايا الثورة السودانية	الحزب الشيوعي السوداني	سياسة	١٠	٢٠٠٧
٢٧٩	المرأة السودانية ظلمات الماضي واشراقاته	مختار عجوبة	دراسة	١٠	٢٠٠٧
٢٨٠	الرأسمالية	د. محمود محمد يسن	اقتصاد	٦	٢٠٠٧
٢٨١	ضربة البداية	د. بابكر علي ديومة	مجموعة قصصية	١٠	٢٠٠٧
٢٨٢	دليل الأنساب	عثمان حمد الله	دراسة	١٥	٢٠٠٧
٢٨٣	قباب الشرق	صلاح عمر الصادق	آثار	٢٠	٢٠٠٧
٢٨٤	خواطر وذكريات عن أهل الفن بشمبات	د . كامل إبرهيم حسن	مذكرات	١٠	٢٠٠٧
٢٨٥	الشـــــخصــــيات	د . كامل إبرهيم حسن	مذكرات	١٠	٢٠٠٧
٢٨٦	كيلا تختلط الأوراق من بقود الرأسمالية	د. صدقي كبلو	سياسة	٨	٢٠٠٧
٢٨٧	ورود الشتاء	أمير عوض إبراهيم عثمان	رواية	١٠	٢٠٠٨
٢٨٨	أحزان لها تاريخ	صلاح الفكي	رواية	١٠	٢٠٠٨
٢٨٩	CHRISTIAN – MUSLIM RELATIONS IN SUDAN: A STUDY OF THE RELATIONSHIP BETWEEN CHURCH	GABRIEL GAI RIAM	دراسة	١٥	٢٠٠٨

	AND STATE				
٢٩٠	تاريخ سلطنة المسبعات	سميرة العوض حامد جبر الدار	تاريخ	٧	٢٠٠٨
٢٩١	أجراء الريف	يوسف عبدالحميد	سياسة	٦	٢٠٠٨
٢٩٢	دارفور حقيقة الثورة والإبادة	ذو النون التجاني أحمد	سياسة	٢٠	٢٠٠٨
٢٩٣	الاتجاهات الفكرية للمرأة السودانية	فاطمة بابكر	سياسة	٢٠	٢٠٠٨
٢٩٤	أهم آفات الذرة بالإقليم الأوسط ووسائل مكافحتها	محمد المصطفى حسن	زراعة	١٠	٢٠٠٨
٢٩٥	تجمعنا مدينة لكل الناس	آدم يوسف	رواية	١٠	٢٠٠٨
٢٩٦	أغاني الحقيبة الحبيبة	محمد الحسن على (الجقر)	أدب	٢٠	٢٠٠٨
٢٩٧	العلة المادية والاشتراكية	محمد يسن	سياسة	١٥	٢٠٠٨
٢٩٨	حسن أفندي	د. كامل إبراهيم	مقالات	١٠	٢٠٠٨
٢٩٩	دراسات في التصوف	د. نصر الدين سليمان	دين	١٥	٢٠٠٨
٣٠٠	رد الجميل	محجوب شريف	أدب		٢٠٠٨
٣٠١	المهدية والسودان المصري	محمد المصطفى حسن	تاريخ	٤٠	٢٠٠٨
٣٠٢	الماضي المعاش في جبال النوبة	د. يوسف إسحق أحمد	اجتماع	٢٠	٢٠٠٨
٣٠٣	أغاني الحقيبة والقصص الحبيبة	محمد الحسن علي (الجقر)	أدب	٢٠	٢٠٠٨
٣٠٤	ضد ذاكرتي	عبد المنعم الكتيابي	شعر	١٠	٢٠٠٨
٣٠٥	نظريات علم الاجتماع والنوع	د. الهام عبدالرحمن عثمان	اجتماع	١٥	٢٠٠٨
٣٠٦	مبادئ فيزياء الجوامد	أحمد خوجلي	فيزياء	٢٠	٢٠٠٨
٣٠٧	العولمة واقتصاد السودان	د. عمران عباس يوسف	اقتصاد	٣٠	٢٠٠٨
٣٠٨	من كل نبع قطرة	آدم محمد أحمد عمر	أدب	١٥	٢٠٠٨
٣٠٩	الانصاف لمدح كامل الأوصاف	السموأل خلف الله القريش	شعر	١٠	٢٠٠٨
٣١٠	الطبقة الجديدة -تحليل للنظام الشيوعي	ترجمة: د. موسى عبدالله حامد	دراسة	٢٠	٢٠٠٩
٣١١	من مانديلا إلى عبدالله الطيب	هاشم مساوي	دراسة	١٠	٢٠٠٩
٣١٢	جبال النوبة الإثنية السياسية والحركة الفلاحية	عطا البطحاني	دراسة	٢٠	٢٠٠٩
٣١٣	نظرات في المجتمع الإسلامي	عبدالله الطيب	دراسة	١٠	٢٠٠٩
٣١٤	العزلة -الوحدة والانفصال	د. جون قاي نوت يوه	سياسة	١٥	٢٠٠٩
٣١٥	ثورة في جبال الأستوائية	د. جون قاي نوت يوه	سياسة	١٥	٢٠٠٩
٣١٦	آفاق وتحديات	د. جون قاي نوت يوه	سياسة	١٥	٢٠٠٩
٣١٧	إشكالية التنمية الاقتصادية	د. موسى صالح حريكة	اقتصاد	١٥	٢٠٠٩
٣١٨	الإدارة التعليمية مبادئ وتطبيقات عملية	د. موسى صالح حريكة	تربية	١٠	٢٠٠٩
٣١٩	لك الحب .	مصطفى سند	شعر	٦	٢٠٠٩

٣٢٠	الفارس الأعزل	محمد الواثق	شعر	١٠	٢٠٠٩
٣٢١	المدينة مجهولة الهوية	مها عبدالمنعم	م. قصصية	١٠	٢٠٠٩
٣٢٢	أوزان الدوبيت السوداني	محمد الواثق	دراسة	١٠	٢٠٠٩
٣٢٣	مع الدوبيت	سعد عبدالقادر العاقب	دراسة	٢٠	٢٠٠٩
٣٢٤	أم درمان تحتضر	د. محمد الواثق	شعر	٦	٢٠٠٩
٣٢٥	موسم الحب	هيثم مامان	شعر	١٠	٢٠٠٩
٣٢٦	مذكرات عاشق	هيثم مامان	شعر	١٠	٢٠٠٩
٣٢٧	الجوافة	هدى الجزار	م. قصصية	١٠	٢٠٠٩
٣٢٨	الزمخشري وابن يعيش	د. سلوى طيفور أحمد طيفور	لغة عربية	٢٠	٢٠٠٩
٣٢٩	ثلاثتهم دَفاقَةً - حِرْباوات لَدِنَة خضْرَاء برَائحةٍ تَعْبَق	عثمان شنقر	م. قصصية	١٠	٢٠٠٩
٣٣٠	وذكرهم بأيام الله	بدر الدين يوسف السميث	دراسة	١٥	٢٠٠٩
٣٣١	ما وراء الكلمات	بدر الدين يوسف السميث	•	١٥	٢٠٠٩
٣٣٢	شذا زهرة الحياة	بدر الدين يوسف السميث	•	١٥	٢٠٠٩
٣٣٣	علامات على طريق مطروق	بدر الدين يوسف السميث	•	١٥	٢٠٠٩
٣٣٤	وجوه في الزحام	مزمل سلمان غندور	أدب	٢٠	٢٠٠٩
٣٣٥	حكايات أم درمان الكريمة	مزمل سلمان غندور	أدب	٢٠	٢٠٠٩
٣٣٦	الحلم والقدر	مزمل سلمان غندور	رواية	٢٠	٢٠٠٩
٣٣٧	حكايات أم درمان القديمة	مزمل سلمان غندور	أدب	٢٠	٢٠٠٩
٣٣٨	أيام زمان	مزمل سلمان غندور	رواية	٢٠	٢٠٠٩
٣٣٩	سلسلة محاضرات مركز أبحوث والوثائق الاقتصادية والقانونية بالخرطوم بالمركز الثقافي الفرنسي	بربرا كاشياري	دراسة	١٥	٢٠٠٩
٣٤٠	الهوية وتمزق الدولة السودانية	د. عبدالله محمد قسم اسيد	دراسة	٢٥	٢٠٠٩
٣٤ ١	الشعر الشعبي عند الشايقية اثاره وأنعكاساته الاجتماعية	د. نصر الدين سليمان علي فضل الله	دراسة	٢٥	٢٠٠٩
٣٤٢	التفسير بمنهج جغرافي	د. بحر الدين عوض شلف	دراسة	٨	٢٠٠٩
٣٤٤٤	مدينة مجهولة الهوية	مها عبدالمنعم	مجموعة قصصية	١٠	٢٠٠٩
٣٤٥	ضمور الفكر العربي المعاصر (بحوث حول الواقع الراهن)	متوكل علي محمدين	دراسة	١٠	٢٠٠٩
٣٤٦	حكايات السوق القديم	محمد الفكي سليمان	رواية	١٠	٢٠٠٩

٣٤٧	من دبلوماسية	الأمين عبداللطيف	سياسة	٢٠	٢٠٠٩
٣٤٨	السيرة العطرة فِيْ بَيْتِ رَسُوْلِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)	سعاد بابكر محمد علي	دين	٨	٢٠٠٩
٣٤٩	إليكم أعود وفي كفي القمر	عمر الحويج	مجموعة قصصية	١٠	٢٠٠٩
٣٥٠	مجنون	عبدالحميد محمد احمد			٢٠١٠
٣٥١	جينات سودانية	عمرو منير			٢٠١٠
٣٥٢	الايتكنيت				٢٠١٠
٣٥٤	أولاد الحلة	مزمل سلمان غندور	مجموعة قصصية		٢٠١٠
٣٥٥	طلحة والزبير	مزمل سلمان غندور	مجموعة قصصية		٢٠١٠
٣٥٦	الحب في أم درمان القديمة	مزمل سلمان غندور	مجموعة قصصية		٢٠١٠
٣٥٧	ما بين ٢٥ مايو إلى ٣٠ يونيو	مزمل سلمان غندور			٢٠١٠
٣٥٨	الصفوة السودانية	عمرو منير			٢٠١٠
٣٥٩	أشواق للسيف المبصر	موسى إبراهيم محمد			٢٠١٠
٣٦٠	مذكرات معتقل سياسي	صدقي كبلو			٢٠١٠
٣٦١	الخندق (الجزء الثاني)	عبدالحميد محمد أحمد			٢٠١٠
٣٦٢	الصورة في الصحافة السودانية	د. نصر الدين سليمان	دراسة		٢٠١٠
٣٦٣	المختار من شعر الحماسة السودانية	عبدالحميد محمد أحمد	شعر		٢٠١٠
٣٦٤	جنوب السودان				٢٠١٠
٣٦٥	رؤى ومشاهد في شئون الأسرة	رقية عبدالقادر شريف	دراسة		٢٠١٠
٣٦٦	نريد أرض ارتريا وليس شعبها	الأمين محمد سعيد	دراسة	١٥	٢٠١٠
٣٦٧	إرتريا أرض البحر "الجزء الأول: الأطماع"	الأمين محمد سعيد	دراسة	٢٠	٢٠١٠